

شرح منح الجليل

على مختصر العالمة خليل

لِتَاجِ الْمُحْقِقِينَ وَالْمُدَقِّقِينَ

للشيخ محمد عليش

مع تعلیقات من تسهیل منح الجليل للمؤلف

الجزء الثاني

دار الفکر

الطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

البيان (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ) - حَارَةِ حَرَيْثٍ - شَارِعِ عَبْدِ النَّبِيِّ
الْبَشَانُ { هَافِنٌ ٢٢٣٦٥ - ٢٧٢٤٨٧ - صَفَرٌ بٌ، ٦١ / ١١ } - فَكَنِيٌّ - تَلْكَسٌ LE ٤١٣٩٢ فَكَرٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بَاب ﴾

تَحْبُّ وَزَكَاةُ نِصَابٍ

(باب في أحكام الزكاة)

(تجب زكاة) أي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لاستحقاقه إن تم الملك وحول غير معدن وحرث وتطاق أيضاً على الجزء المخصوص الفرج من المال المخصوص الذي بلغ نصاباً إن تم الملك وحول غير المعدن والحرث وهذا معنى شرعاً ما وعنهما لغة النحو وزيادة الخير ومناسبة الشرع للفوى من جهة نبوة الجزء المخصوص عند الله تعالى حديث ما تصدق عبد بصدقة من حسب طيب ولا يهبل الله إلا الطيب الا كانوا يضمها في كف الرحمن فيربيها له كما يربى احدكم فلوه أو فصيله حق تكون كالجليل .

ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه وغلوه بالربح والولادة والأئمار وتطهير صاحبه من الذنوب وحصول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة فتطهيرهم وتركبهم بها .

وإضافة زكاة (نصاب) من إضافة اسم المصدر المفعوله بعد حذف فاعله بكسر النون معناه لغة الأصل وشرعها قدر مخصوص إذا بلغه المال وجبت زكاته لأنها أصل الوجوب ويحتمل أنه مأخوذة من النصب بسكون الصاد بمعنى التعليم لأن علامه على وجوبها ويجعل

(١) (قوله جزء مخصوص) أي مختلف باختلاف النصاب فان كان نقداً فريع العشر وان كان جبا فالعشر ان سقى بلا آلة ونصفه ان سقى بها وان كان نهما ففيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى .

النعم : بملكٍ وتحوّل ، كملاً وإنْ : معلوفةٌ وعاملةٌ وِنَاجاً لَا يُنْهَا

أنه من النصيب لأن المستحقين نصيباً فيه ويختزل أنه من النصب بفتحها أي التعب لأنه سبب في نصب المسماة وتعهيم بالطواف على أرباب الأموال .
واضافة نصاب (النعم) لامية بفتح النون والعين المهملة أي الابل والبقر والغنم لكثرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنحو والولادة واللبن والصوف والوبر والشعر وعموم الانتفاع أو من نعم الجوابية يحاط بالسرور بكل منها (بـ) سبب (ملك) لنصاب النعم فلا زكاة على مودع بالفتح ومرتهن ومستعيون ومستأجر وملتقط لعدم ملكهم ما بآيديهم .

(وـ) بـ (حول) على النصاب وهو مملوك (. كملا) بفتح الميم على الأفصح أي الملك والحوال فلازمة على مالك ملكا غير كامل كرقبي ومدین وغاصب ليس لها ما يحملانه في الدين والمال الذي بيدهما عين ولا على من لم يكمل الحول والنصاب في ملكه وهو غير معدن وحرث والحوال شرط اتفاقاً لأنه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم وأما الملك فقال القرافي أنه سبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وهو الحق .

وقال ابن الحاجب إنه شرط نظرأ الظاهر وقرن المصنف له بالحوال يدل على أنه تبع ابن الحاجب في أنه شرط البناء في كلامه تحمل المعنة واللامبة فلا تعيين السبيبة ان كانت النعم راعية وغير عاملة وكباراً بل (وإن) كانت (معلوفة وعاملة) في حرث أو جل أو سقي والتقييد بالسائمه في حديث في سائمة النعم زكاة لأنها الغالب على مواشي العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له نظير قوله تعالى **فَوَرِبَاتُكُمُ الَّاتِيَ فِي حَجَّ وَرِبَاتُكُمُ النَّسَاءُ** فإنها تحرم ولو لم تكن في الحجر .

(وِنَاجاً) بكسر النون أي صغاراً فتركت على حول أمهاها ان كانت نصاباً ومانث الامهات كلها أو مكملاً له بأن مات بعض الامهات وبقى منها مع النجاج نصاب أو ملك دون نصاب فولدت ماتت به النصاب (لا) تجب الزكاة في نعم متولدة (منها) أي

وَمِنَ الْوَحْشِ، وَضَمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ، وَإِنْ قَبْلَ حَوْلَهُ يَوْمٌ .
لَا لِأَقْلٍ، الْأَبْلُ فِي كُلِّ خَسِّ ضَانَةٍ

النعم الانسية (ومن الوحش) بـأن ضربت فحول الطباء في اثبات المز أو عكسه أو فحول بـفر الوحش في اثبات البقر الانسية أو عكسه البناني ظاهر نقل المواقـ قصر النتاج الذي لا زكـة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة وأما المتولد منها بواسـطة فتعجب الزـكـة فيه بلا خـلاف واستظهـره البـدر .

(وـضـمتـ) بعضـ الصـادـ المـعـجمـةـ وـشـدـ المـيمـ (ـالـفـائـدـةـ)ـ أيـ مـاـ تـجـددـ مـلـكـهـ مـنـ النـعـمـ بـشـراءـ أوـ نـحـوهـةـ وـصـةـ ضـمتـ (ـلـهـ)ـ أيـ نـصـابـ النـعـمـ انـ اـتـحدـ نـوعـهاـ انـ حـصـلتـ الـفـائـدـةـ قـبـلـ عـامـ حـوـلـهـ بـزـمـ طـوـيلـ بـلـ (ـوـإـنـ)ـ حـصـلتـ (ـقـبـلـ)ـ عـامـ (ـحـوـلـهـ)ـ أيـ النـصـابـ (ـبـيـوـمـ)ـ أيـ جـزـءـ مـنـ الزـمـنـ وـلـرـجـلـةـ قـبـلـ مـلـكـ أـوـ زـكـىـ نـصـابـ نـعـمـ أـوـلـ الـحـرـمـ وـمـلـكـ نـصـابـ آخـرـ وـلـوـ فـيـ آخـرـ يـوـمـ مـنـ الـحـيـةـ زـكـاهـاـ مـعـاـ أـوـلـ الـحـرـمـ إـنـ كـانـاـ مـنـ نـوـعـ وـاـحـدـ (ـلـاـ)ـ تـضـمـ فـلـقـةـ نـعـمـ (ـلـأـقـلـ)ـ مـنـ نـصـابـ سـوـاءـ كـانـتـ الـفـائـدـةـ نـصـابـاـ أـوـ أـقـلـ وـتـضـمـ الـأـوـلـ لـلـثـانـيـةـ الـمـتـعـمـدةـ الـنـصـابـ وـيـسـتـقـبـلـ بـهـاـ حـوـلـاـ مـنـ يـوـمـ الـثـانـيـةـ إـلـاـ النـتـاجـ فـيـضـ لـأـصـلـ النـاقـصـ عـنـ الـنـصـابـ وـرـدـ كـىـ مـجـمـوعـهـاـ عـلـىـ حـوـلـ أـصـلـهـ اـنـ اـجـتـمـعـ مـنـهـاـ نـصـابـ .

وـسـيـاتـيـ انـ فـائـدـةـ الـعـينـ يـسـتـقـبـلـ بـهـاـ حـوـلـاـ مـنـ يـوـمـ قـبـضـهاـ وـالـفـرقـ بـيـنـهـاـ انـ زـكـاهـ الـماـشـيـةـ مـوـكـوـلـةـ السـاعـيـ فـلـوـ لـتـضـمـ الـفـائـدـةـ لـلـنـصـابـ لـزـمـ خـروـجـهـ مـرـتـيـنـ وـفـيـهـ مـشـفـةـ ظـاهـرـةـ وـزـكـاهـ الـعـينـ مـوـكـوـلـةـ لـأـرـوـاـيـاـ وـلـاـ مـشـفـةـ جـلـبـيـمـ فـيـ زـكـاهـ كـلـ فـائـدـةـ عـنـ عـامـ حـوـلـهـ وـإـنـ كـانـتـ الـماـشـيـةـ الـأـوـلـ هـوـنـ نـصـابـ وـضـمـتـ الـفـائـدـةـ فـلـاـ يـلـزـمـ ذـلـكـ وـاعـتـرـضـهـ الـلـغـيـ وـغـيـرـهـ يـأـنـ هـذـاـ الـمـكـ فـيـنـ لـأـسـاعـيـ لـهـ أـيـضاـ كـاـفـيـ الـعـتـيـةـ .

وـأـحـابـ عـنـهـ أـبـوـ اـسـعـقـ بـأـنـهـ لـاـ كـانـ الـفـالـبـ أـنـهـ لـمـ اـسـعـ حـمـلـ النـادـرـ عـلـىـ الـفـالـبـ طـرـداـ الـلـبـابـ عـلـىـ وـتـبـرـةـ وـاحـدـةـ (ـالـأـبـلـ)ـ يـمـبـ (ـفـيـ كـلـ خـسـ)ـ مـنـهـ (ـضـانـةـ)ـ بـتـقـدـيمـ الـبـيـزـ عـلـىـ الـنـوـنـ مـنـ الـشـانـ بـالـبـيـزـ مـنـدـ الـمـزـ تـأـوـهـاـ لـلـوـحـدـةـ فـشـلـ الـذـكـرـ فـيـجـزـىـ اـخـراـجـهـ هـنـاـ كـاـيـمـزـىـ فـيـ زـكـاهـ الـنـعـمـ صـرـحـ بـهـاـ فـيـ الـجـواـمـرـ وـغـيـرـهـ وـنـصـ الـلـبـابـ الشـاهـ الـمـأـخـوذـةـ عـنـ الـأـبـلـ

إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلَّ فَنِمْ الْبَلْدِ الْمُغَرُّ، وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصْحُ
إِجْزَاءُ بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَيُنْتَخَاصِي، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
لَهُ سَلِيمَةً، فَابْنُ لَبُونِ

سها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الفنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والاثنى هذا مذهب ابن القاسم وأشبب واشترط ابن القصار الأثنى في البابين الحسط لم أر من فرق بينهما وقد منها لأنها أشرف النعم ولذا بعثت جالا للتجميل بها وشرط كونها ضائنة .

(إن لم يكن جل) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر (فنم) أهل (البلد المغر) بأن كانت كلها أو جلها أو نصفها شأن فإن كانت كلها أو جلها معزا فالشاة منه إلا أن بنطوط المالك بدفع ضائنته فالمعتبر فنم أهل البلدان والافت فنم المذكر بل (وإن خالفته) أي فنم أهل البلد فنم المذكر بكون إحداهما ضانا والأخرى معزا فهي مبالغة في المطلق والمفهم مما ابن عبد السلام وابن هرون ظاهر ابن الحاوجب أنها ان تساوا يتنبع أخذها من الشأن والاقرب تغيير الساعي .

(والاصح) أي هند ابن عبد السلام قول عبد التئم القروري وهو (اجزاء) اخراج (بعير) عن خفين من الابل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتها وقال الباقي وابن العربي لا يميزى عنها وخرججه المازري على اخراج القيمة في الزكاة ابن عرقه وهو بعيد إذ القيمة حين الحسط لا بعد فيه إذ ليس مراده حلية القيمة وإنما مراده أنه من بابه لا توقي قوله لا يجوز اخراج القيمة وجعلوا منه اخراج العرض عن العين وتعبيره بالاعتراض مشعر بعدم الجواز ابتداء وهو كذلك والبعير يشمل الذكر والاثنى وظاهره لو كان سنه أقل من سنة هو ما ارتضاه عيوج وقال الحسط لا بد من بلوغه سنة ومفهوم عن الشاة عدم اجرائة عن شاتين فأكثر ولو زادت قيمتها حل قيمتها اتفاقا .

(إلى خمس وعشرين ف) فيها (بنت خناص) ان كانت له سلامة (فان لم تكن له) بنت خناص (سلامة) بأن لم تكن له أصلا أو كانت له معيبة (فـ) من المنس والعشرين (ابن لبون) بفتح اللام وضم الموحدة ذكر ان كان له سلاما والا كلله الساعني ببنت خناص إلى خمس وتللاتين .

وفي سنت وثلاثين : بنت لبون وست وأربعين : حقة وإندي
 وستين : جذعة وست وسبعين : بنتا لبون ، وإندي وتسعين :
 حقتان ، وما ترث وإندي وعشرين إلى تسع وعشرين :
 حقتان ، أو ثلاثة بنات لبون : الحيار للاساعي ، وتعين
 أحد هما منفردا ، ثم في كل عشر : يتغير الواجب : في كل
 أربعين : بنت لبون ، وفي كل تسعين : حقة .

(وفي سنت وثلاثين بنت لبون) ولا يجزىء حق هنها والفرق بينه وبين ابن اللبون ان
 في اللبون مزية ليست في بنت المخاض فعادلت ألوتها وهي امتناعه من صغار السابع
 وورود الماء ورعي الشجر وليس في الحق مزية عن بنت اللبون تعادل ألوتها إلى خمس
 وأربعين (و) في (سنت وأربعين حقة) ولا يجزىء عنها جذع إلى ستين (و) في
 (احدى وستين جذعة) إلى خمس وسبعين (و) في (سنت وسبعين بنتا) مشتى بنت
 بلاون لا صافته إلى (لبون) إلى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) إلى
 مائة وعشرين .

(و) في (مائة واحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقتان أو ثلاثة بنات لبون
 الحبار) في أحد هما (المساعي) ان وجدوا أو فلدها (وتعين أحد هما) ان وجده حال
 كونه (منفردا) عن الآخر .

(ثم) في تحقق كل عشر) بعد المائة والتسعه والعشرين (يتغير الواجب) فيجب
 (في كل أربعين بنت لبون وفي كل تسعين حقة) والضابط لمعرفة ما يجب من بنات
 اللبون والحقائق فيها زاد على مائة وتسعه وعشرين قسمة عدد عشرات ما يراد تزكيته
 هل عدد عشرات الأربعين " والحسين " فان انقسم عليهما ولم يبق منه شيء فخارج
 القسمة على عشرات الأربعين عدد بنات اللبون وخارج القسمة على عشرات الحسين
 عدم الحقائق ،

ويغير الساعي وان انقسم على أحدهما دون الآخر فان انقسم على الحسنة فقط فعدد الخارج حقيق وعلى الاربعة فقط فعدد بنات اللبن وان انكسر عليهما فلا يقسم على الحسنة ويقسم على الاربعة والخارج الصحيح عدد بنات اللبن وان كان الباقى واحداً فتبديل بنت لبنون بحقة وان كان اثنين أبدلت بنتاً لبنون بحقتين وان كان ثلاثة أبدلت ثلاث بنات لبنوه بثلاث حقائق ففي مائة وثلاثين بنتاً لبنون وحفة^(١).

وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبنون^(٢) وفي مائة وخمسين ثلاثة حقيق وفى مائة وستين أربع بنات لبنون^(٣) وفي مائة وسبعين ثلاثة بنات لبنون وحفة^(٤) وفي مائة

(١) (قوله ففي مائة وثلاثين بنتاً لبنون وحفة) لأن عدد عشرات المائة والثلاثين ثلاثة عشر وهي لا تقسم على الحسنة ولا على الاربعة فتقسم على الاربعة فيخرج ثلاثة وهو عدد بنات اللبن وبينى واحد فتبديل بنت لبنون بحقه فيصير الواجب بينى لبنون وحفة .

(٢) (قوله وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبنون) لأن عدد عشرات المائة والأربعين أربعة عشر وهي تنكسر على الحسنة وعلى الاربعة والخارج من قسمتها على الاربعة ثلاثة عدد بنات اللبن والباقي اثنان فتبديل بنتاً لبنون بحقتين فيصير الواجب حقتين وبنت لبنون (قوله وفي مائة وخمسين ثلاثة حقيق) لأن عدد عشرات المائة والخمسين خمسة عشر منقسمة على خمسة وخارجها ثلاثة عدد الحقائق ومنكسرة على أربعة .

(٣) (قوله وفي مائة وستين أربع بنات لبنون) لأن عدد عشرات المائة والستين ستة عشر منقسمة على أربعة وخارجها أربعة عدد بنات اللبن ومنكسرة على خمسة .

(٤) (قوله وفي مائة وسبعين ثلاثة بنات لبنون وحفة) لأن عدد عشرات المائة والسبعين سبعة عشرة منكسرة على الحسنة وعلى الاربعة والخارج من قسمتها على الاربعة أربعة عدد بنات اللبن والباقي واحد فتبديل بنت لبنون بحقه فيصير الواجب ثلاثة بنات لبنون وحفة .

وِبِنْتُ الْمَخَاضِ الْمُوْفَيْةُ سَنَةً ،

وَثَانِينِ حَقْتَانَ وَبِنْتَا لَبُونَ^(١) وَفِي مائَةٍ وَتَسْعِينَ ثَلَاثَ حَقَّاقَ وَبِنْتَ لَبُونَ^(٢) وَفِي مائَتَيْنِ .
يَخْبِرُ السَّاعِي بَيْنَ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَبَيْنَ أَرْبَعَ حَقَّاقٍ^(٣) وَفِي مائَتَيْنِ وَعَشْرَةَ حَقَّاقَ
وَأَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ .

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ بَيْنَ أَنْ فِي كُلِّ خَمْسٍ مِّنَ الْأَبْلَى شَاهَ إِلَى خَمْسٍ
وَعَشْرِينَ فَيَهَا بَنْتٌ مَّخَاضٌ ثُمَّ بَيْنَ أَنْ فِي أَحَدَى وَتَسْعِينَ إِلَى مائَةٍ وَعَشْرِينَ حَقْتَانَ ثُمَّ قَالَ ثُمَّ
مَا زَادَ فِي كُلِّ أَوْعِدِنِي بَنْتِ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَسِينَ حَقَّاقَ فَقَوْمُ الْإِمَامِ مَالِكَ « رَضِيَّ » أَنَّ الْمَرَادَ
زِيَادَةُ عَشْرَةَ وَهُوَ الرَّاجِعُ .

وَفَهِمْ أَبْنَ الْقَاسِمِ أَنَّ الْمَرَادَ مَطْلَقُ الزِّيَادَةِ وَلَوْ بِواحِدٍ فَفِي مائَةٍ وَثَلَاثِينَ بَنْتَا لَبُونٍ
وَحَقَّاقَ بِاِتْفَاقٍ وَفِي مائَةٍ وَاحَدَى وَعَشْرِينَ إِلَى تَسْعَ وَعَشْرِينَ خَلَافَ فَالْإِمَامُ خَيْرُ السَّاعِي
بَيْنَ حَقْتَانِ وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَعَلَيْهِ مُشَيْ الْمَصْنَفِ وَقَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ يَعْتَبِرُنِي ثَلَاثَ
بَنَاتِ لَبُونٍ .

(وَبِنْتُ الْمَخَاضِ) الْوَاجِبَةُ فِي خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ هِيَ (الْمُوْفَيْةُ) أَيُّ
الْمُتَمَمَةُ (سَنَةً) مِنْ يَوْمِ وَلَادْتِهَا وَدَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ سَبْتُ بَنْتُ مَخَاضٌ لَآنَ أَمْهَا خَمْسٌ

(١) (قَوْلُهُ وَفِي مائَةٍ وَثَانِينِ حَقْتَانَ وَبِنْتَا لَبُونَ) لَآنَ عَدْدُ عَشَرَاتِ الْمائَةِ وَالْمَائِينِ
ثَانِيَةُ عَشَرُ مُنْكَسِرَةٌ عَلَيْهَا وَالْخَارِجُ مِنْ قَسْمِهَا عَلَى الْأَرْبِعَةِ أَرْبِعَةُ عَدْدُ بَنَاتِ الْلَّبُونِ
وَالبَّاقِي اثْنَانَ فَتَبَدِّلُ بَنْتَا لَبُونٍ بِحَقْتَانِ فَيَصِيرُ الْوَاجِبُ حَقْتَانَ وَبِنْتَ لَبُونَ .

(٢) (قَوْلُهُ وَفِي مائَةٍ وَتَسْعِينَ ثَلَاثَ حَقَّاقَ وَبِنْتَ لَبُونَ) لَآنَ عَدْدُ عَشَرَاتِ الْمائَةِ
وَالتَّسْعِينَ تَسْعَةُ عَشَرُ مُنْكَسِرَةٌ عَلَيْهَا وَالْخَارِجُ قَسْمُهَا عَلَى الْأَرْبِعَةِ أَرْبِعَةُ عَدْدُ بَنَاتِ
لَبُونٍ وَالبَّاقِي ثَلَاثَةَ فَتَبَدِّلُ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ بِثَلَاثَ حَقَّاقٍ فَيَحُصَلُ ثَلَاثَ حَقَّاقٍ
وَبِنْتَ لَبُونَ .

(٣) (قَوْلُهُ وَفِي مائَتَيْنِ يَخْبِرُ السَّاعِي بَيْنَ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَبَيْنَ أَرْبَعَ حَقَّاقٍ) لَآنَ
عَدْدُ عَشَرَاتِ الْمَائِينِ عَشْرُونَ وَالْخَارِجُ مِنْ قَسْمِهَا عَلَى الْأَرْبِعَةِ أَرْبِعَةُ عَدْدُ الْحَقَّاقِ وَعَلَى
الْأَرْبِعَةِ خَمْسَةُ عَدْدُ بَنَاتِ الْلَّبُونِ .

فِمْ كَذَلِكَ الْبَقْرُ ، فِي كُلِّ ثَلَاثَيْنَ ، تَبِيعُ ذُو سَتَّيْنَ وَفِي
أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ذَاتَ ثَلَاثَ ، وَمَا تِهٖ وَعِشْرِينَ كَيْانِيَ الْأَبْلِ ،

الجنسين بطنها أى تعرك فيها لأن الأبل تحمل سنة ووضع سنة .

(ثم) بقيت الواجبات المتقدمة من بنت البوء والحلقة والجلدة (كذا لك) أى بنت
الخاض في توبية سنة زائدة على التي قبلها ودخولها في السنة التي تليها فبنت البوء هي
الموفقة سنين ودخلت في الثالثة وحيث بنت لبون لأن أمها ولدت غيرها وصارت
ذات لبون جديداً والمحلقة هي التي أوقت ثلاثة سنين ودخلت في السنة الرابعة وهي
حلقة لا ستحقاق العمل في بطنها بالذرو عليها وعلى ظهرها بالإبل والجلدة أوقت
أربع سنين ودخلت في السنة الخامسة لأنها تجتمع أى تسقط أسنان الرضاع (البقر)
يمجب في (كل ثلاثة) منها (تبييع) ذكر والأفضل الأيش وهو (ذو سنين) ودخل
في الثالثة .

(وفي) كل (أربعين) منها (مسنة) بضم فكسر الشين وهي (ذات ثلاث) من
السنين أو فتها ودخلت في الرابعة (وما ته وعشرون) من البقر (كياني) متنى مائة بلا
دون لإضافته إلى (الأبل) في تخبيه الساعي بين ثلاثة مسنات وأربعة أتبعة كتخبيه في
مائتي الأبل بين أربع سفاق وخمس بنات لبون .

المعروف منها تقدم وإن لم يصرح به المصنف والضابط لمعرفة عدد الاتبعة والمسنات
الواجبة في هذا وما زاد عليه قسم عدد عشرات البقر الذي أريد توكيته على ثلاثة عشرة
عشرات الثلاثين نصاب التبييع وأربعة هدة عشرات الأربعين نصاب المسنة فإن انقسم
على الثلاثة فقط فالواجب عدد الخارج أتبعة وإن انقسم على الأربعية فهو عدد مسنات
وإن انقسم عليهما فالمشار بين أتبعة بعدة خارج القسمة على ثلاثة ومسنات بمقدار
الخارج على أربعة وإن انكسر عليهما فلا يتقسم على الأربعية ويقسم على الثلاثة
والخارج الصحيح عدد الاتبعة ثم إن بقي واحداً بدل تبييع منها بسنة وإن بقي اثنان
أبدل تبييعاً بستين .

الفنم في أربعين شاة، جدوع أو جذعة ذو سنة ولو معزاً،
وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة
ثلاث، وفي أربعين مائة، أربع، ثم بكل مائة، شاة،
ولزم الوسط، ولو انفراد الخيار أو الشرار، إلا أن يرى

الساعي أخذ المعيبة

(الفنم في كل أربعين) شاة (شاة جدوع أو جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة أي ذكر أو أنثى (فهو سنة) ثانية قاله ابن حبيب وقيل ابن عيسى أشهر وقيل ابن مائة أشهر وقيل ابن ستة أشهر والأول زيادة أو قوى كا في المدونة والرسالة والجواهر ومل التخيير للساعي أو المالك قولان ابن هرفة في كون التخيير بين الجدوع والشنى للساعي أو لريها فولا أشبب وابن فاعن والشنى ما دخل في الثانية إن كان ضاناً بل (ولو) كان (معزاً) مبالغة في جدوع أو جذعة لأن الخلاف فيها .

وأشار يقولو للقول ابن حبيب لا يجوزى الجدوع ولا الجذعة من المفلا عن الصافن ولا عن المغز ولقول ابن القصار لا يجوزى جدوع المغز وجعل المبالغة إذا كان النصاب معزاً بدليل ما يأتي إلى مائة وعشرين .

(وفي مائة وأحدى وعشرين) شاة (شاتان) إلى مائتين وشاة ثلاث (وفي مائتين وشاة) من الشباء إلى ثلاثة وتسعة وتسعين شاة (وفي أربعين مائة أربع) من الشباء (ثم لكل مائة) من الشباء بعد الأربعين (شاة) جدوع أو جذعة فلا يتغير الواجب بعد الأربعين إلا بقى مائة .

(ولزم) في زكاة الأبل والبقر والفنم (الوسط) أي المتوسط بين الخيار والشرار سواء كانت من صنف أو من صنفين أن وجد الوسط بل (ولو انفراد الخيار) فللمالك أن يأتي بالوسط فلا يلزمه دفعها من الخيار (أو) انفرد (الشرار) كصغر ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من الشرار في كل حال (إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة) بنحو عرج وعرور لكنه عند ارادة ذبحها المستحبين أو ثمنها عند اراده بيعها التفرقة ثمنها عليهم

— لا الصغيرة — وضم بفتح لعِرَابٍ ، وجاموس ليَقْرُ ، وضأن
 لمعن ، وخيَر الساعي إن وَجَبَتْ وَاحِدَةٌ وَسَاوِيَا ، وَإِلَّا فَمِنْ
 أَكْثَرْ ، وَثَنَانٌ مِنْ كُلْ إِنْ تَساوِيَا ، أوِ الْأَقْلَى نَصَابٌ
 غَيْرُ وَضَنْ ،

سواء وجد الوسط أو انفرد الخيار أو الشرار كاف في الجواهر والتوضيح (لا الصغيرة) التي لم تبلغ السن الواجب فليس له أحدهما .

(وض) بضم الضاد المبعة وشد الميم مفتوحة (بفتح) بضم الموحدة وسكون الحاء المبعة بل ذات سالمين (لعِرَابٍ) بكسر العين المهمة بل ذات سالِم واحد فان اجتمع منها نصاب وجبت زكانه (و) ضم (جاموس) بقرص دخاخ يطلقه المركبة بددين المكت في الماء ان تيسر له (ليَقْرُ) حبر فان اجتمع منها نصاب زكي .

(و) ضم (ضان لمعز) فان اجتمع منها نصاب زكي (وخيَر) بضم الحاء المبعة وكسر الشدة تحت منقلة (الساعي) في أخذ الواجب من أي الصنفين (إن وَجَبَتْ) ذات (واحدة) شاة كانت أو بعيراً أو بقرة في نصاب المثلث من صنفين (وتساويَا) ووُجد السن الواجب في كل منها أو فقد منها فان وُجد في أحددهما فقط تعين قاله الباجي كخمسة عشر جاموساً ومثلها حراً وكعشرين ضاناً ومثلها معزاً وكثلاثة عشر بختاً ومثلها عرباً .

(ولا) أي وان لم يتتساوى كعشرين بعثنا وستة عشر عرباً وكعشرين جاموساً وعشرة حمر أو كثلاثين ضاناً وعشرين معزاً (ف) يؤخذ الواجب (من الأكثري) اذ الحكم له . ابن عبد السلام هبذا متوجه ان كانت الكثرة ظاهرة فان كانت شاة أو شانين فالظاهر انها كالتساويين (و) ان وجب (شتان) في النصاب المثلث من صنفين أخذ (من كل) صنف واحدة (ان تتساوىَا) أي الصنفان كسبعين ضاناً ومثلها معزاً وكاربعين بعثنا ومثلها عرباً وكثلاثين جاموساً وتلاتين حمراً .

(أو) لم يتتساوىَا و (الأقل نصاب غير وضن) بفتح الفاء وسكونها وبالصاد والسين

وإلا فالأكثر ، وثلاثٌ وتساوياً ففيهما ، وخيرٌ في الثالثة ،
وإلا فكذلك ، وأعتبر في الرابعة فأكثر : كُلُّ مائةٍ وفي
أربعين جاموساً وعشرين بقرةً : منها ،

ما بين النصابين والمراد بغيره هنا ما أوجب الثانية كائنة وعشرين ضاناً وخمسين معزاً أي
أيضاً يؤخذ من الأقل يشرط أن كونه نصاباً بحيث لو انفرد تجب الزكاة فيه وكونه غير وقص
أي وجب الثانية (والا) أي وإن لم يوجد الشرطان معاً باتفاقها كائنة وثلاثين ضاناً
وثلاثين معزاً أو الأول كائنة ضاناً واحدى وعشرين معزاً أو الثاني كائنة واحدى وعشرين
ضاناً وستين معزاً (فالا أكثر) يؤخذان منه .

(و) ان وجب في النصاب المفقن من صفين (ثلاث وتساويها) أي الصنفان كائنة
واحدة ضاناً ومتلها معزاً (فـ) اثنان تؤخذان (منها) أي الصنفين من كل صنف
واحدة (وخير) بضم الحال المعجمة وكسر المثناة تحت مشددة أي الساعي (في) أخذ
(الثالثة) من أيهما شاء (والا) أي وإن لم يتتساوا (فكذلك) أي وجوب تنتين في
المفقن منها في أنه كان الأقل نصاباً غير وقص أخذ منه واحدة والاثنان من الأكثر
والا أخذ الجميع من الأكثر هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يؤخذ الكل من
الأكثر مطلقاً .

(و) ان وجب أربع من الفنم فأكثر (اعتبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (في) الشاة
(الرابعة فأكثر) منها كخامسة والسادمة ونائب فاعل اعتبر (كل مائة) وحدتها فيعتبر
الحاصل وحدته والمفقن وحدته فإن كانت أربع مائة منها ثلاثة ضاناً ومائة بعضاً ضاناً وبعضاً
معز اخرج ثلاثة من للضان واعتبرت المائة المفقنة على حدتها فإن تساوى فيها الصنفان
خير الساعي والا فمن الأكثر .

(و) في أربعين جاموساً وعشرين بقرة (تبين) تبیان (منها) أي الجاموس والبقر من كل
صنف تبییح لأن في الثلاثين من الجاموس تبییعاً والعشرة منه تضم المشردين من البقر فيخرج
التبییح الثاني من البقر لأنها الأکثر ولا يختلف هذا ما مر من أنه أثناً يؤخذ من الأقل

وَمِنْ هَرَبَ يَا بَدَالٍ مَّا شَيْءَةُ ، أَنْهَذَ بِزَكَاتِهَا وَتَوَقَّلَ أَنْهَوْلِ
عَلَى الْأَرْجَعِ ، وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ بِعِصْبٍ أَوْ فَلْسٍ :

إذا كان نصاباً وهو هنا غير نصاب وأخذ منه لأن ذلك قبل تقرر النصاب وما هنا
بعده فينتظر لكل نصاب وحده ويؤخذ من أكثره ان كان والأخير كالمائة الرابعة
من الفنم والمراد بتقرر النصاب استقراره في هذه مضبوط امسا ابتداء ككل ثلاثة
بقرة بتبسيع وكل أربعين بقرة بستنة واما انتهاء كاربعمائة من الفنم فاكتفى كل
مائة شاة .

(ومن هرب) من الزكاة أي تعيل على استقطاعها (بادال) أي ببيع (ماشية) أي
نصاب ابل أو بقر أو هنم ويعلم هروبه باقراره أو بغيره سواء ملكها لتجارة أو قنية
وسواء ابدلها بتنوعها أو بغيره أو بعرضه أو بثمنه وجواب من هرب (أخذ) بضم فكسر
(بز كاتها) أي الماشية التي ابدلها معاملة بتفليس متقصود لا بز كاه البند ولو أكثر لعم
قام حوالها ان ابدلها بعد قام حوالها بل (ولو) أبدلها (قبل) قيام (الحول) عليها
بتربه كشهر (على الارجع) عند ابن يونس من الخلاف وهذا قول عبد الحق
وصوبيه ابن يونس وأشار بولو لقول ابن الكاتب لا يؤخذ بز كاتها الا ان ابدلها بعد
قام الحول وقبل وصول الساعي فان ابدلها قبله ولو بتربه فليس هاربا فان ابدلها قبله
بعد فلا يؤخذ بز كاتها اتفاقا وينظر للبدل ويكون من مشمول كبدل ماشية
تجارة السن .

(وبين) باائع ماشية ولو غير هارب من الزكاة على حوالها الذي ملكها او زكاهما
فيه (في) ماشية (راجعة) له (بـ) سبب (حيب) قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه
فردها عليه به بعد اقامتها عنده مدة فلا يليق بها البائع ويخصيها من الحول كأنها كانت
باقية عنده لم تخرج عن ملكه بناء على ان الرد بالعيوب نقض للبيع (او) راجحة له
بسبيب (فلس) للمشتري قبل تبضع ثمنها منه فاختارت البائع أخذها وابراء المشتري من
لثمنها بعد اقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لأنه قسط له أيضا وابن الراجحة

كَمُبْدِلٍ مَا شَيْءَ تِجَارَةً ، وَإِنْ دُونَ نِصَابٍ بِعَيْنٍ ، أَوْ نُوعِهَا ، وَلَوْ لِاسْتِهْلَاكٍ :

بنفسه لفساده فيزكيها عند تمام حولها من يوم ملكتها أو زكاتها و كانها لم تخرج عن حوز .

وشبه في البناء على المول الأصل فقال (كبدل) بضم فسكون فكسر اسم فاعل ابدل مضاد لمعنى (ماشية تجارة) ان كانت نصاباً بـ (وان) كانت (دون نصاب) وصلة ببدل (بعين) نصاب كمشرين ديناراً أو مائتي درهم فيزكيها على حول اصلها وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراها به أو زكاه فيه ان لم تجز الزكاة في عينها فان جرت فيها بغير حول عليها وهي نصاب في مالكه فيبني على يوم زكاتها لنسخة حول اصلها .

(أو) بنصاب من (نوعها) بأن ابدل ابل التجاره بابل أو يقرها بغير أو خصمها بقى سواه كانت من صنفها أو غيره كبيسبور و جاموس بمجرد وضأن بعن فيزكي البديل على حول البديل سواه جرت الزكاة في عينه او لا هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهر الاستقبال بالعين والنوع من يوم قبضه ان كان البدل اختيارياً بـ (ولو) كان (لاستهلاك) ماشية التجارة من شخص فلزمته قيمتها فدفعها لملكها أو صاحبه عنها باشية من نوعها فيبني في زكاة القيمة أو ماشية على حول اصلها على ما مر .

وفي ابدلها بنوعها لاستهلاك قوله لأن القاسم في المدونة احدهما البناء في زكاة البديل على حول الأصل والثاني لاستقبال بالبدل حولاً من يوم قبضه وما مستويان أو الثاني أقوى من الأول ففي اختصار المصنف على الأول ورد الثاني بقوله خالفة لاصطلاحه أفاده البيهاني وأما ابدلها بعين الاستهلاك فقال ابن القاسم فيه يبني على حول الأصل وقال اشهر قيه بالاستقبال ان الحاجب أخذ العين في الاستهلاك كالمبادلة اتفاقاً ما فمحكم الاتفاق على المخالق أخذ العين في الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية .

ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الأصل ومذهب اشهر قيه فيها الاستقبال فالاول

كتناسب قنية ، لا بمخالفتها ، أو راجعة ، أو باقانة ،
أو عيناً يماشية . وخلطاء ألماشية : كمالك ، فيها وجب من
قدر وسن وصف ،

جعل المبالغة راجعة للعين والنوع والشار له بقول ابن القاسم الثاني بالاستقبال في النوع
وقول اشتبه بالاستقبال في العين والنوع وقيد عبد الحق قول ابن القاسم بالبناء حل سول
الأصل بعدم شهادة بينة بالاستهلاك والا استقبل وقال غيره قوله ابن القاسم مطلقاً كانت
دهوي الاستهلاك بينة أو مجردتها .

اشبه في البناء على حول الأصل فقال (كتناسب) (ماشية) (قنية) ابدلها بنصابة عين
أو ماشية من نوعها فيبني على حول اصلها وهو المبدلة فيها ولو لاستهلاك فإن لم تكن نصابة
فإن ابدلها بنصابة عين استقبل به وإن ابدلها بنصابة من نوعها بني (لا) ببني على حول
الأصل ويستقبل أن ابدل ماشية التجارة أو القنية (بـ) نصابة نعم (مخالفتها) أي الماشية
المبدلة نوعاً كابل بغير أو غنم فيستقبل به حولاً من يوم قبضهم .

(أو) ماشية مبيعة (راجحة) لبائعها (بـ) سبب (اقالة) فلا ينسى في زكاتها على
سولها الأصلي ويستقبل بها حولاً من يوم رجوعها لأنها بيع وأول الراجحة بيبة أو صدقة
(أو) أبدل (عيناً يماشية) أي اشتراها للتجارة أو القنية بيع فيستقبل بها حولاً من يوم
قبضها ولا ينسى على حول ثنتها (وخلطاء) بقسم الحاء المعجمة مع خليط أي مخالفاته
في (الماشية) المتعددة نوعاً (كالك) واحد (فيها وجب) عليهم في زكاة الماشية المخالطة
(من قدر) للمسخرج زكاة كل ثلاثة لكل أربعون من الفنم فعليهم شاة واحدة على كل ثلاثة
قيمتها ولو لا الخلطة لكان على كل واحد شاة .

(وسن) للواجب في النصاب الملفق كاثنين لكل واحد ست وثلاثون من الأبل
فعليها جنحة على كل واحد نصف قيمتها ولو لا الخلطة لكان على كل بنت ليون (ونصف)
للواجب كاثنين لأحد مائة معاً ولآخر أربعون ضأناً فعليهما شاة من المعا على
صاحب المائين ثلاثة قيمتها وعلى الآخر ثلاثة ولو لا الخلطة لكان على كل واحدة من صرف

إِنْ نُوَيْتَ ، وَكُلُّ حُرٌّ مُسْلِمٌ مَلِكٌ نِصَابًا بِهَوْلٍ ، وَاجْتَمَعَا
بِمَلِكٍ ، أَوْ مَنْفَعَةً فِي الْأَكْثَرِ ، مِنْ مَاءٍ ، وَمَرَاحٍ ، وَمَيْتٍ ،
وَدَاعٍ بِإِذْنِهِما ، وَفَحْلٍ بِرَفْقٍ ،

نَسَهُ (ان نويت) بضم النون وكسر الواو أي نوى الخلطة كل واحد منها أو منهم لا
القرار من كثرة الزكاة .

(وكل) من الخلطيين أو الخلطاء (حر) فلا أثر خلطة رقيق (مسلم) فلا أثر خلطة
كافر (ملك نصابة) وحالته يجمعه أو بعضه فلا أثر خلطة من ملك أقل من نصاب ملكاً
محسوباً (بـ) كمال (حول) من يوم الملك أو التركية للنصابين المخلوطين فلو تم الحول
على ما شاء أحد هما دون الآخر فلا تؤثر خلطتها ويزكي من قسم الحول على نصابه
وحله فـلا يشترط تمام الحول من يوم الخلط فيكتفى الخلط في اثنائه مـا لم
يقرب جداً كشهر فإذا أقام نصاب كل منها عنده ستة أشهر من يوم ملكه أو
زكاه وخلطاها ومضت ستة أشهر أخرى زكيـاً زكـاة لأنـ الحول صاحـبـ الملك
وانـ لم يـصـاحـبـ الخلـطـةـ .

(واجتمعا) أي الخلطيان (بـلـكـ) لـذـاتـ (أوـ) مـلـكـ (منـفـعـةـ) باـجـارـةـ أوـ اـعـارـةـ أوـ
ابـاسـةـ لـعـونـ النـاسـ كـهـرـ وـمـرـاحـ وـمـيـتـ بـأـرـضـ مـوـاتـ أوـ بـاعـارـةـ وـلـوـ لـفـحـلـ بـضـرـبـ فـيـ
الـجـمـيعـ أـوـ لـنـفـعـ رـاعـ تـبـرـعـ لـمـاـ بـهـاـ وـصـلـةـ اـجـتـمـعـاـ (ـ فـيـ الـأـكـثـرـ) وـهـوـ ثـلـاثـةـ أـوـ أـكـثـرـ
(ـ مـنـ) خـسـنةـ اـشـيـاءـ (ـ مـرـاحـ) بـفـتـحـ الـبـيـسـ أيـ حلـ اـجـمـاعـ الـمـاشـيـةـ لـلـقـبـلـوـلـ أـوـ لـتـسـاقـ
مـنـ لـلـبـيـتـ وـاـمـاـ حـلـ بـيـانـهاـ فـبـضـمـهاـ وـسـيـانـيـ (ـ وـمـاءـ) بـالـدـ تـشـرـبـ مـنـ مـبـاحـ أـوـ مـلـوكـ
لـمـاـ أـوـ لـاحـدـهـاـ وـلـاـ يـنـعـنـ الـأـخـرـ (ـ وـمـيـتـ) وـلـوـ تـعـدـ اـنـ اـحـتـاجـتـ لـهـ (ـ وـرـاعـ) بـجـمـعـهاـ
أـوـ لـكـلـ مـاـشـيـةـ رـاعـ وـتـعـاـنـاـ وـلـوـ كـيـ اـحـدـهـاـ (ـ بـإـذـنـهـماـ) أيـ الـخـلـطـيـنـ وـالـأـلـاـيـدـ
ـ مـنـ الـأـكـثـرـ .

(وـفـحـلـ) يـقـرـرـ عـلـىـ الـجـمـيعـ إـنـ كـانـ صـنـفـاـ وـاحـدـاـ (ـ بـ) قـصـدـ (ـ رـفـقـ) أـيـ تـعـاـونـ
رـاجـعـ لـاجـتـمـعـهـاـ فـيـ اـجـتـمـعـاـ فـيـهـاـ فـيـهـاـ أـوـ اـكـثـرـهـاـ لـاـ يـقـصـدـ الـفـرـارـ مـنـ كـثـرـةـ الـزـكـاةـ
فـيـهـوـ أـيـضـاـحـ لـقـوـلـهـ إـنـ نـوـيـتـ (ـ وـ) إـنـ أـخـذـ السـاعـيـ الـوـاجـبـ فـيـ الـمـاشـيـةـ الـمـخـلوـطـةـ مـنـ

وَاجْعَلْهُ أَنْخُرُّهُ مِنْهُ شَرِيكًا بِنِسْبَةِ عَدَدِهِمَا وَلَا يُنْقَدَّ
وَقُصْلًا لَّا تَحْدِهِمَا فِي الْقِيَمةِ

ماشية أحد الخلطين أو من ماشيتهما ولكن أخذ من ماشية أحدهما أكثر مما يحب فيها (راجع) أي ربع الخليط (المأخوذ من) الماشية التي لـ (هـ) جميع ما عليهما أو أكثر مما عليه ومحول داجع قوله (شريكه) أي خليطه من قيمة المأخوذ (بـ) مثل (نسبة) عدده ماشية المرجوع عليه بمجموع (عدديها) أي الماشيتين فـ إن كانت نصفاً رجع بـ نصف قيمة المأخوذ وإن كانت ثلثاً رجع بـ ثلثها وإن كانت سـ رجع بـ سـها .

وعلی هذا التباع ان لم ينفرد احدهما بوقص كمثرة من الابل لادهمها والآخر خمسة عشر فعلى الاول خساقية بنت المخاون وعلى الثاني ثلاثة اخاسها وكتمانية عشر ابلأ لكلي منها فعلى كل نصف قيمة بنت اللبون وان كانوا ثلاثة لكلي عشرون ابلأ فعلى كل ثلث قيمة الملقى بل (ولو انقره وقص) بفتح الواو والقاف وسكنها آخره صاد او صين مهملة ما زاد على نصاب ولم يبلغ ما يليه .

(لادهم) أي الخلطين كتع من الابل لادهم والآخر خس ففيهما بثاثان على الأول أربعة اسباع قيمتها ونصف سبعها وعلى الثاني سبعاها ونصف سبعها بناء على الشهر من أن الاوقاص مزكاة وهذا قول الإمام مالك المرجوع إليه وهو المشهور ولذا مشى عليه المصنف .

وأشار بولو إلى قوله المرجع عنه وهو أن على كل شاه بناء على أن الأوقاف غير مزكاة ومهما في المدونة والرجوع (بالقيمة) أي في قيمة المأمور يوم الحد سواء كان الرجوع يجزء أو شاه هذا مذهب ابن القاسم بناء على أن الأخذ في معنى الاستهلاك ومن استهلاك شيئاً لزمه قيمته يوم استهلاكه وقال أشهب لعتبر قيمته يوم الرجوع بناء على أنه كالتسليف ومن تسلف شيئاً وعجز عن ردّه وأراد أن يرد قيمته فتعتبر يوم قضائه وإن كان الرجوع بشاه فيرجع بمنها لأنـه كالتسليف .

كتاول الساعي الأخذ من نصاب لهما، أو لا تحدِّهما، وزاد
للغلطة، لا غبأ، أو لم يكُنْ لَهُما نصاب، وذو ثمانين
خالط بتصفيها ذوي ثمانين، أو ينصف فقط ذا ثُرَعين:

كان خليط الواحد

وشبه في الرجوع بنسبة أحد العدين بجمعهما فقال (كتاول) بضم الواو مشددة
أي مثل (الساعي الأخذ) للزكاة (من نصاب) مملوك (لهم) أي الخليطين كعشرين
شاة لكل منها فعلى كل منها نصف قيمة الشاة التي أخذها الساعي زكاة بحسب اعتقاده
وكتفعس عشرة بقرة لكل منها فعلى كل نصف قيمة التبيع (أو) أخذ الساعي من
نصاب (لا سدهما) أي الخليطين ولآخر أقل من نصاب.

(وزاد) المأمور على الواجب في نصاب أحدما (للغلطة) كما لو كان لأحد ما عالة
شاة ولآخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعي من ما سيتها شاتين فعل صاحب المائة
أربعة أشخاص قبضتها وعلى الآخر خمسها (لا) يرجع المأمور منه على خليطه بشيء من
قيمة المأمور (غبأ أو) زكاة (ولم يكُنْ لها) معاً (نصاب) كما لو كان لكل
منها خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فسيتها على المأمور منه وحده وهذا
من الفصب أيضاً لكن الأول الفصب فيه متضور والثاني في هذا ليس متضوراً بل هو
بسيل عرض.

(وذو) أي صاحب (ثمانين) شاة مثلاً (خالط بتصفيها) أي بكل أربعين منها أو
بخمسين وثلاثين أو بستين وعشرين أو بسبعين وعشرة (ذوي) بفتح الواو أي صاحبي
(ثاثين) شاة لكل منها أربعون كخلط الواحد بناء على أن خليط الخليط خليط
وهو المشهور فني المائة والستين شاتات على ذي الثانين نصف قيمتها وعلى كل من
خلطيه ببعضها.

(أو) خالط ذوي الثانين (بنصف) مثلاً منها (فقط) أي دون النصف الآخر (ذا)
أي صاحب (أربعين كخلط الواحد) بناء على أن خليط الخليط خليط وهو المشهور

عَلَيْهِ شَاهٌ ، وَعَلَىٰ غَيْرِهِ نِصْفٌ بِالْقِيمَةِ ، وَخَرَجَ السَّاعِي ،
وَلَوْ يَجْذِبُ طَلْوَعَ التَّرْيَا

فهي المائة والعشرين شاة على ذي الثانيين ثلثا قيمتها وعلى ذي الأربعين ثلثها (عليه) أي ذي الثانيين في الصورة الأولى (شاة) أي نصف قيمة الشاتين المأمور ذلتين من المائة والستين لأن نسبة الثانيين لها نصف (وعلى) كل من (غيره نصف) أي ربع قيمة الشاتين لأن نسبة كل أربعين لها ربع فهذا جواب عن الأول وجذب جواب الثانية لعله بالقياس على جواب الأولى .

وقوله (بالقيمة) رابع للشاة والنصف وأغنى عنه قوله بالقيمة المتقدم وقيل خليط الخليط ليس بخليل وببحث في مثال المصنف بأن الحكم في الأول ما ذكره المصنف سواء بني على أن خليط الخليط خليط أو على أنه غير خليط وكذا في الثانية فالمتأسف التشليل بذى خمسة وبعشرة منها صاحب عشرة فعل أن خليط الخليط خليط على الجميس بنت مخالن على ذى المائة عشرة نصف قيمتها وعلى ذى العشرة ثلثها وعلى ذى المائة سدسها وعلى أنه ليس بخليل ففي الجميس ست شياه ويأن الثانية ليس فيها خليط خليط وأجيب بأنه فيها باهتبار الأربعين التي لم يخالط بها والأربعين التي لغيره .

(خرج الساعي) لأنخذ الزكاة من الأغنياء ودفعها لمستحقها كل عام وجبوبا قاله في سماع ابن القاسم قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ فـلا يلزم رب الماشية سوقها للساعي بل هو يأتيها الا ان يبعد عن محل اجتماع الناس على الماء فيلزمها سوقها إليه واختلف في توكيل الإمام ساعياً فقيل واجبة وقيل لا وإذا ولاه وجب خروجه بعام خصب بل (لو ربي) عام (جذب) بفتح الجيم وسكون الدال المثلثة أي قحط وعدم مطر لأن الفيض على المساكين والفقراه اشد منه على الأغنياء فيحصل لهم ما يستحقون به .

وأشار بولو لنقول اشهد لا يخرج ستة الجدب وعليه فهل تسلط الزكاة في ذلك العام أو يحاسب بها العام الثاني قوله وعلى المعتمد من خروجه عام الجدب فيقبل من أرباب الماشية ولو السوار وصلة تخرج (طلوع الثريا) بضم المثلثة وفتح الراء وشد المثلثة يحصن

بِالْفَجْرِ وَهُوَ شَرْطٌ وُجُوبٌ ، إِنْ كَانَ ، وَبَلَغَ وَقْبَلَهُ ، يَسْتَقِيلُ الْوَارِثَ ، وَلَا تُبَدِّأُ

أصله فروا ابدلوا الوازير أيام لاجتماعها معها وبسب اصحابها بالسكون وادغمت الياء في الياء من التردد أي الكثرة تجدهم متلاصقة في برج الثور قارة يكون طلوعها مع غروب الشمس وتارة عند مغيب الشفق وتارة عند آخر الثالث الأول وتارة عند آخر النصف وتارات عند غير ذلك من اجزاء النهار وذلك في مدة الخاسين أي وقت طلوعها (بالفجر) أي عند طلوعه وكون خروجه في هذا الوقت مندوب رفقا بالساعي وباب الماشي لاجتماعها على الماء حينئذ فيخف دوران الساعي ومن احتاج إلى سن ليس في حلبيته وجده عند غيره بالقرب منه .

(وهو) أي بجيء الساعي (شرط وجوب ان كان) ساع (وبلغ) أي امكن وصوله للشاشة فإن مات شيء من الماشية أو ضاع بلا تقرير بعد كالحول وقبل مجبيه فلا يحسب ويزكي الباقى إن كان نصاباً أو كذا الموت والضياع بعد مجبيه وعده وقبل لاخذه لأنه وجوب مرسع وقته معرض للسقوط بطر ومانع كوجوب الصلة بدخول وقتها وسقوطها بانع فيه وإن ذبح أو باع شيئاً منها بعد مجبيه فيحسب ويزكي مع الباقى إن كان المجموع نصاباً على المستند فإن لم يكن ساع أو لم يكن وصوله وجبت الزكاة بمجرد كالحول وفروع على قوله وهو شرط وجوب ان كان وبلغ قوله (ومات) رب الماشية (قبله) أي بجيء الساعي وبعد كالحول (يستقبل الوارث) بالشاشة التي ورثنا حولاً ان لم يملك نصاباً من نوعها والاضم ما ورثه له وزكي الجميع لقوله آنفاً وضمت الفائدة له فـان مات المالك بعد بجيء الساعي زكبت على ملك الميت .

(ولا تببدأ) بضم المثناة وفتح الموحدة والدال المهملة أي لا تخرج الزكاة الموصى به أيضاً وأصدق زوجة المريض التي تزوجها في مرضاً ودخل إليها ونحوهما عند ضيغة

إِنْ أَوْصَىٰ لَهَا وَلَا تُجْزِيَهَا كَمْرُودٌ وَلَا نَاقِصةٌ ثُمَّ رَجَعَ
وَقَدْ كَمْلَتْهَا

(ان اوصى) مالك النعم (بـ) اخراج (بها) اي زكاة النعم ومات قبل هبته الساعي ونكون في رتبة الرصبة بحال فتقدم عليها فلك الاسير وما بليه الا في قوله وقدم للضيق الثالث فلك اسير اوصى به ثم مدبر صحة ثم صداق مريض بنس ثم زكاة اوصى بها فيها مالك « رهن » من له ماشية تجب لها الزكاة ومات بعد سولها وقبل هبته الساعي اوصى بزكائها فليس من الثالث غير مبدأه وعلى الوارث صرفها للمساكين الذين تحصل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لأنها لم تجب على البيت و كانه مات قبل سولها إذ هو هبته الساعي بعد قام عام فلان مات بعد هبته الساعي فدعت له من رأس المال لوجوهها على البيت اوصى بها ام لا وقيد اخراجها من الثالث ان مات قبل هبته بما إذا لم يعتقد وجوبها فلان اعتقاده فلا تندل لأنها مبنية على اعتقاد فاسد .

واما زكاة العين لما فرط فيه واوصى باخر اجره ليخرج من الثالث مقدما على المتع والتدبير في المرهن ونحوهما وان اعتذر بحملها عليه في المرهن واوصى باخر اجرها ليخرج من رأس المال وان لم يوص بها استحب اخراجها (ولا تجزي) الزكاة التي تخرب قبل هبته الساعي وبعد تمام الحول على ان هبته شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صحة كما استظرفه ابن عبد السلام والمصنف وجزم به ابن عرقه وقوله الاي او قدست بكشبور في حين وماشية مهول على مال الساعي ما او تخلف لفترة مثلا .

وشد في الاستقبال فقال (كمروه) اي الساعي بعد تمام الحول (بها) اي الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) الساعي عليها وإن كان لا ينتهي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصاباً بولادة او ابدال بتنوعها او بغيره او هبة او صدقة او ارث او شراء فيستقبل بها ربيها سولاً من يوم مرودة الاول لأنه بمنزلة ابتداء حول وتقدم ان النتاج يذكر على حول اصله وان مبدل ماشية بماشية يبني على حول المبدلة .

فَإِنْ تَخَلَّفَ وَأَخْرَجْتَ أَجْزَاءً عَلَى الْمُخْتَارِ، وَإِلَّا حِيلَ عَلَى الْوَزِيدِ وَالنَّقْصِ لِلْمَاضِي بِتَبَدِيلِهِ الْعَامِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ يُنْقَصَ الْأَخْذُ النَّصَابُ

(فإن تخلف) بفتحات متلاً أي لم يحيي الساعي لعدر كفتنة مع امكان وصوله
غير لا العذر (وآخر جرت) بضم المزدوج الراء أول الزكاة (اجزأ) اخرجها وجاز
ابتداء (على المختار) للخمي من الخلاف وقال عبد الملك لا تمجزي ويجب تأخيرها حتى
يأتي الساعي ولو تخلف اعواماً فإن تخلف لنغير عذر وآخر جرت اجزاء اتفاقاً ولا بد من
بيضة على الاخراج فليس للساعي المطالبة بها ان شهدت البيضة باخر اجرها (والا) أي
وان لم يخرجها حين تخلفه وجاء بعد اعواماً (حصل) بفتح فكسر أي الساعي (على)
ما وجدته حين مجنته من (الزيادة) لعدد الماشية حين مجنته على عددها حال تخلفه .

(والثنا) لعددها حال مجنته عن عددها حال تخلفه والواو بمعنى او وصلة عمل
(الناس) من الاعوام التي تخلف فيها أي اخذ زكاة ما مضى على حساب ما وجده عام
مجنته سواء كان مسارياً أو زائداً أو ناقصاً ويأخذ زكاة سنة حضوره على الموجود فيها
اتفاقاً فهو تخلف اربع سنين عن خمسة اعواماً ثم وجد لها عشرين بغيراً أو عكسه ففي
الأصل يأخذ ست عشرة شاة وفي عكسه اربع شياه فإن وجد لها أقل من نصاب فلا زكاة
فيه ويعدل للماضي على الموجود عام حضوره .

(بتبدلاته) اخذ زكاة (العام الأول) فالذى يليه ومكتذا إلى عام حضوره هذا هو
المشهور وقيل بتبدلاته العام الأخير فلو قال والا حمل على ما وجد للماضي لكان اوضاع
واختصاراً واخفى لشموله وجودها بماها الذي فارقاها عليه وأشار لفائدة التبدلية بالعام
الأول فقال (الا ان) بفتح فسكون سرف مصدرى صلتة (ينقص) بضم المثناة تحت
وقطع الذون وكسر القاف مشددة (الاخذ) للزكاة عن العام الأول (النصاب) فيعتبر
التنقيص للعام الذي يليه فتسقط زكانه كتخلفه عن مائه وثلاثين شاة اربعة اعواماً ثم جاء
وهي النسبان واربعون فيأخذ للعام الأول والثاني والثالث ثلاث شاه وتسقط

أو الصفة فيعتبر : كتختلف عن أقل فكمل ، وصدق ،
لأن نقصت هاربا ،

زكاة العام الرابع لتنقيص المأخذ النصاب .

(أو) ينقص الأخذ (الصفة) للواجب (فيعتبر) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة التنقيص بالنسبة للأعوام المتأخرة كتختلف عن ستين جلا خمس سنين ثم وجدتها سبعة وأربعين فيأخذ عن العامين الأولين حتىتين وعن الثلاثة الأعوام الأخيرة ثلاث بنات ليون ولو وجدتها خمساً وعشرين لاخذ عن الأول بنت خاص وعن كل عام بعده أربع شهاء ولو تختلف عن ستين بقرة اثني عشر عاماً وجدتها أربعين لاخذ للأول مسنة ولما بعده عشرة اتبعة وسقطت زكاة الثاني عشر لنقص النصاب فاو مائة خلو فقط فتجوز الجم فالأخذ تارة ينقص النصاب فقط وتارة ينقصها معاً وتارة لا ينقص نصاباً ولا صلة كتختلف عن مائة وثلاثين شاهة أربع سنين ثم وجدتها بعدها فباخذ مثاني شهاء .

وشبه في التبدئة بالأول واعتبار التنقيص فقال (كتختلف) أي الساعي (عن) ماشية (أقل) من نصاب كثلاثين شاهة أربعة أعوام (ق) جاء وقد (كمل) النصاب بولادة أو اب戴ال أو فائدة كبهة وصدقة وإرث كان وجدتها أحدي وأربعين وأخبره ربها بسماها في العام الثاني فباخذ له وللثالث شاتين وتسقط زكاة الرابع لنقص النصاب كزكاة الأول لعدم الكمال فيه ابن عرفة لو تختلف عن دون نصاب فتم بولادة أو بدل ففي عده كاملاً من يوم تختلفه أو من يوم كالمه مصدقاً ربها في وقته قوله أشهب وإن القاسم معه رضي الله تعالى عنهم .

ثم قال ولو كمل بفائدة فالثاني انفاقاً (وصدق) المالك بضم فكسر متقداً في تعين وقت الكمال بغير مبين ولو منها (لا) يصدق في تعين وقت النقص (ان نقصت) الماشية مما كانت عليه حال كونه (هارباً) بها من الزكاة كهرويه بها ثالثة شاهة ثلاثة سنين ثم ربع بها أربعين فتؤخذ منه تسعة شهاء من الأعوام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه لنقص النصاب ولا يصدق في تعين عام النقص الا ببينة ولو أنى تائبًا فإن شهدت البينة

وَإِنْ زَادَتْ لَهُ فَلِكُلٍّ مَا فِيهِ بَتَبَدِّلَةٍ أَوْلَىٰ، وَمَلَ يُصَدِّقُ

يتعين وقته زكي لكل عام ما فيه كاف في الحظ والمواقع ويبدأ بالعام الأول .
ويعتبر تنفيص الأخذ النصاب أو الصفة للأعوام الماضية ولعام رجوعه أيضاً الثاني
على القول بتبدلته العام الأول الذي مر عليه المصنف وهو الاشهر تعتبر التبدلته به حق على
عام القدرة عليه ويعتبر النقص فيما بعد العام الأول حتى في عام القدرة اللهم ان هرب
بعاشيته وهي أربعون شاهة خمس سنين ثم قدر عليه السامي وهي بحالها فقال ابن القاسم
تؤخذ منه شاهة خاصة لأنه يبتداً بأول عام والباقي تسعه وثلاثون فلا زكاة فيها وهذا احسن
فهم قال اللهم وهي أربعون شاهة خمس سنين ثم يبتداً بأخر عام يؤخذ من الأربعين خمس شاهات وهذا فهذا
صريح في أنه على المشهور لا يبتداً بعام القدرة بل بالعام الأول وأنه يعتبر تنفيص الأخذ
النصاب حق بالنسبة لعام الاطلاق .

(وان زادت) الماشية (له) أي المارب على ما كانت عليه قبل هروبه (فـ) يزكي
(الكل) من الأعوام (ما) وجد (فيه) بشادة بينة (بتبدلته) العام (الأول) فإذا
هرب بها ثلاثة سنين وهي في العام الأول اربعون وفي الثاني مائة وحادي وعشرون
وفي الثالث اربعين شاهة أخذ منه شاهة عن الثاني وشاتين عن الثاني وثلاث شاهات عن الثالث
لتنفيص الأخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضي السنين هذا قول الإمام مالك
(رض) اللهم وهو قول جميع اصحابنا المدینین والمصریین الا اشتبه قال يأخذ للماضی
على ما وجد في آخر عام ولا يكون المارب احسن حالاً من تخلف عنه الساعي فانه
لا يتهم ومع هذا اخذ منه للماضی على ما وجد فهذا مثلك بالأولى سند يكفي في رده الفرق
أهل المذهب على خلافه .

(و) ان عين المارب وقت الزيادة بأن قال إنما حصلت في هذا العام ولا بينة له
على هذا فـ (هل يصدق) بضم المثلثة وفتح الصاد والدال ثانية ضمير المارب في تعين
والمزيد الزيادة وهو الراجح بلا بينة بكذبه هذا قول ابن القاسم وسحنون وابن
سحارث واللهمي وابن رشد او لا يصدق وتأخذ زكاة ما وجد للماضي الأعوام ولم يام

**قُولَانْ ، وَإِنْ سَأَلَ نَفَقَتْ أَوْ زَادَتْ ، فَأَنْمُوْجُودُ إِنْ كُمْ
يُصْدِقُ ، أَوْ صَدَقَ ، وَنَفَقَتْ ، وَفِي الزَّيْدِ : تَرَدَّدَ ،**

القدرة أيضاً وهذا ابن الماجشون فيه (قولان) لم يطلع المصنف على ارجحية احدهما
عليهما ان لم يأت ثائباً والا صدق اتفاقاً قاله ابن عبد السلام ابن عرفة وفيها القدرة
عليه كثوبته .

ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر عليه لا اعرفة الا في حقوقية شامد
الزمر والمثال اشد من العقوبة لسلط الحد بالشبهة دونه البناني محلهما فيما عدا العام
الذى فرق فيه وأما هو فيصدق فيه من غير خلاف فيؤخذ بزكاة ما فرق به الفاقا كما في الخط
ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد ونص ابن عرفة وعلى المشهور لو لم تكن بيته
صدق في عدم زيادتها على ما يظهر به عام فرق في تصديقه في غيره تقللا الباجي الخ .

ويعتبر تبديء العام الأول على كل القولين فان تقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر
مثال تقبض النصاب هروبه بها وهي احدى وأربعون شاة واستمرت كذلك ثلاثة
اعوام ثم زادت فيؤخذ للعام الأول والثاني شاتان وتسقط زكاة الثالث لتقص
النصاب فيه ورؤخذ لما زاد على الاعوام الثلاثة بحسب الزيادة . ومثال تقبض الصفة
وهروجه بها وهي سبعة وأربعون جيلاً واستمرت كذلك ثلاثة اعوام ثم زادت فيؤخذ
للعام الأول والثاني حلتان وما يليها بنت لبون ولباقي الاعوام بحسب الزيادة .

(وان سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره بعده وغاب عنه قبل الأخذ
ورجع إليه فعدها (لـ) وجدتها (نفقت) عنا أخبره به (أو زادت) على ما أخبره
به (الموجود) هو المعتبر في الزكاة سواء كان نافضاً أو زائداً (إن لم يصدق) الساعي
ربها فيما أخبره به سجين اخباره (أو صدق) الساعي ربها فيما أخبره به (ونفقت) عنا
أخبره به (وفيزيد) على ما أخبره به بولادة كابن بشيز وابن الحاجب أو يفائد كابن
لابن عبد السلام بأن أخبره بمائة شاة فوجدها مائة واحدى وعشرين (تردد) من المتأخرین
لعدم نص المتقدمين في اعتبار ما وجد وهو المتمدد أو ما أخبر به فلو حذف قوله ان لم
يصدق الخ لكن أحسن ،

وأَنْخَذَ الْخُوارِجُ بِالْمَاضِيِّ ، إِنْ لَمْ يَزْعُمُوا الْأَدَاءَ ، إِلَّا أَنْ
يَخْرُجُوا لِتَنْعِها ، وَفِي تَحْسَةٍ أُوْسَقَ فَأَكْثَرَ ، وَإِنْ يَأْنِضِ
خَرَاجِيَّةً أَلْفَ وَسِتَّاً ثَرِيلْ : مِائَةً وَمِائَةً وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا
مَكْبِيًّا ، كُلُّهُ : تَحْسُونَ وَخُسْنَا حَبَّةً ، مِنْ مُطْلَقِ

(وأَنْخَذ) يضم الممز وكسر الحال المعمجمة الجماعات (الخوارج) عن طاعة الامام العدل بعد القدرة عليهم (بـ) زكاة (الماضي) من الأعوام في كل حال (الا) في حال (ان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يزعموا) أي يدعى الخوارج (الاداء) أي دفع الزكاة لمستحقها في الماضي فيصدقونه ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (ان) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لعنها) أي للزكاة فلا يصدقون في دعوام دفعها لمستحقها الا ببينة .

(وفي تحسة أو سق) بفتح فسكون فضم جمع وسق بفتح فسكون معناه لغة الجميس وشرعاً مجموع ستين صاعاً (فأكثر) ذكره من عليه من سابقه لافادة ان لا وقص في الحب والشران زرع بأرض غير خراجية بل (وان) زرع (بأرض خراجية) أي عليها مال معلوم لبيت المال لوقتها على مصالح المسلمين لفتحها عنوة كأرض مصر والشام والعراق أو لمصالحة أهلها عليه فلا يستقطع المترادف الزكاة ابن يونس لأنـه كراء الأرض المطرد المترادف نوعان ما وضع على أرض العونة وما صالح به الكفار على أرضهم فاشتراها مسلم وتحمل بالخارج بمقدار شرائه فالنصاب ثلاثة صاع والمصاع أربعة امداد فهو ألف ومائتا مد والمد مثل اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وزنه رطل وثلث بالقدرادي .

فالنصاب (ألف وستمائة رطل) بقدرادي والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهماً مكبياً ، كل) أي كل درم (خسون) حبة و (خمساً) متمني خمس سقطت تونه لضافته إلى (حبة من مطلق) عن التقيد بامتلاء أو ضمور واضافتة من اضافة ما كان صفة فلا يقال مطلق الشعير صادق بالمتوسط والضامر أو الممتليء فالأولى من الشعير المطلق أي وسط

الشِّعْرُ ، مِنْ حَبٍ وَتَمْرٍ فَقَطُّ ، مُنْقَى ، مُقْدَرٌ الْجَفَافُ ، وَإِنْ لَمْ
يَحِفْ نَصْفُ عُشْرِهِ ؛ كَزَيْتِ مَا لَهُ زَيْتُ

(الشعر) فتبجمع سبات مد من الشعر المتوسط وتکال ويحمل مکباهما مداً تکال به
سائر الحبوب والثار فلا يلزم على التحديد بalf وستمائة رطل اختلاف مقدار
النصاب من الحبوب والثار لاختلفها في الثقل .

وبين خمسة الاوستي فقال (من حب) أي القمح والشعير والسلت والقرة والدخن
والأرز والعلس والفول والمحص واللوبيا والمعدس والجلبان والبسيله والتزمن والسمسم
والزيتون والقرطم وحب الفجل الأحر (وقر) بفتح الشاء وسكون الياء وألحق
به الزبيب فهذه عشرون نوعاً هي التي تجب الزكاة فيها (فقط) فلا تجب في
لوز وجوز وبندق وفستق وتين وبذر كتان وحلبة وسلجم وثعوها حال كون المدار
المذكور (منقى) بضم الميم وفتح النون والكاف منقلاً أي مصنف من قشره الذي لا يخزن به
كشر الفول والمحص والمعدس الاعلى وأما الذي يخزن به كفترتها الاسفل فلا يشترط
تنقيته منه حال كونه (مقدر) بضم الميم وفتح الكاف والدال المهملة مشددة أي منروض
(الجفاف) بالمحزر وغلبة الظن إذا أخذ الحب فربما قبل يبسه من فول ومحص وشعير
ووجه وغيرها وبلح وعنبر بعد طيبة وقبل يبسه بأن يخزن مقداره رطباً ويليساً ان كان
ان ورك يحيف بل (وإن) كان إذا ورك (لم يحيف) كالفول المسقاوي وبلح مصر وعنبرها
وزيتونها ومبتدأ في خمسة أوستي (نصف عشر) حب (بـ) إن كان شأنه الجفاف سواء توفر
حق جف أم لا .

وشبه في اخراج نصف العشر فقال (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت) من زيتون
وسسم وقرطم وحب فجل أحمر ان كان حب كل نصباً وإن قل زيته فإن أخرج من حبه
أجزاء في غير الزيتون وأما الزيتون فيتعين الاخراج من زيته إن كان له زيت سواء عصره
أو أكله أو يابعه ولا يميزى الاخراج من حبه ولا من ثمنه ان يبيع ولا من قيمته ان أكل

وَتَمَنَّ غَيْرِ ذِي الْزَّيْتِ ، وَمَا لَا يَجِدُ ، وَفُولٌ أَخْضَرٌ

ان امكـن معرفـة قدر زـيتـه ولو بالـتعـرىـءـ إلاـ أخـرـجـ نـصـفـ عـشـرـ قـيمـتهـ انـ أـكـلـ اوـ أـهـدىـ وـثـنـهـ انـ بـيـسـعـ (وـ) نـصـفـ عـشـرـ (ثـنـغـيرـ ذـيـ الزـيـتـ) منـ جـنـسـ مـالـهـ زـيـتـ كـزـيـتوـنـ مصرـ انـ بـيـسـعـ وـإـلـاـ أـخـرـجـ نـصـفـ عـشـرـ قـيمـتهـ يـوـمـ طـيـبـهـ .

(وـ) نـصـفـ عـشـرـ ثـنـ (ماـ لـاـ يـجـفـ) كـعـنـبـ مـصـرـ وـرـطـبـهاـ إـنـ بـيـسـعـ وـإـلـاـ فـيـنـ عـشـرـ قـيمـتهـ فـلوـ أـخـرـجـ زـيـبـاـ اوـ تـرـأـفـلاـ يـمـزـىـ وـكـذـاـ يـقـالـ فـيـاـ لـاـ زـيـتـ لـهـ منـ جـنـسـ مـالـهـ زـيـتـ فـيـتـمـينـ الـاـخـرـاجـ مـنـ ثـنـهـ انـ بـيـسـعـ وـمـنـ قـيمـتهـ انـ أـكـلـ اوـ أـهـدىـ فـيـاـ لـاـ خـرـجـ عـنـ حـبـاـ اوـ زـيـتـاـ فـلـاـ يـمـزـىـ هـذـاـ مـذـهـبـ المـدـوـنـةـ قـالـهـ المـوـاـقـابـ اـبـنـ عـرـفـةـ مـاـ لـاـ يـاتـرـبـبـ مـحـمـدـ يـخـرـجـ مـنـ ثـنـهـ اوـ قـيمـتهـ انـ اـكـلـ لـاـ زـيـبـاـ وـدـوـرـىـ عـلـىـ وـاـنـ تـافـعـ مـنـ ثـنـهـ إـلـاـ أـنـ يـحـدـ زـيـبـاـ فـيـلـامـ شـرـاؤـهـ اـبـنـ حـسـيـبـ مـنـ ثـنـهـ وـأـنـ خـرـجـ عـنـهـ عـنـبـاـ أـجـزـأـهـ وـكـذـاـ الزـيـتوـنـ الذـيـ لـاـ زـيـتـ لـهـ وـالـرـطـبـ الذـيـ لـاـ يـتـمـرـ انـ خـرـجـ مـنـ حـبـاـ أـجـزـأـهـ .

وـأـمـاـ مـاـ يـحـلـ فـيـتـمـينـ الـاـخـرـاجـ مـنـ حـبـسـهـ وـلـوـ أـكـلـ اوـ باـعـهـ رـطـبـاـ مـاـ لـمـ يـعـجزـ عـنـ تـحـريـهـ بـعـدـ بـيـسـعـ وـإـلـاـ خـرـجـ مـنـ ثـنـهـ هـذـاـ مـذـهـبـ المـدـوـنـةـ (وـ) نـصـفـ عـشـرـ ثـنـ اوـ قـيمـةـ (فـولـ أـخـضـرـ) وـحـصـ كـذـلـكـ مـاـ شـائـهـ عـدـمـ الـيـسـ كـالـسـقاـويـ الذـيـ يـسـقـىـ بـالـسـوـاقـيـ إـنـ بـيـسـعـ اوـ اـكـلـ اوـ أـهـدىـ وـإـنـ شـاءـ خـرـجـ عـنـ حـبـاـ يـابـسـاـ بـعـدـ حـزـرـهـ فـيـاـ كـانـ شـائـهـ الـيـسـ وـأـخـذـ أـخـضـرـ تـمـينـ الـاـخـرـاجـ مـنـ حـبـهـ بـعـدـ تـقـدـيرـ جـفـافـهـ قـالـهـ الـإـمـامـ مـالـكـ «ـ رـضـ »ـ فـيـ الـعـتـبـيـةـ وـاقـتـرـ عـلـيـهـ الـخـرـشـيـ وـقـوـاهـ الـبـنـانـيـ .

وـرـجـحـ الرـمـاصـيـ جـواـزـ الـاـخـرـاجـ مـنـ ثـنـهـ اوـ قـيمـتهـ وـهـوـ قـوـلـ الـإـمـامـ مـالـكـ «ـ رـضـ »ـ فـيـ كـتـابـ اـبـنـ الـمـواـزـ فـتـحـصـلـ انـ الـفـولـ اـخـضـرـ سـوـاهـ كـانـ شـائـهـ الـيـسـ اـمـ لـاـ يـمـزـىـ الـاـخـرـاجـ مـنـ ثـنـهـ اوـ قـيمـتهـ وـمـنـ حـبـهـ إـلـاـ أـنـ الـاـخـرـاجـ مـنـ الـحـبـ مـلـعـوـظـ اـبـتـادـهـ فـيـاـ يـسـ وـالـثـمنـ فـيـاـ لـاـ يـسـ الـبـنـانـيـ ظـاهـرـ النـقـلـ جـرـيـانـ الـخـلـافـ فـيـهـاـ فـيـ الـعـتـبـيـةـ عـنـ مـالـكـ «ـ رـضـ »ـ أـنـ الـفـولـ إـذـاـ أـكـلـ اوـ بـيـسـعـ أـخـضـرـ تـمـينـ الـاـخـرـاجـ مـنـ حـبـهـ اـبـنـ رـشـدـ هـذـاـ كـاـفـ لـأـنـ الزـكـاةـ قـدـ وـسـبـتـ فـيـهـ بـاـفـرـاـكـهـ فـيـبـهـ أـخـضـرـ كـبـيـسـعـ ثـنـنـ النـخـلـ اوـ الـكـرـمـ الـمـزـهـىـ .

ثـمـ قـالـ مـالـكـ «ـ رـضـ »ـ فـيـ كـتـابـ اـبـنـ الـمـواـزـ فـيـ الـفـولـ وـالـحـصـ اـنـ اـهـدىـ مـنـ ثـنـهـ فـلـاـ

إِنْ سُقِيَ بِآكِلَةٍ وَإِلَّا فَالْعَشْرُ وَلَوْ أَشْتَرِيَ السَّبِيعَ أَوْ أَنْفَقَ
عَلَيْهِ ، وَإِنْ سُقِيَ بِمَا فَعَلَ حُكْمَيْهَا ، وَهُنْلَ بِغَلْبٍ
أَكْثَرُ خِلَافٌ .

بأس ولم يقله في التخل والكرم فتصديره بالأول وتجبيه بغيره اعتقاده ولذا صدر به ابن عرفة فقال مالك « رهن » ما أكل من قطنية خضراء أو بسيع ان بلغ خرسه يابساً نصباً زكاه بحسب يابس وروى محمدأ ومن ثمنه وعمل زكاة الحب والتعر بنصف عشره (ان) بكسر فسكون (سقى) بضم فكسر أي الحب أو التمر (بآلة) كسانية وغرب (والا) أي وإن لم يسق بالآلة بأن كان بغیرها كثيل وسيح وعين ومطر (فالعشرين) زكاته إن لم يشتري الماء ولم يتطرق عليه بل (ولو اشتري السبع) أي ماء المطر من اجتمع في أرضه .

(أو أتفق عليه) في اجزاءه من أرضه فيزكي بالعشرين لفة الثمن والملحق غالباً وأشار يowler إلى القول بزكائه بنصف عشره إن اشتري السبع أو أتفق عليه ابن عرفة والواجب عشر ما شرب دون كلفة مؤنة كالسبعين والمطر وما شرب بعروقه ونصفه إن شرب بها كثرب أو دالية وما اشتري شربه في وجوب عشرة أو نصفه فولا ابن حبيب مع ابن بشير عن المشهور وعبد الملك بن الحسن وخرج عليه المصطلح نصف عشرين الكروم البعل المشق عملها الخمي فيما اشتري أصل مائة العشر لأن السقي منه غلة وفيما سقى بواد أجرى إليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشرين فيما بعده ابن بشير ظاهر النص العشرين مطلقاً .

(وإن سقى) زرع (بها) أي الآلة وغيرها (فـ) يذكر (على حكمهما) بأن يقسم نصفين نصف لآلة ونصف لغيرها فيزكي ما سقى بلا آلة بالعشرين وما سقى بالآلة بنصفه (وهل) إذا كان أحدهما ثالثين والآخر ثلثا (يغلب) بضم المثانية وفتح العين واللام متصلة ونائب فاعله (الأكثر) على الأقل فيزكي الجميس بنصف العشرين إن غلب الآلة أو بالعشرين غلب غيرها أو لا يغلب الأكثر ويزكي كل على حكمه فيه (خلاف) أي قولهان يمشيران

**وَتُشَمُّ الطَّاغِي : كَفْنَحٌ ، وَشَعِيرٌ وَسُلْتٌ ، وَإِنْ بِيلْدَانٌ ؛ إِنْ
ذُرْعٌ أَحَدُهُما قَبْلَ حَصَادِ الْأَخْرِيٍّ**

وهل المراد بالأكثر الأكثر مدة ولو كان السنفي فيها أقل أو الأكثر سيفاً وان قلت مدته
خلاف كالماء كانت مدة السنفي ستة أشهر شهراً بسيع وأربعة باللة وستة بالسيع عشر
مرات وبالآلة خمس مرات ورجح كل منها ابن عرفة ما شرب بهما وتساويها فابن القاسم
اعتبر ما سي به .

وروى محمد عليهما بقدر زمانهما وان تناولتا فنالتها الأقل كالاكثر ثم قال وفي
كون الاكثر ما قارب الثنين او ما بلغهما عبارتا الصقل عن ابن القاسم وابن رشد عنه
مع ابن الماجشون ومالك قالوا وما زاد على النصف يسير كمساو (وتضم) بضم
الثانية فوق وفتح الضاد المجمعة نائب (قطاني) السبعة فإن اجمع منها
نصاب ذكي وهي الفول والمحص والمعدس واللوبيا والبسبطة والجلبان والترميز لأنها
جنس واحد في الزكاة ويخرج من كل نوع منها بمحاسبه ويحيز اخراج الاعلى والمساوي
لا الادنى .

وشبه في النص ف قال (كفنه وشعير وسلت) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره
مثنية فونية فتضمن لأنها جنس واحد فيها فان اجتمع منها نصاب ذكي ان زرعت ببلد
واحد ببل (وان) زرعت الانواع التي تضم (بيلدان) بكسر الموحدة جمع بلد وانما
يضم نوع منها لغيره (ان زرع) بضم فكسر نائب (أحدهما) أي النوعين اللذين
أربدا خيمها (قبل) استحقاق (حصاد الآخر) وهو وقت وجوب زراعته ولو بقريبه وبقى
من حبه الأول إلى استحقاق الثاني الحصاد ما يكمل به مع حبه الثاني نصاب لأنهما
حيثند كمائدين جمعهما ملك وحول وهذا الشرط تسبة ابن رشد لابن القاسم وهو
شرط في ضم ما زرع ببلد أو ببلدان منقطاني أو غيرها فإن زرع الثاني بعد

**فَيَضْمَنُ الْوَسْطُ لَهُمَا ، لَا أَوْلَى لِغَالِبٍ ، لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ
وَذُرَّةٍ وَأَرْزٍ . وَهِيَ أَجْنَاسٌ**

استحقاق الأول الحصاد أو لم يبق من حب الأول ما يكمل حب الثاني نصاب فلما يضم أحدهما للآخر فان زرع الثاني قبل حصاد الأول والثالث بعد حصاد الأول والثالث بعد حصاد الأول وقبل حصاد الثاني .

(فيضم الوسط لهما) أي الأول والثالث على سبيل البديلة ان كان فيه مع كل منها نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسط وفي كل منها وستان ولم تخرج زكاة الأولين حتى حصد الثالث فيزكي الثلاثة زكاة واحدة فان زكي الأولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له ويزكي وحده ان كان فيه نصاب وإلا فلا لأن الثاني لما زكي مع الأول لم يبق من حبه ما يكمل به مع الثالث نصاب (لا) يضم زرع (أول له) زرع (ثالث) زرع بعد حصاد الأول إذا لم يكن في الوسط مع كل منها نصاب بأن كان في كل وستان ولو كان في الوسط مع الأول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه لأن كان الأول ثلاثة والثاني وستان والثالث كذلك أو الأول وستان والثاني كذلك والثالث ثلاثة أوسط فضم الوسط للأول في الأولى ولا زكاة في الثالث والثالث في الثانية ولا زكاة في الأول .

وقال ابن عرفة ان كمل مع الأول زكي الثالث معها لأن الحول للثانية والثالث خليطه وان كمل بالثالث فلا يزكي الأول لأن الحول للثالث ولا خلطة بينه وبين الأول ورجح (لا) يضم قمع ولا غيره (العلس) بفتح العين واللام حب طويل فاليمين يشبه العد (و) لا لا (دخن و) لا لا (ذررة و) لا لا (أرز وهي) أي المذكورات من العلس وما عطف عليه (أجناس) فلا يضم بعضها لبعض هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأصبهن وقال الإمام عالى «رض» وأصحابه إلا ابن القاسم بضم القمع للعلس واختاره ابن يوسف واستقر به في التوضيح .

وَالسَّمِّ ، وَبِزْرُ الْفَجْلِ ، وَالْقَرْطُمِ : كَالْزَيْتُونِ ، لَا الْكَتَانِ .
وَحَسِبَ قِشْرًا الْأَرْضَ وَالْعَلَسِ ، وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَأَسْتَأْجَرَ قَنَا ،
لَا أَكْلًا دَابَّةً فِي دَرَسِهَا ، وَالْوُجُوبُ يَافِرَ الْحَبَّ ،

(والسمسم وبزر) أي حب (الفجل) الآخر والفجل الأبيض لا زيت لحبه
(و) بزر (القرطم) بضم القاف والطاء المهملة بينها راء ساكنة وخبر السمسم وما
عطف عليه (كالزيتون) في وجوب الزكاة وهي أجناس فلا يضم بعضها لبعض
(لا) بزر (الكتان) بفتح الكاف فلا زكاة فيه كبزر الحسن والسلجم (وحسب) بضم
فكسر في تكميل النصاب (قشر الأرض والعلس) والفول والمقص والمعدس الذي
يحيزن به ،

(و) حسب (ما تصدق) المالك (به) على الفقراء من الزرع أو التمر أو المتبعد
وجوب الزكاة فيه ولم ينوز كاته منه أو أهداه أو وعده أو باعه أو أكله (و) حسب
ما (استأجر) المالك به من الزرع في حصاده أو دراسه أو تذريته حال كونه (قطنا) أي
مفتونا أي مهزوما ولا مفهوم له فيحسب الأغمار والكيل الذي استأجر به ولقطع النقاط
الذى مع الحصاد لأنه من الاجرة لا لقطع ما تركه ربه وهو حلال من أخذه قاله أبو الحسن
(لا) يحسب (أكل) بضم الميم أي مأكل (دابة في) حال (درسها) لعسر الاحتراز
منها فنزل متنزلة الآفات الساوية وأكل الوحوش ولا يحسب تكميلها لأنها بضرها
ويهدى عن مجاستها التي تصيب الحب حال درسها فلا يحب غسله منها ويحسب ما تأكله
حال استراجتها .

(والوحيوب) لزكاة الحب والتمر يتحقق (يافر الحب) أي صدروته فرينكا
متقدما به صرح به في الامهات اللخمي الزكاة تجب عند مالك « رهن » بالطيب أي بلوغه
حد الأكل فإذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيته وأفرك الزرع واستغنى عن

وَطِيبُ الشَّمْرِ، فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهَا لَمْ يَصِرْ لَهُ
نِصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَايْعِ بَعْدَهَا،

الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فاقتصر في الزرع على الأفراط وذكر أباحه البيع في غيره أفاده اللبناني ثم قال فتحصل ان المشهور تعلق الوجوب بالأفراط كما للصنف وابن الحاچب وابن شاش والمدونة وشهره ابن الحاچب وان ما لابن هرفة من انه باليمن ضعيف ولا يرد قوله تعالى ﴿وَآتُوا حَسَدَهُمْ﴾ لأنه أمر بالخروج وهو لا ينافي ان الوجوب بالأفراط ابن شاش طيب المثار ويبيح الحب سبب وجوب اخراج زكاة النمر والحب عند الخلاف والتتفقية فإذا أزهى التخل وطاب الكرم وأفرط الزرع واستنقى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت زكاته .

(وطيب النمر) بالمثلثة وفتح الميم به هو ثمر التخل وحلوة العنب واسوداد الزيتون أو مثاريته وفرع على كون الوجوب بالأفراط والطيب فقال (فلاشيء) من زكاة الحب والنمر (على وارث) زرعاً أو ثمراً (قبلها) أي الأفراط والطيب (لم يصر له) أي الوارث (نصاب) مما ورثه الا ان يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر ويكتفى من حسب الأول ما يكمل الثاني نصاباً فيضمها ويذكيها لأن الوجوب حصل بعد الموت فافتا يزكي على ملك الوارث فات ورث نصاباً زكاها وإن ورث أقل منه فلا زكاة عليه ، إلا أن يكون له زرع بضمها إليه . وقيد عبد الحق زكاته على ملك الوارث بمحصل شيء له منه . فإن لم يحصل له منه شيء بأن كان على الميت دين مستقرى فيزكي على ملك الميت لبقاء ملكه إلى وفاته دينه لتقديمه على الميراث ، ومنهوم لم يصر النج إن من صار له نصاب فتعليه زكاته وهو كذلك ، ومنهوم قبلها أن من ورث بعدهما يزكي الجلة على ملك الميت إن كان نصاباً ، ويقسم الباقى على الورثة ولا زكاة على من غابه نصاب .

(والزكاة) واجبة (على البائع) ثمراً أو زرعاً (بعدهما) أي الأفراط والطيب

**إلا أن يُعدِمَ فَعَلَى الْمُشَتَّرِي ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوَصِّي لَهُ الْمَعِينُ
بِحِزْمٍ ، لَا مَسَاكِينَ ، أَوْ كَيْلٍ فَعَلَى الْمُتَّيَّتِ**

ويصدق المشتري في قدر ما حصل إن كان ثقة وإلا تحرى قدره . ويجوز اشتراطها على المشتري (إلا أن يُعدِم) البائع بضم المثناة تحت أو فتحها وكسر الدال أي يفتقر (فـ) وـ كـانه (على المشتري) نيابة عن البائع إن بقي المبيع بيده أو فوته هو ثم يرجع على البائع بـحصة ما أخرجـه زـكـاة من الشـمـنـ وهو العـشـرـ أو نـصـفـهـ . فـإنـ فـاتـ بـسـاـويـ أو أـللـهـ أـجـنـيـ فلاـيـزـ كـيـهـ المشـتـريـ وـيـزـ كـيـهـ البـائـعـ إـنـ أـيـسـ ،ـ هـذـاـ قولـ ابنـ القـاسـمـ .ـ فـفـيـ الـأـمـهـاتـ فـإـنـ لمـ يـكـنـ عـنـدـ الـبـائـعـ شـيـءـ يـأـخـدـهـ المـصـدـقـ وـوـجـدـ المـصـدـقـ الطـعـامـ بـعـيـنـهـ عـنـدـ المشـتـريـ أـخـدـ المـصـدـقـ الصـدـقـ وـرـجـعـ المشـتـريـ عـلـىـ الـبـائـعـ بـقـدـرـ ذـلـكـ مـنـ الشـمـنـ .ـ وـقـالـ سـعـونـ وـقـدـ قـالـ بـعـضـ أـصـحـابـ مـالـكـ لـيـسـ عـلـىـ المشـتـريـ شـيـءـ مـطـلـقاـ كـانـ المـبـيـعـ قـائـماـ أـوـ تـلـفـ بـسـاـويـ أـوـ أـللـهـ هوـ أـجـنـيـ لـأـنـ المـبـيـعـ كـانـ لـهـ جـائزـاـ .

(و) إن أوصى مالكه زرع أو غيره شائع كثله أو قدر مكيل منه كوصى لمعن
كـثـيـرـ أوـ غـيـرـهـ كـالـسـاكـينـ قـبـلـ وـجـوبـ زـكـاهـ أوـ بـعـدهـ فـ (ـالـنـفـقـةـ)ـ أـيـ السـقـيـ وـالـخـدـمـةـ
لـقـدـ المـوـصـيـ بـهـ (ـعـلـىـ الـمـوـصـيـ لـهـ)ـ بـلـتـحـ الصـادـ (ـالـمـيـنـ)ـ بـلـتـحـ المـثـناـةـ كـثـيـرـ إـنـ كـانـتـ
الـوـصـيـةـ (ـيـحـزـهـ)ـ شـائـعـ كـتـصـفـ الزـرـعـ أـوـ الشـمـرـ ،ـ وـشـمـلـ الـجـزـءـ الـزـكـاهـ وـكـانـهـ أـوـصـىـ بالـعـشـرـ
أـوـ نـصـفـهـ لـاستـحـاقـهـ الـجـزـءـ المـوـصـيـ لـهـ بـهـ بـعـدـ مـوـتـ المـوـصـيـ وـلـهـ النـظـرـ فـيـهـ وـالـتـعـرـفـ الـعـامـ،ـ
لـهـ صـارـ شـرـيكـاـ لـلـوـرـةـ فـيـ الزـرـعـ أـوـ الشـمـرـ بـالـجـزـءـ المـوـصـيـ لـهـ بـهـ .

وـذـكـرـ مـهـمـوـمـ الـمـعـيـنـ بـقـولـهـ (ـلـاـ)ـ تـكـوـنـ الـنـفـقـةـ عـلـىـ (ـالـسـاكـينـ)ـ سـوـاهـ أـوـصـىـ لـهـ بـيـحـزـهـ
أـوـ كـيـلـ وـذـكـرـ عـلـىـزـ بـيـحـزـهـ بـقـولـهـ (ـأـوـ)ـ أـوـصـىـ لـمـعـيـنـ بـ (ـكـيـلـ)ـ كـخـمـسـةـ أـوـسـقـ منـ
زـرـعـهـ أـوـ ثـمـرـهـ (ـفـ)ـ الـنـفـقـةـ (ـعـلـىـ الـمـيـتـ)ـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـثـلـاثـةـ .ـ وـسـكـتـ الـمـصـنـفـ عـنـ حـكـمـ
زـكـاهـ الـوـصـيـةـ ،ـ فـإـنـ كـانـتـ بـعـدـ الـوـجـوبـ أـوـ قـبـلـهـ وـمـاتـ بـعـدـهـ .ـ فـهـيـ عـلـىـ الـمـيـتـ سـوـاهـ كـانـتـ
بـيـحـزـهـ أـوـ كـيـلـ لـمـعـيـنـ أـوـ غـيـرـهـ .ـ وـإـنـ كـانـتـ قـبـلـهـ وـمـاتـ قـبـلـهـ فـعـلـ الـمـيـتـ إـنـ كـانـتـ بـكـيـلـ
لـمـعـيـنـ أـوـ غـيـرـهـ .ـ فـإـنـ كـانـتـ بـيـحـزـهـ لـمـعـيـنـ زـ كـامـاـ الـمـعـيـنـ إـنـ كـانـتـ نـصـابـاـ أـوـ لـهـ مـاـ يـكـملـهاـ

وَإِنَّمَا يُنْهَرُ صُنْمُ الشَّرْ وَالْعِنْبُ إِذَا حَلَّ بَيْتُهُمَا وَأَخْتَلَفَتْ حَاجَةُ
أَهْلِيهِمَا نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ

نصاباً من جنسها . وإن كانت لمساكن وبلغت نصاباً زكيت وفرق باقيها عليهم ، لا يقال حيث مات قبل الوجوب فكيف تكون زكاة وصية المكيل عليه . لأننا نقول لما أوصى به استمر الملك له إلى تقييد وصيته كالمدين تتأخر الارث عنهم .

(وإنما ينحرص) بضم الثناء تحت وفتح الحاء المجمعة والراء مشددة آخره ضاد مهمة أي يحزر وهو متعلق بأصله (الشر) بفتح الثناء وسكون الميم أي ثمر النعل الذي يؤول إلى كونه ثرأ (والعنب) أي قدره رطباً وجافاً سواء كان شأنهما الجفاف أم لا (إذا حل بيعهما) بزهو البلح وحلوة العنبا لعلم هل هو نصاب أم لا .

(و) إذا (اختلفت حاجة أهلهما) بأكل وبسح وإهداء وإيقاء بعض أي لأن شأنهما ذلك وأورد على الحصر الشعير الأخضر الذي أفرك وأكل أو بسح زمن المسنة والغول الأخضر والمحض كذلك ، فإنها تنحرص بعد إفراكها . وأجيب بأن الحصر منصب على قوله إذا حل بيعهما الرماسي لا ورود لهذا أصلاً ، لأن التخريص حزر الشيء على أصله والذي في الشعير والغول ونحوهما حزر قدر ما أكل أو بسح بعض الشارحين ، أراد المصنف الشر الذي إذا بقي على أصله يتسرع أو يتربّب بالفعل ، وأما ما لا يتسرع ولا يتربّب فينحرص ولو لم تختلف حاجة أهل لتوقف زكاته على تخريصه بعد حل بيعه الرماسي هذا غير صحيح .

فكلام المصنف شامل لما يتسرع وما لا يتسرع وما يتربّب وما لا يتربّب كما في الجواهر . وإذا لم تختلف حاجة أهلهما يستغنى عن تخريصهما بكيل الرطب وزن العنبا بعد جذهما ، وتقدير جفافهما فالذى لابد منه تقدير جفافهما . وفرق بينه وبين التخريص فالزيتون ونحوه لا ينحرص ويقدر جفافه فعنبر مصر ورطبه إن خرضا فعل روئن الشجر ، وإن لم ينحرص كيلاً وقدر جفافهما وهذا كله إذا شئت فيما لا يتغير وفيما لا يتربّب هل يبلغ النصاب فإن تحقق بالوغة النصاب فلا يحتاج لتقدير جفافه أصلاً لأن المذكى ثمنه حال كونه (نخلة نخلة)

بِاسْقَاطِ نَقْصَا لَا سَقْطَا ، وَكَفَى الْوَاحِدُ وَإِنْ أَخْتَلَفُوا ،
فَالْأَعْرَفُ ، وَإِلَّا فَمِنْ كُلٍّ جُزْءٌ ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ

أي مقصلاً نحو قرأت القرآن سورة سورة، أي يحرر الخارص ثم كل نخلة وحدها لأنه أقرب للصواب.

وهذا إن اختلفت في الجفاف وإلا جاز جمع أكثر من نخلة فيه إذا علم قدر جملة ماقيل وأما تجزئة الماء أو أرباعاً، وتغريض كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا تحيون وكذا تغريضه ببقائه دفعة واحدة ففي مفهوم نخلة نخلة تقسيط (باسقاط نقصها) أي ما تقصص الشمرة عادة بسبب جفافها باجتهاد الخارص (لا) بأسقاط (نقطها) أي ما يستقطع الريح وما يأكله الطير ونحوه، لكن إن حصل شيء من ذلك بعد التغريض اعتبر ونظر الباقى، فإن كان نصاباً زكي وإلا فلا (وكفى) الخارص (الواحد) العدل العارف لأنه حاكم.

(وإن أختلفوا) أي الخارصون في قدر الشمر الذي خرسوه في وقت واحد (فالاعرف) منهم بالتجريض يعمل بتجريضه، ويلغى تغريض ما سواه . فان اختلف زمان تغريضهم اعتبر الاول وألفى ما سواه . ابن القاسم ان ادعى رب الماء حيف الخارص وأتي بخارص آخر فلم يوافق الاول فلا عبرة بقوله لأن الخارص حاكم .

(ولا) أي وإن لم يكن فيهم أعرف (ف) يؤخذ (من كل) قول (جزء) مثل نسبة واحد لعددهم ، فإن كانا اثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثالثه وأربعة ربعه وبسبعين سبعه ، وعلى هذا القياس وزكي عن مجموع الاجزاء فلو كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثانى تسعه والثالث ثانية زكي تسعه لأن مجموع ثلاثة هو ثلاثة وثلث ، وثلاثة التسعة وهو ثلاثة ، وثلاثة الثانية وهو اثنان وثلاثان تسعه وان شئت جمعت العشرة والتسعه والثانية بسبعين وعشرين وثلاثة تسعه .

(وإن أصابته) أي الخارص بالفتح (جائحة) أي عامة كسموم وجراد وفار وعطش وثلج وبرد قبل جذاده سواء بيع بعد طبيبه ثم أجسيح أو لم بيع ، وحمله جد عج على ما

**أَغْتِيرَتْ ، وَإِنْ زَادَتْ قُلْ تَخْرِيصٍ عَارِفٍ : فَالْأَحْبُ^١
الْأَخْرَاجُ ، وَمَقْلُ عَلَ ظَاهِرٍ أَوْ الْوُجُوبِ ؟ تَأْوِيلًا ،
وَأَنْعَدَ مِنْ أَلْهَبٍ كَيْفَ كَانَ**

بيع بعد طيبة ثم أجيبيع . فإن كان المباح ثالثاً سقطت زكاته على البائع لوجوب رجوع المشترى بمحضته من الشمن على البائع ونظر لما يبقى ، فإن كان نصاباً زكاها وإلا فلا . وإن كان دون الثالث ذكى الجميع . وظاهره ولو كان الباقى دون نصاب ومدى أولى تأديبة الأولى إلى نوع تكرار مع قوله وإن تلف جزء نصاب ولم يكن الإداء سقطت (اعتبرت) بضم المثناة وكسر المودحة ، فإن يبقى ما فيه الزكاة ذكى وإلا فلا ظاهره ولو بعد بيعه ولم يرجع المشترى على البائع وهو ما نقله الموارى عن فتوى ابن القاسم . ووجهه أن المشترى إن لم يرجع فكانه وهب للبائع ذلك الفدر الذي استحق الرجوع به .

(وإن زادت) أي وجدت الشمرة المحرضة بعد جداً مما وكيلاً زائدة (على تخريص) حدل . (عارف في) قال الإمام مالك « ومن » (الأحب الإخراج) لزكاة ما زاد لفترة اصابة المطرас اليوم (وهل) قوله الأحب محول (على ظاهره) من النسب لتعلمه بقلة اصابة المطراس ، ولو كان على الوجوب لم يلتفت إلى إصابتهم ولا إلى خطفهم ، وهذا تأويل ابن رشد وعياض .

(أو) محول على (الوجوب) وهو الأرجح ، وتأويل الأكثر لأن التخريص حينئذ كحكم ظهر خطوه فيجب نقضه فيه (تأويلاً) ابن بشير فإن كان المطراس ليس عدلاً أو ليس عارفاً فيجب الإخراج مما زاد اتفاقاً ، فإن نقصت عن تخريص عدل عارف فيعمل بالتلخيص لا بما وجد لا جحال كون النقص من أصل الشمرة ، إلا أن يثبت ببينة أنه ليس منهم فيعمل على ما وجد .

(وأخذ) بضم فكسر أي العشر أو نصفه (من الـلب) حال كونه (كيف كان) أي على أي حال كان طيباً كله أو وديباً أو متوسطاً أو بعضه كذا وبعضه كذا نوعاً أو نوعين أو أنواعاً ويخرج من كل بقدره لا من الوسط ، فإن طبع بدفع الأعلى عن

كالثُرِي نَوْعًا أو نَوْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَمِنْ أُوْسِطِهَا ، وَفِي مَا تَشَاءَ
دِرْتَهُمْ شَرْعِي ، أَوْ عَشْرِيَنَ دِينارًا فَأَكْثَرَ ، أَوْ مُجْمَعٌ يَشَاءُ
بِالْجُزْءِ ؛ رِبْعُ الْعَشْرِ

الأدنى أَجْزَأِ إِنَّ الْحَمْدَ جَنْبِهَا وَإِلَّا فَلَا يَجِدُ كَاخْرَاجَ الْأَدْنَى عَنِ الْأَعْلَى وَهَا مِنْ
جِنْسِ وَاحِدٍ .

وَشَبَهَ لِلْأَخْذِ مِنَ الْمُذْكُورِ كَيْفَ كَانُ فَقَالَ (كَالثُرِي) أَوْ الْوَيْبِ حَالَ كَوْنَهُ
(رِوْعَا) وَاسْدَا (أَوْ رِوْعَيْنَ) فَلَمْ يَخُذْ مِنْ كُلِّ مِنْهَا بِقَدْرِهِ كَيْفَ كَانَ (وَإِلَّا) أَيْ إِنَّ
مِنْ يَكْنِي نَوْعًا أَوْ لَوْعَيْنَ بِأَنَّ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ لَوْعَيْنَ (فَلِيَخُذِ الْعَشْرَ أَوْ نَصْفَهُ (مِنْ
أُوْسِطِهَا) أَيْ الْأَرْوَاعَ قَبْلًا عَلَى الْمَاشِيَةِ وَلَدْفَعَ الْمُشَاهَةَ لِكَثْرَةِ أَصْنَافِ التُّمَرِ فِيهَا إِنَّ كَانَ
فِي الْمَحَاطِطِ صَنْفٌ وَاحِدٌ مِنْ أَعْلَى التُّمَرِ أَوْ أَدْنَاهُ أَخْذَهُ . وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَجْنَاسٌ مِنْ
الْتُّمَرِ أَخْذَهُ مِنْ أُوْسِطِهَا . وَفِي الْجَوَامِرِ وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ التُّمَرِ عَلَى صَنْفَيْنِ أَخْذَهُ مِنْ كُلِّ
صَنْفٍ يَلْتَسْطِهِ .

(وَفِي مَا تَيَّبَ دِرْمَ شَرْعِي) فَأَكْثَرَ (أَوْ عَشْرِيَنَ دِينارًا) شَرْعِيَةً (فَأَكْثَرَ) فَلَا وَقْصَ
فِي الْعِينِ كَالْمُطْرُثِ (أَوْ نَصَابَ) مَعْجَمَ (بِضمِ الْيَمِ الْأَوَّلِ وَلَفْتَنِ الْيَمِ الْآخِرِ) مِثْقَلَةً
أَيْ مَلْقَ (مِنْهَا) أَيْ الدِرَامَ وَالدَّانِيرَ كَمْشَرَةً دَانِيرَ وَمَا تَيَّبَ دِرْمَ أَوْ خَسْهَ دَانِيرَ وَمَا تَيَّبَ
وَخَسْبَنَ دِرْهَمًا أَوْ دِينارَ وَمَا تَيَّبَ وَتَسْعِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ تَسْعِهَ عَشْرَ دِينارًا أَوْ عَشْرَةَ دِرَامَ
حَالَ كَوْنَ التَّجْبِيعِ مُعْتَدِلًا (بِالْجُزْءِ) أَيْ التَّجْزِيَةِ وَالْمُقَابَلَةِ بِأَنَّ يَقَابِلَ الدِّينَارَ بِعِشرَةِ
دِرَامَ لَا بِالْقِيمَةِ التَّابِعَةِ لِلْجَوَودَةِ وَالسَّكَّةِ وَالصِّبَاغَةِ فَلَا زَكَاةً فِي مَا تَيَّبَ دِرْمَ وَتَسْعِهَ
دَانِيرَ قِيمَتِهَا مَا تَيَّبَ دِرْمَ بِلْوَدَتِهَا أَوْ سَكَنَتِهَا أَوْ سَيَاقَتِهَا وَمِنْهَا فِي مَا تَيَّبَ دِرْمَ أَوْ عَشْرِيَنَ
دِينارًا إِلَّا .

(رِبْعُ الْعَشْرِ) وَعَوْ خَسْهَ دِرَامَ وَنَصْفَ دِينارَ وَفِيهِ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى الدِّرَامِ
وَالدَّانِيرِ أَنَّهُ لَا زَكَاةً فِي فَلوْسِ النَّعَاصِ لِذَاهِبِهَا وَهُوَ الْمُذَهَبُ إِنْ كَانَ مُقْتَنَةً . فَإِنَّ
الْمُبْرِ لِبِهَا رَكِبَتْ زَكَاةً عَرْجَنَ التَّجَارَةَ عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ كَانَ الدِّرَامُ أَوْ الدَّانِيرُ مُلْكَانِ

وَإِنْ لِطِيلٍ ، أَوْ مَجْنُونٍ . أَوْ فَقْسَتٍ ، أَوْ بِرَدَاءَةَ أَصْلِي ،
أَوْ إِضَافَةَ ، وَرَاجِتْ : كَكَامِلَةَ ،

لتكلف بل (وإن) كانت (الطفل) بكسر الطاء المهملة أي من دون البلوغ ذكرأً كان أو أنتي (أو) لـ (معنون) مطبق لأن الخطاب بها خطاب وضع بمعنى أن الشارع جمل ملك النصاب سبباً في الزكاة والخطاب بإخراجها يتعاقب بولي الصي أو المجنون ، والعبارة بذلك في الوجوب وعدمه لا ينبعب المعتبر ، لعدم تكليفه ولا ينبعب أبيه لا تفال الملك عنه ، فإن لم يخرجها الولي حق بلغ الصي فالعبارة فيه بذلك ، فإن قلد من أو جبها في ماله أخرى زكاة ما مضى ، وإن قلد من لم يوجبها سقطت عنه إن كانت الدرهم أو الدنانير كاملة الوزن جيدة .

(أو) وإن (نقصت) زنة الدنانير أو الدرهم عن وزن الدنانير والدرهم الشرعية كحبة أو حبتين من كل دينار أو درهم ، وهذا قول الإمام مالك وإن القاسم وسعنون رضي الله تعالى عنهم . ابن هرون وهو المشهور ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة ثم قال وجه ابن الحاچب الوجوب مطلق قل النقص أو كثراً . قال ابن هرون وليس كما قال ابن ناجي اختلف في حد اليسير ، فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحببتين وإن اتفقت الموارزن عليه . وقال الأبهري وإن القصار إنما ذلك إذا اختلفت الموارزن في النقص ، وأما إذا اتفقت عليه فهو كالكثير وشهر في الشامل الأول وراجحت ككاملة في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري بالكاملة .

(أو) كانت متصفه (برداة أصل) أي معدن بأن كان ذهبها أو فضتها دينيتاً وليس فيها غش ، وراجحت كجيدة الأصل بأن لم تحطها رداءتها عن الذهبية والفضية . وإن كانت قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (باضافة) أي خلط معدن آخر بها من نحو الحاس وهي المفسدة (وراجحت) بالجيم المضافة في المعاوضة بها (ككاملة) أي خالصة من الإضافة بأن يشتري بالضافة ما يشتري بالخالصة فهو راجح للثلاثة

وَإِلَّا حُسْبَ أَخْلَاصٌ إِنْ تَمَ الْمِلْكُ، وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَغْدِنِ،

وإن اختلف معناه^(١) كما رأيت.

(ولالا) أي وإن لم ترج ناقصة الوزن ككاملته تتوقف الزكاة على قام الوزن كعشرين ديناراً وزن كل واحد منها نصف دينار شرعاً فلا تجب زكاتها حتى تكمل أربعين . وإن لم ترج رديمة المدن كالجيدة بأن حطتها رداءتها عن الذهبية أو الفضية فلا زكاة فيها كفلوس النحاس وإن لم ترج المضافة كالخالص (حسب) بضم فكسر النقد (الخالص) الذي فيها على فرض تصفيتها فان بلغ نصاباً ذكي ولا فلا وحكم النحاس الذي فيها حكم العرض . فان كانت مقتناة فلا زكاة فيه ، وإن كانت للتجارة ذكي ثمنه أو قيمته على ما يأتي إن شاء الله تعالى . وشرط وجوبها في العشرين ديناراً أو المائتي درهماً .

(ان تم الملك) فلا زكاة على حائز نصاباً غير مالك له كمودع بالفتح وملتفت بالكسر وخاصب ليس له ما يفي به . ابن القاسم المال المقصوب في ضمان خاصب من حين غصبه فعليه زكاته بغضبه يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حل الكعبة ، والمساجد من قتاويل ، وعلاقق ، وصفائح أبواب . وصدر به عبد الحق قال وهو الصواب عندي . وقال ابن شعبان يزكيه الإمام كالمعين الموقوفة للقرض وسيأتي إن نذر ذلك لا يلزم والروضة به باطلة فهي على ملك ربها فزكاتها عليه ، وقد يقال ربها أعرض عنها ف محلها بيت المال فزكاتها على الإمام ومدين كذلك ولا على رقيق لعدم قام ملكه .

(و) ان تم (حول غير المدن) والركاز وأما ما فالزكاة بوجود الركاز واخراج المدن أو تصفيتها قاله ابن الحاجب واعتبره ابن عبد السلام بأن في الركاز المحسن وأحباب الموضع بأن فيه الزكاة ان احتاج لكتير نفقة أو عمل في تحصيله ولا يتشرط مرور الحول

(١) (قوله وإن اختلف معناه) أي راجت ككاملة حال اذمعناه في رديمة الأصل أن لا تحيطها رداءتها عن الذهبية أو الفضية ومعناه في الناقصة والمضافة ان يشتري بها ما يشتري بالكاملة والخالص من الفشن .

وَتَعْدَدَتْ بِتَعْدِدِهِ فِي مُوَدَّعَةٍ وَمُتَجَرِّبٍ فِيهَا يَأْجُرُ لَا مَخْصُوصَةٌ، وَمَدْفُونَةٌ،

(ولتمددت) الزكاة (بتعددده) أي الحول (في) عين (موعدة) هذه من يحفظها وبقاضها موعدتها بالكسر بعد ممضى أعوام وهي بيد المودع ، بالفتح ، فيزكيها للكل عام بعد قبضها ، أو استظفير ابن هاشم أن مالكتها يزكيها كل عام مما بيده قبل قبضها ، وعلى الأول يبتدئه بزكاة العام الأول وبيزكي الباقى للذى يليه ، وهكذا فإن نقص الأخذ النصاب اعتبار هذا هو الشهور ومقابله ما روى عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم تتميتها ، وما رواه ابن فاطح عنه من أنه يستقبل بها حولاً يمده .

(و) تمددت بتعددده في عين (متجر) بضم الميم وفتح المثناة والجيم متقداً (فيها بأجر) أي أجراً للناجر فيها وأولى بغيره وربما لربها خاصة فيزكيها كل عام وهي عند الناجر حيث علم قدرها وهو مدبوغ . ولو احتكر الناجر فإن لم يعلم قدرها أخرها لعدم (لا) تتمدد الزكاة بتعدد الحول في عين (مخصوصة) أقيمت هذه خاصتها أعراضماً فيزكيها ربها بعد قبضها منه لعام واحد ولو رد خاصتها ربها معها ، لأن ربها لم يقدر على تتميتها فأشتبه الصناعة ، هذا هو الشهور . وقال ابن شعبان يزكيها للكل عام مضى . وقيل يستقبل حولاً بها ويزكيها خاصتها كل عام إن ملك وآتياً بها والماشية إذا غصب ورددت بعد أعوام فالمشهور أنها تزكي لكل عام مضى إلا أن يكون الساعي أخذ زكاتها من الفاصل . هذا الذي رجع إليه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه ، ورجحه ابن عبد السلام ، وصوبه ابن يونس . وقيل تزكي لعام واحد وعزم ابن عرفة للمدونة والنخل إذا غصب ثم رد بعد سنتين مع ثمره فإنه يزكي لكل عام مضى بلا خلاف إن لم يزكيها الفاصل ، وكان في ثمر كل سنة نصاب .

(و) لا تتمدد الزكاة بتعدد العام في عين (مدفونة) بضم الميم أو عمران ضل صاحبها هنها لم يوجد لها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد . وقال ابن الموارد إن دفنت بصحراء فتزكي لعام ، وإن دفنت في بيت فتزكي لكل عام وعكس هذا لابن حبيب ، وزاد في الشامل زكاتها لكل عام سواء دفنت بصحراء أو عمران . وعن ابن يونس أن حصل الخلاف في

وَهَدْنَيْتُهُ ، وَمَدْفُوعَةٍ ، عَلَى أَنَّ الْرِّبَعَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ .

في المدفوعة في الصحراء . وأما المدفوعة في بيت فتزكي لكل عام اتفاقاً وأما التي دفنتها وتركها سنتين هاماً بمكانها فيزكيها لكل عام اتفاقاً .

(و) لا تتمدد بتمدده في عين (ضائعة) من مالكها ثم وجدتها بعد سنتين فيزكيها لعام واحد ولو التقطت ما لم ينبو ملتقطها ملكها ، وير عليها عام من يوم نبتة تجب على ملتقطها إن ملك رافيا بها وتسلط عن ربها (و) لا تتمدد بتمدده في عين (مدفوعة) قراضاً .

(علان ان الربع) كله (العامل) فيها (بلا ضمان) عليه لما تلف أو خسر منها فيزكيها ربها لعام واحد بعد قبضها إن لم يكن مديراً وإلا فالكل عام مع ما بيده حيث علم بقابها نقله الحط والمواقع عن السباع ، وبه اعتراض الرصاصي وغيره على المصنف فقال هذه المسألة متساوية لقوله ومتجر فيها بأجر في أن المدير يزكي لكل علم دون غيره ، فلا وجه لترقيقه بينها . البنائي¹ بل² بينها فرق بأن المدفوعة على أن الربع للعامل بلا ضمان لا يعتبر فيها حال العامل من إدارة أو احتكار ، بل هي كالدين إن كان ربها مديرأً زكاماً على حكم الإدارة مطلقاً . وإن كان عتكرأً زكاماً لعام واحد على حكم الاحتقار مطلقاً بخلاف السابقة فيراعى فيها حال كل منها حكماً دل عليه كلام الترقيق . فان احتكر العامل وأدار رب المال فان تساوا أو كان ما بيده العامل أكثر لكل على حكمه ، وإلا فالمجتمع للادارة كما يأتي في قوله وان اجتمع ادارة واحتقار الخ .

وبهذا ظهر الفرق بين هذه وبين مسألة القراض أيضاً ، لأن العامل في القراض يزكي كالدين إذا احتكر وان كان ما بيده ربه أكثر ، وهو ظاهر إطلاق قول المصنف الآتي وإن احتكر أو العامل فـ كالدين وروعى كل منها في التجير بأجر لأن العامل في هذه وكيله فشاؤه كشرطه بنفسه .

وقد يقال الدين الذي يزكيه المدير كل عام دين التجير حيث كان الربع كله للعامل فهو كالضرس ، فنقضاه أن لا يزكي الا لعام بعد قبضه ولو مديرأً وهذا ظاهر نص

وَلَا زَكَّاهَ فِي عَيْنٍ فَقَطْ

التوسيع وهو إعطاء المال للتجز على ثلاثة أقسام ، قسم يعطيه فرضاً ، وقسم يعطيه لمن يتجر فيه بأجر ، وهذا كالوكيل فيكون حكمه حكم شرائه بنفسه وقسم يدفعه على أن الربح كله للعامل ، ولا ضمان عليه فهو كالدين عند ابن القاسم يزيد كيه لعام واحد خلافاً لأن شعبان امه . لكنه خلاف السماع الذي في المواق^(١) من تزكيته لكل عام وإن لم يعلم بقاءها صبر سنتي يعلم ويزكيها لكل عام مضى وهي بيد العامل . فان كان على أن الربح لربها وحده فهو قوله أناها ومتبعه فيه بأجر . وإن كان على أنه بينهما فهو قوله الآتي والفراس الخ . وإن مكان الضمان على العامل فالحكم كما في كلام المصنف إلا أنها خرجت عن الفرض إلى الفرض فيزيد كيه العامل كل عام أن ملك وافيا بها وإلا فلا .

(ولا زكاة في عين فقط) أي دون الحمر والماشية وقد سبق حكمها من أن الورث إن مات قبل إفراك الحب وطيب الشعر ذكرى عن ملك الوارث ، فمن نابه نصاب ذكري ومن لا فلا ، إلا أن يكون له ما يكمل النصاب من جنسه . وإن مات بعد الإفراك أو

(١) (قوله السماع الذي في المواق) نصه سمع عيسى بن القاسم من أعطي رجلاً مائة دينار وقال له اتجهز فيها ولك ربها ولا ضمان عليك فيها فليس على الذي هي في يده ولا على الذي هي لها زكاتها حق يقبضها فيزيد كيه زكاة واحدة لسنة الا ان يكون صاحبها من يدبر فيزيد كيه مع ماله إذا علم ايتها على حالي ابن رشد لا خلاف في هذا وما لم تدخل في ضمان من هي في يده لم تجب عليه زكاتها بخلاف السلف ولما أوجب صاحبها ربها كله للعامل لم يقدر ان يمحركها لنفسه فأشبهت اللقطة التي سقطت عنه زكاتها لعدم قدرته على تحريكها امه . وتأمل قول ابن رشد ولما أوجب صاحبها ربها كله للعامل لم يقدر ان يمحركها لنفسه فلأنه يقتضي انه لا يزيد كيه لكل عام ولو كان مدبراً والله اعلم اللهم الا ان يقال لما كان ربها كله للعامل كان الاصل ان زكاتها عليه فلما أسقط ربها عنها ضمانها فكأنه التزم زكاتها لثلاثاً يلزم عدم زكاتها بالكلية ويضيع حق المستحقين والله اعلم .

وَرِثَتْ، إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ
قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا، وَلَا مُوصَى بِتَفْرِقَتِهَا وَلَا مَالٌ رَّقِيقٌ،
وَمَدِينَةٌ، وِسْكَةٌ، وِصِيَاغَةٌ،

الطيب زكي على ملك الميت . وإن الماشية يستقبل بها الوارث قبل مجيء الساعي ولو لم يقبضها إلا بعد أعوام علم بها أم لا وفدت على يد أمين أولا . وإن مات بعد مجيء الساعي زكته على ملك الميت ونعت عين بجملة (ورثت) بضم فكسر ومضى عليها أعوام قبل قسمها .

(إن لم يعلم بها) الوارث (أو) يعني الواو أي و (لم توقف) من الحكم عند أمين فلا يزكيها الوارث (إلا بعد) تمام (حول بعد قسمها) بين الورثة (أو) بعد (قبضها) ولو بوكييل . فان علم بها أو وفدت زكته لماضي الأعوام من يوم وقفها أو علمها وهذا التفصيل ضعيف ، والمعتمد أن العين الموروثة فائدة يستقبل الوارث بها حولاً بعد قبضها . ولو علم بها ووفدت هذا مذهب المدونة وسيصرح به المصنف بقوله واستقبل بفائدة تعددت لا عن مال ، فالمعتبر في الوجوب القبض ، ولا يعتبر فيه القسم . ولو كان هناك شركاء فمعنى قبضوها استقبلوا بها حولاً ولو لم يقسموا كما دل عليه قوله . وكذا الوصي يقبض للأصغر عيناً أو ثمن عرض باعه لهم فليترك ذلك لحول من يوم قبض الوصي إه . وقبض الشركاء البالغين لأنفسهم كقبض الوصي لمحوره ، بل أقوى .
نعم إن كان في الورثة صغار وكبار فقبض الوصي كلاً قبض كما في المدونة .

(ولا) زكاة في عين (موصى بتفرقتها) على معينين أو غيرهم ومر عليها حول بيد الوصي قبلها ومات الوصي قبلها لخروجها عن ملكه بموته . فان مات بهذه زكته على ملكه ان كانت نصباً ولو مع ما بيده ولا يزكيها من صارت له إلا بعد حول من قبضها لأنها فائدة (ولا) زكاة في (مال رقيق) وان بشائبة حرية كمكافأة لعدم تمام ملكه (ولا) زكاة في (مال مدين) إن كان المال عيناً سواء كان الدين عيناً أو عرضاً حالاً أو موجلاً وليس له ما يجعله فيه (و) لازكاة في قيمة (سكة وصياغة

وَجُودَةٍ ، وَحْلَمِي وَإِنْ تَكَسَّرَ ، إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ ، وَلَمْ يَنْوِ عَدْمَ إِصْلَاحِهِ ، أَوْ كَانَ لِيُجْلِي ، أَوْ كِرَامٌ إِلَّا مُعْرِمًا ، أَوْ مُعْذَنِي لِعَاقِبَةٍ ، أَوْ صَدَاقٍ ، أَوْ مُنْوِيَّا بِهِ التِّجَارَةَ ، وَإِنْ رُصْعَ يَجْوَهِرُ ،

(وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر ديناراً ولستها أو ضياعتها أو جودتها تساوي النصاب . وكذا لو كان عنده نصاب ولسته أو ضياعته أو جودته يساوى أكثر فلا زكاة في الزائد .

(ولا) زكاة في (حلى) جائز الخاده ولو لرجل إن كان صحيحاً بل (وإن تكسر إن لم يتهشم) فان تهشم بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعد تهشميه لأنك كالثغر وسواء توئي إصلاحه أم لا (و) الحال انه (لم ينوه عدتم إصلاحه) أي التكسر بيان توئي إصلاحه أو لاتسنه له والمتعد الزكاة في الثانية . فلو قال وتوئي إصلاحه لوافق المذهب فالزكاة في خمس صور التهشم مطلقاً . والتكسر الذي عدم إصلاحه والذي لم ينوه به شيء (أو كان) الحال الجائز (لرجل) اتخذ لنفيه كفافاً وأذنف وأسنان ، وحلية مصحف ، وسيف جهاد أو لزوجته وأمته ، وبينته الموجودة عنده الصالحة للتزيين . فان اتفق له من متعدد أو ستصبح زكاه .

(أو) مقتني لـ (كراء) لنساء يتزين به ولو لرجل على الأرجح أو اعتباره هنـ . وقال الباقي المعد للكراء لا زكاة فيه إن كان مباحاً لتفتيه وإلا ففيه الزكاة . المنساوي . ومما ظاهر المدونة والأول ظاهر ابن الحاجب والتوضيح واعتمده الرماسي (إلا حلية) عموماً اقتناه نقد وقمق وبخارة ومسكحة ومرود ففيه الزكاة ولو لامرأة (أو) (أو معه العاقبة) ففيه الزكاة ولو لامرأة أعدته بعد كبرها لعاقبتها على المشهور (أو) معه الـ (صداق) ثلن يتزوجها ثفيه الزكاة (أو) كان (منوياً به لتجارة) أي البيع بربيع ففيه الزكاة إن لم يرבע بشيء بل (إن ربع) بضم فكسر متقدلاً أي زين (بجوهر) نفس كيافوت .

وَذُكْرُ الْزَّنَةِ ، إِنْ تُوْعَ بِلَا ضَرَرٍ ، وَإِلَّا تَحْرَى ، وَضُمْ
 الْرِّبَعُ لِأَصْلِهِ : كَفَلَةً مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ رَبَحَ دَيْنَ
 لَا عَوْضَ لَهُ عِنْدَهُ

(وزكى الزنة) للذهب أو فضة المرصع بعد نزع الجوهر منه (انزع) بضم فكسر أي يمكن نزع الجوهر منه (بلا ضرر) أي فساد وغوم أجرة وحكم الجوهر وحكم سائر العروض (ولألا) أي وإن لم يكن نزعه أو كان فيه ضرر (تحرى) زنة الذهب أو الفضة وزكاما (وضم) بضم ففتح مثلا ونائبه (الربع) أي الزائد على ثمن ما اشترى وباعه للت التجارة ذهباً أو فضة وصلة ضم (الأصله) أي الربع في الحول فيزكي مع أصله عند تناوله من يوم ملكه أو زكانه . ولو كان الربع أو أصله دون نصاب ومجموعها نصاب هذا قول ابن القاسم وهو المشهور . وقال ابن عبد الحكم يستقبل بالربع حولاً من يوم قبضه كالفائدة فمن استفاد ديناراً في أول المحرم واتجر فيه فربح عام النصاب فتحوله أول المحرم فان تم النصاب به بعد المحرم زكى يوم ال تمام .

وشبيه في الضم للأصل فقال (كفلة) شيء (مكتري) بضم الميم وفتح الراء وصلته (للتجارة) في منفعته فتضمه لأصلها في حوله ولو دون نصاب إن تم بها نصاباً فمن استفاد مالاً أو زكاه في أول المحرم واكتفى شيئاً بنية إكراء لغيره بزيادة واكرانه لغيره بنصاب فما أكثر فتحوله أول المحرم ، لأن الزائد على الأصل رببح فيحتمل أن الكاف التمثيل . وأحذر بفلة مكتري للتجارة عن غلة مشترى للتجارة وعن غلة مكتري للقنية وأكراء فهي فائدة يستقبل بها حولاً بعد قبضها ويضم الربع لأصله إن كان ملكاً له أو ديناً عنده عوضه بل .

(ولو) كان (رببح دين) عليه (لا عوض له) أي الدين (عنده) أي المدين الذي اتجر في الدين ورببح فيه نصاباً بأن اقترب مالاً واتجر به أو اشتري سلعة بدين في ذمته فرببح نصاباً فيزكيه لعام حول من الاقتراض أو الشراء . وأشار بولو لقول أشطب باستقباله رببح دين لا عوض له عنده المشهور الأول .

وَلِمُسْقِي بَعْدَ حَوْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ وَقْتَ الشَّرَاءِ، وَأَسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ
تَجَدَّدَتْ، لَاَ عَنْ مَالٍ : كَعْلَيْهِ اُوْزَيْرَ مُزَكَّى : كَثَمَ
مُقْتَسِى ، وَتَضَمْ نَاقَةٌ

(و) فِيمَ الرِّبَعِ (مَالٌ مُنْقَى) بضم الميم وسكون النون وفتح اللام وصلته (بعد)
عَام (حَوْلَهُ) أَي المُنْقَى (مع) عَام حَوْلَ (أَصْلِهِ) أَي الْرِبَعِ وصَمَة مُنْقَى أَيْضًا (وقْتَ)
أَي بَعْدَ (الشَّرَاءِ) مثَالَهُ أَسْتَفَادَ عَشْرَ دَفَانِيَّ فِي أَوَّلِ عَمُومٍ وَمَوْعِدُهُ الْمَوْلُ وَاشْتَرَى
بِخَمْسَةِ مِنْهَا سَلْعَةً، وَأَنْقَقَ الْمُتَسَّهُ الْآخَرَيْ وَبَاعَ السَّلْعَةَ بِخَمْسَةِ عَشْرَ دِينَارًا فَيَضْمِنُ
لِلْخَمْسَةِ الَّتِي أَنْقَقَهَا، وَيَرْزُكُ الْمُتَشَرِّبِينَ يَوْمَ قَبْضَهَا فَلَوْ أَنْقَقَ خَسْرَةً مِنَ الْمُشَرَّبِ فَنِمَّ
اَشْتَرَى بِالْمُتَسَّهُ الْبَاقِيَّ سَلْعَةً وَبَاعَهَا بِخَمْسَةِ عَشْرَ فَلَا يَضْمِنُ الْخَمْسَةِ الَّتِي أَنْقَقَهَا قَبْلَ
شَرَاءِ السَّلْعَةِ .

(وَاسْتَقْبَلَ) أَي ابْتَدَأَ حَوْلًا (بِفَائِدَةٍ) مِنْ يَوْمِ قَبْضَهَا وَوَصْفُهَا يَنْتَهِ كَاشِفُ
لِتَقْبِيقِهَا فَقَالَ (تَجَدَّدَتْ) لِلشَّخْصِ عَنْ غَيْرِ مَالٍ (لَا عَنْ مَالٍ) وَهَذَا تَعْرِيفُ لِنَوْعٍ
مِنْهَا وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ (حَكْمَطِيَّة) أَي هَبَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ وَأَدْخَلَتِ الْكَافَ الْمُورُوثَ
وَالْمَهْدَاقَ وَالْخَالِعَ بِهِ وَأَرْشَ الْجَنَانَيْ وَسَهَمَ الْقَنِيمَةَ وَالْمَرْتَبَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ
الْوَقْفِ وَغَيْرَهَا .

وَأَشَارَ لِتَعْرِيفِ النَّوْعِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ (أَوْ) تَجَدَّدَتْ عَنْ مَالٍ (غَيْرِ مُزَكَّى) بضم الميم
وَفَتْحِ الْكَافِ مُشَكَّلاً أَي لَا تَجُبُ الزَّكَاةُ فِي عِينِهِ أَوْ عَوْضِهِ كُلَّ عَامٍ وَمِثْلُهُ بِقَوْلِهِ
(كَثَمَ) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ وَالْمَيْمِ (مُقْتَسِى) بضم الميم وَفَتْحِ النُّونِ سَوَاهُ كَاتِ عَلَيْهِ أَوْ
حِبْوَانًا أَوْ غَيْرِهَا لَا يَقَالُ التَّعْرِيفُ لَمْ يَشْمَلْ ثَنَنَ الْمُعْشَرِ وَهِيَ فَائِدَةٌ يَسْتَقْبَلُ بِهَا فَهُوَ غَيْرُ
جَامِعٍ، لَأَنَّهُ تَجَدَّدَ عَنْ مُزَكَّى لَأَنَّهَا تَقُولُ الْمَرَادُ بِالْمُزَكَّى مَا تَجُبُ الزَّكَاةُ فِي عِينِهِ أَوْ عَوْضِهِ
كُلَّهُمْ كَالْدَفَانِيَّ وَالدَّرَامَ وَالنَّعْمَ وَعَرْضَ التَّجَارَةِ كَامِرًا، وَالْمُعْشَرُ لِيُسَ كَذَلِكَ، لَأَنَّهُ
إِنَّمَا تَجُبُ زَكَاةً مَرْتَبَةً وَاحِدَةً بِإِفْرَاكِهِ أَوْ طَبِيعَتْهُ تَجَدَّدَ عَنْ غَيْرِ مُزَكَّى فَدَخَلَ فِي التَّعْرِيفِ
الثَّانِي (وَتَضَمْ) بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ وَفَتْحِ الْمُجْمَعَةِ فَائِدَةً (نَاقَةً) أَنْ كَانَتْ تَقْصِهَا مِنْ يَوْمِ اسْتَفَادَتِهَا

وإنْ بَعْدَ تَهَامٍ : لِثَانِيَةٍ أَوْ لِثَالِيَّةٍ ، إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً .
 فَعَلَى حَوْلِهَا كَانَ الْكَامِلَةُ أَوْلًا ، وَإِنْ تَقْسِطَا ، فَرَبِيعُ فِيهَا أَوْ فِي
 إِحْدَاهُمَا أَوْ تَهَامٌ نَصَابٌ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى ، أَوْ قَبْلَهُ ،

بل (وإن) تقصت (بعد تمام) لما نصابا قبل تمام حولها تامة وصلة تضم (ل) فائدة (ثانية) سواء كانت نصابة أو أقل منه ، ويتم بها مع الأولى نصاب فيستقبل بها من يوم تبضن الثانية (أو) يضمن لفائدة (ثالثة) حيث لم يتمتع من الأولين نصاب ككون الأولى خمسة ، والثانية كذلك ، والثالثة عشرة وعلى هذا القياس في كل حال (إلا) أن تقصن الأولى (بعد) تمام (حولها) حال كونها (كاملة) أي نصابة وبقى منها مع الثانية نصاب (فـ) تزكي الأولى (على حولها) نظراً لتأمها نصابة بالثانية ، وتترك الثانية على حولها نظراً لكتابها بالأولى ما دام في مجدها نصاب مثاله استفادة عشرين ديناراً في أول عمره وحال عليها الحول ، ثم أنفق عشرة منها ، ثم استفاد عشرة في أول رجب ، فإذا جاء المحرم زكي عشرة ، وإذا جاء رجب زكي عشرته وهذا مشهور مبني على قول أشبئ يكفي في وجوب الزكاة في المالين الناقص كل منها عن النصاب ، ومجموعها نصاب اجتاعها في بعض المحوال .

وقال ابن مسلم تضم الأولى التي تقصت بعد حولها كاملاً للثانية في حولها كالناقصة قبل حولها ، وهو مبني على اشتراط اجتاعها في جميع المحوال ، واستظهره في التوضيح وشبه في عدم التضم فقال (كـ) الفائدة (الكاملة) نصابة بذاتها (أولاً) بشد الواو أي ابتداء واستمررت كاملاً حتى تم حولها فلا تضم لما بعدها بالأولى ولا يضم ما بعدها إليها ولو كان أقل من نصاب (وإن تقصتا) أي الفائدتان معاً عن النصاب بعد تقدره حولها بشأن صارت المحرمية خمسة مثلما والرجبية كذلك واتبع قبل تمام الحول عليها ناقصتين .

(فربع فيها) معاً (أو في إحداهما تمام) أي متم (نصاب) وصلة ربع (عند حول) الفائدة (الأولى) بضم الباء (أو) ربع تمام (قبله) أي حول الأولى

فَعَلَ حَوْلَيْهَا ، وَقُضِيَّ بِهِمَا ، وَبَعْدَ شَهْرٍ فِيهِ ، وَالثَّانِيَةُ
عِنْدَ حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ شَكٌ فِيهِ لَا يَهْمَا ،
فِيهِ : كَبْغَدَةُ ، وَإِنْ حَالَ حَوْلَهَا فَأَنْفَقَهَا ، ثُمَّ حَالَ حَوْلَ
الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً ، فَلَا زَكَةَ ،

(ف) تزكية (على حولها وقضى) بضم الفاء وشد الضاد المعجمة أي قسم (ربعها) أي الفائدين بحسب نسبة عدد كل منها بمجموعها إن كان خلطها وزكي كل قسم من الربع مع أصله على حوله والا زكي كل فائدة وربعها على حولها .

(وإن) ربيع فيما أو في إحداهما تمام نصاب (بعد) مضي (شهر) بعد تمام حول الأولى (ف) تزكي الأولى وربعها (منه) أي وقت حصول الربح لانتقال حولها إليه (و) تزكي (الثانية) وربعها (على حولها) وإن ربح فيما أو في إحداهما تمام نصاب (هذه) تمام (حول الثانية) فتزكية مع الربح عند تمام حول الثانية (أو) ربح فيما أو في إحداهما و (شك) المالك (فيه) أي وقت الربح (لأيها) أي المول أي الفائدين هل ربح عند حول الأولى أو قبله ، أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما (ف) تزكي الفائدين وربعها (منه) أي عند تمام حول الثانية وليس المراد شك في كون الربح للأولى أو الثانية مع علم وقته ، إذ الحكم في هذا اعتبار وقت الربح وإجراؤه على التفصيل المتقدم ^(١) وجعل الربح للثانية .

وشبہ في مطلق الانتقال فقال (ك) وبجهة فيما أو في إحداهما تمام نصاب (بعده) أي حول الثانية بشهر مثلاً فيزيد كيهما والربح وقت ح قوله (وإن حال حولها) أي الفائدة الكاملة (فأنفقها) مثلاً قبل حول الثانية الناقصة (ثم حال حول الثانية) حال كونها (ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها العدم اجتناعها مع الأولى في كل الحول حل الشارح

(١) (قوله واجراوه على التفصيل المتقدم) بأن يقال إن كان عند حول الأولى أو قبله فعل حوليها وانت كان بعده بشهر فالأولى منه والثانية على حولها وإن كان عند حول الثانية فيما منه .

و بالمتَجَدِّدِ وَ هُنْ سَلَعٌ التِّجَارَةِ بِلَا يَبْيَعُ كَفْلَةً عَبْدِي وَ كِتَابَةً
وَ تَمَرَّكُ مُشَرَّى ، إِلَّا الْمُؤْبَرَةُ ، وَ الصُّوفُ التَّامُ .

والموافق وقت كلام المصنف على فائدتين تضم أو لاما لثانيتها، بأن استفاد عشرة افاقت
عنه ستة أشهر، ثم استفاد عشرة كذلك ثم أتفق الأولى فحال حول الثانية ناقصة فلا
تركى للدم اجتماعها في جميع الحول .

وهذا وإن صح فتها بعيد من كلام المصنف لارتفاعه حول الأولى لضمها الثانية ،
والمصنف أثبت لها حولاً إلا أن يقال جعل لها حولاً نظراً للظاهر . وحمله الشيخ أحمد
الزرقاوي على فائدتين لا تضم إحداهما للأخرى بان استفاد عشرين ديناراً وحال حولها
 وأنفق عشرة منها واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم أتفق العشرة الأولى ، وحال
حول الثانية ناقصة فلا تركى . وحاجه الخطاب على ما يشملها وهو أتم فائدة .

(و) استقبل (بـ) النقد (المتجدد عن سلع التجارة) أي المشارة لها وأولى المتتجدد
عن سلع مشترأة أو مكتراة للقنية . وأما المتتجدد عن السلع المكتراة للتجارة فربما يضم
الأصل كالتدم وصلة المتتجدد (بلا بيع) لها والمتتجدد بالبيع ربما يضم لأصله ومثل
للتجدد بلا بيع يقوله (كفلة عبد) مشترى لتجارة وكراء دار مثلاً كذلك (و) ثجوم
(كتابة) لرقيق اشتراه للتجارة (و) ثمن (ثمرة) شجر (مشترى) للتجارة حدثت
بعد شرائه أو قبله ولم تذير فيستقبل بثمنها إن باعها مفردة أو مع الأصل يمد طيبها فيفض
الثمن على قيمة الأصل والثمرة، فيما ثاب الأصل زكاها حول الأصل وما ثاب الثمرة يستقبل
به من يوم قبضه ، وإن باعها مع الأصل قبل طيبها زكي ثمن الجبيح حول الأصل لاتهاب
له وصرف غنم مشترأة للتجارة ولبنها وسمتها .

(إلا) الثمرة (المؤبرة) بضم المؤيم وفتح الباء والمودحة أي الملق عليها غير الذكر
محظاً لها من سقوطها وتشخيصها حين شراء أصولها للتجارة .

(و) إلا (الصوف التام) أي المستحق للجز يوم شراء الفنم للتجارة فيزكي
ثمنها حول الثمن الذي اشتري الأصول أو الفنم به . وما ذكره المصنف في المأبورة

وَإِنْ أَكْتَرَى وَزَرَعَ لِلتَّجَارَةِ زَكْيٌ، وَهُلْ يُشَرَّطُ كَوْنُ الْبَذْرِ
لَهَا ؟ تَرَدُّدٌ، لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ،

تحريم لبعض شيوخ عبد الحق قيد به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا ،
والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب المأبورة حين الشراء المنصوص
فيها أنها غلة .

وقول ابن حجر قال أهل المذهب يستقبل بثمن الثمرة وإن كانت مأبورة يوم الشراء
نعم إن كانت قد طابت جسنه فقال بعض شارحي ابن الحاجب أنها كسلمة وما ذكره في
الصرف التام لمنصوص كأنقيده عبارة الغني ونصها . اختلف إذا اشتوى غنة وعليها
صوف تمام فجوده وباعه فقال ابن القاسم انه مشترى يزيد عليه لحول الأصل الذي اشتري به
الغنة . وعند أشبـ غلة والأول أبين لأنه مشترى يزيد في الثمن لاجله .

(وإن أكثرى) أرض زراعة للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) وخرج منها أقل من
نصاب وباعه بنصاب عين (زكي) الثمن لحول الأصل الذي اكتري به الأرض (وهل
يشترط) في زكاته لحول الأصل (كون البذر) الذي يذكره اشتراه (لها) أي التجارة .
فلو كان من قوته استقبل بثمن ما حصل من زرعها لأنـ كفائدة ولا يشترط كونـ لها فيه
(تردد) المناسب تأويلاً ، لأنـها فهـان لشارحي المدونة الأولى لابن يوسف وأكثر الفروعين
وابن شبلون ، والثاني لأبي عران (لا) يزيدـ ثمنـ ما خرجـ منهاـ لـحـولـ الأـصـلـ ، ويـستـقـبـلـ
بهـ سـوـلاـ منـ يـوـمـ قـبـصـهـ .

(إن لم يكن أحدهما) أي الإكـشـاءـ والـزـرـعـ (التجـارـةـ) بـأـنـ كـانـ مـمـاـ لـقـنـيـةـ
وـمـهـوـهـ أـنـ كـانـ أـسـدـعـهـ لـتـجـارـةـ وـالـآـخـرـ لـقـنـيـةـ يـوـكـيـ الثـمـنـ لـحـولـ الأـصـلـ ، وـهـوـ
خـلـافـ مـنـطـوـقـ قـوـلـهـ قـبـلـهـ وـإـنـ أـكـتـرـىـ وـزـرـعـ لـتـجـارـةـ زـكـيـ فـالـمـنـاسـبـ لـإـنـ لـمـ يـكـوـنـاـ
لـتـجـارـةـ بـأـنـ كـانـ لـقـنـيـةـ أـوـ كـانـ أـسـدـعـهـ لـتـجـارـةـ وـالـآـخـرـ لـقـنـيـةـ أـوـ لـمـ يـنـوـهـهـ أـوـ أـحـدـهـهـ
شـيـئـاـ لـأـنـ يـحـمـلـ كـلـامـهـ مـنـ بـابـ سـلـبـ السـعـومـ ، أـيـ لـأـنـ اـنـتـفـيـ الـكـوـنـ لـتـجـارـةـ
عـنـهـمـ مـاـ غـيـصـدـقـ مـنـطـوـقـ بـكـوـنـهـمـ مـاـ لـقـنـيـةـ أـوـ كـوـنـ أـحـدـهـهـ لـهـأـوـالـآـخـرـ لـتـجـارـةـ أـوـ

وإن وجبت زكاة في عينها ذكى، ثم ذكى الثمن لحول
النذر كيّة، وإنما يزكى دين إن كان أصله عيناً بيده، أو عرض
تجارة وقبض عيناً، ولو ببيبة، أو إحالة

كونهما أو أحدهما بلانية، هذا إن لم تجب الزكاة في عين الشرة.

(وإن وجبت زكاة في عينها) أي ذات الشرة الخاصة من الأصول المشارة للتجارة أو من زرع الأرض المكتراة والمزروعة للتجارة بأن كانت نصابة (زكى) عينها باخراج عشرها أو نصفه (ثم) إذا باعها بنصاب عين (ذكى الثمن لـ) قام (حول النذر كيّة) لعينها ، وهذا خاص بمسألة من أكثرى وزرع للتجارة لما تقدم أن ثمن ثمرة المشترى للتجارة يستقبل به من يوم قبضه وإن أترت على النصوص .

(وإنما يزكى) بضم المثلثة وفتح الزاي والكاف مثلثة نائب (دين) والمحصور فيه قوله الآتي لسنة من أصله (إن كان أصله) أي الدين (عيناً بيده) أي المالك أو يد وكيله فاقرضاها سواء كان مدبراً أو محتكراً أولاً ولا فان كان أصله عطية بيد معطيها أو صداقاً بيد زوج أو خلعاً بيد ملتزمه أو إرثاً بيد الجاني أو ثجوماً بيد مكاتب أو نحوها فلا يزكي إلا بعد تمام حوال من قبضه .

(أو) كان أصله (عرض تجارة) باعه محتكر به (و) إن (قبض) بضم فكسر فلا تصح زكائه قبل قبضه حال كونه (عيناً) أي ذهباً أو فضة فإن قبضه عرضًا فلا يزكيه حتى يبيده بنصاب إن كان محتكراً أو ولو بأقل منه ويذكرى قيمته إن كان مدبراً وإن كان للتنبية حتى يتم حوال بعد قبض ثمنه إن قبضه حقيقة بل (ولو) قبضه (ببيبة) لغير المدين وقبضه الموهوب له من المدين فيزكيه وامبه من غيره إلا لشرطه زكاته منه أو نيته ذلك عند المبهة . فلان ومهبه للمدين فلا يزكيه وامبه لأنه ابراء لا قبض .

(أو) قبضه بد (بإحالة) لمن له دين على الحيل فيزكيه الحيل ب مجرد المزاولة من غيره خروجه عن ملكه بعمردهها ، وعدم بطلانها بحصول مانع قبل القبض الحال ، بخلاف المبهة ويذكرى الحال إن قبضه . والحال عليه إن كان مالكها ما يبقى به مما يباع على مفلس إيه

كُمْلٌ بِنَفْسِهِ ، وَلَوْ تَلَفَّ الْمُتَمَّمُ أَوْ بِقَايَةً جَعَلَهُ مِلْكًا
وَحَوْلًا ، أَوْ يَسْعَدِنَ عَلَى الْمُتَقْرُولِ لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ ، وَلَوْ قَرَ
بِتَائِخِهِ إِنْ كَانَ

(كمل) المتبوع نصاباً (بنفسه) في مرة أو مرات إن بقي المتبوع أولاً بيده إلى قبض ما تم النصاب به بل (ولو تلف المتم) بفتح المثابة فوق أي المتبوع أولاً الذي تم نصاباً بالمبوع آخرأ بعد إمكانه توكيته .

وأشار بولو إلى قول ابن الموار إذا تلف المتم بلا سببه سقطت زكاه زكاة باقي الدين إن لم يكن نصاباً واستظره ابن رشد . وأما التاليف بسببه لبيكية التفاصي (أو) كمل المتبوع نصاباً (بفائدة) متعددة عن غير مال أو غير مذكر (جمعها) أي المتبوع والفائدة (ملك وحول) كملك عشرة دنانير في أول صوره واستمرت إلى مثله واقتضى عشرة دنانير من دين حال حواله ، لبيكية العشرين ، ولا حاجة إلى ملك لانه لازم لها . وسواء تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء كما مثل بشرط مرور حوال عليهما وهي هذه سواء بقيت للاقتضاء ، أو تلفت قبله أو تأخرت عنه بشرط بقاء الاقتضاء إلى تمام حوال الفائدة .

(أو) كمل المتبوع نصاباً (بـ) خارج (معدن) ذهب أو فضة لأن لا يشترط فيه المحول (على المقول) أي المختار للمازوبي من الحلال ، وهو قول القاضي عياش واختار الصقلي عدم ضم المعدن للمتبوع ، وإنما يذكر دين بالشروط المتقدمة (لسنة) ولو أقام عند المدين سنين مبتدأة (من) يوم ملك (أصله) أي الدين أو توكيته إن لم يتوخر قبضه فراراً من الزكاة والا زكاه لكل عام بتبدئة العام الاول ، فان تعصي الأخذ القدر أو النصاب اعتبار عند ابن القاسم ومذهب المذوقة توكيته لعام واحد .

ابن حازمي المول عليه كلام ابن القاسم قوله (ولو قر) المالك من الزكاة كل عام . (بتأخيره) أي الدين عند المدين سنين مع توكيته من أخذه منه ليس مبالغة في قوله لسنة بل هو شرط مستأنف . وجوابه مقدر أي استقبل به حوالاً بعد قبضه (إن كان)

عَنْ كِبَيْهِ أَوْ ارْشِنِ ، لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقِنْيَةِ ، وَبَاعَهُ لِأَجْلِ ،
لِكُلِّ وَقْنَ إِجْمَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ : قَوْلَانِ ، وَحَوْنِ
أَنْتَمْ مِنَ الشَّامِ ،

الدين (هن كبة) واستمر بيد الواعب (أو ارشن) أي دية نفس أو جرح استمر بيد
الحال أو العائلة، وأدخلت الكاف الصدقة بيد المتصدق والصادق بيد الزوج والخالع بيد
ملتزمه فجواب لو محتلوه .

وفي بعض النسخ ولو فر بتأخيره استقبل إن كان الخ وفي بعضها تأخير استقبال عن
إرش والمناسبة على نسخة حذف استقبال بجمل ولو فر الخ ، مبالغة في ملتهم حيناً بيهه أو
عرض تجارة ، أي فإن لم يكن أصله ذلك استقبل به . ولو فر بتأخيره قوله إن كان
عن كبة الخ للتصليل في ذلك الملتهم لأن حذف جواب لو بلا دليل ممتنع (لا) يذكر
الدين لسنة من أصله أن كان روب (عن) بيع عرض (مشترى للتنية) بنقد بأن اشتري
بعيراً بدينار لها (واعه) بنصاب (لأجل) معلوم وأول مجال وأخر قبضه فراراً من
الزكاة (له) يذكيه (لكل) من الأهؤام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد ، وهو ضعيف .
والمعتمد أنه يستقبل به حوالاً بعد قبضه . ولو باعه بحال وأخر قبضه فراراً فالأخسن
حذف ولو فر بتأخيره إلى قوله قولان ، والموافق للمعتمد قوله آنفاً واستقبل بمقتضى
تجددت الخ فإن اشتري عرض التنية بعرض ملكه بنحو هبة ثم باعه بنصاب حين وأخره
فيستقبل بهاتفاقاً .

(و) كان الدين الذي فر بتأخيره روب (عن إجارة) لرقىتي أو عن كراء لداية
(أو) كان أصله عن (عرض مفادة) بضم اليم بكثيرات أو هبة قبضه الموهوب له من
الواعب وباعه بدينار ففي الاستقبال به بعد قبضه وتركته لباقي الأعوام (قولات) لم
يطلع المصنف على أرجحية أحدهما واعتمد المتأخر عن الأول ، فإن لم يفر بتأخيره
فيستقبل به اتفاقاً .

(رسول) القبور من الدين الناقص عن النصاب (المتم) بفتح المثنة فوق أي الذي
تم نصاباً عليه من آخر يعتد كائناً (من) وقت قبض (الثام) أي التم للنصاب فسم

لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَ ،
 وَإِنْ أَقْتَضَى دِينَارًا فَأَخْرَى فَاسْتَرَى بِكُلِّ سَلْعَةٍ ، بَاعَهَا بِعِشْرِينَ ،
 فَإِنْ بَاعَهَا مَعًا أَوْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ شَرَاءَ الْأُخْرَى

حول كل مقبوض من وقت قبضه ، هذا هو الشهور ، فانه قبض عشرة في أول محرم
 وعشرة في أول رجب لتحولهما أول رجب . وقال أشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه
 (لا) يكون حول المتم من العام (إن نقص) المتم عن النصاب (بعد الوجوب) لز كانه
 لكونه نصاباً ثم قبض ما يكمله نصاباً فلا يكون حوله من العام ، فيزكي كل مقبوض عند
 تمام حوله من يوم قبضه ، فمن اقتضى عشرين ديناراً في أول محرم وزكاها ثم اقتضى
 عشرة في أول رجب ثم جاء المحرم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب
 ز كاه نظراً لتأمه بالرجبي ، وإذا جاء رجب زكي مقبوضه نظراً لتأمه بالمحرمي ما دام في
 مجموعهما نصاب .

(ثم) بعد تمام المقبوض نصاباً في مرة أو مرات سواه بقى عنته أو تلفه (زكي)
 المالك (المقبوض) من الدين بعد ذلك إن كان نصاباً بل (وإن قل) عن النصاب حال
 قبضه ويصير حول كل مقبوض يوم قبضه هذا قول ابن القاسم وأشهب . وقال ابن الموز
 ان اقتضى نصاباً فيمرة أو مرات وتلف فلا يزكي المقبوض بعد إلا إذا كان نصاباً إن لم
 يكن له مدخل في تلفه ولا زakah وإن قل .

(وان اقتضى) أي قبض من دينه الذي حال حوله عنده أو عند الدين أو عندهما
 (ديناراً) في أول محرم مثلـاً (فـ) اقتضى ديناراً (آخر) في رجب مثلـاً (فاسترى
 بكلـ) من الدينارين (سلعة) في وقت واحد أو بالأول ثم الثاني أو عكسه (باعها) أي
 سلعة كل منها (عشرين) ديناراً مثلـاً .

(فإن باعها) أي السنتين معاً في صور الشراء الثلاثة زكي الأربعين يوم قبضاها من
 المشترى (أو) باع (إسداها) بعد شراء الأخرى (يعني اجتمعنا في ملكه وتحته
 صورتان ، لأن الميسعة أولاً إما سلعة الأول أو الثاني وهي في صور الشراء الثلاثة بستة وهي

**ذَكْرُ الْأَرْبَعِينَ، وَإِلَّا أَحَدًا وَعِشْرِينَ، وَضْمٌ لِّا خْتِلَاطٌ
أَنْحَوَالِهِ: لِأَوْلَى، عَكْسُ الْفَوَانِدِ، وَالْأِقْتِضَاءُ**

مع الثلاثة الأول أي صور ببعها معاً بستة ، أو باع الأخرى أيضاً (ذكر الأربعين) ديناراً في الصور والتسع لكن تركية الأربعين في الثلاثة الأول حين ببعها معاً وأما في السنت فيزكى حين بيع الأول إحدى وعشرين وعند بيع الثانية يزكى تسعة عشر وحوالى الجيس من وقت بيع الاول .

(وإن) أي وإن لم يبيع إحداهما بعد شراء الأخرى بان باع الأولى قبل شراء الثانية ذكر (إحدى وعشرين) ديناراً عشرون ثمن التي باعها والدينار الذي لم يسترد به ، ويستقبل بربع الثانية حولاً من يوم زكاة الاول لأن ربح مزكى فهو له من يوم زكاة أصله ، فما تتمل كلامه على الاحدى عشرة صورة التي ذكرها غيره ، ولكن المتمد أنه إنما يزكى الأربعين في ثلاث صور وهي شراء المسلمين بالدينارين معاً وباعهما معاً أو سلمه الاول ثم سلمة الثاني أو عكسه ، ويزكى احداً وعشرين فيباقي هذا قول الشيخ في النواذر وابن يونس ، واختاره ابن عرفة والخط واعتمده الرماسي .

فلو قال المصنف فان اشتراهما معاً ذكر الأربعين وإن إحدى وعشرين لوافق هذا (وضم) بضم الصاد المعجمة وشد الميم (لـ) لأجل (اختلاط) أي التباس (أنحواله) جمع حول أي أوقات الاقتضاءات ونائب ضم الاقتضاء (آخر) منها متبس وقته وصلة ضم (لـ) للاقتضاء (أول) منها علم وقته فيصير حوالها منه وليس المراد بالأول خصوص الأول الحقيقي ، وبالآخر خصوص الآخر الحقيقي ، بل المراد بالأول ما تقدم مطلقاً وبالآخر ما تأخر كذلك ، فلا يضم الاقتضاء المنسي وقته للتأخر عن المعلوم وقته فهي (عكبس الفوائد) التي نسيت أوقاتها سوى الأخيرة ، فانها تضم المنسي وقتها منها للأخيرة المعلوم وقتها سواء كانت الأخيرة حقيقة أم لا ، وضم للأخيرة في الفوائد لأن زكاتها لما يستقبل فلو ضمت الأخيرة للأولى لزم زكاة الأخيرة قبل كمال حوالها ، وأما الدين فزكته لما مضى فإذا ضم آخره لأوله لم يلزم ذلك .

لِيُثْلِبِهِ مُطْلَقاً، وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأْخِرِ يَمْنَهُ، فَإِنْ أَنْتَضَى خَمْسَةً بَعْدَ حَوْلِهِ، فَمُمْ أَسْتَفَادَ عَشَرَةً وَأَنْقَعَهَا بَعْدَ حَوْلِهِ، فَمُمْ أَنْتَضَى عَشَرَةً ذَكَرَ الْعَشَرَتَيْنِ، وَالْأُولَى إِنْ أَنْتَضَى خَسْنَةً، وَإِنْمَا يُذَكِّرُ عَرْضَ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ.

(و) ضم (الاقتضاء) المتأخر النافع عن النصاب (مثله) المتقدم في كونه اقتضاء وإن لم يعاقله في القدر (مطلقاً) عن التقييد ببقاء الأول إلى الاقتضاء الثاني (و) ضمت (الفائدة) المتقدمة النافعة عن النصاب (للتأخر) عنها (منه) أي الاقتضاء لا للتقدم منه النفع قبل استفادتها أو حولها هذه قاعدة فرع عليها لإيضاحها فقال (فإن أنتضى) أي قبض (خمسة) من دينه (بعد) تمام (حول) من زكاته أو ملكه وأنقعلاً.

(ثم استفاده عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنقعلاً) أي العشرة التي استفادها (بعد حولها) وأولى أن ابقاها (ثم أنتضى عشرة) من دينه (ذكر العشرين) أي الثالثة والعشرة التي اقتضاها بعدها ولا يذكر المائة الأولى لعدم كمال النصاب منها ومن عشرة الاقتضاء وعدم ضمها للعشرة المتأخرة عنها بناء على أن خليط الخلط غير خليط ، وعل أن خليط يذكر خمسة وعشرين لأن عشرة الفائدة خليط لعشرة الاقتضاء وهي خليط ثلثة لا يجتمعها في المسو ، ولا خلطة بين المائة والثالثة لعدم اجتماعها فيه .

(و) يذكر المائة (الأولى ان أنتضى خمسة) أخرى مع وكيه هذه المائة المتنضاة أيضاً لقيام النصاب من مجموع الاقتضايات الثلاثة والموضوع اتفاق المائة التي اقتضاها أو لا قبل حول الثالثة . فلن يقيس حولها ضمها لها (وإنما يذكر عرض) بلفتح العين المهمة وسكن الراء وإبعام الصاء أي حوشة من قبنته إن كان مداراً ويشبه أن كان محتكراً ونعت العرض بجملة (لا زكاة في عينه) أي العرض كزيف وبر ودون النصاب نعم وطعام وتركى حين ما في عينه زكاة كنصاب نعم وحلى ومعشر ولو مداراً أو محتكراً

مِلْكٌ بِمَعَاوَضَةٍ بِنَيْتَهُ تَجْرِي أَوْ مَسْعَيْنَهُ غَلَّةً أَوْ قَنْبَيْنَهُ عَلَى
الْمُخْتَارِ، وَالْمَرْسَجُ، لَا يَلَا نَيْتَهُ، أَوْ نَيْتَهُ قَنْبَيْنَهُ، أَوْ غَلَّةً
أَوْ هَمَّا، أَوْ كَانَ كَأْصِيلَهُ،

ونعته أيضاً بجملة (ملك) بعض فكسر أي العرض (بعواضة) مالية أي ببسطها لامة
أو ارث أو تر裘 أو خلع (بنية تجر) أي معها وحدهما .

(أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكربه إلى أن يجد من يشتريه بربح (أو) مع نية
(قنية) بأن نوى استعماله بنفسه إلى أن يجد مشترياً به ، وأو منع الخلو فقطع فتجوز جمهما
مع نية التجر بأن نوى استعماله وكراوه وببيعه بربح (على المختار) للخمي .

(والمرسج) لابن يوسف من الخلاف وهي رواية أشهب عن الإمام مالك رضي الله عنها
ومقابلاً لابن القاسم وابن الموز وابن غازى قوله على المختار والمرسج راجع لقوله أورقنية كافى
الترسيخ . وأما قوله أو مع نية غلة فالحكم فيه أبين فقطع به من غير احتياج للاستظهار عليه
بعزوته لم رجحه وهو اللخمي . وأما ابن يوسف فلم يذكره أصلاً .

والحاصل إن اختبار اللخمي في المسألتين ووجيه ابن يوسف في الثانية فقط لكنه يجري
في الأولى بالأول فيصح إرجاعه لساورة ذكر مفهوم بنية تجر عاطفاله عليه بلا فقال (لا)
يزكر عرض العرض أن ملك (بلا نية) لتجر أو غلة أو قنية (او) مع (نية قنية) فقط
(او) نية (غلة) فقط (او) مع نية (هما) أي القنية والغلة معاً .

وعطف على لا زكاة في هينه أو على ملك بنية تجر فقال (وكان) العرض (كأصله)
هذا من عكس التشبيه والمعنى ، وكان أصله كهذا أي في كونه عرضاً ملك بعواضة مالية
سواء نوى به التجارة أو القنية ، فالتشبيه في الجملة هذا هو الصواب لا ظاهره من أن النوى
به القنية لا يذكر ما اشتري به بنية التجر لحول من أصله ويستقبل به لقول ابن عبدالسلام
أنه لا يكاد يتقبل لشدة ذره وضمه والتولان لابن القاسم فإن اشتري عرضاً للقنية واشترى به
عرضاً للتجارة وواجه فبرز كثمنه لحول أصله الذي للتجارة ومفهوم كان كأصله أن العرض
المطلوب بلا معاوضة كعطيه أو إرث أو معاوضة غير مالية ، كصدقإن اشتري به

أَوْ عَيْنَا وَإِنْ قَلَ ، وَبَيْعَ بَعْنَى ، وَإِنْ لِاسْتَهْلَكَ فَكَالَّذِينَ
لَمْ رَصَدْ بِهِ السُّوقَ إِلَّا زَكَى عَيْنَهُ ، وَدَيْنَهُ النَّقْدُ الْحَالَ
أَمْرُ بُجُورٍ ، إِلَّا قَوْمَهُ ،

عرض تجارة وباعه بعين فانه يستقبل ثمنه .

(أو) كان أصله (عيناً وإن قل) عن نصاب اشتري بها عرض تجارة وعطف على لازكاة فيه أو على ملك بمعاوضة فقال (وبيع) أي عرض التجارة (بعين) لأن لم يبيع ولا إن لم يبيع بعرض إلا فراراً من الزكاة فيؤخذ بها قاله الرجراجي وابن جزى ، لكن المحتكر لا بد أن يباع بنصاب ولو في مرات وحوال المتم من التمام ثم يذكر ما باع به وإن قل والمدار تذكر قيمته إن بيع منه ولو بدرهم ، كذا في المدونة .

وكلام أبي الحسن عليه صريح في أن الدرهم مثال للقليل لا تحديد وانه متى نظر له شيء وإن قل لزمته الزكاة وهو الصواب إن كان بيعه بها اختيارياً بدل (إن) أخذ العين عوضه (لاستهلاك) أي اتلاف للعرض من شخص فأخذ ربه منه قيمته عيناً (فكان الدين) في زكاته لسنة واحدة ولو أقام عنده سنتين يحتمل أنه المحسور فيه فالفاء زائدة ، ويحتمل أن المحسور فيه قوله لا زكاة في عينه الخ ، فالفاء في جواب شرط مقدر رأي إذا وجدت هذه الشروط فيزكي كالدين (إن رصد) بفتح الراء والصاد المهملة أي انتظر التاجر (به) أي العرض (السوق) أي إرتفاع ثمنه إرتفاعاً بينا ويسمى محتكراً (إلا) أي وإن لم يرصد به السوق بأن يكتفى بما تيسر من الربح ويختلف بغيره ويسمى مدير أو كارباب المحوانيات وحالياً السلع إلى البلدان (زكي) إن تم حوله (عينه) أي الدنانير والدرام والخلي التي بيده (ودينه) على غيره أي عدده (النقد) أي الذهب أو الفضة (الحال) بشد اللام أي غير المؤجل ابتداء أو بعد انتهاء أجله (الموجر) خلاصة لكونه على مليء حسن المعاملة أو تأخذه الأحكام الناشئ من بيع .

(إلا) أي وإن لم يكن تقدماً بآن كان عرضها من جوا أو لم يكن حالاً بآن كان مؤجلاً كذلك (قومه) بفتحات متقدلاً أي الدين العرض أو المؤجل ، أي قدر قيمته وقت التركة

وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ : كَسَلَعِهِ وَلَوْ بَارَتْ ، لَا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ ، أَوْ كَانَ
قَرْضًا ، وَتُؤْوِلَتْ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ ،

لا زائدة ولا ناقصة . وزكاما مع عينه ودينه النقد الحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض
وهو يقوم بفقد حال .

وهذا هو قيمة النقد المؤجل إن لم يكن الدين العرض طعام سلم بل (ولو) كان دينه
العرض (طعام سلم) بفتح السين واللام أي طعاما مسلما فيه إذ ليس تقويه بيعافي لزم بيع
طعام المعاوضة قبل قبضه ، هذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ، وأشار
بowl إلى قول الأبياني وأبي عمران بعدم تقويه .

وشبه في التقويم فقال (كسلمة) اي المدير فيقومها إن تم الحلول وباع منها بفقد وإن
قل ويزكي قيمتها مع ما تقدم كل عام وإن لم تبر بل (ولو بارت) اي كسدت وأفاقت
عندئه سنتين بلا بيع فلا تنتقل لقنية ولا لاحتكار هذا هو المشهور ، وهو قول ابن القاسم
وأشار بولو إلى قول ابن نافع وسخنون لا يقوم ما بار منها وينتقل ل الاحتكار . وخص
الشخصي وابن يونس الخلاف بيوران الأقل قالا فإن بار نصفها فلا يقومها اتفاقا .

وأطلق أن بشير الخلاف بناء على أن الحكم لنيته إذ لو وجد مشتريا لباع أو للموجود
وهو انتظار السوق ، وشرط تقويمها دفع ثمنها أو مرور حول عليها بعد شرائها وحكم في
هذا حكم من عليه دين وبده مال ولا يسقط عنه شيء من زكاة ما حال حوله عنده بسبب
دين ثمن هذا العرض الذي لم يجعل حوله وإن نقصت قيمتها عن ثمنه قاله في المقدمات (لا)
تحجب زكاة الدين (إن لم يرجه) لكونه على مع عدم أو ظالم لاتصال الأحكام حتى يقبضه فيزكيه
لعام واحد كالمتصوب .

(أو كان) الدين (قرضا) ولو حالا على مليء حتى يقبضه فيزكيه لعام واحد ، ولو
أقام عند المدين أو عاما إلا أن يؤخر قبضه فرارا من الزكاة فيزكيه لكل عام (وتؤولت)
بضم الثناء والميم وكسر الواو مثقلة وسكون الناء أي فهمت المدونة (أيضا) اي كما
تؤولت بعدم تقويم للعرض وصلة تؤولت (بتقويم العرض) باللفاف أي السلف وزكاة قيمته

وَهَلْ حُولَهُ الْأَصْلُ، أَوْ وَسْطٌ يَمْنَهُ وَمِنَ الْإِدَارَةِ؟ تَأْوِيلَانِ ثُمُّ زِيَادَتُهُ مُلْفَاهُ، بِخِلَافٍ سُلْطَنِ التَّعْرِيِّ، وَالقَمْحُ

وهذا ضعيف وإن كان ظاهرها وهو لابن رشد وعياض والأول للباجي وعلمهاقولها في زكاة المدير والمدير الذي لا يكاد يجتمع ماله كله عينًا والبازار الذي يحيىز الامتنعة للبلدان يجعل لنفسه شرًّا يلتزم فيه عروضه التي للتجارة فيذكر ذلك مع ما بيده على عينه وما له من دين يرجى قضاءه أهـ.

فجعل الباجي الدين على المعد للناء وهو دين غير الشرط. وأما دين الشرط فلا يقوم لقولها في محل آخر ومن الحال المول على ماله عنه ولم يذكره حتى أقر به ثم قبضه بعد سنين زكاه لعامين فقد أسقط عنه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه زكاهه مدة الشرط إلا سنته قبضه، وعم ابن رشد وعياض في الدين .

(و) إن ملك ثوابها أو زكاه في أول حرم واثبته به سلعة للإدارة في أول وجب ذهنه (هل حوله) أي المدير الذي يذكره عند تمامه قيمة ما يحب تقويه من الدين عرض ، أو مؤجل مرجوه سلع تجارة (الأصل) أي حرم الذي ملكه أو ذكره فيه رئيس المال (لو وسط منه) أي الأصل .

(ومن) وقت (الإدارة) كرببيع الثاني فيه (تأويلان) أي فيما يلي شرح المدونة الأولى للباجي ، ورجحه جماعة من الشيوخ ، واستحسن ابن يرسن وهو موافق لقول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه . الرماسي فكان من حق المصنف رحمة الله تعالى الاقتصر عليه والثاني للغمي . المازري وهو ظاهر الروايات وإذا قوم المدير سلعة وزكاهما (ثم) باعوا بزيادة مما قومها به (زيادتها) أي ثمنها على قيمتها (ملئنة) أي لا تجب زكاهما إلا حال كونها لارتفاع سوقها أو رغبة مشترها ، فإن تحقق خطأه في تقويه فاللاتفي وتحجب زكاهما

(بخلاف) زيادة وزن (سلطان التعرى) أي الذي تحرى زنته لترصيده يحوم روز كاهما نزع الجوهر منه ، وزنه فزاد وزنه بما تحرر فيه فيذكره لتحققه أو تبين خطأه في تحريره (والقمع) بالقاف والميم أي مثلًا والمراد به ما يزيد على العشرين أو نصفه كثيرة من العروض التي تقويه وزكاه قيمته إن تقص عن نصاب أو في غير عام خروجه . وفي نسخة والنسخة أي سلعة التجارة التي باعها المدير وفسخ بيعها لنساده أو عيبها كثيرة في التقويم .

وَالْمُرْتَجِعُ مِنْ مُفْلِسٍ ، وَالْمُكَاتَبُ يَعْجِزُ كُفِيرَهُ ، وَأَنْتَلَ
الْمَدَارُ لِلَاخْتَكَارِ ، وَهُمَا لِلنَّفْيَةِ بِالنِّيَةِ لَا لِالْمَكْسُ . وَلَوْ
كَانَ أَوْلَأَ لِلتَّبَغَارِ ،

(و) العرضي (المرجع) بضم الميم وفتح الجيم أي الذي أخذه بالعهدي (من) مشتر (مفلس) بضم الميم وفتح الفاء واللام مثلثة قبل قبض ثمنه منه كفيف من العروض في التقويم (و) الرقيق المشترى للتجارة (المكاتب) أي الذي اعتعه المديون على مال مؤجل حال كونه (يعجز) عن شيء من المال المكاتب به ولو قل فيصير فناً (كفيفه) من العروض في التقويم ، لأن يطلاع كتابته ليس ابتداء ملك له فلا يحتاج في هذه الثلاثة إلى إحداث نية للتجارة على المشهور من أنها حل بيع فترجع لما كانت عليه قبل بيعها من إرادة أو احتكار . ولما على أنها ابتداء ببيع فتحمل على النفية حتى ينوي بها التجارة .. وهذا إذا لم يتو بها شيئاً فإن نوى بها النفية أو التجارة محل باعوه اتفاقاً بخلاف السلعة التي ترجع اليه بعد بيعها بأقالة نفيه النفية حتى ينوي بها التجارة ، لأن الإقالة ببيع . وكذا الراجحة بعد بيعها بهبة أو صدقة أو سداد أو خلع لأنه ابتداء ملك .

(وانتقل) العرضي (الدار) بضم الميم ، أي الذي نوى التاجر فيه بيعه بما تيسر من الربح ولو قل من الإدارة (للاحتكار) أي انتظار ارتفاع السوق ببيعه بالنية (وهو) أي الدار والمتكرر ينتقل كل منها (للنفية بالنية) فإن باعه بنصاب استقبل به حولاً من قبضه (لا المكس) أي لا ينتقل المتكرر للإرادة بالنية ولا المتنى للادارة أو الاحتقار بها لأنها سبب ضعيف فتنقل للأصل ، ولا تنقل عنه . والأصل في العرضي النفية والاحتكار قريب منها إن كان اشتري العرضي للنفية ثم نوى التجار فيه .

بل (ولو كان) اشتراه (أولاً) بشد الروم متوناً أي ابتداء (للتجارة) ثم نوى به النفية فلا ينتقل عنها التجارة بالنية فالبالغة راجحة لبعض ما صدق عليه ، قوله لا المكس وهو نية الادارة أو الاحتقار بعرض النفية ، ولا وجع للصورة الأولى وهي نية الادارة بالمتكرر صحتها فيها وهو ظاهر ، هذا قول الإمام مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم . وقال

وَإِنْ أَجْتَمَعَ إِدَارَةٌ وَاحْتِكَارٌ وَتَسَاوِيَا، أَوْ أَحْتُكَرَ الْأَكْثَرُ،
فَكُلُّ عَلَى حُكْمِهِ، وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ لِلْإِدَارَةِ، وَلَا تَقُومُ الْأَوَّلَى،
وَفِي تَقْوِيمِ الْكَافِرِ لَعُولٌ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ أَسْتِبْلَاهُ بِالشَّتَّى؛
قُولَانٌ . وَالْقِرَاضُ الْحَاضِرُ يُزَكِّيهِ رِبُّهُ، إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ

أشبه ينتقل بها عن القنية إلى الاحتكار أو الإداره إن كان أو لالتاجر واليه أشار بهم ،
ويكفي في توجيه الأول نسبته إليها فاندفع قول المواق انظر من رجعه .

(وَانْ أَجْتَمَعَ) لالتاجر (إِدَارَة) في عرض (واحتكار) في آخـر (وتساوـيـا) أي
العرضـانـ قـيـمةـ (أوـ اـحتـكـارـ الـأـكـثـرـ) وـأـدـارـ الـأـقـلـ (فـكـلـ) مـنـ العـرـضـينـ (عـلـىـ حـكـمـهـ) فيـ
التسـاوـيـ وـاحـتـكـارـ الـأـكـثـرـ (وـإـلـاـ) أي وـإـنـ لمـ يـتسـاوـيـاـ وـلـمـ يـخـنـكـرـ الـأـكـثـرـ بـإـنـ أـدـارـ الـأـكـثـرـ
وـاحـتـكـارـ الـأـقـلـ (فـالـجـمـيعـ لـلـإـدـارـةـ) وـلـنـىـ حـكـمـ الـاحـتـكـارـ ، هـذـاـ هـوـ الـشـهـرـ وـهـوـ قـوـلـ اـبـنـ
الـقـاسـمـ وـعـيـسىـ بـنـ دـيـنـارـ . وـقـالـ اـبـنـ الـماـجـسـونـ يـتـبعـ الـأـقـلـ الـأـكـثـرـ مـطـلـقاـ . وـقـالـ موـ
وـمـطـرـفـ كـلـ عـلـ حـكـمـهـ مـطـلـقاـ . وـتـأـوـيلـ اـبـنـ لـبـابـهـ عـلـ أـنـ الـجـمـيعـ لـلـإـدـارـةـ مـطـلـقاـ وـهـوـ
ظـاهـرـ سـعـاعـ أـصـبـعـ .

(وَلَا تَقُومُ) بـضمـ الشـتـانـ فوقـ وـفـتحـ الـقـافـ وـالـوـاـوـ مـنـقـلـةـ (الـأـوـالـيـ) الـتـيـ تـدارـ فـيـهاـ
الـسـلـمـ وـلـاـ الـآـلـاتـ الـتـيـ تـصـنـعـ بـهـاـ ، وـكـذـاـ الـإـبـلـ الـتـيـ تـعـلـمـهـاـ وـبـقـرـ الـمـرـثـ لـيـقـامـهـنـاـ فـأـشـبـهـتـ
الـمـقـتـنـةـ بـلـ هـيـ مـقـتـنـةـ إـلـاـ أـنـ تـكـوـنـ نـصـابـاـ .

(وـفـيـ تـقـوـيمـ الـكـافـرـ) أيـ منـ كـانـ كـافـرـاـ وـأـسـلـمـ الـمـدـيرـ سـلـمـةـ إـنـ باـعـ مـنـهـاـ يـنـقـدـ وـإـنـ قـلـ
(لـحـولـ مـنـ) يـوـمـ (أـسـلـامـهـ اوـ اـسـتـبـالـهـ بـالـشـتـانـ) اـنـ بـلـغـ نـصـابـهـ سـوـلاـ مـنـ يـوـمـ قـبـضـهـ (قـوـلـانـ)
لـمـ يـطـلـعـ الـصـنـفـ عـلـ أـرـجـعـيـةـ أـحـدـهـاـ ، وـأـمـاـ اـحـتـكـارـ إـذـاـ أـسـلـمـ فـيـسـتـبـلـ سـوـلاـ بـالـشـتـانـ مـنـ يـوـمـ
قـبـضـهـ اـنـقـافـاـ (وـالـقـرـاضـ) أيـ الـمـالـ الـمـدـفـوعـ لـنـ يـتـجـرـ فـيـهـ يـمـزـهـ مـعـلـومـ النـسـبـةـ لـيـجـمـوـ(الـحـاضـرـ)
بـيـدـ رـبـهـ وـلـوـ حـكـمـهـ بـعـلـهـ حـالـهـ فـيـ غـيـرـهـ (يـزـكـيـهـ) ايـ الـقـرـاضـ (رـبـهـ) كـلـ عـامـ (إـنـ أـمـارـ)
أـيـ رـبـهـ وـعـامـهـ فـيـقـومـ مـاـ بـيـدـهـاـ وـيـزـكـيـ رـأـسـ مـالـهـ وـحـصـتـهـ مـنـ الـرـبـيعـ .

(اوـ) أـمـارـ (الـعـامـلـ) وـحـدـهـ فـيـقـومـ مـاـ بـيـدـهـ وـيـزـكـيـ رـأـسـ مـالـهـ وـحـصـتـهـ مـنـ الـرـبـيعـ ،
وـسـوـاهـ كـانـ مـاـ بـيـدـ الـعـامـلـ مـساـواـيـاـ لـمـاـ بـيـدـ رـبـ الـمـالـ أـمـ لـأـنـ الـمـنـظـورـ إـلـيـ الـقـرـاضـ وـجـدـهـ

مِنْ غَيْرِهِ، وَصَبَرَ إِنْ غَابَ فَيُزَكَّى لِسَنَةَ الْفَصْلِ مَا فِيهَا،
وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا،

وصلة يزكيه (من غيره) أي القراءن لثلاثة ينقص مال القراءن ، وهو من نوع .
فإن قيل ذكائه من غيره زيادة فيه بتوسيعه وهي من نوعه أيضاً . فلتزيادة المتنوعة هي
الزيادة التي تصل ليد العامل ، ويستفحل برسمها والزكاة لم تصل ليد العامل ولا استفحل برسمها ،
هذه طريقة ابن يوسف وعزمها اللخمي لأن حبيب في التوضيح وهو ظاهر المذهب . طفى
كيف هذا مع أن ابن رشد لم يخرج عليه واقتصر على أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة، ويزكي
حينئذ للسنة الماضية كلها كالمتأخر فيأتي فيه وزكي لسنة الفصل ما فيها الخ وعزمها القراءن
المدونة والواضحة ، ولو رواية أبي زيد وسماع عيسى بن القاسم واللخمي لأن القاسم وساعون ،
وقد اشتهر عند الشيوخ أنه لا يعدل عن قول ابن القاسم ساعون . وحكى ابن شاس وابن
بشير أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة لسنة واحدة .

(وصلة) بفتح الموجدة رب بذاته (إن غاب) القراءن عن بيته ولم يعلم حاله ولو
ستين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزكيه العامل لاحقاً موت ربه أو فلساً إلا أن يأمره
ربه بها أو تؤخذ منه كرها فتجزئه وتحسب على ربها وحده (فيزكي) رب المال (السنة
الفصل) أي هن سنة الحضور ، ولو لم تحصل مفاصلة بين العامل ورب المال (ما فيها)
سواء ساوي ما قبله أو زاد عليه أو نقص عنه .

(وسقط) عن ربها زكاة (ما زاد قبلها) أي سنة الفصل لأنه لم يصل لبيته ولم يستفحل
به وينبدأ بالخروج عن سنة الحضور ويزكي الباقى لما قبلها وهكذا . وإن نقص الإخراج
النصاب سقطت عن الباقى ، هذا ظاهر المصنف . طفى الذي قاله ابن رشد وغيره أنه يبدأ
بالأولى فالتي تليها وهكذا إلى سنة الحضور . فإن كان في أول سنة أربعينات دينار ، وفي الثانية
ثلاثمائة دينار وفي سنة الحضور مائتان وخمسين فيزكي مائتين وخمسين للأولى ويسقط عنه
زكاة ما أخرجه زكاة في السنة الثانية .

ومكذا في الثالثة إلى سنة الحضور . بعض الشيوخ مازلها^(١) واحد فلا فرق بين ابتدائه

(قوله مازلها) أي الابتداء بسنة الحضور ثم التي قبلها إلى الأولى والابتداء بالأولى ثم
التي تليها إلى سنة الحضور .

وَإِنْ تَقْصُّ فَلِكُلٍّ مَا فِيهَا

بسنة الحضور وابتدائه بالأولى . الباقي وهو الظاهر فإن كان المال أحداً وعشرين ديناراً و خاتم العامل به خمس سنين وحضر به أحدهما وعشرين زكاة لستين ، وسقطت زكاة ثلاث سنين لتنقيص الإخراج ^(١) النصاب . وإن كان في الأول أربعينانة وفي الثاني ثلاثة وفي عام الحضور مائتين وخمسين أخرج عنه ستة وربما ، وعن الذي قبله عن مائتين وخمسين إلا ستة وربما وعن الذي قبله عنها إلا أثني عشر ونصها تقربياً ، ولا يقال تنقيص الأخذ النصاب أو القدر متى بما إذا لم يكن له ما يحمله في دين الزكاة وإنما فيزكي عن الجميس كل عام كما هو حكم دين الزكاة ، لأننا نقول لا يجري ذلك هنا لأن هذا لم يفرط في الزكاة فتتعلق بذاته ، فهي متعلقة بعين المال فيعتبر نقصه مطلقاً بدليل قوله وسقط ما زاد قبلها . وتقول ابن القاسم وغيره إن تلت القراءن قبل عام المفاسلة فلا زكاة .

(وَإِنْ تَقْصُّ) التراهي قبل سنة حضوره عنه فيها (ذ) يذكر (لكل) من السنين الماضية (ما فيها) ككونه في الأولى مائة ، وفي الثانية مائة وخمسين ، وفي الثالثة مائتين ، فعل ظاهر المصنف يذكر مائتين لسنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للأولى ، وعلم قول ابن رشد وغيره يبدأ بالأولى يذكر مائة للأولى ومائة وخمسين إلا اثنين ونصها للثانية ، ومائتين إلا سبعة ونصها تقربياً في سنة الحضور ، فلقد ظهر الفرق بين الابتداءين في هذا المال وتجزئ بحث طفي السابق ^(٢) .

(١) (قوله لتنقيص الإخراج النصاب) إذ المخرج عن السنتين دينار ونصف عشر دينار تقربياً ليصيرباقي تسعة عشر ديناراً وتسعة عشر ونصف عشر دينار تقربياً .

(٢) (قوله بحث طفي السابق) لم يسبق في هذا الشارح ونحوه وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع سكونه عما نقصته الزكاة فلو قال ابن عرفة فرزكي لكل عام ما فيه غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لأن الأداء جميس الصور مع حكم الزكاة ومعنى قوله غير نقص زكاة ما قبله إن كل عام يسقط منه زكاة ما قبله فإن كان في أول سنة مائة مثلاً وفي الثانية مائتين وفي الثالثة ثلاثة مائة زكي لكل سنة ما فيها غير ما نقصته الزكاة فالزكاة في المائة ←

وَأَرْتَدَ وَأَنْقَصَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ أَحْتَكَهُ،
أَوِ الْعَامِلُ فَكَالَّذِي بَنَى،

(وإن) كان القراض (أزيد) في بعض سفي الفيبة عنه في سنة الحضور (وأنقص) في بعضها عنه فيها ككتونه في سنة حضوره أربعينات ، وفي الأولى خمسينات وفي الوسطى مائتين (قض) بضم فكسر (بالنقص) أي بحكم الناقص (على ما) أي الزائد الذي (قبله) فيزكي أربعينات لسنة الحضور ومائتين لل الأولى . و كذلك الثانية لأن الزائد لم يصل لرب المال ولم ينتفع به فإن تقدم الناقص كاثنين في الأولى وخمسينات في الثانية وأربعينات في سنة الحضور زكي لسنة الحضور أربعينات ، وللثانية أربعينات إلما أخرجه عن سنة الحضور ومائين لل الأولى . (وإن احتكرا) أي رب المال وعامله (أو) احتكر (العامل) فقط (ذ) فيزكي القراض (ذ) زكاة (الدين) في كونها بعد القبض لسنة ولو أيام بيد العامل سفين إن كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال أو أكثر وإلا كان باهلا لما بيد ربها ، وإنما يعتبر إن

→ الأولى ديناران ونصف فيسقط ذلك مما بيده في السنة الثانية ويزيكي الباقي وهو مائة وسبعين وتسعون ونصف فيزكيها وينظر ما وجب فيها وبضمها إلى الدينارين ونصف ويسقط الجميع من الثلاثمائة التي في بيده في السنة الثالثة ويزيكي ما باقيه وقول زومن تبعه لو كان في العام الأول أربعينات وفي الثاني ثلاثة وفي الثالث مائتان وخمسون فيزكي في عام الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزيكي ذلك عن السنتين الاولتين الا ما نقصه جزء الزكاة وهو ستة دنانير وربع فيها ذكر فوج زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال يقتضي ان عام الانفصال لا ينقص منه ما نقصته الزكاة وليس كذلك اذ هو خلاف اطلاقاتهم وتصريحاتهم والتعليل يرشد له بالله تعالى يجب الارجاع الا عند المعاصلة اعتبار النقصان بالزكاة لما يستقبل ولا يجري فيه ما جرى في دين الزكاة لأن هذا لم يقع فيه تغريط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر نقصه فعل هذا يسقط من السنة الثالثة فيما تقدم السنة وربع ما وجب في الثانية بعد استقطاع ستة وربع منها على حساب ما تقدم وكان اغتر بقوله فزكي لسنة الفصل ما فيها وإن بيدها وليس كذلك بل بيدها الأولى قاله ابن رشد وغيره .

وَعَجَلَتْ زَكَاةً مَاشِيَّةً الْقِرَاضِيِّ مُطْلَقاً، وَحُسْبَاتْ عَلَى رَبِّهِ وَهَلْ
عَيْدَهُ كَذِلِكَ، أَوْ تُلْغَى كَالنَّفَقَةِ؟ تَأْوِيلَانِ : وَذُكْرَى رِبْعَ
الْعَامِلِ ، وَإِنْ قَلَ :

كان يتجرّبه وإلا فالعبرة بما بيد العامل فقط (وعجلت) بضم فكسر متقدلاً (زكاة ما شبهه
القراض) المشترأ به أو منه . وكذا زكاة حربه إن بلغ نصاباً لتعلقها بعينها فلاتؤخر للعلم
بحالها أو المعاشرة تعجيلاً (مطلقاً) عن التقييد بحضور رب المال أو إدارة العامل .

(وحسبت) بضم فكسر أي الزكاة (على ربه) أي القرابي فلا تجبر بالربح إن غابت الماشية عن ربه ، هذا هو المشهور . وقال أشهب تلقي عليها ويمجدها الربح كالخسارة فإن حضرت فهل يأخذها الساعي منها وتحسب على ربه أو من عند ربه تأويلاً .

(وهل عبيده) أي زكاة فطر الرقيق المشترى بالقراضن أو منه (كذلك) أي المذكور من زكاة ماشية القراءن في كونها تحسب على ربها وحده (أو تلفى) عليها (كالنفقة) مل عبيد القراءن في جدرها بالربح فيه (تأويلان) أي فهان لشارحي المدونة ، هذا تقرير كلامه ، وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عبيد القراءن على رب المال خاصة ، وأما نفقتهم فلن نحال القراءن .

(وهذا صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ما شرطه القراض الحاضرة هل تزكي منها وتحسب على ربها أو من عند ربها . فلو قال بعد قوله مطلقاً وأخذت من مالها عينها إن غابت وحسبت على ربها وهل كذا إن حضرت أو من ربها كزكاة فطر رقيمة تأويلاً لواقعة النقل .

(وزكي) بضم فكسر متقدلاً (ربح العامل) إن كان نصاباً بل (وإن قل) عنه وليس له ما يضمه إليه بناء على أنه أجير ، والخاطب يزكى أنه العامل على المشهور ، وهو مذهب المدونة و ابن رشد بعد قبضه لسنة واحدة . ولو أقام المال بيده سنتين سواء كان هو رب المال مدبرين ومحتكرين أو عائلتين ، لكن الذي في البيان والمقدمات أنها إن أراد اداماً أو العامل يزكي حصته لكل عام بعد المفاصلة ، واقتصر عليه ابن عرفة ، ورجحه بعضهم وقال إنه مذهب المدونة ، وأشار إلى أن قل لقول الموازية لا زكاة فيها قل وقصر عن النصاب .

إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا ، وَكَانَا حُرَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا دِينِ ، وَحَصَّةُ
رَبِّهِ بِرِبِّهِ نِصَابٌ ، وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا : خَلَافٌ ،

قال في التوضيح المشهور مبني على أنه أجير ومقابلة على أنه شريك الناشر فيه بحث ظاهر إن كونه أجيراً يقتضي استقباله لا زكاة لسنة ، وكونه شريكاً يقتضي سقوطها عنه إن كان جزءه دون نصاب . قلت أصل وجوب الزكاة في جزء العامل مع قطع النظر عن قلته مبني على أنه شريك وجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبني على أنه أجير ، فربمه بعض ربع المال الذي اتبر فيه أخذته اجرة فزركي تبعاً للمال فإذا لم يشرط كونه نصاباً .

(إن أقام) مال القراض (بيده) أي العامل (حولاً) من يوم أخذه من ربته للتجارة به بناء على أنه شريك ، وعلى أنه أجير يكفي حوال الأصل (وكان) أي رب المال وعامله (حررين مسلمين بلا دين) عليهما اشتراطها في رب المال مبني على أن العامل أجير وفي العامل على أنه شريك (وتحصة) أي رأس مال (ربه) أي القراض (ربمه) أي من نصيب رب المال من ربمه (نصاب) فإن نقصاً عنه فيستقبل العامل بما خصه من الربع ولو نصاباً بناء على أنه أجير ، إلا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب وحال المول عليهما فيزيك العامل ربمه وإن قيل ، ففي المفهوم تفصيل أشهب من له أحد عشر ديناراً وربع فيها خمسة وله مال حال حوله يتم النصاب به فيزيك العامل حصته لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ سحنون . ابن القاسم لا يضم العامل ربمه إلى مال له آخر ليزيك ، بخلاف رب المال وقاله أصبهن ويشرط في زكاة العامل أيضاً نضوض المال والقبض .

(وفي كونه) أي العامل (شريكًا) لرب المال لضمانه حصته من الربع إن تلف أو لعنة من يعتق عليه بنفس الملك الذي اشتراه بمال القراض وعدم حدة بوطنه أمة القراض ولو قوة ولبسها وتقويمها عليه واحتراط أهمية الزكاة في زكاة حصته (أو أجيراً) لرب المال على التجارة فيه يجوز ربمه إذ ليس له شركة في رأس المال وحوال نصيبه من الربع حوال أصله ، وتركيبة نصبيه وإن قل وسقوطها عنه تبعاً لسقوطها عن رب المال (خلاف) في التشمير

وَلَا تَسْقُطُ زَكَةٌ حَرثٌ وَمَعْنَى وَمَاشِيَةٌ : بِدِينِ ، أَوْ فَقْدٍ ،
أَوْ أَسْرٍ ، وَإِنْ سَاوَى مَا يَبْدِي ، إِلَّا زَكَةٌ فَطْرٌ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ
مِثْلُهُ ، بِخَلَافِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ دَيْنَ زَكَارٌ ،

للروع البنية على كونه شريكًا أو أجيراً لا لكونه شريكًا أو أجيراً إذ المشهور منها
كونه أجيراً . ولم يشهر القول بأنه شريك لكن ذكر اللقاني ان في النسخة ما يشهد لظاهر
المعنى فلا حاجة للتوكيل .

(ولا تسقط زكاة حمرت) أي محروم من حب وتمر (ومعدن) ذهب أو فضة (وماشية)
أي نعم (بدين) على مالكها مستفرق لها (أو فقد) أي غيبة المالك وانقطاع خبره
(أو أسر) المالك من حربى عليه على الحياة . وكذا زكاة فطره إن خالف الدين ما يبيده من
حمرث الخ بل (وإن ساوي) الدين (ما يبيده) أي المالك من ذلك بأن كان عليه خمسة
أو سق من قبع وخرج له مثلها أو عليه خمسة جمال وله مثلها ، أو عليه عشرة وبعده خمسة .
(إلا زكاة فطر عن عبد) و (عليه) أي المالك (مثله) أي العبد فتسقط عنه حيث
لم يكن له ما يقابلها فيها من له رق وعليه رق مثله في الصفة فلا يزكي عنه الفطر إن
لم يكن له مال . أبو الحسن ظاهير ما ليس له ما يقابل به الدين ، وإن كان له ما ينجز به
زكاة فطر . عبد الحق فيه نظر لأن العبد الذي في بيده ليس كالمعين المستحبة لأن الذي
عليه في ذمته ، ولو هلك ما يبيده لطروب بما عليه فوجب كون زكاة فطره عليه إن ملكها
وإلا فلا شيء عليه ، لأن إن باعه أدى زكاة الفطر من ثمنه فالدين أولى به . وقد قال ابن
القاسم الذي جنس عبد ومضى عليه يوم الفطر قبل أن يسلمه عليه زكاة فطره مع كون
عين العبد كالمستحبة لتعلق الجناية به لا بالذمة ، فإذا كان هذا العبد الذي كالمستحب على
زكاة فطره فكيف هذا الذي هو غير مستحب . ولو هلك لبعن الدين في ذمته فلعمل ابن
القاسم أراء أن يقوله إن لم يكن له مال أنه ليس له ما يؤودي منه زكاة الفطر أه .

(بخلاف) زكاة (العين) أي الذهب والنحاس ومنها قيمة عرض المدير فيسقطها الدين
والفقد والأسر إن لم يكن دين زكاة بل (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتب في
ذمته ، وعمل زكاة الفطوا والمدين وعرض التجارة والماشية والمرث إن كان سالاً بل

أو موجلاً ، أو كمehr أو نفقة زوجة مطلقاً ، أو ولد إن حكيم
بها ، وهل إن تقدم يسر ؟ تأويلان ، أو والد

(أو) كان الدين الذي عليه (موجلاً) ويعتبر عده لانه يول للحول بعض الزمن أو الموت أو الفلس إن كان غير مهر بل (أو) كان (كمehr) لزوجته ولو موجلاً ، هذا قول الإمام مالك (رض) وابن القاسم وهو المشهور . وقال ابن حبيب تسقط النكارة بكل دين إلا مهور النساء إذ ليس شأنهن للقيام به إلا في موت أو فراق وأدخلت الكاف دين الوالدين والمصدق .

(أو) كان الدين (نفقة زوجة) وثبت عليه وهو موسى حال كونه (مطلقاً) عن التقييد بالحكم بها لأنها في نظير الاستمتاع (أو) نفقة (ولدان حكم بها) متجمدة عن ماش من غير مالكتي ، ومضى الحكم الفرض أي أن فرضها وقدرها حاكم فصيير كالدين في اللزوم وعدم السقوط بمضي الزمن ، فلا يقال الماضية سقطت بعض زيتها والمستقبلة لا يحكم بها إذ الحكم ، سواء كانت على ظاهره أو يعني التقدير . سير ما كالدين في اللزوم ، وسواء تقدم للولد بسر أو لا باتفاق . فإن لم يحكم بها فقال ابن القاسم لا تسقط ، وقال أشبب تسقط .

واختلف هل بينهما وفاق أو خلاف وإلى هذا أشار بقوله (وهل عدم سقوط زكاة العين عن الأب بنفقة ولده التي لم يحكم بها (إن تقدم) للولد (يسر) أيام عدم إتفاق أبيه عليه ، فإن لم يتقدم له بسر فتسقطها كما قاله أشبب فيما متفقان أو يبعى كل على إطلاقه فيما خلاف فيه (تأويلان) أي فيما لشارحها فالمذكور تأويلان الوفاق والمذوق تأويلاً الخلاف . وفي بعض النسخ وهم وإن لم يتقدم يسر تأويلان فالمذكور تأويلاً الخلاف ، وعلى كل فهو مرتب على مفهوم إن حكم بها فالمناسب والإخلاف . وحمل إن تقدم له يسر أو مطلقاً تأويلان الوفاق لبعض القرويين والخلاف لم يجد الحق .

(أو) كان الدين تجمد من نفقة (والد) أب أو أم فيسقط زكاة الدين عن الولد حال

**يُحْكَمُ إِنْ تَسْلَفَ لَا بَدْنَ كُفَّارَةً أَوْ هَدْنِيًّا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عِنْدَهُ مُعَشَّرٌ زَكَّى ، أَوْ مَعْدِنٌ ، أَوْ قِيمَةً كِتَابَةً**

كونه (محكم) أي فهو ولو من مالكى أو الزام وقضاء بها بعد مضي زمنها من غير مالكى (إن تسلف) الولد ما أتفقه على نفسه في الماضي ليأخذ قضاءه من ولده ، فان لم يحکم بها أو لم يتسلف بأن تخيل في الإنفاق على نفسه بسؤال أو غيره فلا تسقط نفقته زكاة العين عن ولده (لا) تسقط زكاة العين عن مالكها (بدين كفارة) وجبت عليه لقتل خطأ أو ظهار أو فطر في رمضان .

(أو هدى) وجب لتنفع أو قرآن أو روك واجب من حج أو عمرة . ابن رشد الفرق بين دين الزكاة ودين الكفارة ان الزكاة يطلبها الإمام وبأخذها كرها ، بخلاف الكفارة . ابن عتاب لا فرق بين الزكاة والكفارة فيأخذ الإمام قاله اللخمي والمازري ، ونص اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارة مما يحيى الانسان على إخراجه ولا توكل لأمانته وهذا هو الأصل في حقوق الله تعالى في الأموال ، فمن لم يؤد زكاته أو وجبت عليه كفارة أو هدى وامتنع من أداء ذلك فإنه يحيى على إنفاذه ، وقاله ابن الموز فيمن وجبت كفارة فمات قبل إخراجها أنها لا تؤخذ من تركته اه . فتسقط زكاة العين بما تقدم في كل حال .

(إلا أن) بفتح فسكون حرف مصدر صلته (يكون عنده) أي الدين (معاشر) بضم اليم وفتح العين والشين متقدلاً أي ما يزكي بالعشر أو نصفه من حب وثمر (زكى) بضم فكسر متقدلاً أي أخرجت زكاته وأولى إِنْ لم تجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله الماشية فيجعل ما ذكر في الدين ويزكي العين (أو معدن) أي ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكي العين .

(أو قيمة) ثبوم (كتابة) فان كانت عيناً قومت بعرض ثم هو يعين هذا قول ابن القاسم وهو المشهور . وقال أشهب يقوم المكاتب على أنه مكاتب . وقال أصبح يقوم قتاً فان عجز المكاتب وقيمة رقبته زائدة على قيمة كتابته زكي من ماله بقدر تلك

أو رقبة مدبر ، أو خدمة معتق لاتجلي ، أو مخدم ، أو رقبته
 لمن مرجعها له ، أو عدد دين حل ، أو قيمة مرجو ،
 أو عرض حل تحوله

الزيادة على مذهب ابن القاسم فيعملها في الدين ويزكي العين .

(أو) قيمة (رقبة) رقيق (مدبر) بضم الميم وفتح الدال والموحدة متعلقة أي معتق
 حتفا معلقا تحييره على موت مالكه ، فتجعل في الدين وتركى العين ، ويقوم على أنه من
 كان تدبره سابقاً على الدين أو متاخرأ عنه هذا قول ابن القاسم . وقال أشبہ لاتجعل
 قيمة المدبر قبل الدين فيه إذ لا يباع فيه جيئنـد . خليل لعل ابن القاسم راعى قول
 من أجاز بيعه فيه جيئنـد فقول المصنف أو رقبة مدبر على إطلاقه اتفاقاً في المتأخر وعلى
 المشهور في المتقدم (أو) قيمة (خدمة معتق لاجل) على غيرها (أو) قيمة خدمة
 (خدم) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الدال أي رقيق لغيره وهبت خدمته له
 سنتين معلومة أو حياته قاله ابن الماز ، اللخمي يجعل الدين في قيمة الخدمة إذا كانت حياته
 ليس بحسن لأنها لا يجوز بيعها بفقد ولا بغيره ، وأظنه قاسه على المدبر وليس مثله لأنه
 في المدبر مراعاة للقول يجوز بيعه في الحياة . ولا خلاف أنه لا يجوز للمخدم بيع الخدمة
 حياته فلا يجوز جعلها في الدين .

(أو) قيمة (رقبته) أي المخدم (من) أي شخص (مرجعها) أي رقبة الخدم
 (له) بأن أخدمنه زيداً سنتين معلومة أو حياته وينعدما يملأه عمر والمدين فيقابل
 عمر وبقيمة الدين ويزكي العين (أو) يكون له (عددين) على غيره (حل)
 ورجس (أو قيمة) دين مؤجل (مرجو) خلاصة بأن كان على ملء حسن المعاملة أو
 تناول الأحكام .

(أو) يكون له (عرض حل) بفتح الحاء واللام متعلقة أي كمل (حوله) أي
 العرض وهو في ملكه ، وإنما يشترط هذا الشرط إذا من على الدين حول وهو على الدين
 والا فلا الشرط مساواة الدين لا يجعل فيه زمناً هذا قول ابن القاسم . وقال أشبہ بعدم

إِنْ بَيْعَ ، وَقُومَ وَقْتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ ، لَا أَبْقِ وَإِنْ رُبْحَى ، أَوْ دِينَ لَمْ يُرْجَ ، وَإِنْ وُهْبَ الدِّينِ

اشترطه فتعمل قيمته في الدين وإن لم يبر عليه حول عنده وبينوا هذا الخلاف على أن ملك العرض في آخر المول ممل هو من شرط ملك العين التي بيده فلا زكاة عليه وفيها للقد المول وهو قول ابن القاسم، أو كافث أنه كان مالكًا لها فيزيكي وهو قول أأشبه وأنت تخبر بأن هذا البناء يوجب شرط مرور المول عند ابن القاسم في كل ما يحمل في مقابلة الدين من معاشر ومعدن وغيرها، لكن لم يشترطوه إلا في العرض، وظاهره أن غير العرض مما تقدم لا يشترط فيه كمال المول وهو كذلك الموق انظر على هذا ما تقدم أنه يجعل في دينه آخر المول ما خرج من معدن أو زرع مذكر.

وكذا يجعل المائة الراجبية في مقابلة دينه مع كونه ليس له ما يجعله فيه من حرم إلى رجب، الرماسي تكللت سالم لإدخال هذا في كلامه يقول يمكن عود الضمير في حوله بليبيع ما سبق وحوال كل شيء بحسبه لتحول المشر طيبة والمعدن خروجه أهـ، وفيه نظر لحالته المول في كلام الآئمة على غير مرادهم لأن الخلاف بين ابن القاسم وأأشبه في العرض هل يشترط فيه المول وهو مرور السنة أم لا ولا مائته التصوير أيضاً، لأن المول مذكور في كلام الآئمة على سبيل الشرطية ولم يذكروا الطيب في المعاشر شرعاً بدل فرض مسألة؛ ولذا خرج المازري الزرع قبل بدء صلاحة حل خدمة المدين وأقره ابن هرفة ودفعه، ولو كان على سبيل الشرطية ما أتى تخريجه.

وذكر شرط جعل العرض الذي حل حوله في الدين فقال (إن بيع) أي كان العرض مما يباع على المفلس لوفاء دينه كتاب جمعة، وكتاب فقهه لا ثبات جسده ودار مسكنه التي لا فضل فيها (وَقُومَ) بضم الكاف وكسر الواو مشددة مما ذكر أي اعتبرت قيمته (وقت الوجوب) للزكاة في العين وهو آخر المول وصلة بيع (على مفلس) لتوبيخ دينه فالأخير تقدمه بأصله (لا) يجعل في الدين رقيق (أبقي) أو يغير شاره إن لم يرج عوده بدل (وَإِنْ رَبْسِي) إذا لا يجوز بيعه بوجهه (أو دين لم يرج) خلاصه لعسر مدنه أو ظلمه ولا تناه الأحكام لأفسه كالعدم (وَإِنْ وَحْبَ) بضم فكسر (الدين)

أوْ مَا يُعْقِلُ فِيهِ، وَلَمْ يَحْلِ حَوْلَهُ أَوْ مَرَ لِكَمْوَجِرِ نَفْسَةِ بِسْتَيْنَ
وَبِنَارَأْ تَلَاثَ سِنِينَ حَوْلَهُ، فَلَا زَكَاهُ أَوْ مَدِينَ مِائَةُ، لَهُ مِائَةُ
عَرَبِيَّهُ، وَمِائَهُ رَجَبِيَّهُ يُزَكَّى الْأُولَى، وَذُكْرَتْ عَنْ

المسقط لزكاة العين للدين ، ولم يجعل حواله عنده بعد هبة له فلا زكاة عليه في العين التي حال حوالها بيده ، لأن هبة الدين منشأة لملك العين ليستقبل بها حوالاً من يوم الهبة .

(أو) وهب للدين (ما) أي شيء (يجعل فيه) أي الدين (ولم يجعل) أي يكمل (حواله) وهو في ملكه فلا زكاة في العين التي بيده ، وهذا مفهم حوال حواله وعطف على وحيب فقال (أو مر لكموجر) باسم الميم وكسر الجيم (نفسه بستين ديناراً) لعمل (ثلاثة سنين) وربضاً وليس له غيرها وفاعل مر (حول فلاذ زكاة) عليه الآن ويستقبل بالعشرين التي ملكها بثام الحول حوالاً إد هي فائدة تجددت لا عن مال ، فإذا تم الحول الثاني وهي هندة زكاماً واستقبل بالعشرين التي ملكها بثامه حوالاً ، فإذا تم الحول الثالث زكاماً وبقي الأولى واستقبل بالعشرين التي ملكها بثامه حوالاً ، فإن لم وهي بيده زكاماً وبقي الأولىين .

قال في البيان هذا الذي يأتي على مذهب مالك « درهم » في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول الحول هل المال الذي بيده ، أو أفاد مسالاً أنه يستقبل واللول الثاني يزكي عشرين بحور الحول الأول قال في المقدمات وهو الذي يأتي على ساع سجنون عن ابن القاسم ، وعلى قياس قول غير ابن القاسم في المدونة في هبة الدين طلق وغاف عن الواقع كلام البيان وصحيف كلام المقدمات وتبعه عج وجعله خلاف ما ذكره المصنف . وقد لقل الموضع والشارح كلام البيان والمقدمات على وجهه .

(ومدين) لشخص (بمائة له) أي الدين (مائة عربية) ملكها في حرم (ومائة رجبية) ملكها في رجب (يزكي) المائة (الأولى) المحرمية عند تمام حوالها ويقابل الدين بالرجبية فلا يزكيها إذا تم حوالها وهي بيده على المشهور وقيل يزكي كلاً هند حوالها ويقابل الدين بالأخرى (وزكيت) باسم فكسر متلا (عين) دنانير أو دراهم .

وَقَهْتُ لِلسلَفِ، كَنْبَاتِ، وَحَيْوَانِ، أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَايِّدَهِ، أَوْ
خَيْرٌ مُعَيْنَينَ؛ كَعَلَيْهِمْ، إِنْ تَوَلَّ أَمْالِكَ تَفَرَّقْتُهُ،

(وقفت) بضم فكسر أي حبس العين على معينين أو غيرهم (السلف) بفتح السين
واللام أي لتسليها الحاجة لقضاء حاجتها بها ويرد مثلها ومر عليها حول من ملكها ، أو
زكتها وهي بيد واقفها أو الناظر عليها أو بعضه ، وهي بيد أحد هما وبعضه وهي بيد
مشلف رد مثلها قبل تمام عام فيزكيها واقفها أو الناظر إن كانت نصاباً أو أقل ،
وللواقف ما يتباهى به وقفها لم يخرجها عن ملك واقفها . فان تسليها أحد ولم يردها إلا
بعد عام فيزكيها من ذكر بعد قبضها منه لعام واحد . ولو أقيمت عند المدين سنين
ويزيد كيها المدين كل عام إن كان عنده ما يبعثله في مقابلة الدين وإلا فلا .

وشبه في التزكية فقال (كنبات) خارج من فروع حسب وقف ليزرع كل عام في أرض
ملوكة أو مستأجرة أو مباحة . ويفرق ما زاد من الخارج على القدر الموقوف على معينين
أو غيرهم ويبقى منه القدر الموقوف ليزرع في العام القابل ومكذا ، فان كان الخارج
نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف من مال الواقف زكاة الواقف أو الناظر قبل قسمه . وكذا
ثمن الحوائط الموقوفة .

(حيوان) أي نعم وقف ليفرق لبنيه أو صوفه أو ليحمل عليه أو يركب في سيل
الله ونسله تبع له ولو سكت عنه واقفه (أو) لتفرقه (نسله) أي الحيوان (على
مسجد) أو ربطة أو قنطرة (أو) على آدميين (غير معينين) كالقراء والجامدين ويفي
نعم راجعون للنبات والحيوان الموقوف لتفرقه نسله لا للحيوان الموقوف لتفرقه خلته ،
إذ التفصيل الذي ذكره المصنف لم يقله أحد فيه .

وشبه في التزكية على ملك الواقف فقال (ك) للنبات والحيوان الموقوف لتفرقه
خارجه أو نسله (عليهم) أي المعينين (إن تولى المالك تفرقته) ويسقيه وعلاجه بنفسه أو
ثابته ، فلو قال إن تولى المالك القيام به لكن أولى بأن كان الحب الموقوف تحت يد واقفه
يزرعه ويعالجه حتى يشرب فيفرقه على المعينين ، أو الحيوان الموقوف تحت يده يقوم به

وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نِصَابٍ وَفِي إِلْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ بِالْمَعْبُينِ
أَوْ غَيْرِهِمْ : قَوْلَانٌ ،

حق يحصل نسله فيفرقة عليهم فيزكي جلتة إن كانت نصابا ولو بالضم لما له غير الموقف
سواء كان يحصل لكل واحد من المعينين نصاب أم لا .

(وإلا) أي وإن لم يتول المالك القيام بالنبات أو الحيوان الموقف وتولاهم المعينون
الموقف عليهم وصاروا يزرعون ويقتسمون الخارج ويخدمون الحيوان ويقتسمون نسله فلا
جزء كي جلتة على ملك واقفه وإن حصل لكل من المعينين (نصاب) من الخارج أو من
النسل بالقسمة فيزكيه وإلا فلا ما لم يكن له ما يضمه له ويكمel به النصاب . هذا حكم
الحيوان الموقف لفرقته نسله ، وأما الحيوان الموقف لفرقته غلتة أو حمل أو الركوب
عليه على معينين أو غيرهم فتزكي جلتة على ملك واقفه وإن كان نصابا ، ولو بضممه لما
لم يوقف سواء تولى المالك القيام به أم لا .

ثم ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف والمذهب أن النبات والحيوان الموقف
للنسل والخارج تزكي جلتتها على ملك الواقف إن كانت نصابا ، ولو بالضم كان على
معينين أو غيرهم تولاهم الواقف أم لا . والتفصيل الذي ذكره المصنف تبع فيه تشيهير
إن الحاجب مع قوله في توضيحه لم أرأ من صرح بمشهوريته كما فعل المؤلف ، ونسبة في
الجواهر لابن القاسم ، ونسبة اللخمي وغيره لابن الماز انتصر عليه التونسي واللخمي .
ثم قيد اللخمي ما ذكره من اعتبار الانصباء في المعينين بما إذا كانوا يسقون ويبلون
النظر له لأنها طابت على أملاكهم ، وتبعد المؤلف في هذا القيد وأما مقابل ما
درج عليه من التفصيل فهو لسخنون والمدينيين ، وفهم صاحب المقدمات وأبو عمر أن
المدونة عليه .

(وفي الحال) الحبس على (ولد فلان) كزيد (ب) الحبس على (المعينين) في
التفصيل بين تولي الواقف أو نائبه للقيام به وتوليهم ذلك نظراً إلى تعين الأب ، فتزكي
جلته على ملك الواقف إن تولاهم وإلا زكي من نائه نصاب (أو) الحال ولد فلان
بـ (غيرهم) أي المعينين نظراً إلى أنفسهم (قolan) لم يطلع المصنف على ارجحية أحدهما

وَإِنَّمَا يُرِيدُ كُلَّ مَعْدِنٍ تَعْيِنٌ وَحُكْمَةً لِلْإِتَامِ، وَلَوْ بِأَرْضِ مُعْتَنِي،
إِلَّا مَمْلُوكَةً لِلْمُصَالِحَ فَلَهُ،

وَهَا مِبْيَانٌ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذُكِرَ الْمَصْنَفُ، وَقَدْ عَلِمْتُ ضَعْفَهُ.

(وإنما يزيد كثي) بفتح الكاف مشددة (معدن معين) أي المترادج منه من ذهب أو
فضة لا معدن لها سره وسديده ونحوهما وفيه من قوله يزيد كثي اشارة حرية غزيره وأسلامه
لامرأور الحول ، وهذا هو الذي اقتصر عليه ابن الحاجب . وقيل لا تشترط حريته ولا
إسلامه وأن الشركه فيه كالواحد ، الجزوئي وهذا هو المشهور ، ويشرط بلوغه نصابا
وزكاته ربيع عشرة ..

(وحكمه) أي التصرف في المعدن من حيث هو لا يقيد كونه عيناً (الإمام)
الأعظم أو ثانية يقطعه من يشاء أو يجعله لصالح المسلمين إن كان بأرض غير مملوكة كالنبياني ،
وما تركها أهلها ، أو مملوكة لغير معين كأرض العترة بعل (ولو) ظهر (بأرض معين)
مسلم أو كافر ذمي سد الباب المخرج ، لأن المعادن قد يبعدها شرار الناس . فإن وكت
لم تحماسدوا وتتنازعوا عليها وسئل ذلك بعضهم دماء بعض التبيطل ولا يحتاج الإقطاع
لبيانه بخلاف المبة . وقيل لا بد فيه من المبايعة وبالأول العمل له . المستاوي وهو
ظاهر لأن الإمام ليس بواعب حقيقة إنما هو ثالث عن المسلمين . وهم أحياه ولذا قال
لا ينزع القاضي ببوت الأمير ..

وأشار يowler إلى القول بأن المعدن الظاهر بأرض معين حكمه له مطلقاً ، والقول بأنه له
أن لم يكن عيناً والإسلام والمعتمد ما منشى عليه المصنف (إلا) أرضًا (مملوكة له)
كافر (صالح) الإمام على تركه الثالث ، وبقاء أرضه له بحال يدفعه كل عام سواء أجل على
الأرض والرقب أو فرق عليها أو فرق على أحدهما وأجل على الآخر أو سكت عنه
معين أو غيره (فـ) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أي صالح إلى أن يسلم فتصير حكمه
للإمام لأنه صار من المسلمين الذين يجب على الإمام حمايتهم وسد ياب الشر عليهم ، هذا
مذهب المدونة وهو الراجح . وقال سعثون يعني لهم إن أسلوا .

وَضَمْ بَقِيَّةُ عَرْقِهِ، وَإِنْ تَرَأَخِي الْعَمَلُ، لَا مَعَادِنُ وَلَا عَرَقٌ
آخَرُ، وَفِي ضَمْ فَائِدَةٍ حَالَ حَوْلَهَا وَتَعْلُقُ الْوُجُوبِ يَا خَرَاجَهُ
أَوْ تَصْفِيتِهِ، قَرْدَهُ،

(وضم) بضم الفاء المجمعة وشد الميم أي جمع لما خرج من المعدن أولاً وثابتاً فما اهل
ضم (باقية) أي الخارج من باقي (عرقه) أي المعدن بكسر السكون وإن تلف المضموم
إليه إلى قام النصاب فيزكيه ثم يذكر ما خرج بعده وإن قيل أن اتصل العمل بـ(وإن
تراخى) أي انقطع (العمل) اختباراً أو اضطراراً (لا) نضم (معدان) أي الخارج من
أحدها للخارج من آخر ولو في وقت واحد .

(و) يضم (عرق) أي خارجه خارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر
الفرق الثاني قبل تمام الأول . وفي الحط انه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حق
أتم الأول أو انتقل إليه قبل تمام الأول ، وهذا هو المتفق قرره العدوي .

(وفي) وجوب (ضم فائدة) أي مال له نصاباً أو كانت دونه (حال حولها) أي
الفائدة وهي في ملكه لما أخرجته من معدن العين دون نصاب ، وهو المعمول عليه . وعدم
ضمها له الاختلافاً في اشتراط تمام الحول فيها دونه تردد أي قوله : الأول لعبد الوهاب
واللخمي وهو المتفق . والثاني لسحنون قياساً على عدم ضم المعدنين . وفهم ابن يوسف
المدونة عليه . وصرح في التوضيح بأن الخلاف مطلق سواء كانت الفائدة نصاباً أولاً وهو
المفهم من كلام ضيده . ولكنه خلاف ما في الذخيرة عن شند من أن عبد الوهاب إنما قال
تضم الفائدة إذا كانت دون نصاب . فإن كانت نصاباً وأخرج من المعدن دون نصاب فلا
يزكيه . وفي قوله ضم إشارة إلى بقاء الفائدة بيده حتى أخرج من المعدن مما يكمل
النصاب فهو تلقت قبل إخراجه فلا زكاة اتفاقاً .

(و) في (تعلق) الخطاب بـ(الوجوب) لزكاة ما خرج من المعدن (ـ) مجرد
(إخراجه) منه بدون توقف على تصفيته ، وإنما المتوقف عليها الإخراج (أو)
تعلقه بـ(تصفيته) أي ذمه أو ورقة من ورائه وسيكـه (تردد) الأول للباقي

وَجَازَ دَفْعَهُ بِأَجْرَةِ غَيْرِ نَدْرَةٍ ، عَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ
وَأَعْتَبَ مِلْكَ كُلِّهِ ، وَفِي بَعْزِهِ : كَالْقِرَاضِ : قَوْلَانِ ، وَفِي نَدْرَتِهِ :

واستظهر وثمره فيها أنفق أو ثلف بعد الإخراج وقبل التصفية فيحسب على الأول دون الثاني ، وفيما أخرج ولم يصنف إلا بعد سنتين فعلى الأول يزكي لكل سنة ماضية وعلى الثاني يزكي مرة واحدة .

(وجاز دفعه) أي معدن العين لمن يعمل فيه ، ويأخذ ما ينجزه منه لنفسه (بأجرة) مقاومة بأخذها الدافع من العامل في نظير أخذه ما ينجزه منه بشرط ضبط العمل بزمن أو عمل خاص ، كحفر يوم أو قامة نفيا للجهالة في الإجارة وهي الموض أجرة لأن ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة إسقاط الحق (غير نقد) لثلا يلزم ببيع عين بعين غير يد بيد مع الجهل بمقدار إحداهما نظرأ الصورة . ولذا جاز دفع معدن غير النقد بأجرة نقد وصلة دفع :

(على أن المخرج) بضم اليم وسكون الحاء المجمعة وفتح الراء من المعدن من ذهب أو فضة (المدفوع له) المعدن وزكاته عليه . وأما لو استأجره على أن المخرج لمن له المعدن والأجرة للعامل فيجوز ولو بنقد ، لأنه في مقابلة العمل (و) إن تعدد العامل في معدن (اعتبر) بضم الشاء وكسر الموجدة (ملك كل) من العاملين فمن بذلك حصة نصابة زكي ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن لمن يعمل فيه (بعزم) من خارجه معلوم النسبة للخارج كثلثه للعامل في مقابلة عمله .

(كالقرابض) أي دفع المال لمن يتجربه بثلث ربحه منها بجماع الغير في كل ومنه ، لأنه أشد غروراً من للقرابض لبناء القرابض على رأس مال . يخالف هذا . ولأن الأصل فيما المنع ورد دليل خاص بجواز القرابض وبقي هذا عسلى منه (قوله) لم يبطله المصنف على أرجحية أحدهما ، والأول للإمام مالك رضي الله تعالى عنه قال لأن المعادن لا يجز بيعها جازت العamaة عليها كالقرابض والمساقاة ، والثانية لا أصبح .

(وفي ندرته) أي معدن العين بفتح التون وسكون المهمة أي قطمة ذهب أو فضة خالصة لا تحتاج لتصفيه قاله عياض : وقال أبو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية

**الخمس: كاركاز، وهو دفن جاهلي – وإن بشك – أو قل،
أو عرضاً، أو وجده عبد أو كافر، إلا لكتير فقة؛
أو عمل في تخلصه**

ولا خالفة بينها، إذ المراد ما نيل من المعدن غيرحتاج لكتير عمل فشل القطعة الكبيرة،
الخالصة والقطع الصغار الخالصة المبثوثة في التراب والترب التثير النهب السهل التصفية
(الخمس) أي خمسها سواء وجدتها حر أو ورق مسلم أو كافر بلغت نصاباً أم لا، هذا
مذهب ابن القاسم. وقال ابن نافع فيما الزكاة ربع المشر لاختصاص الحسن بالر كاز
والندرة معدن لار كاز، لأن دفن آدمي. وقال ابن القاسم الندرة ر كاز لأنه ما وجد في
بطن الأرض غير يحتاج لتخلصه سواء دفن فيها أو خلّى.

وشبه في وجوب الحسن فقال (كاركاز وهو) أي الر كاز (دفن) بكسر فسكون أي
مدفون كافر (جاهلي) في التوضيح الجاهلي ما عدا المسلمين كان لهم كتاب أم لا. وقال
أبو الحسن اصطلاحهم أن الجاهلي أهل الفترة الذين لا كتاب لهم، وأما أهل الكتاب قبل
الإسلام فلا يقال لهم جاهليه وأراد المصنف به من ليس مسلماً ولا ذميّاً بدليل قوله الآتي
ودفن مسلم أو ذمي لفطة. فلو قال وهو دفن كافر غير ذمي لكان أوضح وأشمل لشموله
دفن كل كافر غير ذمي كان قبل الإسلام أو بعده له كتاب أولاً ومال الكافر غير الذمي
الذى وجد على وجه الأرض فيه الحسن أيضاً، ولكن لا يسمى ر كازاً.

وأورد على تعريف المصنف أنه لم يشمل الندرة وهي ر كاز عند ابن القاسم كا تقدم
إن كان دفن جاهلي بتحققي أو ظن بل (إن بشك) في كونه دفن جاهلي أو غيره،
لأن الفالب كونه جاهلي بأن لا يكون عليه علامه أو انطممت أو كان عليه علامتان قاله
سند إن كان نصاباً بل (أو) وإن (قل) كل من الندرة والر كاز عن نصاب كان عيناً
(أو عرضاً) كتعاس ومسك ورخام، وهذا خاص بالر كاز إن وجده حر مسلم بالغ غير
مدين (أو وجده) أي ماذكر من الندرة والر كاز (عبد أو كافر) أو صبي أو مدين
(إلا لكتير فقة) حيث لم يعمل بنفسه.

(أو كتير عمل) بنفسه أو رقيقه (في تخلصه) أي اخراجه من الأرض. وفي

فَقَطْ ، فَلَوْ كَانَ ، وَكُرْيَةٌ حَفْرٌ قَبِيرٌ ، وَالظَّلْبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ يَالِكِ
الْأَرْضِ ، وَلَوْ سَجِيشَا ، وَلَا فَلَوْ أَجِدِهِ ، وَلَا دِفْنَ الْمُصَالِحِينِ ،
فَلَهُمْ : إِلَّا أَنْ يَحْمِدَهُ رَبُّ دَارِ بَهَا فَلَهُ .

نسخة تصصيله وهو أظهر (فقط) رابع التغليص احتذر به عن نفقة سفره فيخمس
معها ، والراجح زكاه معها أيضاً (فالزكاة) ربعة عشر بذون الحمس ، والاستثناء
رابع للندرة والرکاز على المعتمد قاله الرماصي ، وأيده بالنقل ولكن لا يشرط
بلوغ نصاب ولا غيره من شروط الزكاة ، هذان تأويلي اللهمي وتأويل ابن يونس
المدونة على وجوب الحمس مطلقاً . ولو توقف إخراجه من الأرض على كبير نفقة
أو عمل .

(وكره) بضم فكسر (حفر قبره) أي الجاهلي لاغلاله بالمرؤأة وخفوف مصادفته قبر صالح (والطلب) المال (فيه) أي قبر الجاهلي في قبة علة لما قبله وينس ما وجد فيه هذا هو المشهور . وقال أشيب يحيوز نيشن قبره وأخذ ما فيه من مال وفيه الحني ، ويحتمل أن المراد الطلب بلا حفر بمخوره وعزية (وابقيه) أي الركاز الحمس أو المزكى (مالك الأرض) التي وجد بها باحياء لا بشراء فهو للبائع على الأصول وتجده هو أو غيره إن كان معيناً بل (ولو) كان المالك لها (جيئاً) افتتحها عنوة لأنها صارت وقنا بمجرد الاستيلاء عليها ، فهن كالمملوكة . فلن لم يوجد الجيش فلوارنه إن وجد وإلا فللمسلمين ، أو هذا مبني على أن أرض العنوة تقسم على الجيش وأشار ولو إلى قول مطرف وابن الحاجشون أو ابن نافع ما وجد بأرض العنوة فباقية لو أجده ، وأما باقي الندرة وما في حكمها فحكمه كالمعدن .

(والا) يكن الزكاز في أرض مملوكة لأحد كهواة أرض الإسلام وأرض الحرب
 (فـ) باقية (لو واجده وـلا دفن) أرض (المصلحين فـ) هو (لهم) ولو وجده غيرهم
 بلا تحمس ولو دفعه غيرهم (إلا أن يجده رب دار بها) منهم أو غيره بها (فـ) هو (له)
 أي رب الدارهون باقيم إن كان منهم ؛ فإن كان دخيلاً فيهم فهو لهم فإن أسلم رب

وَدِفْنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذَمِيًّا لِقْطَةً ، وَمَا لَفْظَهُ الْبَحْرُ ، كَعْتَبْرُ ،
فَلِيوَاجِدِهِ بِلَا تَخْمِسَ .

(فصل)

وَمَصْرُوفُهَا : قَبْرٌ ، وَمِسْكِينٌ ، وَهُوَ أَخْوَجٌ ، وَصُدُقاً ، إِلَّا
لِرِبَيْرَةٍ ، إِنْ أَسْلَمَ .

الدار عاد حكمه كالمدن قاله من . ونظر فيه بأن المدن مظنة التنازع لدوامه
بحلال الركاز .

(ودفن مسلم أو ذمي) علم بعلامة (لقطة) فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن القراء
مستحبته فهو ضعف في بيت المال بلا تعريف ولا مشهوم لدفن وخصه الدفع توهم إنـه ركاز
(وما لفظه) بفتح الطاء المعجمة أي رماه وطربه (البحر كعنبر) ما لم يعلمه آدمي
(ف) هو (لواجده بلا تخميس) فان كان تقدم عليه ملك آدمي فان كان ذميا فالنظر فيه
للإمام ، قاله في المدونة . وإن كان مسلما فقال ابن رشد ان كان ربه عز كه لمعبه فلقطة
وأن كان الملاه للتجارة فهو لواجده .

(فصل) فيما يتصور الزكاة له وما يتعلق به

(ومصرفها) بفتح فسكون فكسر أي صرف الزكاة (قبير) أي مالك دون
قوت عامة (ومسكين) أي من لم يملك شيئا (وهو) أي المسكين (أسوج) أي
أشد حاجة من القبر وقيل مترا دفان على من لم يملك قوت عامة لأن لم يملك شيئا أو
ملك دونه (وصدقـا) بضم فـكسر مثلا أي القبر والمسكين في دعواهما الفقر والمسكـة
بـلا يعين في كل حال .

(الإـلـرـيـةـ) بـكسر الراءـ أي شـكـ في صـدقـها بـسبـبـ خـالـفـةـ ظـاهـرـ حـالـهاـ لـذـعـراـهاـ فـلاـ
يـصـدقـانـ إـلـاـ بـيـبـيـةـ . وـهـلـ يـكـفـيـ شـاهـدـ وـيـبـيـنـ أـوـ لـاـ بـدـ منـ شـاهـدـينـ كـدـعـوىـ المـدـنـ أـوـ
الـوـلـدـ الـمـدـنـ ، وـهـلـ تـحـلـفـ مـعـهاـ أـوـ لـاـ كـدـعـوىـ الـوـالـدـ الـمـدـنـ (إـنـ أـسـلـمـ) كـلـ مـنـهـاـ أـيـ كـانـاـ

وَتَحْرُرٌ، وَعَدْمٌ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ، وَعَلَمْ بُنُوءَةَ لِهَاشِمٍ - لَا الْمُطْلِبِ -

مسلم لا إن كفرا أو ظن إتفاقها في مقصية (وتحرر) كل منها أى كان حرين لاذوي شائبة رق ، والأولى تأخيرها وعدم بثرة هاشم عن الأصناف الثانية لأنها شروط في جميعها إلا المؤلف والرقب .

(عدم) بفتح فكسر أي فقد كل منها (كفاية بقليل) بأن لم يملكه أو لم يكفله فإن كفاه قليل عامه فليس مسكتنا ولا فغيراً فالأولى حذف هذا (أو) عدم كفاية بـ (إتفاق) عليه من نحو والديان عدم الإتفاق أو لم يكفل فيعطي قام كفايته فمن لزمت نفقة ملياً فلا يعطى . ولو لم ينفق عليه لقدرته على أخذها منه بالحكم ومن أنفق عليه ملياً تبرعها يعطى منها إذا له قطعها عنه وهو المعتمد . وقيل لا يعطى مطلقاً . وقيل إن كان قريباً للنفقة عليه وقيل يحرم وإن حصل أجزاء أو من بيت المال بأن لم يرتب له منه شيء أو رتب له منه ما لا يكفيه (أو صنعة) أي اكتساب بأن كان لا حسنة له أو له حسنة لا تكفيه فيعطي تمام كفايته وصدق إن ادعى كсадها .

(عدم بثرة هاشم) فاني أجداد سيدنا محمد النبي عليهما السلام إذ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (لا) يتشرط عدم بثرة (المطلب) شقيق هاشم بن عبد مناف وأمهما من بني مخزوم ، وأما عبد شمس وتوفل فليسوا ولدي عبد مناف على الصحيح ، وهما إينا زوجته كفليها فنسبا إليه وأمهما من بني عدي وقيل هما ابنا عبد مناف ، والذى في صحيح البخاري في كتاب فرض المنس أن عبد شمس شقيق هاشم والمطلب . ونصه قال ابن اسحق عبد شمس والمطلب وهاشم إخوة لأم وأمهما عاتكة بنت مرة وكان توفل أخاهم لأبيهم .

وقال الكلابي ولد عبد مناف أربعة هاشم وعبد شمس والمطلب وتوفل وكلهم العاتكة بنت مرة بن هلال السليمية إلا توفلاً منهم فإنه لو اقدمة بنت عمزى من بني مازن بن صعصعة ، والمراد بثرة هاشم كون الشخص ذكرأ أو انشى ولد هاشم مباشرة أو بواسطة ذكرها أو

كَعَسْبٍ عَلَى عَدِيمٍ، وَجَازَ لِمُوْلَاهُمْ وَقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ،
وَمَا لِكَ نِصَابٌ؟

ذكور فلا يدخل في بني هاشم أولاد الإناث من أولاده، ومحل عدم إعطاء بني هاشم إذا كانوا أغنياء أو أعطوا ما يكفيهم من بيت المال فان لم يعطوا شيئاً منه أو أعطوا منه ما لا يكفيهم وأضرهم الفقر فإعطاؤهم أفضل من إعطاء غيرهم، وإن لم يصلوا إلى إباحة أكل الميتة خلافاً للباجي صيانة لهم عن خدمة ذمي أو ظالم أو اكتساب حرام كمسك.

وشبه في عدم الأجزاء المستفاد من مفهوم الشرط فقال (كحسب) بفتح فسكون أي الدين (هي) مدین (عديم) أي لم يملك ما يوفي به دينه من الزكاة، لأنه لا قيمة له أو قيمته أقل منه . وقال أشهب يجزي الحط فإذا علم من حال من وجبت عليه الزكاة أنه لم يحسب على عدم فلا يزكي فالعمل بقول أشهب مقدم على تركها على كل قول ، وعلى المشهور فالظاهر عدم سقوط الدين عن المدين لأنّه على شيء لم يحصل ومفهوم عدم إن حسب ما على من له ما يوفي به دينه يجزيء وهو الذي يفهم من المدونة . واعتراضه أبى الحسن بأن الدين في هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الحط قال فلا مفهوم لعديم .

(وَجَازَ إِعْطَاؤُهَا (لِمُوْلَاهِمْ) أي معتق بني هاشم عند ابن القاسم وهو المعتمد ومنه أصبح والأخوان ثغر الصدقية لا تحل لنا ولموالينا . أصبح احتجبت على ابن القاسم بخبر مولى القوم منهم فقال ، قد جاء ابن أخت القوم منهم وإنما تفسير ذلك في الحرمة والبيو . واختار اللغوي المتن ، وحكى عليه ابن عبد البر الإجماع وهو من إجماعاته المذكرة منها أفاده عبق (و) جاز دفعها ل الصحيح (قادر على الكسب) تارك له ولو اختياراً على المشهور . وقال يحيى بن عمر لا يجوز دفعها له (و) لـ (مالك نصاب) أو أكثر لا يكفيه لسته لفلاه أو كثرة عيال فيعطي ما يكفل به العام ، وهذا هو المشهور وروى المنيفة عن الإمام مالك « رهن ، لا تعطى مالك نصاب » .

وَدَفْعَةً أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَكِفَايَةً سَنَةً وَفِي جُوازِ دَفْعِهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخْذِهَا : تَرَدُّدٌ ، وَجَابٌ ، وَمُفَرِّقٌ

(د) جاز (دفع أكثر منه) أي النصاب لمسكين أو فقير لا يزيد على كفاية سنته
(و) دفع (كفاية سنة) للغير أو مسكين لا أكثر منها ولو أقل من نصاب ثمن المعتبرة،
وفي التفاسير إن اتساع المال يزداد ثمن الخادم ومهن الزوجة وقيمتها كفاية السنة بأن يكون
لأي دخل في بيته العام كله شيء، ويؤخذ منه إذا كانت الزكاة لا تفرق كل عام أنه يعطى
أكثر من كفاية سنة وهو الظاهر قاله المصناوي .

(وفي جواز دفعها) أي الزكاة (لـ) شخص (مدين) المزكي عديم (ثم أخذها) أي
الزكاة (منه) أي المدين في الدين الذي عليه وخدمه (وردد) للباقي وان عبد السلام
والصنف في الحكم لعدم نص المتقدم لجواز لابن عبد السلام واعتبره ، والمنع فيه من كلام
الباقي واليه ذهب الصنف . انت هذه إذ تواطأ عليه ولا جاز اتفاقاً . وقال
المخط عليه حيث لم يتواتأ عليه والا منع اتفاقاً لأنه كمن لم يعطيها وحسبها على عديم
وهذا هو الظاهر . على الظاهر من سلامتهم أنه لا فرق بين أخذها حين دفعها
وأخذها بعد مدة ولم أر من شرط محل الخلاف التراخي وسلمه البناني ، وأفهم
كلمه الإجزاء اتفاقاً إذا دفعها للمدين وأخذ منه غيرها وفاء لدينه أو أخذ منه دينه
ثم دفعها له .

وعطف على الغير فقال (وجاب) للزكاة من وجبت عليه (ومفرق) بضم الميم
ولفتح الفاء ومحسر الراء متعلقة لما على مستحبها وكاتب وحاشر وهو جامع من
وجبت عليهم للجاني ، وهم العاملون عليها في الآية لا زاع وحارس لعدم
الاحتياج إليهما لسواب تفرقتها فوراً . فان دعت ضرورة إليهما فأجرتهمما من
بيت المال .

فإن قيل لا حاجة إلى الحашر لإتيان السعادة أرباب الأموال حال استدعائهم على
المقاد ، ولا يقدرون في محل ويرسلون الحاشر إليهم إذا لا يلزمهم السير بواشيم إلى محل

حَرَّ عَدْلُ عَالَمٍ بِحُكْمِهَا : غَيْرُ هَاشِمِيٍّ ، وَكَافِرٌ وَإِنْ
 غَنِيًّا وَبُسْدِيًّا بِهِ ، وَأَخْذَ الْفَقِيرَ بِوَصْفِهِ ، وَلَا يُغْطِي
 تَحَارِيسَ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ,

آخر . قلت المزاد بالماشر من يجمع أرباب الاموال من مواضعهم في قريتهم إلى الساعي
 بعد إثباته إليها .

ونمت الجاني والمفرق فقال (حر) فلا يعطى منها عبد (عدل) أى غير فاسق في عمله
 وليس المراد عدل الشهادة وإلا أغنى عن حر وغيره كافر ، واقتضى اشتراط المرأة
 ولحوها في العامل وليس كذلك ولا عدل الرواية وإلا أغنى عن غير كافر وافق حر
 لأن العبد عدل روایة (علم بمحكمها) أي الزكاة لثلاثاً يأخذ غير الواجب أو يسلط الواجب
 أو يدفع الغير مستحق وينفع مستحقة (غير هاشمي) لحرمتها على الهاشمي لأنها وسيلة
 المزكي والهاشمي أشرف الناس وأخذوها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك . وهذا يبيّد
 أن عدم بنوة هاشم شرط في الجامد أيضاً والجاسوس المسلم . وأما الكافر فيعطي منها
 لسته بكفره . وكون العامل عالماً بمحكمها شرطان في عمله وإعطائه منها أيضاً وكفره
 حرأ غير هاشمي .

(و) غير (كافر) شرط في إعطائه منها إلا في عمل فيصبح عمل الرفيق والماشي
 والكافر عليها ويعطون أجراً مثلهم من بيت المال ، وشروط العامل أيضاً كونه ذميراً
 بالنسبة فيعطي العامل منها إن كان فقيراً أو مسكيناً بل (وإن) كان (غنياً) لأنها أجراً
 عمله (وبديهي) بضم فكسر (بـ) إعطاء العامل منها أجراً مثل (هـ) ويدفع جمعها له إن
 كان فقيراً أجراً مثله (وأخذ) العامل (الفقر) منها (بوصفيه) أي الفقر والعمل إن لم
 يتنبه حظ العمل ، لكن لا يأخذ بإعطاء نفسه . وكذا إن كان مديناً لأنه يقسمها فلا
 يقسم لنفسه لثلاثاً يحابيها . وكذا سائر من جمع وصفين يستحقها بهما كفارة وجihad أو أكثر
 كفرية وعین ومسكتة .

(ولا يعطى حارس) زكاة (الفطرة) أجراً حرانته (منها) ويعطى لها من بيت المال

وَمُؤْلِفٌ كَافِرٌ لِيُسْلِمَ وَحْكَمَهُ بَاقٍ ، وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَّلَوْ
يُعَيِّبُ ، يُعْتَقُ مِنْهَا

وكذا حارس زكاة المال أي من حيث الحراسة . وأما من حيث الفقر فيعطي ، وعطف على فقيه فقال (ومؤلف) بضم اليم وفتح الميم واللام مثلثة أي قلبه للإيمان وهو شخص (كافر) يعطي منها (ليسلم) بضم فسكون فكسر . وقيل مسلم قريب عهد بإسلام يعطي منها ليتمكن إسلامه الأول لأن حبيب . وصدر بالثاني ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه أرجح .

(وحكمه) أي المؤلف وهو تأليفه باعطائه منها ليسلم (باق) لم ينسخ هذا قول عبد الوهاب وصححه ابن بشير وابن الحاجب . طفى والراجح خلافه فقد قال القباب في شارح قواعد عياض المشهور من المذهب انقطاع سهم مؤلاء بعزة الإسلام ، والقول الأول مبني على أن المقصود من دفعها إليه ترغيبه في الإسلام لإنفاذ مهنته من الخلود في النار . والثاني مبني على أن المقصود من دفعها له ترغيبه في الإسلام لإعانته لنا على الكفار . وقيل إن دعت الحاجة إلى استثنائهم في بعض الأوقات رد إليهم سهمهم ، ورجح هذا التغبي وابن عطية فالناس المناسب التصدير بالمشهور ، والتتبیه على اختيار اللخمي أو الاقتصار على المشهور وهذا الخلاف على أنه كافر يعطي ليسلم . وأما على أنه مسلم يعطي للتتمكن فحكمه باق باتفاق .

وعطف على فقيه فقال (ورقيق) ذكر أو أنتي (مؤمن) سليم من العيب بل (ولو) كان متلبساً (بعيوب) شديد كزمن (يعتق) بضم الثنا تحت وفتح الثنا فوق (منها) أي الزكاة بأن يشتري منها أو يقوم ما ملكه ويتحقق فيكتفى على الراجح . عيش ولو هاشمياً بأن تزوج أمة البناني فيه نظر لما تقدم أن عدم بنوة هاشم شرط في جميع الأصناف ، قاله ابن عبد السلام . وارتفع المدوى ما قاله عبق لأن تخلص الماشي من الرق أهم من صيانته عن الزكاة على أنه لا يصل إليه من وسعها شيء لأندتها البائع .

— لَا عَقدَ حُرْيَةٌ فِيهِ — وَوَلَوْهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ أَشْرَطَهُ لَهُ ،
 أَوْ فَكَ أَسِيرًا : لَمْ يُجْزِهُ ،

وعلى هذا يجوز أن يؤلف منها الماشمي ، إذ تخلصه من الكفر أهم من تخلصه من الرق ولا يخاطط قدره . ويشرط أن لا يعتق بنفس الملك كالأصل والفرع ، إلا إذا دفها الإمام فيشتري بها من يعتق على رب المال فيكتفى حيث لا تطاو . وأشار بولو لقول أصبهن بعد اغتفار القبيح مطلقاً . وقول ابن القاسم بعدم اغتفار الشديد . والذي مشى عليه المصنف عزاه اللخمي للإمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ² ونقله الباجي عن ابن حبيب عنه أبو الحسن سوي اللخمي بين شراء الرقيق منها وعتق المالك رقبة بيتهما عن زكاته .

وقيد ابن الحاجب الرقيق بشرطه منها (لا عقد حرية فيه) أي الرقيق احترز بعن المكاتب والمدبر وأم الولد ولدتها من غير سيدها والمعتق لأجل والمبعض فلا يكتفى عتقهم منها ، ويرد الرقيق لما كان عليه هذا قول الإمام مالك « رض » المرجوع عنه والرجوع إليه أنه لا يجزئ عن الزكاة ولا يرد العبد لما كان عليه (وولاوه) أي المعتق منها الذي هو لحمة كل جماعة (المسلمين) أن شرطه معنقه لهم أو أطلق بل (وإن اشترطه) أي المعتق الولاء (له) أي نفسه فشرطه باطل وعتقه عن زكاته صحيح وولاوه لهم فهي مبالغة في كون الولاء لهم . ويجتمل كونه شرطاً مستاناً وقوله أو فك أسيرأ عطف عليه ، وجوابها قوله لم يجزه وعلى هذا فضمير اشترطه الفعم البارز للعتق ولا م له بمعنى عن ، والمعنى أنه إن قال للرقيق أنت حر من زكاتيعني وولاوك المسلمين فلا يجزيه المعتق عن زكاته ولكنها يمضي الولاء له إذ الولاء من اعتق وأولى إن لم يقل ولاوك المسلمين .

وقال أشبہ بجزيه عنها فيها وعلى الاحتياط الأول قوله (أو فك) بها (أسيرأ) مثلاً من الحربيين شرط لأن مقدرة أي أو ان فك بها أسيرأ وجوابها قوله (لم يجزه) والفك ما هي كالعتق ظاهره سواء كان الاسير غيره أو نفسه وهو المذهب وأما قول بعضهم كشب أو فك بها أسيرأ أي غيره ، وأما فكه بزكاة نفسه فيجزى كا في الخط

وَمَدِينٌ وَلَوْ مَا تَجْتَسُ فِيهِ، لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَنْجِذِهَا
إِلَّا أَنْ يَتَوَبَ

ونصه لو أخرجها فأسر قبل صرفها جاز قذاؤه بها، ولو افتقر لم يعط منها وفرق بعودها له وفي الفداء لغيره، قاله في الشامل ونقله ابن يونس وغيره انه فقد أتعقب بان الخط نقل هذا الفرع هنا عن ابن يونس وغيره، ونقله عنسد قوله وهل يمنع اعطاء زوجة زوجها عن ابن عبد الحكم، ومذهبة جواز فك الأسير مطلقاً بالزكاة فيما ذكره هنا مقابل للذهب فالأولى إبقاء المتن على ظاهره من العموم . وأشار قوله بذلك أسيير ، أنهم إن أطلقوا الأسير بقضاء دين عليه فإنه يجوز إعطاؤه منها اتفاقاً وهو كذلك ، لأن ذلك ذكره ابن حرفة .

وَحَذَفَ عَلَى فُقِيرِ فَقَالَ (و) شَخْصٌ (مَدِينٌ) ذَكْرُ أَوْ أَنْشَى عَاجِزٌ عَنْ رِفَاهٍ مَا عَلَيْهِ
يَعْطَنُ مِنْهَا مَا يَوْفِي بِهِ دِينَهُ إِنْ كَانَ حَرَّاً مُسْلِماً غَيْرَ مَاهِشِي ، فَلَا تَدْعُمْ لَمْدِينَ هَاشِمِيَّ لِأَنَّهَا
وَسْخٌ وَقُذْرٌ ، وَالَّذِينَ صَفَةُ الْأَكَابِرِ فَقَدْ تَدَاهَنُوا أَفْضَلُ الْخَلْقِ مَلِئُ اللَّهِ مَمَاتُ وَمَاتُ وَعَلَيْهِ دِينٌ لِيَهُودِيٍّ
إِنْ كَانَ الْمَدِينُ حَسِيبًا بِلْ :

(ولومات) المدين فيوفى دينه منها ، بل قيسيل دين الميت أحق من حiven الحبي في وفاته منها لأنه لا يرجى قضاوه . وأشار بولو الى قول من قال لا يقضى دين الميت من الزكاة لوجوب وفاته من بيت المال ووصف مدين بجملة (بمحبس) بضم المثناة وسكون الحاء وفتح الموحدة أي المدين (فيه) أي الدين أي شأنه ذلك بأن كان لآدمي ، فيدخل حين الولد على والده ، والدين على الميسر وخرج دين الكفارات والزكاة ولم يتداين به لأخذها وصرفه في مصلحة شرعية ، ودليلها قوله (لا في فساد) كشرب مفيض .

(ولا) إن استدان (لأخذها) أى الزكاة بيان كان عنده ما يكفيه لعامة وتوسع في الإنفاق حتى أفناء في بعض العام واستدان للإنفاق بقيمة العام ليأخذ من الزكاة ما يرفق به دينه فلا يعطى منها شيئاً، لأن قصده مذموم، بخلاف من تدابين لضرورته تأويلاً (الأخذ منها فإنه يعطى منها ما يرفق به لحسن قصده).

(لا أن يتوب) من الصرف في الفساد والاستدانة لأخذها لأنها سلة وهو محروم ،

عَلَى الْأَكْحَسِ إِنْ أَنْعَطَيْتَ مَا يَيْدِيهِ مِنْ خَيْرٍ، وَفَضَلَّ غَيْرَهَا،
وَمُجَاهِدٌ وَآتُهُ، وَلَوْغَنِيَا : كَعَاسُوسٌ لَا سُورٌ وَمَرْكَبٌ ،
وَغَرِيبٌ مُخْتَاجٌ لِمَا يُوَصَّلُهُ

فيحتاج للتوجيه فيعطي منها ما يوفى به دينه (علي الأحسن) عبد السلام والمنصف وهو قول ابن عبد الحكم وإنما يعطى المدين منها (إن أعطى) المدين رب الدين (ما بيده) أى المدين (من عين و) من (فضل غيرها) أى العين عن حاجته بما يباع على الفلس ويبيت عليه بقية ، وظاهره أن الشرط إعطاء ما ذكر بالفعل وليس مجرد إنما المراد إعطاء ما بيته عليه . على تقدير إعطاء ما بيده ، وعطف على فقير فقال (ومجاهد) أى متلبس به أو عازم عليه ابن عرفة يعطى من عزم على الخروج للجهاد أو السفر له إن كان من يجب عليه وهو الحرج المسلم البالغ الذكر القادر عليه . ويشترط أن لا يكون ملائماً ويدخل فيه المرابط .

(والله) أى الجهاد كسيف تشتري منها إن كان فقيراً بسل (ولو) كان المجاهد
(شيئاً) أى معاً ما يكتفي به جهاده ، وأشار بولو لقول عيسى بن دينار لا يعطى منها من
معها ما يكتفيه ، وشبہ في الاعطاء منها فقال (كجاسون) يرسل لأرعن الحرب للاطلاع
على هورات العدو وأهلاماً بها فيعطي منها ولو كان كافراً (لا) تصرف الزكاة في بناء
أو قرميد (سور) أى بناء حول البلد يمنع العدو من دخوها (و) لا في عمل (مركب)
أى سلبة يقاتل بها العدو في البحر ، هذا قول ابن بشير ، وقال ابن عبد الحكم
يعمل الأسوار والراكب منها واقتصر عليه اللخمي ، واستظره في التوضيح ابن عبد
السلام هن الصحيح . الواقع أن المنع لغير ابن بشير فضلاً عن تشبيهه ولا تعطى
العلم ومنت وقاض الا القبر الذى لم يعط حقه من بيت المال . اللخمي وابن رشد
ان منعوا حثيم منه اعطوا ولو أثنياء بالأولى من الأصناف المذكورة في الآية
والراجح الأول .

واعطاف على فتير فقال (وغريب) حر مسلم غير ماشي (محتاج لما يوصله) لبلده

فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مُسْلَفًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِبَلْدَهُ، وَصَدَقُ،
وَإِنْ جَلَسَ تُرِعَتْ مِنْهُ : كَفَازٌ وَفِي غَارِمٍ يَسْتَغْنِي : تَرَدَّدُ،
وَنُدْبٌ إِيْشَارٌ الْمُضْطَرُ دُونَ عُومٍ الْأَصْنَافِ وَالْأِسْتَانَاتُ

ولو غنياً فيها إلا إن كان معه ما يوصله تغرب (في غير معصية) والآفلاء يعطى ولو خشي موته إلا أن يتوب لقدرته على النجاة بتوبيه . وقيل ان خيف موته يعطى ولو لم يتسب إلا لا نعمى بقتله في التبصرة لا يعطى ابن السبيل منها إن خرج في معصية ، وإن خيف موته إلا أن يتوب ولا يعطى ما يستعين به على الرجوع إلا أن يتوب أو يخاف موته في بقائه ففصل بين المسير والرجوع (ولم يجد مسلفاً) في غريته (وهو) أى الغريب واوه للحال (مليء ببلده) بأن لم يجد مسلفاً سواء كان مليئاً ببلده أو معدماً أو وجده وهو عديم ببلده ؟ فان وجده وهو مليء بها فلا يعطى منها (وصدق) بضم فكسر متقداً أى الغريب في دعواه الاحتياج لما يوصله ببلده ظاهره بخلاف بين .

(وإن جلس) أى أقام الغريب في بلد الغربة بعد إعطائه منها ما يوصله ببلده (تزعت) بضم فكسر أى الزكاة (منه) أى الغريب إلا أن يكون فقيراً ببلده وشبه في التزع إن جلس فقال (كفاز) أعطى منها وجلس عن الفزو فتنزع منه واتبع بها إن أتفقاً وهو غني (وفي) تزعاها من (غارم) أى مدين (يستغني) بعد أخذها وأقبل دفعها في دينه لذهب وصف الغرم عنه وعدمه لأنها يوجه جائز (تردد) للغمي وحده ونصله وفي الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغني قبل إدائه إشكال . ولو قيل تنزع منه لكان وجهاً فالأول ، واختار تزعاها من غارم استغني .

(وندب) بضم فكسر (إيشار) أى وجيح الشخص (المضر) أى شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالمجسم (دون عوم) أى تعيم (الأصناف) المثانة التي في الآبة فلا يندب قيمهم أثنتنا « رهن » ، أن الواو في آية (إنما الصدقات للقراء والمساكين) الغ الغ بعض أو أوان معنى الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (وندب) المزكي (الاستثناء) .

وقد تجب ، وذكره له حينئذ تخصيص قريبه ، وهل يمنع
إعطاء زوجة زوجا ، أو يذكره ؛ تأويلاً ، وتجاز إخراج
ذهب عن ورق ، وعكسه بصرف وقتها مطلقاً بقيمة السكّة ،

على دفع الزكاة المستحقها خوف قصد المحمدة (وقد تجب) الاستنابة إن علم ذلك من نفسه
أو جهل مستحقها .

(ذكره) بضم فكسر (له) أي النائب (حينئذ) أي حين الاستنابة (تخصيص
قريبه) أي المذكى أو النائب إن كان لا تلزم نفقته وإلا منع إعطاؤه ، وإن لم يخصه
وهذا في قريب المذكى . وأما قريب النائب الأجنبي من المذكى فيذكره تخصيصه ولو
لزمت نفقته النائب (وهل يمنع) بضم المثناة (إعطاء زوجة) من إضافة المصدر لفاعله
(زوجا) لها زكاتها لإنفاقها عليها (أو يذكره) بضم المثناة اعطاؤها إياه زكاتها فيه
(تأويلاً) أي فهان لشارحها في قوله لا تعطي الزوجة زوجا من زكاتها ، فحملها ابن
زرقون ومن وافقه على المنع فلا تجزئها . وحملها ابن القصار وجاء على الكراهة وهو
الرابع . وأما إعطاء الزوج زوجته زكاته فيمنع إتفاقاً ، ومحل المنع فيها أن لم يكن
إعطاء أحددها الآخر ليدفعه في دينه أو ينفقه على غيره وإلا جاز اتفاقاً .

(وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه) أي إخراج ورق عن ذهب
بلا أولوية للأحدمه على الآخر . وقيل إخراج الورق أولى لسهولة إنفاقه أكثر
من الذهب ، ويذكره إخراج فلوس التحاصل عن الذهب والفضة على المشهور بناء على أنها
نقد . أو زيد الفاسي أما إخراجها عن نفسها إذا كانت للتجارة فلا خلاف في إيجازه
وليس من إخراج القيمة عرضاً ، وأقره البناني وغيره ، وفيه أن المذكى قيمتها وهي
ذهب أو ورق فالصواب تعيين الخلاف ، وصلة إخراج (بـ) اعتبار (صرف) الذهب
بالورق الجاري بين الناس في (وقتها) أي إخراج أحددهما عن الآخر . ولو تأخر عن وقت
وجوب الزكاة بعد طويبة حال كون صرف الوقت (مطلقاً) عن تقديره بساواة الصرف
الشريعي ، وهو مكون الدينار بعشرة دراهم و (بـ) اعتبار (قيمة السكّة) في النصاب

وَلَوْ فِي تَوْعِ ، لَا صِبَاغَةَ فِيهِ ، وَفِي غَيْرِهِ : تَرَدُّدٌ ،

المذكى إن أراد أن يخرج عنه غير مسكونك ، فمن وجب عليه دينار مسكونك من أربعين ديناراً كذلك وأراد أن يخرج صرفة غير مسكونك ، وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكونك وجب عليه أن يزيد على وزن العشرة من الفضة غير المسكونك قيمة سكتها عند أهل المعرفة . هذا إذا كان غير المسكونك من غير نوع النصاب كاً في المثال بل (ولو) كان إخراج غير المسكونك عن المسكونك (في نوع) واحد وعل هذا ابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام وتخليل وغير واحد .

وأشار يلو إلى قول ابن حبيب إن أراد أن يخرج عن المسكونك غير مسكونك من نوع فلا يلزم زبادة قيمة السكة ، وأما إن أراد أن يخرج عن المسكونك مسكونك من نوع آخر فصرف الوقت متضمن قيمة السكة . وأما من وجب عليه وزن دينار غير مسكونك في أربعين ديناراً كذلك وأراد أن يخرج ديناراً ذهباً مسكونكاً وزنه أقل من دينار واسكته قيمة دينار غير مسكونك فلا يزيد ، ويجب عليه الغاء قيمة السكة واخراج وزن دينار من المسكونك فهي معتبرة في المخرج عنه ملتفة في المخرج (لا) باعتبار قيمة (صباغة فيه) أي النوع الواحد فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون دينار وقيمتها خمسون ديناراً لصباغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين .

(وفي) الغاء قيمة الصباغة في (غيره) أي النوع الواحد كمن عنده فحب مصوغ وزنه أربعون ديناراً وقيمتها خمسون ديناراً لها وأراد أن يزكيه بدراهم ، فهل يلتفي قيمة الصباغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينار وواضع (تردد) بين أي خبران وابن الكاتب لعدم نص التقدمين .

فإن قلت قول ابن الكاتب يعارض ما مر بالمصنف من أن السكة والصباغة والجرة لا زكاة فيها . قلت مواده بعدم زكاتها أنه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزيد بربع للعشرين بها ، كمن له عشرة دنانير وقيمتها عشرون ديناراً لسكتها أو صباغتها أو جروتها فلا زكاة عليه ، لأن المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة .

لَا كُثْرَ مَسْكُوكٌ ، إِلَّا لِسْبِكٍ ، وَوَجْبَ نِيَّتِهَا ، وَتَفْرِقُتِهَا
بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ أَوْ قُرْبِهِ ، إِلَّا لِأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةِ
مِنَ الْفَيْضِ ، وَإِلَّا يَعْتَدُ

(لا) يجوز (كسر مسكون) من ذهب أو فضة، لأنه من إفساد ما به التعامل فيضيق على الناس (إلا) كسره (لسبك) أي صوغه حلباً لمرأة أو مصحف أو سيف أو سناً أو أنفًا أو خاتماً (وجوب) على المذكى (نيتها) أي الزكاة الواجبة عليه في ماله أو مال محجوره من صغير وسمية ومحنون شرعاً في صحتها عند عزمه من المال، أو عند دفعها لمستحقيها، ولا يشترط اعلامه ولا عليه بانها زكاة بل يمكنه لكسر خاطر المستحق، فإن دفع له قدر الواجب بلا نية أو بنية هبة أو صدقة تطوع ثم نوى به الزكاة الواجبة لم يجزه، والنية المحببة كافية فإذا عد ماله وأخرج ما يجب فيه ودفعه لمستحقه بلا نية ولو سئل عنه لقال أديت الزكاة المفروضة كفى.

(و) وجوب (تفرتتها) أي الزكاة فوراً على المستحقيين (موقع الوجوب) وهو موضع الحرش والماشية وموضع المالك في العين ومنها قيمة عرض المدير (أو قربه) أي موقع الوجوب بيان كان دون مسافة تصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أو لا كان المستحق الذي في القرب أعدم، أو لا لأنه في حكمه، وأما ما على مسافة للضرر فيمتنع نقلها إليه (إلا) مستحق (أعدم) أي أشد عدماً للمال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل أكثرها أي الزكاة (له) أي إلا عدم وجوباً ويفرق أقلها بموضع الوجوب وجوباً غير شرط فيها.

فإن نقلت الزكاة كلها للأعدم أو فرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزاءً، وقيل نقلها للأعدم مثواب وهو الظاهر إذ هو من إثمار المضطر ومفهوم أعدم من مساو دون دخلها قبل الإمساك به فيمتنع نقلها له، فإن نقلت فسيائي وتنتقل للأعدم (بأجرة من القيمة) أي بيت المال إن كان وأمكن أخذها منه (إلا) أي وإن لم يكن بيت مال أو لم يكن أخذها منه (بيعت) الزكاة أي أكثرها بموضع وجوباً.

وأشترى مثلها : كعده مستحق ، وقدم ليصل عند الحول ،
وإن قدم مغشراً أو ديناً أو عرضاً قبل قبضه ، أو نقلت
لدونهم ، أو دفعت باجتهاد لغير مستحق ، وتعذر ردّها

(وأشارى) بضم المثنا وكسر الراء في بلد الاعدم المتعلق به (مثلها) أي الزكاة
 نوعاً لا قدرأ لتبسيطه للسر في البلدين فيشتري بثمن الطعام طعام ، ويشن الماشية ما شئت
 إن أمكن ولا فرق الثمن كزكاة العين .

وشبه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كدم) وجود (مستحق) بموضع
الوجوب فتنقل الزكاة كلها إلى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفيء ، وإنما يبيت
وأشترى مثلها (وقدم) بضم القاف وكسر الدال مثقلة المتعلق للاعدم أو المستحق
قبل تمام الحول من الإمام أو جماعة المسلمين أو المذكى (ليصل) المتعلق بموضع
لتفرقته (عند) تمام (الحول) في عين وماشية بدون ساع ، هنا قول ابن الموز
 وهو المشهور . وقال الباجي لا ينقل حق يتم الحول والماشية التي لها ساع لا تذكر إلا
بعد بھيشه ،

(وإن قدم بفتحات مثلاً (مغشراً) بضم الميم وفتح العين والشين المعجمة أي زكاة
ما فيه المشر أو نصفه كحبب وقر قبل وجوهها بافراك الحب وطيب التمر ولو يسير لم
يجزه (أو) ذكى (دينا) قرضاً حال حوله (أو عرضاً) محظكاً بعد حوله وبعده
و (قبل القبض) للدين القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه (أو نقلت) بضم فكسر
أي الزكاة (لدونهم) أي مستحق موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة
قصر لم يجزه ، هذا بعض مفهوم لعدم وسيأتي تامه في قوله أو نقلت لتلهم فيه
تفصيل . وذكر الواقع عن ابن رشد والكافى أن المنصب في نقلها لدونهم الإجزاء البنانى
وهو ظاهر ، لأنها لم تخرج عن مصرفها . قلت ولأن ايشار المضر منقوب .

(أو دفعت) بضم فكسر أي الزكاة (باجتهاد) من المذكى أو ذاته (لغير مستحق)
لها كفني ورق وكافر لظن أنه مستحق لها (وتعذر ردّها) أي الزكاة منه لم يجزه ، فإن

**إلا الإمام ، أو طاع بدفعها لجائز في صرفها أو بقيمة : لم
تُجزِّ ، لأن أكْرَه أو نَفِّلت لِمِثْلِهِ أو قَدَّمت**

يمكن ردّها إن كانت باقية بعینها أو عوضها منه إن فاتت بتصرفه أو بغيره وغيره (إلا الإمام) يدفعها باجتهاده لمستحق قبّين أنه غير مستحق ، فتجزى لأنّ حكم لا يتعقب إن تغدر ردها وإن نزعّت كأقساده الموات واللغمي وابن عرفة والموضع والمعنى ، اذ موضوع كلامه في تغدر الرد والوصي ومقدّم القاضي الإمام .

(أو طاع) المزكى (بدفعها) أي الزكاة (الجائز) أي مشهور بالجور (في صرفها) وصرفها غير مستحقة لم تجزه ، والواجب جحدها والمرد بها ما يمكن . فإن دفعها الجائز لمستحقيها أجزاء (أو) طاع (بـ) دفع (قيمة) أي مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) بضم فسكون أي الزكاة المزكى في المسائل السبع ربّع المصنف في عدم الإجزاء في دفع القيمة ابن الحاجب وابن بشير ، وقد اهتم به في التوضيح بأنه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في إعطاء القيمة أن مكرره لا حرم .

قال في المدونة ولا يعطى معاذمه من زكاة العين عرضًا أو طعامًا ويذكره الرجل اشتراه صدقته أم ، فجعله من شراء الصدقة وإن مكرره ومثله لابن عبد السلام . الباجي ظاهر المدونة وغيرها أنه من شراء الصدقة المشهور فيه أنه مكرره لا حرم السناري ظاهر كلامهم أن ما في ابن عبد السلام والتوضيح هو الراجح ، وبديل له اشتياج ابن رشد حيث قال الإجزاء أظهر الأقوال ، وتصويب ابن يونس له ، وأما للصبيل مع فلم أرد الموجود في المذهب الطريقتان السابقتان إجزاء القيمة مطلقاً وعنه مطلقاً (لأن أكْرَه) بضم المز وكس الراء على دفعها الجائز أو دفع قيمتها تجزى .

(أو نَفِّلت) بضم فكسر أي الزكاة (للهـم) أي مستحقي موضع الوجوب في الاحتياج وبينها مسافة قصر تجزى وإن حرم (أو قدّمت) بضم فكسر متلا أي

يَكْشِرُ فِي عَيْنٍ وَمَا شَيْءَ ، فَإِنْ ضَاعَ الْمَقْدَمُ ، قَعَنِ الْبَاقِي
 وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نِصَابٌ وَلَمْ يُمْكِنْ أَلَادَاءً سَقَطَتْ :
 كَعَزِّلَهَا فَضَاعَتْ ،

الزكاة قبل الحول (بكشر) الكاف استقصائية على رواية عيسى عن ابن القاسم . وقيل
 بشهرين ونحوهما . وقيل بيومين . وقيل بثلاثة . وقيل بخمسة أيام . وقيل بعشرة فتجزى
 مع الكرامة سواء كان التقديم لمستحقة أو لو سكيل يدفعها له وصلة قدمت (في) زكاة
 (عين) ومنها قيمة عرض المدير (و) زكاة (ماشية) لا ساعي لها فتجزى مع الكرامة
 ولا تجزى في ح Roth وماشية لها ساعي إذا قدمها قبل الحول لمستحقة وأما إن دفعها قبله
 بكشر للساعي فتجزى قاله في الطراز

(فإن ضاع المقدم) بضم الميم وفتح القاف والدال متنقلأ أي المخرج قبل تمام الحول
 بكشر أو أكثر قبل وصوله لمستحقة (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) إن كان نصابا
 لأن تقديره مكروه أو محروم إلا برسم يسير كثلاثة أيام فيضيع المقدم فقال ابن الموارز
 يجزيه ولا يضمه . سند وهو مقتضى المذهب لأنها زكاة وقت موقعها ، لأن ذلك
 الوقت في حكم وقت الوجوب ، وجزم ابن رشد بعدم الإجزاء وهو ظاهر . المصنف
 وأما المقدم على الحول اللاعدم أو المستحق لعدمه في بلد المال ليصل له عنده فيبرئه
 منه المزكي بمجرد خروجه من يده فإن ضاع قبل وصوله لمستحقة فلا يزكي الباقي
 لأمره بتقادمه .

(وإن تلف) بعد تمام الحول (جزء نصاب) قبل التزكية بلا تفريط وبقي أقل منه
 (ولم يمكن الأداء) أي إخراج الزكاة منه ، إما لعدم مستحقة أو لعدم إمكان الوصول إلى
 المال (سقطت) الزكاة فإن أمكن الأداء وفرط في التاليف ضمن ، وأما التلف قبل تمام
 الحول فيعتبر قيم الباقي بلا تفصيل .

وشبه في السقوط فقال (كعزاها) أي الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها لمستحقاتها
 (لضاعت) أو تلفت بلا تفريط ولا إمكان أداء فلا يزكي الباقي . وإن وجدتها لزمه

لَا إِنْ ضَاعَ أُصْلُها ، وَضَيْنَ إِنْ أَخْرَهَا عَنِ الْحَوْلِ ، أَوْ
أَذْعَلَ عَشْرَةً مُفْرَطاً ، لَا مُحَصَّناً ، وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ ، وَأَخْذَتْ
مِنْ تَوْكِيدِ الْمُبْتَدَى ، وَكَرِهَ إِنْ بِقْتَالٍ

آخر اجها ، وإن عزها قبل قام الحول فضاعت فيزكي عن الباقي إن كان نصاباً (لا) سقط الزكاة (إن ضاع أصلها) أي المال المذكر بها تمام حوله فيدفعها لمستحقها فرط أم لا . فإن عزها قبل قام الحول وتلف أو ضاع أصلها قبله فلا يلزم إخراجها (وضئن) مالك النصاب زكانه (إن آخر) إخراج (ها) أي الزكاة (عن) تمام (المول) أيامًا مع تكثيفه منه فضاع المال أو فرط أم لا لأن آخرها يومين إلا أن يفرط في حفظه .

(أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) إن سقى بلا آلة أو نصف عشره إن سقى بها بيته مع باقي حبه أو تمره أو وحده حال كونه (مفرطاً) بضم ففتح فكسر متقللاً في دفعه لمستحقه لإمكانه قبل إدخاله بيته فضاع أو تلف أو في حفظه فيضمنه ، فإن ضاع في الجرين فلا يضمنه إلا أن يؤخر دفعه مع إمكانه (لا) بضممه إن أدخله (محصناً) بضم ففتح فكسر متقللاً أي ناوياً تحصينه وحلقه بأن لم يكتبه أداؤه وأدخله لحفظه وتلف بلا تفريط (وإلا) أي وإن لم يدخله مفرطاً ولا محصناً بأن لم يعلم قصده في إدخاله بيته وادعى قصده تحصينه (ف) في تصديقه في دعواه ، لأن التحسين هو الفالب . ولأنه لا يعلم إلا منه وعدمه لأن الأصل بقاء الضمان (تردد) للتأخرتين لعدم نفس المتقدمين .

(وأخذت) بضم فكسر أي الزكاة (من توكله البت) على الوجه الآتي في باب الوصية في قوله ثم زكاة أو صى بها إلا أن يعترف بحملوها أو يوصى في رأس المال الخ فكلامه هنا يحمل وكلامه الآتي في الوصية تفصيل له (و) أخذت من المتنع من أدانها (محرماً) بضم الكاف وفتحها بغير قتال بل (إن) كان (قتال) ولكن لا يقصد قتله بل تخليص الزكاة منه . فإن قتل أسدًا اقتضى منه ، وإن قتله أحد فهدر وتكفيه

وأَدْبَرَ ، وَدُفِعَتْ لِلإِتَامِ الْعَدْلُ ، وَإِنْ عَيْنَا . وَإِنْ غَرَّ هَبْدٌ
بِحُرْيَةِ فِجْنَاهَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ

نية الإمام على الصحيح ، وإن سرق المستحق قدرها من مال مانعها لم تجزه
لعدم النية .

(وأدب) بضم فكسر متقدلاً أي المتنع من أخذها بعد أخذها منه كسرها بغير قنال ،
ولألا كفى في أدبه فالأولى أو أدب بأو (ودفعت) بضم فكسر أي الزكاة وجوباً (الإمام
العدل) في أخذها وصرفها وغيرها ، وإن جار في غيرها كسره دفعها له كما في التوضيح ،
والخطأ إن كانت ماشية أو حرتا بل (وإن) كانت (عيناً) فان طلبها العدل فادعى المالك
إثراها فلا يصدق ومفهوم العدل إن غيره لا تدفع له ، ويجب جسدها منه والمرء
بها ما أمكن ، وإن دفعت له طوعاً لم تجز ، ولا تجوز الفتوى بأن العدل يأخذ الزكاة
حيث علم عدم عدالة طالبها أو شك فيها كما يتبينه كلام الأبياني ، فإنه أفق حين طلب
طلب الإمام المعرفة من الرعية بأنه لا سبيل لذلك لأن عدالته مشكورة فيها .

قال والفتون بأن عمر « رهن » قد اقتضتها يبعتون من قبورهم إلى النار بلا زمانية أي
أي لأنه لم يصل أحد في العدالة إلى عمر « رهن » ولا يام كون المشكوك في عدالته عدلاً
على أن عمر « رهن » لم يكن من ذلك إلا بعد أن توأما وصل واستقبل وحلف بالله إنه لم
يعلم لبيت المال مالاً .

(وإن غر هبد) رب المال بأخباره (بحرية) له فدفع الزكاة له وظهر رقم
(فـ) بالزكاة التي أخذها (جنائية) في رقبته إن لم توجد معه (على الأرجح) عند ابن
يونس من الخلاف فيخير سيده في فدائه بها وإسلامه فيها فيباع فيها . وقيل تعلق بذاته
فيتبع بها إن أعتق يوماً ما . ومقتضى نقل الواقع أن هذا وجسيح لابن يونس من نفسه ،
فالأولى التعبير بصيغة الفعل ثم رأيت نص ابن يونس وهو قيل فإن غر عبد فقال إني حر
فأعطيه من زكاته فأفاث ذلك ، فقال بعض أصحابنا في ذلك نظر هل يكون في رقبته
ك الجنائية لأنه غيره أو يكون في ذمته لأن هذا متطوع بالدفع .

وَرَكْسٌ مُسَافِرٌ تَمَّ مَعَهُ . وَمَا غَابَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرِجٌ

وَلَا ضَرُورَةً

(فصل)

يَحْبَبُ بِالسَّنَةِ صَاعٌ أَوْ جُزْوٌ عَنْهُ

ابن يوسف الصوabi إن جنابية الخ وبهذا ظهر صحة تعبيره بالإسم اهـ . بن (وزكي)
يقتضي الراي والكاف مثلاً وجوباً شخص (مسافر) من وطنه تم حول ماله قبل عودته
له (ما معه) من المال وإن لم يكن نصاباً (وما غاب عنه) إن كان بمجموعها نصاباً
(إن لم يكن مخرج) الزكاة ما غاب بتوكيل أو إماماة لبلده (و) الحال (لا ضرورة)
إلى ما يخرجه عن القابل بما بيده في ثقته ومحوها فان احتاج له فيها آخر الارجح عنه
إلى عودة لبلده .

هذا أحد قولى الإمام مالك «رض» ، وقال أيضاً يؤخر زكاته مطلقاً اعتباراً
بوضع المال وأما ما معه فيزكيه بكل حال إنفاقاً لاجتاع المال مع ربه ومفهوم مسافران
الحاضر يزكي ما حضر وما غاب من غير تأخير ، ولو دعت ضرورة لصرف ما حضر
وهو كذلك على ظاهر كلامهم .

(فصل) في زكاة الفطر

(يحب) وجوباً ثابتـاً (بالسنة) بضم السين أي الحديث الصحيح ففي الموطأ عن ابن
 عمر «رض» فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر في رمضان على المسلمين ، وحمل الفرض
 على التقدير بعيد ولا سيا وقد خرج الترمذـي بعث رسول الله ﷺ منادياً ينادي في فجاج
 المدينة إلا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم صاع .

وأما آيات الزكاة العامة فسابقة على مشروعيتها فهي غير مراده منها وفاعـل يحب
(صاع) أي ملء اليدين المتوسطتين لا مبسوطتين ولا مقبوضتين أربع مرات إن قدر
عليه (أو يجزوه) أي الصاع إن لم يقدر عليه ، وصلة يحب (عنه) أي المفرج المفهوم من

فَعَلَّ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَإِنْ يَتَسَلَّفِ، وَمَلَّ بِأَوْلِ
كِيلَةِ الْعِيدِ أَوْ يَفْجُرِ وَرَخْلَافَ مِنْ أَغْلَبِ الْقُوَّتِ مِنْ مُعْشَرِ،
أَوْ أَنْطِ، غَيْرَ عَلَسِ،

السيّاق إذ صاع بتقدير إخراج لأنّة لا تكليف إلا بعمل اختياري والإخراج يستلزم
محبّجاً والمخاطب بالوجوب اللازم ليجعّب ونعت صاع أو جزءه بجملة (فضل) أي زاد
الصاع أو جزءه (عن فوته) أي المخرج (وقوت عياله) أي الدين تلزم به نفقتهم في يوم
العيدان قدر عليه بغير تسلف يل (وإن) قدر عليه (بتسلف) رجا وفاء . وقال محمد
لا يحب التسلف لكنه ربما تعذر عليه وفاؤه فيبقى في ذمته وذلك من أعظم الضرر ،
واقتصر ابن رشد على ندب التسلف وأخذ منه عدم سقوطها بالدين ، وهو المذهب وفي أي
الحسن في سقوطها به قوله مشهوران ، وظاهره قوله المتقدم إلا زكاة فطر عن عبد عليه
مثله سقوطها به .

(وهل) تجنب زكاة الفطر (بأول) جزء من (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم رمضان ولا يمتد وقت الخطاب بها بعده (أو بـ) طلوع (فجره) أي يوم العيد ولا يمتد أيضاً فيه (خلاف) في التشير فمن لم يكن من أهلها وقت الغروب على الأول أو وقت طلوع الفجر على الثاني لم تجب عليه، ولو صار من أهلها بعد .

ومن مات أو بيسع أو طلقت بائناً أو أعتق قبل الفروب لم تجب عليه ولا على البائع ولا على المطلق والمعتق اتفاقاً . وإن حصل شيء منها بعد الفجر وجبت على من ذكر اتفاقاً . وإن حصل شيء منها بينها وجبت في توقيه الميت . وعلى المطلق والمعتق والبائع على الأول وعلى المشتري والمتبيّق والمطلقة وسقطت عن الميت على الثاني ، وإن ولد أو أسلم قبل الفروب وجبت اتفاقاً وبعد الفجر لم تجب اتفاقاً وفيها بيسها وجبت على الثاني لا على الأول .

وَبَيْنَ الصَّاعِ بِقُولَهُ (مِنْ أَعْلَمِ الْقَوْتِ) لَاهِلِ الْبَلْدِ وَبَيْنَ الْقَوْتِ بِقُولَهُ (مِنْ مَعْشَرِ)
بِضَمِ الْيَمِ وَفَتْحِ الْيَمِ وَالشَّيْنِ الْمُجَمَّعَةِ أَيْ مَزْكِي بِالْمَعْشَرِ أَوْ نَصْفِهِ، وَالْمَرَادُ بِهِ هَذَا
خَصْرُونِ الْقَمْحِ وَالشَّعْبِرِ وَالسَّلْتِ وَالْأَرْزِ وَالنَّدْرَةِ وَالدَّخْنِ وَالثَّمَرِ وَالزَّيْبِ (أَوْ أَقْطَ) بِلِتْنَعِ
الْمَزَّةِ أَوْ كَسْرَهَا مَعَ سَكُونِ الْقَافِ أَوْ كَسْرَهَا، فَلِفَاتَهُ أَرْبَعَةٌ أَيْ جَافِ الْبَنِ الْمُسْتَخْرِجِ
زَيْدَهُ عَطْفٌ عَلَى مَعْشَرِ وَنَعْتَ مَعْشَرِ بِـ (غَيْرِ عَلَسِ) لِلرَّدِّ عَلَى إِنْ حَسِيبَ فِي زِيَادَتِهِ عَلَى

إلا أن يقتات غيره، وعن كل مسلم يمونه بقرابة زوجية،
وإن لأب وشادتها أو رق لو مكتاباً

التسعة المتقدمة للاخراج زكاة الفطر منه فلا تخرج زكاة الفطر من غير الأصناف التسعة
المتقدمة في كل حال .

(إلا) حال (أن يقتات غيره) أي المذكور كملس وسلم ولبن وقطنية فتخرج من
أجلبه إن تمدد أو ما انفرد إن لم يوجد شيء من التسعة ، وإن تعين الإخراج منه قاله
الخط وتبمه جماعة من الشارعين ، ورده الرماسي بان عبارة المدونة واللحمي وابن رشد
وابن عزنة إن غير التسعة إذا كان غالباً لا يخرج منه ، وإن انفرد بالاقتباسات أجزأ
الإخراج منه ولو وجد شيء منها ، وهو ظاهر قول المصنف إلا أن يقتات غيره وهل يقتات
غير المعمم بغير المد أو شبهه وصوب أو يوزنه خلاف .

وعطف على قوله عنه فقال (و) يجب صاع أو جزوه فضل عن قرقه وقوت عياله
يمونه (عن كل) شخص (مسلم يمونه) أي المذكر المسلم أي يقوم بمونته وجوباً (بقرابة)
بينهما كالآباء والوالدين الذين لا مال لهم (أو) بـ (الزوجية) للمذكر بدل (وإن)
كانت (أب) له كانت أمه أو غيرها مدخولاً بها ولو مطلقة رجمية أو دعته له
(وشادتها) أي الجهة التي بها النفقه من قرابة أو زوجية له أو لأبيه إن كان الشادم
ملاكاً للغريب أو لزوجه لا بأجرة . وإن اشتريت نفقته عليه وهذه من المسائل التي تجب
فيها النفقه دون الزكاة كمن يمونه بالتزام أو إجارة للخدمة بنفقته وحدتها أو مع شيء آخر
أو بعمل كمطلاقة بائنا حاملاً ، وهذه خرجت من كلام المصنف بمحضه . أسباب القيام
بالمؤنة في القرابة والزوجية والرق .

(أو) يمونه بـ (رق) أي كونه رقيباً له خرج رقيق رقيق لأنه لا يمونه ومونته على
سيده ولا تجب زكاة فطره على سيده أيضاً لرقة إن كان رقة غير مكتاب كفن ومدبر
وأم ولد ومتقى لأجل بدل (ولو) كانت رقيبه (مكتاباً) أي متناقل على مال مؤجل ،
لأنه رقيق ما بقي عليه شيء ولو درهماً وهو وإن كانت نفقته على نفسه يقدر أن سيده

وَآيْقَأَ رُجُونِ ، وَمَيْعَا بِمُوَاضِعَةٍ أَوْ خَيَارٍ وَمُخْدِمًا ؛ إِلَّا لِخُرُبَةٍ
فَعَلَ مُخْدِمِهِ ، وَالْمُشَتَّكِ ، وَالْمُبَعْضُ يَقْدِرُ الْمَلِكِ ، وَلَا
شَيْءٌ عَلَى الْعَبْدِ

وَلَكَ لَهُ شَيْئاً فِي نَظِيرِهِ مَنْ سِيدٌ فِي الْحَقِيقَةِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا أَوْ مَسَافِرًا بِلْ
(و) لَوْ (آيْقَأَ رُجُونِ) رَجُوعَهُ وَمَفْصُوبَاهُ كَذَلِكَ إِلَّا فَلَا تَلَزِمَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَيْعَ
بِلْ (و) لَوْ رَقِيقَاً (مَيْعَةً) مَتَّلِبَاً (بِمُوَاضِعَةٍ) لَامْسَةً رَائِعَةً أَوْ وَخْشَ وَطْتَهَا وَبَاعَهَا
قَبْلَ إِسْتِبَانَاهَا .

(أو) بِشَرْطٍ (خَيَارٍ) لَهُ أَوْ لِشَرْتِي أَوْ لَهَا أَوْ لِأَجْنِي جَاهَ وَقْتُ الزَّكَاهُ قَبْلَ تَزُولِ
الدَّمْ وَمَضْيِ ذَرْمَنِ الْخَيَارِ فِزْكَاهُ فَطَرَهَا عَلَى بَائِعَهَا لِأَنَّهَا فِي مَلْكِهِ وَنَفْقَهَا عَلَيْهِ (و) رَقَا
(غَدِمًا) بِضمِ فَسْكُونٍ فَلْتَحَ أَيْ مُوَهُوبَهُ خَدِيمَتَهُ لِشَخْصِ حَيَاتِهِ أَوْ مَدَدِ مَعْلُومَهُ فِزْكَاهُ
فَطَرَتَهُ عَلَى مَالِكِ رَقِيقَتِهِ فِي كُلِّ حَالٍ (إِلَّا) أَنْ يَوْلُ بَعْدِ اِنْتِهَا مَدَدِ خَدِيمَتَهُ (لَحْرِيَّةَ)
بِتَعْلِيقِ حَرِيَّتِهِ عَلَيْهِ تَحْمُوا خَدِيمَتَكَ فَلَانَا حَيَاتَهُ أَوْ مَدَدَ كَذَلِكَ وَيَعْدَهَا فَإِنْ حَرَ (ف) زَكَاهُ
فَطَرَتَهُ (عَلَى غَدِمَهُ) بِفَتْحِ الدَّالِ أَيْ مِنْ وَهِبَتْ خَدِيمَتَهُ لَهُ كَنْفَقَتِهِ ، وَشَيْلَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ
مِنْ يَرْجِعُ مَلْكَكَا لِغَيْرِ خَدِيمَهُ بِالْكَسْرِ تَحْمُوا أَخْدِيمَتَكَ زِيدًا جَيْلَهُ أَوْ مَدَدَ كَذَلِكَ ثُمَّ أَنْتَ مَهْلُوكَ
لَعْنَرُو فِزْكَاهُ فَطَرَتَهُ عَلَى مَالِكِ رَقِيقَتِهِ ، وَالْمُعْتَدِدُ أَنَّهَا عَلَى مِنْ وَهِبَتْ رَقِيقَتِهِ لَهُ وَهُوَ عَمْرٌ وَإِنْ
قَبْلَ الْمَبْتَدَأِ حَكْنَفَتَهُ .

(و) الرَّقُ (الْمُشَارِكُ) بِفَتْحِ الرَّاءِ بَيْنِ مَالِكَيْنِ (أو) أَكْثَرُ (و) الرَّقُ (الْمُبَعْضُ)
بِفَتْحِ الْمِيمِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ الْمُعْتَدِدِ بِعَضِهِ تَوزُّعُ زَكَاهُ فَطَرَتَهَا (يَقْدِرُ الْمَلِكُ) أَيْ الْجِزْءُ الْمُلْوَكُ
مِنْهَا لِعَلِيٍّ كُلِّ شَرِيكٍ مِنَ الصَّاعِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنَ الرَّقِ وَعَلَى مَالِكِ الْبَعْضِ مِنَ الصَّاعِ بِقَدْرِ
مَالِهِ مِنَ الرَّقِ .

(وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْعَبْدِ) فِي بَعْضِهِ حَرُّ هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ ، وَمُقَابِلُهُ أَنْ زَكَاهُ الْمُشَارِكُ عَلَى
عَدْدِ رَؤُوسِ الشَّرِكَاهُ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ أَنْصَبَاؤُهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَنْظَرُوا فِي الْخَلَافِ ، وَضَابطُهَا كُلُّ
وَلَيْجَبُ بِحَقْوقِ مُشَارِكَةِ مُلْكٍ اسْتِحْقَاقُهُ بِعَادِيرِ الْمُتَحْقَقِ أَوْ عَلَى عَدْدِ الرَّؤُوسِ قَوْلَانٌ ، لَكِنْ

وَالْمُشْتَرَى فَاسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ، وَنُدْبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ
 قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَحْسَنُ، وَغَرْبَلَةُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغَلْتُ،
 وَذَفْعُهَا لِزَوَالِ فَقْرٍ، وَرِقٌ يَوْمَهُ وَلِلإِمَامِ الْعَدْلِ، وَعَدْمُ
 زِيَادَةِ ، وَإِخْرَاجِ الْمَسَا�ِرِ

الراجح منها مختلف فرجح اعتبار عدد الرؤوس في أجرة القاسم وكتس المرحاض، والسوالي، وحارس اعدال المتع، وبيوت الطعام، والجرين والبساتين، وكاتب الوثيقة، وصيد الكلاب فلا يعتبر عدد الكلاب، والمتبر رؤوس الصائد़ين . ورجح اعتبار مقادير الأنصباء في زكاة الفطر والشفعية ونفقة الأبوين وزكاة فطرهما فتوزع على أولادها بقدر اليسار لا على الرؤوس ولا يقدر الميراث (و) الرق (المشتري) بفتح الراء شراء (فاسداً) لانتفاء ركن أو شرط أو وجود مانع زكاة قطره (على مشتريه) إن قبضه لأن ضمانه منه حبسته والاقفال على باعنة لأنه ملكه وفي ضمانه .

(وندب إخراجها) أي زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعبد ولو بعد القدو إلى المصلى تعجيلاً لسرة الفقير (و) ندب إخراجها (من قوته الأحسن) من قوت أهل بلده (و) ندب (غريبة القمح) وشبهه (إلا الغلت) بكسر اللام أي كثير الغلت فتجب غربلته إن زاد غلته على ثلثة قاله ابن رشد . فإن كان ثلثاً ندبته ، وقيل تجب أن كان ثلثاً أو قريباً منه واستظهره ابن عرفة (و) ندب (لزوال فقر ورق يومه) أي العيد وإن وجب على سيده إخراجها عنه .

(و) ندب (دفعها) أي زكاة الفطر (للإمام العدل) ليفرقها وظاهر المدونة وجوبه وعلل بخوف الحمدة وأورد عليه ندب الاستثناء في زكاة المال في هذه الحالة مع أن خوف الحمدة فيها أقوى (و) ندب (عدم زيادة) على الصاع لأنه تحديد من الشارع فالزيادة عليه بذلة مكرورة ، كزيادة تسبيح وتحميد وتکبير المقبات على ثلاثة وثلاثين (و) ندب (إخراج المسافر) عن نفسه في الحالة التي يخرج عنه فيها أهل لاحتمال نسيانهم وإلا وجب عليه الإخراج عن نفسه .

وَجَازَ إِخْرَاجُ أَمْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعَ صَاعِ لِمَسَاكِينَ وَآصَعِ
لِوَاحِدَةٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَذْوَنِ إِلَّا لِشَحٍ وَإِنْخَرَاجِهِ قَبْلُهُ
بِكَالْيَوْمَيْنِ وَهُلْ مُطْلَقاً أَوْ لِمُفْرَقٍ

(وجاز إخراج أمهله عنه) أي المسافر إن اعتادوه أو أوصاهم به ويتزل الإعتقاد والإيماء منزلة النية وإلا لم تجز عنه لعدم ثيقها ، ويجوز إخراجه عنهم والمتبر قوت الخرج عنه ، فإن جهل أحبيط بإخراج الأعلى ، فإن كان المخرج عنه في بلد قوته أعلى من قوت بلد المخرج تعين الإخراج من الأعلى فإن لم يوجد في بلد المخرج تعين إخراج الشخص عن نفسه (و) جاز (دفع صاع) واحد (لمساكين و) جاز دفع (آصع) بفتح المز مدوداً وضم الصاد المهملة جمع صاع (لـ) مسakin (واحد) هذا مذهب المدونة أبو الحسن ، يجوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمساكين واحد ، هذا مذهب ابن القاسم . وقال أبو مصعب لا يجوز أن يعطي مساكيناً واحداً أكثر من صاع ورأها كالكتاره ، وروى مطرف يستحب له ولن تفرقة فطرته أن يعطي لكل مسakin ما يخرجه عن كل إنسان من أمهله من غير إيجاب .

(و) جاز إخراج زكاة الفطر (من قوته) أي المزكي (الأمون) من قوت أهل بلده إذا لم يقدر على اقتنيات قوت أهل بلده (إلا) أن يقتنيات الأدون (لشح) أي يغسل على نفسه مع قدراته على اقتنيات قوت أهل البلد فلا يجوزه الإخراج من قوته الأدون اتفاماً ، وكذا إن اقتنانه لهضم نفس أو لعادته كبدوي يأكل الشعير بمحاسرة بقتات أهله العجم على المعتمد (و) جاز (إخراجه) أي المكلف زكاة فطرته (قبله) أي الوجوب (بكال يومين) أدخلت الكاف الثالث هذا قول ابن الجلاب ، وفيها باليوم واليومين وهو المعتمد وإن كان ما في الجلاب موافقاً لما في الموطاً ، فإن ضاعت لم تجز ، واعتراض التونسي رأختار إجزاماً لها جواز تقديمها .

(وهل) يجوز تقديمها بالاليومين جوازاً (مطلقاً) عن التقييد بدفعه لما المفرق وهو المذهب (أو) يجوز ان دفعها (المفرق) بضم الميم وفتح الفاء وكسر الراء مشددة فلا

نَأْوِيَلَانِ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمِنِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرُّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ .

يجوز للزوجها قبلة باليمين بنفسه ولا يجزيه فيه (نأوابلان) أي فهان لشارحها الأول للخمي، وعليه الأكثار، والثاني لابن يوسف عملها إذا لم تبق بيد الفقير إلى وقت الوجوب وإلا أجزاء اتفاقاً، لأن روكها بيده كدفعها له إبتداء.

(ولا تسقط) زكاة الفطره من وجبت عليه أو ندبته له ولم يخرجها حق فات يوم العيد (بعض زمن) إخراج (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض، وأثم بتأخيرها عنه بلا عذر، القراء الفرق بينها وبين الضحية التي تسلط ببعض زمنها وكل منها شهيرة اسلام، وإن افترقتا بالوجوب والسبة على أن الفطره تتدب لأن زال فقره ورقه يومها، ولا تسقط بمضيها أن الفطره لسد الحلة وهو يحصل في كل وقت والأضحية للظهور على اظهار الشعائر، وقد فاتت، ولا ي遁ج في الفرق خبر أغثوم عن السؤال في ذلك اليوم، لاستعمال أن الخطاب بها بعده جبراً لما حصل لهم أو لبعضهم من ذل السؤال في ذلك اليوم.

(إنما تدفع) بعض المثلثة فرق وفتح النساء أي زكاة الفطر (حر) لارق (مسلم) لا كالمر (فالبر) وأولى مسكنين لا غنى غير هاشمي لا هاشمي، هذا قول أبي مصعب وشهريه ابن شاس وابن الحاجب، وقال الخمي إنما تدفع لعامل قوت يومه، فإن لم يوجد مستحقها في بلد من وجبت عليه وجب نقلها لأقرب بلد فيه مستحقها بأجرة من أو وجبت عليه لا منها، ثلثا ينقص الصاع، فإن دفعها للإمام فلي نقلها بأجرة منها أو من الفن، قولهان وعلم من اقتصاره على الفقير أنها لا تدفع لعامل عليها ومؤلف قلبه ولا في الرقاب ولا لغارم ولا لمجاهد ولا لغريب محتاج لما يوصله، ويجوز دفعها للتقريب الذي لا تلزمه للقتنه ول الزوجة دفعها لزوجها الفقير لا عكسه ولو فقيرة لوجوب نقلتها عليه، ولم يجز في دفع الزوجة لزوجها الخلاف المتقدم في دفعها له زكاة ما لها لفترة نفع النطرة بالنسبة لزكاة المال.

«باب»

يُثبَتُ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ، أَوْ بِرُؤْيَا عَذَلَيْنِ، وَلَوْ

(باب) في الصيام

وهو لغة مطلق الامساك وشرعا امساك عن شهوتى البطن والفرح بنيمة من الفجر للغروب . وأورد عليه انه شمل امساك من جوسمعت ثانية أو قاد عددا .

(يثبت) أي يتحقق (رمضان بكمال شعبان) ثلاثة يوما ولو لم يحكم به حاكم وكذا ما قبله انت توالي الفيم ولو شهوراً كثيرة في الطراز عن الإمام مالك «رض» يكملون عدة الجمیع حتى يظهر خلافه اتباعاً للحادیث ، ويقظون إن تبين لهم خلاف ما عملا عليه ، الرصاصي وهذا يدل على أنه لا إلتقات لقول أهل المیقات لا يتواли أربعة أشهر على التمام وسيقول المؤلف لا يقول منجم .

فتقول عج قوله بكمال شعبان أي إذا لم يكن قبله ثلاثة أشهر ثامة . إذ لا يتواли أربعة أشهر على التمام ، وحيثئذ فيجعل ناقصاً . وقيل لا ينظر لهذا ويعتبر كمال شعبان مطلقاً . غير صواب ، والمحب منه كيف صدر بقول أهل المیقات مشيداً به كلام المؤلف ، وحكي أهل المذهب بقوله . وهذا لا يعارض قولهم إذا حصل الفيم شهوراً فانها تحسب على الكمال له ، غير ظاهر ، بل يعارضه إذا لو اعتبر قول أهل المیقات لحسب على التمام عند توالي الفيم ثلاثة فقط ، وجعل الرابع ناقصاً .

لكن ذكر ابن رشد في جامع للخدمات نحو ما ذكره عج قالا لا تتواли أربعة أشهر ناقصة أو ثامة إلا في النادر فانظره وتأمله . قلت ما ذكره ابن رشد ليس نحو ما ذكره عج لزيادة ابن رشد قوله إلا في النادر فلم يجعل القاعدة كلية فلذا ألغاما الإمام «رض» (أو بروية عدلين) الهلال فأولى أكثر منها فكل من أخباره برويتها الهلال أو سمعها يخبران غيره بها يجحب عليه الصيام لا بروية عدل وحده ، أو مع امرأتين نعم يجحب على الرائي ولو مرأة .

ويثبت بروية العدلين ان كانت النساء مغيبة أو البلد ليس مصرأ (ولو) ادعيا الرؤية

بِصَحْوٍ بِمُضَرٍّ ، فَإِنْ لَمْ يُرَأَ بَعْدَ ثَلَاثَيْنَ صَحُوا كُذْبًا

(بصحو مصر) أي في بلد كبير هذا قول الإمام مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم . ابن رشد وهو ظاهر المدونة ، وظاهره ولو ادعيا رؤيته في الجهة التي طلبها غير ملبيها ولم يره . وأشار بولو لقول سخنون برد شهادتها للتهمة . ابن بشير هو خلاف في حال إن نظر الكل لصوب واحد ردت وإن اقردا بالنظر إلى موضع ثبت شهادتها وعده ابن الحاجب ثالثاً واعتبره الموضع .

(فلان) ثبت رمضان برؤية عدلين و (لم ير) بضم فتح أى هلال شوال لغيرها (بعد) تمام (ثلاثة) يوماً من رؤية العدلين حال كون النساء (صحو) أي لا غيم عليها (كذباً) بضم فكسر متقدلاً أي العدلان في شهادتها برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحداً وثلاثين يوماً وصيم اليوم الحادي والثلاثون وجوياً . وإن ادعيا رؤية هلال شوال ليلة الحادي والثلاثين لم تقبل شهادتها لاتهامها فيها بالكذب لإمساك الشهادة الأولى ، فإن رأاه غيرها أو كانت النساء مغيبة فلا يكتذبان .

ويثبت شوال بكمال رمضان أو برؤية غيرها ، وهل يشترط في تكذيبهما كون رؤيتهم بصحو مصر . فإن كانت بغيم أو بليل صغير فلا يكتذبان قاله ابن الحاجب وشارحه أو لا يشترط هذا ويكتذبان مطلقاً كانت رؤيتهم بصحو أو غيم بليل كبير أو صغير قاله ابن خازمي . واعتبره الخط بحمل الشاهدين مع الفيم أو صفر البلد على السداد لانتفاء التهمة عنهما ، ومثل العدلين ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة في التكذيب بالشروطين الذكورين والمستفيضة لا يتأتى فيها ذلك ، وإن فرض دل على عدم استفاضتهم فيكتذبون أيضاً .

فإن قلت يلزم على تكذيب العدلين ومن الحق بها بطلان صيام الشهر كله لمن لم يبيت النية كل ليلة ، واقتصر على نية صيام الشهر في أول ليلة إذ شرط صحة النية تبييتها ليلة الصيام ، وهذا قد منها على الشهر بليلة ويوم . قلت صح صومه لعذرها ولمراعاة الخلاف إذ الشافعي « رهن » لم يرج التكذيب وحكم بثبوت شوال بتكميل عدة رمضان ثلاثة يوماً اعتداداً برؤيتهم الأولى وظاهر كلام المصنف تكذيبهما ، ولو حكم بشهادتها حاكم

أو مستفيضة

ومن كذلك حيث كان مالكيًا ، فإن كان شافعياً لم ير تكذيبهما ووجب الفطر ، لأن مقتضى حكمه أنه لا يراعى إلا تكبيل العبد دون رؤية الملال . واعتبرون بان الشهود ظهر فسقهم فينقض الحكم المبني على شهادتهم . وأجيب بأنه لم يظهر فسقهم عند المحاكم بهم بل عند غيره .

والفسق الموجب لنقض الحكم هو الفسق المتفق عليه ، وقد وقع هذا بصر سنة ثانية وستين وتسعمائة وافتظر شيخنا ، وتبعه غالب الجماعة وامتنع بعض الجماعة من الفطر ذلك اليوم قاله أحد . عقق وطيه نظر لأن حكم الشافعى يلزم الصوم ليس حكمًا بالفطر بعد ثلاثين على الوجه المذكور ، فلم يقع الحكم بما فيه الخلاف بين الإمامين بدل بما اتفقا عليه وهو لزوم الصوم أول الشهر فلا يجوز للمالكى الفطر ، لأن الشافعى لم يحكم به . نعم إن حكم بوجوب لزوم الصوم حين الرؤية كان حكمًا بالفطر بعد ثلاثين وإن لم ير الملال .

ومما ذكره الخط من عدم جواز الفطر حيث حكم به شافعى عند تمام ثلاثين في مسألة المصنف مبني على عدم لزوم الصوم بحكم الخالف ، لا على لزومه . ومل تكذيبهما حتى بالنسبة لأنفسها أو إنما هو بالنسبة لغيرهما وأما مما فيعملان على مَا احتجناه فيجب فطرهما بالنسبة ، وقد جرى خلاف فيما رأى هلال رمضان وحده فنصاص ثلاثين يوماً ثم لم يره أحد والسماء مصححة ، فقال ابن عبد الحكم وابن الموزع هذا عال ، ويبدل على أنه غلط . وقال بعضهم الظاهر عمله على اعتقاده الأول وكتم أمره سالم هذا بعيد لأنه إذا وجب تكذيب الشاهدين فكيف بالمنفرد ، ورد بأنه لا يلزم من الحكم بكلب الشاهدين بالنسبة لغيرهما الحكم به في حق أنفسهما الذي الكلام فيه .

ومقتضى كلام التوضيح عمله على رؤية نفسها ولو في الفيم وهو ظاهر ، وقد يقال يتحقق هنا على هنئهما على اعتقادهما لتعدهما فنقطهما بعيد بخلاف الواحد (أو) بروية جماعة (مستفيضة) ابن عبد الحكم هم الذين لا يتواترون على الكتب عادة كل واحد قال رأيت بمنفسي . ولا يستشرط كونهم كلهم ذكوراً أحراراً عدو لا ب بحيث حصل بغيرهم

وَعَمْ ، إِنْ نُقْلَ بِهِمَا عَنْهُمَا ،

العلم أو الظن القريب منه حق لم يحتاجوا إلى تعديل . وإن لم يبلغوا عدد التواتر فليس المراد بها ما فسروا به الأصوليون من أنها مازاد تأقولا على ثلاثة وقدرت الرواية احتماراً عن الاستفاضة بالأخبار بأن قالوا سمعنا أنه روى الملال إذ يحتمل كونه أصله عن واحد .

(وَعَمْ) يلتقي العين المهملة والميم متقدلة أي شمل وجوب الصوم كل من نقلت إليه رؤية العدليين أو المستفيضة من أهل سائر البلاد قريباً أو بعيداً لأجد ابن عرفة ، وأجمعوا على عدم لحق حكم رؤية ما بعد كالأندلس من خراسان موافقاً في المطالع أو مخالفها (إن نقل) بضم فكسر (ب) أحد (هما) أي العدليين والمستفيضة (عن) رؤية واحد منه (هما) أي العدليين والمستفيضة فالصور أربعة مستفيضة عن مثلها أو عن عدلين وعدلان عن مثلهما أو عن مستفيضة ، وشرط صحة نقل الشهادة أن ينقل عن كل واحد أصل إثنان ليس أحدهما أصلياً ، ولو كانوا ناقلين عن الآخر أو عن الاثنين مجتمعين إثنان فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء ثبتت الشهادة المنقوله عند حاكم عام أو خاص على المشهور .

وقال عبد الملك يعم من في ولائته خاصة ، أو لم يثبت عند حاكم وحصل النقل عن العدليين أو المستفيضة ، وأما نقل الحكم بثبوت الملال فيعم . ولو كان الناقل واحداً على الراجح فتحصل أن صور النقل ستة لأنه أما عن رؤية عدلين أو عن رؤية مستفيضة أو عن حكم . والناقل في كل إما عدلان أو مستفيضة وكلها تم ، وشملها كلام المصنف لأن قوله وعم إن نقل بهما عنهما يفهم منه بالأولى العموم إن نقل بهما عن الحكم . وأما العدل فإن نقل رؤية عدلين فلا يعتبر نقله ، وإن نقل ثبوته عند الحاكم ، وإن لم يحتمل أو نقل رؤية المستفيضة اعتبر نقله فيعم ، فتعدد الناقل شرط في نقل رؤية العدليين لا في نقل رؤية المستفيضة ولا في نقل الحكم . والمراد بالحكم ما يشمل بهره الثبوت .

ونص ابن عرفة الباجي وغيره عن المذهب نقل ثبته بالبينة أو الاستفاضة بأحدهما

لَا يُنْفَرِدُ إِلَّا كَامِلُهُ وَمَنْ لَا أَعْتَنَاهُ لَهُ بِأَمْرِهِ

حل كثبته به الباجي عن ابن الماجشون إن ثبت ببينة عند حاكم غير الخليفة خص من تحت طاعته ، أبو عمر ورواء المذيبون ، وقاله المذيبة وابن دينار ، وأجمعوا على عدم لحق حكم رؤبة ما بعد كالأندلس من خراسان . ابن حارث ابن الماجشون روى ما ثبت ببينة خص ما قرب من محلها . المازري في لزوم ثبات بعدينة أهل مدينة أخرى قوله . قلت ظاهر نقل ابن حارث ولو ثبت بوضع الخليفة والمازري ، ولو ثبت بالاستفاضة . ونص ابن بشير كظاهر لنظر المازري أن ثبت عند الخليفة لزم سائر عمله اتفاقاً .

وقال عياض إنما الخلاف إذا نقل ببينة لا بالاستفاضة ، وفي نقل ثبته بغير واحد قوله الشبيخ من نقله عن ابن ميسير وأبي حران قائلاً إنما قال ابن ميسير فيمن يبعث لذلك وليس كنقل الرجل لأهله ، لأنه للقائم عليهم ، وصوب ابن رشد والصنفي قول الشبيخ وقال لا فرق بينه وبين نقله لأهله ، ولم يحتج الخميس والباجي غيره . ونقل ابن الحاذب الخلاف في نقله لأهله لا أعرفه .

(لا) يثبت رمضان (بـ) رؤبة عدل (متفرد) برأيه ملأه ولو خليفة أو قاضياً أو أهدر أهل زمانه ابن عرفة والمذهب لغور رؤبة العدل ثبته معذرون ولو كان عمر بن عبد العزيز بن حارث اتفاقاً (إلا كامله) أي المتفرد بها .

(ومن لا اعتناء لهم بأمره) أي الملال سواء كانوا أهلاً أو غيرهم فيثبت برأيته في عهدهم إن كان عدل شهادة بل ولو عبداً أو امرأة حيث ثبت عدالته ووثقت أنفس غير المتنبئين بغيره . واعتبر كلام المصنف باقتضائه ثبوته للأهل ولو افتتوا وليس كذلك إذ المتفرد إنما تعتبر رؤيته لغير المتنبئ مطلقاً دون المتنبئ مطلقاً ، فهو حذف قوله كاملاً والعاطف وقال إلا من الاعتناء لهم لطريق الراجح وليس قوله لا ينفرد عطفاً على قوله بها ، لأن نقل الواسد عن الاستفاضة أو ثبوته عند الحاكم بعد لين معثير فيهم ولو بمدخل معتبر فيه على المتنبئ لأهله وغيرهم ، بخلاف نقل الواسد عن رؤبة العدلين فلا يعتبر مطلقاً إلا أن يحصل ليكشف الخبر فيكون كالو كيل مماعمه كسباع المرسلين له فيجب عليهم الصوم بنتله .

وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُواً : رَفْعُ رُؤْيَتِهِ ، وَالْمُخْتَارُ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَإِنْ
أَنْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَارَةُ ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ : فَتَأْوِيلًا نَّا لَّا بِمُنْجَمٍ

(وعلى عدل) رأى الملال (أو مرجو) قبولة وهو مستور الحال (رفع رؤيته)
للحاكم وحوباً باخباره برؤيته الملال ، ولو علم المرجو جرحة نفسه (والختار) اللخمي
من الخلاف وجوب رفع العدل والمرجو (وغيرهما) وهو الفاسق المكشوف حاله ، وهذا
قول ابن عبد الحكم ، لكن اللخمي لم يغتره . وإنما اختيار قول أشبب بنديبه . واجب
بأن على في كلامه مستعمل في مطلق الطلب الصادق بالوجوب بالنسبة للأولين والنذب
بالنسبة للأخير .

(وإن أفطروا) أي العدل والمرجو والمكشوف المنفردون بروية الملال بلا رفع
للحاكم (فالقضاء والكفارة) واجبان على كل منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقاً في كل
حال (إلا) حال فطحهم (بتأويل) منهم أي اعتقادهم عدم وجوب الصوم عليهم
كغيرهم عليهم (فتاوى بلان) أي فهمان لشارحها في وجوب الكفاره عليهم وعدم
سيئما ، الاختلاف في كونه تأويلاً قريباً لاستناده لأمر موجود وهو عدم الوجوب على
غيرهم أو بعيداً ، لأنه ليس بعد العيان بيان . والمتمد وجوبها فالمناسب ولو بتأويل .
فإن رفعوا له فردهم فأفطروا فعليهم الكفاره اتفاقاً .

وبيانني في قوله كراه ولم يقبل لأن مجاسره على الرفع له المستحب عادة
غالباً دل على تحققه رؤية الملال وأبعد تأويلاً ، بخلاف من لم يرفع فعدم رفعه دل على
عدم تتحققه الروية ، فلابد من رفع أولى بقرب التأويل لا استناده لرد الحكم
وإن أفطر من لا اعتناء لهم بعد رؤية المنفرد فعليهم الكفاره لأنه في سقمه كعدلين في
حق غيرهم .

(لا) يثبت رمضان (بـ) حساب (منجم) بضم ففتح فكسر منقلأ في حق غيره
وحق نفسه ، ولو وقع في القلب صدقه لأمر الشارع بتكذيبه ، وهو الذي يحسب قوس
الملال ولو ره . وقيل هو الذي يرى أن أول الشهر طلوع نجم معلوم ، والحساب الذي
يحسب صير الشمس والقمر وعلى كل لا يصوم أحد بقوله ولا يعتمد هو في نفسه على

وَلَا يُفْطِرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَّالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظَّهُورَ ، إِلَّا بِمَيْسِحٍ ،
وَفِي تَلْفِيقِ شَاهِدٍ أَوْ لَهُ ، لَا خَرَّ آخِرَةٌ ،

ذلك ، وحرم تصديق منجم ويقتل إن اعتقاد قاتل النجوم وأنها الفاعلة بلا استثناء إن أسوه ، فان أظهره وبرهن عليه فمرتد فيستتاب فان تاب وإلا قتل وإن لم يعتقد تأثيرها واعتبر أن الفاعل هو الله تعالى وجعلها أمارة على ما يحدث في العالم فهو من عاصٍ .

عند ابن رشد يزجر عن اعتقاده ويؤدب عليه ويحرم تصديقه لقوله قل لا يعلم من في السموات والأرض والنبي إله الله وخبره من صدق كامنا أو عرافاً أو منجماً فقد كفر بها أزل على محمد ﷺ . وغير عاص عند المازري إذا أنسد ذلك لعادة أبراها الله تعالى الحديث إذا نشأت بحربة ثم تشاء مت فتدرك غديقة . وأما الحديث القدسي وهو أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي فالذى قال مطرنا بفضل الله فهو مؤمن بي وكافر بالكتوب ، والذى قال مطرنا بنوء كذا فهو كافر بي مؤمن بالكتوب فهو فيمن نسب الفعل للنوء بهذا بجمع الإمام مالك « رض » ببنها .

(ولا يفطر) بضم المثناة وكسر الطاء المهملة بأكل أو شرب أو جماع شخص (منفرد بـ) بروية هلال (سؤال) ان خاف ظهور فطره للناس بل (ولو أمن الظهور) أي تحلى عدم ظهور فطره للناس خوفاً من تخلف تحفته وظهور أمره فيسوق ويؤدب وحفظ العرض واجب كالنفس ، ويحب فطره بالنسبة ولا يخبر به أحداً لأنه يوم عيد . فكان أفتر ظاهراً وعظ وشدد عليه فيه إن كان ظاهراً لصلاح وإلا أدب ، ويحرم فطر المنفرد ظاهراً في كسل حال (إلا) حال كونه متنبساً (بـ) أمر (ميسيح) للفطر في الظاهر كسفر ومرض وحيض فلا يحرم فطره ظاهراً لأمنه على عرضه بملائسة ميسيحه .

(وفي تلقيق) شهادة (شاهد) شهد بروية الملال (أوله) أي رمضان ولم يثبت به لا نظراته (لـ) شهادة شاهد (آخر) شهد بروية هلال سوال (آخره) أي رمضان

وَلُزُومِهِ بِحُكْمِ الْمُخَالِفِ بِشَاهِدٍ : تَرْدَدٌ ، وَرُؤْيَا نَهَاراً
لِلْفَابِلَةِ ، وَإِنْ ثَبَتَ نَهَاراً أَمْسَكَ ، وَإِلَّا كَفَرَ

فكان الأول شهد آخره بما شهد به الثاني ، وكان الثاني شهد أوله بما شهد به الأول ، فان كان بين الروتين ثلاثون يوماً وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ، ولا يجب قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على أنه من رمضان لاحتلال ذلك اليوم على رؤية الثاني ، وإن كان بينهما تسعه وعشرون يوماً وجب قضاء اليوم الأول الذي لم يضم بروبة التفردة لا تتفقهما على أنه من رمضان ، ولا يجوز الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر لا حتمال كلها على رؤية الأول وعدم التلفيق ، وهو الراجح . فان كان بينهما ثلاثون يوماً فلا يجوز الفطر ولا يجب قضاء الأول ، وإن كان بينهما تسعه وعشرون يوماً فكذلك بالأول .

(ز) في (لزومه) أي وجوب صوم المالكي (بحكم) الحكم (المخالف) لمالك «رض» في الفروع الشافعى بشivot رمضان (بشاهد) واحد بناء على أن حكم الحكم يدخل العبادات استقلالاً لأن حكم فيما يجوز فيه وهي العبادة قاله ابن راشد وعدم لزومه به بناء على أنه لا يدخل العبادات ، وهو الراجح قاله القرافي . وقال الناصر يدخلها تبعاً لا استقلالاً ، وعلى الأول إذا صام المالكي والناس ثلاثة شهور يوماً ولم ير الهلال والسماء مصححة وحكم الشافعى بالفطر فالظاهر أنه لا يجوز المالكي ، لأن الخروج من العبادة أشد من الدخول فيها قاله سالم السنورى (تردد) للتأخر عدم نص المتقدمين في الفرعين حذقة من الأول لدلالة هذا عليه .

(رؤيتها) أي الهلال (نهاراً) ولو قبل الزوال (لـ) ليلة ا (لقابلة) فيستمر مفطراً إن كان في آخر شعبان وصائمها إن كان في آخر رمضان . وقبل إن رأى قبله فللماضية ، وإن رأى بعده فللقابلة (وإن ثبت) رمضان (نهاراً) بوجه ما سبق (أمسك) المكلف بالصليم وجوباً عن جميع المفترضات ، ولو تقدم له فطر حرمة الوقت وقضاء وجوباً ، ولو تصائم بعينها لعدم جزمه (إلا) أي وإن لم يمسك (كفر) بفتحات متقدلاً أي وجبت عليه

إِنْ أَتَيْتَكَ ، وَإِنْ غَيَّمْتَ وَلَمْ يُرَ فَصَبِيْحَتُهُ يَوْمَ الشَّكْ ، وَصِيمَ
عَادَةً وَنَطْوِعاً ، وَقَضَاءً وَكَفَارَةً ،

الكافرة الكبri (إن انتهك) الحرمة ، أي قدم عليها عالماً بها بلا تأويل قريب ، فان لم يشهد لها كمن أقطع طناناً أنه لما يجزه صومه يجوز له نظره فلا كفارة عليه ولم ينفع على شلاف فيه ، فيضم إلى صور التأويل القريب الآية . وكذا المنظر ذاماً عن الحرمة والتأويل لبيانه .

(وإن غيمت) للسماء بفتحات متقدلاً (ولم ير) بضم ففتح أي الملال ليلة ثلاثة من شعبان (فصبيحته) أي اليوم (يوم الشك) الذي ورد النهي عن صومه وهذا من تسمية الجزء باسم كله أو من حذف المضاف ، أي صبيحة يوم الشك . واعتراضه ابن عبد السلام بأن قوله ^ع الشتر تسعه وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الملال ، ولا يقتربوا حتى تروه . فإن غم عليكم فاقدروا له . دل على أن صبيحة الفيوم من شعبان ^ع مزماً قال فالوجه أن يوم الشك صبيحة ليلة مصحبة محدث بروية الملال فيها من لا تقبل شهادته ، كسماء وعبد وصيانتي كاسال الشافعى « رحن » ، وأورد عليه أن من لا تقبل شهادته لا يمسير حدته وصبيحة تلك الليلة من شعبان جزماً أيضاً ، فالورود مشترك فلا وجيه لاعتباره في الأول وعدمه في الثاني ، والإنصاف أن الشك لازم فيما إذا لا يلزم من تكثيل شعبان بصبيحة الفيوم في الظاهر رفقاً بالأمة وتخفيقاً كونه منه في الواقع لاحتلال رجود الملال وسفره الغيم ، ولا من رد شهادة من لا تقبل شهادته في الظاهر كذبه في الواقع لاحتلال صدقه فيه .

(وصيم) بكسر الصاد المهملة أي أذن في صومه لمن أخذ الصوم (عادة) في الأيام كلها وفي بعضها كالاثنين والخمس (و) أذن فيه (نطوعاً) بلا عادة قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه هذا الذي أدركه عليه أهل العلم بالمدينة . وقال ابن مسلمة يكفر صومه نطوعاً (و) صيم (قضاء) عن يوم رمضان السابق (و) صيم (كفارة) عن يمين أو ظهار أو قتل أو فطر في رمضان . وكذا في هدى وفدية وجزاء صيد ونذر غير معين .

وَلَنْذُرِ صَادَفَ ، لَا احْتِيَاطًا وَنُدِبَ إِمْسَاكُ لِيُتَحَقَّقَ
لَا لِتَزْكِيَةٍ شَاهِدَيْنِ

(و) ضيم (النذر) معين (صادف) يوم الشك كندر صوم الخميس أو يوم قدم زيد وأجزاء إن لم يثبت إن من رمضان ، وإن لم يجزه عن واحد منها ، فيلزمه قضاء يوم لرمضان الفائت ويوم لرمضان الحاضر ، ولا يقضى النذر المعين لفوات وقته ولا مفروم لقوله صادف ، إذ مثله نذر صومه معيناً نحو الله على صوم يوم الشك ، فيلزم الوفاء به لأن الصحيح أنه يصوم تطوعاً والمندوب يلزم بالنذر (لا) يصوم يوم الشك (احتياطاً) لرمضان ، فان كانت منه اجتنزى به وإنما كان تطوعاً أي يكره على الراجح . وقيل يحرم وهو ظاهر حبر عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ، ويؤخذ من قوله وتطوعاً جوازاً الصوم في النصف الثاني من شعبان على انفراده . وحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل . كان يصوم يوماً فليصمه . قال عباس نحوه على تحرى التقديم تمظيناً لرمضان وقد استفید هذا من قوله إلا دجل العج

(وندب) بضم فكسر (إمساكه) أي الإمساك عن المفترض في يوم الشك بقدر ما حرجت العادة بالثبوت فيه من المارين والمسافرين ، وذلك بارتفاع الشمس إلى نصف قوس الزوال (ليتحقق) الحال من صيام أو إفطار (لا) يندب الإمساك فيه زيادة على ما تقدم (لتركية شاهدين) به احتاجاً لها وفيها طول ، فان كان ذلك قريباً فاستحباب الإمساك متبع قاله الخطاب ، وهو أكد من الإمساك في الفرع السابق . وإذا كانت الشهادة بالرؤيه نهاراً أو ليلاً والسماء مصححة وأخرت التزكية للنهار فلا إمساك أصلاً ، ولا يجب تبييت الصوم . وإن كانت السماء مغيمة وأخرت له فالمتفق إنما هو الإمساك الزائد على ما يتتحقق فيه الأمر . وإن زكيماً بعد ذلك أمر الناس بالإمساك والقضاء . وإن كانت في الفطر بأن رأياً هلال شوال واحتياجاً للتزكية فسام الناس ثم زكيماً فلا إثم عليهم في مسامتهم .

أو زوالاً عذر مباح له الفطر مع العلم برمضان كمحضر ،
 فلقدام وطه زوجة طهرت ، وكف لسان وتعجيز فطر
 وتأخير سحور ،

وعطف على تزكية فقال (أو زوال) أي لا ينذر الإمساك لزوال (عذر مباح له)
 أي لأجل العذر (الفطر مع العلم برمضان ك) شخص (محضر) للفطر في رمضان من
 شدة جوع أو عطش فالفطر وكعائض ونساء طهروا نهاراً ومرتضى صبح نهاراً ومرض
 مات ولدها ، ومسافر قدم ، ومبون أفاق ، وسي بلغ نهاراً ، فلا ينذر الإمساك
 منهم وأحرز بهوله مع العلم برمضان عن الناس والظاهر يوم الشك ثم ثبت أنه من
 رمضان فيجب عليهما الإمساك كصيبي بيت الصوم واستمر صائمًا إلى بلوغه . وأورد
 على منطقه المكره على الفطر فإنه يجب عليه الإمساك بعد زوال الإكرام ، وعلى مفهمه
 المبون فإنه مباح له الفطر إذا أفاق مع أنه لم يعلم برمضان . وأجيب بأن فعلهما قبل
 زوال العذر لا ينصرف باباحة ولا غيرها لارتفاع التكليف عنهما ، فلم يدخلان في كلامه
 إذا حل ذلك .

(فلقدام) من سفره نهاراً مفترأ (وطه زوجة) أو أمة (طهرت) من حبس أو
 نفاس نهاراً أو كانت صبية أو كتابية أو مجنونة أو قادمة من سفر مفترأ (و) ندب
 (كف لسان) عن فضول الكلام . وأما عن المحرم فيجب في شهر رمضان أيضًا
 ويناكد الواجب والمدوب في رمضان (و) ندب (تعجيز فطر) من رمضان أو
 غيره بعد تحقق غروب الشمس قبل صلاة المغرب . وندب كونه على رطب فشر
 فإن لم يجده فعلى الماء ، وكون ما ذكر ورآ ، وأن يقول اللهم لك صحت ، وعلى
 رزقك المطرت فاغفر لي ما قدمت وما اخترت ، ذهب الطمأن ، وابتلت العروق ، وثبت
 الأجر إن شاء الله تعالى .

(و) ندب (تأخير سحور) بعض السن المهملة الأكل آخر الليل وبفتحها ما يؤكل
 آخره ، والزاد به هنا الأول لقرنه بالفطر . ولأنه الموصوف بالتأخير للثالث الأخير من

وَصُومُ بَسْفَرٍ، وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصُومُ عَرْفَةَ إِنْ
لَمْ يَحْجُّ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ،

الليل ، ويدخل وقته بنصف الليل الأخير وفقد ورد أن النبي ﷺ كان يؤخره حتى
يبقى بين فراغته منه وبين الفجر قدر قراءة خمسين آية ، فالاكل في النصف الأول
ليس سحوراً وهو مندوب خبر فصل ما بيننا وبين صيام أهل الكتاب ، أكلة
الشعر ، وسبعين تسحروا ولو بجرعة ماء ، وأشر ندب تأخيره بمنبه فكانه قال
وسحور وتأخيره .

(و) ندب (صوم) لرمضان (بسفر) مبيح للfast لمن لا يشق عليه الصوم لقوله
تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ البقرة ١٨٤ المطر ويكسره فطره وقصر الصلاة فيه سنة لبراءة
الذمة به وعدم براءتها بالفطر ، وقوله ﷺ ليس من البر الصيام في السفر عموم على من يشق
عليه إن علم دخوله آخر النهار أو وسطه بل (وإن علم دخوله) علاً ينقطع حكم سفره
يدخله (بعد) أي حقب (الفجر) ودفع بالمبالفة توم وجوب صومه حينئذ لعدم
المشقة فيه (و) ندب (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة لحديث صوم يوم عرفة
يذكر سنتين ، سنة ماضية ، وسنة مستقبلة . وصوم اليوم الثامن ورد أنه يكتفى
سنة أو شهراً (إن لم يحج) ويكسره صومهما للجاج ويتاكد ندب فطرها له للتقوى على
المناسب ، ولأنه ﷺ أفتر ما في حبة الوداع وهي عن صوم يوم عرفة .

(و) ندب صوم باقي غالب (عشر ذي الحجة) أو سمي التسعة عشرة نسبة للجزء
باسم كله ، وندب هذا ولو حاج ، وهل كل يوم من باقي التسعة يكتفى شهرين أو
شهرآ شلاف (و) ندب صوم (عاشوراء) أي عاشر الحرم (و) ندب صوم (تاسوعاء)
أي تاسع الحرم بالمد فيها وقدم عاشوراء لأنه أفضل ، ولأنه يكتفى سنة وندب توسيعه
فيه على الأهل والأقارب واليتامى بالمعروف ، وصلة النقل وزيادة عمال وغسل
ومسح رأس يتيم والصدقة والاتكتحال وتقليم الاظفار وقراءة سورة الإخلاص
الفيرة .

والمحرم ، ورجب ، وشعبان ، وإمساك بقيمة اليوم إن
أسلم وقضاؤه ، وتجحيل القضاء ، وتتابعته : ككل صوم
لم يلزم تتابعته ، وبده بكصوم تمنع ، إن لم يضيق
الوقت ، وفدية لهرم وعطش ،

- (و) ندب صوم باقي (المحرم ورجب) الحط الحافظ إن حجر لم يرد في صيام رجب
كله أو بعضه حديث صحيح يصلح للعجة . فلو قال المصنف والمحرم (وشعبان) لوافق
المتصوّص ثم قال وذكر ابن عرفة في الأشهر المرغب فيها شوال ولم أره في كلام غيره من
أهل المذهب ، لكن رأيت في الجامع الكبير للسيوطى حديثاً نصه من صام رمضان وشوال
والأربعاء والخميس دخل الجنة (و) ندب (إمساك بقيمة اليوم) من رمضان (من) كان
كافراً أو (أسلم) فيه لظهور عليه علامة الإسلام بسرعة ولم يجب تاليقأ له للإسلام
(د) ندب (قضاؤه) أي اليوم الذي أسلم فيه ولم يعجب لذلك .

- (و) ندب (تجحيل القضاء) لما فات من رمضان مبادرة للطاعة وإبراء الذمة
(و) ندب (تتابعته) أي القضاء وشبه في ندب التتابع فقال (ككل صوم لم يلزم تتابعته)
لککفارۃ میں وقت وصیام جزاء وثلاثة في الحج (و) ندب (بهـ بـ كـ صـومـ تـمنعـ) وقرآن
ونقص في حج أو عمرة على قضاء ما فات من رمضان إذا اجتمعا على مكلف بجواز تأخير
القضاء إلى أن يبقى من شعبان بقدر فهو واجب موسع ، والمهدى والکفارۃ . واجب
مطلق ، وإذا اجتمعا فالأولى تقديم المطلق وليصل السبعة التي بعد الرجوع
بالتلاتة التي في الحج إن كانت ساماها فيه (إن لم يضيق الوقت) على قضاء رمضان
والواجب تقادمه .

- (و) ندب (فدية) أي إعطاء مدع عن كل يوم لسجين (لـ) شخص (هرم وعطش)
بفتح فكسر فيها أي دائم المرم والعطش الشديد الذي لا يستطيع الصيام معه في فصل
من فصول السنة ، فيسقط عنه أداء الصوم وقضاؤه . وتندب له الفدية فإن قدر عليه في زمن

وَصُومُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَكُرْهَ الْبَيْضُ: كَسِيَّةٌ مِنْ شَوَّالٍ

أشعر اليه وصام فيه وجوباً ، ولا تندب له الفدية هذا هو المشهور . وقال اللثمي لقتدي
هذا والمعطش الأكل وغيره من المفتراءات كما تقدم أن المضرر لأكل أو شرب لا يندب
إمساكه بقية اليوم . وفي اختصار الوقاران العطش بشرب إذا بلغ منه الجهد ولا يعوده إلى
غيره والمتمد الأول .

(و) ندب (صوم ثلاثة) من الأيام (من كل شهر) سوى رمضان غير معينة خبر أبي
هريرة « رض » أوصاني خليلي بثلاثة لا أدعهن بالسوال عند كل صلاة وصوم ثلاثة أيام من
كل شهر ، وإن أوتر قبل أن أيام . وخبر عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يعين وكان مالك « رض » يصوم أول يوم وحادي عشر وحادي عشر يوم .
وفي المقدمات والذخيرة أوله وعاشره ومتمن عشرته والأول أنساب يحمل كل حسنة
عشرة أمثالها .

(و كره) بضم فكسر (كونها) أي الأيام الثلاثة أيام الليالي (البيض) أي المستبردة
بالفقر من غزوتها لل مجرها وهي الثالثة عشرة وتاليتها إذا قصد صومها بمعنىها فراراً
من التحديد فيما لم يحدد الشارع ومن خوف اعتقاد وجوبها ، فإن اتفق صومها بلا
قصدها فلا كراهة هذا هو المشهور ، وما روی من صومها مالك « رض » عنه وحده هرون
الرشيد عليه لم يأخذ به أصحابه .

وشبه في الكرامة فقال (ك) صوم (ستة) من الأيام (من شوال) فيكره لقتدي
في منصة يوم العيد متباينة مظيرة معتقداً سنية وصلها وإلا فلا يكره انتهى . عبق
العنرى قضيته أنه لا يكره لغير لقتدي به ولو خيف اعتقاده وجوبه وإنه إن أخفاه
لا يكره ، ولو اعتقد سنية الاتصال وليس كذلك فيها ، فالأولى أن يكره لقتدي به
ولم يخاف عليه اعتقاد وجوبه إن وصلها وتابعها وأظهرها ولمن اعتقد سنية اتصالها .
البناني انظر قوله لقتدي به مع ما في الخط عن مطرف ، إنما كره مالك « رض » صومها
الذى الجهل شرفاً من اعتقاده وجوبها .

وحديث أبي أيوب « رض » من ضام رمضان وأتبعه بست من شوال فتكافئاً صام

وَذُوقْ مِلْحٍ وَعَلَكِ أَمْ يَمْجِهُ ، وَمُدَاوَةٌ حَفْرٌ فِي مَنَهُ إِلَّا لِتَعْوِفَ ضَرَرٍ ،

الدهر ، الحسنة بعشرة أمثالها . فشهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بستين قام السنة ، مقييد بعدم اعتقاد وجوبهما وسنية اتصالها . ومحول على أن تخصيص السنة بكتورتها من شوال مجرد التخييف والتيسير لسهولة الصيام فيه باعتباره في رمضان ، ولاشك أن صومها في عشر ذي الحجة أفضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة .

(و) كره لكل صائم فرضاً أو نقالاً (ذوق ملح) لطعام لينظر اعتداله ولو صابها احتجاجاً لذوقه وعسل وخل ونحوها (و) كره مضن (علك) بكسر سكوت ، أي ما يملك من قمر وحلوى أصلي مثلاً ولبان ولو لم يتعمل منه شيء وقدرنا عامل علك مضن لعدم صحة سلط ذوق علبه . قيل لا دليل على هذا المدر فالأولى تضمين ذوق معنى تناول ليصبح سلطه على المطرود على حد ما قيل في علاقتها تنا وفاء من تضمين علاقتها معنى تارتها (ثم يمجه) أي الريق الذي ذاق به الملح أو علك به العلك وجوبياً فيما يظهر ، فإن أمسكه بقمة حتى غرب الشمس فهل يأثم لأنه تغير بالصوم أه ، عبق .

(و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء المهملة والفاء وسكونها أي نساد أصول الأسنان ، وصلة مداواة (زمنه) أي نهاراً ولا شيء عليه إن لم يبتلع منه شيئاً وإلا قضى مطلقاً وكفر إن تمد (إلا لخوف ضرر) بتناخيرها للليل بحدوث مرض أو زيادةه أو قالم به ، ولو لم يحدث منه مرض فلا تكره ، وتجب إن شاف ملاكاً أو شديد أذى وإلا سجاز ومثله غيره ومتى يوم زمانه جوازها ليلًا ، فإن وصل شيء إلى حلقه نهاراً فهيل يكون كهبوط الكحول نهاراً أم لا وهو الظاهر ، لأن هبوط الكحول ليس من الحالات إلى الجوف بخلاف دواء الحفر أه . عبق ومن هذا غزل الكتاب المطرود في الملاط فيكره نهاراً إن أريق إلا أن يضره إليه ، وأما المصري الذي يعطى في البحر فيجوز غسله مطلقاً لأنه لا يتعمل منه شيء وحمصاه الزرع الملودي للضرر مكرر و

وَنَذْرٌ تَعْمَلُ مُكْرَرٌ ، وَمُقْدَمةً جَمَاعٌ ؛ كَفْلَةً وَفَكْرٌ ، إِنْ
عُلِّمْتَ السَّلَامَةُ ، وَإِلَّا حُرِّمتَ ،

الا لاضطرار اليه ورب الزرع له الوقوف عليه ولو ادى إلى فطراه لاضطراره لحفظه
ا ه ينزل .

(و) كره (نذر) صوم (يوم مكرر) ككل خيس وأولى أسبوع أو شهر أو عام
لتغله فيؤدي للوفاء به بتكريه أو ترك الوفاء به . ومفهوم مكرر ان نذر غير المكرر
لا يكره وهو كذلك ويكره صوم يوم مولد رسول الله ﷺ الحافا له بالعيد في الجلة
وصوم ضيف بلا اذن رب المنزل (و) كره (مقدمة جماع قبلة) لله لا لوداع أو رحمة
(وفكر) ونظر ظاهرة ، ولو كان الفكر والنظر غير مستدامين . وقال أبو علي كلامهم
يدل على أن النظر والفكر غير المستدامين لا يكرهان إن علمت السلامة خلافاً لظاهر كلام
المصنف وجع المصنف المثالين لأنه لو انتصر على القبلة لتوجه جواز الفكر ، ولو انتصر
على الفكر لتوجه حرمتها وحمل كراهة المقدمة (إن علمت) أو ظفت بضم فكسر
(السلامة) من خروج مني ومدى .

(ولا) أي وإن لم تعلم السلامة بأن علم عدتها أو شرك (حرمت) مقدمة الجماع . ابن
رشد لمحض القول في هذه المسألة أنه إن نظر أو تذكر قاصداً التلذذ به أو لبس أو قبل
أو باشر فسل فلا شيء عليه ، وإن امظ ولم يذ فيه ثلاثة أقوال ، أحدهما : عليه
القضاء . والثاني : لا شيء عليه . والثالث : الفرق بين المباشرة فيما فيها القضاء وما دونها
لا قضاء فيها . وإن أمدى فعلية القضاء إلا أن يحصل عن نظر أو فكر بلا قصد ولا
متابعة للقولان أظهر ما لا قضاء عليه ، وإن أتزل فثلاثة أقوال ، قول مالك رضي
الله تعالى عنه فيها عليه القضاء والكافرة مطلقاً وأصحابها . قول أشب لا كفارة
عليه إلا أن يتتابع حتى ينزل . وثالثها الفرق بين اللمس والقبلة وال المباشرة فيكره مطلقاً
والنظر والتفكير لا كفارة عليه فيها إلا أن يتتابع حتى ينزل ، وهذا ظاهر قول ابن
القاسم فيها .

وَحِجَّةٌ مَرِيضٌ فَقْطُهُ ، وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ تَذْرِيرٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَمَنْ
لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيَاةُ لَهُ وَلَا غَيْرُهَا :

(و) كرهت (حجامة) شخص صائم (مريض) إن شك في السلامة من الإغاثة وعدمها، وإن عليها بجازت، وإن علم عدمها حرمت (فقط) أي صحيح فلا تكره. حجامته حل شكه فيها وأولى إن علمها، وإن علم عدمها حرمت إن لم يخش بتأخير ما ملاكاً أو شديد أذى، والأوجب فعلها. وإن أدت إلى النظر. ومثلاً الفصادة قاله في الإرشاد. ويحتمل أن يقال الفصادة أشد من الحجامة لسحبها من جميع البدن بخلاف الحجامة. ابن قاجي هذا هو المشهور وظاهر المدونة والرسالة كرامتها للصحيح حالة الشك أيضاً. قال بعض الظاهير أن كلام المصنف أطلق المريض على الصيف الذي يمس من نفسه بالضعف ولا يعلم ما يحصل له، وإن كان صحيحاً، فإن علم عدم السلامة حرمت، واحترز بالمريض عن الصحيح الذي علم من نفسه السلامة فلا تكره له. وهذا هو الذي يدل عليه نقل التوضيح وعليه فلا خلاف بين كلام المصنف وظاهر المدونة والرسالة.

(و) كره (تطوع) بصوم (قبل) صوم (نذر) غير معين (أو) قبل صوم (قضاء) لفائت من رمضان أو قبل صوم كفارة ليمين أو ظهار أو قتل أو قطر رمضان . والنذر المبين يحرم للتطوع في زمانه ولا يكره قبله، فان تطوع في زمانه قضاء لأنّه فوته لغير عذر. وظاهر المصنف كرامة التطوع قبل للقضاء ولو مؤكداً كماشورة ويوم عرفة وهو كذلك على الراجح . ابن عرفة الشیخ روى ابن القاسم لا يتطوع قبله أي القضاء ولا قبل نذر. ابن حبيب ارجو سعة تطوعه بمرحب فيه قبل قضاة . ابن رشد في توجيه صوم يوم عاشوراء قضاء أو تطوعاً ، ثالثها مساواه ، ورابتها منع صومه تطوعاً لأول صيام ابن القاسم وصيام ابن وهب وأخر صيام ابن القاسم ومتتضى الفورياته ، ومن عليه قضاء رمضانين بدأ بأولها وإن عكس أحرازاً .

(ومن) علم الشهور (لا يكنته رؤية) للهلال (ولا غيرها) أي الرؤية من مسألة عنها

كَاسِرٌ : كَمْلَ الشَّهُورَ ، وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظُنْ شَهْرًا : صَامَهُ ،
وَإِلَّا : تَخْيِرٌ ، وَأَجْزَأَ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدْدِ لَا قَبْلَهُ ،

(ك) شخص (أسير) أعمى ومحبوس كذلك أو في محل لا يراه منه (كملا) بفتحات متقدلا (الشهور). كل شهر ثلاثة يوماً كتوالي الغيم شهوراً وصام رمضان ثلاثة يوماً، فهذا حكم من عرف الشهور ولم يعرف الكامل والناقص.

(وإن التبست) الشهور عليه ولم يعرف رمضان سواه أمسكته رؤية الملال أم لا (وطن شهراً) رمضان (صامه، وإلا) أي وإن لم يظن شهراً رمضان واستوت عنده الشهور (تخير) أي اختار شهراً وصامه، وإن شك في كون الشهر رمضان أو شعبان هاتان شهرين وفي كونه رمضان أو شوالاً صامه فقط، ويرى لأنه إما رمضان أو قضاوه، وهي كثرة رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وليس له تأخير الصيام إلى الاخير لاحظ كون الاول أو الثاني رمضان، وإن آخره إليه فلا كثارة عليه لعدم انتهاءه بهذا هو الشهر. وقال ابن بشير إن التبست ولم يظن شهراً صام السنة كلها حكم على إحدى الصلوات الحس وجهمها وفرق الشهور بمعظم متقدلا

صوم العام، في تقبيله (أ) أي كفى في براءة الذمة صوم الشهر الذي ظنه أو اختاره إن تبين أن الشهر الذي صامه (ما بعده) أي رمضان وكان قضاء عنه، ونابت نية الاداء عن نسبة القضاء لغدرة وتحاد العبادة ويعتبر في الإجزاء تساويها (بالعدد) فان تبين أن ما صامه شوال وكان هو رمضان كاملين أو ناقصين قضى يوماً عن يوم العيد، وإن كان الكامل رمضان فقط قضى يومين، وإن كان العكس فلا قضاء وإن تبين أنه الحجة لم يمتد يوم للعيد وأيام التشريق كما يفيده قوله بعد القضاء بالمدد بزمن أبيض صومه تطوعاً (لا) يجوز، إن تبين أنه صام ما (قبله) أي رمضان كشعبان ولو تعددت السنون ولا يكون شعبان سنة قضاء عن رمضان التي قبله لعدم التحاد ما ذواه أداء مع المقضى على المشهوره تبعه (ب)

أو يقى على شكه ، وفي مصادفته : تردد ،

وقال عبد الملك بكتبي ابن عبد السلام أجراماها بعضهم على الخلاف في طلب تعين الأيام في الصلاة ، والأقرب عدم الإجزاء قياساً على من صلى الظهر مثلًا أيامًا قبل الزوال ، وقد يفرق بأظهرية إمارات أوقات الصلوات دون إمارات رمضان ووقت الصلاة متسع فالمخطئ مفترط اـه . ابن خازى :

وفي التوضيح عن الباجي أنه خرج من هنا قولين في إجزاء نية الأداء عن القضاء في الصلاة . قال واعتبره سند وان عطاء الله بأن قالا لا نعرف في إجزاء نية الأداء خلافاً ، فإن من استيقظ ولم يعلم به طلوع الشمس وصل معتقداً بقاء الوقت صحت صلاته إن كان بعد طلوم الشمس وفاما . قال في التوضيح وفي كلامها نظر لأنه لا يلزم من الاتفاق في الصلاة نفس التخريج فيها . ولو كان الخلاف في الصلاة لم يحتاج إلى التخريج اـه . قلت لعل مراد الباجي التخريج في الإجزاء مع اختلاف الزمان خلاف ما فهم منه سند وابن عطاء الله للفرق بين الصلاة والصيام حيثنى اـه بنافي .

(أو) أي ولا يجزي ان (بقي على شكه) في كون ما صامه ظاناً أو مختاراً رمضان أو ما بعده أو ما قبله عند ابن القاسم . وقال ابن الماجشون وأشب وسحنون يجزي إن بقي على شكه لأن فرضه الاجتهاد وقد فعل ما وجب عليه ولم يتبيّن خطوه فهو على الجواز حتى يتبيّن خلافه ، ورجحه ابن يونس . ابن عرفة إن بقي شاكاً ففي وجوب قضائه قوله ابن القاسم وسحنون مع أشب وابن الماجشون . ابن يونس يقول أشب أبين لأنه صار فرضه الاجتهاد وهو قد اجتهد وقام .

(وفي) الإجزاء عند (مصادفته) رمضان بصومه ظاناً ، أو مختاراً وهو المتمدد وعدهمه (تردد) لابن أبي زيد وابن رشد النقل عن ابن القاسم ، فلي التراويف عن ابن القاسم الإجزاء إذا صادفه وصدر به صاحب الإشراف . وفي البيان فإن "علم انه صادفه" يتحقق له لم يجزه على مذهب ابن القاسم ، ويجزيه على مذهب أشب وسحنون ، ابن عرفة لم أجده مذكراً ابن رشد عن ابن القاسم وأخذنه من سماح عيسى بعيد . وما ذكر اللخصي إلا الإجزاء خاصة وساقه كأنه المذهب ولم يعزه اـه . الخط وجزم به في الغرائب وحيث

وَصْحَتْهُ مُطْلَقاً بِنِيَّةٍ مُبِينَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ

مقابلة للحسن بن صالح وقال انه فاسد اه ، فلو اقتصر المصنف على الإجزاء لكان اول وظاهر التوضيح والماوأ أن التردد في النية أيضاً ، وهو ظاهر ابن عرفة وابن الحاچب وبه قرار احمد بن علي .

(وصحته) أي الصوم (مطلقاً) عن تلبية يكونه فرضاً مشروطة (بنية) أي قصد الصوم ولو لم يستحضر كونه قربة لله تعالى ويحتاج الفرهن لنبته ، فإن نوى الصوم وشك هل تواره نفلأ أو قضاء أو وفاء نذر انعقد تطوعاً وإن شك في الآخرين لم يجز عن واحد منها ، ووجب إتمامه لأن مقاده نفلأ في الظاهر (مبيته) بضم الميم وفتح المسدة والمتناه تحت مشددة ليلأ بين غروب الشمس وطلع الفجر ، ولا يضر الأكل والشرب والوطء والنوم بعدها ، ويبطلها الإغماء والجنون والسكر بعدها فإن استمر للفجر فلا يصح الصوم ، وإن زال قبله وجددت النية قبله صح الصوم وإلا فلا يصح وعاشره كثيرون على المشهور .

ابن بشير لا خلاف عندها أن الصوم لا يجزئ إلا إن تقدمت النية على سائر أجزاءه فإن طلع الفجر ولم ينوي لم يجزئه في سائر أنواع الصوم إلا يوم عاشوراء ففيه قولان المشهور من المذهب أنه كالأول لعموم قوله مَنْ لَمْ يَأْكُلْ لَا صِيَامَ لَمْ يَنْبَغِي صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ، والشاذ اختصاص يوم عاشوراء بصحبة صومه إن وقعت نيته في النهار ، ولا خلاف عندها أن عمل النية الليل ومق عدتها فيه أجزأه ولا يشرط مقارنتها للفجر بخلاف الصلاة والطهارة والحج فلا بد من مقارنتها أو تقدمها بيسير اه .

رسواه نوى قبل الفجر (أو مع) طلوع (الفجر) ان اتفق ذلك فـ لا يجزئ قبل الفرج هذه البكافة ولا بعد الفجر لأنها القصد وقصد الماضي محال ، هذا قول عبد الوهاب وصوفي اللخني وابن رشد ، وروى ابن عبد الحكم لا يجزئ مع الفجر ورد ابن عرفة الأول بأن النية تتقدم المنوي لأنها قصدتها وهو متقدم على المقصد وإن كان غير منوي . وأجيب بأن هذه أمور جعلية ، وقد اكتفى الشارع بالمقارنة في الصلاة فإن تكبيره

وَكَفْتُ نِيَّةً لِمَا يَحْبُّ تَنَابُّهُ لَا مَسْرُودٌ وَيَوْمٌ مُعِينٌ ،
وَرُوَيْتُ عَلَى الْأَكْتِفَاهِ فِيهَا ، لَا إِنْ أَنْقَطَعَ تَنَابُّهُ :
بِكَعْرَضٍ ، أَوْ سَفَرٍ ،

الأسوام ركن منها والنية مقارنة لها . وكلام ابن بشير وابن الحاجب والقرافي يفسدان الأصل كونها مقارنة للتجزء ورخص تقدمها عليه للشقة في مقارتها له .

(وكفالت نية) واحدة (لها) أي صوم (يجب تابعه) كرمضان وكفار قطع مرغوب
وظهار ونذر متتابع كنذر صوم شهر معين بناء على أنه كعبادة واحدة من حيث ارتباط
بعضه ببعض، وعدم جواز تفريقه، وإن كان لا يبطل جميعه ببطلان بعضه كالم{jع هذا
هو المشهور. وقال ابن عبد الحكم يجب التوبة في كل ليلة في واجب التلبس بنذر على أنه
كعبادات من حيث عدم فساد جميعه بفساد بعضه (لا) تكفي نية واحدة لصوم
مسروه) أي متتابع بلا وجوب، كصيام الدهر أو عام أو شهر أو أسبوع تطوعاً بلا
نذر (ويم) مكرر (معين) بضم اليم وقطع العين والمتناه متعددة ككل خيس
واتنين ولو عينه بالنذر، وشكل ما لا يجب تابعه كقضاء رمضان وكفار قطعة بين
وفدية وهدى وجزاء وصيام رمضان بسفر أو مرض فلا بد من تجديد التوبة
كل ليلة.

(ورويَتْ) بضم فكسر أي المدونة (على الإكتفاء) بنية واحدة (فيها) أي المسروء والمِؤمِن بالثذر وهي ضعيفة ، حق قال الخط لم اقف على من رواها بالإكتفاء فيها وتكتفى نية الواجب التتابع إن استمر تابعه (لا إن انقطع تابعه) أي وجوهه (بكحوره أو سفر) فلا تكفي التيبة الأولى ، ولو استمر صائمًا فلا بد من تبيتها كل ليلة ، هذا هو المعتمد كما في المتتبعة . وفي المسوط إن استمر المريض أو المسافر صائمًا فلا يحتاج إلى تجديد نية . ومن أفسد صومه عامدًا فهل يحتاج لتجديد نية أو لا والظاهر الأول قاله الخط . ومن بيت الفطر ولو ناسياً يحدد النية لا من أفتر نهاراً

وينقاو ، ووجب إن طهرت قبل الفجر وإن لحظة ، ومع القضاء إن شكت ، وبغلي . وإن جن ولو سنين كثيرة

ناسيا ، ومن أفتر مكرها كمن أفتر ناسيا عند اللحمي ، وكمن أفتر برهن عند ابن يونس ، وأدخلت الكاف الحيف والنفاس والجنون والإغماء والسكر فتقطع النية وتجدد بعد زوالها لما يبقى ..

(و) سنته (بنهاء) من حيض ونفاس (ووجب) الصوم (إن طهرت) بقصبة أو جفوف (قبل) طلوع (الفجر) إن كان الفاصل بينها زمناً طويلاً بل (وإن) كان (لحظة) يسيرة جداً بل إن رأت القصبة أو الجفوف مع طلوع الفجر وفوت الصوم صح صومها ، بدليل قوله أو مع الفجر ، وقوله وقوع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع للفجر . ولو لم تختزل إلا بعده أو لم تختزل أصلاً إذ الطهارة ليست شرطاً في صحة الصوم (و) وجب أمساكها (مع القضاء) له (إن شكت) في سحول طيرها مع الفجر أو بعده احتياجاً . ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شكت هل طهرت في وقتها أو بعده فلا يجب عليها .

فإن قلت المبيض مانع من وجوب الصلاة والصوم والشك فيب موجود فيها فلم وجب أداؤه الصوم دون الصلاة . قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته إلى الغروب ، وله حرمة فإذا وجب أمساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده .

(و) سنته (بعقل) فلا يصح من جنون ولا محن عليه (وإن جن) بضم الجن وشد التون يومين أو أيام أو شهراً أو سنة أو سنين قليلة بل (ولو) جن (سنين كثيرة) وأفأ فالقضاء واجب عليه بأمر جديد كنظاه الخائف والنفاس ، فلا يقال وسوب القضاء . فرج وسبعين الأداء وهو لم يحب عليه سواء كان جنونه طارئاً بعد بلوغه عاقلاً أو قبله على المشهور ، وهو قول الإمام مالك « رهن » وابن القاسم في المدونة . وأشار بولوا إلى رواية ابن الطيب والمدنيين عن مالك رحمه الله تعالى . إن قلت السنون كخمسة فالقضاء وإن كثرت كثرة فلا قضاء .

أو أغنى يوماً أو جلة أو أقله ولم يسلم أوله فالقضاء
لابد سلم ولو نصفه، وبترك جماع، وإنراج:
مني، ومذبي

(أ) أو أغنى (عليه يوماً) من فجره الغروب (أو جله) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر اليوم ولو سلم أوله (أو أقله) أي نصف اليوم فأقل منه (و) الحال انه (لم يسلم) بفتح فسكون من الإغاء (أوله) أي مع طلوع فجر اليوم بأن كان حينئذ مغمى عليه (فالقضاء) واجب عليه ، لأن الإغاء والجنون مرض ، وقد قال الله تعالى ﴿وَإِن كُنْتُم مَرْضٌ أَوْ عَلَى سُفُرٍ فَعَدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾ البقرة ابن عاشر الأولى كنصفه أو أقله ولم يسلم ليبين أن النصف كالأقل وأن القيد خاص بها .

(لا) يحب عليه القضاء (إن سلم) من الإغاء مع التبر وجدد النية حينئذ ، ولو أغنى عليه قبله وأغنى عليه بعد الفجر أقله بل (لو) أغنى عليه بمده (نصفه) أي اليوم ، فإن لم يحدد حين إلماقته مع التبر لم يصح صومه لانقطاع نيته بالإغاء ويفصل في جنون اليوم الواحد تفصيل الإغاء على التحقيق ، ولا قضاة على ظاهر ولو كل الشهر إن بيت النية أول ليلة والسكر كالإغاء . وظاهر التقل ولو بخلال وهو ظاهر لأنه لا يزول بالإيقاظ فلا يتحقق بالنوم ، وقد حلل ابن ينس التفصيل في الإغاء بأن المعمى عليه غير مكلف فلا تصح نيته ، والنائم مكلف لو ثبته فهذا يدل على أن السكر مطلقاً مثل الإغاء ، وإن النية للعقل مثله مطلقاً ، وقد جعلوا السكر بخلال في الوضوء كالإغاء .

(و) صحته (ترك جماع) أي تفسيب حسنة بالغ أو قدرها في فرج مطبق وإن لم ينزل (و) ترك (إنراج مني) يقطلة لا في يوم بلدة معتادة (و) ترك إنراج (مذبي) كذلك لا بلدة أو غير معتادة أو مجرد إلماق ولو نشأ عن مقدمات على المعتمد ، وهذه رواية أشهب عن مالك «رضي» في المدونة . وقال ابن القاسم فيها وروى في العتبية عن مالك «رضي» القضاء ، وتقرر عند الشيوخ أن رواية غير ابن القاسم فيها تقدّم على روايته

وَقِنْيٌ بِإِبْصَالٍ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ؛ لِمَعْدَةٍ بِعَقْنَةٍ بِمَا يَسْعٍ ،

في غيرها وقوله فيها ، لكن في التوضيح عن ابن عبد السلام أن قول ابن القاسم هو الأشهر (و) بذلك إخراج (فيه) فإن أخرجـه فالقضاء ، فإن ابتلاء شيئاً منه ولو غلبة فالكافارة فإن خرج منه غلبة فلا قضاء إلا أن يرجع شيء منه فالقضاء ، فإن تمـدـ ابتلاءـهـ فالكافارة .

(و) صحته (بذلك) أي (إصال) شيء (متحلل) بضم الميم وفتح المثناة والحادي المهمة وكسر اللام الأولى ، أي ينبع ولو في المدة من منفذ عال أو سافل ، فإن وصل لها ولو غلبة فالقضاء فقط إلا من الفم مع الإتهاـكـ فالكافـارـةـ أيضاـ ، فـالـمـرـادـ بـالـإـصـالـ الـوـصـولـ ، وهذا في غير ما بين الأسنان من طعام إذا لا يفطر ابتلاءـهـ ولو عـدـاـ ، هذا مذهب المدونة وشهـرـهـ ابنـالـخـاجـبـ . واستبعدـ ابنـ رـشـدـ عدمـ القـضـاءـ فـيـ الـعـدـ وـالـمـدوـنـةـ لمـ تـصـرـحـ بهـ فـيـ الـعـدـ لكنـ يـؤـخـذـ منـ إـطـلاقـهـ وـالـهـ أـعـلـمـ اـمـ بنـ .

(أوـ غيرـهـ) أيـ المتـحلـلـ كـدرـمـ منـ منـفذـ عـالـ فـقـطـ بـدـلـيلـ ماـ يـأـتـيـ (علىـ المـخـتـارـ)ـ عندـ الـلـغـمـيـ منـ الـخـلـافـ وـهـوـ ابنـ الـمـاجـشـونـ ، وـمـقـابـلـهـ قولـ ابنـ القـاسـمـ هـذـاـ خـاصـ بـغـيـرـهـ ، فـلـوـ قالـ كـفـيرـهـ بـالـسـكـافـ لـوـاقـقـ عـادـتـهـ ، وـنـصـ الـلـغـمـيـ اـخـتـلـفـ فـيـ الـحـصـاـةـ وـالـدـرـهـمـ فـذـهـبـ ابنـ الـمـاجـشـونـ إـلـىـ أـنـ لـلـحـصـاـةـ وـالـدـرـهـمـ حـسـكـ الطـعـامـ فـعـلـيـهـ فـيـ السـهـوـ القـضـاءـ فـقـطـ وـفـيـ الـعـدـ القـضـاءـ وـالـكـافـارـةـ . وـلـاـنـ القـاسـمـ فـيـ كـتـابـ اـبـنـ حـبـيـبـ لـاـ قـضـاءـ عـلـيـهـ إـلـاـ أـنـ يـكـوـنـ مـتـعـدـاـ فـيـ قـضـيـةـ لـتـهـاوـيـهـ بـصـوـمـهـ ، فـجـعـلـهـ مـنـ بـابـ الـعـقـوبـةـ ، وـالـأـوـلـ أـشـهـدـ لـأـنـ الـحـصـاـةـ تـشـفـلـ الـمـدـدـ أـشـفـلـاـ مـاـ وـتـنـقـصـ كـلـبـ الـجـمـوعـ وـصـلـةـ إـصـالـ (ـمـعـدـةـ)ـ أيـ مـاـ تـحـتـ الصـدـرـ إـلـىـ الـبـرـةـ وـهـيـ لـلـأـدـمـيـ كـعـوـصـلـةـ الطـيـرـ وـكـرـشـ الـبـهـيـةـ وـصـلـةـ إـصـالـ أـيـضاـ (ـبـعـنـةـ)ـ أيـ اـحـتـقـانـ (ـبـائـعـ)ـ فـيـ مـبـرـأـةـ أـوـ قـبـلـ اـمـرـأـةـ لـاـ إـحـلـيلـ . وـاحـتـرـزـ بـائـعـ عـنـ حـقـنـةـ يـحـامـدـ فـلـاـ قـضـاءـ فـيـهـ وـلـوـ فـتـأـلـ عـلـيـهـمـ اـدـمـنـ لـيـسـارـتـهـ قـالـهـ الـأـمـامـ مـالـكـ (ـوـهـ)ـ فـهـوـ مـكـثـشـيـ مـنـ الـتـحـلـلـ .

أو حلق ، وإن من أنف ، وأذن ، وعين ، وبخور ،

(أو حلق) عطف على معدة أي وترك إيصال متصل أو غيره حلق ، لكن بشرط أن لا يرد غير المتصل ، فان رده بعد وصوله للحلق فلا شيء عليه قاله البساطي ، وتبعه جماعة من الشرح للبناني وهو غير صواب لنقل المرواق عن التقين ، ويجب الإمساك بما يصل إلى الحلق ما يتابع أو لا يتابع اه . ونقله الخط بايساط من هذا ، وعطف أو حلق على حقيقة يقتضى أن الوسائل للحلق لا يفطر إلا إذا جاوزه إلى المعدة ولو كان مائعاً وهو قول ضعيف .

والذهب أن المائع الوسائل للحلق منظر ولو لم يجاوزه إن وصل من الفم بل (وإن) وصل له (من أنف وأذن وعين) نهاراً فإن تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كاكتحاله ليلاً ومبوطه نهاراً للحلق أو وضع دواء أو حناء أو دهن في أنفه أو أذنه ليلاً ففيه نهاراً . وأفاد كلامه أن ما وصل نهاراً للحلق من غير هذه المنافذ لا شيء فيه فمن دهن رأسه نهاراً فوجد طعمه في حلقه أو وضع حناء في رأسه نهاراً فاستطعهما في حلقه فلا قضاء عليه ، ولكن المعروف من الذهب وجوب القضاء بخلاف من حل رجله بمنطقة فوجد مرارتها في حلقه ، أو قبض يده على ثلجة فوجد بردهما في حلقه . وقال المصنف ووصول مائع الحلق وإن من غير فم أو المعدة من كبر كلها بغيره من فم على المختار ، لوفي بالمسألة مع الاختصار والإيضاح .

(و) بترك إيصال (بخور) بفتح المودة أي دخان متضاد من حرق نحو عود ومثله بخار القدر حال غليانه بالطعام فوصوله للحلق منظر كالدخان الذي يشرب بالعود وشم رائحة البخور ونحوه بلا وصول دخانه للحلق لا يفطر ، ودخان الخطيب ونحوه لا قضاء بوصوله للحلق قاله عج . عقب ظاهره ولو استثنقه لانه لا ينكيف به . البناني فيه نظر بل كل دخان ينكيف به فالتفريق غير ظاهر . وقلت وقد شاهدت في السفر من إنسان فرغ دخانه فحرق طرف العود الذي كان يشرب به الدخان وشرب دخانه من الطرف الآخر حتى أفناه وإنما يميزون بين الجبل والصوري والبلدي حال وجودهما

وَقَنِيرٌ، وَبِلْغَمٍ أَمْكَنَ طَرْحَهُ مُطْلِقاً، أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْصَفَةٍ
أَوْ يَسَّارِيَةٍ، وَقَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلِقاً، إِنْ بَصَبْ فِي حَلْقِهِ
نَائِماً : كَمْجَامِعَةٍ نَائِمَةٍ ،

وَكُثُرَتِهَا، وَأَمَا عِنْدِهَا فَيُتَكَيَّفُونَ بِكُلِّ دُخَانٍ وَلَا دُخَانَ عَنْرَةٍ .

(و) بِتَرْكِ اِبْصَالِ (قِيَهُ) أَوْ قَلْسِ (وَبِلْغَمِ أَمْكَنَ طَرْحَهُ) أَيْ المَذْكُورُ بِأَنَّ نَزْلَهُ
مِنَ الْحَلْقِ إِلَى الْفَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرْحَهُ بِأَنَّ لَمْ يَجَاوِزِ الْحَلْقَ فَلَا شَيْءٌ فِيهِ (مُطْلِقاً)
عَنِ التَّقْيِيدِ فَلَا فَرْقٌ بَيْنَ كُوْنَتِهِ لَعْلَةً أَوْ اِمْتِلَاءً مَعْدَةً أَوْ كَثِيرٍ مُتَغَيِّرٍ أَمْ لَارْجِيعٍ عَمَدًا أَوْ
سَهْوًا ، وَسَوَاهُ كَانَ الْبَلْغَمُ مِنْ صَدْرٍ أَوْ رَأْسٍ لَكِنَّ الْمُعْتَدِلَ فِي الْبَلْغَمِ أَنَّهُ لَا يَفْطَرُ مُطْلِقاً
وَلَا وَصْلَ إِلَى طَرْفِ الْلِّسَانِ لِشَقَتِهِ . وَلَا شَيْءٌ عَلَى الصَّائِمِ فِي اِبْتِلَاعِ رِيقِهِ إِلَّا بَعْدِ اِجْتِمَاعِهِ
فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدِ سَمْعَتِهِ ، وَقَالَ اِبْنُ حَبِيبٍ لَا قَضَاءٌ مُطْلِقاً وَهُوَ الرَّاجِحُ .

(أ) أَيْ وَبِتَرْكِ وَضَوْلِ شَيْءٍ (غَالِبٌ) سَبَقَهُ حَلْقَهُ (مِنْ) أَثْرِ هَاهِ (مَضْصَفَةٌ) أَوْ
اسْتِشَاقٌ لَوْضُوهُ أَوْ سُحْرٌ أَوْ عَطْسٌ (أَوْ) غَالِبٌ مِنْ رَطْبَوَةٍ (سَوَاكٌ) مُجْتَمِعٌ فِي فَمِهِ بِأَنَّ لَمْ
يَكُنْ طَرْحَهُ فَيَقْضِيُ الْفَرْضَ فَقْطًا وَنَبْهَ عَلَيْهِ لَوْمَ اِغْتِفارِهِ اِلْطَّلِبُ الشَّارِعُ الْمُضْضَدُ
وَالسَّوَاكُ ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَفْتِيُّ عَنْهُ بِقُولَهِ وَبِتَرْكِ اِبْصَالٍ مُتَحَلِّلِ السَّنْعِ (وَقَضَى) مِنْ أَفْطَرِ
(فِي الْفَرْضِ مُطْلِقاً) أَيْ عَدَّاً أَوْ سَهْوًا أَوْ غَلْبَةً أَوْ إِكْرَاهًا حَرَامًا أَوْ جَائزًا أَوْ وَاجِبًا كَانَ
الْفَرْضُ أَسْبِلًا أَوْ نَذْرًا ، وَأَمْسِكَ وَجْوِيَا إِنْ كَانَ فَرْضًا مُعِينًا زَمْنَهُ كِرْمَصَانُ ، وَنَذْرٌ مُعِينٌ
أَوْ تَطْوِيْرًا أَفْطَرَ فِيهِ نَاسِيَا أَوْ كَفَارَةً ظَهَارًا ، أَوْ قَتْلًا أَوْ فَطْرَ رَمَضَانَ . كَذَلِكَ ، وَشَيْرَ فِيهِ
فِيمَا عَدَا هَذِهِ وَيَحِبُّ قَضَاءُ الْفَرْضِ .

(وَإِنْ) أَفْطَرَ (بَصَبْ) مِنْ شَخْصٍ مَائِنَمَا (فِي حَلْقِهِ) أَيْ الصَّائِمُ حَالَ كُوْنَهُ (نَائِمًا)
وَشَبَهَ فِي وَجْهِهِ بِالْقَضَاءِ فَقَالَ (كَمْجَامِعَةٌ) اِمْرَأَةٌ (نَائِمَةٌ) فَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَعَلَيْهَا الْكَفَارَةُ
عَنْهَا عَلَى الْمُعْتَدِلِ فِيهَا مِنْ أَكْرَهٍ أَوْ كَانَ نَائِمًا فَصَبَ فِي حَلْقِهِ مَاءً فِي رَمَضَانَ أَوْ جَوَمَتْ
اِمْرَأَةٌ نَائِمَةٌ فِي رَمَضَانَ فَالْقَضَاءُ يَحْزِيْهِ بِلَا كَفَارَةً . أَوْ الْحَسْنُ سَكَتْ عَنِ النَّافِعِ مَلَ تَلْزِمَهُ

وَكَأْكِلِهِ شَاكِنٌ فِي الْفَجُورِ ، أَوْ مَطْرَأً الشَّكِ ، وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ
دَلِيلَهُ اقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِ ، وَإِلَّا احْتَاطَ ، إِلَّا الْمَعْنَى : يُعَرَّضُ ،
أَوْ تُحْيَضُ ، أَوْ نَسِيَانٌ ،

الكتارة أم لا وأوجبها ابن حبيب عل الفاعل فيها، وبه قال أبو عمران، وهو ظاهرها في كتاب الحج.

الثالث وهو تفسير لقول ابن القاسم (وَكَأْكِلِهِ) أي الشخص حال كوله (شاكني)
طلوع (النور) أو في الفروب وعدهم فيجب عليه الإمساك والقضاء إن لم يتبين أنه أكل
قبل الفجر أو بعد الفروب، ويجب قضاء النفل لأن أكله شاكنا في أحدهما عددا حرام (أو)
أكل معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرأ) له (الشك) في النور أو الفروب
فالقضاء في الفرض دون النفل إذا ليس من العمد الحرام، وهذا في المدونة (ومن لم ينظر
دليله) أي الصوم وجوداً وهو طلوع النور أو عدماً وهو غروب الشمس (اقتدى)
وجوباً (بالمستدل) عليه العدل العارف أو المستند إليه ويجوز التقليد في الدليل وإن قيل
على معرفته، ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبالة فلا يقلد المحتد غيره
لكرة الخطأ فيها لثائقها.

(وَالْأَ) أي وإن لم يجد مستدلاً عدلاً عارفاً (احتاط) في سحوره بالتقديم مع
تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (إلا)
الذر (المعين) بعض الميم وفتح العين والمنثنة تحت الذي فات صومه كله أو بعضه
(لمرض أو حيض) أو نفاس أو إغفاء أو جنون فلا يقضى لفوات زمه بالعذر، فإن
زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى والمعتمد أن من ترك صومه أو أفتر فيه
ناسياً ي يجب عليه قصائه وإمساك بقية يومه لتغريمه، وكذا من أفتره مكررها الخط هذا
هو المشهور، وفي التلقين لا قضاة عليه، ويبدل عليه كلام ابن عرفة ولكن المشهور
الأول أو خطأ وقت كصومه الأربعاء يظننه الميس المذكور، واحذر المعين من

وَفِي النَّفْلِ ، بِالْعَمَدِ الْحَرَامِ وَلَوْ بِطَلاقِ بَتْ ، إِلَّا لِوَجْهِ كَوَالِدِ ،

المضون إذا أفلط فيه لمره ونحوه فيجب قوله بعد زوال عذرها لعدم قوله لعدم تعيين وقته .

(و) نفس (في النفل) وجوباً (ب) بالافطر (العمد) ولو لسفر طرأ عليه (الحرام) لا بالافطر نسياناً أو إكراهاً ولا لحيض ونفاس أو خوفه مره أو زيادة أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) الطر خلف شخص عليه (طلاق بت) أو يعتقد لتفطيره خلا بجوزه فطره وإن فطر لزمه قضاوه (إلا لو وجه) كتمان قلب الحالف من حلف بطلاقها أو عتلها بحيث يخشى أن لا يتوركها إن حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الإمساك بهبة اليوم . وإن أفلط عمداً حراماً فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء ولا سرمه للوقت . ابن هرمة الشبيخ روى ابن قافع لا وجه لكف منطره عمداً إلا لو وجه . ونقل ابن الحاچب وجوب كف لا أعرفه . ابن غازى جاءت الرواية عن مطرف في النوادر أنه يجتنب الحالف بأهله عليه مطلقاً وبالطلاق والمتقد والمشي إلا أن يكون لذلك رسه ، وأحب طاعة أبيه إن هزما على فطره ولو بغير بين ، زاد ابن رشد رقة عليه من إدامة الصوم .

واختلف في معنى قوله إلا أن يكون لذلك وجه فقال الفقيه راشد الوجه أن يقصد به يعنيه المثانة كأنه رد لما ذكره بعده في الأبوين ، ومنهم من قال أن تكون يعنيه آخر الثلاث فلا يجتنبه ، فحمل ابن غازى الوجه في المصنف على الأول ، وجعل الاشارة بولو إلى الثاني . واختار الخطأن أنه أراد بالوجه ما قاله أبو الحسن ونصه لعل الوجه أن تكون الأمة التي حلف بمعتقها أو المرأة التي حلف بطلاقها على الحالف ويخشى أنه لا يتوركها إن حنت ، فالوجه جبنتم الفطر ، وبشكله قوله كوالد تشبيها . الخطأن هذا الذي يظاهر من الرواية وبسائرها ، لأنه في الرواية أفرد ذكر الوالدين عن الوجه فجعله مثلاً كاختاره ابن غازى خلاف الرواية .

وشبه في جوانب النظر وعدم القضاء فقال (كوالد) أب أو أم أمره بفطر النفل

وَشِيْخٌ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفَا، وَكُفَّرٌ إِنْ تَعْمَدَ بِلَا تَأْوِيلَ قَرِيبٍ،
وَجَهْلٌ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ : جَمَاعاً، أَوْ رَفْعَ نَيْةٍ نَهَاراً أَوْ أَكْلَا

شَفَّةٍ عَلَيْهِ مِنْ إِدَامَةِ صُومَهُ فَيُجُوزُ فَطْرَهُ وَلَا يَلْزَمُ قَضاؤُهُ وَمِثْلُ السِّيدِ (وَشِيْخٌ) فِي
الطَّرِيقِ أَخْذَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَهْدَى أَنْ لَا يَخْالِفَهُ أَمْرَهُ بِفَطْرِهِ كَذَلِكَ فَيُجُوزُ ، وَلَا يَقْضِي ،
وَالْحَقُّ بِهِ بِعِصْمَتِهِ شِيْخُ الْعِلْمِ الشَّرِيعِ إِنْ حَلَفَ الْوَالِدُ وَالشِّيْخُ بِلْ (وَإِنْ لَمْ يَحْلِفَا) أَيْ
الْوَالِدُ وَالشِّيْخُ عَلَى فَطْرِ الْوَلَدِ وَالْمَرِيدِ ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَهْدَى إِنْ سَا هُوَ فِي الطَّاعَةِ وَفَطْرِ
النَّفْلِ مُعْصِيَةٌ .

وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ لَا قَالَ بَعْضُ الْأَئْمَةِ يَحْوَازُ الْفَطْرَ عَدْأً اخْتِيَاراً فِي النَّفْلِ تَمْسِكًا بِحَدِيثِ
الصَّائِمِ الْمَطْبُوعِ أَمْرَتْ نَفْسَهُ إِنْ شَاءَ صَامَ ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ قَدْمَ فِيهِ نَظَرُ الشِّيْخِ ، وَإِنْ حَلَّ
عَلَى تَبِيِّنِ نَيْةِ الْفَطْرِ وَتَرْكِ إِدَامَةِ الصَّيَامِ وَلَا يَصْبَحُ حَلَّهُ عَلَى افْسَادِهِ بَعْدِ شَرْوِعَهُ فِيهِ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿ وَلَا تُبَطِّلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ۲۳ مُحَمَّدٌ وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

(وَكُفَّرٌ) بِشَخْصَاتِ مُتَقَلِّلاً أَيْ أَخْرَجَ الْمَقْطُورَ الْكَفَّارَةَ الْكَبِيرَى وَجَوْبَا (إِنْ تَعْمَدَ)
بِشَخْصَاتِ مُتَقَلِّلاً الصَّائِمَ الْفَطْرَ فَلَا كُفَّارَةٌ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيَا وَالْمُشَتَّارَ فَلَا كُفَّارَةٌ عَلَى مُكْرَرِهِ ،
بِلْتَحْرِيرِ الرَّاءِ عَلَى فَطْرِهِ ، أَوْ مَغْلُوبٍ عَلَيْهِ وَانتَهَى الْحَرَمَةُ بِأَنْ عَلِمَهَا وَاجْتَرَأَ عَلَيْهَا (بِلَا تَأْوِيلَ قَرِيبٍ)
فَلَا كُفَّارَةٌ عَلَى مُتَأْوِلٍ تَأْوِيلًا قَرِيبًا (وَ) بِلَا (جَهْلٌ) لَحَرَمَةٍ فِيمَهُ فَلَا كُفَّارَةٌ عَلَى
مِنْ أَفْطَرَ جَاهِلًا حَرَمَةً إِنْفَطَرَهُ كَحَدِيثِ عَهْدِ بَاسْلَامٍ وَأَوْلَى جَهْلٍ وَرَمَضَانَ كَمَفْطُورِ يَوْمِ الشَّكِّ
قَبْلَ ثَبُوتِهِ وَكَمْنَ التَّبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَشْهُرُ ، وَأَمَا جَهْلٌ وَجَوْبَهَا مَعَ عِلْمِ حَرَمَةٍ مَوْجِبَهَا فَلَا
يَسْتَطِعُهَا وَأَفْطَرَ (فِي) ادَاءَ (رَمَضَانَ فَقَطْ) أَيْ لَا فِي قَضَائِهِ وَلَا فِي كُفَّارَتِهِ وَنَحْوُهَا
وَمَلْفُولُ تَعْمَدَ (جَمَاعًا) يَوْجِبُ الْفَسْلُ وَسَوَاهُ كَانَ رِجْلًا أَوْ امْرَأَةً .

(أَوْ) تَعْمَدَ (رَفْعَ) أَيْ رَفْضَ (نَيْةٍ) لِلصُّومِ (نَهَاراً) أَوْ لِلَّيْلِ وَطَلْعِ الْفَجْرِ وَهُوَ
رَافِعٌ لَمَّا لَمْ يَلْتَمِ عَلَى الْفَطْرِ عَلَى شَيْءٍ وَلَمْ يَحْصُلْ ، كَانَ وَجَدَتْ طَعَاماً أَكْلَتْ وَلَمْ يَمْسِدْهُ أَوْ
وَسَدِدْهُ وَلَمْ يَأْكُلهُ فَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ (أَوْ) تَعْمَدَ (أَكْلًا) أَوْ بِلَمَّا لَتَحَوَّلَ حَصَّةً وَوَصَلَتْ لَجُوفَهُ ،
هَذَا ظَاهِرُ الْمُصْنَفِ بِلَجُورِهِ سَابِقاً عَلَى اخْتِيَارِ اللَّخْمِيِّ قَوْلَ عَبْدِ الْمَلِكِ حُكْمُ الْحَصَّةِ وَالدَّرِيمِ

أو شرباً بقِمٍ فَقَطْ وَإِنْ بِاسْتِيَالِكَ يَجُوزَ إِمَامَ ،

حكم ل الطعام ففي نسيانه القضاء ، وفي عدمه الكفاره . وقال ابن عبد السلام الأقرب سقوطها في غير محلل .

(أو) تعمد (شرباً) ملائع وتنازع أكلًا وشربًا (بقِمٍ فَقَطْ) أي لا بغيرة من أنف وأذن وعين ومسام شعر ودبى وإحليل وتنفسة فلا كفاره بالإصال منها ، لأن هذا لا تتشوف اليه النفوس الباقية على فطرتها ^(١) . وإنما شرعت الكفاره لزجر النفس عن انتشاره إليه ولا بد في الوابل من الفم من وصوله للجوف ، فإن رده من الحلق فلا كفاره فيه أفاده عبء . الباقي الصواب أن الوصول للحلق موجب للكفاره كما تقدم ، ونص ابن الماجب ويحتج بایلاج الحشنة وبالمنى وبما يصل إلى الحلق من الفم خاتمة .

قلت كلام ابن عرفة شاهد لعيق ونصه وتحجب الكفاره في إفساد صوم رمضان انتهاكاً له بوجب الفسل وطنأً أو ازاولاً والافتار بما يصل إلى الجوف أو المعدة من الفم ^{ام} . إن وصل من الفم بأكل أو شرب بل (وإن) وصل من الفم للجوف (باستياك يجوزه) أي قشر الجوز أن تعمد الاستياك بها نهاراً وابتلع أورها ولو غلبة أو ليلاً وتعمد بلعه نهاراً فان ابتلعه غلبة فيقضى فقط كابتلاعها نسياناً ، ولو استياك بها نهاراً عامداً فان استياك بها نهاراً نسيأً فإن ابتلع أثراها عامداً كفر والا فلا أفاده عبء . الباقي فيه نظر فإن الكفاره لم يذكرها في التوضيح الا عن ابن لبابة ، وهو قيدها بالاستعمال نهاراً والا فالقضاء فقط

(١) (قوله فطرتها) أي خلقتها فلا يعتبر من خرج عن فطرتها وصار يشتري الإصال من أنفه ولكن قاعدة تحدث للناس أقضية بحسب ما أحذثوا من الفجور تقتضي وجوب التكبير على من تعمد استنشاق الدخان المسحوق بأنفه وتقضيه أيضاً قاعدة دوران الحكم مع علته وجوداً وعدهما فان أكثر الناس اعتادوا الشنق وصار عندهم أشهى من الأكل والشرب بالفم ومقدماً عليهم في الإفطار من الصيام فلا يردعهم عنه مجرد التحرير وأما التكبير فيردعهم عنه لمشته عليهم والله أعلم .

أوْ مَنِيَا وَإِنْ يَلْدَأْمَةٌ فَكُنْرُ : إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ ،

وَكَذَا نَلَهُ أَنْ هَازِي وَالْمَوَاقِيْعُ عَنْ أَنْ الْحَاجَ اَهُ ، وَاسْتَظْهَرَ فِي الْجَمِيعِ مَا قَالَهُ عَبْقُ لَحْرَمَةِ
الْإِسْتِبَاكِ بِالْجُوزَاءِ .

(أو) تعمد (منيا) أي اخرابه بتقبيل أو مباشرة بل (وإن يلدا مة فكر) أو نظر
وعادته الا زوال منها ولو في بعض الاحوال فلن كان اعتقاد عدمه منها فخالف عادته أو زوال
لقولان في لزوم كفارته و عدمه ، و اختاره اللخصمي واليه أشار بقوله (إلا أن يخالف عادته
على المختار) فان لم يدمها فلا كفاره الفقا ، فقوله ، إلا أن يخالف عادته راجع لإدامة
السكر ، ومثلها ادامة النظر . وأما الا زوال بالتقبيل وال المباشرة فليه الكفاره وان خالف
عادته على المعتمد وان لم يستدم .

واعتراض على المصنف بان اختيار اللخصمي إنما هو في القبلة وال المباشرة . وأجيب بانه
يلزم من جريان القيد فيها جريانه في التفكير والنظر بالأول ، لكن لما كان القيد فيها اضيقينا
وركنا ، وفي التفكير والنظر معتمداً ذكره فعم اعتراض بأنه لابن حميد السلام لا اللخصمي ،
فالاول على الاصح افاده عبق . البناني قوله وان خالف عادته على المعتمد انظر من
أين له ذلك ؟ وفي التوضيح وابن عرقه والبيان أن في مقدمات الجماع اذا انزل منها
ثلاثة أقوال الاول مالك « رعن » في المدونة وهو القضاء والكفارة مطلقا ، والثاني
لأشهب القضاء فقط مطلقا ، الثالث لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة الا أن ينزل
عن نظر أو فكر غير مستدامين ، وعليه جرى المصنف طبقا .

ولم يعرج ابن رشد على عادة السلامه ولا عدمها وانما ذكر ذلك اللخصمي فانه لما حسكت
المخلاف في القبلة هل فيها الكفاره ان أزول وهو قول مالك لا كفاره فيها في المدونة .
وقال أشهب ومحنون « رعن » إلا إن يتتابع . واتفقوا على شرط المتتابعة في النظر
قال والأصل لا يجب الكفاره الا أن قصد الانتباك فيجب أن ينظر الى عاداته ، فمن
كانت عادته أن ينزل عن قبلة أو مباشرة أو اختياره أو اختلفت عادته كفر ، وان كانت عادته
السلامه فلا يكفر اه طني .

وَإِنْ أَنْتَ لِتَعْمَدُ نَظَرَةً فَتَأْوِيلَانِ : بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِيْنًا
لِكُلِّ مُدَّ ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ ،

فالمعنى باختصار المبالغة جبار على مدحه ابن القاسم في المدونة ثم وأشار لاختيار الشخص ليجري في الجميس لعم التخييم في اختياره لم ينظر للمتابعة ولا عدمها ، وإنما نظر للعادة وهذا لا يضر المصنف إذ نسج على منوال التخييم ، فإنه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة ثم أعقبه بذكر اختيارة الرابع الجميس مقدمات الجماع ، وليس اختياره خاصا بالقبلة وال المباشرة كما قيل ، بل ذكر ما مثالين كالتالي أه . وبه تعلم أن تخصيص الاستئناف بما بعد المبالغة وقوله التخييم ليس له اختيار إلا في قبلة وال المباشرة كله غير ظاهر ، إذ غيرها أخرى بذلك نعم ما تقدم يقتضى أن اختيار التخييم من عند نفسه لا من الخلاف . وأجاب طفى بأن تفعيم لما نشأ عن الخلاف الذي ذكره صح التعبير بصيغة الاسم .

(وَإِنْ أَنْتَ فِي أَدَاءِ رَمَضَانَ (بِتَعْمِدِ نَظَرَةٍ) وَاحِدَةٌ (فَ) فِي وَجْهِ الْكَفَارَةِ وَعَدَمِهِ (تَأْوِيلَاتٍ) أَيْ فِيهَا لِشارِحِيهَا راجحهَا عدمه إذا لم يخالف عادته ، وإلا فلا كفاررة اتفاقاً ، تقدم أن قول ابن القاسم فيها عدمها أن أنزل عن فكر أو نظر غير مستدام ، وقال التابسي يكتفي إن أمني عن نظرة واحدة متعمداً فحمله عبد الحق على الوفاق بحمل ما فيها على ما إذا لم يتعمد النظر ، وحمله ابن يونس على الخلاف . الباجي قول القابسي هو الصحيح .

وصلة كفر (بإطعام) أي غلبك (ستين مسكيناً) أي تحتاجاً فشمل الفقير (لكل) من الشتتين (مد) أي ملء يدين متوسطتين لا مقبوضتين ولا مبوسطتين ، ولا يجزي عن المذلة إداء وعشاء . وقال أشبـ يحيـ زـانـ وـتـعـدـتـ بـتـعـدـ الأـيـامـ لـبـتـعـدـ الـفـطـرـ فـيـ يـوـمـ وـلـوـ حـصـلـ الثـانـيـ بـمـدـ إـخـرـاجـهـاـ عـنـ الـأـوـلـ أوـ كـانـ الثـانـيـ مـنـ غـيـرـ جـنـسـ الـأـوـلـ (وـهـوـ) أي الإطعام (الأفضل) من العتق والصوم ولو للخليفة لكثرـةـ تـعـدـيـ قـعـمـهـ ، والظاهر أن العتق أفضـلـ مـنـ الصـومـ لـتـعـدـيـ دـوـنـ الصـومـ .

أو صيام شهرين، أو عتق رقبة كالظهار، وَعْنْ أُمَّةٍ وَطَهَا،
 أو زوجة أكْرَهَا نِيَابَةً، فَلَا يَصُومُ، وَلَا يَعْتِقُ عَنْ أُمَّةٍ،
 وَإِنْ أَعْسَرْ كُفُوتَ

وافق يحيى بن محبث أمير الأندلس بتكتفيه بالصوم بمحضرة العلامة وقال ثلا يتساهم
 ويحاسن ثانية (أو صيام شهرين) متتابعين (أو عتق رقبة) مؤمنة سلبية من عيوب
 لا تجزئ معها كمثله حرارة للكفار حال كون الصيام والعتق (كالظهار) في شرطية
 تتبع الشهرين وبيته وإيمان الرقبة وسلمتها من قطع أسبع اللح، وكمال رقبها وتحري ما
 للكفار إلى آخر ما يأتي في الظهار، والتخيير فيها للعر الرشيد وأما العبد فإنسا يكفر
 بالصوم فإن عجل عنده بقيت دينًا عليه حق ياذن له سيده في الإطعام والسفه بأمره وليه
 بالصوم فان لم يقدر أو أبنى كفر عنه بأدنى النوعين قيمة .

(و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لأنس إكراء إلا أن تزني له فعلها
 كفارتها (أو) عن (زوجة أكرمها)، زوجها على وطئها فعلية كفارتها إن كانت بالفنة
 غاللة مسللة ولو أمة لغيره، ولو كان الزوج عبداً وهي كجناية في رقبته فيغير مالكه
 بين إسلامه فيها وقلدانه بالأقل من قيمتي الرقبة والطعام، وليس لها أخذه والصوم
 إذ لا قيمة له (نيابة) عن احدهما (فلا يصوم) عن احدهما إذ لا يقبل النية .

(ولا يعتق) السيد (عن أمة) له وطئها في نهار رمضان إذ لا ينعقد ولاه لها (وإن
 أهسر) الزوج عن الكفار عن زوجته التي أكرمها على وطئها (كفوت) يفتحات متقدلا
 أي الزوجة هن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة . الرماصي ظاهره أنها مأمورة به وعبارة
 النكث فان لم يكن عنده ما يكفر به فكفرت المرأة من مال نفسها بالاطعام رجمت على
 الزوج الأقل من حكمية الطعام أو الشمن الذي اشتري بذلك الطعام أو قيمة الرقبة، وليس
 كالمسلم يشرى لها تحمل به من عرض أو طعام، ويدفعه الطالب فيرجع بالشمن لأنه مأخوذ
 به لأنها غير مضطرة إلى تكثيرها عن نفسها ولا مأخذة به ، ونحوه لابن عرقه وغيره

وَرَجَعْتُمْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَمْ مِنَ الرُّقْبَةِ . وَكَيْلَ الطَّعَامِ

وهي تدل على أنها غير مطلوبة به الا أن يقال معنى ولا مأخذ به على الوجوب، فلا ينافي الندب كما قال بعضهم، وحل كلام المصنف عليه وهو بعيد، ورتب في توضيحه مطابيقها به على القول بأنه عليها أصلحة كما فعل هنا.

(ورجعت) الزوجة على زوجها وكذا ان كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم الزوجة بأن أطمنت أو اعتقت فترجع (بالأقل من) قيمة (الرقبة و) نفس مثل (كيل الطعام) ان أخرجته لأنه مثل وتعلم أقليته وأكثرته بتقويه ان كان من عندها، فإن كانت اشترى بثمنه ، فإن كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثله ، وإن كانت قيمته أقل منها رجحت بمثل الطعام ، وإن كانت قيمة الرقبة أقل رجحت بها ، فإن اعتقت أقل منهما رجحت بمثل الطعام ، وإن كانت قيمة الرقبة من عندها وإلا فبالأقل من قيمتها وثمنها وقيمة الطعام ،

وأما نفس كيل الطعام فلا يناسب لقيمة الرقبة اذا لا يحصل بنسبيتها لها معرفة قتلها او كسرها ، وإنما رجحت بالأقل ولم تكن كالحبيل يرجع بشمن الطعام او العرض الذي اشتراه وأداه لأنها مأخذ به لأنها غير مضطرة الى تكفيتها عن نفسها وغير مأخذة به ، وإنما هي للأجنبي : عبد الحق وتعتبر قيمة الأقل يوم تأديتها لأنها مسلفة لا يوم الرجوع . ومفهوم قوله ان لم تصم عدم رجوعها بشيء ان صامت فقط او ضمت له اطماماً او عتقاً يغير اذنه وهو كذلك ، وكذا باذن لها في احدها فصامت ثم فعلته نظراً لتقدير الصوم ، ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلها كما اذا فعلته ثم صامت أفاده عتق ، واعتراضه البنائي فقال في هذا التفصيل نظر بل غير صواب .

والذي ذكره عبد الحق أنها ان كفرت بالاطعام رجحت بالأقل من مكبلة الطعام أو الشمن الذي اشتترته به أو قيمة العتق أي ذلك أقل رجحت به اهـ، وكذا ان كفرت بالشقق رجحت بالأقل من قيمة الرقبة أو الشمن الذي اشتترتها به أو مكبلة الطعام لأنها أبداً تعطى الأقل ، وكذا أطلق ابن عرفة في قول عبد الحق وابن محرز قاله طفي في أجوبته اهـ، قلت

**وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَمَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَاهُ تَأْوِيلَانِ
وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ لِيُجَامِعَ : قَوْلَانِ لَا إِنْ أَنْفَلَ**

لعل قول عبد الحق وابن حمز من مكبلة الطعام على تقدير مضار أي قيمة ضرورة أن النظر بين مكبلة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة لا يزيد أقلية ولا أكثرية كما قال عب ، وكذا قول طنى أو مكبلة الطعام فيحصل أنها لا ترجع بمثل الطعام ولا الرقبة بل بالأقل من قيمة الطعام وثمنه وقيمة الرقبة وغيرها .

(وفي تكبيره) أي الزوج (عنها) أي الزوج زوجته (على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى أنسلا) أي أمن الزوجان أو أنسلت هي وحدها وعدم تكبيره عنها ولا كفاره عليها على هذا الثاني . ونص على انزالها لدفع نورهم أنه لما تعلقت الكلارة به عن نفسه لا يلزمها تكبيره عنها اتفاقا ، وعلى الأول يجري ما مر من قوله وإن اعسر كفرت ورجعت بالأقل الخ (تأويلان) اي فيهان لشارحها الأول ابن أبي زيد ، والثاني للقابسي ، عياض ثانيه ظاهرها .

(وفي تكبيره مكره) بضم الميم وكسر الراء (رجل ليجامع) الرسول المكره بالفتح حليلته أو غيرها وعدم تكبيره عنه وهو الراجح ، فقد نقل ابن الحاجب في وجوب تكبير المكره بالكسر قوله ، واستقرب ابن عبد السلام والمصنف السوط لأنسه متسبب والمكره بالفتح مباشر ، لكن قال ابن عرفة نقل ابن الحاجب وجوبها على مكره رجل على وطه لا أعرف إلا من قول اللغمي ومن قول ابن حبيب (قوله) والرسول المكره بالفتح على الوطه . قال عياض عليه الكلارة في قول عبد الملك وأكثر أقوال أصحابنا أنه لا كفاره عليه .

وقال الباجي ذهب أكثر أصحابنا إلى أنه لا كفاره عليه وهو الصحيح ، وقول عبد الملك ضعيف . وقال ابن عرفة لا كفاره على مكره على أكل أو شرب أو امرأة على وطه وفي الرجل المكره عليه قوله لها ولابن الماجشون عياض ورواه ابن نافع (لا) يكفر مفطر في اداء رمضان (إن) تأول تأويلات قريباً بأن استند فيه لأمر موجود كمن (أفتر)

نَاسِيَاً ، أَوْ لَمْ يَقْتِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ ، أَوْ تَسْحَرَ قُرْبَةً .
أَوْ قَدِيمَ لَيْلًا ، أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقُصْرِ ، أَوْ رَأَى شَوَّالَ
نَهَارًا فَظَنُوا الْإِبَاحةَ ،

في رمضان بأكل أو شرب أو جماع أو غيرها حال كونه (ناسياً) فطن لفساد صومه ووجوب قصائه بإباحة الفطر بعد تذكرة وتعاطاه فلا كفارة عليه (أو) أصابته جنابة أو حيض أو نفاس ليلاً ورأت علامه الطهر ليلاً (ولم يقتل إلا بعد الفجر) فطن فساد صومه ووجوب قصائه وأنه لا يجب عليه الإمساك وتباح له المفطرات فلَا كفارة عليه .

(أو تسحر) آخر الليل (قربه) أي الفجر وظن فساد صومه وإباحة فطره فأفطر فلا كفارة عليه ، والذي في مماع أبي زيد ابن القاسم تسحر في الفجر قاله ت : أي فطن الإباحة من تسحر قربه من التأويل البعيد فلا يستقطع الكفارة وهو المعتمد كا في الحط اذ لم يستند لم وجود يضر به شرعاً ، وإن كان موجوداً حقيقة اه عبق ، البناني فيه نظر إذ لم يقل الحط الا أن العذر هنا أضعف منه في اللتين قبله (أو قدم) بفتح فكسر مختلفاً من سفر قصر (ليلاً) فطن عدم لزومه الصوم في اليوم الذي يليه وأنه يباح له الفطر فأفطر فيه فلا كفارة عليه .

(أو سافر دون) مسافة (القصير) فطن إباحة الفطر فيبيت الفطر فلا كفارة عليه ، لأن بيته الصوم في الحضر وسافر نهاراً دون القصر وظن إباحة الفطر فأفطر فهو الخلاف الآتي فيمن بيته الصوم في الحضر وسافر سفر قصر بعد الفجر بلازوم الكفاره وعدمه بالأخرى أفاده الحط (أو رأى شوالاً) أي ملله (نهاراً) آخر يوم رمضان فطن انه لليلة الماضية وأن اليوم عبد فأفطر فلا كفارة عليه فقوله (فطنوا الإباحة) أي للفتر فأفطروا وابعد للأمثلة السنة ومفهوم الإباحة أنهم ان علموا الحرمة أو شكوا فيها فعلمهم الكفاره وهو كذلك لانتهاكم .

وزيد على ذلك ثلاثة مسائل : إحداها من أكل يوم الشك بعد ثبوت أنه من رمضان

بخلاف بعيد التأويل : كراء ، و لم يقبل

ظاناً الإباحة وقدم المصنف هذه وستاني الثانية ، والثالثة عند قوله وفطر بسفر قصر ومن أفتر مكرها ولزمه الإمساك بعد زوال الاكراه وظن أنه لا يلزم وأنه يباح له الفطر فأفتر فالظاهر أن الكفاره تلزم وإن لم يكن منتهكًا قاله عبق . البشري فيه نظر بل ظاهر أنه كمن أفتر ناسياً فظن الإباحة لأن استند لوجوده وزينه بالضياع من أفتر متوالاً عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين صحوأ لقول الشافعى « رهن » بشهادة . ومن أفتر ظاناً الإباحة لم يجده فعلت به أو فعلها هو بغيره فلا كفاره عليه على الراجح لاستناده لوجوده وهو قوله ~~عليه~~ أفتر الماجم والمحتجم ، وبما جملة فالعبرة في قرب التأويل بضا بطه وهو الاستناد لوجوده والأمثلة لا تخصله .

(بخلاف بعيد التأويل) هذا خرج من قوله بلا تأويل قريب لا يقال انه منطقه فكيف يخرج منه لأننا نقول قوله بلا تأويل قريب أعم من هذا لصدقه باتفاقه التأويل أصلاً وبالتأويل البعيد ، فكأنه قال شرط الكفاره انتفاء التأويل القربي بخلاف التأويل البعيد ، ولا يشترط فيها انتفاء لأن فيه انتهاكاً للحرمة فهو كالمدح ، فإذا صفت التأويل من انتهاة ما كان صفة وهو مالم يستند لوجوده غالباً ومثل له بقوله (ك) شخص (راء) اسم فاعل رأى أي مبصر يعني هلال رمضان وشهد به عند ساكم فرد .

(ولم يقبل) بضم المثناة تحت وفتح الموحدة لمانع فظن إباحة فطره فأفتر فطليه الكفاره بعد تأويله ، وإن استند فيه لوجوده ، لأن جراحته على رفع شهادته للحاكم دليل على تحفته الرؤبة وليس بعد البيان بيان ، هذا مذهب ابن القاسم وهو المشهور . وقال أئمه لا كفاره عليه لقرب تأويله لا استناده لوجوده وهو رد الحكم شهادته . ابن عبد السلام هذا أقرب من قدم ليل ومن تسحر قرب النجف وقد استند لوجوده ، ولذا قيدت بقولي غالباً . عبق قلت ظاهري والتحقيق أنه استند لمعدوم وهو أن اليوم ليس من رمضان مع الله مسخرة رؤبة عينه .

أو أُفْطَر لِعُمَى ثُمَّ حُمَّ أَو لِحِيْضٍ ثُمَّ حَصَلَ ، أو حِجَامَةٌ
أو غَيْبَةٌ ، وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ . إِنْ كَانَتْ لَهُ ، وَالْقَضَاءُ فِي
الْتَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهِ

(أو) بِيَسْتَدِيلَتِهِ (لَهُ) اعتادها في يوم تلك البلة (ثُمَّ حُمَّ) فيه فعلية الكفاره وأولى إن لم يحيط فيه (أو) بِيَسْتَدِيلَتِهِ (لَهُ) اعتادته في يومها (ثُمَّ حَصَلَ) الحيض وأولى إن لم يحصل فعلتها الكفاره ، وهذا مذهب المدونة وهو المشهور . وقال ابن عبد الحكم لا كفاره فيها لقرب تأويلها ابن عرفة وفي ذي التأويل البعيد قوله لابن عبد الحكم ، ولما سئل قال اليوم احـمـ او أحـيـضـ فأـفـطـرـ فـحـمـ وـحـاضـتـ (أو) أـفـطـرـ لـظـنهـ إـبـاسـةـ الـفـطـرـ لـهـ (مجـاجـةـ) فعلـهاـ بـغـيرـهـ اوـ قـفـلتـ بـهـ فـعـلـيـهـ الـكـفـارـهـ ، وهذا قول ابن حبيب والمتقدم قول ابن القاسم أنه لا كفاره عليه لقرب تأويله لاستناده لموجود وهو قوله عليه الصلاة والسلام أـفـطـرـ الـحـاجـمـ وـالـحـتـيجـ ، وإن كان المراد به أنها خاطرـاـ بالـفـطـرـ لـفـعلـهـ ما يتسبب عنه الفطر غالباً، أما الحاجـمـ فـلـمـ صـوـمـ الدـمـ الـذـيـ شـانـهـ الـوـصـولـ لـلـفـلـقـهـ وأـمـاـ الـحـتـيجـ فـلـخـوفـ اـغـيـاثـهـ .

(أو) طـنـ اـبـاحـةـ فـطـرـهـ لـهـ (غـيـبةـ) بـكـسـرـ الـفـيـنـ الـمـعـجمـةـ أي ذـكـرـهـ غـيـرـهـ بـاـيـكـرـهـ وـهـوـ
غـائـبـ فـأـفـطـرـ فـعـلـيـهـ الـكـفـارـهـ لـبـعـدـ تـأـوـيـلـهـ . الـحـطـ لـوـ جـرـىـ فـيـ خـلـافـ مـنـ أـفـطـرـ لـحـجـامـةـ مـاـ
بعـدـ لـكـفـرـ لـهـ إـلـاـ قـوـلـ اـبـنـ حـبـيـبـ بـوـجـوـبـهـ (وـلـزـمـ الـقـضـاءـ) مـعـ الـكـفـارـهـ (إـنـ كـانـتـ)
الـكـفـارـهـ (لـهـ) أي عنـ الـكـفـرـ لـاـ إـنـ كـانـتـ عنـ غـيـرـهـ كـزـوـبـةـ أوـ آنـةـ فـالـقـضـاءـ عـلـ غـيـرـهـ
(وـالـقـضـاءـ فـيـ) أـفـطـرـ صـوـمـ (الـتـطـوـعـ) وـاجـبـ (بـ) فـطـرـ فـيـ صـوـمـ الـفـرـشـ (مـوـجـبـهـ)
بـكـسـرـ الـهـيـمـ أي سـبـبـ فـيـ وجـوبـ الـكـفـارـهـ وـهـوـ الـعـدـ بـلـ تـأـوـيـلـ قـرـيبـ وـجـهـ ، فـكـلـ
مـاـ أـوـجـبـ الـكـفـارـهـ فـيـ الـفـرـشـ أـوـجـبـ الـقـضـاءـ فـيـ النـفـلـ وـهـذـهـ الـقـاعـدـةـ غـيـرـ مـطـرـدـةـ لـقـوـلـ
إـنـ الـقـاسـمـ مـنـ عـبـتـ بـنـوـةـ فـيـ فـيـنـ فـيـ حـلـهـ فـعـلـيـهـ الـقـضـاءـ وـالـكـفـارـهـ فـيـ الـفـرـشـ وـلـاـ
يـقـضـيـ النـفـلـ ،

وـأـجـابـ طـقـيـ عنـ هـذـاـ بـأـنـهـ لـاـ يـرـدـ عـلـيـهـ الـمـصـنـفـ لـأـنـهـ مـبـنـيـ عـلـيـ قـوـلـ اـبـنـ الـقـاسـمـ بـالـفـرـقـ

وَلَا قَضَاءَ فِي غَالِبٍ قُنْوَهُ، أَوْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ، أَوْ كَيْلٍ، أَوْ جَبْسٍ يَصْانِعُهُ.

بين التخلل وغيره ، وقد علت أن المصنف درج على مدح عبد الملك ، و اختيار النهي أن التخلل وغيره سواء في إيجاب القضاء في الفرض والنفل والكافارة في الفرض ، ولأنها خارجة عن الأصول ، ولذا لما ذكرها في التوضيح قال خالق ابن القاسم فيها قاعدة أن كل ما أوجب الكفاررة في الفرض يوجب القضاء في النفل وأورده على طردهما أيضاً النظر في رمضان لوجهه ، كامر والد أو شيخ فيوجب الكفاررة ولا يوجب القضاء في النفل وأصحاب أبو علي عن هذا بأن الوجه المذكور في رمضان ليس هو الوجه في النفل لأنه مبيح في النفل وليس مبيحاً في رمضان ، وغير منعكسة لأن من أصبح صائماً في الحضر وأفترط بعد شروعه في السفر يقتضي النفل ولا يكفر في الفرض ، وأن مسائل التأويل الغريب كذلك ، ولأن من أفترط من غير الفرم ومن أمدى كذلك ، وأجيب بأن الرابح في مسائل التأويل الغريب أنه لا قضاء في النفل فيها لانتفاء الحرمة به وقضاءه إنما هو بالعمد المحرام .

(ولا قضاء في غالب قنوه) من إضافة ما كان صفة أي خرج غلبة ولو كثراً إن لم يزد فرده شيئاً منه (أو) مدخول (ذباب) أو بعوض حلقه غلبة لأن الإنسان لا يد له من حدث والذباب يطير فيسبق حلقه ولا يكتنه رده ، فأشبهه بريق فمه قاله سند ، وبفهم أن البعوض ونحوه ليس كالذباب إلا أن يكتن طرائه في مثل حتى يقلب دخوله فيكون مثله وبالبعوض جزم في الجلاب (أو) غالب (غبار طريق) حلقه فلا قضاء فيه للمسافة وإن لم يكتن ، وأما مدخول غبار غير الطريق حلقه غلبة فإنه القضاء فيما يظهر ، وإذا كان غبار الطريق وأمكن التعرز منه يوضع شيء على الأنف والفرم فعل بالزرم وهو ظاهر لام غير واحد (أو) غبار (دقائق أو كيل) طبع ونحوه .

(أو) غبار (جبس لصائمه) أي المذكور من الدقيق وما بعده ودخل في صانع الجبس بكيله أو يطعنه أو يرفعه من محل آخر ، وكذا من يمسك طرف ما يوضع فيه

وَحْقَنَةٌ مِنْ إِحْلِيلٍ . أَوْ دُهْنٌ جَانِفَةٌ ، وَمِنْ مُسْتَكْبِحٍ أَوْ
مَذْنِيٍّ . وَنَزْعٌ مَأْكُولٌ أَوْ مَشْرُوبٌ أَوْ فَرْجٌ طَلُوعَ الْفَجْرِ .

المكيل حيث اعتبره ومثل غبار الدقيق طعم الدجاج لصانعه ، قاله التونسي ، ونصه
في نحو خمسين الدقيق والجليس والدجاج لصانعه نظر لضرورة الصنعة وإمكان غيرها وكذا
في التوضيح عن التلسانى أن الخلاف في الدقيق إنما هو لصانعه . ابن عاشر مما يمرى
بجرى الصانع حارس المحى عند طرحه خوفاً من سرقته كما قالوا في مالك الزرع
يحضر حضوره .

(و) لا قضاء في (حقة من إحليل) بكسر الماء وسكون الحاء المهمة أي تقب
ذكر ، وأما فرج المرأة فيجب القضاء بالحقنة منه إن وصلت المدة أفاده عرق . البناى
أبر على فربعها ليس موصلاً لمدتها فلا يصل منه إليها شيء ، وفي المدونة كره مالك
(رض) ، الحقنة للصائم ، فإن احتقن في فرض بشيء يصل إلى جوفه فليقض ولا يكفر .
وفي الخط عن النهاية الإحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة (و) لا قضاء في (دهن
جانفة) أي جرح نافذ للجوف لأنه لا يدخل مدخل الطعام ، ولو وصل إليه ماء
من ساعته قال ابن يونس (و) لا قضاء في خروج (مني مستنكح) بكسر الكاف
نعت مني أو بلتنعها نعت مذوق مضاف إليه أي شخص أي قامر وخارج بغير
اختيار بغير نظر أو ذكر ، فإن كان غير مستنكح ففيه القضاء والكافرة
على ما تقدم .

(أو حلق) مستنكح وإلا ففيه القضاء فقط على ما تقدم (و) لا قضاء في (نزع
ما كول أو مشروب) من فم ولو لم يتمضمض (أو فرج) من فرج (طلوع الن مجر ولو أمرى
أو المذنبي بعده) أي حال طلوعه لا بعده لأنه من النهار ولا قبله ، لأنه من الليل بلا
خلاف هذا هو المشهور بناء على أن النزع ليس وطئاً . ابن مثاس لو طلبع الن مجر وهو
ي unanim فعل فيه القضاء إن استدام فإن نزع فني إثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن الماجشون
وأبن القاسم عليه هل بعد النزع جاماً أم لا . اللغumi ابن القاسم لو كان بطأ فاقلع حين رأى

**وتجازَ سواكُ كلَّ النَّهَارِ، وَمَضْيَصَةٌ لِعَطَشٍ، وَإِصْبَاحٌ بِجَنَانَةٍ،
وَصُومٌ دَهْرٌ وَجُمْعَةٌ فَقَطٌ وَفِطْرٌ بِسْفَرٍ قَصْرٌ**

البعض صومه ، ومثله ابن الحاجب وابن عرقه وغير واحد . في البرهاني من ثام قبل أن ينتهي من طلخ الفجر وقد بيت الصيام فلا شيء عليه . وفي خوازي البر الحاج يلقي ما في فيه ويختفي وظاهر سببه أنه لابن القاسم .

(وجاز) أي لم يحرم على الصائم ولم يذكره (سواك) أي استباح إذا لا تكليف إلا بفعل اختياري بما لا يتحلل منه شيء وكره بالرطب لما يتحلل منه ، فإن تحلل منه شيء روصل خلله جداً ففيه التضاد والکفاررة وإلا فالقضاء فقط (كل النهار) القول عليه لا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة ، أي أمر إيجاب وهذا يعم الصائم وغيره (و) جاز له (مضمضة المطعن) ونحوه فما تطلب المضمضة فيه كوضوء وغسل أخرى ، وتذكره للغير موجب لأنها تنزير بالفطر يسبقها العطق المصنف إذا تمضمض المطعن أو نحوه ثم ابتلع ريقه فلا شيء عليه . الباقي إذا ذهب طعم الماء وخلص ريقه (و) بجاز (إصباح بستانة) والأولى الأغتسال منها قبل الفجر .

(و) جاز أي ندب (صوم دهر) إن لم يضره عن عمل بر ولم يقتل أحد بخوازه مستوى ، وإنما قبل بندبه وكرامته ابن العربي احتاج على جواز صومه بالإجماع على لزومه بالتلذذ ، ولو كره أو منع لم يلزم على القاعدة القباب هذه حجة لا يأس بها . الباقي قد يقال في حسنة ابن العربي أن القائل يكرامته يحيي بعن لزومه بالتلذذ بما يأتي في رابع النصر

(و) جاز صوم يوم (جمدة فقط) لاقبله يوم ولا بعده يوم أي ندبه فانه ظلم عليه آثار للخلاف في ندبه ، وإنما فسر الجواز بالندب لأنه ليس لنا صوم مستوى العلن فيه وحمل الناس عن الوارد في قوله عليه لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله يوماً أو يمده ، على التقبية من قوله عليه لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله يوماً أو يمده ، أن ابن رشد كان يصومه إلى أن مات .

(و) بجاز له بمعنى كرمه (فطر) أي نيته و فعله (بسفر قصر) التي أربعة بزد بلا

شَرْعٌ فِيهِ قَبْلُ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِ فِيهِ، وَإِلَّا قُضِيَ وَلَوْ تَطْوِعاً،
وَلَا كَفَارَةً؛ إِلَّا أَنْ يَنْوِيهِ بِسَفَرٍ

عصيان ولا هو به ولو اقام ب محل يوماً أو يومين أو ثلاثة صرخ به في التوادر ، ونقوله ابن عرفة (شرع) المكلف (فيه) أي السفر (قبل) طلوع (الفجر) أو منه هذا مصب الشرطية فلا يقال الشروع فيه علم من قوله بسفر ، فاشترطه فيه من باب تحصيل الماصل (و) الحال أنه (لم ينوه) أي الصوم (فيه) أي السفر هذا شرط في جواز الفطر بالفعل لا بالنسبة لثلاثة يلزم شرط الشيء في نفسه ، وبقى من الشروط كون السفر في رمضان لا في نحو كفاره ظهار .

(والأ) أي وإن لم تجتمع هذه الشروط بأن لم يكن سفر قصر أو لم يشرع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو بنوى الصوم فيه (قضى) ذكره وإن علم من قوله وقضى في الفرض مطلقاً ليقرب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذي أفتر فيه (تطوعاً) بيت صومه في الحضر وسائل بعد الفجر أو في السفر وأفتر فيه لغير عنده ففي قضيه ، لأن فطراه حينئذ محمد حرام فلا حاجة لهذه المبالغة وبحث فيها أيضاً بأن ما قبلها لا يصدق عليها ، لأن رخصة فطر السفر خاصة برمضان بدليلها إذ لو رخص فيه في التطوع لم يتلزم قضاوه فالمناسب لإبدال قضى بخلافه وأنه نقيس الجواز المشروط فيه ، ولأنه لازم في الفطر الجائز باستيفاء الشروط .

(ولا كفاره) على من أفتر مع فقد شرط ما تقدم (إلا) من فقد الشرط الرابع بـ (أن ينويه) أي صوم رمضان (بسفر) أي فيه ثم يفطر فيه لغير عنده فلتلزم الكفارة ولو تأول ، وأولى من لم يشرع فيه قبل الفجر ورفع نيته ليلاً واستمرار أغاثها حتى طلع الفجر سواء عنم عليه قبله أو بعده تأول أو لا ، أفتر بالفعل أولاً ، ويكتفى أيضاً إن بيت الصوم بحضور ثم أفتر قبل عزمه تأول أو لا أو بعده ولم يتأول أو تأول ولم يسافر في يومه ، فإن تأول وسافر في يومه فلا يكفر كتبته الصوم بحضور وفطراه بعد شروعه بعد الفجر تأول أولاً .

كَفِطْرُهُ بَعْدَ دُخُولِهِ، وَبِعَرْضٍ خَافَّ، وَيَادَةً، أَوْ تَمَادِيَّهُ .
وَوَجِبَ إِنْ خَافَ مَلَاكًا، أَوْ شَدِيدَ أَذَى ،

رسال سخنون ابن القاسم عن الفرق بين من يبت الصوم في الحضر ثم أفتر بعد أن
صال بعد الفجر من غير أن ينوي فلا كفاره عليه ، وبين من نوى الصوم في السفر ثم
أفتر فعلية الكفاره فقال لأن الحاضر من أهل الصوم فسافر فصار من أهل الفطر
نسللت عنه الكفاره ، والمسافر بغير فيها فاختار الصوم وترك الرخصة فصار من
أهل الصيام فعلية مسا عليهم من الكفاره وشبه في لزوم الكفاره وإن تاول فقال
(كفتره) أي المسافر الصائم (بعد) انقضاه سفره و (دخوله) نهاراً أوله أو وسطه
أو آخره واطنة أو عمل زوجته المدخول بها أو ملا نوى إقامة أربعة أيام فيه . ابن يونس
تحصيل اختلافهم على أربعة أوجه أصبح صائماً في سفر ثم أفتر أصبح صائماً في الحضر
ثم سافر فأفتر أفتر عزم على السير فأفتر ثم بدا له قلم يسافر ، ففي كل وجه
قولان بالتكثير وعدمه .

(و) جاز الفطر (بمعرض خاف) أي تحقق أو ظن الصائم لتجربة في نفسه أو موافقه
في المزاج أو إخبار عدل عارف بالطلب (زيادته) أي المرهن بالصوم (أو تزادي) أي
المرهن بتأخير البره منه أو حصل للمريض شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تزاء ،
ومفهوم بره أن خوف أصل المرض بصومه لا يبيح الفطر وهو كذلك إذ لم يلده لا ينزل
به وقيل يبيحه .

(ووجب) الفطر على الصائم مريضاً كان كما هو الموضوع أو صحيحاً (إن خاف)
أي تتحقق أو ظن بما تقدم (ملاكاً أو شديد أذى) بتلف منقمة كبصر بصومه لأن حفظ
النفس والمنافع واجب ، وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمعرض الخ ، فكانه قال
إلا أن يخاف الخ والجواز فيما قبل الاستثناء هو المشهور . البزلي اختلف إذا خاف ما دون
الموت على قولين والمشهور الإباحة نقله الخط ، فإنه في الواقع عن اللغمي من منع الصوم
حيثنة مقابل للشهر . وأما الجهد الشديد الذي يزول بالفطر فيبيح الفطر للمريض فقط
وقيل وللصحيف أيضاً .

كحَامِلٌ، وَمُرْضِعٌ لَمْ يُمْكِنْهَا أَسْتِشْجَارُهُ أَوْ غَيْرُهُ خَافَتَا عَلَى
وَلَدَنِيهِمَا، وَأَلَّا نُبَرَّأَ فِي مَالِ الْوَلَدِ، ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْأَبِ،
أَوْ مَالِهَا؟ تَأْوِيلًا،

وشبه في الجراز والوجوب فقال (كعامل) جبينا في بطنها (ومرضع) ولدها (لم يكتسبها) أي المرضع (استشجار) لمرضع توضع ولدها بدمها لعدم مال لأبيه ولها وإنما أو مرضعة أو عدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أي الاستشجار وهو إرضاعها بنفسها أو غيرها مجاناً (خانتها) أي تحدثت أو ظنت الحامل والمريض ضرراً بالصوم (على ولديها) فيجوز لطريقها أن خافتا ضرراً يسيراً ويجب إن خافتا هلاكاً أو اذى شديداً، وأما خوفهما به على أنفسها فقد دخل في عموم قوله وبمرض الخ، لأن الحل مرض والرضاع في حكمه وظاهر قوله خافتا أنه لا يباح لها الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة، وقد صرخ المخفي يحيوازه فيما به.

وحسكت ابن الحاجب الاتفاق عليه، واستظره في التوضيح فاىلاً إذا كانت الشدة شديدة للغطر من المريض فالحامل والمريض أولى بذلك. وقال ابن رشد للمريض على المشهور من مذهب مالك «رض» في الغطر [ثلاثة أحوال حال لا يجوز لها فيه الغطر والإطعام وهي قدرتها على الصيام ولم يجهدها الإرضاع وحال يجوز لها فيه الغطر والإطعام، وهو اجهادها الإرضاع ولم تحف على ولدها وحال يجب عليها فيه الغطر والإطعام وهو خوفها على ولدها ام ، فما أمكن المرضع الاستشجار وجب عليها الصوم والاستشجار،

(والأجرة في مال الولد) الذي ملكه بارت أو إعطاء أو استحقاق في وقف لأنها من نفقته وظاهره ولو كان الإرضاع واجباً عليها أولاً (ثم) إن لم يكن للولد مال ووجود مال الوالدين في (هل) تكون الأجرة (في مال الأب) وهو الراجح لوجوب نفقته عليه (أو) تكون الأجرة في (مالها) أي الأم حيث وجب عليها إرضاعه، وهذا بدله ولا ترجع بها على الأب، فإن كانت باتنا فعل الأب اتفاقاً (تاوبيلان) الأول للخمي، والثاني لسد

والقضاء بالعدد ، بزمن أبيض صومه : غير رمضان

وال الأولى عردة أو قولان إذ ليس اختلافاً في فهيمها وم محلها حيث يحب الارضاع على الأم ولا نفي مال الأب اتفاقاً ، فإن لم يكن له مال ففي ما لها اتفاقاً فإن كان له مال ولا مال لما في ماله اتفاقاً .

(د) وجب (القضاء) لما فات من رمضان كلاً أو بعضاً (بالعدد) لا يامه فمن أفتر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شهر باللال وكان تسعه وعشرين صام يوماً آخر ، وإن المكس فلا يلزم صوم اليوم الأخير (قوله تعالى (فمدة من أيام آخر) البقرة ١٨٤) هذا هو المشهور ، وقال ابن وهب إن صام باللال كفاه ما صامه ولو كان تسعه وعشرين و رمضان ثلاثين وهو على الغرضي إلى أن يعني إلى رمضان الثاني مثل مما أفتره من رمضان الأول .

(بزمن أبيض صومه) لم يود بالاباحة استواه الطرفين لعدم وجوده هنا في كلامهم وأدراهم بها الاذن غير الجائز لخروج العبيد وأيام التشريق ورمضان بالنسبة للحاضر والنشر المعين ، ولا شمل رمضان بالنسبة للسافر ، أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى المسافر رمضان السابق فيه لتبينه للأداء وعدم قبوله غيره ، فإن قضى فيه لم يجز عن واحد منها اتفاقاً وإن صام الحاضر رمضان قضاه عن الماضي فقال مالك وأشب وصححه وأبن الموز وابن حبيب « رضي الله تعالى عنهم » لا يعزره عن أحدهما وصححه ابن رشد . ثم اختلفوا فقلال أشب لا تلزم الكفاررة الكبرى لأنه صامه وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن الموز تلزم الكفاررة الكبرى مع الكفاررة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه حداً يرفع نسبة الأداء إلا أن يمدد بيمهل أو تأويل ، واقتصر ابن عرقه عليه .

وقال ابن القاسم فيها إذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاه عن الثالث أجزاء عن الحاضر وصوبه في النكت وعليه للماضي مد عن كل يوم مسع قضاه . عبق وينبغي أن تكون به الفتوى العدوى وصححه بعض شيوخنا وهل يجب الترتيب في القضاء لا نص والظاهر لا قاله سالم . وشمل قوله بزمن أبيض صومه يوم الشك الإذن في صومه قضاه

وإنما ذكر قضاةه، وفي وجوب قضاء القضاة: خلافٌ

وتطوعاً كما تقدم في المواقف عنها رابع النهر لا يصح صومه قضاء وصححة ابن بشير وشهادة في التوضيح والشامل.

(و) إن ظن أن عليه يوماً من رمضان أو غيره وبيت صوم يوم قضاة عنه وطبع فجره وجب عليه بالشرع فيه (نحوه) بالصوم (إن ذكر) في أئمته (قضاة) قبل هذا اليوم أو سقوطه بوجه ما كيلوغه نهاراً وحيض بندر معين، فإن أفتر فيه عيده لزمه قضاوه عند ابن شبلون وأبن أبي زيد. وقال أشبّه لا يلزمه وعلىها فيدخل في قوله :

(وفي وجوب قضاء القضاة) على من لزمه قضاة من رمضان أو من تطوع فأفتر فيه عيده حراماً فشرع في قضائه ثم أفتر فيه عيده ف يجب عليه قضاوه، وشهادة ابن غلاب في وجيزه فيقضي يومين عن الأصل ويوماً عن القضاة الذي أفتر فيه ولو تكرر منه هذا، وبه حزم ابن عوفة وأبن رشد ونصبه في القول الأول ثم إن أفتر بعد ذلك متعدداً في قضاة القضاة كان عليه ثلاثة أيام، اليوم الذي كان ورتب في ذمته بالفطر في رمضان أو يوم متعدداً في التطوع ويوم لفطره في القضاة متعدداً ويوم لفطره في قضاة القضاة متعدداً، وذكر الفوري أن في تهذيب عبد الحق ما يؤذن بعدم التعدد وعدم وجوبه فيقضى الأول فقط لأنبيه الواجب أصله، وشهادة ابن الحبيب واختاره ابن عبد السلام (خلاف) أي قولان مشهوران كما تقدم وأما من أفتر في القضاة سوا فلا يجب عليه قضاوه اتفاقاً كما ثبته الفخرية. وقال بعض شيوخ أحد فيه الخلاف أيضاً.

وصل هذا فأن قبل التطوع إن أفتر فيه سوا لا يقضيه، وإذا أفتر سوا في قضاة التطوع الذي أفتر فيه عيده حراماً، في قضاة القضاة خلاف فلم يكن كاملاً في الاتفاق على عدم قضائه؟ فجوابه أن القضاة واجب ابتداء والتطوع ليس واجباً فاقتصرنا.

فإن قلت القول بعدم وجوب قضاء القضاة على من تعمد فطراه والاتفاق على عدم

وَادْبَرَ الْمُفْطَرُ عِنْدَهُ : إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَابِيَا ، وَإِطْعَامُ مُدَهَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ

وجوب قضائه بعلمه ناسيا كل منها مشكل مع قوله وقضى في الفرض مطلقاً ، لأن القضاء فرض . قلت لما يكفي وجوبه أصليا وإنما يجب بسبب كونه قضاء وقد بطل ذلك بالفطر فيه الشيء وجوبيه .

فإن قلت إذا إلى الشيء وجوبه صار ثلا والتأمل يتضمن بعلمه هندا حراماً . قلت التأمل مقصود لله وهذا لنيابة عن غيره وقد يطلق بذلك ، فالمحظ عن التأمل أيضاً .

(و) وجوب (أدب) أي تأديب ومعاقبة الشخص (المفتر) في أيام رمضان (عيداً) اختباراً بلا تأويل قريب بما يراه الإمام من ضرب أو سجن أو منهاهما . وإن كان بعلمه بوجوب حد كذا وشرب مسكر حد وأدب ، وإن كان رجلاً قد ارتكب الأدب واستظره المسناوي سقوط الأدب بالرجيم لاتيان القتل على الجميع . مع ورود المفتر في التأمل عدوا حراماً . الثاني هذا غير صحيح ، لأن المسألة للخمي . وقد صرحت بأنه في رمضان على أن من فطر التأمل عدوا خلافاً بين المذاهب . قلت اقتصار الخمي على رمضان لا ينافي أن التأمل كذلك يحاجم المعصية في كل ، وسيقول المصنف وأدب لمعصية الله . وقد أطلق ابن الحاجب فقال ورود المفتر عدواً فان جاء ناسياً فالظاهر العفو ، وأجراء الع Kami على الخلاف في شاهد الزور ، ونص ابن عرقه ورود عاصفة المفتر انتهاكاً إن ظهر عليه ، وفي الآتي مستفيتاً ثالثاً ذو المزه لا الستر لتخريح الخمي على قوله يعاقب المكرف بشهادة الزور ، وعلى قول مذهبون لا يردد مع رواية المبسوط واختياره .

(إلا أن يأتي) المفتر عدواً قبل الإطلاع عليه حال حكرته (نائباً) فلا يردد (و) جب (إطعام) أي تلبك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مده) أي النبي عليه الصلاة والسلام لـ شخص (مفتر) رغم خلقه تكسر مثلاً أي متهم (في) تأخير (قضاء رمضان) بلا عذر ولو رقا أو سبباً حقيقة أو حكمها كناس ، البرزي هذا ظاهرها . وقال السعدي لا يطعم واستظره بعض الشيوخ وإذا لم يعلم الناس فالتأمل

**لِيَنْفَلِمْ ، وَعَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِيَسْكُنِ ، وَلَا يُغَشِّدُ بِالْزَّائِدِ إِنْ
أَمْسَكَ قَضَاوَهُ بِشَعْبَانَ ، لَا إِنْ أَتَصَلَ مَرْضَهُ**

أول لا المكره على تركه كمسافر ومريض وصلة مفترط (لـ) دخول (مثله) أي رمضان
الذى يليه ولا يتذكر الإطعام بتكرر المثل ، وقد يوخذ هذا من إضافة مثل للضمير
لغايتها العموم .

وصلة اطعام (عن كل يوم) وكذا (المسكن) أيحتاج فشمل القبر ، فلا يجوز له
نلبيكه مدين عن يومين ولو أعطاها كل مد في يومه حيث كان التغريط بعام واحد . فإن
كان عن عامين جاز كنعدد السبب كقطعه وتغريط مرض مع الكراهة فالمرض إذا
أنفطرت تطم و هو المشهور دون الحامل فلا اطعام عليها إذا أنفطرت ، وبه صرح في
الرسالة . وإذا لم تتعاف حتى دخل رمضان فلا إطعام عليها أيضا لأنها مريضة
ما دامت حاملا .

(و) إن دفع زائد عن مد المسكن قد (لا يمتد بالزائد) عن مد قوله إنه يلى
بعد المسكن وكان بين له عند دفعه أنه كفارة تغريط وعمل إطعام المفترط (إن أمكن
قضاؤه) أي ما عليه من رمضان (بشعبان) إيضاح قوله مفترط منه أحد ومتضاهه أن
من عليه خمسة أيام من رمضان ولم يقضها حتى بقى من شعبان خمسة أيام فعرض إلى
رمضان عليه الإطعام لإمكان قضائه بشعبان ، والنصل لا إطعام عليه وهو مقدم
على المتضاهي .

ابن عاشر قال بعبارة المؤدية للمعنى إن سلم قدره قبل قاليه من عذر (لا إن اتصل
مرضه) ولو حكمها كعمل وارضا حمل بعضه على معنى صحيح ، وهو أن قوله مفترط
في قضاء رمضان أي جميعه كما هو ظاهره ، فقوله إن أمكن قضاؤه بشعبان أي جميعه
فأخرج منه قوله لا إن اتصل النع . ومثل المرض السفر بشعبان والإغماء والجنون والحيض
والنفاس والإكراه ، فلو قال عذر لها وبالجملة فالمراد اتصال العذر من مبدأ قدر ما
عليه سواء كان رمضان كله أو بعضه لا من رمضان ولا من ابتداء شعبان مطلقا ، فلو

مَعَ الْتَّعْصَمَأَوْ بَعْدَهُ، وَمَنْذُورَهُ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ أَحْتَمَلَهُ بِلَفْظِهِ
بِلَانِيَةً، كَثِيرٌ، قَلَّا فِينَ، إِنْ لَمْ يَبْدَا بِالْهَلَالِ،

حذف قوله إن أمكن قضاوه بشعبان لا إن اتصل مرضه ليكان أحسن، والعتبر التفريط في العام الأول، فإن لم يفرط فيه وفرط فيما بعده فلا إطعام عليه ومن عليه رمضان كله وكان ثلاثة وقضاء في شعبان فكان تسعه وعشرين فالظاهر لا إطعام عليه لل يوم إذ لم يمكن قضاوه في شعبان، ويندب إطعامه.

(مع القضاء) في العام الثاني فكلما شرع في قضاء يوم أخرج منه (أو بعده) أي القضاء يحتمل بعد مضى كل يوم ويحتمل بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد، فان اطعم بعد وجوبه بدندر رمضان وقبل القضاء كفى وخالف المتذوب قاله ابن حبيب، ولا بنافيه قوله لا تفرق الكفاررة الصغرى قبل الشروع في القضاء تحلها على أن المراد لا تفرق على جهة الأولوية، وإن قدمه مع إمكان القضاء بشعبان فلا يجوز، إذ هو قبل وجوبه، ونص الحال إذا قدمه قبل القضاء أو آخره عنه أجزأه والاختيار أن يطعم مع القضاء (و) وجب (مندوره) أي الرفاه به صياماً كان أو غيره من المندوبات، وذكره مع إبيانه في باب النذر ليرقب عليه قوله .

(و) وجب (الأكثـر) احتياطاً في براءة الذمة (إن احتمـلـهـ) أي الأكـثـرـ (لـفـظـهـ) الذي نذر به واحتـملـ الأقلـ (بلـانـيـةـ) لـاحـدـهاـ وـالـازـمـهـ مـنـوـيـهـ ومـثـلـ للمـحـتـمـلـ فقالـ (كـ) نـذـرـ صـومـ أوـ اعتـكـافـ أوـ رـبـاطـ (شـهـرـ) بـاـنـ قـالـ اللـهـ عـلـيـ أوـ عـلـىـ بـسـدـونـ اللـهـ صـومـ، أوـ اعتـكـافـ أوـ رـبـاطـ شـهـرـ (فـ) يـلـزـمـهـ أـنـ يـصـومـ أوـ يـعـتـكـافـ أوـ يـرـبـاطـ (ثـلـاثـيـنـ) يـوـمـاـ لـفـظـ الشـهـرـ يـحـتـمـلـهاـ وـيـحـتـمـلـ تـسـعـهـ وـعـشـرـ فـلـزـمـهـ الـثـلـاثـوـنـ اـحـتـيـاطـاـ .

(إن لـمـ يـبـدـأـ) صـومـهـ أوـ اعتـكـافـهـ أوـ رـبـاطـهـ (بـ) مـطـوعـ (الـمـلـالـ) أـوـ لـيـلـةـ منـ الشـهـرـ، فـانـ بـدـأـ بـهـ لـزـمـهـ تـعـامـهـ إـلـىـ الـمـلـالـ الـذـيـ يـلـيـهـ كـانـ ثـلـاثـيـنـ أـوـ تـسـعـهـ وـعـشـرـ فـنـذـرـ صـومـ نـصـفـ شـهـرـ وـلـانـيـةـ لـهـ لـزـمـهـ خـمـسـةـ عـشـرـ يـوـمـاـ، فـانـ نـذـرـهـ بـعـدـ مـضـيـ نـصـفـهـ وـجـاهـ الشـهـرـ تـسـعـهـ وـعـشـرـيـنـ كـمـهـ خـمـسـةـ عـشـرـ يـوـمـاـ، وـمـنـ نـذـرـ نـصـفـ يـوـمـ كـمـهـ يـوـمـ وـقـيلـ لـاـ يـلـزـمـهـ لـأـنـ

وأنتدأه سنة ، وقضى ما لا يصح صومه في سنة ، إلا أن
يسمّها ، أو يقول هذه

لم ينذر طاعة .. وعورض ما هنا بما في المجمع فيمن نذر هديا فعليه شارة وفرق بأن
الأصل في الشهر ثلاثة وليس الأصل في المدي البدنة وبشدة المال ، ولذا زم من قال في
سبيل الله لله

(و) وجب (ابتداء) صوم (سنة) كاملة لكن لا يلزم الشروع فيها من حين
نذرها أو حنته على المعتمد ولا تتابعها (وقضى) صوم (ما لا يصح صومه) تطوعاً بأن
كان منها عن صومه كيوم العيد وتالي النحر وأيام الحيف والنفاس أو جب صومه منها
كرمضان ويوم نذرها قبل مكرراً ككل خيس ، وهذا بيان لحكم المسألة وبين صورتها
بقوله (في) قوله الله علی أو علي بدون الله صوم (سنة) وكذا حلته بها وحنته فيه وبضم
رابع النحر ولا يقضيه على ظاهر المدونه ، واعتمده ابن عرفة لصحة صومه وإن ذكره
ولذومه لتأذره وستقول ورابع النحر لتأذره وإن تميّنا . وقال الشارح وقت والخط
لا يصوم الرابع ويقضيه .

الواق وهو ابن لكرامته لغير ناذره يعنيه ونادر السنّة لم ينذره يعنيه لأنها
مبهجة ، واعتبر هذا طفلي واعتمد بعض شيوخ العدوى الأول (هو ظاهر المصنف للقول)
ما لا يصح صومه ، والرابع صومه صحيح إلا أن يريد ما لا يصح صحة كاملة هذا هو
الشهر . وقال ابن وهب وإن القاسم يلزم ثلاثة أيام وقيل يكفيه صوم سنة أيام من
شوال الحديث فكأنما صام الدهر . وقيل يلزم ثلاثة من كل شهر والحمد لله على خلاف
العلماء وفي التمير بالقضاء تجوز لأن ما لا يصح صومه ليست أياماً معينة فالتفضي
إليها في الذمة ، لأن السنّة لم تعين فالأوضاع وصام بدل ما لا يصح صومه وما صامه
بالليل احتسب به ، ولو كان تسعه وعشرين ويكمّل التكسير ثلاثين ويلزم ناذر صوم
السنّة أو الخالف به صومها في كل حال .

(الآن يسمّها) كسنة خمسة وثمانين وهو في اثنائها (أو يقول هذه) وهو في اثنائها

وينوي باقيها ، فهو ، ولا يلزم القضاء بخلاف فطره
لسفر ، وصيحة القدوم في يوم قدمه ، إن قديم
ليلة غير عيد ،

(أ) يمن الواء على الصواب كافي بعض النحو أي والحال أنه (ينوي باقيها) أي السنة التي أشار إليها فقط (فهو) أي الباقي اللازم له في الصورتين بعدها من حين نذره وربما يصوم رابع التحرر ولا يقضيه .

(ولا يلزم القضاء) في الصورتين عادات من السنة قبل النذر أو المحت أو ولا يلزم فيهما قضاء ما لا يصح صومه طوعاً مما بعد نذره أو حنه للنبي عنه أو إيمانه ولا ما أفتره لمرض كما قدره بقوله إلا ملين لمرض أو حيض ، وذكر هذا وإندخل في الاستثناء ، لأن دلالة الاستثناء مفهوم والمنطوق أقوى ومفهوم وينوي باقيها أنه إن لم ينوه فكتدر سنة مبهمة في العتبة عن الإمام مالك «رض» فيمن حلف في نصف سنة أنه إن فعل كذا صام هذه السنة ، فقال إن نوى باقيها فذلك له وإن لم ينو شيئاً انتفى من يوم حلف اثنى عشر شهراً ومشه لابن القاسم في سماع عيسى . اللهم هذا مثل من قال في نصف النهار الله على أن أصلى هذا اليوم فليس عليه إلا صلاة ما يقى منه .

(بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها أو إشارة إليها (سفر) أو إكراه أو تحييان فيوجب عليه قضاء ما أفتره لها (و) وجب (صيحة) أي صوم يوم ليلة (القدوم) بعض الفاف أي قدوم شخص من سفره مثلاً ، وهذا بيان للحكم وبين المسألة بقوله (في) للبر صوم (يوم قدمه) أي زيد المسافر مثلاً (إن قدم) زبيدة من سفره مثلاً (ليلة) يوم يصح صومه (غير عيد) ونحوه مما لا يقام شرعاً طوعاً للنبي عنه كعيضي ونقاش وبجنون وإفهام ، أو لوجوبه كرمضان ، فيلزم صوم صباحيتها فقط وإن بقل أبداً وإن لم يمهد معاشه أبداً أيضاً ولزمه بقدومه ليلاً لأنه زمن تبييت نية صوم اليوم الذي يليه .

وَإِلَّا فَلَا ، وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ ،

وصحح بغير يوم ليلة غير عيد فقال (وإلا) أي وإن لم يقدم ليلة غير عيد بأن قدم نهاراً أو قدم ليلة عيد أو حيض أو رمضان (فلا) يلزم النافر شيء، ولو قال أبداً إن قدم ليلة عيد إذ لم يقل أحد بصوته، وإن قدم ليلة حيض أو رمضان، فان قال أبداً لزمه معاشه . وكذا وإن قدم نهاراً لأن عدم صومه لمنع عدم تبیت النیة في قدومه نهاراً ولما نعیض ورمضان في قدومه ليلة أحدهما فلتخلص أنه متى قدم ليلة يصوم يومها تطوعاً لزمه صوم يومها فقط إن لم يقل أبداً وإلا صامه ومعاشه أبداً، ومتى قدم نهاراً غير عيد فلا يلزم به قضاؤه ولزمه معاشه إن قال أبداً ، وجعل قوله وإلا فلا إذ لم يتو بیوم القدوة مطلقاً الزمن ، وإلا فيلزم صوم يوم ، وإذا لم يعلم هل قدم ليلاً أو نهاراً لزمه صوم يومه احتياطاً لفادة عبق .

البناني تعریفه بين ليلة العيد وليلة الحیض أصله لمع مستظہراً عليه بظاهر ما نقله عن سند ، مع إنك إذا تأمنت وجدته لا يفيده ، ولم أجده نصاً يساعدك . والظاهر أنه لا فرق بين العيد وغيره في لزوم صوم معاشه من الأسبوع إن قال أبداً ، لأن المتبادر المعاشه في الإسم كالمليس لا في الصفة ككونه عيداً ولو اعتبرت في الصفة لسقط مطلقاً ، وهو الذي اعتمدته المترشى ، فسوى بين ليلة العيد وغيره كالحیض في عدم لزوم المعاشه والله سبحانه وتعالى أعلم .

(و) وجوب (صيام الجمعة) أي الأسبوع بتمامه (إن) نذر صوم يوم معين و (نسى اليوم) المعين الذي نذر صومه كصلة من نسى احدى المتس خساً (على المختار) للتخمين من ثلاثة أقوال لسحنون . ونص ابن الحاجب ولو نذر يوماً بعينه ونبيه فثلاثة التخيير وجيئها وآخرها ضيق ، نقلت كلها عن سحنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظہر ل الاحتیاط ، وفي المواق الذي رجع إليه سحنون أن من نذر صوم يوم بعينه فنبيه أنه يصوم الجمعة كلها ونحوه لأن عرفة فتبين أن ما اختاره اللخمي قول لسحنون لا من عند نفسه .

وَرَابِعُ النَّحْرِ لِتَافِرِهِ، وَإِنْ تَعْيَنَا لَا سَابِقَيْهِ، إِلَّا لِمُتَشَعِّبِ

(د) ويجب أن يصوم (رابع) يوم (النحر لتأخر) صوم (هـ) بدون تعين كثغر صوم كل خمس أو شهر الحجة بل (وان) نذر صومه (تعينا) أي معينا له كله على صيام رابع النحر في التوضيح أظر لم لزم بالتأخر وصومه مكروه . وأجيب بأن له جهتين جهة تضيق كونه من أيام التشريق المنهى عن صيامها ، وهي أنه لا يضر فيه عند مالك رضي الله تعالى عنه ولا يرمي فيه المتبع ، وجهة تقوى كونه منها وهي أنه يوم نحر عند الأئمة ويرمى غير المتبع فيه وشموله اسم التشريق فشمله المنهى ، فطلب الجهة الأولى لما اقتضاء النذر من الوجوب احتياطاً لبراءة الذمة . ولما لم يعارض الكراهة ما هو أقوى منها خلبت عليه بقولنا لا يصوم تطوعاً إعمالاً للجهتين ، ولا يقال اعتباراً جهتين باطل لأننا نقول حديث زمه دليل صحة القول به في الموطن الإمام مالك رضي الله عنه ما نصه النساء بإلحاظ الولد بأبيه :

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أنها قالت ، كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أبا ابن وليدة زمرة متى فاقبضه إليه ، قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال ابن أخي قد كان عهد إلى فيه فقال عبد بن زمرة فقال أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساؤقاً إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهد إلى فيه وقال عبد بن زمرة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه هو لك يا عبد ابن زمرة ، ثم قال صلوات الله عليه وآله وسلامه الولد للفرارش وللعامر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمرة احتجبى منه لما رأى من شبهه بفتحه بن أبي وقاص ، قالت فيما رأى ما حتى لقى الله عز وجل .

(لا) يحب الرفقاء بذنر صوم (سابقيه) أي الرابع وما ثانٍ يوم العيد وثالثه طرفة ، والتأخر إذا يحب به المتذوب (إلا لتشبع) أو قارن أو من لزمه هدى لتفصن في حج وصيانته عن الدم ولزمه صيام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفة ، فلم يصها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم النحر ، وكذا من فاته صوم يوم أو يومين منها قبل عرفه فيصومه في أيام

لَا تَتَابِعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامٍ وَإِنْ فَوَىٰ بِرَمَضَانَ فِي سَفَرٍ وَغَيْرَهُ ،
أَوْ قَضَاهُ أَخْلَاجٍ أَوْ نَوَاهٍ ، وَنَذِرًا لَمْ يُنْجِزْ عَنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ،

التشريق ، ومثل المدحى الفدية نقله ابن عرفة عنها . وسيقول المصنف فيها أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام مني .

(وإن) سافر في رمضان سفراً يباح له الفطر فيه فضاله و (نوى بـ) صيام (رمضان في سفر) يباح الفطر فيه صوماً (غيره) أي أداء رمضان بأن نوافه تطوعاً أو وفاء نذر أو كفارة لم يجز عن واحد منها (أو) نوى المسافر بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء) رمضان (الخارج) وقته لم يجزه أيضاً عن واحد منها ، وعليه للخارج إطعام للتغريب حيث فرط ، ولا كفارة كبرى لرمضان الذي هو فيه لأنه مسافر سفر قصر (أو نواف) أي رمضان عامه (ونذرها) أو وتطوعاً أو وفادة أو وقضاء الخارج أي شر كها في نسنه .

(لم يجزءه) صومه (عن واحد منها) أي رمضان الحاضر لعدم نيته في الصورة الأولى والثانية . ولعدم صحة الاشتراك في الآخرين ، ولا غيره لتدين لزمن لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره وقولي أو نري المسافر للغ احترازاً عما إذا نوى الحاضر برمضان قضاء

وَلَيْسَ لِتَوْأَمٍ يَحْتَاجُ لَهَا ذُوْجٌ تَطْوعٌ بِلَا إِذْنٍ .

رمضان الذي في ذمته قبله ، فيجزيه عن رمضان الحاضر على ما يتبين أن تكون به الفتوى ، لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في التكثت ووجهه أنه لما كان لا يقبل غيره لم يجز عن غيره ، وكانت نيته فيه غير معتبرة وحملت على أنها له فلم يراع رقها ، ويستأنس له بأن الضرورة إذا فوي بمحنة التقل فإن نيتها تصرف للفرجه على قول ضعيف .

ولا يجري هذا التوجيه في نية المسافر برمضان الحاضر قضاء الخارج ، لأنه أباح له الشارع الفطر فيه كامر ، والثاني أنه لا يجزيه عن الحاضر أيضاً لرفعه النية فيه ، وعليه فاختلاف هل تلزمه كفارة كبرى إلا أن يمسدري يجهل أو تأويل قريب قاله ابن المواز ، واقتصر عليه ابن عرفة أولًا قاله أشهب ، لأنه صامه وصوبه أبو محمد قاله عبق . البناني قوله يجزيه عن رمضان الحاضر خلاف ما صصحه ابن رشد وابن الحاجب من أنه لا يجزي عن واحد منها ، ولذا قال ابن عازمي خص المصنف السفر لأن العضر أخرى ، وقد جرى ز على الصواب فيما تقدم .

(وليس لمرأة) أي زوجة أو سرية (يحتاج لها) وطة (لها أو سيد) (تطوع) بالصوم أو غيره (بلا إذن) من زوجها أو سيدها بأن لم تستأذنه أو استأذنته فمنع أو سكت ومتنه ما أوجبته على نفسها بنذر أو حنت في مبين أو فعل ما يترفق به أو يزيد أذى في حج أو عمرة أو قتل صيد في إحرام أو حرم الشارح لم يقيد التطوع بالصوم فشمل ثالثة الصلاة . ومثل التطوع الفريضة المتسع وقتها فإن أحرمت بها فله قطعها يجماعها ونظر فيه الباجي بإرادتها براءة ذمتها بما زمنه يسير ، وأشعر قوله يحتاج لها بأنه ليس له أن ينطرها بالأكل . ولو طالبها فقالت صائمة تطوعاً فالظاهر أن له إفطارها ، وجزم به ابن زبيدي وسيأتي للمصنف أن له التحليل في تطوع الحرج ، ومنهم من يحتج أنها لو ظلت أنه لا يحتاج لها فلها التطوع بغير إذنه ، فإن سهلت حاله فقال ابن عرفة الأقرب الجواز ، لأنه الأصل . ومنهم من يحتج أنها لا تستأذن في قضاء رمضان زوجاً ولا سيداً وهو كذلك ، وليس له بغيرها على تأخيره لشعبان .

﴿ بَاب ﴾

الاعتكاف نافلةٌ

(بَاب)

في الاعتكاف

(الاعتكاف) أي لزوم شخص مسلم ميّز مسجداً مباحاً بصوم ليلة ويوماً للعبادة ، قاصرة بنية كافا عن الجماع ومقدماته إلا وقت خروجه طاجنه الممنوعة فيه ، وخبر الاعتكاف (نافلة) أي مؤكد ، ندبه ابن عرفة القاضي هو قرية الشيخ نقل الكافي في رمضان سنة ، وفي غيره جائزأً لعارضه سنة لا يقال فيها مباح . وقول أصحابنا في كتبهم جائز جهل الآبي يريد لوجود حقيقة السنة فيه لأنه يُكْرِهُ فَعْلَهُ وَأَظْهَرَهُ ، ففي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان يَعْتَكِفُ العشر الأواخر من رمضان حق تفاهه الله تعالى واعتكف أزواجاً بعده ، ولفظ التوضيح والظاهر أنه مستحب إذ لو كان سنة لم يواطِب السلف على تركه .

روى ابن نافع ما رأيت صحابياً اعتكف وقد اعتكف يَعْتَكِفُ حتى قبض وهم أشد الناس اتباعاً ، فلم أزل أفكّر حتى أخذ بنفسي أنه لشدة نهاره وليله سوء كالوصل المتهى عنه مع وصاله يَعْتَكِفُ فأخذ منه ابن رشد كرامته^(۱) أمه عن ابن عرفة .

(۱) (قوله كرامته) أي الاعتكاف . أقول في قوله إنـه كالوصل المتهى عنه مع وصاله يَعْتَكِفُ نظر ، فإن جماعة من الصحابة اعتكفو معه يَعْتَكِفُ ولم ينفهم عنه كما نهأم عن الوصال ، بل أمرهم به النبي الموطاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أنه قال ، كان رسول الله يَعْتَكِفُ العشر الوسط من رمضان فاعتكت عاماً حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، وهي التي يخرج فيها من صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر ... للحديث .

وَصَحَّتْ لِلْمُسْلِمِ مُمِيزٌ بِمُطْلَقِ صُومٍ، وَلَوْ نَذْرًا وَمَسْجِدًا إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجَمِيعُ، وَتَجَبَّ بِهِ، فَإِنَّجَامِعًا مِمَّا تَصْحُّ فِيهِ الْجَمِيعُ

(وصحته) أي الاعتكاف مشروطة بكونه (لسم) أي واقعا منه (مميز) يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ، فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وصحته مشروطة أيضا (بطلق صوم) سواء قيد بزمن رمضان أو سبب ككفارة وندر أولا ولا كطوع . ولو قال بصوم مطلق لم يشمل الأولين هذا هو المشهور فلا يصح من مفتر ولو لعذر ، ولا من لا يقدر على الصوم لمرم أو ضعف بنية . وقال ابن لبابة يصح بلا صوم .

(ولو نذر) بضم فكسر أي الاعتكاف فيصح في رمضان وصوم الكفار والمدى والندية وجزاء الصيد والتطوع والنذر ، قاله الإمام مالك « رض » وابن عبد الحكم . وأشار بولو إلى قول عبد الملك وسخعون لا بد للاعتكاف المذكور من صوم يخصه بنذره أيضا فلا يجوزه في رمضان ونحوه ، أي لأن نذر الاعتكاف أوجب عليه الصوم ، لأنه ركته على هذا القول وشرطه على القول الأول . فالخلاف في احتياج المذكور لصوم خاص ، وعدهم مبني على الخلاف في أن الصوم ركته أو شرطه ، وعزوه الأول مالك « رض » وابن عبد الحكم للباقي ، وتبعد في التوضيح . وقال ابن عرفه عزو الباقي مالك « رض » الأول تقبه ابن زرقون بعدم وجوده له ، ولم يحمل اللخمي غير الثاني .

(و) صحته (ب) مطلق (مسجد) مباح لعموم الناس كان تصل فيه الجمعة أم لا بدليل الاستثناء ، فلا يصح في مسجد بيت ولو لامرأة ولا في الكعبة وإن جاز له دخونها (إلا من فرضه الجمعة) وهو الذكر البالغ الحرج المقيم (و) هي (تجنب به) أي في زمن اعتكافه الذي فواه ابتداء ، كثيرة اعتكاف عشرة أيام أو انتهاء كندر اعتكاف أربعة أيام أو لما السابعة فعرض عقب يومين وبرىء يوم الخميس (فالجامع) أي المسجد الذي تصل فيه الجمعة يجب إعتكافه فيه ابتداء أو انتهاء في أي جزء منه (مما تصح فيه الجمعة) فلا يصح في زربته الخارجية عنه ولا في طرقه المتصلة ولا فيها حجر عليه منه ، كبيت قناديله ومنه المسجد الذي لا تصل الجمعة فيه على تقدير صلاتها فيه .

وَالْأَخْرَجَ وَبَطَلَ : كَمَرَضَ أَبُوهُ ، لَا جَنَازَةَ تِهْمَا مَعًا وَكَشْهَادَةَ
وَإِنْ وَجَبَتْ ، وَلَتُؤْدَ بِالْمَسْجِدِ ، أَوْ تُنْقَلَ عَنْهُ ،

(والا) أي وإن لم يعتكف في الجامع والحال أن الجمعة تجب فيه (خرج) من المسجد الذي اعتكف به وجوياً وقت وجوب السعي للجمعة (وبطل) اعتكافه بخروجه بوجله مما لا يحددها إلا حديث عهد بإسلام، فيعد ولا يبطل اعتكافه بخروجه؛ فإن لم يخرج أئم وأئم ولا يبطل اعتكافه على الظاهر لأن تركها مرة صغيرة هذا هو المشهور. وروي ابن الجهم بخروج الجمعة ولا يبطل اعتكافه. وقال عبد الملك إن نذر أيام فيها الجمعة واعتكف في غير الجامع خرج وبطل. وإن كانت لا تجب الجمعة فيها ومرض بمدشروعه فيه فخرج ورجع عقب صحته فصادف الجمعة فيخرج لها ولا يبطل اعتكافه.

وشبه في وجوب الخروج والبطلان به فقال (ك) بخروجه (أ) مرض (أحد) (أبوه) مباشرة فيجب وبطل اعتكاف ولو كافرين، وظاهره ولو كان الاعتكاف متذمراً والمرض خفيقاً فإن لم يخرج فهو عاق وفي بطلان التأويلان الآتيان. سمع ابن القاسم يخرج مرض أحد أبوه ويكتفى ب اعتكافه؛ ابن رشد لاته لا يفوت وبرهما يفوت (لا) يجوز الخروج لحضور (جنائزها) أي الآوبين (معاً) أو أحدهما بعد موته الآخر فإذا خرج بطل اعتكافه، ويخرج بجنازة أحدهما والآخر حي وجوياً خوفاً من عقوبة الحني. ويبطل اعتكافه هذا هو المشهور. وقال الجزوئي يحب الخروج بجنازتها معاً كوجوبه لمساحتها إذا مرضوا ويبطل اعتكافه.

وشبه في عدم جواز الخروج وبطلان الإعتكاف به فقال (ك) تحمل أو أداء (شهادة) فلا يجوز الخروج له وإن خرج بطل اعتكافه وفي نسخ بالواو والواوى حدفها إن لم تتعين عليه بـ (وإن وجبت) أي تعين الشهادة على المعتكف، بأن لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب إلا به فلا يخرج (ولتؤد) بضم التاء وفتح الممزة والدال مثلاً الشهادة (بالمسجد) الذي فيه للمعتكف بأن يأتيه القاضي لسماعها منه في المسجد. (أو تنقل) بضم فسكون ففتح الشهادة (عنده) أي المعتكف بأن يخبر بها عدلين

وَكَرِدَةُ، وَكَبْطَلٌ صَوْمَهُ

ويقول لها إشهاداً على شهادتي ، وإن لم يوجد شرط نقل الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته للضرورة . روى ابن نافع لا يخرج لأداء الشهادة ولزيادها بحسبده . الشخص روى العتبين بزديها به وتنتقل عنه . ابن حرز كذى عذر المرض وغيره والأولى أنه كفائب وبقية اعتكافه كمسالمة التيبة .

وعطف على قوله كمرض أبوه مشبهاً في وجوب الخروج من المسجد وبطلان الاعتكاف به ، فقال (وكردة) عن الإسلام من المتকف فيبطل اعتكافه ، ويجب خروجه من المسجد لحرمه على الكافر لأن شرط صحته الإسلام . ولأنها عبطة للعمل ولا يجب عليه استئنافه إذا قاب خلافاً للبساطي . وإن كانت أيام الاعتكاف معينة ورجوع للإسلام قبل تمامها فلا يلزم إتمامها أفاده عب . البناتي فيه نظر فقد نص في الجواهر على وجوب استئنافه نفعه المواقف . وما قاله عب أليق بالقاعدة . وملخص قول ابن شاش . قضاء رمضان وكفارته إذا ارتد فيه وتاب .

وعطف على كمرض أبوه مشبهاً في الإبطال وجوب الاستئناف فقال (وك) شخص متكتف (مبطل) بالتنون (صومه) بأكل أو شرب عدداً بلا عذر فينسد اعتكافه ويستأنفه ، فإن أفتر ناسياً لم يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلة باعتكافه . وكذلك من أفتر بحيف أو نفس أو مرضه وحمل القضاء إذا كان الصوم فرضاً ولو بالتلر ولو معييناً أو تطوعاً وأنظر فيه ناسياً ولزمه قضاوه لغيره بالاعتكاف بشرطته فيه . وإن أفتر فيه مرض أو حيف فلا يقضيه كما يأتي في قوله وبيني بزوال إعفاء الخ .

وأما الوظيفة ومقدماته فعمدها سبوها سواء في الإفساد كاليأتى ، والفرق بينها وبين الأكل أنها محظوظات الاعتكاف بخلافه ، ولهذا يأكل في الليل ولو قريء مبطل بغیر التنون للدخل فيه الحاضر والمريض والمفتر ناسياً وهو فاسد . عب البناتي قوله وحمل القضاء إذا كان الصوم فرضاً أربع فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع أيضاً على منذهب المدونة ، وهو المشهور . وقوله فإن أفتر فيه أي اللئن المعين لمرض أو حيف غير صحيح بل يقضيه مطلقاً . أقول قوله فيه نظر بل يجب القضاء في التطوع أيضاً إن كان أراد به بالفتر ناسياً

وَكَسْكُرِهِ لَيْلًا ، وَفِي الْحَاجَةِ الْكَبَائِرِ بِهِ : تَأْوِيلًا ، وَبِعَدَمِ وَطْهَرٍ ،

فهو مسلم ولكن به عين كلام . عبق فالتنظير به فيه غير صحيح ، وإن كان أراد به بالفطرة
لررض أو حبسن فغير صحيح لما يأتي عن التوضيح من أن من أفتر فيه لأحد هما لا يقضى كا
في عبق فالتنظير به فيه غير صحيح أيضاً .

برقوله فإن أفتر فيه أي النذر المعين لمرض أو حبسن فلا يقضيه النجاح غير صحيح ، بل
يقضيه مطلقاً سهو وسبق قلم فإن الضمير في فيه للنذر المعين ، وحكمه عدم القضاء
إذا الفطر فيه لررض أو حبسن كاتقدم ويأتي عن التوضيح والله أعلم . ونص ابن عرفة وما
لررض فيه من نذر منهم أو معين من رمضان قضاه ومن غيره في قضائه ثالثاً إن مرض
بعد دشوله ، الأول لابن رشد عن روایة ابن وهب فيها ، والثاني لسحنون ، والثالث
لتاؤیل ابن عبدالوس قول ابن القاسم فيها .

برقوله وأما الوطه ومقدماته الخ أي فلا تدخل في كلامه هنا بل سيدكرها وكلامها
خاص بتعذر الفداء والشرب ، وعطف على كمرض أبوبيه مشبهها في الإبطال ووجوب
الابتداء فقال (وكسكره) أي المتكفف سكرراً حراماً (ليلاً) فيبطل اعتكافه ويجب
عليه ابتداؤه ، وإن أفاق منه قبل الفجر لا فيه بخل ويبطل اعتكاف يومه بمصولة فيه
(وفي الحاجة الكبائر) غير المفسدة للصوم كهدف وغيبة ونميمة وغضب وسرقة (به)
أي السكر الحرام في إبطال الاعتكاف يجامع كبر الذنب وعدم الحاجة به فيه لزيادته
عليها بتعطيل الزمن (تأويلاً) أي فهمان لشارحها فيها إن سكر ليلاً وصحا قبل الفجر
فسد اعتكافه فقال البغداديون لأنه كبيرة . وقال المغاربة لتعطيل عمله ولهم أشار المصنف
بتاؤيلين ، ومفهوم الكبائر ان الصفات ان الاعتكاف اتفاقاً وهو كذلك .

(ج) صحته (بعدم وطه) مباح ليلاً وغير المباح دخل في الكبائر والذي في النهار
دخل في مبطل الصوم فإذا وطه حلنته ليلاً بطل اعتكافه أفاده عبق . البناني غير

وَقُبْلَةٌ شَهْوَةٌ، وَلَمْسٌ، وَمُبَاشِرَةٌ إِنْ لِعَانِضٍ نَّاسِيَةٌ،
وَإِنْ أَذْنٌ لِعَبْدٍ أَوْ أَمْرَأٍ فِي نَذْرٍ؛ فَلَا مَنْعَ كُفِيرٍ؛ إِنْ دَخَلَ

صواب لما تقدم ان قوله وكيف يبطل صومه خاص ببعد الفداء^(١) إذ الوطء ومقدماته يبطل ولو سروا فيجب التعميم هنا (و) صحته بعدم (قبة شهوة) فتفسد الاعتكاف. ومفهومه أنها إن خلت عن الشهوة لا تقدسه ظاهره ولو على فم وهو الذي يقيده عموم النقل خلافاً لبحث أنها على الفم تفسد مطلقاً أفاده عبق . البلياني فيه نظر بل ما يحثه أحاديث الظاهر لما تقدم أنه يبطله من مقدمات الجميع ما يبطل الوضوء .

(و) صحته بعدم (لس) شهوة (ومباشرة) شهوة فإن لسان بشهوة أو باشر بها يبطل إاعتكافه إن لم يكن حالياً بل (وإن) كانت قبلة الشهوة او لسانها او مباشرتها (لحائض) اي منها حال خروجها من المسجد إذا كانت عالمة باعتكافها بل ولو كانت (نسمة) اعتكافها فتسد فسد ، وكذلك مريض وغيره من المعدورين المتنوعين من الصوم او الاعتكاف .

(وإن أذن) سيد أو زوج (عبد) تتقصص عبادته خدمة السيد (أو امرأة) يحتاج إليها زوجها ، وصلة أذن (في نذر) أي التزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو حرام حج أو عمرة في زمن معين فتبرأها (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفائها بما تذرأ بهما في نذرها ، فإن كان النذر مبهم الزمن فله المنع لأنه ليس على التور .

وشبه في عدم المنع فقال (ك) أذن سيد او زوج عبد او زوجة في فعل (غيره) أي النذر او في وفاء النذر المبهم (إن دخلا) اي العبد والزوجة في النذر في الأولى بأن تذرا ما أذن لها في نذرها فليس له منهياً من وفائها في وقته المبين ، وفي فعل ما أذن لها في فعله

(١) قوله خاص ببعد الفداء) أي فادخال الوطء فيه يتقتضي أن الذي يبطل الاعتكاف منه هو العمد ، وإن النسيان منه لا يبطله ويقضى يومه متصلة وليس كذلك وقد قال « ز » فيما تقدم . وأما الوطء ومقدماته فمعدها وسوها سواء في الأفساد .

وَأَتَيْتَ مَا سَبَقَ مِنْهُ، أَوْ عِدَّةً، إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ، فَإِنْ بِعْدَهُ
مَوْتٌ فَيَنْفَذُ، وَيَبْطُلُ،

في الثانية من تطوع أو وفاه فذر مبهم قليس له قطعه عليها فالشرط راجع لما قبل الكاف
أيضاً (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الأمكانية كمدة وإحرام بحج أو عمرة
واعتكاف (أتيت ما سبق منه) أي الاعتكاف على عدة ، وكذا الإحرام السابق عليها
كان تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محمرة فتتمادي في اعتكافها أو سفرها
النسك ولا تقم في منزلها إلى تمام عدتها (أو) ما سبق من (عدة) على اعتكاف بأن
طلقت أو توفى عنها ثم ندرت اعتكافاً فتقيم في مسكنها إلى تمام عدتها ثم تعتكف إن كان
مضروباً أو البالى منه إن كان معيناً وبقى منه شيء ، فإن فات فلا تغrieve .

ولما شمل قوله أو عدة سبقة الإحرام أيضاً وكان الحكم فيه خالفاً للحكم في سبقة
الاعتكاف استثناء بقوله (والا أن تحرم) المرأة بحج أو عمرة وهي بعدة طلاق بل
(وإن) كانت متلبسة (بعد موت) بالغ عليها لشتها عن عدة الطلاق بالاحداد (فينفذ)
احرامها مع عهديها به (ويبطل) أي يسقط وجوب مبيتها في مسكنها هذا على نسخة
يبطل بالتحتية ، وعلى نسخة تبطل بالغوفية فضميده للعدة بتقدير مضارف أي مبيتها لا
اصلها فتساقر ل تمام النسك الذي أحرمت به وهي على عدتها ، فهذه أربع صور وبقى
صورتان طروده اعتكاف على إحرام وعكسه ، فلت المسبق فيها إلا أن يخشى في الثانية
فوات الحج ف يقدم إن كانت فرضين أو نقلين أو الحج فرضاً والاعتكاف نقلًا . فإن كان
بالعكس قدمن الاعتكاف فالصور ست طروده عدة على إحرام أو إعتكاف وطروده أحدهما
عليها وطروده اعتكاف من إحرام وعكسه فلت المسبق في أربع وتنص على الطارىء في
إحرام ولو بنفل على عدة وعلى اعتكاف نقل أو فرض إن خشي فوات فرض حج لا إن
كان نقلًا والاعتكاف فرض فلت الاعتكاف .

وفهم من تقيد المصنف التفозд في الإحرام الطارئ بالمعتدة أن المعتكفة لا ينفذ
احرامها . والفرق أن تفозд إحرام المعتدة إنما يدخل مبيتها لا باصل عدتها وتفوز إحرام

وَإِنْ مَنْعَ عَبْدَهُ بَهْرَأً ، فَعَلَيْهِ إِنْ عَنَقَ وَلَا يَسْتَعْ
مُكَانَبُ يَسِيرَةً ،

المتکففة بخل بالاعتكاف رأساً ، لأن المکث في المسجد شرط أو رکن فيه . ومبیت
المعتدة ليس واحداً منها بل واجب مستقل فتعصى بتركه وتحتسب بأيام سفر الأسرام
من عدتها وتم بيتها حقب رجوعها منه .

وقوله ما سبق منه اي فعل لا نذرأ فلن نذرت اعتكاك شهر معين وطلقت أو مات زوجها قبل إتياه فلتسم هدتها . ولو استهل الشهر المعين فيها ولكن تصومه في بيتهما ولا يتلخص اعتكاكه لأنّه لم يسبق في الفعل . ويفهم من كلام الخط أن هذا أرجح من مقابلة وإن اقتصر عليه أحد قاله عيق . البناني قوله الا ان تخش في الثانية فوات الحج أصله لحج ، واعتراضه طليبي بأن إطلاق أبي الحسن وأبي عمران بنابي اي في قوله المعنونة إذا أحرمت ينذر أحراماها ولا تخرج له حق ينتقض اعتكاكها . وقوله يفهم من الخط أن هذا هو الرابع الخ يدل على أرجحيته اقتصار ابن رشد عليه وتضييعه اياه . ونصه الاعتكاك إذا سبق العدة فلا تخرج منه حق ينتقض اعتكاكها كما أن العدة إذا سبنته فلا تخرج منها إلى الاعتكاك حق تلخص هدتها إن كان اعتكاكاً واجباً عليها في أيام بعيتها قد كانت تذرت اعتكاكها قاله بعض شيوخ القرويين وهو صحيح ، لفظ عليه انه وكم اذا اقتصر عليه جهد الحق .

(وإن) نذر عبد اعتکافاً بلا اذن سبده وأراد وفاء ذه (منع) السيد (عبده) إن
يولى (نذرأً فعليه) أي المبد وفاؤه (إن عتق) للعبد إن كان مضموناً أو معيناً بقى
وقته . فإن فلت فلا يلزم قضاوه قاله سحنون ^١ وهو المعتمد . فإن منه وفاء ما نذر
باذنه فعليه إن عتق ولو معيناً فات وقته وإن منه من نذر ما أذن له في نذره أو من فعل
ما يتضوع به فلا شه عليه قاله عبي . قوله وهو المعتمد ظاهر التوضيح أن قول سحنون
خلاف مذهب المدونة .

(ولا يمنع) بضم المثناة (مكائب) أى معتقد على مال مؤجل (يسيره) أى

وَلَوْمَ يَوْمَ إِنْ نَذَرَ لِلَّهِ، لَا بَعْضَ يَوْمٍ وَتَبَاعُهُ فِي مُطْلَقِهِ،

وَمَنْوِيهٌ حِينَ دُخُولِهِ : كَمُطْلَقِ الْجُوَارِ ،

الاعتکاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شيء من ثجوم الكتابة ، وينبغي أن الصوم وبقية العبادات كذلك . وينبع من كثير يودى لعجزه عن شيء منها والبعض في يوم نفسه كالحر (ولزوم يوم) أي اعتکافه (إن نذر) أن يعتکف (ليلة) وعكسه أولى . ونص على الأصل ردأ على من قال لا يلزم شئ لنذر ما لا يصح صومه (لا) يلزم شئ إن نذر أن يعتکف (بعض يوم) . التراخي لو نذر عكوف بعض يوم فلا يصح هندنا ، خلافاً للشافع رضى الله تعالى عنه . وما ذكر من عدم لزوم شيء الفرق عليه ابن القاسم وسحنون رضى الله تعالى عنها مع اختلافها فيما نذر صلاة ركعة أو صوم بعض يوم ، فقال ابن القاسم يلزم صلاة ركتتين وصوم يوم . و قال سحنون لا يلزم شئ والفرق ضعف الاعتکاف وقوه الصلاة والصوم بكونها من أركان الإسلام .

(و) لزم (تابعه) أي الاعتکاف (في) نذر (مطلقه) أي اعتکاف مطلق عن التقييد بتتابع أو عدمه ، لأن سنته وأولى ان قيده بالتتابع لفظاً أو نية ، فإن قيده بالتفريق فلا يلزم لانه ليس مندوباً له تتابعه وتفرقه (و) لزم (منوبيه) أي ما لا واه من عدد الأيام أو التتابع (حين دخوله) أي المتكف المسجد لاعتکاف متطوع به ، فإن لوئي حينه عشرة أيام لزمه ، وإن لوئي تتابعاً حينه لزمه . وكذا إن لم ينو شيئاً وإن لوئي التفرقة فلا يلزمه والفرق بين الاعتکاف ونذر صوم سنة أو شهر أو أيام استغراق الاعتکاف الليل والنهار ، فشأنه التتابع كأجل الإجارة والخدمة واليمين والدين واعتباذه فيه والصوم قاصر على اليوم ، فكيفها فعله متتابعاً أو متفرقاً وأوفي المدة فقد جاء بنذره .

وشبه في جميع ما تقدم من أحكام الاعتکاف فقال (ك) نذر (مطلق الجوار) بمسجد بضم الجيم وكسرها أي الذي لم يقيد بنهار ولا ليل ، فيلزم تتابعه إن واه أو لم ينو شيئاً وإن لوئي عدمه فلا يلزم ، ويلزم صومه فيه وينبع فيه ما ينبع في الاعتکاف وينطبق

لَا النهار فَقْطُ فِي الْفَنْتُ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَتِذِي : صَوْمٌ ،
وَفِي يَوْمِ دُخُولِهِ : تَأْوِيلَانِ ، وَإِنْتَانُ سَاحِلِ لِتَاذِيرِ
صَوْمٌ بِهِ مُطلقاً ،

ما يبطله ، سواء نذرها او نواه حين دخوله . فمن قال **الله** على أن أجاور المسجد يوماً مثلاً فهو نذر اعتكاف بالفطر جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مدة كذا أو أجاورها والفطر لا يراد لعينه ، وإنما معناه . الرماسى المناسب كالجوار المطلق للفرق بين مطلق الملمية المطلقة فإن قيده بالفطر لفظاً أو نية فلا يلزم إلا بالفطر :

وإليه أشار يقوله (لا) يلزم الجوار المقيد (النهار) أو الليل (فقط) أو الفطر بنيته حين دخوله (ف) إن ندره (بالفطر) بأن قال **الله** على أن أجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليلة كذا فقط أو الليل والنهار مفطراً لزمه واقتصر على النهار ليترتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه (جِينِتِذِي) أي حين تقييده بالنار (صوم) وأما المقيد بالليل أو الفطر فلا يتوجه لزوم الصوم فيه حق يحتاج لنفيه ، أي ولا يلزم الجاور حين تقييده بالنهر في حال ندره صوم ولا غيره من لوازيم الاعتكاف ، لكن لا يخرج لعيادة مريض وتحومه لأنه ينافي نذر الجاورة في المسجد نهاره . ويندرج لما يخرج له المتكفف لا لغيره ، وإن نوى جواراً مقيداً بفطر أكثر من يوم فلا يلزم به بدخوله المسجد ما بعد يوم دخوله .

(وفي) لزومه إكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه وهو الأرجح (تأويلان) أي فهان لشارحها فإن نوى يوماً ففقط لا يلزم إكماله اتفاقاً خلاف ما أفاده الخط وبعض الشرح ، كمن نوى جوار مسجد ما دام فيه أو وقتاً معيناً فلا يلزمه أفاده عب . البشانى فيه نظر اذا ما في الواقع إنما هو فرض مسألة وما في الخط ضرر ومتله في التوضيح والشرح واعتمده القانى (و) لزم (إثبات ساحل) أي محل رباط وحراسة من عدو كدباط وجدة واسكتندرية وعسقلان وطوباليس (لتأثر صوم) أو صلاة (به) أي في الساحل (مطلقاً) عن التقييد بكونه ليس بعمل أفضل من الساحل كأحد المساجد الثلاثة ، وأولى إثبات أسدتها لتأثر صوم أو صلاة به وصرح به فيها .

والمَساجِدُ الْثَلَاثَةُ فَقَطُ لِنَادِرٍ عَكُوفٍ بِهَا، وَإِلَّا فَيَمْسُوْضُعِيهِ
وَكُرْهَةً: أَكْلُهُ خَارِجُ الْمَسْجِدِ، وَاعْتِكَافُهُ غَيْرُ مَكْفُيٍّ

(و) لزم اتيان أحد (المساجد الثلاثة فقط) أي دون الساحل وسائر المساجد (لنادر عكوف) أي اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) اي المساجد الثلاثة وظاهره ولو كان بأفضل مما نذر الاتيان اليه ، لكن قال الشارح ينبغي أن لا يأتي من الفاضل إلى الفضول كقولهم في نادر الصلاة إذ لا فرق بينهما (إلا) أي وإن لم ينذر المكوف بأحد ما يأن نذره بساحل أو مسجد غيرها أو نذر صوماً أو صلاة بمسجد غيرها (ذ) يقنه (بوضعه) الذي هو فيه أن بعدما نذر الفعل فيه ، فإن قرب جداً فهل كذلك أو يذهب له وبفعل المندور به قوله : ابن يونس لو نذر إعتكافاً بساحل فليعتكف بوضعه بخلاف الصوم ، لأنه لا يمنعه من الجماد والاعتكاف يمنعه فهو بوضعه أفضل .

والحاصل أن من نذر صلاة أو صوماً أو اعتكافاً بأحد المساجد الثلاثة لزمه الذهاب إليه كساحل في نذر صوم أو صلاة لا إعتكاف فبوضعه كنذره في سائر المساجد إن بعد وإلا فقولان .

(وكره) بضم فكسر (أكله) أي المتكف (خارج المسجد) بفتحاته أو رحيته الخارجية عنه وإلا بطل اعتكافه . وأما رحيته التي هي ضحنه وما كان داخلاً فيه فلا ينكره أكله به ففيها ولا يأكل ولا يشرب إلا في المسجد ورحابه . وأكره أن يخرج منه فما كل بين يديه وظاهرها كالمصنف . ولو خف الأكل وقرب الخارج جداً وعدم حراقة الشرب .

(و) كره (اعتكافه غير مكفي) بفتح فسكون فكسر وشد المثناة اسم مفعول كفى أصله بوزن مفعول ، فأبدللت واوه ياه لاجتناعها ساكتة من ياء وأدغمت في الياء وأبدلت الضمة كسرة أي ليس معه ما يكفيه من المأكول والمشروب ، وظاهره ولو وجد من يكفيه ذلك بأجرة أو مجاناً وفيها ما لم يجد كافياً وله الخروج لشراء الطعام وتحوه ، ولا يقف مع أحد الحديث ولا لقضاء دين أو اقتضائه ولا يكث بعد قضاء حاجته زمناً

وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِغَانِطٍ ، وَأَشْتَغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ
مُصْحَّفًا إِنْ كَثُرَ ،

لأنه خروج عن عمل الاعتكاف وحرمته كالصلة عند خروج راعف فيها النسل دمه ،
فإن فعل شيئاً من ذلك فسد اعتكافه . قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ينذر
شراوه من أقرب الأسواق إلى المسجد .

(و) كره (دخوله) أي المتكلف (منزله) أي المتكلف الذي به زوجته أو سرتها
القويم بإن دخله لغير حاجة بل (وإن) دخله (لغائط) فان بعد منع دخوله ، وإن
لم يكن به أهله فلا يكره كدخوله أسلنه وأهله أعلاه . وهذا لا ينافي جواز بحث زوجته
إليه وأكلها معه وحديثها له في المسجد ، لأنه مانع من الوطء ومقدماته ولا مانع منها في
المنزل (و) كره (اشغاله) أي المتكلف (بـ) تعلم (علم) أو تعليمه أن لم يتعمق وإلا
فلا يكره .

فإن قيل ورد أن الاستفصال بالعلم أفضل من صلاة التفل فلم كره هنا . قلت حكمة
الاعتكاف رياضة النفس وتصفيتها من صفاتها المذمومة وهي لا تحصل بالعلم ، البناني
تفيد الكراهة بعدم تعين العلم خلاف ظاهر اطلاقها في المدونة وغيرها . شيخ مشائخنا
الدسوقي قد يقال العين لا ترخيص في تركه فلا تصح كراحته فالنص ، وإن كان مطلقاً
يشيفي تقييده بغيره .

(و) كره (كتابته) أي المتكلف يشفي ما لم تكن لقوته إن كتب غير مصحف
بل (وإن) كتب (مصحفاً) المواق ل أجده منوصاً (إن كثر) أي الاستفصال بالعلم
والكتابة فإن قل فلا يكره . ابن رشد هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك
رضي الله تعالى عنها من أن الاعتكاف يختص من أممال البر بذكر الله تعالى وقراءة القرآن
والصلة . وأما على مذهب ابن وهب المبح للتكلف جميع أعمال البر الخالصة بالآخرة فيجوز
له مدارسة العلم وعيادة المرضى الدين معه في متوكفه والصلة على الجنازة إذا انتهى إليه
زحام الناس . ويجوز له كتب المصايف للثواب لا ليتمونها ولا على أجرة يأخذها بليلقرأ

وَفِعْلٌ غَيْرُ ذِكْرٍ وَصَلَاةٌ وَتَلَوَّةٌ : كِبِيَادَةٌ وَجَنَازَةٌ ، وَلَوْ
لَا صَقَّتْ وَصَعُودَةٌ لِتَأْذِينِ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ ، وَتَرْتِيبَةٌ لِلِإِلَامَاتِ ،

فيها وينفع بها من احتاج إليها انتهى . وهو يدل على أن كتب المصحف لا بياح
على المشهور .

(و) كره (فعل غير ذكر) من تسبيح وتهليل ودعاء وتفكير في آيات الله تعالى وما
يلالون إليه أمر الدنيا والآخرة ، وهذه عبادة السلف الصالح رضي الله تعالى عنهم (و)
غير (صلاة) وفي معناها الطواف ودخول الكعبة .

(ق) غير (تلاوة) للقرآن العزيز وحكمه بكرامة فعل غيرها يدل على أن فعلها
ليس راجحا ولا مستوى الطرفين إذ لو وجہ سحرم فعل غيرها وقد حكم بكرامتها ، ولو
أبيح لأبيح فعل غيرها فلم يبق إلا الندب فقوله لم يعلم من كلام المصنف عن الحكم لأنه
إنما نهى الكرامة عن هذه الثلاثة غير ظاهر قوله عج . عبقة قوله فلم يبق إلا الندب قد
تنبع الملازمة بأن يقال اللازم أن لو جاز فعلها جواز تركها وهو صادق بكونه خلاف
الأول ، فلا يثبت ندب الثلاثة كما قال ت . البناني قوله لو جاز فعلها جاز مقابله الخ في
نظر إذ قد يقال يجوز فعلها والكاف عنها ولا يلزم جواز فعل غيرها اللهم إلا أن ينفي
الجواز فيما لا علم أن الذكر وما في معناه لا يكون مستوى الطرفين .

وشبه في الكرامة فقال (كعبادة) بمنتهى تحفتها أي زيادة لمريض بالمسجد بعيد عنه
كان شارجاً من المسجد منعت وأبطلت الاعتكاف ، وإن قرب منه وهو بالمسجد جازت
(و) صلاة (جنائز) ظاهراً ولو كان جاراً أو صالحاً فيخص ما سبق بغير المعتكف إن
بعدت بل (ولو لا صفت) الجنائز المعتكف بأن وضمت بقربه أو انتهى زحامها إليه .

(وصعوده) أي المعتكف (لتأذين بنار أو سطح) للمسجد ومفهومه جواز تأذينه
بكائه أو صحن المسجد ، وهو كذلك إن لم يكن يقصد الأوقات والأكره . ابن عرفة
عياذ إن كان يقصد الأوقات أو يؤذن بغير معتكفه من رحاب المسجد فيخرج إلى بابه كره
وإلا فظاهر ما جوازه ونحوه للتوضيح عن اللعمي (وترتبه للإقامة) وكذا تكره

وَإِخْرَاجُهُ لِحُكْمُوتَةِ إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ، وَجَازَ : إِقْرَاءُ قُرْآنٍ ،

ان لم يترقب لها المشبه للإمام وأورد عليه أذانه بصحن المسجد وفي بعض النسخ الإمامية
يعين بدل الإقامة ، وفيه نظر إذ المشهور جوازه قاله ابن تاجي بل نديها .

(و) كره (إخراجه) أي المتكفف من المسجد (الحكومة) بينه وبين غيره (إن
لم يلد) المتكفف بفتح الباء من لد وبضمها من الد أي لم يقصد الفرار من الحق (به) أي
الاعتكاف ويقى من اعتكافه زمن يسير لا يحصل لخصمه ضرر بصبره إلى انتهاءه وإلا
فلا يكره إخراجه لها ومفهومه أنه إن ألد به فلا يكره إخراجه إلا أن يبقى زمن يسير
فيكره إخراجه لها إن لم يخش هروبه ولم يأت بحيل ، فكل من المنطق والمفهوم مقيد
لكن المنطق مقيد بعدم الطول ، والمفهوم مقيد بالطول فيها إن خرج يطلب خدا له
أو دينا أو أخرج فيها عليه من حد أو دين فسد اعتكافه . وقال ابن تافع عن مالك رضي
الله تعالى عنها إن أخرجه قاض لخصومة أو غيرها كارها فأحسب إلى أن يستدعي اعتكافه
وان بنى أجزاء انتهت . ظفى ظاهر اطلاقها الد باعتكافه أو لا . وقال الفلاشاني في
شرح الرسالة إن أخرج كرها ، وكان اعتكافه هربا من الحق فخروجه يبطل اعتكافه
اتفاقاً ونحوه في الجواهر فيقيد^(۱) كلامها بهذا .

(وجاز) للمتكفف (إقراء القرآن) أي إسماعه لغيره أو سماعه منه على غير وجه
التعليم والتعلم إلا كره على المذهب قاله عب . البناني قوله لا على وجه التعليم والتعلم هذا
ما في الخط عن سند . واعتراض بأن المصنف أراد كلام الجلاب لاقتصاره عليه في التوضيح
كان عرفة وابن خازى والواق وغيرهم ، وهو يؤذن باسم المذهب ، لكن قيده شارحة

(۱) (قوله فيقيد كلامها بهذا) لاحاجة لهذا التقيد والواجب ابقاء كلامها على
ظاهره فإنه اذا كان يبطل اعتكافه بخروجه الواجب عليه الجمعة ومرض والدية فبطلانه
بخروجه للخصومة اولى ولو لم يلد به . كلام المصنف ليس مخالفاً ل الكلام المدونة لأن
كلام المصنف في حكم القديوم على خروجه وسكت عن حكمه اذا وقع لعله بما تقدمن
وكلامها في حكم خروجه وهو اذا وقع والله أعلم .

وَسَلَامٌ عَلَى مَنْ بَقُرِيَّهُ وَتَطَبِّيَهُ ، وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُنكِحَ
بِسِّجْلَسِهِ ، وَأَخْدُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَفْشِلِ جَمِيعِ ظَفَرٍ ، أَوْ شَارِبًا ،

الشارمساني ونصله وأما أقواء القرآن فيجعور وإن كثر ، لأن ذكر إلا أن يكون
قصدآ للتعلم فيمثل كثيرة ، وبهذا يجمع بين كلام سند والجلاب .

(و) جاز (سلامه) أي المتكف (على من) كان (بقربه) صحيح أو مريض بدون انتقال ولا قيام من مجلسه وإلا كره أي سؤاله عن حاله لا مجرد قوله السلام عليكم للدخوله في الذكر (و) جاز (تطبيبه) أي المتكف نهاراً وأولى ليلاً لبعده من النساء ومانعية المسجد وإن كره للصائم غير المتكف نهاراً هذا هو المشهور قال حديث يمكره تطبيق المتكف .

(و) جاز (ان ينكح) بفتح الثناء أي يتزوج المتكفف (وينكح) بضمها أي يزوج المتكفف من له عليه ولادة بقرابة أو ملك أو إصاء أو تقويم أو توكييل وتنازع ينكح وينكح في قوله (بعجلسه) أي المتكفف من غير تطويل وإلا كره ما دام بالمسجد، ولنوق بيته وبين الحرم بيان الأصل جوازه لها ، وخروج الحرم بدليل خاص وبقى المتكفف على الأصل وبيان الحرم بعيد عن أهله بالسفر غالباً وفساد إحرامه أشد من فساد الاعتكاف ، ولا مانع له من الوطء بخلاف المتكفف (وأخذه) أي قص وزالة المتكفف (إذا خرج) من المسجد (لكتسل جمعة) أو عبد أو حر أصابه أو جنابة ويمسي بخروجه لها ، فإن تعذر تبصم ومسكت ومقنول أخذه (ظفرأ أو شارباً) أو ابطأ أو عانه .

ويذكره في المسجد ولو جمعه في ثوب كاستياكه به وتحرم حجامتة وفصادته به كبولة
تشير له بـفإن أضطر لشيء منها خرج له فإن فعله في المسجد فعن أبطل
الاعتكاف بكل منه عنه أبطله هنا ، ومن خص الإبطال بالكبيرة فلا قاله سند .
واشعر قوله إذا خرج أنه لا يخرج بغير ده ولا باس أن يخرج بيده أو رأسه لن هو خارج
المسجد ليأخذ ذلك منه ، ولا يخرج للعيام إذا احتم إلا أن يستطيع الماء البارد ولم يكن
الطريق بـفتنذهب إليه واقفهم عدم جواز حلق الرأس إذا خرج وهو كذلك قاله أبو

وَأَنْتَظَارُ غَسْلِ تَوْبَهُ أَوْ تَجْفِيفِهِ، وَنَدْبِ إِعْدَادِ تَوْبَهُ، وَمَكْتَهُ
لَيْلَةَ الْعِيدِ، وَدُخُولُهُ قَبْلَ الغَرْوُبِ.

الحسن لطول زمانه ، فيجوز إخراج رأسه من يحلقه خارج المسجد للرجيل عائشة رضي الله تعالى عنها رأسه عليه وهي في حجرتها وهو في المسجد ، والظاهر كراهة إخراج العضو المقصود او المجموع حيث لم يضطر لعدم تحقق تلوث الدم المسجد قاله عين .

(و) جاز (انتظار غسل توبه) عند من يغسل له خارج المسجد (و) انتظار (تجفيفه) أي التوب إن لم يكن له توب غيره ولم يحد فائضاً عنه في ذلك قاله سند ولا كره كما فيها فلا تناهى بينها حمل ما فيها على من له غيره ، وكذا غسله بنفسه وتجفيفه (وندب) بضم فكسر المعتكف (إعداد توب) آخر غير الذي هو لابسه يلبسه إذا أصابته نجاسة من احتلام أو غيره وليس المراد إعداد توب لل اعتكاف كثوب صلاة نحو المرض فيها أحباب إلى أن يهد ثواباً آخر يأخذنه إذا أصابته جنابة انتهى .

(و) ندب (مكته) بضم الميم أي اقامة المعتكف في المسجد (ليلة العيد) إن كانت عقب اعتكافه . فإن كانت انتهاءه فظاهرها وجوبه ويحتمل ندبه أيضاً لعدم صحة صوم صبيحتها وأشعر قوله ليلة العيد أنه إن اعتكف المشر الأول أو الوسطى من رمضان مثلاً فلا يندب له مبيت الليلة التي تلى اعتكافه ، وهو كذلك ، فيخرج عقب غروب الشمس آخر يوم إن شاء . وشمل العيد الفطر والأضحى ، وهو مقتضى التعليل بشيء من المعتكف للصلوة متربينا بالثياب التي تأتيه من أهله ، ثم يذهب من المصلى لأهله ولكن ظاهر كلامهم قصر الندب على عبد الفطر لأنه فعله عليه الصلاة والسلام لأنه إنما اعتكف للمشر الأخير من رمضان ولم يعتكف عشر ذي الحجة .

(و) ندب (دخوله) أي المعتكف المسجد الذي أراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) لليلة التي أراد ابتداء اعتكافه منها إذا كان الاعتكاف متربينا ولو يوماً فقط أو ليلة فقط ، فإن كان متذوراً وجب دخولة قبل الغروب او معه او عليه للزوم اعتكافه الليل كله قاله جد . هجج وتبعه احد .

وَصَحٌ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَاعْتِكَافُ عَشْرَةِ

(وصح) الاعتكاف (ان دخل) المعتكف المسجد (قبل الفجر) من اللبيسة التي ابتدأ اعتكافه منها سواء كان اعتكافه منوياً أو منذوراً مع مخالفته المندوب في الأول والواجب في الثاني . ابن الحاجب من دخل قبل الفروب اعتد يومه وبعد الفجر لا يعتمد به وفيما يبيتها قولان : التوضيح اختلف اذا دخل بينها والمشهور الاعتداد . وقال سحنون لا يعتمد ، وحمل قول سحنون على النطوع ، والمشهور على المنذور . ابن رشد الظاهر انه خلاف ابن هرون ظاهر كلامه ان الخلاف فيمن دخل عقب غروب الشمس وظاهر الرواية انه لا يدخله وإنما محله فيما دخل قبل الفجر انتهى .

وفي كلام ابن رشد عكس الحال الذي في التوضيح كما نقله ابن عرفه ونصه ابن رشد وحمل قوله سحنون والمعونة على الخلاف أظهر من حل بعدهم الأول على النذر والثاني على التفل انتهى . ففي التوضيح سبق قلم وتبعة عليه ابن فرسون قاله طفي ، فالصواب ابقاء كلام المصنف على اطلاقه لاستظهار ابن رشد أن بين القولين خلافاً . وقول التوضيح المشهور الاعتداد وعزة ابن عرفة للمعونة ، ورواية المسوط وهو على أصحابهم أن من نذر اعتكاف يوم لا يلزمته ليلة لكنه خلاف ما قدمه المصنف من لزومها وهو مذهب المدونة ، وعليه من الدخول قبل الغرب كما صرحت به والا لم يصح . ودرج هنا على الصحة لقول التوضيح تبعاً لأن عد السلام هو المشهور ، لأن اعادته اتباع المشهور حيث وجده ولم يتتبه الى أنه خلاف ما قدمه الذي هو مذهب المدونة قاله طفي .

(و) ندب (اعتكاف عشرة) من الأيام لأن النبي ﷺ لم ينقص عنها وهو أول مراتب الكمال ونهايته شهر ، ويكره ما زاد عليه كما نقص عن العشرة . ابن عرفة ابن رشد في كون أقل مستحبة يوماً وليلة او عشرة قوله ابن حبيب وغيره . ابن حبيب وأعلاه عشرة ابن رشد وعلى أنها أي العشرة أقله أكثر شهر . ويكره ما زاد عليه ، ثم قال ابن عرفة التغми ما دون العشر كرهه فيها . وقال في غيرها لا يbas به . واعلم أنه اختلف في أقل ما يتحقق به الاعتكاف فقيل يوم وليلة وقيل يوم فقط .

**وَبِأَخْرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمْضَانَ ، وَبِالْعَشْرِ الْآخِيرِ لِلْيَلَةِ الْقَدْرِ
الْغَالِبَةِ يُهْ ، وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمْضَانَ**

وأختلف أيضاً في أقله كما لا يحيط به كثرة نقص عنده أو يخالف الأولى فقيل يوم ولية وأكثره كما لا يحيط به ما زاد عليه عشرة . وقيل أقله كما لا ثلاثة أيام وأكمله عشرة . وقيل أقله كما لا يحيط به ما زاد عليه عشرة . وقيل أقله كما لا ثلاثة أيام وأكمله عشرة . وقيل أقله كما لا عشرة وأكثره شهر ، وهذا مذهب المدونة والرسالة . فمن ثغر اعتكافاً ودخل فيه ولم يعين قدره لزمه أقل ما يتحقق منه وهو يوم ولية على المتensed ويوم فقط على مقابله ومن ثغر أقله كما لا لزمه أقله على الخلاف المذكور من الأقوال الثلاثة .

(و) ندب كون الاعتكاف (بأخر المسجد) لقلة الناس به فإن كثر الناس به وقلوا بصدره ندب بصدره ، وأجاز فيها ضرب خباء للمتائف في رحابه الداخلة في التي يعتكف فيها أي لا غير معتقد ولا له داخلاً عن رحابه (و) ندب الاعتكاف (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) تأكيد (بالشر الآخير) منه رجاء مصادفة (ليلة القدر الغالية) الوجود (به) أي العشر الأخير ولو احظيتها عليها على اعتكافه لليلة القدر فقد جاء الله عليها لاعتكاف العشر الأول منه فأقام جبريل فقال له إن الذي عريده أو يتطلب أمامك فاعتكف لل العشر الأوسط فأقام جبريل فقال له إن الذي تطلب أمرملك فاعتكف العشر الأواخر .

(وفي كونها) أي ليلة القدر (دائرة بـ) لم يالي (للعام) كله هذا قول مالك والشافعى وأكثر أهل العلم رضي الله تعالى عنهم ، وصححه ابن رشد في المقدمات (أو) دائرة (بـ) لم يالي (بـرمضان) كله خاصة وشهره ابن غلام وشهر في التوضيح أنها في العشر الآخير ، وقال انه المذهب عند الجمهور وإنها تدور فيه لأن الأحاديث في هذا الباب متعددة .

خلافُ، وَانتَقلَتْ،

ولا يمكن الجمع بينها الا على ذلك (خلاف) في التشهير (وانتقلت) في ليالي العام على الاول وفي ليالي رمضان كله على الثاني . وحکى ابن عرفة فيما تسبعة عشر قولًا فانظره ^{١١} .

(1) (قوله فانظره) نصه ابن رشد المذهب أنها تنتقل وأغلب انتقاماً في العشر الوسط ليلقي سبع عشرة وتسع عشرة ، وفي العشر الاواخر في او قارها . وقول ابن حبيب ينبع لباقيها على كمال الشهر بعيد ، قال والقول برفعها غير صحيح وعلى الصحيح قليل لا تنتقل مبهمة في كل العام . وقيل في كل الشهر وقيل في العشر الوسطي والأخرى ، وقيل في الأخرى . وقيل معينة ليلة احدى وعشرين . وقيل ثلاث وعشرين . وقيل سبع وعشرين . وقيل ثلاث وعشرين او سبع وعشرين . أبو عمر قول مالك والشافعى والثورى وأحمد واسحق وابي نور رضى الله تعالى عنهم تنتقل في العشر الاواخر . قلت فتحصل فيها تسبعة عشر قولًا الأول : مبهمة في كل السنة قاله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه . الثاني : لم ياض عن ابن عمر رضى الله تعالى عنها وغيره من الصحابة رضى الله تعالى عنهم مبهمة في كل الشهر . الثالث : في العشر الوسطي والأخرى . الرابع : في الأخرى فقط . الخامس : روایتها مع روایة ابن حبيب والموطا . السادس : لابن العربي عن الانصار تنتقل في اشباح العشر الاواخر . السابع : نقل ابن رشد عن المذهب . الثامن : نقله عن ابن حبيب . التاسع والعشر والحادي عشر والثاني عشر : ما ذكره من أقوال التعين . الثالث عشر : لابن العربي عن ابن الزبير رضى الله تعالى عنها ليلة سبع عشرة : الرابع عشر : لم ياض عن علي وابن مسعود رضى الله تعالى عنها ليلة سبع عشرة او احدى وعشرين او ثلاث وعشرين . الخامس عشر : له عن الحسن وقتادة وغيرهما رضى الله تعالى عنهم ليلة أربع وعشرين . السادس عشر : لنقل ابن العربي ليلة بخس وعشرين . السابع عشر : لنقله ليلة تسع وعشرين . الثامن عشر : ليلة التاسع عشر لنقل عياض . التاسع عشر : رفعها .

وَالْمَرَادُ بِكَسَابَةِ مَا يَقْنَىٰ

(والمراد بكسبابة) أدخلت الكاف الخامسة والتاسعة في حديث التسوها أي ليلة القدر في التاسعة أو السابعة أو الخامسة وخبر المراد (ما) أي للعدد الذي (يقني) من العشر الأخير لا ما مضى منه ، بدليل الحديث الآخر الذي فيه ليلة تاسعة يقني وليس بها تاسعه وثانية يقني ، فحمل الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الحديث الذي أطلق فيه التاسعة والسابعة والخامسة على الحديث الآخر الذي قيدهما فيه بالتي يقني . وخبر ما فسرته بالواره . ولو قال بكل سابعة بالتعريف لكن أحسن لأن العمل إنما وقع فيما فيه التعريف والمفسر له ما لا تعريف فيه . وهل يعتبر الشهر ناقصاً وهو ما عليه ابن رشد ، لأن يوم الثلاثاء غير متبين كونه منه ولو اعتبره خبر طلب التناسها في الأفراد أو كما هو عليه الشاذلي على الرسالة . وظاهر كلامه أنه الراجح وعليه الانصار إذ قالوا مضم قوله اطلبوها في تاسعة يقني هي ليلة النصف وعشرين ونحوها أعلم بالعدد منك أي فشكوك في الأشخاص ، لأن إذا اعتبر الشهر من آخره كانت أشخاصاً أو تاراً أو تاره أشخاصاً اثنين .

حسب البنائي قوله وعليه ابن رشد كونه ناقصاً هو مدحه مالك « رضي » في المدونة إذ قال : أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين . في التوضيح قول مالك يأتي على أن الشهر ناقص وكان اعتبار الحقائق وألفي المشكوك الشعالي في شرح ابن الصاحب ، والذي أطبق الناس عليه في زمننا هذا العمل على ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبي بن كعب وهو صحيح أخرجه مسلم ، ونصه عن أبي بن كعب « رضي » وقد قيل له إن عبد الله بن مسعود « رضي » قال من قام السنة أصاب ليلة العذر فقال أبي والله الذي لا إله إلا هو إنها ليلي رمضان ، والله إلهي لأعلم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله ﷺ بعيامها هي ليلة صبيحة سبع وعشرين ، وأمارتها أن تطلع الشمس في صبيحة يوم بيضاء لا شماع لها . أنسد بهذه الأمارة في طريق أخرى إلى النبي ﷺ .

**وَبَنَى بِرْوَالِ إِغْمَاءً، أَوْ جُنُونٍ؛ كَأَنْ مُنْعَ منَ الصُّومِ؛
لِمَرَضٍ، أَوْ حِيْضٍ أَوْ عِيدٍ وَخَرَجَ**

(و) إن نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتلاء في اثناءه وزوال (بني) المتكف على ما اعتكه قبل طروله العذر بناء متصلان (بروال إغماء أو جنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد لا يجوز منه المكت في المسجد، وللمراد بالبناء تكميل ما نذر له سواء كان قضاء مما فاته اعتكافه كما يأتي به بعد انتقضاء قسمه المعين من رمضان أو غيره، أو لم يكن قضاء كما يكمل به نذرًا مبيهاً، فإن حصلت هذه الأعذار في التطوع فلا يلخص، وإن حصلت قبل دخوله أو قارنته بنس في المطلق والمعين من رمضان لا في معين من غيره ولا في التطوع، ابن عرقه ما مر به فيهن نذر منهم أو معين من رمضان قضاه ومن غيره ثلي قضايه فالثانية إن مر به بعد دخوله انتهى، وفي التوضيح إن كان الاعتكاف تطوعاً وأنطر عليه لرهن أو حيض فلا قضاء عليه انتهى، لكن إن بقي شيء من المسوى بعد زوال المانع بنس قال ابن عاشر .

روى عبد الله بن حبيب البناء فقال (كان منع) بضم فكسر أي المتكف (من الصوم) دون المسجد (لرهن) خليف (أو) زوال (حيض) نهاراً (أو) دخول يوم (عيد) أو لظرف نسياناً ليحيى عليه البناء على ما فعله سابقاً ولنظير المدرولة إذا عجز عن الصوم لرهن خرج فإذا صح بيديه، ثم قال فيهما ولا يلبيث يوم الفطر في معتكه إذ لا اعتكاف إلا بصيام، ويوم الفطر لا يصوم فإذا مرض يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبيس على ما مضى انتهى، وناقضه هياهري والتونسي هذه المسألة بسألني المريض يصح والحادي عشر تظهر نهاراً ف يجب عليه الرجوع على المشهور مع تذر الصوم منها أيضاً، وأجيب بأن اليوم الذي طهرت فيه الحائض وصح فيه المريض يصح صومه لغيرها بمخلاف يوم الفطر فإنه لا يصح صومه لأحد

(وخرج) من المسجد وجوباً معتكف طرأ عليه عنده مانع من المسجد والصوم كحيض

وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أُخْرَهُ : بَطَلَ ، إِلَّا لَيْلَةَ

الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ،

ومرض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه) أي المتكف الذي خرج من المسجد لائع منه سواء من الصوم أيضاً أم لا (حرمته) أي الاعتكاف فلا يفعل ما لا يقله المتكف من جماع أو مقدماته ، فان زال عنده رجع فوراً للبناء .

(وإن أخره) يفتحات متلاً أي الرجوع ولو ناسياً أو مكرها (بطل) اعتكافه واستأنقه وجوباً (إلا) تأخيره الرجوع (ليلة العيد ويومه) فسلا يبطل اعتكافه لعدم صحة صومه لكل أحد بخلاف يوم الصحة من المرض والطهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يبطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المرض والحاضن ومن طرأ عليه مانع من الصوم دون المسجد فيه قولان ، روى في المجموعة يخرج . وقال عبد الوهاب لا يخرج حكماً ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما . في التوضيح والخروج مذهب المدونة وعزاه اللغمي لها أيضاً ،

ولفظ ابن العاجب ولو طرأ ما يمنع الصوم فقط دون المسجد كالريض إن قدر والحاضن تخرج ثم تطهر ففي لزوم المسجد ثالثاً المشهور بخروجان فإذا صلح وظهرت رجعاً تلك الساعة وإلا ابتدأ . ابن عبد السلام هذا مشكل غایة لإيهامه أن الخلاف في لزوم الحاضن المسجد كالريض ، وإنما الخلاف في لزوم المريض المسجد وعود الحاضن للمسجد لا لزومها له وإطلاق اللزوم على العود عجاز بعید ، ويلزمه استعمال اللفظ في حبيته . ومجازه ورده ابن عرفة بنفي البعد ولزوم الجميع بينهما لأنها لاجراء احكام المشكك عليها وهي خارجه ملزمة له حكماً وبأن ظاهر كلامه وضوح تصور الأقوال الثلاثة بعد ارتكاب ما ذكر ولا يتضح فإن الثالث هو الأول .

ويكفي تصويره باعتبار تعليم قوله ما يمنع الصوم فقط في خفيف المرض ابتداء وما خف بعد شدته ومنه المسجد ، وتقريرها الأول بقاء ذي الحقيق ابتداء ورجوع ذي الحقيق بعد شدته والحاضن لا شراؤ الكل في منع مفارقة المسجد وهو معنى

وَإِنْ أَشَرَّطَ سُقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يُعِدْهُ .

اللزوم . والثاني : خروج الأول وعدم رجوع الآخرين . الثالث^(١) : خروج الأول ورجوع الآخرين .

(وإن اشترط) المعتكف لنفسه قبل دخوله أو حاله (سقوط القضاء) عنه إن حصل له عذر مبطل لاعتكافه (لم يفده) شرطه واعتكافه صحيح ويلزمه إتمامه والعمل على مقتضى المشروع . وكذا إشتراطه عدم الصوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء ، فشرطه باطل وتلزمته شروطه الشرعية قال في الرسالة ولا شرط في الاعتكاف أي مخالف لما أوجبه الشرع ابن عرفة شرط منافيه لقوله عبد الحق عن بعض البغداديين لو نذره كذلك لم يلزم إلا بدخوله فيبطل شرطه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) (قوله الثالث) أي من الأقوال الثلاثة ونص أي عرفة وقول ابن عبد السلام في قول ابن العاجب ولو طرأ ما يمنع الصيام فقط دون المسجد كالمريض إن قدر والعائض تخرج ثم تظهر ، ففي لزوم المسجد . ثالثاً : المشهور بخروجان فإذا صح وظهرت رجماء تلك الساعة وإلا ابتدأ . قوله مشكل غایة لإيمانه أن الخلاف في لزوم الحائض كالمريض وفي عودها للمسجد لا في لزومها أه . واطلاق اللزوم على العود مجاز بعيد واستعمال اللفظة في حقيقتها ومجازها يرد بمنع تقييي اللزوم عنها لأن لزومها له هو تقدير مفارقتها وهو متصور فيها . وكونه في المريض مستصحباً حسناً وحكماً وفيها حكماً فقط لا يكذب ، قوله هو لازم لها فلا يكون مجازاً فلابعد ولا جمع بين حقيقة ومجاز ، وبأن ظاهر قوله وضوح تصور الأقوال الثلاث بعد ارتکاب ما ذكر من المجاز المذكور ، ولا يتضح لأن الثالث هو الأول فيها ، وتتصور باعتبار تعميم قوله ما يمنع الصيام في الصورتين ، وفي المرض المانع من المسجد . وتقريرها الاول بقاء ذي المرض مانع الصوم فقط ورجوع ذي المرض المانع المسجد والتي ظهرت لاشراك الكل في منع مفارقة المسجد وهو معنى اللزوم الثاني خروج الأول وعدم رجوع الآخرين الثالث خروج الأول ورجوع الآخرين أه .

﴿باب﴾

فرض الحج وسنت العمرة مرة وفي فوريته

(باب)

في الحج والعمرة

بضم فكسر أو بفتح فسكون (الحج) أي العبادة المشتملة على إحرام وغضور بعرفة جزءاً من ليلة النحر وطواف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة عيناً (وسنت) بضم السين وفتح التون مشددة وسكون التاء مفتوحة أو رقمها مربوطة (العمره) بضم العين المهملة وسكون الميم ، أي العبادة المشتملة على إحرام وطواف وسمى فقط عيناً . في التوادر قال مالك رضي الله تعالى عنه العمرة سنة واجبها كالحر لا ينافي حركها .

(مرة) منصوب مفعول مطلق للعمرة، ويقدر منه للحج لأنهم مصدران يتعلمان إلى أن الفعل أي أن يحج مرة ويتعمر مرة وليس منصوبين بغيرهن وسن ، لأن يفيد أن الفرض والسنة وقما من الشارع مرة وليس بهاد أو تقييد محوال عن ذات الفاعل أو مرفوع خبر عن فرض وسنة على الضبط . الثاني مصدران مبتدآن مؤرلان باسم مفعول ، أي المفروض من الحج مرة والسنون من العمرة مرة والزالدة عليهما سمة مندوب ، ويتبعني له أن ينوى به إقامة الموسم ليقع فرض كفاية في الحج وسنة كفاية في العمرة .

(وفي فوريته) يأوه المصدرية أي كون الحج واجباً على التور في أول حرام من أعوام القدرة فإن أخره عنه أثم ولو لم يخف الفوات وهو المعتمد رواه ابن القصار والرايقيون عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ، وشهره صاحبها النشرية والعلدة

وَرَاجِيَّهُ لِخَوْفِ الْفَوَاتِ ؛ خَلَافٌ ، وَصَحْتَهَا بِالْإِسْلَامِ فِي حِرْمَهُ وَلِيٌ

وابن بزيزة . وإن فعله بعد فهو أداء وحکى عليه الإجماع . وقال ابن القصار قضاء ، ابن عرقه وعلى فوره في كونه بعد أول عام مستطعنه قضاء أو أداء قوله ابن القصار وغيره .

(وراجيه) أي كون الحج واجباً على التراخي (ل) مام (خوف الفوات) أي تغفر الحج بتأخيره عنه فيتفق على فوريته ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفاً وشعبية وكهولية ، وكثرة مرضه وقلته ، وأمن طريق وخوفه ، ووجود مال وعدمه ، وقرب بلد وبعده . ولم يرو هذا القول عن الإمام مالك « رض » وإنما أخذ من مسائل وليس اخذه منها بالقوى ، وشهره ابن الفاكهاني . ورأى الباجي وابن رشد والتلمساني وغيرهم من المغاربة أنه المذهب .

(خلاف) في التشير للخط سوى المصنف هنا بين القولين وفي التوضيح الظاهر قول من شهر الفورية . وفي كلام ابن الحاجب ميل إليه لأنه ضعف حجۃ التراخي . ولأن الفوري هيروى عن الإمام والتراخي لم يرو عنه ، وإنما أخذ من مسائل وليس اخذه منها بغيري فقد ظهر أن القول بالفور أرجح ويؤيد هذا أن أكثر الفروع الآتية في الاستطاعة مبنية على الفور ، فكان ينبغي الاقتصار عليه وعلى التراخي إن أخره فاخترت منه الثانية قبل خوف الفوات فقال في الطراز لا يتأثم وهو الظاهر . وقال بعض الشافعية يأثم بكل حال وإنما يجوز له التأخير بشرط السلام . وعلى هذا ابن السبكي في جمع المجموع وسلام ابن شاس وابن الحاجب ينفي دخول الخلاف بالفورية والتراخي في العمرة .

(وصحتها) أي الحج والعمرة مشروطة (بالإسلام) فقط فلا يصلحان من كافر ولو صبياً مرتدأ (في حرم) بضم فسكون فكسن ندب (ول) أي ابن أو وصييه أو مقدم قاض أو عاصب أو أم أو كافل وإن لم يكن لهم نظر في ماله نقله الآتي في شرح مسلم وأقره

عن رَضِيعٍ، وَجُرْدٍ قُرْبَ أَلْحَرَمِ، وَمُطْبِقٍ لَا مُعْنَى

(عن) شخص (رضيع) بأن ينوى إدخاله في الحج أو العمرة ، وليس المراد أن الولى يحرم بأحد هما تباهة عنه . ومثل الرضيع المقطوم غير الم Miz وشخص الرضيع بالذكر للخلاف في صحة الإحرام عنه بدليل مقابلته بالم Miz . ابن عرفة وفي صحته لغير الم Miz قولان لما واللخمي مع روایة ابن وهب يحتج بابن أربع لا رضيع .

(وسود) بضم فكسر متلا أي الرضيع الذكر من المحيط بيده وساقه رأسه ووجهه والأثنى من سائر وجهها وكفيها فقط وتأزع يحرم وجرد (قرب الحرم) أي مكّة شرفها الله تعالى لخوف المشقة وحصول للضرر بتجريده والإحرام عنه من الميقات فإن تحقق الولى أو ظن تضرره بتجريده قرب مكّة أحرم عنه بلا تجريده وافتدي عنه . ابن عرفة وعلى صحته أي إحرام الولى عن غير الم Miz يحرم عنها ، أي الرضيع والمقطوم ولها بتجريدها ناويه . ولا يلبى عنها ويحرد المنازف من ميقاته ومن لا ينتهي كابن عان سنين قرب العرم . وفي كتاب محمد لا يأس أن يدرك عليه مثل القلادة والسوارين ، وفيها لا يأس أن يحرم بأصغر الذكور وفي أرجلهم الملائل وعليهم الأسوره .

(و) يحرم ولد أيضاً عن مجتون (مطبق) بضم فسكون ففتح الموحدة أي متصل بجتونه لا يفيق في وقت ما ولا يميز السماء من الأرض ولا الطول من العرض ، ومن لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب وإن ميز الإنسان من الفرس أي ينوى ولد ماله أو كافله إدخاله في الحج أو العمرة ثدياً بعد تجريده قرب مكّة ، فإن لم يكن مطبقاً بأن كان متقطع الجنون يحن في وقت ويفيق في غيره انتظرت إفاقته ليحرم هو عن نفسه ، فإن أحرم عنه ولد حبال جتونه فلا يصح إلا إذا خيف فواته الحج .

(لا) يحرم ولد عن شخص (معنى) بضم فسكون ففتح الموحدة عقله بعرض ولو خيف فواته الحج ، لأن مظنة الإفاقه قريباً . وإذا أفاق في زمان يدرك الوقوف فيه أحرام لنفسه ولا دم عليه لتمديبه الميقات بلا إحرام لعدره بإغمانه . ابن عرفة وفي المجتون قولان

وَالْمَيْزُ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، وَلَا قَضَاءَ بِخَلَافِ الْعَبْدِ ،
وَأَمْرَهُ مَقْدُورٌ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ ؟

لما وُلِّتْخِيرُ الخمي على الصبي . وقول البابجي عدم العقل يمنع صحته خلاف النص ، ثم
قال ولا يصح عن مرجو صحته .

(و) يحرم الشخص الصغير (الميّز) بكسر المثناة مثقلة الذي يفهم الخطاب ويحسن
الجواب (بإذنه) أي الولي وجرد قرب الحرم إن لم يقارب البالغ كابن ثمان ، فإن
قاربهما فمن المبتكات قاله فيها فإن أحقر بإذنه فليس له تحليله (وإن) أي وإن يحرم
بإذنه فإن أحقر بغير إذنه (فله) أي الولي (تحليله) أي الميّز من إحرامه بالنية والحلق
أو التغفير بأن ينوي إخراجه مما أحقر به ، ويحلق رأسه أو يقص شعره إن رأى
المصلحة فيه فقط . وإن كانت في إيقائه على إحرامه فقط أبقاء عليه وجوباً فيها ، وإن
استوفت مصلحتها خير الولي فاللام للاختصاص لا للتخيير (و) إن حله وليه في (لا قضاة)
عليه إنقلبت مثقلة في الاستثناء والتحليل وعدم القضاء السفهية أي البالغ الذي لا يحسن
التحريف في المال .

(بخلاف العبد) أي الرقيق البالغ إذا أحقر بغير إذن سيده وحلله منه فعليه
قضايا إذن له سيده فيه أو عتق ، ويقدمه على حجة الإسلام لوجوبه فوراً إنقاضاً
فإن قدمها على القضاء صحت . ومثل العبد الزوجة في تطوعها بذدون إذن زوجها .
والفرق بين الصغير والسفهية وبين العبد والزوجة أن الحجر على الأولين لحق نفسها
وعلى الآخرين لحق غيرها . وإن إذن العبد في القضاء ثم أراد منه منه قبل إحرامه
ففي الشامل ليس له منه على الأظهر . وقال أبو الحسن له منه وهو المافق لما من
في الاعتكاف .

(وأمْرُهُ) أي الولي الميّز الذي أحقر بإذنه أو بغيره ورأى المصلحة في إيقائه عرماً
(مقدوره) أي مما يقدر عليه من أعمال وأقوال العج والمعمرة ويلقنه التلبية إن قبلها
(وإن) أي وإن لم يكن مقدوره وكان غير ميّز أو مطبيقاً (ناب) الولي فيه (عنه) أي

إِنْ قَبَلَا : كَطَوَافٍ ، لَا : كَتْلِيَةً ، وَرُكُوعٍ ، وَأَحْضَرَهُمْ
أَنْلَوَاقَفْ وَزِيَادَةُ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ؛ إِنْ خَفَ ضَيْعَةً ، وَإِلَّا فَوْلَيْهُ :

كَبْرَاءَ صَبَدٍ ، وَفِدَيَةٌ

المجور (إن قبلها) أي الشيء المطلوب النيابة وهو الفعل.

(كطوف) وسعي ورمي وفي جعله ثابتا في الطواف والسعى نظر، فإن حقيقة النيابة فعل النائب دون التنوب عنه والطواف والسعى يفعلها الولي حسماً للمجور أو يقتببه بعرفة والمشعر الحرام فعنه التمثيل بالرمي والتبغ (لا) أن يقبلها (كتلبية ورکوع) أي صلاة ركعى الأحرام والطواف فيسقط. وضابط المسألة أن كل ما يمكن المميز فعله مستقلاً يفعله، وما لا يمكنه فعله مستقلاً فله به وليه كطوف وسعي، ومنها لا يمكنه فعله مستقلاً ولا ان يفعل به . فان قبل النيابة كالرمي فعله وليه، والاسقط كالتابية والركوع .

(وأحضرهم) أي الولي الرضيع والمطبق والمميز (المواقف) جمع موقف أو مطلب مثل الوقوف وهي هرفة والمشعر الحرام ومني عقب الجمرة الأولى والثانية في أيام الرهبة وجوهاً في عرفة وتدبباً في الباق (وزنادة النفقة) التي يحتاجها المجور عليه صبياً كان أم لا يغسره في السفر ثم أكله وشربه ولبسه كائنة (عليه) أي المجور في ماله (إن سيف) عليه (ضياعة) أي هلاك أو شدة ضرر بتركه في البلد ، إن لم يكن له كافل سوى من ينظر به لأن سفره حبيثه من مصالحة (وإن) أي وإن لم يخف عليه ضياعة بتركه في السليم لوجود كافل سوى من سافر به (فوليه) أي المجور الذي سافر به ، هو الذي اعليه تلبيه لزيادة أي كان أو وصيه أو حاكماً أو مقدمه أو حاضرنا من أم أو جد أو غيرها .

وشبه في الوجوب على الولي فقال (كبراء صيد) قتله المجور عرضاً في تخيير الحرم فهو على الولي مطلقاً فالتشبيه ليس تاماً ، وأما جراء ما قتله في الحرم سواء كان هرماً أو لا فقيه لتفصيل زيادة النفقه (و) ك (لمدية) تسببت عن تطهير المجور أو لبسه أو

إلا ضرورة، وشرطٌ مُجوبٌ كوثوعٍ فرضًا حريةً
وتكليفٌ وقتَ إحرامٍ

نحوها فيرمها الولى من ماله مطلقاً خاف عليه بتركه ضيعة أولاً على الأشهر، وهو ظاهر المدونة، وعزم ابن عرفة للتونسي عن ثالث حجهما. وحتى في التوضيح عن السكري أنه الأشهر وبه قرار الشارح في الصغير والقهرسي والبساطي، وجعل الشارح في كبيده ووسطه التشبيه تماماً وهو قول مالك في الموازية، ورجحه ابن يونس قائلًا لأن ما ينخواف أن يطرأ في أحجاجه إيهام من الجراء والقدية أمر غير متيقن وإحجاجه طاعة وأجر لمن أحاجه لا يتراء لأمر قد يكون وقد لا يكون.

(وشرط وجوبه) أي الحج (كقواعد) أي الحج (فرض حرية) أي كون الحاج حرأ فلا يجب ولا يقع فرضا من رقيق ولو بشائبة حرية ككاتب (وتکلیف) أي كونه مكلفاً أي ملزماً بما فيه كلفة لكونه بالمنا عاقلاً فلا يجب ولا يقع فرضاً من صبي ولا من مجنون، ويقى من شروط وجوبه دون وقوعة فرض الاستطاعة وسيأتي في قوله ووجب باستطاعة فلا يجب على غير مستطيع، وإن تکلفه وقع فرضاً وتتازع حرية وتکلیف وقت إحرامه) أي الحج، فمن لم يكن حرأ مكلفاً وقت إحرامه فلا يجب عليه ولا

**بِلَا مِسْقَةٍ تَنْهَى، وَوَجَبَ باسْتِطاعَةِ يُمْكَنُ الْوُصُولُ؛ بِلَا مِسْقَةٍ
عَظِيمَةٌ، وَأَمْنٌ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ؛ إِلَّا لِأَنْخَذَ ظَالِمٌ مَا**

يقع منه فرضاً ولو صار حراً مكلفاً في اثناء حجه فلا ينقلب فرضاً ولا ينقض ولا يرتفع عليه احرام آخر فيته نفلاً وجوبياً ، ويحتج حججه الاسلام في العام القابل .
وقوله (بلا مسحة تنهى) شرط في وقوعه فرضاً فقط ومنطوقه صادق بنية الفرض والاطلاق ، وينصرف للفرض ومفهومه أنه ان ثوى به النفل فلا يقع فرضاً ، وهو كذلك فينعدم نفلاً وعليه إتمامه وحج الفرض في عام آخر .

(ووجب الحج (باستطاعه) فلا يحب على حر مكلف غير مستطيع ، ولكن إن تكلفه وهو ضرورة وقع فرضاً غليست شرطاً في وقوعه فرضاً فإذا لم يقل واستطاعة لا يحتمه شرطيتها فيه أيضاً وليس كذلك ، وصور الاستطاعة بقوله (بامكان الرسول) لأماكن الملاسك من منكة ومني وعرفة ومزدلفة إمكاناً عادياً لا خارقاً للعادة كمنطوية وطيران ، لأنه خلاف ما وقع منه عليه ولكن إن وقع أجزأاً عن سجة الاسلام كتكلف غير مستطيعه .

(بلا مسحة عظمت) أي خرجت عن المعتاد من محل الفضور بالنسبة له ، وهي تختلف باختلاف أحوال الناس والأ زمنه والأمكنة ، فليس الشعيب كالشاب ، ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغافى ، ولا المحتضر كالبدوي ، ففي الخط التشبيه على من أطلق المنوط عن أهل المغرب ^(١) (و) (أمن على نفس) من هلاك وشديد أذى وقتله وأسر وسباع (ومال) من محارب وقاطع طريق وغاصب ، وأخذ ظالم ينكث أو كثيراً ، لا من سارق يندفع بالحراسة وهذا من عطف خاص على حام .
واستثنى من مفهوم وأمن على مال فقال (إلا لأخذ) شخص (ظالم ما) أي مالاً

(١) قوله عن أهل المغرب) أي لأنهم مختلفون بالشبوبية والمرم والصحوة والسمى والفنى والفقير والحضرية والبدوية ف منهم من تعظم مشقتهم ومنهم من لا فهم كغيرهم بالمشاهدة والعيان .

قَلْ لَا يَنْكُثُ عَلَى الْأَظْهَرِ ،

(قل) بالنسبة مال المأمور منه بمحيط لا يححف به ولو كثراً في نفسه ، ويختتم أن المراد قتل في نفسه وأن أخذ الكثير مسقط ولو لم يححف كما في الخمي . ابن عرفة ويستقطع بطلب نفس أو بمحف أو بما لا حد له وبما لا يححف قوله المتأخر . الخمي لا يسقط بغيره البسیر قال وظاهر قول القاضي ولا بكتير لا يححف (لا ينكث) أي لا يعود الظالم للأخذ وعلم ذلك بالعادة كمشابه ، فان علم أنه ينكث أو جهل حاله سقط وجوب المسح بلا خلاف ، قاله ذروق ، ويدل له ما في البرزلي عن ابن رشد قاله الخط ونحوه للشيخ سالم .

وما في عجز من أن جهل الحال كعلم عدم نكثه من غير دليل نقله غير ظاهر ، وإن شئك هل ينكث أو لا فبستقط على المذهب . وقيل لا كذا البعض . الخط إن علم انه ينكث أو شئك فيه فلا يجب المسح بلا خلاف ، وإذا كان يأخذ ما قبل ولا ينكث فلا يسقط وجوب المسح (على الأظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وليس لابن رشد في هذه المسألة استظهار على ما قاله ابن غازوي والموافق والخط في صدر كلامه .

ثم ذكر عن البرزلي ما يشهد للصنف وذكره حلواني بوجه أتم منه ، واحترز بقوله ظالم من أخذ الدال على الطريق أجراً من المسافرين فإنه جائز وليس فيه تفصيل الظالم وتوزع على عدد رؤوس المسافرين لا على حسب أمتتهم ، إذ من معه دواب كالجردن منها في الارتفاع به ، والظاهر عد رؤوس التابعين والمتبوعين وإن جرى عرف بشيء عمل به لأنـه كالشرط ، واحترز أيضاً بما يأخذه الجنـد ونحوهم على حفظ المارة من موضع لآخر أو في جميع الطريقـ فإنـه جائز ، ويلزم المسـح حينـئذـ كما أفقـ به ابن عرفة بثلاثـة شروطـ أنـ لا يـحـفـ ولا يـسـقطـ المسـحـ وإنـ يـشـواـهـ أوـ خـدمـهـمـ معـ المـارـةـ وإـلـاـ حـرـمـ عـلـيـهـمـ الآـخـدـ لأنـ حـيـنـئـذـ أـخـدـ عـلـىـ الجـاهـ ولـكـنـ لاـ يـسـقطـ المسـحـ بـذـلـكـ .

الثالث : أن لا يكون لهم من بيت المال مرتقب قدر ما يكتفيـمـ في مقابلـةـ حفـظـ المـارـينـ وـالـآـخـدــ كالـظـالـمـ ، وإنـ اخـذـوـاـ بـالـشـروـطـ المـذـكـورـةــ فـيـوزـعـ عـلـىـ عـدـدـ الرـؤـوسـ وـقـدـرـ الـامـتـمـةـ وـالـدـوـابـ لـاسـتوـاءـ الـجـمـيعـ فـيـ الـاتـنـفـاعـ بـالـحـفـظـ مـنـ سـارـقـ وـنـحـوـهـ وـالـدـالـ عـلـىـ الطـرـيقـ

وَلَوْ بِلَا زَادَ وَرَاحَةً لِذِي صَنْعَةِ قَوْمٍ يُسُوِّيُونَ وَقَدْرَ عَلَى
أَكْثَرِهِ كَأَعْنَى بِقَائِدِهِ ، إِلَّا أَعْتَبَ أَنَّ الْمَجْوَزَ عَنْهُ مِنْهُمَا ،
وَإِنْ يَشْمَنْ وَلَدَ زِنَا ۝

ينتفع به المسافرون فقط ، فإذا كانت أجرته على عدمه دون انتظام أن كان من يمكنته الوصول بلا مشقة عظمت زاد وراحة بل :

(ولو بلا زاد) يأكله في سفره (وراحة) يركبها فيه (الذي) أي صاحب (صنة) كحلاوة وخبطة وتجارة (القوم) الصنة (به) أي المسافر في سفره ، أي تكلية فيه زاده ولا تزري به وعلم أو ظن عدم كصادها (وقدر على المشي) هذا راجع للوله فهو نشر مرتب للف السابق ، وظاهره ولو لم يهد المشي واستشرط القاضي في الباقي اعتياده . وشبہ في الوجوب فقال (ك) شخص (أعنی) قدر على المشي (بقلائد) ولو بأجرة لا يجحف به بملكها ولله ما يوصله له الشخص أو يتكلف ، وأدخلت الكاف الأشیل والأهرج يداً أو رجلاً والأقطع والأصم (وإن) أي وإن لم يكن الرسول بلا زاد ولا راحة ولو لم يهد ما يقوم مقامهما انفراداً أو اجتماعاً (اعتبر) بضم المثنى في السقوط (المجوز عنه منها) أي الزاد والراحة فايها عجز عنه فلا يحب عليه الحرج ، فأحرى حجزه منها مما فإن كان تلعقه المشقة بر كوب القتب والزاملة استشرط في حله وجود الحمل ، فإن كانت تلعقه بر كوبه أيضاً اعتبر وجودها أرقى منه .

وظاهر كلام المصنف عدم استشرط وجود الماء في كل منهل . ونقل عبد الحق استطراته عن بعض أهل العلم . ابن عرفة ولذا لم يمح أكثر شيوخنا لتمذر الماء غالباً في بعض المناهل وحكایة الشامل قول عبد الحق بقوله تقىضي ضعله ، وكلام جميع يقتضي اعتقاده وإن المذهب وهو الظاهر ، والمراد والله أعلم وجوده في المناهل المتاد وجوده فيها غالباً لا في كل مرحلة ويحب الحرج على الحر المكلف الذي يمكنه الوصول بلا مشقة عظمت (ب) اتفاق (من) مال غير ثمن ولد زنى بل (وإن) كان إمكان الوصول بلا مشقة عظمت (ب) اتفاق (من) رقيق (ولد) لأمته حللت به من (زنا) لأنه لا شبه فيه وإن الزنا على فاعليه ، ونبيه عليه

أوْ مَا بِيَاعُ عَلَى الْمُفْلِسِ ، أَوْ بِاْفَقَارِهِ ، أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ ، لِلصَّدَقَةِ
إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكًا ، لَا بَدَنَيْنِ أَوْ عَطِيَّةً

لتلايت يوم أن كونه ثائثاً عن الزنا مانع من الحج بشنه ، ولأنَّ كلام ابن رشد دل على أنَّ
المستحب أن لا يحج به من يملك غيره . وأصل المسألة في الموازية والمعتية وبه يرد قول
البساط ، لورك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج لكان أحسن .

(أو) باتفاق ثين (ما) أي شيء (بياع على المفلس) بضم الميم وفتح الفاء واللام
مسئلة أي المدين الذي حكم بخلع ماله وقسمته على غرمائه بحسب ديونهم لتوقيبة بعض الدين
الذي عليه (أو بـ) باتفاق ما يودى إلى (افتقاره) أي صيرورته فقيراً (أو) إلى (ولوك
ولده) الذي تلزمه نفقة أو ولده كذلك (الصدقة) عليه من الناس بناء على فورية الحج .

(إن لم يخش) مردح الحج بالمال الذي بيده وصيرونته فقيراً أو لوك من لزمه نفقة
الصدقة (هلاكا) لنفسه أو لمن لزمه نفقة ولا أذى شديداً . ثنت وأحد علم من هذه
السائل أن من معه ما ينفقه على زوجته أو يحج به ويتركها بلا نفقة فتطلق نفسها لعدم
النفقة إن شاءت يهرب عليه الحج أي إلا أن يخش الزنا ولو بغيرها أو كانت مضرة
طلاقها تزيد على مصرة ترك الحج ، ثنت وفهم منها أيضاً العزب الذي مده مال يحج أو يتزوج به فإنه
يحج به ما لم يخش العنت . ابن رشد وان تزوج أئم ولا يفسخ والمسائلتان على فوريته (لا)
يحب الحج على من استطاعه (بدين) ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به ، ورجحه
حيث شد مكرره أو حرام أوله ذلك ولا يمكنه الوصول إليه لبعدة وإلزامه الحج عليه به .

(أو) أي ولا يحب بقبول (عطية) أي هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده
أي إن أعطى للحج ، وإن لم يحج فلا يعطى فان أعطى مطلقاً وقبل وجوب حبه بها
فتحمل كلام المصنف إن لم يتقبلها أو أعطيتها للحج ولم يكن معطيه ولده ، وإلزام
عليه ذكره ، ثنت والخطاب عن منتد زاد الخطاب عن ابن العربي والقرطبي لا يلزمها قبول
فيه ابنه عند مالك وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنها لأنها تسقط حرمة أبوته . ويلزمها
عند الشافعي ورضي الله تعالى عنه لأن ابنه من كسبه ولا منة له عليه في ذلك وما قاله سند

أو سؤال مطلقاً، واعتبر ما يرد به، إن خشي ضياعاً،
والبحر كالبر، إلا أن يغلب عطبه،

أظهره ولابن رشد ما يوافقه أهـ. كلام الخطاب وأما والده فلا هـ.

عبد البناني الصواب في شرح كلام المصنف كاـ في الخطاب أن يقال إذا أعطى مالاً على عـ جهـة المـبة أو لـصـقة يـكـنه الـوصـول بـه إـلـى مـكـة فـلا يـازـمـه قـبـولـه وـالـحجـ بـه لـسـقوـطـ الحـجـ عـنـه أـهـ، فـالـمـدارـ طـلـ قـبـولـهـ، فـإـنـ قـبـلـهاـ لـزـمـهـ وـإـلـاـ فـلاـ يـازـمـهـ (وـ) أـيـ وـلـاـ يـجـبـ الحـجـ عـلـيـ مـنـ اـسـطـاعـهـ بـ(ـسـؤـالـ) مـنـ النـاسـ فـيـ السـفـرـ (ـمـطـلـقاـ) عـنـ التـقـيـدـ بـعـدـ اـعـتـيـادـهـ فـيـ الحـضـرـ وـعـدـمـ الـاعـطـاءـ فـلـاـ يـجـبـ عـلـيـ مـنـ اـعـتـادـهـ فـيـ الحـضـرـ وـعـلـمـ اـعـطـاءـهـ فـيـ السـفـرـ مـاـ يـكـفـيهـ، وـلـكـنـ الـذـهـبـ وـجـوبـهـ عـلـيـهـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ حـيـثـ كـانـتـ لـهـ رـاحـلـةـ أـوـ قـدـرـ عـلـيـ الـمـشـيـ وـعـلـيـهـ اـتـصـرـ اـبـنـ عـرـفـةـ وـنـصـهـ، وـقـدـرـةـ سـائـلـ بـالـحـضـرـ عـلـ سـؤـالـ كـفـائـهـ بـالـسـفـرـ .

وـأـمـاـ غـيرـ سـائـلـ بـالـحـضـرـ وـغـيرـ قـادـرـ طـلـ سـؤـالـ كـفـائـهـ بـالـسـفـرـ فـلـاـ يـجـبـ عـلـيـهـ اـتـقـافـاـ فـالـهـ اـبـنـ رـشـدـ، وـفـيـ إـيـاحـتـهـ وـكـراـهـتـهـ رـوـاـيـاتـانـ .ـ الـبـنـانـيـ كـنـاـ فـيـ اـكـثـرـ النـسـخـ بـلـفـظـ غـيرـ قـادـرـ،ـ وـالـصـوابـ إـسـقـاطـ لـنـظـ خـيـرـ كـاـ فـيـ بـعـضـ النـسـخـ وـنـصـ اـبـنـ عـرـفـةـ وـلـاـ يـجـبـ عـلـ فـقـيـرـ غـيرـ سـائـلـ بـالـحـضـرـ قـادـرـ عـلـ سـؤـالـ كـفـائـهـ بـالـسـفـرـ .ـ اـبـنـ رـشـدـ اـتـقـافـاـ وـفـيـ إـيـاحـتـهـ لـهـ وـكـراـهـتـهـ رـوـاـيـاتـاـ اـبـنـ

عبد الحـمـ وـابـنـ القـاسـمـ .

(ـ وـاعـتـبـرـ) بـضمـ المـثـنـةـ فـيـ الـاسـطـاعـةـ زـيـادـةـ عـلـيـ مـاـ يـوـصـلـ لـمـكـةـ (ـ مـاـ) أـيـ مـالـ (ـ يـرـدـ) بـضمـ فـفتحـ أـيـ يـرـجـعـ (ـ بـهـ) إـلـىـ أـقـرـبـ مـكـانـ يـكـنـهـ التـمـعـشـ فـيـ بـعـضـ بـعـضـ بـهـ لـاـ يـزـرـىـ بـهـ مـنـ الـحـرـفـ (ـ إـنـ خـشـيـ ضـيـاعـاـ) بـيـقـائـهـ بـمـكـةـ فـانـ يـكـنـهـ التـمـعـشـ بـهـ بـاـ لـاـ يـزـرـىـ بـهـ فـلـاـ يـعـتـبـرـ إـلـاـ مـاـ يـوـصـلـ لـلـيـاهـ .

(ـ وـالـبـرـ كـالـبـرـ) فـيـ وـجـوبـ السـفـرـ فـيـ لـمـ تـعـينـ طـرـيـقـ كـامـلـ الـجـزـرـ وـجـواـزـهـ لـهـ طـرـيـقـ أـخـرـ فـيـ كـلـ حـالـ (ـ إـلـاـ أـنـ يـغـلـبـ) أـيـ بـفـوقـ وـيـزـيدـ (ـ عـطـبـ) أـيـ الـبـرـ عـلـ السـلـامـ مـنـهـ وـأـفـادـ كـلـمـهـ أـنـ اـسـتـوـاهـمـاـ كـفـلـةـ السـلـامـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ لـقـولـ التـلـقـيـنـ وـالـبـرـ

أو يُضيّع رُكْن صَلَاةِ الْكَمِينِ ، وَأَنْزَلَةُ كَالْوَجْلِ ، إِلَّا في
بَعْدِ مَشْيٍ ، وَرُكُوبِ بَحْرٍ ، إِلَّا أَنْ تَخْتَصَ بِمَكَانٍ ،

كالبر إن غلت السلامة ، وابن عرفة والبحر الآمن مع أداء فرض الصلاة كالبر والا سقط انه
هذا هو المشهور وفي المجموعة روى ابن القاسم كراحته لغير أهل المجزر .

(أو) إِلَّا أَنْ (يُضيّع رُكْن صَلَاة) كسجود وقيام (الكيد) بفتح الميم أي دوحة
وأدخلت الكاف الزجة بحيث لا يستطيع معها السجود إلا على ظهر آخر ، وتمثل
الأخلاق بـ كثتها الاخلال بشرطها كتجاهسا واستبراء وستر عورة وقبلة أو تأخيرها عن
وقتها الاختياري ، وفيه قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يركب أيركب بحيث لا يصلى
وويل من ترك الصلاة . ابن عرفة وفي كونه مع الصلاة جالساً والسجود على ظهر أخيه
مستطلاً أو لاسماع أشيب وتخريج اللخمي على قول أشيب بصحة جمعة من سجد على ظهر أخيه
وإياه سفر تحرير نقل للتفيم ١٥

ويقضي العالم بالميد ما خرج وقته في غيبة عقله كالسكران يجامع إدخاله عن نفسه
ولا يقضيه غيره لعدره . إن المعلى واللخمي إن علم حصول الميد حرم عليه ركوبه وإن
علم عدمه بجاز ، وإن شئ كره ، ويؤمر بالرجوع في الوجه المنوع بأى وجه أمكنه .

(والمرأة كالرجل) في وجوب الحج وسنة العمر قمرة وشروطه الصحة والواقع فرضاً
وكونه فوراً أو متراخيأً وغيرها (إِلَّا في بَعْدِ مَشْيٍ) فيكره لها وهي قادرة عليه ولو
متتجالية ، والظاهر اختلاف باختلاف أحوال النساء فنساء الحاضرة لسن النساء البدية
ولا يكره الترتب كثكة وما حولها مما ليس على مسافة قصر ابن عرفة وفي كون مشيها
من بعد كالرجل أو عورة . ثالثاً ان كانت غير جسمية أو رائعة ، ثم قال ورد ابن حجر
الأوليف للثالث .

(و) إِلَّا في (رُكُوبِ بَحْرٍ) فيكره لها (إِلَّا أَنْ تَخْتَصَ) بضم المتناة أي المرأة عن
الرجال (بِمَكَانٍ) من السفينة أو تتسع بحيث لا تختلط بالرجال عند نومها وقضاء حاجتها .
ابن عرفة وفي كون المرأة فيه أي البحر كالرجل وسقوطه عنها به قوله اللخمي وجماع ابن

وَنِيَادَةُ عَنْرَمْ أَوْ دَوْجْ لَهَا.

القاسم مع روایته في المجموعة . ابن رشد قيل يسقط به عن الرجل وهو ضعيف (و) إلا في
(زيادة حرم) بفتح الميم والراء .

(أو زوج لها) أي المرأة للقوله عليها لا ت safar المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذر
حرم، وقوله عليها لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ت safar يوماً وليلة إلا ومعها
حرم، وروي نصف يوم ويومين وثلاثة وليلة وبريداً. وروي لا ت safar امرأة إلا مع ذي
حرم فردوا روایات التحديد إلى رواية الاملاق لما تقرر في الأصول أن المطلق إنما
يحمل على المقيد بقىد واحد لا بازيد من قيد فتستقطع القيود لتعارضها وي العمل بالمطلق.

وأجيب أيضاً بأن روایات التحديد إنما وردت بحسب اختلاف أسلمة السائلين للنبي ﷺ بأن سئل هل ت safar امرأة مسيرة يومين بغیر حرم فقال لا تسافر المرأة يومين إلا ومعها زوجها أو ذر حرم . وكذا باقي روایات التقىد فلا مفهوم لها ، والمراد ما يسمى سفر لله طرفة اختلاضاً باجنبه وأراد المصنف زيادة الحرم أو الزوج على ما تقدم اعتباره في استطاعة الرجل ، وليس مراده زيادة عن واحد وتعدد . الخطاب ولا يشترط بلوغه بل قيده وكتابته هذا هو الظاهر ولم أر فيه نصاً وسئل الحرم وبيتها .

وكه مالك رضي الله تعالى عنه سفرها معه لفساد الزمان وسفرها ضيعتها معه لما
بينهما من العداوة . ابن عرفة وسمع القرينان لا تخرج مع ختنها دون جماعة الناس . ابن
رشد كسامع ابن القاسم كراهة سفرها مع ربها أو حوها لدابة حرمتها . الباقي
كراهته مع ربها لعدايتها الريب وقلة شلاقتها وسائر عمار الصبر والرضاع ، والختى
المشكل كلمرأة ، وإن امتنع الزوج أو المحرم من السفر معها إلا باجارة لزمتها إن قدرت
عليها وحرم عليها السفر مع الرفقة المأمونة حينئذ ، فإن امتنع بكل وجه أو طلب أحجرة
زائدة لا تقدر عليها سخرجت مع الرفقة ، واختلف في سفرها مع عبدها فرجح ابن القطنان
سفرها معه مطلقاً ، واستظر ابن القراء منعه مطلقاً ، وعزا ابن القطنان مالك رضي الله
تعالى عنه وابن عبد الحكم وابن القصار رحيمها الله تعالى سفرها مع الود فقط .

كُرْفَقَةً أَيْنَتْ بِفَرْضٍ ، وَفِي الْاِكْتِفَاهِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ ، أَوْ
يَا لِمُجْمَوعٍ : تَرَدَّدْ ، وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى

وَشَبَهَ فِي الْوِجُوبِ الْمُهْرُومِ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ تَخْصُّ بِكَانِ أَيْ فِي جِبْ عَلَيْهَا فَقِيلَ
(ك) سَفَرَهَا مَعَ (زَفَقَةً أَمْنَتْ) بِضمِ الْمَعْزَ أَيْ مَأْمُونَةً (ب) سَفَرْ (فَرْضْ) لِحِجَةَ
اسْلَامٍ أَوْ نِذْرٍ أَوْ اِتِّقَالٍ مِنْ أَرْهَنَ كَفَرَ أَسْلَمَ بِهَا لَأَرْهَنَ إِسْلَامٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حِرْمٌ أَوْ
أَمْتَنَعَ مِنَ السَّفَرِ مَهِيَّاً ، أَوْ حِبْرَزاً هَذَا مَقَادُ النَّقْلِ لَا مَا أَوْهَدَ كَلَامُ الْمُصْنَفِ مِنْ مَسَاوَةِ
الْرِّفَقَةِ الْمَأْمُونَةِ الْزَّوْجِ وَالْحِرْمَ ، وَلَا بَدْ مِنْ كَوْنِ الْمَرْأَةِ مَأْمُونَةً فِي نَفْسِهَا .

(وَفِي الْاِكْتِفَاهِ) فِي الرِّوَايَةِ الْمَأْمُونَةِ (بِنَسَاءٍ) لِلْفَطْرِ (أَوْ رِجَالٍ) فَقِيلَ . فَالْمُجْمَوعُ أَخْرَى
(أَوْ) الْعِبْرَةِ (بِالْمُجْمَوعِ) مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فَأَحَدُهُمَا لَا يَكُفِي (تَرَدَّدْ) حَدَّهُ تَأْوِيلُانِ
فِي قَوْلِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ تَخْرُجُ مَعِ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ فَقِيلَ الْمَرْادُ بِالْمُجْمَوعِهِ ، وَقِيلَ
أَرَادَ فِي جَمِيعِهِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَكْثَرِ مَا نَقَلَهُ أَصْحَابُنَا اِشْتِرَاطُ النِّسَاءِ قَالَهُ عِيَاضٌ ، وَظَهَرَ مِنْ
كَلَامِهِ أَنَّهَا تَأْوِيلَاتُ نَلَاثَةٍ وَلَوْ أَرَادَ الْمُصْنَفُ مَوْافِقَتَهُ لِتَعَالَى وَفِي الْاِكْتِفَاهِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ
أَوْ لَا بَدْ مِنْ الْمُجْمَوعِ أَوْ لَا بَدْ مِنَ النِّسَاءِ تَأْوِيلَاتُ ابْنِ عِرْفَةَ وَالْمَعْرُوفُ شَرْطُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ
بِصَحِّةِ زَوْجٍ أَوْ مَحْرَمٍ . الْمُوَطَّأُ جَمِيعُ النِّسَاءِ كَالْحِرْمَ الْمُخْمِيُّ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَسْنِ لَا تَخْرُجُ
مَعِ رِجَالٍ دُرْنَهُ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ (فَرْضْ) تَخْرُجُ مَعِ رِجَالٍ أَوْ نِسَاءٍ لَا يَأْسُ بِهِمْ .
وَرَوَى ابْنُ رَشِيدٍ جَمِيعَ النَّاسِ كَالْحِرْمَ وَفِيهَا مِنْ لِيْسَ لَهَا وَلِيْ تَخْرُجُ مَعَ مِنْ تَنَقِّبِهِ مِنْ
الرِّجَالِ أَوِ النِّسَاءِ . الْبَاجِيُّ لَا يَعْتَبِرُ فِي كَبِيرِ الْقَوَافِلِ وَعَامِرِ الطَّرِيقِ الْمَأْمُونَةِ الشَّيْخُ رَوَى
ابْنُ حَبِيبٍ لَهَا أَنَّ تَخْرُجَ لِلْفَرْضِ بِلَا إِذْنِ الزَّوْجِ ، وَإِنْ لَمْ تَجْدِ مَحْرَمًا وَلَا بَدْ فِي التَّطَوُّعِ مِنْ
أَفْلَهِ وَالْحِرْمِ .

(وَصَحَّ) الْمُحْ فَرِضاً كَانَ أَوْ نَفْلاً (ب) اِنْفَاقُ الْمَالِ (الْحِرَامِ) فَيُسْقَطُ بِهِ طَلْبُ الْفَرْضِ
وَالنَّقْلِ (وَعَصَى) أَيْ أَغْمَ بِإِنْفَاقِ الْمَالِ الْحِرَامِ الْحَطَابَ وَلَا تَوَابُ فِيهِ وَغَيْرُ مَقْبُولٍ . الْمَسْنَاوِيُّ
هَذَا خَلَقَ مَذْهَبَ أَهْلِ السَّنَةِ أَنَّ السَّيْئَةَ لَا تَحْبَطُ قَوْبَ الْمَسْنَةِ فَيَثَابُ عَلَى حِجْلَةٍ وَيَأْمَنُ
بِإِنْفَاقِهِ . ابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنْ قَاتِلِ الْكُفَّارِ عَلَى فَرْسٍ مَفْصُوبٍ فَلَهُ أَجْرُ الْجَهَادِ وَعَلَيْهِ إِثْمٌ
غَصْبُ الْفَرْسِ .

وَفُضْلٌ حَجَّ عَلَى غَزْوٍ ، إِلَّا لِخَوْفٍ ، وَرُكُوبٌ ،

(وفضل) بضم الفاء وكسر الضاد المعجمة مشددة (حج) ولو نفلا (على غزو)
نفل أو فرض كفاية بدليل قوله (إلا لخوف) من الكفار على المسلمين فيفضل الغزو
على الحج النفل أو الفرض على القول بتراخيه لخوف القوات ، فان كثرة الخوف أو اشتدا
أو فجأ المعد أو عينه الامام قدم الغزو على الحج ولو على فوريته أو ~~فوج~~ خوف فواته
وعلى صدقة تطوع في غير مجاعة ، وهي افضل من المتق إن ساواته قدرها وإن لا فهو افضل
منها ، أفاد عبد . البناني يحصل في المسألة اربع صور حج التطوع مع الغزو في غير
خوف ؟ وحج الفرض مع الغزو كذلك ، وحج التطوع مع الغزو في سنة خوف ، وحج
الفرض مع الغزو كذلك ، ففي الأولى يقدم الحج نديباً على الغزو ، وفي الثانية يقدم الحج
نديباً على التراخي ووجوباً على الفور ، وفي الثالثة يقدم الغزو نديباً ، وفي الرابعة على
التراخي يقدم الغزو وعلى الفور ينظر إلى كثرة الخوف وقلته ، وما ذكر في الثلاثة الأولى
قاله ابن رشد وما ذكر في الرابعة استظهراه الخط قائلاً لم ار فيها نصاً ، وهذا كله ما لم يحب
الغزو على الأعيان لفجيء العدو وإنما فلاته في تقادمه قوله واحد .

(و) فضل (ركوب) على مشي في سفر الحج وفي الخروج من مكة في اليوم الثامن
إلى منى ، وفي التوجه منها إلى عرفة ، وفي الوقوف بعرفة وفي الود منها إلى مزدلفة وفي
الوقوف بالمشعر الحرام ، وفي الدفع منه إلى منى وفي رمي العقبة حين وصول منى ، وفي
الذهاب لمكة لطواف الاقاضة وفي الرجوع إلى منى للبيت بها وفي الذهاب منها إلى
المحسب . وأما الطواف والسعى فالمشي فيها واجب ورمي العمار في اليومين أو الثلاثة
فينحب فيه المشي وفضل الركوب فيها ذكر لأنه فعله ~~طريق~~ ولضاعفة النفقة ولأنه أقرب
للسکر وأعون على المنساك لا يقال حدیث ابن عباس رضي الله تعالى عنها ، أن
الراكب بكل خطوة تخطوها راحلته سبعين حسنة ، ولماشي بكل خطوة يخطوها
سبعين حسنة .

وحدث أن الملائكة تصافح الراكب وتستنقذ الماشي بغير دليل افضلية المشي لأنها تقول

وَمُقْتَبٌ ، وَتَطَوُّعٌ وَلَيْهِ عَنْهُ بَغْيَرِهِ : كَصَدَقَةٌ ، وَدُعَاءٌ ،

هذه مزية^(١) وهي لا تقتضي الأفضلية (و) فضل الركوب (مقتب) بضم فسكونت ففتح من أقتب أو ففتح متلماً من قتب كذلك أي على رحل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي عليه السلام ، فقد حج على قتب عليه قطيفة تساوى أربعة درام ، أي كسام من شعر وقال اللهم اجعله حجاً لا ربياه فيه ولا سمعة .

(و) فضل (تطوع) بضم الواو مشددة (وليه) أي عاصب الميت كابنه وأبيه وكذا سائر الأقارب والاجانب (عنه) أي الميت وكذا عن الحي (بغيره) أي الحجاج ومثل لغيره بقوله (كصدقة ودعاه) وهدى وعند قبول هذه النية والتلاوة على وصول توابها للميت فالمراد غير مخصوص ، وهو ما يقبل النية لأما لا يقبلها كصلة وصوم وقراءة قرآن ويذكره تطوعه عنه بالحج .

وقد ذكر الخطاب هنا الخلاف في جواز إمداد ثواب قراءة القرآن للنبي عليه السلام وشه من الغرب قال ، وبجلهم أجاب بالمنع لأنه لم يرد فيه أمر ولا شيء عن يقتدي به من السلف

(١) (قوله مزية الغ) فيه إنها هنا في حديث ابن عباس أكثرية الثواب وهي الأفضلية فلعل الجواب أن فعله عليه السلام متواتر وهذه أحاديث آحاد فلا تعارضه والله أعلم . واختار اللخمي وسند تفضيل المشي على الركوب للأثار الواردة في ذلك ، وأجاباً عن رکوبه عليه السلام بأنه لو مشي ما وسع أحداً الركوب ، وبأنه عليه السلام أحسن فلم يكن من أهل المشي والمظہر للناس فيتقدون به ، ولهذا طاف على بيته وركوبه عليه السلام في حجة الوداع هو المعروف ، فلا يلتفت لتصحيح الحاكم حديث أبي سعيد الخدري « رض » الله عليه وسلم حجج هو واصحابه منشأة من المدينة إلى مكة لأن المعروف عليه السلام لم يحج بعد المجرة إلا حجة الوداع وكان عليه السلام راكباً بلا شك قاله ابن جماعة . القرطبي لا خلاف في جواز الركوب والمشي واحتلقو في الأفضل منها ، فذهب مالك والشافعي في آخرين « رض » عنهم إلى أن الركوب أفضل ، وذهب غيرهم إلى أن المشي أفضل . ولا خلاف أن الركوب في الموقف بمعرفة أفضل .

إِجَارَةُ هَمَانِ عَلَى بَلَاغٍ ،

فانظره . ولما أفهم قوله وتطلعوليه عنه بغيره صحة الاستئجار على الحج وكانت أقسامه أربعة اجراء همان متعلقة بذمة الأجير و همان متعلق بعينة وبلغ وجمالة وهي كل منها أما إن تعين السنة أم لا شرع فيها مثيرة إلى الضمان بقسميه فقال :

(و) فضل (اجراء همان) على الحج بأجرة معلومة على وجه اللزوم وسواء تعلقت بعين الأجير نحو لك كذا ديناراً على أن تحج انت عن فلان ، أو بذمته نحو لك كذا على الحج عن فلان ولو من غيرك ، وسواء عن لعام فيها أو أطلبه (على بلاغ) وسيعرفه المصنف بأنه اعطاء ما ينفعه بد أو عوداً بالعرف ، وسيعطف على قوله على بلاغ قوله الآتي وعلى الجمالة أي الإجراء بأجرة معلومة بشرط التقييم والمراد بأفضلية الضمان بقسميه على البلاغ انه أح�ط للحال ، لوجوب محاسبة الأجير فيه إن مات أو صد قبل العام ، وعلى الجمالة انه أح�ط للحج لزومه في الضمان وعدمه في الجمالة وليس المراد انه أكثر زوابها ، إذ لا زواب في شيء منها لكرامتها كلها .

واستشكل ابن عاشر الأفهمية بأن الموسى إن عين شيئاً من الأوجه الثلاثة وجوب وإن لم يعين شيئاً منها وجوب قوله الآتي وتعينت في الإطلاق فلم يبق للأفضلية عمل . البناني علّها عند تعين الموسى نفسه أو جعله اختياراً للوصي أو عند استئجار حسي من يصح هذه . ابن عرفة والنيابة بمعنى معالوم بذلك إجراء إن كانت على مطلق عمل ، وجعل إن كانت على قيامه وبلغ ان كانت بقدر نفعته وفيها الإجراء أن يؤسجه بكلها وكذا ديناراً على أن يصح عن فلان له ما زاد عليه وعليه ما نقص ، والبلاغ خذ هذه الدلائل تصح بها عنه على أن علينا ما نقص عن البلاغ أو يصح بها عنه والناس يعرفون كيف يأخذون إن أخذوا على البلاغ فبلغ ، وإن أخذوا على أنهم ضمروا الحج فقد ضمروه .

قلت يريد بالضمان لزومه الحج بذلك المعنى دون زيادة عليه ولا زاد منه . محمد بن ابن القاسم ويتفق في البلاغ ما يصلح به مما لا بد له منه من كمله وزيت وخل وسلم مرة بعد أخرى وشبه ذلك والوطاء والمحاف والتثاب ، ويريد فضل ذلك والتثاب وإلا انكره ،

فَالْمُضْمُونَةُ كَعِرْوٌ ، وَتَعْيِنَتْ فِي الْأَطْلَاقِ : كَمِيَّاتٍ أَمْيَّتْ ، وَلَهُ بِالنِّسَابِ

ومنه والإجارة في الكرامة سواء وأحبينا أن يواجر بسمى لأنه إن مات قبل أن يبلغ كان ضامناً لذلك . محمد يريد ضامناً للمال يحاسب بما سار ويرخذ من وكته ما باقى وهذا أح祸 من البلاغ ، ولا يواجر من ماله غيره إلا أن يكون حجاً مضموناً .

(ذ) الإجارة على الحج بالمال معلوم (المضمونة) أي المتعلقة بضمان الأجير (ك) الإجارة المضمونة على (غيره) أي الحج في لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للأجير ونلخص عنه عليه والصفة وهو العقد على الحج بالمال معلوم يملكه الأجير ويترسّف فيه بما يشاء وفي عدم جواز شرط تعجيل الأجرة إن تعلقت بمعين وتأخير شروعه فيه ، وجواز تقديمها إن تعلقت بدمته قاله سند ، وسيذكر المصنف في باب الإجارة في المتعلقة بالذمة أنه لا بد من تعجيل الأجرة أو الشروع إلا في الاستئجار على الحج قبل وقت ، فيكتفى تعجيل البسيير ، فانت كان في وقته فلا بد من الشروع أو تعجيل جميع الأجرة .

(وتعينت) إجارة الضمان على الوصي (في) صور (الاطلاق) عن التبييد به أو بغيرها من الوصي بيان قال حجوا عنى وسكت ، ومفهوم في الاطلاق أنه إن قيد بشيء تعين ولو البلاغ وإن قيد بالضمان ولم يعين هل في الذمة أو المعين فالاح祸 الأول وإن عين أحدهما تعين وشبه في التعيين فقال (كميّات) بلد (الميت) الوصي فيتعين على الأجير إحرامه منه في إطلاق الوصي وعدم تعينه ميقاتاً ، سواء وقفت الإجارة ببلد الوصي أو بغيرها هذا هو المرتضى كافي ترت و الواقع والشيخ سالم .

وقال الخطيب حرم من ميقات بلد الميت إن وقفت الإجارة به وإلا فيحرم من ميقات البلد الذي وقفت الإجارة به ، ومنهوم الميت أن ميقات بلد المستأجر التي لا يجب الإحرام منه وهو كذلك لكن يندب الإحرام منه قاله الخطاط قاله عب . البناني الذي قاله الخطيب من اختبار بلد العقد قاله أشتب واستحسن اللخمي وسند فهو أقوى ، وما نسب للخطاط آخرليس فيه .

(قوله) أي أجير الضمان من الأجرة إن كان العقد متعلقاً بمعينه (بالحساب) باختبار

إن مات ولو بعكة أو صد والبقاء لقابل

ما سار وما بقى طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة وأمناً وشوفناً (إن مات) أجير الضمان قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده لا يجرد الطول والقصر فقد يساوى ربع المسافة نصف الأجرة لصعوبته وعكسه لسهولته ، فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستئجار فان قيل بعشرة قيل وبكم يحج مثله في زمنها من موضع موت الاجير ، فمات قيل بثنائية ونسبة الثانية للعشرة أربعة اخاس علم أن الاجير استحق من الأجرة خسها فيده من تركته أربعة اخاسها ان كان قبضها بقيت عنده أو تلفت بسببه أو بغيره ، وإن لم يكن قبضها دفع لوارثه خسها .

وأما إن كان متعلقاً بذمته ومات قبل تمام فيقوم وارثه مقامه ، فإن أبي أخذ من حركة الميت أجرة حجة بالفأنا ما بلغت قاله المتبطي وسند ، ونصحة قال ابن القاسم في الموازية من دفع إلى رجل عرضنا أو جارية على أن يكون عليه حجة عن فلان فمات الذي عليه الحج ففي ماله حجة لازمة تبلغ ما بلغت لا يلزمها غيرها بمنزلة سلعة وقاله أصبخ وأجير الضمان الميت قبل تمام بالحساب إن مات قبل وصوله مكة اتفاقاً .

بل (لو) مات (عكة) وأشار بولو لتقول ابن حبيب يستحق جميع الأجرة إن مات بعكة . قال في التوضيح وصف ، وأجير البلاغ إن مات قبل تمام فله ما أنفقه ، وأجير الجعلة إن مات قبل تمام فلا شيء له ، وعطف على مات فقال (أوصد) بضم الصاد المهملة وشد الدال أي منع الأجير من تمام بعرض أو عذر ومثله خطوه في عدد الأيام ففاته الحج فله بالحساب ويتحall .

(و) له أي الأجير على الحج في عام معين وصدقية بعرض أو عدو أو فتنة أو أخطافي العدد حق ففاته الحج من عامه (البقاء) على عقد الاجارة (أ) مام (قابل) يحج فيه عن الميت إن تحمل ما فاته أو يتم فيه إن يبقى على إحرامه ويستحق جميع الأجرة ، فإن كان العام معيناً ، فإن عراضيا على يفاته بجاز وإلا فالقول من طلب فتحه لفترة بخاره على الحج عن الاجارة الحقيقة ، فلم تنتهي بقوات العام المعين ، وقبل بتعيين الحساب ولا يجوز

وَأَسْتُورِجَرَ مِنَ الْأَنْتِهَاءِ وَلَا يَحُوزُ أَشْرَاطُ : كَهْدَنِي تَمْتَعُ
عَلَيْهِ ، وَصَحٌّ إِنْ لَمْ يُعِينَ الْعَامَ ، وَتَعِينَ الْأَوَّلُ وَعَلَى عَامٍ مُطْلِقٍ ،

البقاء لقابل لأنه فسخ دين في دين لانفسان الإجارة بفوات العام المعين ، فضار باقي الأجرة
دينًا في ذمة الأجير يوخرد عنه منافع مؤخرة . واختار ابن أبي زيد الجواز وعليه
مشى الصنف .

(و) إن مات الأجير أو صد ولم يبق لقابل (استئجر) أجير على الحج (من) موضع
(الانتهاء) من الأول الذي مات أو صد في اجارة الصبان والبلاغ وقصره على الضمان ،
وان افتتاح سباقه قصور ، ويبيتديء الأجير الثاني الحج من حيث استئجر ولا يبني على ما
سبق من الأول ، ولو لم يبق إلا مثل طواف الإفاضة في عام غير معين ، ولا ينافي هذا
قوله من الانتهاء لأن مراده من يبيتديء الحج من الانتهاء في المسافة فلا يلزمهم استئجاراً من
يبيتديء من أولها ، وإن مات الأول أو صد بعد الوقوف بعرفة في العام المعين ففسخت
الاجارة فيما بقى وردت حصته ، ولا يستأجر ثان إذ لا يمكن إعادةه في عامه لعمل
الاستئجار حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام .

(ولا يحوز) في الصبان (أشرط كهدي تمنع عليه) أي الأجير للفرر إذ تصير
الأجرة في نظر الحج والمهدى والمحبول قيمة ، فإن ضبط صنفه وسنة ووصفه جائز على
حد اجتبايع الاجارة والبيع (وصح) عقد الاجارة على الحج (إن لم يعين) بضم المثنة
الأولى وفتح الثانية مشددة (العام) الذي يحج فيه الأجير ، وقال ابن المطار لا يصح
الجمل (و) حيث لم يعين (تعين) على الأجير العام (الأول) للحج فإن لم يحج فيه عمداً أثم
ولزمه فيما يليه قاله في البيان ، ونقله الموضع والخطاب وهو يدل على أن التعين الحكيم
ليس كالشرطي إذ فيه تنفسخ الاجارة بالتأخير لقوله وفسحت إن عين العام وعدم .

(و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعين أي أنه أحوج منه لاحتمال موت
الأجير وفقد المال من يده ولا تركه له ، بهذا أقرره الشارح وقرر البساطي بأن معناه وصح المقد
على عام مطلق أي على أن يحج الأجير في أي عام شاء ، وارتضاه الخطاب ، ونقل عليه كلام ابن

وَعَلَى الْجِمَالَةِ، وَسِيجٌ عَلَى مَا فِيهِ، وَجَنْبَانٌ وَقَنْدِيلٌ وَمَشَنَّ،

بشير ، واستبدل البساطي لفريو الشارح قائلًا كأنه رأى أنه يتكرر مع قوله وصح أن لم يعين العام . وعندى أن الصورة الأولى إذا قال حج عنى ولم يلبيد بعام ولم يطلق فيعمل على أول عام وهذه مقيدة بالإطلاق كحج عنى مت شت .

(د) فضلت الإجارة بأواعها (على الجمالات) أى أنها أحوط لأن قواها أكثر إذ لا ثواب فيها كلها . البناني لا وجه لهذا المثل لأن الجمالات أحوط فالصواب أن معنى كلام المصنف وصح العقد على الجمالات . الدسوقي قد يقال الجمالات وإن كانت أحوط من جهة أن الأجرة لا تدفع للأجير إلا بعد الحج إلا انه لا يدرك فيها هل يرق الأجير أم لا لكون عقدما ليس لازماً وعقد الإجارة لازم فهو أحوط من هذه الجهة .

(وج) الأجير ضماناً أو بлагاؤ (على ما فهم) بضم النساء من حال الموصى بنص أو قرينة من ركوب عمل أو حملة أو قتب على جل أو غيره وجوها . والعبرة يفهم غير الأجير لاتهامه بتوفير المال لنفسه . وإن لم يفهم شيء من وصية الموصى فلينبغي له أن يركب ما كان يركب الموصى من جل أو غيره .

(وجنس) أى تعدى الأجير (إن وفي) بشد النساء أى نفس (دينه) بالأجرة (ومشى) في الحج ولم يطلع عليه إلا بعد الحج فإن أطلع عليه قبله نزع المال من رب الدين وألزم بأن يحج به على ما فهم ، أو يستاجر به غيره وتصدقه أو عزوجه بها كوفاه دينه البناني . والحاصل أنه إما أن يطلع عليه بعد الوفاء والمشي أو بعد الوفاء وقبل المشي) فإن أطلع عليه بعدهما ، فقال الخط ان كانت الإجارة ضماناً فالظاهر أنه لا يرجع عليه بشيء وإنما هي خيانة ، وإن كانت بлагاؤ فالظاهر إعطاؤه قدر ثقة مثله وأجرة ركبته وأخذ الزائد إن كان ظاهره سواه كان العام معيناً أم لا

وقال عبق يرجع عليه أن كان العام معيناً مطلقاً لانساحها بقوات العام الدين أو غير معين ولم يرجع في عام آخر للحج على ما فهم ، وعلى هذا التعمير بالبنانية لا إشكال فيه ومشكل على استظهار الخط كما قال ، والذي رأيته في تبصرة اللخمي خيانة بالخطأ

وَالْبَلَاغُ ، إِعْطَاءٌ مَا يُنْفَقُهُ بِسَذْهٍ وَعَوْدًا بِالْعَرْفِ ، وَفِي
هَذِي وَفِدْيَةٌ لَمْ يَتَعَمَّدْ مُوجِبِهَا ،

المجتمع ، وأما إن أطلع عليه بعد الوفاء وقبل المشي فلا إشكال في الرجوع عليه في العام
المدين مطلقاً وغيره إن لم يره الحج على ما فهم والله أعلم .

(والبلاغ) بفتح المودحة أي حقيقة شرعاً أجارة على الحج اجرتها (إعطاء ما)
أي حال (ينفقه) الأسير على نفسه في سفر للحج (بدأ) أي ذهاباً من البلد إلى مكانة
ومنى وعرفة (وعوداً) أي رجوعاً منها للبلد انفاقاً (بالعرف) أي المعروف بين الناس
بلا إسراف ولا تغترف فيها يصلحه من حكمك وزيت وليم مرة بعد أخرى وروطاه وخلاف
ونحاف وثياب وشبها وظاهر كلامه انه يراعي العرف فيها ينفقه ابتداء .

وقال الخط قوله بالعرف أي بعد الواقع ، وأما أولاً فينبغي أن يبين له النفقه بان
يقول حج عنى وأدفع لك مائة دينار مثلاً تتفق منها على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلاً
فإن لم يبين له ذلك عند المقد أتفق على نفسه بالعرف ودل قوله اعطاء على أنه إن شرط
عليه أن ينفق على نفسه كل النفقه أو بعضها من عنده ثم يدفع له عوض ما أتفقه فليس
بلاها جائزأً وهو كذلك ، إذ هو سلف واجارة بشرط وهي فاسدة قاله سند . ويرد ما
ما قضل من المال والثواب التي اشتراها ونحوها .

(وفي هدي) معطوف على بدأ وعود قاله الفيشي وهو أقرب من قول تـت ، عطف
على مقدر متعلق بنتفقة أي على نفسه .

فإن قلت هذان التقريران يقيمان اعطاء ما ينفقه في هدي وفدية من مسمى البلاغ
وليس كذلك . قلت بل هو منه قاله الخط وأما جعله عطفاً على مقدر متعلق بحواب
شرط مقدرين ، أي وإن لم يكتبه ما أعطاه له رجع بما أتفقه فيها يحتاج إليه ، وفي هدي
للهي غاية التكليف بلا ضرورة .

(و) في (فدية لم يتعمد) الأجير (موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوب
المدي وفدية بان فعله اختيار الغير وعذر بان فعله لمدر ككراء أو نسبان أو من هنـ

وَرُجِعَ عَلَيْهِ بِالسَّرَّافِ ، وَأَسْتَرَ إِنْ فَرَغَ أَوْ أَحْرَمَ ، وَمَرِضَ
وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ رَجْعٌ ، وَإِلَّا تَنْفَقَتْهُ عَلَى آجِرِهِ ، إِلَّا أَنْ يُوصَى
بِالْبَلَاغِ ، فَقَدْ بَقِيَةُ ثُلُثِهِ وَلَوْ قُسِّمَ ،

وهو محول على عدم التعمد حتى يثبتت عليه قاله سند (ورجع) بضم فكسر (عليه)
أى على الأجير (بـ) موض (السرف) الزائد على المعرف فيما أنفقه على نفسه من المال
الذى دفع له ، وهو ما لا يليق بحاله وإن كان لانتقا مجال الموصى ، وأولى من السرف في
الاتفاق شراؤه مدينة لأهله وأصدقائه .

(واستتر) أجرير البلاغ وجوبا على عمله إلى تمام الحج (إن فرغ) المال الذي أخذه
قبل إحرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينفقه على نفسه من ماله على
الوصى الذي استأجره لتفريطه بالمدوول عن إجارة الضمان لا على الموصى ، إلا أن يوصى
بالبلاغ ففي باقي ثلثه (أو أحروم ومرض) أجرير البلاغ أو صد عن عرفة أو فاتته الوقوف
بها لخطا عدد بعد إحرامه فيستتر إن لم يعين العام في الثلاثة ، وإن عين انفسخت فيها
وسقطت أجرته عن مستأجره لقواته وفسخت أن عين العام وظلام . ومفهوم أحروم ومرض
أنه ان مرض قبل إحرامه حق فاته الوقوف يرجع ولو النفقه في اقامته مرضاً ورجوعه
لا في ذهابه إلى مكة ورجوعه منها إلى محل المرض قاله اللخمي ، ونقله أبو الحسن .

(وإن ضاعت) النفقه من أجرير البلاغ وعلم به (قبله) أى الاحرام واسكته الرجوع
(رجع) أجرير البلاغ للبلد الذي استأجرز منه فان استمر فلا نفقه له من موضع على
الضياع إلى عوده إليه ونفقته على مستأجره من موضع الضياع إلى بلده ، لأنه الذي ورطه
فيه إن لم يوصى الميت بالبلاغ وإلا استمر ولو النفقه في بقية ثلاثة (وإن) بأن ضاعت بعد
إحرامه أو قبله ولم يعلمه إلا بعده أو لم يكنه الرجوع (ة) يستتر إلى تمام الحج
و (نفقته على آجره) بعد الهمز أى مستأجره لا على الموصى .

(إلا أن يوصى بالبلاغ ففي) بقية (ثلاثة) أى الموصى لم يقسم متزو كه بل (ولو
قسم) بضم فكسر ما وoke بين ورته فان لم يبق من ثلاثة شيء فعلى عاقد اجارة

وأجزاً إن قدم على عام الشرط أو ترك الزيارة ، ورجع
بقطنهما أو تختلف إفراداً

البلغ لتعريفه بالمدiou عن الضمان وصياماً كان أو غيره ما لم يقل حال العقد هذا جميعاً
ما أوصى به الميت ليس لك يا أجير غيره ، فهذه إجارة بأجر معقول ، فإن قال له إن
فهل شيء عوده وإن نفس شيء فلا رجوع به فإن قل المال بحيث يعلم أنه لا يكفي فلا
يرجع للأجير بالزائد ، وإن شئ فقرر يسير لا يوجب الفسخ ولا رجوع لاحدهما على
الأخر بشيء وإن ضاعت النفلة في هذه الوجوه قبل الإحرام فلا شيء للأجير ولا
يملومه الإنعام .

(وأجزاً) حج الأجير (إن قدم) بضم فكسر مشلاً أي الحج (على عام الشرط)
سواء كان من الوصي أو الوصي لانه كدين قدم قضاؤه قبل حلول اجره فيجب ربه على
قيمه ، مع أنه لا فائدة في تعين العام إلا التوسعة عليه في زمن فعل ما استأجر عليه
فتأشيره حتى له وهذا يقتضي جواز التقدم على عام الشرط . وقال بعضهم يكره أخذ
من قوله وأجزاً ، ومنهوم عدم الإجزاء إن آخر عنه وهو كذلك وسيأتي . وفسحت
إن عين العام وعدم ظاهره الإجزاء ولو كان في عام الشرط غرض كثون وفته بالجملة
ومعنى الإجزاء براءة ذمة الأجير مما استأجر عليه ، فلا ينافي قوله ولا يسقط فرض
من حج هذه .

(أو) إن (توكل) الأجير (الزيارة) الذي عليه المشارطة أو المعتادة فيجزى حجه
ومثلها العمرة (ورجع) على الأجير (بقطنهما) بكسر القاف أي مقابلتها من الأجرة إن
تركها العذر . وقيل يؤمر بالرجوع لها ، فإن تركها مختاراً أمر بالرجوع لها ونص مناسك
المصنف . ولو استأجر واشترطت عليه الزيارة التي عليه تغدرت عليه ، فقال ابن زيد
يره من الأجرة بقدر مسافة الزيارة . وقيل يرجع حتى يزورها طفليفهم من فرضهم
انه لو تركها عدداً من غير تغدر يؤمر بالرجوع بلا خلاف وبهذا تعمق البساطي المصنف .
(أو) إن (تختلف) الأجير في حجه (إفراداً) اشتراطه عليه الوارث أو الوصي

لغيره إن لم يشترطه الميت ، وإنما فلا كتمش بقسران أو عكسه ، أو هما يأفراد أو ميقاتاً شرطاً ، وفسيخت إن عين العام ، أو عدم :

(الغيره) أي الأفراد من قران أو تمنع فيجزى فيها (إن لم يشترطه) أي الإفراد (الميت) حال إيمانه (ولألا) بأن اشتراطه الميت حقيقة أو حكماً بأن تعين حال الإطلاق (فلا) يجزيه غير الأفراد عنه وتفسخ الإجارة إن خالف إلى قران مطلقاً أو تمنع ، والعام معنون إلا فلا تنفسخ ويتحقق مفرداً ، قاله ابن عبد السلام والفرق أن الميت هو المستحق ، وقد تعلق غرضه بالأفراد وغيره نائب عنه فلاح له فيه والتمنع والقرآن مشتملان عليه ، وصرح بهموم الشرط ليشبه به في عدم الاجزاء بقوله (ك) مغالفة (تنع) مشترط وأبداله (بقرآن أو عكسه) أي إبداله قرانياً مشروطاً بتمنع .

(أو) أحد (ها) أي التمنع والقرآن المشروط فحاله وأبداله (بالفراد) فلا يجزيه في الصور الأربعية ولا فرق فيها بين كون الشرط من الموصى أو الوصي . فإن قيل الأفراد الفضل من التمنع والقرآن فلم يجز عن أحدهما ، قلت الأجراة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولو مقطولاً ، إلا توبيخه أنه لو استوجب على العمارة فتح لم يجزه أفاده سند .

(أو) خالف الأجير (ميقاتاً شرطاً) بضم فكسر عليه الإحرام منه فأحرم من غيره فلا يجزيه ، ولو كان الذي أحرم منه ميقات بلد الميت ولو حكماً كتمين ميقات بلد الميت هذه الإطلاق وكذا الأحرام بعد الميقات المشترط ، وإن أحرم قبله أجزاء قاله سند لمروره عليه وهو محروم ، فكانه أحرم منه وسواء كان الشرط من الميت أو غيره وسواء عين العام أم لا .

(و) حيث لم يجز ما خالف إليه في المسائل السابقة (فسخت) بضم فكسر فلتتحقق فسكون أي الإجارة فيها وهو الأصل فيها يجزى بلاها أو ضئلاً (إن عين) بضم فكسر مثلاً (العام) الذي يصح فيه الأجير ورد المال ، فإن لم يبين رجع وأحرم منه (أو عدم)

كَفِيرٌ ، وَقَرْنَ ، أَوْ صَرْفَهُ لِنَفْسِهِ

بضم فكسر أي الحج بأن لم يأت به لمرض أو غيره بات فانه أو أفسده بأو عطف على مقدار ، أي ان حصلت المخالفة فالكلام مسألتان وفي نسخة وعدم بالواو فهو مسألة واحدة ، وفي بعض النسخ وغرم بالنفي والزاء أي غرم الأجير المال الذي اخذه أفاده عب ، البنائي المراد بفسخ المعين بالفوات ونحوه ان من أراده فله ذلك ، فإن وراضيا على البقاء لقابل جاز هذا اختصار ابن أبي زيد وغيره .

وبهذا يوافق ما هنا إطلاقه السابق في قوله وله البقاء القابل أي في المعين وغيره ولكن برضاهما في المعين ، وليس المراد هنا تعين الفسخ ولو وراضيا على البقاء ، لأن فسخ دين الذي قاله اللهم وغيره ، لأن المصنف لم يعرج عليه سابقاً وقد حل الخط ما تقدم على الإطلاق . وما هنا على تحتم الفسخ فعارض بينها وقد علمت دفعها قاله طلبي . (ز) فإن فانه أو أفسده هذا لابن رشد لتسويته بين الفوات عرض أو خطأ هلال والإفساد بوطه وحضر المدو وجعله حكمها واحداً وهو الفسخ في المعين والقضاء في غيره وبهه ابن عرفة ، وإنذا على الحج فيه للغير عنده اذا قصاراه انه كإفساده بوطه قاله طلبي خلاف ما في الخط هن سند من خيار الوارد في الفسخ والبقاء لقابل إن تركه اختياراً ، أو أفسده بوطه وعلى نسخة الواو يشمل جميع ما ذكره أيضاً لأن المراد وعدم الحج حقيقة بتركه أو فوائه لصداً أو مرضاً أو خطأ أو حكماً بان أفسده بوطه أو خالفاً كاً في الصور المتقدمة .

وبهه أي الفسخ فقال (ك) عدم الأفراد أو التمتع المشروط في (غيره) أي العام المعين وهو العام المبهم (وقرن) الأجير بدل الأفراد الذي اشترطه الميت أو بدل التمتع الذي اشترطه الميت أو الرضي فتفسخ الإجارة ومثلها مخالفته إلى الأفراد ، وقد شرط عليه القرآن أو التمتع فلو زاد أو أفرد لشمل هذا .

(أو) أحزم الأجير عن الميت ثم (صرفه) أي الأجير الإحرام (نفسه) أي الأجير فلا يجزي فعل الميت ولا عن الأجير قاله في الذخيرة ، وتفسخ ويرد الأجرة لأن خلاف (صرفه) وأن الحج لا ينافي لغيره من وقع له سواء كان العام معيناً أم لا لأن عدائه خفي

وأعادَهُ إِنْ تَمَّ شَعَرٌ ، وَهَلْ تَفْسِيْخُ إِنْ أَعْتَدَهُ عَنْ قَبْلِهِ فِي
الْمُعْنَى ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ لِلْمِيقَاتِ ، فَيَحْرِمُ عَنِ الْمَيْتِ
فَيُجْزِيْهُ ؟ تَأْوِيلًا نَّـ

كعدها من اشترط عليه الافراد أو التمتع فقرن (و) إن اشترط على الأجير قرآن مطلقاً أو افراد من الميت فخالف ينتهي (أعاد) الأجير الحج فارنا أو مفرداً، أو تقسيم الإجارة (إن تمنت) الأجير بدلاً عن القرآن أو الافراد ، لأن عدده ظاهر يطلع عليه ، بخلاف القرآن ويؤخذ من هذا أن من خالب الميقات في غير معيان لا تقسيم إجراته وتحب إعادة من الميقات المنشط .

(وهل تفسخ) الاجارة (إن اعتذر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات و سعى عن البيت (في) العام (المدين) سواء احرم به من مكة أو الميقات لأنه باعتباره عن نفسه أو لا علم ان سفره ليس للبيت (أو) تفسخ في كل حال (الا أن يرجع) الأجير (للبيتات فيحرم) منه الحج (عن البيت فيجيئه) لأنه لم ينقص حينشد في الجواب (ثوابيلان) محلهما في اعتباره عن نفسه في عام معين لا يمكنه فيه الرجوع لبلده والعود منه بمبحث يدرك الحج في عامه ، ويمكنته الرجوع للميقات فقط .

وأما اختياره عن نفسه في عام غير معين أو معين ويكتبه فيه الرجوع للبلدة وعوده منه وإدراك الحج ففيها تأويلان آخران غير تأويلي المصنف وما هل بد أن يرجح للبلدة الذي استؤجر منه فإن لم يرجع له فسخت أو يحيزه رجوعه للبيقات والاسرار منه بالحج عن البيت ثم على التول بالأجزاء في تأويلي المصنف ، فإن كان اختياره عن نفسه في أشهر الحج فهو ممتنع ودمه في ماله لتعده سببه قاله سند . وظاهر المصنف انه لا يرجح عليه بشيء في نقص التمتنع .

و عن التونسي لو قيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد و سكت عن اشتراط حلبة القراءات و فوق العمرة التي فيه لنفسه والحج للبيت والمنصوص فيه عدم الاجزاء ان

وَمِنْعَ أَسْتِنَابَةٍ صَحِيحٌ فِي فَرْضٍ ، وَإِلَّا كُرْهَةٌ :

عبد السلام واختلف هل يمكن من الاعادة أو تفسخ الاجارة . الحط الظاهر ان هذا في غير المعين ثم الجاري على علة خفاء العداء الفسخ مطلقاً وفي كلام سند ما يدل عليه والله اعلم قاله عب . البناني التأويلان في غير المعين مما المتصوصان والتآويلان في المعين مخرجان عليهما ، لأن كلامهما مفروض في غير المعين كما في الحط والموافق ، فمن قال يرجع لبلده في غير المعين قال بالفسخ في المعين ومن قال يرجع للبيقات في غير المعين قال بعدم الفسخ في المعين ان رجع إلى البيقات .

(ومنع) بضم فكسر (استنابة) شخص (صحيح) أو مرجو الصحة مستطيع من إضافة المصدر لفاعله أي توكيه غيره (في) فعل حرج (فرض) كحججة سلام ولو على تراخيها لحروف النونات أو حجة منذورة مكتفياً بفعل وكيله ، وإن استأجره فسدت وفسخت ، وإن أتم فله أجر مثله لا المسمى (وإن) بان استناب صحيح في نقل أو عاجز غير مرجو أو في عمرة سواء كان المستنيب صحيحاً أو عاجزاً اعتبر أم لا (كره) بضم فكسر أي التوكيل وإن استأجره صحت . سند اتفق أرباب المذاهب على أن الصحيح لا تجوز استنابته في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع ، وإن وقعت صحت الاجارة اهـ .

وتبعه ابن فر 혼 والتلسا尼 والقرافي والتالى وغيرهم ؟ وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة بإجماع كلايينان بالله تعالى ومنها ما يقبلها إجماعاً كالدعاة والصدقة ورد الديون والودائع ، واختلف في الصوم والحج والمذهب أنها لا يقبلان النيابة . وفي الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فإن فعل مضى فاعتبر المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكرهتها في النقل قول سند ، وكرهتها عن المريض كلام الجلاب ، والمعتمد منع النيابة عن الحج مطلقاً قاله الرماصي ولا فرق في النيابة بين كونها بأجرة أو تطوعاً قاله الرماصي .

وأما قول شارح المعدة النيابة في الحج إن كانت بغير أجراً فحسنة لأنه فعل خير وممرونة ، وإن كانت بأجرة فالمتصوص عن المالك «رض» كراهتها ، لأنه من أكمل الدنيا

كَبِدَهُ مُسْتَطِيعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَإِجَارَةُ نَفْسِهِ ،

بالدين وحمل الآخرة ، فالظاهر حله على النباهة عن الميت الموصى « لا عن المي » ، فلا يخالف ما قبله أفاده البناني ، ونص ابن الحاجب ولا استابة العاجز على المشهور ، والثانية تجوز للولد ، فتحمل ابن عبد السلام عدم الجواز على عدم الصحة وشهره ، ونص ابن عرفة ولا يصح عن مرجو صحته ، ولأشبه إن واجر صحيح من يمتحن عنه لزم الخلاف والمتصوب من لا يرجي ثبوته على الراحلة . الباحثي كالمزم والمرم في اجازة عنه قالها لابنه .

وشبه في الكرامة فقال (كبد) شخص مصورة (مستطيع) الحج (به) أي الحج (عن غيره) ليكره بناء على التراخي ولم يخف فواته وإلا فهو محروم ومنهوم بهذه ، أن حج المستطيع الذي حج حجة الاسلام عن غيره لا يكره إن كان بلا أجراً أفاده عرب ، البناني غير صواب ، ولذا قال طفي قوله كبد مستطيع الخ لا يأتي على المشهور من منع النباهة وعدم صحتها لا عن الصحيح ولا عن المريض ولا على ما ذكره من الكرامة على ما فيه ، وإنما كرمت مطلقاً وإنما هو مفرع على جواز الوصية ، فهو إشارة لقولها ، وإن أوصى أن يمتحن عنه أخذ ذلك ويتحقق عنه من قد حج أحب إلى وحشوه لابن الحاجب .

(وإجارة نفسه) في حمل الله تعالى حج أو غيره فهو أعم مما قبله كان قصوره مستطيناً أو غيره على القول بالتراخي ، إلا حرم على الضرورة المستطيع لقول مالك « رهن » ، أن يواجر الرجل نفسه في عمل اللbn وقطع الحطب وسوق الإبل أحب إلى من أن يحمل علا الله بأجرة ، والقول الشاذ جوازها . والخلاف في غير تعلم القرآن والأذان فتيجوز الإجارة فيها اتفاقاً ، وحمل الكرامة إذا كره المقد من المستأجر فإن حرم عليه حرم على الأجير أيضاً ، إذ لا يتصور كونه حرم من جانب مكروراً من جانب آخر أفاده عرب . البناني هذا مفرع على قوله ونفتذ الوصية به من الثلث كما لابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح ، ونصه إذا أجزنا الوصية وأنفتذناها بعد الواقع فعل يجوز بعد ذلك لأنحد أن يواجر نفسه أو يكره فيه قولان المشهور كرافته ، لأن أخذ الموضع عن العبادة ليس من شيم أهل الخير وحشوه لابن شاس .

وَنَفَّذَتِ الْوَرِضِيَّةُ بِهِ مِنَ الثُّلُثِ، وَجَعَ عَنْهُ حِجَاجُ ابْنِ
وَرِسْعَ وَقَالَ يُحَجِّ بِهِ لَا مِنْهُ، وَإِلَّا فَمِيزَاتُهُ كَوْجُودٍ يُبَأِلُّ،

(ونفت الوصي به) أي الحج المكره لا المنوع لانه يتسع وصلة نفدت (من الثالث) ضرورة كان الوصي أو غيره ، فإن لم يوص فلابد ، وإن كان ضرورة على الأصح قاله ابن الحاجب في التوضيح الخلاف في الجواز وعدمه كا يظهر من ابن بشير وابن شاس لا في النزوم خلافاً لابن الحاجب . ابن عرقه مقابل الأصح لا أعرفه ، وجعل نفوذهما منه إذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكرهه ولم يسع الثالث إلا احدهما فتقديم على الوصي بالحج القطع هنا مدحهما . ولو أوصى بمال وجح ضرورة وضاق الثالث عنهم بما حاصوا هذا مدحهما أيضاً ، وصحب ابن رشد تقديم وصية المال في هذه ايضاً ، واقتصرت عليه وفي العتبية تقديم حجة الاسلام وذكر المصنف الفرعون في باب الوصي ملتصرأ على مدحهما ليهما قاله عبق . الباقي نفت الوصي به عند الإمام مالك (رعن) وإن كان لا يحيى بن القيسي في مراجعة الخلاف .

(و) إن أوصى بثلث ماله للحج (حج) بضم فتح مثلثاً (عنه) أي المؤصل (حجج)
بكسر فتح بيم حمزة ولو من مكة، واستحسن ابن الماز جعله في حجة واحدة وجعل
الأول (ان وسع) الثالث سجيناً بأن كثراً جداً عما يحج به حمزة واحدة فليس المراد باتساعه
إمكانية الحج به أكثر من مرتبة مع جريان العادة بصرفه في حجة واحدة وإن كان هذا ظاهر
لذلك فلي بهذه المقدمة الراشد يورث ولا يحج به أفاده ابن عاشر.

(وقال) الموصي في وصيته (يخرج به) أي الثالث ولو كثُر سجداً كثلاة آلاف دينار
كان الموصي صرورة أم لا (لا) يخرج عنه صحيح أن وسع وقال يخرج (منه) فحصة واحدة
إضافة من التبعيض (وإلا) أي وإن لم يسع الثالث بحسباً أو وسع وقال يخرج منه
(فالمال الذي على حصة ميراث) وشبه في اirth الزائد فقال (كوجوده) أي الأجير
نـ (بأنفل) بما معنى الموصي من مال لمن يخرج عنه فالزائد عما أخذته الأجير ميراث . البشاني
هذا في غير الاسم وهو ما يشبه أن يخرج به حصة واحدة قاله ابن عاشر، وهو داخل

أوْ تَطْوِعَ غَيْرُهُ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُحَجِّ عَنِّي بِكَذَا فَحِجَّ؟ تَاوِيلَانِ ،

تحت وإلا لكن يصرح به للتأويلين ؛ هذا هو الصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره ، ولا فرق بين أن يوصي بالمال معين أو بالثالث كاحله عليه الشارح وقت (أو تطوع غير) بالحج عن البيت بلا أجورة فيورث ما أوصى به لمن يحج عنه ، سواء كان ثالثاً أو قدرآ معيناً .

(وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثاً إذا وجد بأقل مما سواه و شأنه الصرف في حجة وجميعه إذا تطوع به أحد مطلقاً سواء قيد بحجية بأن قال يسعن به عني حجة ، أو أطلق بأن قال يسعن به أو حبوا به عني ، أو يرجع ميراثاً في كل حال (إلا أن) بطلاق بأن لم يقييد بحجية (يقول يحج) أو حبوا (عني بكتدا) أي بمائة متلا (ذ) يسعن عنه (ححج) حق ينفذ فلا يرجع الزائد عن حجة في وجوده بأقل وإلا الجميس في تطوع أحد به ميراثاً في الجواب .

(تاويلان) في المسألتين كا في الخط والخرشي وغيرها . ويفيده كلامه في مناسكه ونصه وإن سمي قدرآ حجـ به عنه ، فإن وجد من يسعن عنه بدونه كان الفاضل ميراثاً إلا أن يفهم إعطاء الجميس ، هذا إن سمي حجة وإن لم يسم فكذلك عند ابن القاسم . وقال ابن الموارز يحج به ححج ، واختلف هل قوله تفسير أو خلاف والأقرب أنه خلاف أه ، فقوله من يسعن عنه بدونه صادق بالتطوع به دون مال وبالحجاج بأقل ، وقال ابن عرفة ولو عين عدداً ليحج به عنه معين أو غيره فيه ثلاثة أقوال ، الأولى المدونة يكون ما فضل عن حجة ميراثاً . والثانية للشيخ عن محمد يكون للأجير إن عينه أو قال يحج عنه بدرجل ، وإن قال حبوا يعني به أو يسعن عني به ففي حجاج والأشحسن حجة واحدة . فالثالثا الأشبـ ي تكون للأجير إن عينه وإلا ففي حجاج .

وقال ابن بشير اختلف التأخرون في قول ابن الموارز إذا سمي مـا يعطـي فذلك كله للوصـ له إذا قال يسعن عـي بهذه الأربعـين فـلاـنـ أو قال رـجلـ وأـماـ إنـ قالـ حـبـواـ عـيـ .

وَدُفِعَ الْمُسْمَى ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمُعَنِّينٍ لَا يَرِثُ
فُهْمَ إِعْطاؤهُ لَهُ ،

بها أو يحج عنى بها فلتتفقد كلها في حجة أو حجتين أو ثلاث ، ولو جملت في حجة واحدة فهو أحسن هل هو تفسير لكلام ابن القاسم أو خلاف اه ، ونحوه في التوضيح . و محل التأويلين في غير الواسع سواء كان عدداً معيناً كاربعين أو جزءاً شائعاً كثلث ، والفرق بينه وبين الواسع ما ذكره ابن رشد ، ونصه قال في القتبية في رجل أوصى أن يحج عنه بثلثه فوجد ثلاثة آلاف دينار و نحو ذلك أنه يحج عنه حق يستوعب الثالث . يحج عنه بثلثه لأنه لما كان الثالث واسعاً حمل على أنه لم يبرد حجة واحدة ، ولو كان ثالث قال في البيان لأنه لما كان الثالث واسعاً حمل على أنه لم يبرد حجة واحدة ، وبشه أنه يحج به حجة واحدة رجع ما بقي ميراثاً كما قال في المدونة في مسألة الأربعين ديناراً اه ، ففهم أن المدار على كون المال واسعاً أولاً ، ولا فرق بين العدد والجزء ، وفهم الفرق بين الواسع وغيره .

(ودفع) بضم فكسر المال (المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية مشددة جميعه عدداً كان كاربعين أو جزءاً كسدس مالي إن كان قدر أجرة الحج بل (وإن زاد) المسمى (على أجرة) (مثل) أي المعين وصلة دفع (لـ) شخص (معين) بضم الميم وفتح المعين والثانية بالذات أو بالوصف سواء قال في حجة أو أطلق ، ونعت معين بجملة (لا يرث) المعين الموصي بالفعل سواء كان أجنبياً أو من ذوي الأرحام كالحال ، أو عاصباً محجوباً كأخ مع ابن ، وهذا قيد في المبالغ عليه فقط .

وأما قدر الأجرة فيدفع له وإن كان وارثاً فلو حذف المصنف الواو الداخلة على أن لكان أحسن ، أو تجعل للحال ويتعذر كونه وارثاً أو غيره وقت تنفيذ الوصية كما يفيده قوله في بابها . أو الوارث يصيغ غير وارث ، وعكسه المعتبر ماله . ومفهوم لا يرث إن الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على أجرته ونعت معين بجملة (فهم) بضم فكسر (إعطاؤه) أي الزائد على أجرته (له) أي المعين فلو لم يفهم اعطاؤه له فليس له إلا أجرة مثله ، فإن امتنع من الحج بها فلا شيء له ويرجع المسمى ميراثاً قاله عبد البناني فيه نظر

وَإِنْ عَيْنَ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمْ : زِيدًا ، إِنْ لَمْ يَرْضِ
بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ ثُلُثَهَا ثُمَّ تُرْبَصَ ، ثُمَّ أُوجِزَ لِلضُّرُورَةِ فَقَطْ ،
غَيْرُ عَبْدٍ وَصَبِيٍّ ،

لأن أقل أحواله أن يكون كما إذا عين غير وارث ولم يسم . وقد قال المصنف فيه زيد إن لم يرض بأجرة مثله ثلثها الغر ، وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم في المدونة . وقال ابن الموازي يكون الجبيح للموصى له أي فهم اعطاؤه أو لا إلا أن يرضي بدونه بعد عمله بالوصية .

(وإن عين) الموصى شخصا للحج عنه وارثا فلا يزاد على أجرة مثله شيئا وإن عين شخصا (غير وارث) فإن سمي له شيئا فلا يزاد عليه (و) وإن (لم يسم) قدرأ يدفع له في حجة عنه فإن رضي بأجرة مثله أو أقل منها فواضح و (زيد) بكسر الزاي أي غير الوارث (إن لم يرض) غير الوارث (بأجرة مثله) ونائب زيد (ثلثها) أي أجرة مثله فإن رضي فواضح .

(ثم) إن لم يرض أيضا بها مزيداً عليهما ثلثها (ربص) بضم المثنا والراء وكسر الموحدة مثقلة ، أي انتظر سنة أو بالاجتهاد قولهان سواء كان الموصى صرورة أم لا (ثم) إن استمر متعنا (أو جر) بضم المز و كسر الجيم (ل) لشخص الموصى بالحج عنه (الصرورة) أي الذي لم يحج حجة الإسلام ويطلق على من لم يتزوج لأنها صرا دراهمها للحج والزواج غالباً من يحج هذه غير الموصى له المعين (فقط) أي دون غير الضرورة فلا يستاجر له من يحج عنه ويورث المال كله قاله فيها لأن رد المعين كرد الوصية من أصلها .

ونائب فاعل أواجر (غير عبد وصبي) وهذا شرط في كل أجير الحج عبطن صرورة في وجوب الحج عليه فهواجر له من يجب عليه ، وهذا قول ابن القاسم فيها . إن قال شيئاً إن غير الضرورة إذا عين قدرأ ولم يرض به الموصى له فتبطل ، وإن ثلث زيد له نفسها أو سبعة لـ بعد زيادة الثلث والاستثناء ولو عبداً أو صبياً إن لم يمنع من استئجار هذه العيدين فوجوبهم

وَإِنْ أُمْرَأَةً وَلَمْ يَضْمَنْ وَصَيْ دَفَعَ لَهُمَا مُجْتَهِداً ، وَإِنْ لَمْ
يُوجَدْ بِهَا سَمَّى مِنْ مَكَانِهِ حُجَّ مِنَ الْمُمْكِنِ وَلَوْ سَمَّى ،

الحج عليه فلا يضر إيهارها ، لأن نفل في حقه وها مخاطبنا به نعم يشترط إسلامها^(١) ،
وقيل العبد قاله زروري .

المحل لعل شرط التمييز للخروج من الخلاف في صحة حج غير المميز ان كان المحر
البالغ رجلاً عن منه أو عن امرأة أو امرأة عن منها بل (وإن) كان (امرأة) عن
رجل لمشاركتها له في وجوب الحج وإن خالفته في حرمات الأسرام والرمل في الطواف
والسعى (و) إن استأجر الوصي من يبعج عن صرورة ودفع المال له ثم ظهر رقيتاً أو صبياً
(لم يضمن) الأولى لا يضمن (وصي دفع) المال الذي سماه الوصي لمن يبعج عنه (لها)
أي العبد والصبي سواء حجا به ام لا حال كون الوصي (مجتهداً) أو ظاناً أن العبد حر
ليياضه وفصاحته منها وان الصبي بالغ لطوله وغاظه والتقييد بالاجتهاد إن استأجرها
عن صرورة لم يأذن في استئجارها عنه ، أو غيره وقد منع من استئجارها عنه ويضمن
العبد إن غر بحرية وصارت جنائية في رقبته وإن سما الوصي مقداراً فلا يزيد الأجر عليه
ويبعج عنه به من مكان إيمانه .

(وإن لم يوجد) أجير يبعج عنه (بما سما) الوصي لمن يبعج عنه (من مكان) أي
 محل موته (حج) بضم ففتح مثلاً عنه (من) المكان (المكن) الحج منه عنه بما سما
وإن لم يسم مكاناً بل (ولو سمي) مكاناً للحج منه عنه به وعل الخلاف إذا قال حجوا

(١) قوله يشترط إسلامها) أي العبد والصبي في البيان لو قال أحجوا فلاناً عن
بابي فلان إلا بأكثر من جهة المثل زيد مثل ثلثها فإن أبي أن يبعج عنه إلا بأكثر من ثلثها
فلا يزيد على ذلك ، واستئجار من يبعج عنه غير بعد الاستثناء ، ولا يرجع ذلك إلى الورقة
إن كانت المسألة فريضة بالفارق أو ثالثة على قول غير ابن القاسم في المدونة خلاف قول ابن القاسم
لبها ، نقله في التوضيح ومثني هنا على قول ابن القاسم بدليل قوله فقط أناده البناني .

إلا أن يمنع فميراث، ولزمه الحج بتفسيه لا الإشهاد، إلا أن يعرف،

عني من بلد كذا وبه مات قاله ابن رشد، وعليه فتسيته غير ما مات به فهو ورد بقول ابن القاسم يرجع ميراثاً وإن لم يمنع والذي في المتن قول أشيب . وفي التوضيح أنه روى عن ابن القاسم أيضاً ولا يورث في كل حال .

(إلا أن يمنع) الموصى أن يمتع عنـه من غير المكان الذي سـاهـبـهـ بـنـصـ كـلـاـ تـحـجـوـاـ عـنـيـ إلاـ مـكـانـ كـذـاـ أوـ بـقـرـيـةـ (ـوـ)ـ المـسـمـيـ (ـمـيرـاثـ)ـ وـلـاـ يـمـعـ عـنـهـ مـنـ الـمـكـنـ .

(ولزمه) أي أجير الحج (الحج بنفسه) إن نص الموصى على تعينه كاستأجرتك للحج بنفسك أو قامـتـ قـرـيـنةـ عـلـىـ تـعـيـنـهـ كـكـوـنـهـ مـنـ يـرـغـبـ فـيـهـ لـمـلـهـ أـوـ صـلـاحـ، فـلـاـ يـحـوزـ لـهـ اـسـتـجـارـ غـيـرـهـ وـلـاـ يـقـومـ وـرـأـهـ مـقـامـهـ . وـكـذـاـ إـنـ لـمـ يـنـصـ وـلـمـ تـقـمـ قـرـيـنةـ عـلـىـ تـعـيـنـهـ عـلـىـ مـاـ شـهـرـ الـمـصـنـفـ هـنـاـ . وـقـبـيلـ تـمـلـقـ بـذـمـتـهـ، وـاقـتـصـرـ الـمـصـنـفـ عـلـىـ الـأـوـلـ لـقـولـهـ فـيـ تـوـضـيـحـ أـنـ اـخـتـارـهـ اـبـنـ عـبـدـ الـبـرـ وـغـيـرـهـ .

وبنفي على الخلاف تكين الأجير من الاستئجار بلـنـ هوـ مـثـلـ وـقـيـامـ وـارـثـهـ مـقـامـهـ إذاـ مـاتـ قـبـلـ الـقـاـمـ وـعـدـمـهـ بـخـلـافـ أجـيرـ غـيـرـ الحـجـ فـيـ هـنـاـ الـأـخـيـرـ، وـيـصـلـيـ النـائـبـ رـكـعـيـ الـاحـرامـ وـالـطـوـافـ لـأـنـهـ لـيـسـ بـنـيـةـ حـقـيقـيـةـ فـيـ الـمـدـونـةـ مـنـ جـمـعـ عـنـ غـيـرـهـ كـفـتـةـ النـيـةـ ؛ـ وـإـنـ لـمـ يـقـلـ لـبـيـكـ عـنـ فـلـانـ . سـنـدـ مـقـصـودـهـ أـنـ يـنـعـدـ عـنـ الغـيـرـ عـبـرـهـ النـيـةـ كـانـعـادـهـ بـهـاـ عـنـ النـفـسـ .

(لا) يلزم الأجير على الحج (الإشهاد) عند إحرامه على أنه أحـرمـ عـنـ فـلـانـ إـذـاـ كانـ قـبـضـ الـأـجـرـ مـطـلـقاـ أـوـ لـمـ يـقـبـضـهـ وـهـوـ غـيـرـ مـتـهمـ وـحـلـفـ أـنـهـ أحـرمـ عـنـ الـمـسـأـجـ، وـظـاهـرـ سـنـدـ تـصـدـيقـهـ بـلـاـ بـيـنـ فـوـانـ كـانـ مـتـهـماـ فـلـاـ بـدـ مـنـ إـشـاهـهـ حـالـ إـحرـامـهـ أـنـهـ عـنـ فـلـانـ وـلـاـ تـكـفـيـهـ مـيـنـهـ عـلـىـ هـذـاـ . وـهـذـاـ فـيـ إـجـارـةـ الضـهـانـ، وـأـمـاـ الـبـلـاغـ فـيـقـسـدـ بـشـرـطـ تـأـخـيرـ الـأـجـرـةـ.

(إـلاـ أـنـ يـعـرـفـ) بـضمـ فـسـكـونـ فـتـحـ الإـشـاهـ بـيـنـ النـاسـ أـوـ يـشـارـطـ قـيـازـمـ وـلـاـ يـصـدـقـ بـدـونـهـ وـلـوـ أـمـيـنـاـ وـحـلـفـ فـلـاـ يـسـتـحـقـ الـأـجـرـةـ وـلـوـ قـبـضـهـاـ . وـلـاـ قـدـمـ أـنـ الـأـجـيـرـ يـلـزـمـهـ الـحجـ

وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِيمَنْ يَاخْذُهُ فِي حَجَّةَ، وَلَا يَسْقُطُ فَرْضُ
مَنْ حَجَّ عَنْهُ،

ينفسه بين أنه في المضمونة بذاته وأن المضمونة بذاته إذا مات قام وارثه مقامه أو استأجر غيره ، فإن فضل شيء من الأجرة فله وإن نقصت فعليه فقال (وقام وارثه) أي الأجير غير المعين (مقامه) أي الأجير غير المعين في تنفيذ الحج أو استأجر من يتعمه .
 (في) قول الموصي أدفعوا كذا دينارا (من يأخذ في حجة) بكسر الحاء على الأشهر وسمع فتحها أيضا فرضي إنسان يأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا ينفع العقد بموته ، وإن كان مستوفى منه لعدم تعينه والإجارة إنما تفتح بخلاف المستوفى منه المعين ويقوم وارثه مقامة فيحج بنفسه أو يستأجر من يحج له الفضل ، وعليه النقص ويستألف القائم للأحرام سواء كان وارثا أو غيره ولا يكمل على ماقوله الأول من الموضع المشترط للأحرام منه أو من ميعقات المستأجر حيث اتسع الوقت وإلا فمن موضع يدرك منه .

(ولا يسقط فرض من) أي المستحب الذي (حج) بضم ففتح منقلأ (عنه) سببا أو مينا ولا تقدل أيضا فمفهوم فرض مفهوم موافقة . فلو قال ولا يكتب لمن حج عنه غير أجير التفالة والدعاة لشتمها لأنها من الأعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلة والصوم وصحت النيابة فيه مع التكرار لغير المستطيع ونفت الوصية به لشائبة المال كنيابة إمام الصلاة من يصلح هذه فلا يسقط فرض الإمام بفعل النائب ، وصحت للمال وملازمة العمل الذي حل فيه ويكتب تأكلا للأجير على ما يقيده كلام الخط . هنا عن سند وابن فرحون والمواق عن القرافي .

وقال الحافظ عنه قوله كتمش بقرآن تبيه صرح صاحب الطراز بأن من استؤجر على شيء فخالف ملة استأجر عليه فإنه يقع عن نفسه ، وإن كان نواه عن غيره واستشكل بأسأله لا يتطلب الإحسان الأعلى ما نوى لقوله بِإِنَّمَا إنما الأعمال بالنيات . وأجيب باستثناء هذا من الحديث وأمشوا غير ظاهر . المساوي الحق أن نية الحج هنا موجودة والخلل إنما هو في متطلقها وهو كونه عن فلان ، وذلك لا يضر في أصل النية كقولهم في آخر لبعض المستباح

وَلَهُ أَجْرٌ النَّفَقَةُ وَالدُّعَاءُ ، وَرُكْنُهَا

(وله) أي المجموع عنه (أجر النفقة) التي أنفقها الأجير في الحج عنده (و) له أجر حله على (الدعاء) ولو لنفس الأجير بدنيوي فيحصل له تواب حله على الخضوع والتضرع لله تعالى سبب الدعاء منع العبادة ومتعلقة ، وهو مطلوب الأجير له . ابن فرسون تواب الحج للحجاج وإنما للمجموع عنه بركة الدعاء وتواب المساعدة (وركتها) أي الحج والعمر المشارك بينها ثلاثة الأحرام والطواف والسمى ، وفي هذا خلاف مشهور ركتبه في الحج والعمر . وروى ابن القصار أنه ليس بركن وإنما واجب ينجبر بالدم وللحجج . بركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشعر الحرام ورمي العقبة ، والمشهور أن الأول مندوب والثاني واجب ينجبر بالدم .

وحسكي ابن عبد البر قوله بركبة طواف القدوم وليس معروفا ، بل المذهب أنه واجب ينجبر بالدم . واختلف في الاثنين خارج المذهب وهو التزول بمذلةة والحلق . والمذهب عندنا أنها واجبان ينجبران بالدم فيه تسعة بعضها عين عليه وبعضها اختلف فيه في المذهب أو خارجه فيبني نية الركبة بها للغزو من الخلاف . وليذكر التواب أشار له الشبيبي .

وأفعال الحج ثلاثة أقسام : أركان وواجبات وسنن ومنهم من يقول في الفرض وسنن وفضائل ومنهم من قال فروض وواجبات وسنن .

فالأول : ما لا بد منه ولا يحيى عنه دم ولا غيره وهو ما تقدم ذكره . ومن ثلاثة أقسام : قسم ينحوت الحج بقواته ولا يؤمر بشيء وهو الأحرام . وقسم ينحوت الحج بطواف ويؤمر بالتحلل بعمره والتضوء في قابل وهو الوقوف بعرفة . وقسم لا يتحلل من الأحرام إلا بفعله ولو وصل إلى أقصى المشرق أو المغرب رجسح إلى مكة الفعلة ذهر طوافه الافتراض والسمى .

والثاني : ما يتطلب البيان به وإن تركه لزمه مدي كطواف القدوم والتلبية ، وجزء ابن الحاصل بالتأئيم بتركه عمداً وكذا ابن فرسون ، وتردد الطروحين فيبيه برقائه ابن

الاحرام ، وَقْتُهُ للحج شوال لآخر الحجّة وَكُرْهَ قبْلَهُ كَمَكَانِهِ وَفِي رَابِعٍ تَرَدُّدٌ وَصَحٌّ

عبد السلام من قال بوجوبه قال بتائمه ، ومن قال بسنته قال بكراهته .
والقسم الثالث : ما لا دم ولا اثم في تركه كفالة الاحرام وركوعه
وغيرها من المستحبات . (الاحرام) أي الدخول بالنية في حرمة الحج والعمره
(وقته) أي الاحرام بالنسبة لانشائه (للحج شوال) ويعد لقرب فجر يوم النحر
 وبالنسبة للتحلل منه من فجر يوم النحر (آخر شهر الحج) والأفضل لأهل مكة
الاحرام بالحج من أول الحجّة قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيها . وقال في غيرها
يوم التروية والمعتمد الأول (وكره) بضم فكسر الاسرار بالحج (قبلاً) أي شوال صادق
بيوم النحر وما بعده إلى شوال .

وشيء في الكراهة فقال (ك) الاحرام بالحج قبل وصول (مكانه) أي الاحرام الذي
بيانه من ذي الحليفة والجحافة ونحوها فيكره (و) في كراهة الاحرام بالحج أو العمرة
(في رابع) بكسر الموندة والفين المعجمة قرية بساحل الفلزم لأنها قبل الجحافة التي هي
الميقات لأهل مصر والشام ونحوهم قاله صاحب المدخل ، وعدم كراحته فيها لحادثها
الجحافة قاله المنوفي (وردد) للتأخر في الحكم لعدم نص المتقدمين .

(وصح) الاسرار قبل ميقاته الزماني وقبل ميقاته المكاني وفي رابع وذكر هذا .
وأن علم من الكراهة تبعاً لغيره من أهل المذهب ولدفع توهّم حلها على المنع ، والفرق بينه
 وبين الصلاة والجماع بينها أن كلاً منها له إحرام وتحلل في وقت معين أن الحج لا يمكن
فراخه قبل وقته إذ من أركانه وقوف هرفة ليلة العيد الكبير ، بخلاف الصلاة التي احرم
بها قبل وقتها فيتمكن فراخها قبله وبمحض فيه باقتضائه صحة الصلاة التي احرم بها قبل
وقتها بقدر تكثيره الاحرام فقط وفعل باقيها بوقتها وليس كذلك .

ولطرق عبد الحق ببيانه الحج الصلاة في أمور متى ورد بأنه وإن بابها يحاجعها في

لِلْعُمَرَةِ أَبْدَا إِلَّا لِمُحْرِمٍ يَحْجُّ فَلِتَحْلِلُهُ ، وَكُرْهَ بَعْدَهُما وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ

الاحرام والتحلل في وقت معين . وفرق سالم بأن قوله تعالى ﴿ يسألونك عن الأمة قل هي موقات للناس والحج ﴾ ٨٩ البقرة يفيد أنسائر الأمة ميقات الحج فيقيد أن قوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ١٩٧ البقرة بيان الوقت الكامل الذي لا كرامة فيه، فالاحرام بالصلة في وقتها شرط صحة وبالحج في وقته شرط كمال هذا هو المشهور .

وروى اللخمي عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه عدم انعقاده قبل وقته ، للقول تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ لوجوب الحصار المبتدأ في الخبر فيجب حصر الحج في الأشهر ، فالاحرام بأقبلها كالاحرام بالصلة قبل وقتها فلا ينعقد ، وأجيبه بيان المقصور في الأشهر المعلومات الحج الكامل الذي لا كرامة فيه ، والذي في آية ﴿ يسألونك عن الأمة ﴾ الحج ، الحج الشامل للكامل والمكروه جمأاً بين الآيتين .

(و) وقته بالنسبة (للمرة أبداً) أي في أي وقت من السنة (إلا الحرم يحج) مفرداً أو قارناً في泯ح احرامه بها ولا يتمقد ولا يحب قضاوها ويستمر المنع (التحلل) من جميع أفعال الحج أي فراغه من طوافه وسبعينه ، ورمي الرابع لغير متبعه ومفضي قدره لمن تبعه في يومين ، وهو قدر زمنه عقب زوال الرابع .

(وكره) بعض فكسر أي الاحرام بها (بعدها) أي تحلي الحج الأشهر وهو رمي المقبة والأكبر وهو طواب الإفاضة إن كان سعي عقب قدمه وإلا فهو غواغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فإن أحزم بها حينئذ صبح احرامه لكن لا يحصل شيئاً منها إلا بعد غروب الشمس ، فإن فعل قبله شيئاً فلا يعتد به على المذهب فهو تحلي منها قبله ووطى فقد أفسدها ، فيجب عليه إتمامها وقضاؤها عبد الحق عن بعض شيوخه ، ويستهير خارج الحرم حق تقيب الشمس للرابع ولا يدخله لأن دخوله بسببها حمل خارمه منع من أن يصلح ملائمة حتى تقيب الشمس .

الخط والظاهر على بحثه أن دخوله قبل الغروب لغو غير جعل للمحل ليدخل منه بمده ولم

**وَمَكَانُهُ لَهُ لِلْمُقِيمِ بِمَكَّةَ ، وَنُدْبَ الْمَسْجِدِ : كَثْرُوج
ذِي التَّفَتِ لِمِيقَاتِهِ ، وَهَا وَلِقِرَانِ : الْحَلُّ ،**

أره منصوصاً، واعتراض من كلام المصنف بوجهين أحدهما أنه يقتضي صحة إحرامه بها بعد الإفاضة وقبل رمي الرابع لغير المتبعج أو قدر رميه عقب زواله المتبعج، وليس كذلك. وثانيها أن قوله يحج لا مفهوم له فمفهومه مفهوم موافقة . وأجيب بأنه أراد مفهوم الموافقة للوله الآتي ولتها عمرة عليه كالثانية في حجتين أو عمرتين.

(ومكانته) أي الإحرام (به) أي للحج غير قران (للقم بمكة) سواء كانت إقامته تقطع حكم السفر أم لا كما هو ظاهر المدونة والمصنف والشارح وإن كانت قاصرة في الصلاة على التي تقطع حكم السفر وخبر مكانته (مكة) أي الأولى للمتوطن والمقيم غير في النفس لا التعين ، فإن أحрем من الحل أو الحرم خارجهما فقد خالف الأولى ولا دم عليه . والتمتع عليه دم لم تتممه لا لإحرامه خارج مكة فليست مبقاتها للقم بها بدليل إحرامه بالعمرة والقرآن من الحل ، ولو كانت مبقاتها له لأحرام بهما منها لاستواء الحج والعمرة في الميقات ومثل أهل مكة أهل منى ومزدلفة ، والظاهر أن المقيم معهم مثلهم .

(وندب) بضم فكسر أي الإحرام بالحج من بمكة (بالمسجد) المشتمل على الكعبة أي فيه كافيه . وقال ابن حبيب ببابه لوضعه للصلاه والطواف لا للإحرام ويحرم في المرض الذي صلى فيه ركعتي الإحرام ويلبي وهو فيه ، ولا يؤمر أن يقوم من مصلاه ولا أن يتقدم إلى البيت ولا إلى ما تحت الميزاب وشبه في الندب فقال (كثروج) الغريب المقيم بمكة (ذي) أي صاحب (النفس) بفتح الفاء أي الزمن الذي يسع سفره إلى ميقاته والإحرام منه والعود بمكة قبل يوم التروية وصلة خروج (لميقاته) للإحرام بالحج منه فهو مندوب (و) مكانته (لها) أي العمرة للمقيم بمكة كان من أهلها أم لا (و) مكانته لن ذكر (للقرآن) أي الإحرام بالحج والعمره مما (الحل) بكسر الحاء وشد اللام أي الأرض التي يحوز الأنصطادي بها ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم ، ولا

**وَالْجُمْرَانَةِ أُولَى ، ثُمَّ التَّتْبِعِيْمُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعْدَادَ طَوَافَةٍ
وَسَعِيْهِ بَعْدَهُ ، وَأَهْدَى إِنْ حَلَقَ ،**

يموز الاحرام بأحدتها في الحرم ولكن يعتقد إن وقع ولا فم فيه (والجمرات) بكسر الجيم وسكون المهمة أو كسرها وشد الراء الاحرام بالعمرة منها (أولى) من الاحرام بها من باقي الحل لاعتبار النبي ﷺ منها في ذي القعدة حين قسم غنائم حنين ، وقد قبل إنه اعتبر منها ثلاثة نبوي .

(ثم) يلي الجمرات في ندب الاحرام بالعمرة منها (التتباعي) ويسمى مساجد عائشة رضي الله تعالى عنها لاعتبارها منه مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهم بأمره عليهما السلام ، وتتبع المصنف في هذا التواader والذى في مناسكه وعليه الأكثر كما في الشارح أنها سواء ، وقد سوى بينهما ابن شاش وابن الحاجب وغيرهم . وأما القرآن فأفراد الحل كلها له سواء .

(وإن) أحريم المقيم بكل عمرة أو قران فيها انعقد إحرامه ووجب الخروج للحل قبل طواف العمرة وقبل خروجه لمن يوم التروية ، فإن (لم يخرج) له وطاف وسعي للعمرة فيها فاسدان ، فيجب عليه أن يخرج له (وأعاد) وجوباً (طوافه وسعيه بهذه) أي الخروج للحل والقارن من الحرم إن لم يخرج عقب إحرامه يجب عليه أن يخرج أيضاً . ولكن لا يبعد طوافاً ولا سعياً إذ لا يخاطب بطواف وسعي قبل خروجه لمن لاندراج طواف عمرته وسعيها في طواف الحج وسعيه ، فإن لم يخرج حتى خرج إلى عزفة ثم رجع وطاف للإفاضة وسعي أجزاءه كما يظهر من كلام ابن بشير وغيره وهو ظاهر قاله الخط .

فإن قلت لم أمر القارن من الحرم بخروجه للحل ولم يكتفى بخروجه لعرفة . قلت ليجمع بينها للعمرة وخروجه لعرفة خاص بالحج وأجزاء من افتخار عليه لاندراج العمرة في الحج .

(وأهدي) أي افتدى بشهادة فأعلى أو إطعام ستة مساكين لكل مسكن مدان أو صيام ثلاثة أيام وجوباً (إن حلق) رأسه عقب سعي عمرته متخللاً منها به حلقة قبل

وَإِلَّا فَلَهُمَا : دُوْلَةُ الْخَلِيفَةِ ، وَالْجُحْفَةُ ، وَيَلَمْلَمُ ، وَقَرَنُ ،
وَذَاتُ عَرْقٍ ، وَمَسْكَنُ دُونَهَا ،

طواب العمرة وسميتها لفسادها قبل خروجه للحل والمدعوم شرعاً كالمدحوم حسماً (وإلا) أي وإن لم يكن متيناً بمسكه وما في حكمها (فـ) مكان الأحرام (لها) أي المساج والمعرفة (فـ) الخليفة) بعض أجزاء المهمة وفتح اللام وسكون المثناء تحت قافية بينها وبين المدينة المنورة بأقوار النبي ﷺ نحو ثلاثة أميال وبها مسجد يسمى مسجد الشجرة وبشر تسميه العامة بشر علي رضي الله تعالى عنه ، ويزعمون أنه قاتل الجن بها وهذا غير ثابت ، ولا يرمي به حجر ولا غيره كفعل الجاهلين وهذا لأهل المدينة ومن ورائهم .

(والبلحنة) يضم الجيم وسكون الحاء المهملة بلد اجحافها السيل بينها وبين مكة ثان
من أهل مصر والشام والمغرب والروم والسودان (وبللم) بفتح المثناة واللام
وسكون الميم الأولى ويقال فيها ألم بالهمز بدل المثناة ويرموم براءين بدل اللامين جبل من
جبال هامة، بينه وبين مكة مرحلتان لأهل اليمن والمند (وقرن) بفتح القاف وسكون
الراء، ويقال لها قرن المنازل على مرحلتين من مكة لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز، قالوا
ومي أقرب المواقت لمكة وأصل القرن مالارتفع من الأرض وفي الإكال أصل القرن الجبل
الصغير المستطيل المتقطع عن الجبل الكبير.

(وذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء آخره قاف قرية على مرحلتين من مكة يقال إنها تحولت إلى جهة مكة فيتغيرى القرية القديمة . وعن الشافعى رضى الله تعالى عنه من علماتها المقابر القديمة لأهل العراق وفارس وخراسان والشرق ومن دراهمه .

(و) مسكنه لها (مسكن) بفتح فسكون منوناً أي محل مسكن (دونها) أي المواقف السابقة لجنة مكة لا جنة القطر المقابل لها أي أقرب منها لمكة متوسطاً بينها كقديد بضم القاف وفتح الدال المهملة وعسفان بضم العين المهملة وسكنون السين ومسر الظهران يفتح الميم وشد الراء وفتح الطاء المعجمة المشالة ، أي من مسكنه بين الميقات

وَحَيْثُ حَادَى وَاحِدًا ، أَوْ مَرَّ وَلَوْ يَتَغَيَّرُ ،

ومكة كامل البلاد المذكورة في مقااته الذي يحرم فيه بالحج مفرداً أو قارناً أو العمرة بهذه التي هو ساكنه ، والأفضل أن يحرم من الأبد لكتة من داره أو المسجد وتأخير إحرامه عن هذه كتائبه عن الميقات في إياض المدي أي كان مسكنه في الحل ، وإن كان بالحرم وأداء القراء أو العمرة فلا يحرم منه بل من الحل . فإن صافر حتى تدعى الميقات ثم يرجع ثانية الأحرام فكمصري من الخليفة ثانياً الأحرام فالتدوب إحرامه من الميقات الذي مر عليه ، وإن آخره إلى مسكنه فلا دم عليه على ما تقدم ودون منصوب صلة حذف نعت مسكن .

(و) مكانه لما أيضاً (حيث) أي مكان (حادى) أي قابل بینا أو شملاً (واحداً) من المواقت السابقة . والمعنى أن من أتي من خارج المواقت مريضاً مكة ولم يأت على نفس الميقات ووصل إلى مكان حادى له بینا أو شملاً ، فإنه يجب عليه الإحرام منه ولا يلزم السير إلى نفس الميقات للإحرام منه ، وربما تكون المسافة التي بينه وبين الميقات كالمسافة التي بينه وبين مكة فتلحقه المشقة وأخرج حيث عن نصب الظرفية إلى رفع الشبرية على تصرفها وهو قادر .

وعطف على جملة حادى فقال (أومر) مريد الأحرام به من هذه المواقت وليس من أهل فيلزمه الأحرام منه وإن تدهاه وأحرم بعده فعله هدي إن لم يكن مقااته أمامه ، والمعنى أن من أتي من خارج ميقات من المواقت السابقة ومر به وليس من أهل كمصري من بيلم أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الأحرام منه ، هذا إذا حادى بدر بل (ولو) حادىه (بسعر) ملح وهو مسافر لجدة في سفينة فيحرم إذا حادى الميقات في الموازية عن الإمام مالك (رض) من أتي بحراً إلى جدة فله أن يحرم إذا حادى الجعفة إن كان من أهل مصر وشبيها له .

ونقله جماعة وأبقوه على ظاهره من عمومه بغير عذاب وهو بغير القصير وبغير القلزم وهو بغير السويس . ونقله سند وقيده بالمسافر في بغير القلزم ، قال لأنه يأتي على ساحل

إِلَّا كَمِصْرِيٌّ يَمُرُّ بِالْحُلَيْفَةِ ،

المجحفة ثم يتركها خلفه ويتجاوزها إلى جدة ولم يكن السفر في عيدناب معروفاً في زمان الإمام ومن قبله ، لأنها كانت أرض محبوس . وأما اليوم فمن سافر فيه فلا يحرم حتى يخرج للبر إلا أن يخرج قبل میقات أهل الشام أو اليمن فلا يحرم حتى يصل میقاته ، وإنما قلنا بذلك لغيره لأن في تقادمه عند حمادحة المیقات تغیراً وارتکاب خطأ إذ ربما ياردته الريح فيبقى عمر ما عمره وهو من أعظم المحرج ، والله تعالى يقول ﴿وَمَا جعل علیکم فِی الدِّینِ مِنْ حَرْجٍ﴾ ومثل هذا لو وجب لبيبة النبي ﷺ وأصحابه ولم ينقل عنهم فيه شيء ، وإذا ثبت جواز التأخير ثبت أنه لا دم عليه ما لم يدل دليلاً على لزومه ولا دليلاً .

وأما من سافر في بحر القلزم فعليه الدم بتأخير الأحرام إلى جدة لقدرته على النزول إلى البر والاحرام من نفس المجحفة لكن لمرة النزول بسفارة الرسول والخطر بخوف رد الريح إن أحشر في السفينة بياح له تأخير الأحرام جدلاً وعليه الدم نظير منوعات الأحرام فإنها تباح للضرورة مع الدم . وحاصله أن من في بحر عيدناب لا يمكنه النزول للبر بالكلية فلا يجب عليه الأحرام عند حمادحة المیقات فيؤخره إلى جدة ولا دم عليه إذ لم يتركه واجباً .

وأما من في بحر القلزم فيجب عليه الأحرام بمحاذة المیقات لإمكان نزوله بالبر لكن المسافة بسقط عنه الواجب ، ويرخص له في تأخيره إلى جدة وعليه الدم لترك الواجب . الخط قبل تقدير سند هذا القراءي وإن عرفة وخليل وابن فرحون وأفتى به والده وغيره من يعتمد على فتواه فهو المعتمد ، ولكن المصنف مشى على خلافه ورد به بغير ورد به أيضاً رواية ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنها لا يحرم المسافر في السفن فالمبالغة في حمادي الأولى تقديمها على أوامر واستثنى من قوله أوامر فقال (إلا كمصري) الكاف باسم يعني مثل مدخل الشامي والمقربي والروماني والسوداني وسائر من شاركهم في میقاتهم ومن مسكنه بين المیقات ومكة وأتنى من وراء المیقات مزيداً للأحرام والمرور على مسكنه (مير) نحو المصري (بالحليفه) ومن مسكنه بعد المیقات إلى جهة مكة يمر به مريراً المرور بالمجحفة أو حمادتها أو مسكنه أو حماداته .

فَهُوَ أَوْنَى وَإِنْ لِيْعَصِّيْرْ دُجَى رَفْعَةً : كَمْ حَبَرَ اِمَّهُ أَوْلَهُ ، وَإِذَاَتْهُ
شَعْبَيْهِ ، وَتَرَكَ اللَّفْظَ بِهِ ، وَالْمَارِيْبَ بِهِ إِنْ لَمْ يَرِدْ مَكَّةَ ،

(فهو) أي إحرامه من الخلية والمبقات (أولى) من إحرامه من الجحفة والمسكن
ولا واجب لأن ميقاته أمامته فلا يلزم على عدم إحرامه من الخلية أو المبقات دخول مكة
بلا إحرام أو إحرامه من غير ميقات ؟ هذا إذا كان وقت مروره على الخلية أو المبقات
ليس متليساً بنسج حبيض بل (وإن) كان حين مروره بالخلية أو المبقات متليساً (حبيض)
أو نفاس (رجي) بضم فكسر (رفعه) أي الطهير منه قبل الجحفة أو فيها بحيث يحرم
عليها عقب صلاة تقديم الاحرام بالخلية ، وإن لم يكن عقب صلاة ، أولى من تأخيره إلى
الجحفة ، وإن كان عقب صلاة لأن التلبس بالطح أو العمرة أيامًا أعظم أجرًا من أجر
الإحرام عقب صلاة ، فإن لم يردد نحو المصري المرور بالجحفة وعجاذتها وجوب عليه
إحرامه من الخلية .

وبشه في التدب فقال (كإحرامه) أي الشخص البالغ (أوله) أي الميقات من جهة
الأقطار لأنها مبادرة إلى الطاعة إلا إذا طلبت ، فالأنضل الإحرام من مسجدها أو فنائه
لا من أوله اقتداء بالنبي ﷺ (وإزالة شعثه) أي مريد الإحرام بتقليل أكلفاته وقص
شاربه وحلق حاجته وتنف إبطه وإزالة شعر بدنـه إلا شعر رأسه فالندوب إيقاؤه
وتلبـيه يصنع أو غاسـل ليتـصـق عـلـيـ رـأـسـهـ ولا تـدـبـ فـيـ الدـرـابـ ،ـ رـاكـتـحالـهـ
رـاءـهـانـهـ بـغـيرـ مـطـيبـ .ـ

(ترك اللفظ) أي التلفظ حال الاحرام (بـه) أي اللفظ الدال عليه بأن يلتصر على نسبة الدخول في حرمات الحج أو العمرة هذا هو المعروف وعنه مالك (رض) كراهته. وعن ابن وهب ندبه بأن يقول لبيك أو أحرمت بمحاج أو عمرة أو بعمره وسجدة للغزو من قول أبي حنيفة (رض) إن لم يلتفظ به لم ينعد (و) الشخص (المار به) أي الميقات (إن لم يرده) بعض فكسر أي يقصد (مكة) بأن كانت حاجته دونها أو في جهة أخرى وهو من يلزم الاحرام لو أرادها.

**أَوْ كَعَبَدِ فَلَا إِحْرَامٌ عَلَيْهِ، وَلَا دَمَّ، وَإِنْ أَتْحَرَمَ إِلَّا الصُّورَةُ
الْمُسْتَطِيعُ، فَتَأْوِيلَانِ، وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ أَوْ عَادَهَا لِأَمْرٍ،**

(أو) أرادها وهو غير مخاطب بالحج (كعبه) وصبي أو يخاطب به ولا يصح منه لكتبه (فلا إحرام عليه) من المیقات (ولا دم) عليه بتجاوزة المیقات بلا إحرام إن استمر كذلك بل (وإن) بحاله بعد عجاوزته بلا إحرام دخولها أو إذا الولي أو السيد للعبد أو الصبي في الأحرام أو اعتق أو بلغ أو أفاق الجنون أو المرض عليه أو أسلم الكافر و (أحرام) بغيرهن أو نقل فلا دم بتجاوزته بوجه جائز .

(إلا الصروفة) الذي لم يبح سجدة الإسلام (المستطيع) له الذي مر على المیقات غير مرید مكة ولم يحرم منه وبحاله بعده دخولها فأحرام بالحج في أشهره (ف) هي لزومه الدم لأنها صار كمن مر به مریدها وعدمه نظراً لحال مروفة (تاویلان) أي فيها لشارحها الأول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد .

(مریدها) أي مكة (إن عرده) لها من مكان قريب دون المواقت أي أنها منه ثم هاد منها إليه ثم هاد منه إليها ، ومكدا في أيام متقاربة متسبباً بضاكته أو ماشية أو حبسن أو لعم أو لثوها . وأما الماء على المیقات مریداً مكة ليجب الإحرام عليه في كل مرة سواء كان متوفداً أو غيره كاتبيده المدونة وإن أوصي كلام المصنف أن الماء به المتردد لا إحرام عليه فلا ينول عليه أفاده الرماصي . اللهم ويندب للتردد لها من دون المیقات الأحرام أول مرة نقله ابن عرقه والموضع والخط .

(أو هاد) أي رجع مریدها (ها) أي مكة من مكان قريب كمسافة قصي بعد أن كان متسبباً بها وخرج منها لا يريد العود لها وعاد لها (الأمر) عاقه عن السفر ، فإن هاد لها اختياراً لغير عائق و يجب عليه الإحرام وإلا لزمه الدم قاله ابن رشد ، ونقد الخط أو خرج منها مریداً العود إليها ورجع من مكان قريب لم يتم فيه كثيراً ولو لغير عائق كفمل ابن حجر رضي الله تعالى عنها حيث خرج من مكة إلى قديد فبلغته فتنة المدينة فرجع فدخل مكة بلا إحرام .

**فَكَذَّلَكَ، وَإِلَّا وَجَبَ الْإِحْرَامُ، وَأَسَاءَ تَارِكُهُ، وَلَا دَمَ إِنْ
لَمْ يَقْصِدْ نَسْكًا ،**

(فكذلك) أي الماء الذي لم يردها في عدم لزوم الاحرام وعدم الدم . سند وأحق
بها من خاف من سلطانها ولم يكتبه أن يظهر أو خاف من جور بلعنة بوجيه فيجوز له
دخولها بلا إحرام في ظاهر المذهب ، لأنها جائزة مع عذر التكرار فكيف بعذر الخافحة
وقال الشافعي وغيره رضي الله تعالى عنهم . اللخمي وغيره وأحق به أيضا
دخولها للقتال جائزة .

(وإلا) أي وإن لم يكن مریدها متربداً من قريب ولم يعد لها الأمر بل عاد لها لنسك
أو تمحارة أو لسكناما ولم يعد لها من قريب بل من بعيد زائد على مسافة القصر سواء خرج
منها بنيمة العود أم لا (وجوب) عليه (الاحرام) للدخول مكة لأن دخولها حلالاً من
خصائصه تَلَاقِيَةً (وأساء) أي أنم (تاركه) ولم يستغن عن هذا بقوله وجوب لأنه قد يستعمل
في معنى تأكيد كفرهم وجوب الورق وجوب الأذان وليس مواداً هنا .

(ولا دم) عليه بتذكره صرورة أم لا (إن لم يقصد نسكا) ولا دخول مكة فقصد
دخولها كقصد النسك . البناي فتحصل أن مرید مكة من مكان قریب إن كان متربداً أو
رجع لها الفتنة فلا إحرام عليه وإلا وجوب الإحرام عليه ، وأن الماء باليمقات إن لم يرده
مكة أو كان كبعد فلا إحرام عليه ولا دم وإن أرادها وهو غاطب به ووجب عليه
الإحرام من حيث تفصيل ، وإنما التفصيل في الدم إن لم يحرم . ابن عرفة تعمیده حلال لغير
دخول ولا حجج ولا هجرة عنو ثم قال ولا حدتها من نوع ثم ذكر التفصيل في الدم .

طبع لكن التفصيل في قوله إن لم يقصد نسكا في متعدى الميمقات ، لأن من دخل
حللاً غير متعدى الميمقات لا دم عليه ، ولو قصد النسك عند ابن القاسم وهو مذهب
المدونة . والحاصل أن المصنف اداه الاختصار إلى عدم ترتيب هذه المسائل وعلى ما فرقه
الخط ، يبيّن على المصنف حكم متعدى الميمقات حلالاً هل هو من نوع أم لا فالآولى التعميم في
قوله وإلا وجوب الإحرام أما وجوبية الدخول مكة ظاهر وأما عند الميمقات فقال ابن عرفة

وَإِلَّا رَجَعَ ، وَإِنْ شَارَفَهَا وَلَا دَمَ وَإِنْ عَلِمَ ، مَا لَمْ يَخْفَ فَوْنَا ،
فَالَّذِمْ : كَرَاجِعٍ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، وَلَوْ أَفْسَدَ ، لَا فَاتَ ، وَإِنَّا
يُنْعِقِدُ بِالنِّيَةِ ، وَإِنْ خَالَفَهَا

تمديه حلالاً للدخول مكة من نوع فصرح بالمنع اـهـ .

(ولـا) أي بـان قصد مرـيد مـكة نـسكـا حـجا أو حـمـرة وـلم يـترـدد، وـتعـدى المـيقـاتـ
جـاهـلاـ بـهـ أوـ عـالـماـ وـلمـ يـحرـمـ مـنـهـ (رجـعـ) وجـوبـاـ لـالمـيقـاتـ وأـحرـمـ مـنـهـ إنـ لمـ يـشارـفـ مـكـةـ
بلـ (وـإنـ شـارـفـهـاـ) أيـ قـارـبـ مـكـةـ بـلـ يـرـجـعـ وـإنـ دـخـلـهـاـ كـاـمـاـ هوـ ظـاهـرـ المـدـونـةـ، وـبـهـ أـفـقـيـ
الـتـلـصـصـ خـلـافـاـ لـمـ يـوـهـ المـصـنـفـ قـالـهـ الحـطـ (ولـا دـمـ) عـلـيـهـ إـنـ رـبـعـ قـبـلـ إـسـرـامـهـ لـأـنـ لـمـ
رـبـعـ لـيـهـ وـأـحرـمـ مـنـهـ صـارـ كـاـنـهـ أـحرـمـ مـنـهـ اـبـتـادـ وـظـاهـرـهـ رـجـعـ عـنـ قـرـبـ أوـ بـعـدـ خـلـافـاـ
لـقولـ إـنـ الـحـاجـبـ، فـانـ عـادـ قـبـلـ الـبـعـدـ لـالمـيقـاتـ وـأـحرـمـ مـنـهـ فـلـاـ دـمـ عـلـيـهـ إـنـ جـهـلـ أـنـ
يـخـالـزـتـهـ حـلاـ مـنـوـعـةـ .

بلـ (وـإنـ عـلـمـ) ذـلـكـ وـأـخـرـجـ مـنـ قـوـلـهـ رـجـعـ فـقـالـ (مـاـ لـمـ يـخـفـ) فـاـصـدـالـنـسـكـ بـرـجـوـعـهـ
(فـوقـاـ) لـحـجـةـ أـوـ رـفـقـةـ وـلـاـ مـرـضـاـ شـافـاـ فـمـاـ خـافـ شـيـئـاـ مـنـهـ (فـالـدـمـ) وجـبـ عـلـيـهـ وـيـسـقطـ
عـنـهـ وـجـوبـ الرـجـوعـ وـيـحرـمـ مـنـ مـكـانـهـ وـيـتـادـيـ لـأـنـ مـحـظـورـاتـ الـاحـرامـ تـبـاحـ بـالـغـنـوـرـ وـيـلـامـ
الـدـمـ، وـهـذـاـ إـنـ أـدـرـكـ الـحـجـ، فـانـ فـاتـهـ فـلـاـ دـمـ عـلـيـهـ لـقـولـهـ الـأـتـيـ لـفـاتـ .

وـشـهـ فيـ وـجـوبـ الدـمـ فـقـالـ (كـرـاجـعـ) لـالمـيقـاتـ الـذـيـ تـمـدـاهـ بـلـ إـحـرامـ مـنـهـ (بـعـدـ)
إـحـرامـهـ) فـيـ حـلـ بـعـدـ إـلـىـ جـهـةـ مـكـةـ فـالـدـمـ تـخـلـدـ عـلـيـهـ وـلـاـ يـسـقطـهـ عـنـدـرـجـوـعـهـ بـعـدـ إـحـرامـهـ
إـنـ لـمـ يـفـسـدـ إـحـرامـهـ بـلـ (وـلـوـ أـفـسـدـ) إـحـرامـهـ يـحـيـعـ أـوـ إـنـزـالـ فـيـتـادـيـ عـلـيـهـ كـاـلـصـحـيـحـ إـلـىـ
قـاتـهـ وـيـقـضـيـهـ، وـعـلـيـهـ هـدـيـانـ هـدـيـ لـتـمـدـيـ المـيقـاتـ وـمـدـيـ لـلـإـفـسـادـ (لـاـ) يـتـخـلـدـ عـلـيـهـ المـدـيـ
إـنـ (فـاتـ) الـحـجـ وـتـخـلـلـ مـنـهـ بـفـعـلـ عـمـرـةـ فـيـسـقطـ عـنـهـ دـمـ التـمـدـيـ، لـأـنـهـ يـتـحـلـلـ صـارـ يـنـزـلـهـ مـنـ
لـمـ يـحرـمـ أـصـلـاـ وـلـأـنـهـ لـمـ يـتـسـبـبـ فـيـهـ، فـانـ بـقـىـ عـلـىـ إـحـرامـهـ لـقـابـلـ فـعلـيـهـ الدـمـ لـأـنـهـ جـيـشـ
يـنـزـلـهـ مـنـ لـمـ يـفـتـهـ .

(وـإـنـاـيـنـعـقـدـ) الـإـحـرامـ بـعـجـ أوـ عـمـرـةـ (بـالـنـيـةـ) للـدـخـولـ فـيـ عـبـادـةـ الـحـجـ أوـ عـمـرـةـ
وـالـحـصـرـ مـنـصـبـ عـلـىـ قـوـلـهـ الـأـتـيـ مـعـ قـوـلـ الـخـ إـنـ وـاقـفـهـ لـفـظـهـ بـلـ (وـإنـ خـالـفـهـاـ) أيـ النـيـةـ

لَفْظُهُ، وَلَاَ دَمَ وَإِنْ بِجَمَاعٍ مَعَ قَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ تَعْلَمَاً بِهِ

(لفظه) عدآ بأن لوى الحج وقال نورت العمرة أو عكسه ، لأنه أقوى من الصلاة بعدم ارتكابه (ولادم) عليه هذه المخالفة ، هذا قول مالك (دره) المرجوح عنه ، والذي ربع اليه أن عليه الدم وقاله ابن القاسم . المصنف في مناسكه الأولى أقيس ، وعلى الثاني مل الدم ان أو بحسب لفظه بأن قال نورت العمرة والحج ولوى الحج فقط أو مطلقاً أحدهما ابن عبد السلام وعلى اولهما يدل كلام الجواهر وينعقد بالنية .

(وإن) كانت (بجماع) أي معه فينعقد فاسداً فيتبخه ويقضيه ويهدى . الخط عن طرز التعلقين شرط صحة انعقاد الإحرام أن لا ينوي عند الدخول فيه وطننا ولا إثر الآثار لوى ذلك مع إحرامه لم ينعقد فلا يمكنون عليه من افعال الحج والعمره شيء ولا من لوازمه الإحرام شيئاً .

قوله فإن لوى ذلك الشغ معناه أنه أحضر على شرط أن لا يحرم عليه وطنه ولا إزاراً فلا ينعقد إحرامه ، لأن شرطه مناقض لمعنى عنته ، أفاده البناياني حوال كون النية (مع قول أو فعل تعلقاً) أي التوك و اللعمل (به) أي النوى من سج و عمرة كالثلثية والتقليد والأشمار والتوجيه . واحذر عن غير المتعلقين كالتكبير والأكل ، وتبع في هذا قول ابن شاس الله المتصوّر وقوله في مناسكه انه المشهور ، والذي في التعلقين والمعلم والقبس أن النية كافية في انعقاده وهو ظاهر أو نص المدونة في قوله من قال أنا حرم يوم اكلم فلا أنا فهو يوم يكلمه حرم . الخط هذا يقتضي أنه يصير حرمأ من غير تجديد إحرام وهو قول سحنون .

وقال مالك و ابن القاسم (دره) عنهما لا يكون حرمأ حتى ينشي إحراماً واستشكل الخمي قول سحنون خليل وهو حقيق بالإشكال فإن الإحرام عبادة تفتقر إلى نية . ابن عرقه وينعقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي أو استواء الزاكب على راحلته . وشرط ابن حبيب تلبسته كتكبيرة الإحرام وفيه بالتقليد والأشمار معها قولًا اسمعيل عن المذهب والأكثر عنه ، وفيه بمجرد النية طرق . المازري و ابن العربي و سند ينعقد بها . للخمي

بَيْنَ أَوْ أَبْهِمْ، وَصِرَفَهُ لِحَجَّ وَالْقِيَاسُ لِقُرْآنٍ، وَإِنْ تَسَى فَقُرْآنٌ، وَنَوْيَ الْحَجَّ

كالبلدين بها . ابن بشير لا ينعقد بها ثم قال ولا يرتفع برفض أو افساد الابتعاد خاص ، وينعقد الإحرام بالنية مع القول أو الفعل المتعلق سواء (بين) بفتحات متقدلاً مما أحضر به من حج و عمرة أو هما معاً (او ابهم) بأن نوى الدخول في عبادة مت关联ة باليت ولم يلاحظ كونها حجاً ولا عمرة فينعقد مطلقاً ولا يفعل شيئاً حتى يعين أحدهما أو هما .

(وصرفه) أي الشخص الإحرام المبهم (الحج) وجوياً إن كان طاف طواف القدوم سواء كان في أشهر الحج أم لا ونديباً إن كان قبله والإحرام في أشهر الحج ويؤخر سعيه في الثلاث صور حلب الإفاضة ، فإن كان قبل أشهر الحج ندب صرفه لعمره وكروه لحج ، فالصور أربع ووجب صرفه له في الأولين ، لأن الطواف الذي وقع منه يصرف لطواف القدوم وهو راجب ، فلا يكتفى عن طواف العمرة الذي هو فرض أفاده سند أفاده حب ، البنائي قوله وجوياً إن وقع الصرف الحج فيه نظر إذ مذا الفرع الذي وقع الصرف فيه لحج بعد الطواف إنما نقلوه عن سند القرآن وما لم يذكر فيه وجوب صرفه لحج ، وإنما قالا الصواب أن يجعل حجاً وهذا لا يقتضي الوجوب .

وكلها التمهيل الآتي لا يقتضيه قوله ويؤخر سعيه في الثلاث صور الحج فيه نظراً ، إذ ما صرفه قبل الطواف وقد أحضر في أشهر الحج من الحل لا بد فيه من طواف القدوم ويبيّن عتبه وما صرفه بعده فقد قال سند يؤخر سعيه للإفاضة أي لأن الطواف لم ينويه القدوم . ويبحث فيه الخطأ بأنه تكليف . وقوله لأن الطواف الذي وقع الخ لا يخلو ما في هذا التمهيل من التخلل والإخلال . وعبارة الذخيرة ولو أحضر مطلقاً ولم يعين حق طاف فالصواب أن يجعل حجاً ويكون هذا طواف القدوم لأنه ليس ركناً في الحج ، وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل تعينها . وأصرح منه كلام سند وقد نقله الخط .

(والقياس) صرفه (لقرآن) لأن أحوط لاستعماله على النسرين (وإن) أحضر بنفسك معين و (نسى) ما أحضر به فلم يدر أنه حج أو عمرة أو قران (فقرآن) أي يعمل عمله لأنه أجمع ويدى له لا أنه ينوى القرآن وإلأنى قوله (نوى) وقت عمله (الحج) وجوياً

وَبِرِيَّهُ مِنْهُ فَقْطُ : كَشَكَهُ أَفْرَدٌ أَوْ تَمَشَّعٌ ، وَلَهَا عُمْرَةٌ عَلَيْهِ
كَاثَانِي فِي حَجَتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ،

لبتم عمل القرآن إن كان أح Prism بعمره فقد أردف الحج عليها قبل الطواف ، وهذا إذا شكل في وقت يصح فيه الإرداد بـان وقع قبل الطواف ، أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع على المشهور ، فإن كان بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوي الحج إذ لا يصح إرداده على العمرة حينئذ فيستمر على ما هو عليه ، فإذا فرغ من سعيه أح Prism بالحج وصار متـتماً إن كان في أشهر الحج ، وكذا إن كان شـكـهـ بـعـدـ السـعـيـ وـيـنـبـغـيـ أنـ يـهـدـيـ اـحـتـيـاطـاـ لـخـوفـ تـأخـيرـ الـحـلـاقـ قالـ سـنـدـ اـهـبـ ،

البناني قوله وجوباً فيه نظر والذي يدل عليه كلامهم أنه إن أراد الزيارة من الحج أحدث نيته صرورة كان أولاً ، وإن ترك نيته بـريـهـ من عهدة الإحرام فقط وليس محققاً عنده إلا عمرة (و) إذا نوى الحج (بـريـهـ منهـ فـقـطـ) لا من العمرة فيتأتـيـ بهاـ الـاحـتـيـاطـ أنـ إـحـرـامـهـ أـوـلـاـ كانـ بـسـعـجـ ،ـ وـمـفـادـ النـقـلـ إنـ عـلـقـ الـقـرـآنـ لـازـمـ لـهـ سـوـاءـ نـوـىـ الحـجـ أـوـ لمـ يـنـوـهـ ،ـ وـبـرـأـتـهـ منـ الحـجـ إـنـماـ تـكـونـ إـذـ نـوـاهـ .

ثم شـهـ فيـ نـيـةـ الـحـجـ وـالـعـرـامـ منهـ فـقـطـ فـقـالـ (كـشـكـهـ) أيـ الحـرـمـ فيـ كـوـنـهـ (أـفـرـدـ)ـ أيـ أحـرـامـ بـالـحـجـ وـحـدـهـ (أـوـ تـمـشـعـ)ـ أيـ أحـرـامـ بـالـعـمـرـةـ وـحـدـهـ بـدـلـيـلـ أـنـ الشـكـ حـصـلـ عـقـبـ إـحـرـامـهـ ،ـ وـالـتـمـتـعـ إـنـماـ يـتـحـقـقـ بـفـرـاغـهـ مـنـ الـعـمـرـةـ ،ـ ثـمـ إـحـرـامـهـ بـالـحـجـ فيـ أـشـهـرـهـ وـلـمـ يـوـجـدـ إـلـاـنـ فـقـولـهـ أـوـ تـمـتـعـ فـيـ مـجـازـ الـأـوـلـ أـيـ فـصـلـ مـاـ يـصـيرـ بـهـ مـتـمـتـمـاـ فـيـنـوـيـ الـحـجـ لـيـرـتـدـ عـلـىـ الـعـمـرـةـ إـنـ كـانـ أحـرـامـ بـهـ أـوـلـاـ ،ـ وـبـرـأـ مـنـهـ فـقـطـ وـإـنـ لـمـ يـعـدـثـ نـيـةـ الـحـجـ بـرـيـهـ مـنـ الـعـمـرـةـ فـقـطـ (وـلـنـاـ)ـ بـفـتـحـ الـفـيـنـ الـمـعـجمـةـ أـيـ لـاـ تـعـقـدـ (عـمـرـةـ)ـ أـرـدـفـتـ (عـلـيـهـ)ـ أـيـ الـحـجـ لـضـعـفـهـ وـقـوـتـهـ .

وـشـبـهـ فـيـ الـلـفـوـ فـقـالـ (كـ)ـ الـإـحـرـامـ (الثـانـيـ فـيـ حـجـتـيـنـ أـوـ عـمـرـتـيـنـ)ـ لـأـنـ المـقصـودـ مـنـ الثـانـيـ مـنـ كـلـ مـنـهـاـ حـصـلـ بـالـأـوـلـ .ـ وـأـمـاـ إـرـدـافـ الـحـجـ عـلـىـ الـعـمـرـةـ فـيـصـحـ لـقـوـتـهـ وـضـعـفـهـ وـلـأـنـهـ

وَرَفْضُهُ، وَفِي كَانِ حَرَامٍ زَيْدٌ : تَرَدَّدٌ، وَنَذِيبٌ : إِفْرَادٌ، هُمْ
قِرَآنٌ : بَأْنَ يُحْرِمَ

يحصل بها ، ومعنى التفو في الثلاثة عدم الانعقاد وحكم الإقدام عليه الكراهة (و) لـها (رفضه) أي الإحرام بحج أو عمرة بعد الفراغ أو في الانتهاء فيجب إتمامه بنية متصلة به كالطواف ، ولا يلزمـه هـدي ولا شيءـ عبدـ الحق ، فإذا رفض إحرامـه ثم عادـ إلى المـاضـعـ التي يـخاطـبـ بها فـفعـلـها لم يـحـصلـ لـرـفـضـهـ حـكـمـ ، وإنـ كانـ فيـ الـافـعـالـ التـيـ تـجـبـ عـلـيـهـ وـنـوـيـ رـفـضـهـ وـفـعـلـهـ بـغـيرـ نـيـةـ كـالـطـوـافـ وـنـحـوهـ فـهـوـ رـافـضـ يـعـدـ كـالـتـارـكـ .

(وفي) جواز إحرام شخص (كاحرام زيد) وعدمه (تردد) للتأخرـينـ فيـ النـقـلـ عنـ المتـقدـمـينـ نـقـلـ سـنـدـ وـالـقـرـافـيـ عنـ المـذـهـبـ جـواـزـهـ ، وـنـقـلـ صـاحـبـ المـفـهـمـ عـنـ مـالـكـ درـهـ ، التـعـ ، وـالـمـعـتمـدـ الـأـوـلـ . وـيـشـهـدـ لـهـ ماـ فـيـ صـحـيـحـ الـبـعـارـيـ منـ إـهـلاـلـ عـلـيـ وـأـيـ مـوسـىـ وـرـضـ ، عـنـهـاـ حـيـنـ قـدـوـمـهـاـ مـنـ الـيـمـنـ كـاـهـلـالـ التـيـ عـلـيـتـهـ ، وـأـقـرـهـاـ النـبـيـ عـلـيـتـهـ عـلـىـ ذـلـكـ وـأـمـرـ مـكـثـ عـلـيـهـ بـصـرـفـ إـحـرـامـهـ لـحـجـ لـسـوقـهـ هـدـيـاـ وـأـيـ مـوسـىـ بـصـرـفـ لـعـمـرـةـ لـأـنـهـ لـمـ يـسـقـ هـدـيـاـ وـعـلـىـ الـجـواـزـ فـيـتـبـعـ زـيـداـ فـيـ الـافـرـادـ أـوـ الـقـرـانـ أـوـ الـعـمـرـةـ فـلـوـ تـبـيـنـ أـنـ زـيـداـ لـمـ يـحـرـمـ لـزـمـهـ الـإـحـرـامـ الـمـطـلـقـ فـيـجـرـىـ فـيـ مـاتـقـدـمـ ، وـكـذـاـ لـوـ مـاتـ زـيـدـ وـلـمـ يـعـلـمـ مـاـ أـحـرـمـ بـهـ أـوـ وـجـدهـ مـطـلـقاـ فـيـ إـحـرـامـهـ وـجـرـىـ التـرـدـ هـنـاـ وـاتـقـواـ عـلـىـ جـواـزـ إـحـرـامـ الـمـأـمـوـمـ بـاـحـرـامـ بـهـ مـنـ إـمامـهـ لـشـدـةـ اـرـتـبـاطـ صـلـةـ الـمـأـمـوـمـ بـصـلـةـ إـمامـهـ .

(وندب) بضم فكسر (إفراد) أي فضل على قرآن وتمتع لأنـهـ هـدـيـ فـيـهـ وـفـيـهـ لاـ هـدـيـ وـهـوـ لـاـ يـطـلـبـ إـلـاـ لـلـنـقـصـ ، وـلـاـ تـرـدـ الـصـلـةـ الـمـرـقـعـةـ لـاـمـتـيـازـهـ بـالـسـجـودـ الـمـرـغـمـ لـلـشـيـطـانـ وـلـأـنـ السـمـوـ لـاـ اـخـتـيـارـ الـمـصـلـيـ فـيـهـ بـخـلـافـ الـقـرـانـ وـالـتـمـتـعـ ، وـظـاهـرـ كـلـامـهـ أـفـضـلـيـتـهـ وـإـنـ لـمـ يـنـوـ الـاعـتـهـارـ بـعـدـهـ ، الـبـنـانـيـ نـقـلـ الـمـقـرـىـ فـيـ قـوـاعـدـهـ عـنـ مـالـكـ وـمـحـمـدـ (رضـ) عـنـهـاـ تـقـيـيدـ أـفـضـلـيـتـهـ بـنـيـةـ الـاعـتـهـارـ بـعـدـهـ ، وـقـوـلـ عـبـ وـلـاـ تـرـدـ الـصـلـةـ الـخـ مـبـنـيـ عـلـىـ أـفـضـلـيـتـهـ عـلـىـ مـالـاسـهـوـ فـيـهـ ، وـلـيـسـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ فـلـاـ تـرـدـ أـصـلـاـ .

(ثم) بـلـيـ الـإـفـرـادـ فـيـ الـفـضـلـ (قرـانـ) لـشـائـيـهـ الـإـفـرـادـ فـيـ الـعـمـلـ مـصـورـ (بـأـنـ يـحـرـمـ)

بِهَا وَقَدْمَهَا ، أَوْ يُرْدَفُ بِطَوَافِهَا ، إِنْ صَحَّتْ وَكَمْلَةً ،
وَلَا يَسْعَى وَتَنْدَرِجُ ، وَكُرْهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ ، لَا بَعْدَهُ ، وَصَحَّ
بَعْدَ سَفَرِهِ ، وَحَرَمَ الْخَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ

بضم المثناة وكسر الراء (بها) أي الحج والعمره معاً بنية واحدة بأن يقصد هما أو بنيتين (وقدم) نية (ما) أي العمرة وجوياً ليردف الحج عليها (أو) يحرم بالعمره وحدها (يرده) أي الحج على العمرة طوافها أو (بطوافيها) أي العمرة عند ابن القاسم وإن أردده قبل طوافيها فلا يطوف ولا يسمى حق يعود من عرفة بعد رمي جرة العقبة ويصبح إرداقه عليها (إن صحت العمرة) فإن فسدت فلا يصح إرداقه عليها، ولا ينعقد إحرامه فلا يتباهي ولا يقضيه وهو على عمرته الفاسدة فيتباها ويقضيها، فإن أحروم به بعد اتمامها وقبل قصائها انعقد إحرامه به وصار متناماً وعليه قضاها بعد تمام الحج (و) إن أردف الحج على العمرة بطوافيها (كم) يفتحات متلا نفلا وجويماً وصل ركتبه.

(ولا يسمى) عقبه والدرجت عرفة في الحج فيسعى عقب الإفاضة وكذا إرداقه عقب طوافيها وقبل ركتبه أو فيهما (وتندرج) للعمرة في الحج فيستنقى بالإفاضة والمسن عقبه عن طوافيها وسعتها وحلتها عن حلتها فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها.

(وكره) بضم فكسر ارداقه عليها عقب طوافيها و (قبل الركوع) أي صلاة ركتبه ويصح إرداقه عليها ويصير قارناً فيصلها وتندرج (لا) يصح إرداقه عليها (بعده) أي الركوع ولا ينعقد ولا يصير قارناً ومفهوم بعده صحته فيه وهو كذلك.

(وصح) إحرام الحج (بعد) تمام (سعي) للعمرة قبل حلتها ثم إن كان أتمه قبل أشهر الحج فليس متناماً وإن كان أتمه فيه فهو متنعم، وأشعر قوله صح بعد جوازه ابتداء وهو كذلك لاستلزم تأخير حلتها أو سقوطه (وحرم) على من أحروم بالحج بعد سعيها (الخلق) للعمرة حق يتحall من حجه يرمي جرة العقبة.

(وأهدى) وجويماً (لتأخيره) أي الخلق وجويماً بسبب إحرام الحج (ولو فعله) أي

فِمَّا تَمْتَعُ بِأَنْ يَجْعَلَ بَعْدَهَا وَإِنْ بِقِرَآنٍ، وَشَرْطٌ دِمَهَا: عَدْمُ
إِقَامَةِ بِكَةٍ أَوْ ذِي طُوئِي وَقَتْ فِعْلِهِما وَإِنْ بِانْقِطَاعِ إِبَها

الحلق قبل تحمله من الحج مبالغة في وجوب المدى وتلزمه فدية أيضاً حلقه وهو حرم بالحج
وأشار أبو لقين بعض أصحاب ابن بونس لا دم عليه إن فعله تحريراً على قول ابن القاسم
بسقوط سجود من قام من الاثنين بلا تشهد برجوعه وتشهده بعد استقلاله قائماً قبل سلامه،
ويسمى بعده، وعلى سقوط دم تعدى الميقات بلا إحرام بالرجوع إليه والإحرام منه.
(ثم) بلي القرآن في الفضل (تمنع) فهو مقدم على الاطلاق وعلى الإحرام كاحرام زيد
فاوجبه خمسة ، ولا فضل في الآخرين على أنها راجعون إلى الثلاثة الأول فلا ينبغي عدمها
مستقلين مصور (بان) يحرم بعمره ويتمها في أشهر الحج ثم (يرجع بعدها) في عامه
بإفراد بل (وإن بقرآن) فيصير متنقاً فارناً ويلزمها هديان واحد لتمتها وهدي لقرانه،
سواء كانت العمرة صحيحة أو فاسدة ولو كررها في أشهره وحج من عامه فهي واحدة
قاله في التوادر ، وسيجيئ متنقاً لتمتها باسقاط أحد السفرين أو لأنه تمنع بعد تمام عمره
بالنساء والطيب وغيرهما .

(وشرط) وجوب (دمها) أي القرآن والتمنع (عدم إقامة بكة) وما في حكمها
ما لا يضر المسافر حتى يجاوزه (أو ذي طوى) مثلث الطاء موضع بين الطريق التي
يبطئ منها إلى مقبرة مكة المسماة بالعلاء والطريق الآخر الذي إلى جهة الراهن ، ويسمى به
أهل مكة بين الحجونين . وأما طوى الذي في القرآن العزيز فيضمنها فقط في القراءات
السبعين منها وغير منون وهو موضع بالشام وصلة إقامة (وقت فعلها) أي الإحرام
بالقرآن والعمرة ، فلو قدم آفاقي بعمره في أشهر الحج أو قارناً ونيته السكنى بكة ثم حج
من عامه فعله هدي التمنع أو القرآن لأن لم يكن وقت إحرام العمرة أو القرآن من حاضري
المسجد الحرام ، فالتفريح بركة وقت الإحرام بهما لا دم عليه إن كانت إقامته بها أصلية بل
(وإن) كانت إقامته بها (بانقطاع) عن وطنه (بها) أي مكة أى رفض وطنه
وسكتها بنية عدم الانتقال وهو مراد التوضيح بقوله المجاور بها المنقطع كأنهما لا يجاور
بنية الانتقال أو يلاينة فإن عليه الدم .

أوْ خَرَجَ بِحَاجَةٍ ، لَا انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا ، أَوْ قَدِمَ بِهَا يَشْوِي
الْإِقَامَةَ ، وَنَدِبَ لِذِي أَهْلِئِنَ ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقْسِمَ بِأَحَدِهَا
أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ ، تَأْوِيلَانِ ، وَسَجْنٌ مِنْ عَامِهِ ، وَالتَّسْعَ عَدَمُ
عَوْدَهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ

(أ) توطنها و (خرج) منها (أ) قضاء (حاجة) كفزو ورباط وتجارة ناويا
الرجوع طالث إقامته أو قصرت ثم رجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه
فلا دم عليه (لا) يسقط الدم من متوطنتها إن رفض سكانها و (انقطع بغيرها) أي
مكة ثم رجع إليها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه وهذا معنى قوله (أو قدم)
أي المنقطع بغيرها (بها) أي العمرة أو أشهر الحج حال كونه (ينوى الإقامة) بكلمة
وأولى إن لم ينوها فعلية دم إن قرن أو تمنع فأو بمعنى الروا و أما إن انقطع بغيرها غير
رافض سكانها ثم رجع لها ناويا الإقامة بها فلا دم عليه على المعتمد إن قرن أو تمنع .

(ب) وندب) بعض فكسر أي دم للقرآن والتمتع (الذى) أي صاحب (أهلين) أهل
بكلمة وأهل بغيرها مما ليس في حكمها (وهل) يندب دم التمتع الذي أهلين مطلقاً أو
(الآن يقسم) ذو الأهلين (بأخذها) أي الأهلين (أكثر) من إقامته بالآخر (فيعتبر)
ما أقام به أكثر ويلغى ما أقام به أقل فيجب عليه إن كانت إقامته بغير مكة أكثر، ولا
يجب إن كانت إقامته بها أكثر (تأويلان) الأول للتونسي والثاني الخمي .

(ج) شرط دم التمتع (حج من) أي في (عامه) الذي اهتم فيه القرآن حج
باصراًمه ولو في عام آخر، فمن قرن وفاته الحج وبقي على إحرامه حتى أنه فيما يليه
فعلية الدم وإن تحمل منه فلا دم عليه . المترشى أي وشرط دم القرآن والتمتع حج من
عامه فهو حل من حرمته في أشهر الحج ثم لم يحج إلا من قابل أو فات التمتع الحج أو القارن
وتتحلل بعمره فلا دم، ولو بقي القارن على إحرامه لقابل لم يسقط عنه الدم .

(د) شرط (أ) عدم (التمتع عدم عوده لبلده أو مثله) في البعد بعد تحمله

ولو بالحجاز لا أقل، ويفعل بعض ركبتها في وقتها، وفي
 شرط كونهما عن واحد : تردد ، ودم التمثع يجب
 باحرام الحج .

من العمرة وقبل إحرامه بالحج ، فإن عاد له بعده فلا دم عليه إن كان مثله بغير الحجاز بل (ولو) كان مثل بلده الذي رجع له (بالحجاز) وأشار ولو لقول ابن الموزي بشرط الرجوع إلى بلده أو الخروج من الحجاز ، فالمبالغة راجعة لثله فقط . وأما الرجوع إلى بلده بفرض الحجاز فتسقط الدم اتفاقاً (لا) يسقط الدم (ب) عوده إلى (أقل) من بلده في العد وكتاباً لو أحضر بالحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد له فعليه الدم ، لأن عوده سبباً ليس للحج المصنف أطلق المتقدمون هذا الشرط ، وقيده أبو محمد بن كأن أقرب إذا ذهب إليه وعاد بدرك الحج في عامه فإن كان بعيداً كافريّة كفى عندي رجوعه إلى مصر .

(و) شرطه للتمثع (فعل بعض ركبتها) أي العمرة ولو شرطاً من السعي لا حلتها (في وقتها) أي الحج ويدخل بظهور ملأ شوال ، فإن أتم سعيها في آخر يوم من رمضان وصل رأسه غروب شمسه وحج من عامه فليس متعملاً ، ابن عرفة والمتعمدة إحرام من أتم ركبة هرقة في أشهره ؛ روى ابن حبيب ولو باختر شوط بحج من عامه لا حلتها ولو أسرم به قبله لزمه ، وتأخير حلتها ولا متعمدة فإن حلق افتدى في سقوط دم التأشير ما هو .

(وفي شرط كونهما) أي الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) ولو كان الحج عن شخص والعمرة عن آخر فلا دم وعده (تردد) من المتأخرتين في النقل عن المتقدمين فنقل النبي والصقلي والخمي عدم اشتراط ذلك . وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه وحذكه ابن شاس القولية ولم يعزها ، وأنكر ابن عرفة والمصنف في مناسكه القول باشتراطه .

(ودم التمثع يجب) وجوياً موسمًا قابلاً للسقوط (باحرام الحج) ويتعتمد برمي جمرة العتبة يوم النحر وسيقول وإن مات متمنع فالمدحى من رأس ماله إن رمى المقبة فعندهم

وأَجْزَأَ قَبْلَهُ ، ثُمَّ الطَّوَافُ لِهِمَا سَبْعًا

إن رمى العقبة أنه إن مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأسه ماله ولا من ثلثه ، ومثله فوات وقته أو طواف الإفاضة فيما هنا بيان لابتداء وقت وجوبه وما يأتي بيان لتقرره وتحليمه في النهاية .

(وأَجْزَأَ) دم التمتع أي تقليده وإشعاره (قبله) أي إحرام الحج ولو عند إحرام العمرة ولو ساقه ثم حج من عامة كا يأتي فليس مراده نحره أو ذبحه للعدم اجزائه قبل إحرام الحج . البنائي أطبق من يعتقد به من الشرح على هذا التأويل في كلام المصنف حيثين بأنه لم يصرح أحد من أهل المذهب بأن نحر المدحبي قبل الإحرام بالحج مجزئه ، وهو غير ظاهر للقول الآبى في شرح مسلم على أحاديث الإشتراك فى المدحبي على قول الرادى ، فأمرنا إذا أحللنا أن نهدى ما نصه عياض فى الحديث حجة لن يحيط مدى التمتع بعد التعلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، وهي إحدى الروايتين عندنا ، والأخرى أنه لا يجوز إلا بعد الإحرام بالحج لأن ذلك يصير متبوعاً ، والقول الأول يجار على تقديم الكفارة على الحنت وعلى تقديم الزكاة على الحشو ، وقد يفرق بين هذه الأصول والأول ظاهر الأحاديث لقوله إذا أحللنا أن نهدى . المازرى مذهبنا أن هدى التمتع إنما يحجب بإحرام الحج وفي وقت جواز نحره ثلاثة أوجه ، فالصحيح الذي عليه الجبور أنه يجوز نحره بعد الفراغ من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، والثانى لا يجوز حتى يحرم بالحج بـ الثالث أنه يجوز بعد الإحرام بالمرة آه . وبه تعلم أنه يتبع إيمانه كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شرائحة وتأويلهم له من غير داع والله أعلم .

واعطف على الإحرام فقال (ثم الطواف) بالكتيبة المشرفة (لها) أي الحج والعمرة ذكره لطول الفصل حال كونه أشواطاً (سبعاً) سواء كان ركناً للحج أو للمرة أو واجباً له أو مندوباً فإن ووك شيئاً منها لم يجز ولم ينبع عنه دم ، وإن زاد على السبعة ألف إلى البالى من سها في طوافه فبلغ ثمانية أو أكثر منها فإنه يقطع ويركم وكيفي الأربع الكامل ، ويلغى ما زاد عليه ولا يعتقد به . التادلى ومكذا حكم المتساهم وابتداوه من

بِالْطَّهْرِيْنِ ، وَالسُّفْرِ ، وَبَطْلِ بَعْدَتْ : بِنَاءً ، وَجَفْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ

ركن الحجر الأسود واجب ، فان ابتدأه من الركن الياني مثلاً ألغى ما قبل ركن الحجر وأتم إليه مان لم يتم إليه وسعى عقبه أعاد طوافه وسعيه ما دام بمسكة وإلا فعلية دم .

قال في التوضيح قال ابن الموز لو بدأ في طوافه من الركن الياني فليبلغ ذلك ويتم إلى الركن الأسود ، فإن تذكر وهو بمسكة أعاد الطواف والسعى إن طال أو انتقض وضوه إلا ينسى هذا كله في النسيان والجهل ، وأما إن بدأ منه عامداً وأتم إليه فانه لا ينسى إلا إن رجع بالقرب جداً ولم يخرج من المسجد ، وإذا لم يتدارك حتى رجع لبلده أجزاءه ويبعد يهدى ، وكذلك إن بدأ بالطواف من باب البيت فليبلغ ما مشى من باب البيت إلى الركن الأسود قبل ، فلو ابتدأ الطواف من بين الحجر الأسود والباب قال هذا يسير يجزئه ولا شيء عليه .

شذ والبداءة عند مالك رضي الله تعالى عنه من الحجر الأسود سنة قلو بدأ من الركن الياني تناول إلى الحجر الأسود ، وإن خرج من مكة أجزاءه وعليه الهدى لقوله تعالى (وليطوفوا بالبيت المتبقي به ٢٩ الحج) ، وهذا قد طاف به حال كونه متلبساً (بِالظَّهَرِيْنِ) من الحديث الأصغر وحكم الحيث ، فان شرك في أثنائه ثم بان طهره فلا يعده ، والأحسن بالطهارة النطبة استعمال الطهرين في الطهارة من الحديث الأكبر والطهر من الحديث الأصغر ، فتصير الطهارة من حكم الحيث مسكتها عنها وغلبة استعمال الطهارتين في الحديثة الكبرى وصفرى والثانية ، وسواء كانت الطهارة مائة أو صعميدية .

(والسفر) للمرة فلا يصح مع كشفها (وبطل بعده بناء) على ما مضى من الاشواط يعني إن أحدث فلا يبني وسواء أحدث غلبة أو سهواً أو عمداً كان الطواف فرضاً أو واجباً لزاناً فلابطلها بستائق الفرض . والواجب بعد الطهارة مطلقاً والنفل إن تمد الحديث ولا يطلب باهاته ، وكذا إن ابتدأه عمداً أو نسياناً (و) بـ (جعل البيت عن يساره) أي العائف مائياً إلى أمامه فان رجع القمرى لم يصح ، وحكمة التيسير

وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدْنِ عَنِ الشَّادِرْوَانِ وَسِتَّةُ أَذْرُعٍ مِّنَ الْمَحْجَرِ

صيغة قلب الطائف جهة البيت فيستحضر حظمه . ولأن باب البيت هو وجهه فيقبل عليه بوجهه وقلبه فلو جعله عن يمينه لأعرض عنه وتركه خلف ظهره ولا يليق بالأدب الإعراض عن وجوه الأماثل ، فلو جعله عن يمينه أو قبلة وجهه أو وراء ظهره لم يحيط به .

(د) : (خروج كل البدن عن الشادروان) بكسر النال المعجمة وفتحها وهو بناء لطيف ملخص يحدار الكعبة مرتفع تدر ثلاثي دراع ، تتصدة قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال فهو من البيت ، وشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه . وأعتمد المصنف فيما ذكره على كلام سند ابن شام ومن تبعها كالقرافي وابن جزي وابن جماعة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هارون وابن راشد ، وسلمه ابن عرفة وهو المتعدد عند الشافعية .

المط وقد أنكر جماعة من العلماء التأخرین من المالکیة والشافعیة كون الشادروان من البيت منهم ابن رشد بالتصفیر في رحلته ، وأبو العباس القباب في شرح قوله عياض ، وابن فرجون . وبالجملة فقد كثر الانضطراب في الشادروان وصرح جماعة من الآئمة الفتنى بهم بأنه من البيت فيجب الاحتراز منه في طواقه ابتداء ، فان طاف وبعض بدنه في هوائه فإنه يعيد ما دام بمكانة ، فان لم يذكر ذلك حتى بعد عن مكنته فينبغي أن لا يلزم بالرجوع لذلك مراعاتمن قال إنه ليس منه والله أعلم .

(و) خروج كل البدن عن (ستة أذرع) بابيات التاء وحذفها لأن فواید يذكر ويؤثر (من المحرر) بكسر فسكون وهي حجرأ لاستدارته كحجر الإنسان وهو بناء قصير يصل إلى صدر الإنسان على صورة نصف دائرة مقابل للركنين الواليين لباب الكعبة بيشه وبين الكعبة نحو ذراعين ، جعله سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلة والسلام عربشامن أو لا تقتسمه الغنم ، وكان زريبة لقمة اسمااعيل عليه الصلة والسلام .. ثم أن قريشاً أدخلت فيه أذرعاً من الكعبة لضيق المال الحلال ، وتبع المصنف في التعديدي ستة أذرع ، الشعري والظاهر من قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها لا يعتقد بها طلاق داخل المحرر

وَنَصْبُ الْمُقْبِلِ قَامَتْ دَارِخَلَّ الْمَسْجِدِ وِلَاءَ، وَأَبْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ
لِيَنَازَةً أَوْ نَفَقَةً ،

انه لا بد من الخروج عن جميعه لشموله الستة أذرع وما زاد عليها ، وهو الظاهر من كلام
أصحابنا ، وقد طاف ~~متلقي~~ من ورائه وقال خذوا عنى مناسكم .

(ونصب) أي أقام وعدل الشخص (المقبل) بضم الميم وفتح القاف وكسر الموحدة
متلقاء الحجر الأسود في ابتداء كل شوط (قامته) قبل شروعه في الطواف ليخرج جميع
بدنه عن الشاذروان إذ لا يمكنه تقبيل الحجر إلا بالختان عليه وصيودرة أغلب بدنه على
الشاذروان فلو طاف قبل نصب قامته لزم طوافه وأغلب بدنه في الشاذروان ، وكذا
استلام اليافي ابن المعلى في منسكه وكثير من الناس يرجعون بلا حرج بسبب جههم بهذا ،
ويشرط كون الطواف (دارخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه ويندب التقرب
من البيت .

(و) كونه (ولاء) بكسر الواو مع المد أي متوايا بلا فصل كثير بين أجزائه بلا
عذر ، ويقتصر الفصل اليسير ولو اختياراً والكثير لمدر بشرطبقاء طهارتة قاله الجمي
وسند ، وإن نقض وضوه بين الطواف وركعتيه قوضاً وأعاده فان صلامها ولم يعده وسعى
أعاد الطواف والركعتين والسعى ما دام بمكة أو قريباً منها فان تباعد عنها فليصلها
بموضده وبينت بهدي ولم تجزه الركتان الأوليان قاله ابن يونس .

(وابتدأ) الطواف فرضاً أو واجباً أو نفلاً (إن قطعه) ، (١) صلاته على (جنائزه)
ولو ستفتها أنها فعل آخر وقطعها لها من نوع ما لم تتعين ويخش تغيرها بتأخيرها إلى تمام
الطواف ففيه تقطعها لها وبيني كالفرضة (أو) خرج من المسجد لأجل (نفقة) نسيها
شارج وينفع قطعها لها ابتداء كما هو ظاهر المدونة ، فان قطع لها ولم يخرج من المسجد
فانه يبني المصنف ، لوقبيل حيوان الخروج للنفقة كان أظهر لاجازتهم قطع الصلاة من أخذ
ماله ذو البلاك وهي أشد حرمة ، وبعث فيه بأن الصلاة منع الكلام فيها إلا اليسير
لإسلامها فاضطر لقطع الكلام جائز في الطواف في وكل من يأتي له بنفقةه ولا يقطعه .

أو نسي بعضه إن فراغ سعيه ، وقطعه للفريضة ، وندب كمال الشوط ،

(أو نسي) الطائف (بعضه) أي الطواف ولو بعض شوط أو تركه جهلاً فيبتداه (إن) كان (فراغ سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انقضى وضوه وإلا ينسى سند إن قيل كيف يبني بعد فراغ سعيه وهذا تفريق كثير يمنع مثله النساء في الصلاة . قلت لما كان السعي مرتبطاً بالطواف حتى لا يصح دونه جزئي معه مجرئ صلاة واحدة ، لكن ترك سجود الركمة الأولى وقرأ في الثانية البلارة وتذكر سجود الأولى قبل عذر ركوع الثانية فإنه يرجع له ولا تعد قراءة البلارة طولاً . وأأشعر قوله إن فراغ سعيه أنه طواف قدوم أو عمرة أو إفاضة يسعى عقبه فإن كان تطوعاً أو إفاضة لا سعي بعده اعتبر الترب والبعد من فراغ الطواف بالعرف ، فإن قربه يبني وإن بعد ابتدأ .

(قطعه) أي الطائف طواه وجوباً (١) لإقامة الصلاة (الفريضة) لراتب المسجد المرام ولزمه الانتداء به إن لم يكن صلاماً أو صلاماً منفردًا ببيته أو المسجد المرام أو جماعة بغيره ، فإن كان قد صلاماً جماعة به وأقيمت للراتب فهل يقطعه وغيره ، لأن في بيته طعشا عليه أو لأن تلبسه بالطواف يدفع الطعن ومثل الإقامة فريضة حاضرة تذكرةها وخاف خروج وقتها ولو الاختياري إن أتم الطواف الفرض استلزمه الحظر ، قال وأما التطوع فلا إشكال في قطعه لما ومفهوم للفريضة أنه لا يقطعه ركتان وإنما لغيرها كركع فجر وضحى ، فإن كان مندوباً فله قطعه لرکعه لغير المبرر إن كانت الصلاة لا تمام قبل فراغه منه . الحظر وبين الظاهر قطع الطواف غير الوابد للهروء إذا خشي خروج وقته الاختياري وإيقاعه في الضروري .

(وندب) له (كمال الشوط) الذي أقيمت الفريضة فيه قبل قطعه لما ولو أحمر الإمام بأن يخرج من عند الحجر الأسود ليبني من أول الشوط الذي يليه ، فإن لم يكتمه فقال ابن حبيب ظاهر المدونة الموازية أنه يبني من الموضع الذي خرج منه والمتسبب ابتداء ذلك الشوط ، الحظر الظاهر حل كلام ابن حبيب على الواقع وهو ظاهر كلام سند

وَيَسِّنْ : إِنْ رَعَفَ ، أَوْ عَلِمَ بِنَجْسٍ ، وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ ،

(وَيَسِّن) الطائف على ما تقدم من طوافه (إن رعف) حده أن يقال كان رعف لغيره أنه إذا قطمه للغريبة ينس قبل تسلله قاله في الموازنة ، فان تخلف قبل أن يتم طوافه ابتداء ، وكذا إن جلس بعد صلاته طويلاً لذكر أو حديث لترك الموالة . ولو قال كان رعف لم يكن تشبيهاً في ندب كالشوط الخروج الراعن بمعرفه حصوله ، وينبغي أن يتشرط هنا أن لا يجاوز مكاناً ممكناً قرب ، وأن لا يبعد جداً ، وأن لا يطاً نجساً لا الاستعمال وعدم الكلام لعدم اشتراطها في الطواف .

(أَوْ عَلِم) الطائف في أثناء طوافه (بنجس) في بيته أو ثوبه فيطرحها أو يغسلها ويبني على ما تقدم من طوافه إن لم يطل ، وإلا بطل لعدم مواليه . وتبع المصنف ابن الحاچب ، وأعارضه ابن عرفة بأنه لا ينس ويستدئ ذكره الشيخ عن أشب ، ولم يحک مقابلة وجواب الخط بأنه تبع استظهار أبي اسحق التونسي لا يعادل ذلك قاله عب . البنائي فيه نظر فقد ذكر ابن رشد في ساعي القرىين فيها ثلاثة أقوال ، أحدهما : مالك رضي الله تعالى عنه في الساعي المذكور كرامة الطواف بالثوب النجس . ابن رشد وعليه لا تجب الأعادة وإن كان متعمداً .

الثاني : لأن القاسم إذا لم يعلم إلا بعد الطواف فلا إعادة عليه .
والثالث : لأشب إن علم به أثناء ابتداء وبعد كمال أعاده وأعاد السنع إن قرب الماء .

فعلم أن قول أشب مقابل لقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ، وعلى قول ابن القاسم لا إعادة عليه بعد كمال التونسي بشبه أن يعني إن علم أثناءه ، والحاصل أن الواقع لقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم هو الذي جرى عليه المصنف وإن الماجتب

(و) إن لم يعلم النجس إلا بعد فراغ طوافه فلا يعيده و (أعاد) نديباً (ركعتيه) أي الطواف (بالقرب) بالعرف ، فان طال فلا يعيدهما وانتفاذهما وضوئه كالظول (و)

وَعَلَى الْأَقْلَلِ إِنْ شَكَّ ، وَجَازَ بِسَقَافَ لِزَحْمَةٍ ، وَإِلَّا أَعْدَادَ ، وَلَمْ
يُرْجِعْ لَهُ ، وَلَا دَمَّ

يبني (على الأقل إن شك) في عدد الأشواط إن لم يكن مستنكحاً وإلا فيبني على الأكثر
ويعمل بأخبار غيره ولو واحداً ليس معه في الطواف ، نقله الحط عن الإمام مالك رضي
الله تعالى عنه قاله عبـ . البناني قوله ولو واحداً ليس معه في الطواف الخ فيه نظر ، بل
لا يرجع إليه إلا إذا كان قد طاف معه . ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك رضي
الله تعالى عنهم الشاك قبول خبر رجلين طافاً معه الشيخ ، وفي رواية قبول خبر رجل
معه الباصي عن الأبيوري القباس إلئاه قول غيره وبناه على يقينه كالصلة وقاله عبد
الحق أمـ .

ونقله الحط قال والمنصوص عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه يبني على الأقل سواء
شك وهو في الطواف أو بعد فراغه منه بل في الموازية أنه إذا شك في إكمال طوافه
بعد رجوعه لبلده فإنه يرجع له من بلده .

(وجاز) الطواف (بسقائف لزحة) ومن وراء زمم بالأولى قد يقال يتوم من
اقتصر المصنف على السقائف جوازه من وراء زمم بلا لزحة وليس كذلك ، وقد جمع في
المدرسة بين الأمرين فكان ذهب أتباعه كله بمكانه المتداول ، ولا يجوز تجاوزه في بقية أشواطه
لأنه كان لضرورة وقدرالت (وإن) أي وإن لم يكن الطواف بالسقائف لزحة بـ
طاف بها الحـ أو بـهـ أو مـطرـ (أعداد) طوافه وجوياً ما دام بـكةـ بـليلـ قولهـ (و)ـ إنـ
خرج منهاـ (يـرجـعـ لـهـ)ـ أيـ الطـوـافـ حـماـ يـشـقـ عـلـيـهـ رـجـوعـهـ مـنـهـ سـوـاـهـ كـانـ بـلـدـهـ
أـوـ غـيرـهـ .

(ولا دم) عليه والمذهب وجوبه عليه ، والذي يظهر أنه لا يجوز بالسقائف واجباً
كان أو غيره إلا لزحة ، فـإنـ طـافـ بـهاـ لـغـيرـهـ أـعـادـ الـواـجـبـ لـغـيرـهـ .ـ وـقولـهـ بـسـقـائـفـ أـيـ
الـقـيـ كـانـ فـيـ الصـدـرـ الـأـوـلـ ،ـ وـأـمـاـ الـتـيـ فـيـ زـمـنـنـاـ فـيـ خـارـجـةـ عـنـ الـمـسـجـدـ لـأـنـهـ مـزـيـدـةـ فـيـهـ
فـالـطـوـافـ فـيـهـ طـوـافـ خـارـجـ الـمـسـجـدـ وـهـ باـطـلـ وـلـوـ لـزـحـةـ .ـ سـخـنـونـ وـلـاـ يـكـنـ أـنـ يـشـهـيـ

وَوَجْبُ كَالسُّعْيِ قَبْلَ عَرْفَةَ إِنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحُلُّ وَلَمْ يُرَاهِقْ ،
وَلَمْ يُرْدِفْ بِحَرَمٍ ، وَإِلَّا سَعَى بَعْدَ الإِفَاضَةِ ، وَإِلَّا قَدَمَ

الزحام إلى السقايف أهـ . الحط لم نسمع قط أن الزحام انتهى [إليها] بل لا يجاوز الناس محل الطواف المعتاد وعلى نهايته إثنان وثلاثون عموداً من النحاس وعمودان من الرخام ، فمساورة هذه العمودات ليس من محل المعتاد .

(وجوب) الطواف على من دخل مكة محراً بالحج مفرداً أو قارناً وليس حائضاً ولا نفساء ولا جهنونا ولا مفعى عليه ولا ناسياً ويسمى طواف القدوم . وشبهه في الوجوب فقال (ك) تقدم (السعى) الذي هو ركن الحج فيجب تقاديمه (قبل) وقف (عرفة) فالتشبيه ليس ثاماً إذ طواف المقدوم واجب والسعى ركن ، فأفاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه ووجوب تقاديمه على عرفة (إن أحزم) بالحج وحده أو مع العمرة (من الحل) ولن آفافيًّا اتسع نفسه خرج ل VICI ة فإن أحزم بالحج وحده من مكة أو غيرها من الحرم لإقامة به فلا يجب عليه طواف القدوم .

(و) إن (لم يرافق) بكسر الماء أو فتحها أي لم يقارب وقت الوقوف بحسب يخشى قوات الوقوف بعرفة إن طاف للقدوم ، فإن رافق وخشى ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (و) إن (لم يرافق) الحج على العمرة ولو بعد فراغها (محرم) وأعني عن هذا قوله أحزم من الحل فإن وجدت هذه الشروط وجب عليه طواف القدوم والسعى عقبه قبل خروجه بعرفة (إلا) أي وإن لم تتوفر هذه الشروط بأن أحزم به من الحرم أو رافق أو أردفه بحرم فلا قدوم عليه و (سعى) السعي الذي هو ركن الحج (بعد) طواف الإفاضة) ولا دم لتركه لعدم وجوبه لعدم شرطه ، ومثل ذلك الناسي والخائض والنفساء والجهنون والمفعى عليه الذين استمر عذره إلى عرفة ويكون إدخالهم في المراقب .

(إلا) أي وإن لم يسع من لم يجب عليه طواف القدوم عقب الإفاضة بأن طاف المراد بحرم أو الحرم منه غير المراقب تطوعاً أو فرضياً بنذره وسعى عقبه (ف) عليه (دم)

**إِنْ قَدَمَ وَلَمْ يُعْدُ ، ثُمَّ السُّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، مِنْهُ
الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعُودُ أَخْرَى ، وَصَحْتُهُ يَتَقدِّمُ طَوَافِ ،**

مخالفته ما وجب عليه من تأخير سعيه عقب إفاضته (إن) كان (قدم) بفتحات متقدلاً سعيه عقب الطواف الذي طافه قبل عرفة نطوعاً أو نذراً (و) إن (لم يعده) السعي عقب إفاضته حق رجع لبلده، وأما المرافق إذا تكفل طواف القدوم وسعي عقبه ولم يعده بعد الإفاضة فلا دم عليه لإتيانه بما هو الأصل قاله الشارح وتنت، واستظرره الحافظ. وقال ابن عاشور إنه في غاية البعد من اللفظ.

(ثم السعي) أي لها وحده استثناء بذكره عقب الطواف أشواطاً (سبعاً) للحج وكذا للعمره (بين الصفا والمروة منه) أي الصفا (البلده) حال كونه معدوداً (مرة) فإن بدأ من المروة فلا يحتسب به وإلا يبطل سعيه.

(والعود) من المروة إلى الصفا بعد مرأة (آخرى) ولا يتوم إن ألف الصفا التائب لأنها الثالثة كالف ثقى وعضاً، وألف التائب لا تكون إلا رابعة فصاعداً، وعن شروط السعي مواليه في نفسه ويفترى التفريق البسيط كصلاته التائمه على جنسانية أو بنيه أو اشتراكه شيئاً أو جلوسه مع أحد أو وقوفه معه بمحده من غير طول ليسين، ولا يبني شيئاً من ذلك كافي المدونة فإن كثر التفريق لم بين وأبتدأه، فإن اقيمت عليه الصلاة وهو فيه فلا يقطعه لأنه خارج عن المسجد، تقدله في التوضيح عن مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية والموازية. وأما المواراة بينه وبين الطواف فهي الحافظ أن يصلاته بالطواف شرط، وفي شرح الرسالة سنة.

(وصحته) أي السعي في الحج والعمره مشروطة (بتقدم طواف) عليه فإن سعي بلا تقدم طواف فهو باطل سواء كان الطواف فرضاً بالإفاضة وطواف العمره، أو وإنجباً كالقدوم أو ثقلها كاعداتها، ثم إن كان فرضاً أو واجباً صحيحاً تاملاً لا يحتاج معها لشيء إن لوى وسجوب القدوم أو سبيته يعني أنه ليس وكتناً، فإنه يتعجب بالدم أو لم يستحضر عند فعله شيئاً وهو يعتقد وجوبه أو سبيته بالمعنى المذكور، فإذا ما لبس

وَنَوْيٍ فَرْضِيَّةٌ، وَإِلَّا فَدَمٌ، وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحُ طَوَافُ
عُمَرَةِ حِرْمَانًا،

فعلم دام ،
لهم إني سأنتي بمعنى أن له فعله وتركه أولم ينبو شيئاً وهو يعتقد ذلك أو كان الطواف الذي
سمى بيده نفلاً أعاد طواف الإفاضة وسعي بيده ما دام بكرة أو قربها ، فإن تبعاً

فقوله (ولو فرضته) أي الطواف ليس شرطاً في صحة السعي وإنما هو شرط لتمامه و عدم إعادته وعدم ترتيب دم عليه بدليل قوله (إلا) أي وإن لم ينبو فرضيته بأن طائفته قبله طوافاً فنلا لو طواف قدوم ناوياً نقلته جهله وجوبه (ذ) مليه (دم) إن تباعد عن مكة وإن أعاده بنية الفرضية وسعي بعده ، ولا دم عليه ففي قوله والاقردم مسامحة إذ ظاهر أنه لا يؤمن بإعادته إن كان بمكة أو قربها وليس كذلك ، والمزاد الفرضية هنا الوجوب بدليل الخبراء بالدم . ولأن الفرض الذي هو ركن إنما هو طواف الانقضاض وهو لا يمكن إلا بعد حرقه كما يأتي .

المصنف في منسكه ولا يشترط أن يكون الطواف واجباً على المشorer . وقال ابن حرفه وفي شرطه وبروجه قوله لأن عبد الحليم ولما . وقال الشارح ظاهر كلام المصنف عدم اشتراط كون الطواف واجباً وهو ظاهر المدونة إذ لو كان شرطاً للزم من عدم عدم صحة الشعري . وأن يرجع له من بلده دون جبره بالدم (ورجوع) المتمر من أي موضع وصل إليه من الأرض .

(إن لم يضع طواف عمرة) اعتبرها للعمل بغير وضوء أو ترك بعضه حال حكمة (حرماً) بكسر فسكون أي حرماً متجرداً من المحيط ، كتجريده عند أول إحرامه لأنه ليس معه من أو كأنها إلا الإحرام فيحرم عليه ما يحروم على الحرم ويحيط عليه ما يجب على الحرم في ارتكاب شيء ممنوع ، فإن كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فينتمي فاسدة ثم يلبيتها من المنيات الذي كان أحروم منه أولاً ويهدي ، وعليه لكل صيد أصابه الجزاء قوله فيما يعلمه فدية النساء وطبيه والحمد لله إن ظن الإباحة فإذا وصل مكة طاف

وَأَفْتَدَى لِحْلَقَةً ، وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بَحْرَ ، فَقَارِنُ
 كَطَوَافِ الْقَدْوُمِ إِنْ سَعَ بَعْدَهُ ، وَأَفْتَرَ ، وَلِإِفَاضَةٍ
 إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ ، وَلَا دَمَ حِلًا

وسعي وحلق أو تصر، وظاهره أنه لا فرق بين وقوع ذلك في هذه المسألة وما بعدها عمداً أو سيراً وأنه لا يتضمن النسك في العمد (واقتدى) وجوباً (لحقة) إن كان قد تخلل به أولاً، ولا بد من حلقة ثانياً لأن الأول لم يصادف علاً.

(إن) كان (أحرم) من لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) بعد الطواف الفاسد (بحير) هو (قارن) لأن طوافه الفاسد وسعيه عقبه كالعدم، فلم يبق منه غير إحرامها والإرداد عليه صحيح لصحة العمرة في نفسها باعتبار إحرامها ومفهوم بحير أنه لو أحرم بعمره لكان إحرامه بها لاغياً لقوله كالثاني في عمرتين.

وشبه في الزيهوج فقط فقال (كتطاف القدوم) الفاسد فيرجح له (إن) كان (سعي
 بعده) أي القدوم (وافتصر) على سعيه عقب القدوم ولم يعده عقب طواف الإفاضة،
 فإن أعاده فلا يرجح فالرجوع في الحقيقة للسعي لا القدوم، فإذا وصل مكنته فيطوف
 ويسمى فيما تعلله من الحج وينوى بطوافه الإفاضة لأن طواف القدوم فات محله بوقف
 عرفة ولزمه إعادة السعي بعد طواف الإفاضة، فلما لم يعده بعد طوافها؟

قال أبو اسحاق التونسي صار كمن فرق بين طواف الإفاضة والسعي فيعيد طواف
 الإفاضة ويسمى عقبه (و) كطاف (الإفاضة) الفاسد أو المنسي كله أو بعضه فيرجح
 له في كل حال (إلا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح فيجزئه عن طواف الإفاضة الفاسد،
 ولا يرجح له من بلده لأن تطوع الحج يجزئ عن واجب جنه كطاف عن منه (و لا
 دم) عليه إذا تطوع بعده ناسياً لقول الجزوبي لا خلاف إذا طاف للوداع وهو ذاكر
 للإفاضة أنه لا يجزيه وفرضها في رجوعه بلده، فإن كان بمكنته أمر بإعادة الإفاضة كما
 يفهم من ابن يوسف وغيره ويرجح للقدوم الذي سعي بعده وافتصر والإفاضة حال كونه
 (حلاً) بكسر الحاء المهملة وشد اللام أي حلاً من عرمات الإحرام لأن كل ما منها تخلل

إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِنْدِيلٍ، وَكُرْهَةِ الطَّيْبِ وَأَعْتَمَرَ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِيَّةً،

التحلل الأصغر يرمي العقبة أو مضى وقتها (إلا من) لذة (نساء و) تغرهن (صيند) فيحرر بيان عليه لأنتها لا يحلان إلا بالتحلل الأكبر وهو طواف الإفاضة والسمعي .

(وكره الطيب و) إذا رجع كل منها لملكة فيكمل ما بقي عليه بإجرامه الأول ولا يحدد إجراماً ليقائه على إجرامه الأول فيما بقي عليه ، ولا يلي في طريقه للهبات وقت التلسة فالذى لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الإفاضة ويسمى عقبه . والذى لم يصح طواف إفاضته يطوف للإفاضة فقط ولا يخلق كل واحد منها رأساً لخلق بمنى وإن تبين فساد طوافه القديم أو الإفاضة ورجع له وكل سببه (اعتمر) بعد إكماله أي خرج إلى الحل وأتى منه بعمرة سواء وطه أو لم لا ، وهذا ظاهر ابن الحاجب زاد ويدى .

(والأخضر) قالوا يعتمر (إن) كان (وطه) ليأتي بطواف وسمى لا خلل فيها ويدى ولا يحيى بها قبل إكمال الحج ، لقوله فيما سبق إلا المحرم بمح فلتخلله . وأما إن لم يطأ فلا عمرة عليه اتفاقاً وظاهره أن الأقل قالوا يأتي بعمرة إن لم يطأ وليس كذلك ، فالناس يسب واعتبر إن وطه ، والأكثر لا يعتمر . الرمادي ولو لقتصر على قوله واعتبر إن وطه لكان أسمى بقولها حتى رجع وأصاب النساء والطيب إلى أن قالت والمعمرة من المدى تجزئ عن ذلك كله . وجل الناس يقولون لا عمرة عليه ويحذف قوله والأكثر لأنهم المراد بقولها وجل الناس . وفسر أبا الحسن بسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء رضي الله تعالى عنهم وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم ، فلا حاجة لذكرهم لأنهم خارج المذهب بل ذكرهم يوم أنهم من أهل المذهب .

والحاصل أن مذهب المدونة اثبات العمرة مع الوطاء وبقى على المصنف المدى إن أصحاب النساء ، وقد تقدم في نصها وهو ظاهر لوطنه قبل التخلل الثاني فيجب عليه المدى مع العمرة ، فإن أخذه ذلك إلى المحرم فالآقى قول أشهب عليه هدیان . وقال ابن القاسم هدی واحد لنظر الخط .

أول للحج حضور جزء عرفة ساعة ليلة التخري، ولو مر إن نواه،

(و) الركن (للحج) وحده (حضور جزء عرفة) أي الكون فيها مطمئناً سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا، ولذا عدل عن وقوف المشهور إلى حضور وإضافة حضور إلى جزء بمعنى في فلا يقال معنى الحضور الشاهد فتصدق المباردة بعن شاهدتها وهو خارج عنها. وليس بمزاد وإضافة جزء عرفة بمعنى اللام أي في جزء مناسب لعرفة نسبة المزد له كله لا بمعنى من لمدم صحة الإخبار بالضاف إليه عن المضاف كيد زيد خبر عرفة كلها موقف وارتفاعها عن بطن عرفة. والأفضل الوقوف في موقف النبي ﷺ وهو عند الصخرات الكبار المطروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة.

وقت الحضور قوله (ساعة) أي جزء من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (النحر) أي عاشر ذي الحجة وتدخل بغير ورب التاسع وهذا هو الركن، وأهمية الوقوف نهاراً من زوال تاسع ذي الحجة فواجب ينجيز بالدم إن توكله عدداً لتغير ميني هذا هو المشهور، وقال اللغوي وابن العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشهرين رجال إليه ابن عبد البر، ابن عبد السلام والحاصل أن زمان الوقوف موسم وأخر طلوع الفجر واختلفوا في مبدئه فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه من الغروب، وقيل المبمور من الزوال، ووافق اللغوي وابن العربي الجمود وماليه ابن عبد البر.

ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر إذا استقر واطمأن بنـ (ولو من) الحاج بعرفة من غير طمأنينة (إن نواه) أي الماء الوقوف بها بغير ورب فإن الميني به مقللاً يحصل الركن به شروجه عن سنة الحاج، بخلاف المطمئن فينسحب إحراماً، على حضوره مطمئناً كان سباحة على الطواف والسعي وسائل أعمال الحج. وبشرط أيضاً بعرفة أن ما مر به عرفة وسيقى هذا بقوله لا الجاهل، فكانه قال وعرفة فإذا لم يمن فلما يكفيه، وعلى الماء الناري العارف مدى فالطمأنينة واحدة.

أوْ يَاغْمَاءَ قَبْلَ الزَّوَالِ ، أَوْ أَخْطَا الْجَمْ بِعَشِيرٍ

وأشار بولو إلى القول بعدم إجزاء المزور وظاهره مطلقاً ونحوه قول ابن الحاجب ،
لنبي الماء قوله واعتراضه في التوضيح بقوله لم أرمن قال بعدم الإجزاء مطلقاً كما هو ظاهر
كلام المصنف ، وقد جعل سند حل الخلاف إذا لم يعرفها ونصه ومن مر بمعرفة وعرفها
أجزاء وإن لم يعرفها فقال محمد لا يجوزه والأشهر الأجزاء أه . وبحث فيه الحط بأن سند
لم يصرح بشهاد الأجزاء وإنما قال بعد أن حكى عن مالك رضي الله تعالى عنه الإجزاء
ومعهين .

ونقل ابن عرفة في جاهلها روايتين وفي العسارف بها أربعة أقوال ، ونصه وفي إجزاء
مرور من مر بمعرفة عارفاً بها مطلقاً أو إن توى به الوقوف ، ثالثاً وذكر الله تعالى فإن
توى ولم يذكره لم يجوزه ، ورابعها الوقوف . ثم قال وفي إجزاء من مر بها جاهلاً رواية ابن
المتندر . ودليل قول ابن القاسم مع اللخمي عن رواية محمد وبكتفي حضور جزء عرفة
ساعة من ليلة التحر سواء كان الحاضر سالماً من الإغماء قبل الزوال أ (و) كان متلبساً
(بالإغماء) أي استثار عقل بشدة مرض (قبل الزوال) من تاسع ذي الحجة وأولى بعده
واختبر معمتن عليه حق طلع فجر اليوم العاشر وخرج وقت الوقوف فيكتفيه ولا دم
عليه ، لأن الإغماء لا يبطل الإحرام وهو منسحب على حضوره إذا وقف به رفقاؤه
جزءاً من ليلة التحر .

ومثل الإغماء هنا الجنون والنوم والسكر بخلاف السكر بحرام فيمتع الإجزاء
كمجمل الماء بـ أولى ، وأشار إلى الخلاف بالطرف على المبالغ عليه بولو ، ابن عرفة وفي
إجزاء من وقفته به معمتن عليه مطلقاً . أو إن أغمى عليه بمعرفة بعد الزوال ولو قبل
وقوفه ، ثالثاً إن أغمى عليه بعدها وسواء كان الوقوف بتأسع .

(أو أخطأ الجم) بفتح الجيم وشد الميم أي جميع أهل الموقف لا أكثراهم وإن كان هذا
معنى الجم لغة في رؤية ملائكة ذي الحجة فوقفوا (ب) يوم (عاشر) من ذي الحجة في نفس
الأمر كلما فتئهم أنه اليوم التاسع وأن الليلة عقبه ليلة العاشر بأن غم عليهم ليلة ثلاثة من
ذلك العقدة فأكلوا عدته ، ووقفوا في تاسع ذي الحجة فتبين بعد ذلك أنه العاشر فيجزيهم

إن كان الخطأ الجسيع (فقط) فإن كان بعضهم فلا يكفيهم ولو كانوا أكثر أهل الموقف وكان الخطأ بعشر فقط ، فإن كان بشامن أو حادي عشر فلا يكفي . والفرق أن الذين وقفوا بالعاشر فعلوا ما تبدهم الله تعالى به على لسان نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ من إكمال العدة إذا غبت بخلاف بالثامن ، فإنه بجتهاد أو شهادة باطلة وظاهر قوله أو أخطأ الجم بعشر الإجزاء سواء تبين لهم الخطأ قبل وقوفهم ويؤمرون به كما قاله ابن عزز أم بعده وهو كذلك على الرابع .

وقال سند محل الإجزاء إن تبين لهم الخطأ بعد الوقوف فبيان تبيّن لهم قبل الوقوف أنه اليوم العاشر فلا يجوز لهم الوقوف جبنة ، وإن وقفوا فلا يكفيهم . الخط ما قاله سند غير ظاهر لسانه عليه مالك رضي الله تعالى عنه في العتبة في ساع يحيى من أنهم يضلون على عملهم سواء ثبت عندهم أنه العاشر في بيته عليهم أو بعد وقبله ابن رشد وغيره وشوه في الجواهر . طفى وانت إذا تأملت كلام سند وجدته غير عالٍ لما في العتبة والجواهر لأن كلامها فيمن وقف ثم تبين له في بيته يومه أو يومه انه العاشر .

وكلام سند فيمن لم يذهب للوقوف حتى تبين له أنه العاشر وأصله للقافي في حواري التوضيح . وفرق بينها بأن الأول أوقع الوقوف في وقته المقدر له شرعاً في ظنه بجتهاد ، والثاني ليس له أن يقع الوقوف في غير وقته المشرع قصداً على وجه التضليل لأنه لا يقضى . اللقافي وهذا مصرح به في الطراز . وظاهر المصنف أيضاً نسخة من خطأ من غير لية ثلاثة من ذي القعدة أو غلط في عدد الأيام ، ولكن مقتضى الفرق للتقدم اختصاصه بالأول كما قررته أو لا وإنه لا يجزئهم وقوفهم بعشر في الفرض الثاني . ابن عوفة وفي إجزءه وقرف أهل الموسم العاشر غلط نقل الطرطوشي اختلافه نقل ابن القاسم وسخنون . ابن الكاتب اتفق فقهاء الأمصار واتباع مالك رضي الله تعالى عنه على الإجزاء وقوفهم بالثامن غلطاً لغو .

وعن ابن العربي أجزاؤه لأن القاسم وسخنون واختصاره ووضع أسبعين ابن القاسم يجزئ العاشر لا الثامن الشيخ اختلف فيه قبل سخنون . ابن رشد محل بعض اختلافه على

لَا إِجَاهَلُ : كَبْطَنْ عَرَنَةَ ، وَأَجَزَّا بِمَسْجِدِهَا بِكُتُرَةٍ ، وَصَلَّى وَلَوْفَاتَ ،)

العاشر وبضمهم على النسخ من وهو محتمل لوجود الخلاف فيها . وغلط المنفرد لا يجزى مطلقاً اتفاقاً (لَا) يجزى المرور بعرفة المار (الجاهل) بأن ما من عليه عرفة لتصيره .

وشيء في عدم الإجزاء فقال (ك) وقوف بـ (بطْن عَرَفَةَ) بضم العين المهملة وفتح الراء والتون واد بين المثلمين الذين على طرف الحرم والملمين الذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يجزى الوقوف به (وأَجَزَّا) الوقف (بِمَسْجِدِهَا) أي عرنة بالتون لأنَّه من عرفة بالقام ونسب لذات التون ، لأن حائطه القبلي الذي إلى جهة الحرم على حد ذات التون لو سقط لسقط فيها ويجزى الوقوف به .

(بِكُتُرَةٍ) بضم الكاف أي كراهة لارتباطه بذات التون . الخط أخذ المصنف هذا مما حكمه الملاب عن المذهب ولم يعرج عليه ابن عرفة ، ونصه أبو عمر . روى ابن حبيب عرفة بالحلب وعرنة بالحرم ، وروى محمد هي وادي عرفة وفي إجزاء الوقف بها مع الدبو وعدم إجزائه . ثالثها يذكره ثم قال وفي إجزائه بمسجد عرفة : فالثها الوقف للخمي عن ابن مزین مع محمد قائلًا حائطيه القبلي على حد عرفة سقطه بها وأصبح ابن هبد الحكم مع مالك رضي الله تعالى عنهما ، وفيها كره بناءه . وقال إنما حدث بعد بنى ما شمش بمشى سنين .

(وَصَلَّى) الحاج العشاء أو المقرب إذا خشى عدم إدراك ركعة منها أو من الأخيرة عجب صلاة المقرب قبل أن يذهب لعرفة إن لم يخف فوات الوقف بعرفة بل (وَلَوْفَاتَ) الوقف يعرفة لأن ما ورتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك ، هذا هو المشهور كما في التوضيح واختار سند واللخمي والقرافي . وجمع تقديم الوقف بعرفة في هذه الصورة ، وأما لو أمكنه الذهاب لعرفة مع صلاة ركعة من العشاء بها لوجب عليه السير لعرفة والصلة بها اتفاقاً ، والتقييد بالعشاء والمقرب لا لخروج تذكر فائتة لا يمكنه قضاها قبل الوقف فإنه يقدم الوقف اتفاقاً . وإن كان وقت الفائتة وقت ذكرها كما في الخبر لضعف

والسنة غسل متصل ، ولا دم ونوب بالمدينة للجليفي

أمرها بالنسبة إلى الحاضر وقته وهو الوقوف .

والخلاف المتقدم جاز على الفورية والترانسي . وقول ابن رشد يقدم الصلاة على التراخي غير ظاهر ، لأن الفور والترانسي إنما ينظر إليها قبل الإحرام ، وأما بعده فقد صار اقامه فرضاً على الفور إجماعاً . بل لو كان تطوعاً وجوب إثباته . فإن أفسده وجب اثباته وقضاؤه فوراً أه . عب قوله والتقييد بالعشاء الخ صحيح وفيه فرض ابن بشير المسألة والخلاف ، ولذا قال العط لا ينبغي أن يجعل كلام المصنف على ظاهره ولو فاتته لأن هذا القول لم أقف عليه أه .

ولا يرد بقول ابن عرقه . محمد إن ذكر منسية إن صلاتها فاته الوقوف قبل الفجر وقف إن كان قرب عرقه والأصل . ابن عبد الحكم إن كان آفاقياً وقف والأصل . الصائغ يصل إيماء كالسابق . ورده ابن بشير بخوفه على نفسه قال وهو قياس على الرخصة ، ثم قال وفرضها ابن بشير في ذاكر عشاء ليلته أه لأن كلامه محتمل لكون المسنة فاتته أو حاضرة وإن كان ظاهره الأول قاله طني .

(والسنة) من أراد الإحرام بحج أو عمرة أو مطافئاً أو كإحرام زيد (غسل) ذكراً كان أو لمنشى كبيراً أو صغيراً ولو حانضاً أو نساء لأنه للإحرام لا للصلاة (متصل) بالإحرام قيد في السنة فهو اختسل أول النهار وأحرم آخره لم يأت بالسنة قاله في المواربة . وكذا إن اختزل أوله وأحرم عند زواله ويقتصر الفصل البسيط كاصلاح الجهاز وشد الوحل (ولادم) في قوله ولو عدماً .

(وندب) الفصل (بالمدينة) المنورة بأنوار ساكنها للجليفي أي من كان بالمدينة وأراد الإحرام بحج أو عمرة من الخليفة سواء كان أحرامه منها واجباً أو مندوباً اقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام وهذا كالمستثنى من قوله متصل فيتجزء ويختزل بالمدينة ويطلب الإزار والرداء والنعلين بها، وإذا وصل الخليفة حل ركعى الاحرام وأحرم إذا استوى على راحلته .

**وَالِدُخُولُ غَيْرَ حَانِضٍ مَكْتَهُ بَطْوَىٰ ، وَالْوُقُوفُ وَلُبْسُ إِذَارٍ
وَرِدَاءُ وَنَعْلَيْنِ ،**

ابن يوسف ابن حبيب استحب مالك رضي الله تعالى عنه أن ينقشل بالمدينة ثم يخرج مكانه فيحرم بندي الخليفة وذلك أفضى وبها اغتنش النبي ﷺ مجردة ولبس ثوب إحرامه . قال سحنون إذا أردت الخروج من المدينة خروج الطلاق فات القبر كما صنعت أول دخولك ثم اغتنصل ولبس ثوب إحرامك ثم انت مسجد ذي الخليفة فاركع به وأهل ، وقال سند من رأى أن الفسل بالمدينة فضيلة جعل التجبره من الشباب بها فضيلة ومن رأه رخصة جعل التجبره منها رخصة أيضاً .

(و) ندب الفسل (لدخول) شخص (غير حائض) ونفساء (مكتنة) وجعله ت سنة (بطوئي) مثلث الطاء والأولى وبطوى لأنه مندوب فان ، ولا يندب لحائض لأنه في العقيقة للطواوف فلا يندب لمن لا يطوف (و) ندب الفسل (ل الوقوف) بمعرفة ولو لحائض ونفساء ، وجعله ت سنة ويختلف الدليل في هذين الفسلين لأنه محرم والدليل جزء من الفسل عندنا .

(و) السنة الثانية (لبس) بضم اللام (إزار) بكسر الميم من فوق سرتها إلى نصف ساقه ويقلب طرفه الأعلى ويفرزه في وسطه من ناحية سمه بأن يثنى طرف حاشيته العليا على طرف الإزار ، ويفرز كل طرف من طرفيه في جهة الطرف الآخر أو يلف طرفيه في بعضها ويفرزها من جهة سمه ، ولا يربط أحدهما بالآخر ولا يجترم عليه . فإن فصل الندى (ورداء) يكسر الراء ممدوداً على كتفيه يسار به ظهره وجنبيه وصدره وبطنه ويجوز الإنتزاز والإرتداء بملحق من شقتين محيط من وسطه .

(ونعلين) وهو الحدوة والمداسن وأما الصرموحة والضرارة أي التاسومة فلا تجوز ان لا لضرورة إذا كان سيرها عريضاً ، فإن رق جازها ومعنى هذه السنة ان هذه الهيئة من سن الإحرام ، وأما التجبر من المحيط فواجب ، فإن فعل غيرها بأن التحف برداء أو كساء أجزأاً في التجبر الواجب وخالف السنة . عياض في قواعده التجبر من المحيط

والمقاف للرجال أو ماله حارك من النعال يسأر بعض القدم أه . القباب في شرح التواعد قوله ماله حارك يسأر بعض القدم فلا يلبس من النعال غير ماله شرآ كان يربط بها على القدم لتأني المشي خاصة، فلا يجوز له ليس سباط ولا مزت ولا شيء من هذه النعال الصغاراوية، لأن لها في عاقبها حاركا ولا تسع شراها فتسأر كثيراً من القدم أه .

ونقله ابن فرسون وقال عقبه قوله ماله حارك من النعال أي كنفال التكروور التي لها خطب يسأر بعض القدم ، وكون هذه المبنة سنة أصله في التوضيح ، وتبعه الخط ومن بعده . ويبحث فيه طفلي بأنه يحتاج لمن نص على أنها سنة وأنه معتمد ، وقد جملها ابن عرفة مستحبة فقال ابن حبيب يستحب ثوابه برثى بأحدتها وبآخرة بالآخرة لا يأس أن يتزوج ويرثى أه .

ولم يذكر ما يخالفه واتصر عليه كأنه المذهب وما ذكره عن الجلاب من الجواز نقله ابن عبد السلام عن الأكثرين . وما ذكره عن ابن حبيب نحوه قول البيان الاختيار المحرر أن يحرم بشوبين يأتى بأحدتها ويضطبع بالآخر . وفي الجواهر السنة الثانية التبرد عن المحيط في إزار ورداء وتعلين أه . وفي التفسيرة نحوه ، ولذا قرر المواقف على قوله وليس إزار ورداء ونظفين بقوله الذي للفراغي أن من السنن التجربة .

وقال ابن عبد السلام وظاهر الأكثرين أنه لا خصوصية للبس إزار ورداء ، بل يجوز ذلك ويحوز الالتفاف بشوب واحد وإنما الخصوصية في اجتنابه المحيط أه . فأنت ترى أنه نسب للأكثرين خلاف ما اعتمده المصنف في توضيحه مقرراً به كلام ابن الحاجب ، وتبعه في ختنه . وقول الخط ومن تبعه لا يبني على أن يعد التجربة من المحيط في سن الاحرام لأنه واجب يأتم بذلك لغير عذر غير ظاهر لأن إصطلاح أهل المذهب مختلف فمنهم من حبى عن الأشياء التي تتجرب بالدم بالواجب ، ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم . ابن عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشى أصحابنا يعبرون عن هذه الخصال بثلاث هبارات فمنهم من قال واجبة ، ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال سنة مؤكدة .

وَتَقْلِيدُ هَذِيٍّ ، ثُمَّ إِشَاعَةٌ ، ثُمَّ

(و) السنة لمزيد الاحرام بعدها تقدم (تقليد هدى) من ابل أو بقر لا غنم ساقه طرفاً أو نقص من نسله ما هي ل لهذا الاحرام بقران أو تمنع فلا يسن قبله عاشره أنه يجوز أن وقع كافال قبل ، ودم التمتع يجب باحرام الحج وأجزأ قبله . طفي لا خفاء أنه ليس مراد المصنف أفاده حكم التقليد والإشعار بالسنة لأنه يأتي في محله ، وإنما مراده بيان كيف يفعل من أراد الاحرام وكيف يتطلب منه ترتيب الأمور المطلوبة عند الاحرام فمعنى كلامه كما قال الخطيب يسن من أراد الاحرام ومعه هدى أن يقلده بعد غسله وتجريده ثم يشعره ، فالسنة منصبة على الهيئة وتبعه سالم وإليه يرجع كلام قت ، لكن يحتاج لنص على أنها سنة .

موالى في المدونة من أراد الاحرام ومعه هدى فليقلده ثم يشعره ثم يحلله وكل ذلك واسع ثم يدخل المسجد في رفع ويحرم كما وصفنا ، وإن أراد أن يقلد ويشعر بدبي الخليفة ويؤخر إحرامه إلى الجمعة فلا يفعل ، ولا ينبغي أن يقلد ويشعر إلا عندما يريد أن يحرم أهـ . فلم تنص على السنة وقولها ينبغي ظاهر في الاستحباب وهو الذي صرخ به سند وابن رشد وابن عرفة ثم قال فأنت ترى كلام الأنفة في ترتيب هذه الأمور على الاستحباب خلاف كلام المصنف وشراحه ، والأولى النص على أن التقليد قبل الإشعار ، ثم قال قولت إن كان معه لتطوع النحو في التوضيح فيما لابن عبد السلام ، وهذا في هدى التطوع . وأما هدى التمتع فتقدم أنه إنما يجب باحرام الحج أهـ . زاد ابن عبد السلام وفي مقنه هدى القرآن أهـ . قلت تقدم أنه يجوز تقليده وإشعاره قبله فيستحب فيه هذا الترتيب فالجزاء في التقديم لا ينافي ندب الترتيب المذكور ، ولا كونه سنة وهو ظاهر لا اختلاف الجهة خلافاً لز والله الموفق وهو ظاهر ، وإن نظر فيه البنائي .

(ثـ إشعاره) أي المدى إن كان من الإبل أو البقر التي لها سنام والتقليل والإشعار ليس من سنن الاحرام إذ لا يهدى من سننه إلا ما كان متعلقاً به على كل حال إلا العذر ، ومكذا فعل في الجواهر فجعل السنة الثالثة للحرام الركعتين والتجليل مستحب (ثم)

رَكْعَتَانِ ، وَالْفَرْضُ مُبْعَذٌ يُحْرِمُ الرَّاكِبَ إِذَا أَسْتَوَى ، وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى ، وَتَلْبِيَةً

السنة الثالثة للحرام (ركعتان) إن كان الوقت يتنقل فيه وإلا آخر إليه إلا الحادث والمراد في حرمان بلا ركوع خلافاً للظاهر فإذ قول المصنف فيها مر ومنع نفل النع، ولم يستثن ركعتي الاحرام ينفي منها كغيرها.

(والفرض) أي إحدى الصلوات الحس (مجزئه) عن ركعتي الاحرام في حصول السنة (بحرم) بعض فسكون أي بنوي الحج أو العمرة (الراكب إذا استوى) من كوبه قائماً لا قبل قيامه، ويختتم جمل فاعل استوى بغير الراكب على ذاته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامتها، إذ لا يقال استوى عليها إلا إذا قامت للسير، وفيه تيسير لقوله تعالى (إذا استويتم عليه).

(والماشي) في الحج يحرم (إذا مشى) أي شرع في المشي ولا يؤخر حتى يخرج إلى البيداء هذا هو المشهور خبر الموطأ أنه ^{متبع} صل في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل، وجزى به العمل، وهذا على جهة الأولوية، فإن أحزم قبل ذلك فلا شيء عليه (و) السنة الرابعة (تلبية) أي مغارتها للحرام واتصالها به فإن فصلها فاٹت السنة وإن طال لزمه دم وسيقول وإن تركت أوله فقدم إن طال فلا مناقاة بينه وبين ما هنا من السنة، فهو قال واتصال تلبية بحرام إلا فدم إن طال فصلها منه كذا كما لكان أظهر واستيقن عما يأتي، طفى كون التلبية سنة نحوه لعياض في قواعده وحكاه في إكماله فقال قال شيوخنا التلبية عندنا مسنونة، وقال ابن عرفة تلبية سنة من ابتدائه.

وقال الفاكهاني في شرح الرسالة التلبية عندنا سنة ومثله للتشابه، وجعل الخط اتصالها بالحرام من غير فصل هو السنة، وأما هي نفسها فواجبة ويمضي أيضاً أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بتطويل ثم قال، وأما عدما من السنن فيه تجوز وتبيه عج، وهو خلاف ظاهر كلام المصنف اداء لذلك ما سبق في التعميره أن الدم ينافي السنة وتقديم جوابه،

وَجَدَتْ لِتَبَرِّ حَالَ ، وَخَلَفَ صَلَةً ، وَهَلْ مَكْتَةً أَوْ لِلْطَّوَافِ ؟
 يَخْلَافُ ؛ وَإِنْ تُرِكَتْ أُولَئِكَةُ قَدْمُ إِنْ طَالَ ، وَتَوْسِطُ
 فِي عُلُوٍّ صَوْتِهِ ،

فإن قلت فقد قال الباجي قول أصحابنا سنة معناه عندي أنها ليست شرطاً في صحة الحج ولا فيهن وجية بدليل أن في تركها الدليل . قلت الباجي من اصطلاحه أن كل ما فيه الدليل واجب ، وأصطلاح غيره بخلافه . ولذا قال عياض قال برجوها ابن حبيب ، وما الـ

إليه الباجي .

(وَجَدَتْ) بضم الجيم وكسر الدال مثقلة أي التلبية (لتبر حال) كقيام وقعود وتزول وركوب وصعود وهبوط وملاقاة رفاق وسماع ملب استحبباباً رواه ابن حبيب ، وهند ابن شاس سنة (وخلف صلة) ولو نافلة .

(وَهَلْ) يستمر المحرم بحج مفرداً أو قارناً يلي (أ) دخول (مكة أو) يستمر يلي الشروع في (الطواف) ولا ين الحاجب لرؤية البيت وقيل إلى بيت مكة وقيل إلى الحرم في التوضيح متفقون كلامه أن المشهور يلي إلى رؤية البيت ، ابن عبد السلام هذا الخلاف في أمر مستحب (خلاف) الأول مذهب الرسالة وشهده ابن بشير والثاني مذهب المدرولة لقولهما يقطع التلبية حين يتبدىء الطواف .

(وَإِنْ تُرِكَتْ) بضم فكسر أي التلبية عمداً أو نسياناً (أوله) أي الإحرام (الدم) واجب يتركها (إن طال) زمن تركها ولو ربع ولبس فلا يسقط عنه على المشهور ومتهم أوله أنها إن تركت أنتهت فلا شيء فيه كما في التوضيح ، وصرح به عبد العق والتونسي وصاحب التلقين وابن عطاء الله قالوا أقبلها مرة ، فإن قاما ثان وترك فلا دم عليه العط . وشهر ابن عرقه وجوبه ونفيه فإن ليس حين أحزم وترك ففي الدم ثالثاً إن لم يعوضها بتكميل المشهور وكتاب محمد واللغمي ، وقال ابن العربي وإن ابتدأها ولم يدعها الدم في أقوى اللوين وكان المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر .

(و) ندب (توسيط في علو) أي رفع (صوت) أي الملي بالتلبية فلا يسرها ولا

وَفِيهَا ،

يبالغ في رفعه حتى يمقره (و) ندب توسط (فيها) أي التلبية فلا يكتراها جداً حتى يعلوها ولا يقللها ، وجعلها تنتهي . طفي انظر من ذكر السنن فيها . وقال في الجواهر ويستحب رفع الصوت بها إلا لنساء ولا يسرف في رفع الصوت وفيها كره مالك رضي الله تعالى عنه أن يلقي من لم يرد الحج ورآه خرقاً من فعله أه . ومنعها أن يقول في غير الحج والممرة لبيك لبيك لا شريك لك أنت وهذا معنى قول الجلاب من نادى رجلاً فأجابه بالتلبية سبماً فقد أساء ، أي قال لبيك اللهم أنت ، هذا حصل كلام الأئمة ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب وتلبيته الضمير للحرام وإنصافتها إليه لأنها أول ما تذكر معه ولا تستعمل إلا بسببه ، واستعمالها في غير النسك جهل ومكره .

وفي الشفاء مثل ابن القاسم عن رجل نادى رجلاً باسمه فأجابه لبيك فقال إن كان جائلاً أو قاله على وجه سفة فلا شيء عليه . (قال القاضي يعني نفسه وشرح قوله إنه لا قتل عليه والجامل يزجر ويعلم والسفه يؤدب ، ولو قالها على اعتقاد إنزاله منزلة ربه كفر هذا مقتضى قوله أه . أما مجرد قول الرجل لبيك لمن ناداه فلا بأس به بل هو حسن أدب واستعملته الصحابة رضوان الله تعالى عليهم معه مثلكم وهو معهم ، وقد ترجم البخاري في كتاب الاستئذان بقوله باب من أجاب بليك وذكر فيه قول معاذ رضي الله تعالى عنه لرسول الله عليه لبيك وسعديك ، وقول أي ذر رضي الله تعالى عنه كذلك ومعلوم أن فقه صحيح البخاري في ترجمه :

وفي الشفاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما دعا أحد من أصحابه عليكم ولا أهله إلا قال عليكم لبيك أه . السيوطي رواه أبو نعيم في دلائل النبوة بسنده وأه ، وقد اعترض أبو الحسن كلامها المتقدم بتقوله كيف يصح هذا وقد كانت الصحابة تجيب بالتلبية ، ولعله كرمه إذا كان يلقي غير محبب لأحد أه . لكن اعتراضه مندفع بما حملناها عليه وهو مرادها غاب عنه فاعتراض ، وأجاب بخواب فيه نظر ، فلو لا أن الإجابة بليك فقط مقررة عندهم بالإباحة ما اعترض .

وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ يَالْمَسْجِدِ لِرَوَاجٍ مُصْلٍ عَرَقَةً وَمُخْرِمً
مَكَّةً يُلْبِي بِالْمَسْجِدِ وَمُعْتَمِرُ الْمِيقَاتِ، وَفَانَتِ الْحَجَّ لِلْحَرَمِ،

وأما قول الشيخ ابن أبي جمرة عند كلامه على حديث معاذ رضي الله تعالى عنه وقوله
لبيلك يا رسول الله أن الإجابة بليلك خاصة به ﷺ ، قال وقد نص العلماء على أن جواب
الرجل لمن ناداه لبيلك من السفة وأنه جهل بالسنة ، واستدلوا على ذلك بأن الصحابة لم
يفعلوه فيما بينهم وبكونه ﷺ لم يفعل ذلك معهم فغير مسلم ، وإن سلطه في توضيحه ولم
يقم على المخصوصية دليل . ووجه البخاري تدل على نفيها والأصل عدمها ، وقد علمت
سابقاً أن السفة ليس في الإجابة بليلك فقط وما ذكره من كونه ﷺ لم يفعله مع أصحابه
خلاف ما فيها ، وما ذكره أبو نعيم عن عائشة رضي الله تعالى عنها .

(وعاودها) أي العاج التلبية وجوباً قاله عج . عب وفيه مخالفة لما سر أنها واجبة في
أوله فقط إلا أن يدخل أهل معاودتها (بعد) فراغ (سن) كتجديده إحرام وفيه نظر
(وإن بالمسجد) الحرام أو مسجد مني ولا يزال يلبي (لرواح مصل) بضم الميم وفتح
اللام أي مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لنظر رواح ، فإن ذهب له قبل الزوال
لبي إليه . قال العطى فإن أحرم بعرفة بعد الزوال لبي بها ثم قطعها على المشهور كـ
صرح به القرافي بشرح الجلاب ، وقال ابن الجلاب يلبي إلى رمي جمرة العقبة ، وأما من
أحرم بها قبل الزوال فإنه يلبي إليه ويقال له أيضاً مصل إبراهيم ومسجد عزنة بالثون
ومسجد غرة ، فهي أمهات لمسن واحد وهو الذي على يسار الذاهب إلى عرفة .

(ومحرم مكّة) سواء كان من أهلها أو مقیماً بها ولا يكون إلا بحج مفرد (يلبي
بالمسجد) الحرام أي يبتدئها فيه (و) يلبي (معتمر) بضم الميم الأولى وكسر الثانية
(المیقات) أي الحرم بالعرفة منه (و) معتمر (فاقت الحج) بحضور عدو أو موطن ولم
يتاد عليه ، وتحلل منه بعرفة أحرم به من للحفل يلبيان (للحرم) المحدد بالأعلام الذي
يحرم الصيد فيه ، وقطع النابت فيه بنفسه أي من اعتمر لغوات سجده ، أي تحمل منه
بنقل عرفة لا أنه ينشي لها إحراماً . والمعنى أن من أحرم بحج وفاته الحج قبل وصوله

وَمِنَ الْجُمْرَاتِ وَالشَّعْيْمِ لِلبيوْتِ، وَلِلطَّوَافِ الْمُشْنِيِّ، وَإِلَّا فَدَمْ
لِقَادِرٍ لَمْ يُعْدِهُ، وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ يَقْمِي أَوْلَهُ،

الحُرْمَ، وَقُلْنَا يَتَحَلَّ بِعُمْرَةِ يَقْطَعُ التَّلِبِيَّةِ إِذَا وَصَلَ الْحُرْمَ قَالَ الرَّامَضِيُّ .

(و) يلي المتمر (من الجمرات و) من (الشعيم) لدخوله (للبيوت) لغرضها يقطع إذا دخل مكة أو المسجد الحرام وكل ذلك واسع ، ومثله لابن الحاجب ، وغيره طعن . اقتصر المصنف على البيوت لأنه لم ينقل عن المدونة إلا ذلك وكأنه سقط من نسخته أو المسجد (و) السنان (للطواف) كان فرضاً أو راجياً أو نذلاً (المنسي) فيه نظر إذ هو راجب ينبع بغيره بالضم قاله عب . طعن كونه سنة نحوه لابن شاش وابن الحاجب ، وهو ظاهر قول أبي محمد إن طاف راكباً أو عمولاً كره ، وقبله ابن عبد السلام . ومناقشة المصنف بأن الدرم لا يأتي في السنة ، واستظهارها العطف مدفوعاً بمخالف الإصطلاح .

(إلا) أي وإن لم يمش في الطواف وطاف راكباً أو عمولاً (لدم) واجب (لقادر) على المشي فيه طاف راكباً أو عمولاً و (لم يعده) أي الطواف مأشياً ، فإن أعاده مأشياً قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من بلده فلا دم وما دام بمكة أو قريباً منها فلا بد له من إعادةه ، ولو طال الزمن ولا يكتفيه الدرم فهو قال وإلا فدم لقادر لم يعده . ورجح لبلده لكان أول . وملحوظ لقادران المراجزان لا دم عليه وهو كذلك ، قال مالك رضي الله تعالى عنه إلا أن يطبق فأحب إلى أن يعيد والمعنى كالطواف في المشي ، وإن ترك القادر المشي فيها مما فالظاهر أن عليه هدياً واحداً للتدخل قاله العحط :

(وتقبيل حجر) أسود (يقم) صفة كافية إذا تقبيل لا يكون إلا به (أوله) بشد الواو أي الطواف ومن سننه الطهارة لأنه كالجزء من الطواف الذي شرطه الطهارة ، ويحسن استلام الباني بيده أوله ويضعها على فيه بلا تقبيل ، ويندب تقبيل العجر واستسلام الباني في أول كل شوط غير الأول والحجر الأسود من الجنة وكان أشد بياناً من اللعن فسودته خطايا بني آدم الكفار لا المسلمين ، ففي البدور السافرة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال رسول الله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العجر الأسود يقوىه بضماء من يواقيت الجنة ، وإنما سودته

وَفِي الصَّوْتِ قُولَانٌ، وَلِلزَّحْمَةِ لَمْسٌ يَبْدِئُ، ثُمَّ عُودٌ وَوُضْعًا عَلَى
فِيهِ ثُمَّ كَبَرَ وَالدُّعَاءُ بِلَا حَدًّا،

خطاباً المشركين يبعث يوم القيمة مثل أحد يشهد له استئنه وقبله من أهل الدنيا . وفي الشيخ سالم عن ابن عباس يحشر العجر الأسود يوم القيمة له عينان ولسان يشهد على من استئنه بحق .

(وفي) كرامات (الصوت) في تقبيل العجر وإياحته (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ، ورجح غير واحد الجواز وكره مالك رضي الله تعالى عنه السجدة عليه وتغريب الوجه عليه (وللزحة) على العجر (لسن) للعجز (بيد) إن قدر عليه (ثم) إن صجز عن منه بهامسه بـ (عود) حيث لم يؤذ أحداً (ووضما) بضم فكسر أي العرد واليد (على فيه) من غير تقبيل .

(ثم) إن قدر المس (كبير) بتحيات مثلاً ، أي قال الله أكبر بدون إشارة إليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة ، والمعتمد أنه يكتبه مع تقبيله بفيه ووضع يده أو المود عليه . وظاهر المدونة أو صريحها أن التكبير بعد التقبيل أو الوضع وهو ظاهر المصنف أيضاً ، وظاهر ابن فر 혼 أنه قبله . ويكره تقبيل المصحف والخنز والمعتمد أن اشتهر الخنز مكرره ولو بوضع الرجل عليه أو وضعه عليهما أم عب . واطلق المصنف نسبة التقبيل عن تقييدها بالطواف الواجب تبعاً لابن شاس وابن الحاجب وقيدها في المدونة الواجب .

وحكم ابن عرفة الخلاف في هذا فقال واستلام العجر بنيه في ابتدائه وفي اختصاصه بواجبه وعمومه في كل طواف قوله ليس عليه استلامه في ابتدائه إلا في الطواف الواجب لأن يشاء ، ولا يدع التكبير كل ما شاء في كل طواف حتى التطوع وقول التلقين بعد ذكر استلام العجر في ابتدائه صفة كل الطواف واحدة ، مع نقل اللخمي عن المذهب من طاف طواعاً ابتدأه بالإسلام .

(و) ثالث السنن للطواف مطلقاً (الدعاء) فيه (بلا حد) أي يكره تجديده بشيء

وَمَلِّمُ رَجُلٍ فِي التَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ مَرِيضاً ، وَصَبِيَاً حُلَّاً ،
وَلِلزَّحْمَةِ الطَّافِقَةِ ، وَلِالسَّعْيِ تَفْسِيلَ الْمَجْرِيِّ وَرُقْبَةٍ عَلَيْهَا :
كَانَتْ مَرْأَةً خَلَّا وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَنْهَارَتَيْنِ

معين في الدعاء والمدعا به (و) رابعها وهو يختص بعن أسموم من المليقات بسجع أو عنة وهو للحج طوات القدوم وللعنة طوافها (رمل) بفتح الراء والميم أي إسراع (رجل في) الأشواط (الثلاثة الأول) يضم المعن وخفة الواو فلا رمل في الأربعة الأخيرة ، ولو توكل عالماً أو تابعاً من الثلاثة الأول كتارك سورة من الأولين لما يطرأها في الآخرين ، ويسن الرمل فيها إن كان كبيراً صحيحاً بل (ولو) كان الطائف (مريضاً أو مسيناً حاله) بضم فكسر على دابة أو غيرها فيرمل العامل وتحرك الدابة كمحرك في بطنه مفسر وفي السعي في بطنه المسيل والرمل أن يتب في مشيه ونبأ خفيناً هازأ منكسه .

(ولزحة) في الطواف المسنون فيه الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها ومفهوم رجل أن المرأة لا يسن رملها لأنها عورة (و) السنة (للسعى) ولا يكون إلا وكتاب لمح أو عمرة (تقبيل الحجر) الأسود عتب فراغه من الطواف وركتبه والإلتزام إذا كان متوضطاً إذ لا يقبله إلا متوضطاً ، ويحيزى فيه تفصيل الزحمة من اللبس بيد قم عسود ثم التكبير ويخرج للسعى من أي باب شاء ، والمستحب كونه من باب بني حزروم المسمى بباب الصفا لقربه منه بعد شريمه من ماء زمزم .

(و) السنة الثانية (رقىه) أي الرجل (عليها) أي الصبا والمروة كما يصل إلى أحدهما وفيها يندب أن يقصد أعلامها بحيث يرى الكتبة منه آه، وهذا مستحب زائد على السنة . وشبه في السنة فقال (ك) رقي (مرأة) عليها فيسن (إن خلا) الموضع من مزاحمة الرجال ولا وقت أسله . ابن فرسون السنة القىسام عليها لمن در فلان جلس في الأهل فلا شيء عليه فلأنه عبر بقامه لكان أوله ، إذ لا يلزم من الرقي القيام . وقبل القيام مندوب زائد على سنة الرقي .

(و) السنة الثالثة للرجال فقط (إسراع بين) المعاودين (الأخضرن) أو أو بما في

فَوْقَ الرَّمَلِ، وَدُعَاءٌ وَفِي سُنْتَيْ رَكْعَتِي الطَّوَافِ وَوُجُوهٍ بِهَا: تَرْدَدٌ

رَكْنَ الْمَسْجِدِ تَحْتَ مَنَارَةِ بَابِ عَلَى وَالثَّانِي بَعْدَهُ فِي جَدَارِ الْمَسْجِدِ قِبَالَةِ رِبَاطِ الْعَبَاسِ وَفِي مَقْبَلِهَا هُبُودًا أَخْضَرَانِ أَيْضًا عَلَى يَمِينِ الدَّاهِبِ مِنَ الصَّفَا لِلْمَرْوَةِ وَالْإِسْرَاعِ فِي حَسَالِ الدَّاهِبِ مِنَ الصَّفَا لِلْمَرْوَةِ لَا فِي الْمَوْدِ مِنْهَا إِلَيْهِ، هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامُ سَنْدٍ وَالْمَوْاقِيْعِ، وَلَا يَقُولُ سَبِيلٌ إِسْرَاعٌ هَاجَرَ بَيْنَهَا وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي الْمَوْدِ أَيْضًا لَا حَسَالٌ أَنْ إِسْرَاعُهَا كَانَ فِي حَالِ ذَهَابِهَا إِلَى الْمَرْوَةِ فَقَطْ.

لِلْبَنَانِي ذَكَرَ الْحَطُّ عَنْ سَنْدِ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْإِسْرَاعِ يَكُونُ قَبْلَ الْعَمُودِ الْأَوَّلِ بِنَحْوِ سَنَةِ أَذْرَعٍ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ مَحْلِهِ الْأَصْلِيِّ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ، وَقَوْلُهُ فِي حَالِ الدَّاهِبِ لِلْمَرْوَةِ فَقَطْ النَّغْرِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَمْ أَرْ مِنْ ذَكْرِ هَذَا الْقِيدِ وَعَزْوَهُ ظَاهِرٌ سَنْدٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَإِنَّا فِيهِ كَانَ نَقْلُ الْحَطِّ عَنْهُ أَنَّهُ صَدَرَ بِالْبَدْءِ مِنَ الصَّفَا وَسُكِّتَ عَنْ بَيْانِ الْمَوْدِ إِلَيْهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُثْلَهُ وَإِلَّا لِنَبِهِ عَلَيْهِ. وَكَذَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ غَيْرِهِ وَقَدْ صَرَحَ فِي شِرْحِ الْمَرْشِدِ بِهَا فَقَالَ بَعْدَ ذَكْرِ حُكْمِ الْبَدْءِ بِالصَّفَا مَا نَصَّهُ ثُمَّ يَنْزُلُ مِنَ الْمَرْوَةِ وَيَفْعُلُ كَمَا وَصَفْنَا مِنَ الذَّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الَّتِي يَنْتَهِي
وَالْحَبْبُ، وَيَقِيدهُ نَقْلُ الْمَوْاقِيْعِ عَنْ أَبِي اسْحَاقِ عَنْ أَبِي شَعْبَانَ (فَوْقُ) أَيْ أَشَدُ مِنْ (الرَّمَلِ) .

(وَ) السَّنَةُ الرَّابِعَةُ (دُعَاءٌ) فِي السَّمْعِ بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ وَالرَّقِّ عَلَيْهَا . (وَفِي سُنْتَيْ رَكْعَتِي الطَّوَافِ) الرَّكْنُ وَالْوَاجِبُ وَالنَّفْلُ (وَوُجُوهُهَا) فِيهَا وَوُجُوهُهَا فِي الرَّكْنِ وَالْوَاجِبِ وَنَدِيبَاهَا فِي الْمَتَدُوبِ (وَرَدَدٌ) لِلتَّأْخِيرِ لِمَدْمُ نَصِّ الْمُتَقْدِمِينَ الْأَوَّلِ اخْتِارَهُ عَبْدُ الرَّهَابِ، وَالثَّانِي اخْتِارَهُ الْبَاجِيُّ، وَقَالَ سَنْدٌ إِنَّهُ الْمَذَهَبُ، وَالثَّالِثُ لِلْأَبْهَرِيُّ وَابْنِ رَشْدٍ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَبْنَيْشِيرُ فِي التَّبَيِّهِ، قَالَ الْحَطُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِيهَا فَإِنَّ اتَّقْضَى وَضُوْهُهُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ وَكَانَ طَوَافُهُ وَاجِبًا رَجْعٌ وَابْتِدَأُ الطَّوَافُ وَرَكْعٌ، لَأَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ يُوصَلَانِ بِهِ إِلَّا أَنْ يَتَبَعَّدَ فَلَيْرُ كُمْهَا وَيَهْدِي وَلَا يَرْجِعُ . وَإِنْ كَانَ غَيْرُ وَاجِبٍ فَلَيْرُ كُمْهَا وَلَا يَهْدِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِ هُنَا وَقَوْلُهُ الْآتِيُّ وَرَكْوَعُهُ لِلْطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْقُلِهِ أَنَّ الْفَرْسَ لَا يَحِزِّيُهُ عَنْهَا وَلَعْلَهُ لِتَقْوِيلِ بَوْجَوْبِهَا، وَيَكْرُهُ جَمِيعُ أَسَابِيعِ وَإِنْ فَعَلَ مُلْ لِكُلِّ أَسْبَوعٍ رَكْعَتَيْنِ عَلَى الْمُشْهُورِ .

وَنُذِّبَا كَالْأَحْرَامِ بِالْكَافِرِ وَنَوْءِ الْإِخْلَاصِ ، وِيَالْمَقَامِ ،
وَدُعَاءً بِالْمُتَزَمِّ وَاسْتِلامًّا بِالْجَرْبِ الْيَمَانِيِّ بَعْدَ الْأَوَّلِ ، وَاقْتِصَارًا
عَلَى تَلِيَّةِ الرَّسُولِ ﷺ ،

(وندباً) أي ركعتنا الطواف والصواب وندبتنا بناه التأنيث لأسناد الفعل لضيغ
مؤنث فلتزمه الناء سواء كان مستتراً أو باززاً على الصواب . نعم قال ابن كيسان يجوز
ترك الناء في فعل المؤنث المجازي سواء كان الفاعل ظاهراً أو ضيغراً فيخرج كلام المصنف
عليه . ومصب الندب قوله بالكافرون اللع .

وشبه في الندب فقال (ك) ركعى (الإحرام بالكافرون) برأوا الحكمة (والإخلاص)
ندب صلاة ركعى الطواف (بالمقام) أي خلف مقام إبراهيم ﷺ ، أي الحجر الذي
قام عليه حين أذن في الناس بالحج فيقال من أجايه سج بعده مرات إجابته . وقيل الذي
قام عليه حين غسلت له زوجة ابنته اسماعيل عليه السلام رأسه ، وقيل الذي عليه لبناء البيت
وكان ابنته اسماعيل عليه الصلاة والسلام يتناوله الحجارة .

(و) ندب (دعاء) بعد الطواف وركعتيه (بالمتزم) بضم اليم وفتح الزاي وهو
ما بين الباب والحجر من حائط الكعبة . وفي الموطأ ما بين الركن والمقام من المطاف .
أبو عمر كان عليه السلام يضع صدره ووجهه بالمتزم . زروق يستحب أن يدعون في طوافه بما
تبسر ، وكذا في المقام والخطيم والمتزم وعند الحجر الأسود والركن الياني ، وفي
المستجمار أي ما بين الركن الياني والباب المفلق الذي كان فتحه ابن الزبير رضي الله تعالى
عنها ، وفي الحجر تحت الميزاب ولا حد في ذلك كله .

(و) ندب (استلام) أي تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط غير الأول (و)
ندب لمن الركن (الياني) باختر كل شوط (بعد) الشوط (الأول) بعد مرور الطائف
على الركتين الشاميين المقابلتين للحجر بكسر فسكون (و) ندب (اقتصار) في صيغة
التلبيّة (على تلبيّة الرسول ﷺ) وهي ليك الله ليك ليك لا شريك لك ليك إن
الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك . وكره الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الزيادة ،

وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا ، وَالْبَيْتِ ، وَمِنْ كَدَاءٍ ؛ يَلْدَنِي ، وَالْمَسْجِدِ
يَمِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ ، وَخُرُوجَهُ

عليها ، ومعنى ليك إجابة بعد إجابة والأجابة الأولى إجابة (أليست بربيكم قالوا إبل)
١٧٢ الأعراف أي أنت ربنا ، والثانية لتأذن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في الناس بالحج
لما جاءته في أصلاب آبائهم ، فمن إجاباته مرة حج مرة ومن زاد في الإجابة زاد في الحج
فالممن أجبتك في هذا الإحرام كما أجبتك فيما تقدم ، وأول من لي الملاذكة عليهم الصلاة
والسلام وكذا أول من طاف وفي مشروعيتها تنبية على أكرام الله تعالى عباده بأن وفودهم
على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى .

(و) ندب (دخول مكة نهاراً) أي صحي ، قال زروق يستحب له أن مكة
أربع نزوله بذري طوى وهو الوادي الذي تحت الثنية العليا ويسمى الراهن ، واغتسال
فيه وزرول سكة من الثنية العليا ، ومبيته بالوادي المذكور فبأي مكة صحي .

(و) ندب دخول (البيت) أي الكعبة لزيارتها والتبرك بها ليلاً أو نهاراً كما في
النقل ، ولذا أخره عن الظرف والأصل عدم العدف من الثاني للدلاله الأول ، ومقتضى
كون ستة أذرع من الحجر من البيت أن من دخلها أتى بهذا المستحب .

(و) ندب دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف ممدوداً ممنونا إن لم يؤود لازدحام
وأنه وإن اتعين ترك الدخول منه (المدنى) أي آت من طريق المدينة كما في المدونة لا
لات من غيرها وإن مدنينا . الفاكهاني المشهور ندبه لكل محترم وإن لم تكن طرقه
لاستقبال الداخل وجه الكعبة . لأنه الموضع الذي دعا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ربه
تعالى فيه بأن يجعل أفسدة من الناس تهوى إليهم فقيل أذن في الناس بالحج ، ولذا قال
يا رسولك دون يأتوني .

(و) ندب دخول (المسجد) الحرام (من باب بنى شيبة) المسمى بباب السلام وإن
لم يكن في طريق الداخل .

(و) ندب (خروج) أي المدنى أيضاً وهو ظاهر من كلامهم ومن جهة المعنى

من كَدَى، ورُكْوَعَهُ لِلْطَّوَافِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنَفِلَهُ بِالْمَسْجِدِ
وَرَمَلٌ مُخْرِمٌ مِنْ كَالْتَسْعِيمِ أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمَرَاهِقِهِ، لَا تَطْوِعُ
وَوَدَاعٌ، وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ،

أيضاً من مكة للسفر (من كدي) بضم الكاف مقصوراً وفي فتح ومد موضع الدخول
وخص وقصر موضع التروج إشارة لطيفة إلى أن الداخلي يفتح باب الرجماء، والخارج
يضم على ما حصل ويحصر أمله عن تعلقه بغيره.

(و) ندب (ركوعه للطواف) بعد فرض مصر حين دخوله مكة في ذلك الوقت
مخالفاً للأولى من إقامته للتروب بذى طوى قاله التخمي عن محمد، وكذا كل من طاف
بعد صلاة العصر وصلة رکوعه (بعد) صلاة (المغرب) ومصب الندب تكون رکوعه
(قبل تنفله) ولأن رشد الأظہر تقدیمها على صلاة المغرب لاتصالها حينئذ بالطواف ولا
يفوتها فضيلة أول الوقت لختمتها.

(و) ندب لمن طاف بعد الصبح رکوعه للطواف (بعد طلوع الشمس) قبل تنفله
وتأخير دخول مكة حتى تطلع الشمس قاله الإمام مالك رضي الله تعالى عنه، فإن دخل
قبله طاف حين دخوله، وأخرها طلوع الشمس ولو على القول بوجوبها مراعاة لسنيتها،
وعلم بما هنا أن الطواف ولو فرضاً أو واجباً كصلاة التلبي في كرامته بعد الصبح وفرض
ال المصر إلى أن ترتفع قيد رمح وتصلى المغرب (و) ندب صلاة ركعه الطواف (بالمسجد)
الحرام وخلف المقام.

(و) ندب (رمل) رجل (محرم) يسجح أو عمرة (من كالتسعيم) والجرانة (أو)
رمل (ب) طواف (الإفاضة لمرافق) ونحوه من لم يطف الفدويم لضيق الوقت عن فعله
خشية فوات وقوف عرقه أو لتسيلانه، فإن كان غير مراهن طاف الفدويم ورمل فيه أو
تركه ولو عمداً فلا يرمل بالافاضة (لا) يندب الرمل في طواف (تطوع و) لا في طواف
(وداع) والظاهر كرامته فيها عطف خاص على عام .

(و) ندب لكل من عكة وما أحق بها (كثرة شرب ماء زمزم) ابن حبيب

وَنَفْلُهُ وَالسُّعْيُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ، وَخُطْبَةُ بَعْدِ ظَهْرِ السَّابِعِ

يُستحبُّ الْأَكْثَارُ مِنْ شُرْبِ مَاهِ زَمْزُمْ وَالْوَضُوءُ مِنْهُ مَا أَقَامَ بِهَا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَلِيَقُولَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ عَلَيْهَا نَافِعًا وَشَفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، قَالَ وَهُوَ مَا شُرِبَ لَهُ فَلَذِكْ جَمْلَهُ^(١) إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَسْأَعِيلُ وَأَمْهَ مَاجِرَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ طَعَامًا وَشَرَابًا .

(و) نَدْبُ (نَفْلُهُ) أَيْ مَاهِ زَمْزُمْ مِنْ مَكَّةَ لِغَيْرِهَا مِنَ الْبَلَادِ وَخُصُوصِيَّتِهِ بِاقْبَاهِ فِيهِ بَعْدِ نَفْلَهِ الْحُطْمَ ، صَرَحَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي الرَّاضِحَةِ بِاسْتِعْجَابٍ نَفْلُهُ قَالَ فِي مُخْتَصِّرِهِ أَسْتَحْبَ لَنْ سَجَ أَنْ يَتَزَوَّدَ مِنْهُ إِلَى بَلْدَهُ فَإِنَّهُ شَفَاءٌ لِمَنْ أَسْتَشْفَى إِمَّا وَنَفْلُهُ ابْنُ الْمَلِى وَالتَّابِلُ وَغَيْرُهَا .

(و) نَدْبُ (السُّعْيُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ) الْمُكَنَّةُ فِيهِ فَلَا يَنْدَبُ فِيهِ اسْتِقْبَالُ لِعدَمِ إِمْكَانِهِ فِيهِ وَلَوْ التَّقْضِيَّ وَضُوهُهُ أَوْ ذِكْرِ خَنْثَيْأَ أَوْ أَصَابِهِ حَقْنٌ أَوْ جَنَابَةٌ نَدْبُ لَهُ أَنْ يَتَظَهَّرُ وَيَبْيَسُ وَلَيْسُ ذَلِكَ خَلَالًا بِالْوَالِةِ الْوَاجِبَةِ فِيهِ لِيَسَارَتِهِ وَتَقْصُورِ الجَنَابَةِ مَعَ صَحَّةِ النَّسْكِ وَالاتِّهَالِ بِرَكْمَتِ الطَّوَافِ بِالْأَسْتِلَامِ فِي نَوْمٍ خَفِيفٍ عَقْبَ سَلَامِهِ مِنْهَا .

(و) نَدْبُ لِلَّامَامِ (خُطْبَةُ بَعْدِ ظَهْرِ الْيَوْمِ) (السَّابِعِ) مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ذِكْرُ الْحُطْمِ أَنَّهُ مِنْ هَذَا إِلَى قَوْلِهِ وَدُعَاءِ وَتَضُرُّعِ بِالْخَرَاجِ النَّافِيَّةِ مِنَ السَّنْنِ لَا مِنَ الْمَنْدُوبَاتِ ، قَالَ وَهُلْ يَنْتَسِحُ أَوْ لَامِنَا بِالْتَّكْبِيرِ أَوْ بِالْتَّلْبِيَّةِ قَوْلَانِ وَظَاهِرُ أَنَّ مَحْلَهَا إِنْ كَانَ الْحَاطِبُ مُحْرَمًا وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَوْلُ بِالْتَّلْبِيَّةِ لِأَنَّهَا مُشْرُوَّةُ الْآنِ وَهِيَ شَعَارُ الْمُحْرَمِ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْرَمٍ تَعْبِيَّ

(١) (تَوْلِهُ فَلَذِكْ جَمْلَهُ) أَيْ مَاهِ زَمْزُمْ وَحَدِيثُ مَاهِ زَمْزُمْ لَمَّا شُرِبَ لَهُ رِوَايَةُ الْحَاكِمِ وَقَالَ إِنَّهُ صَبِيعُ الْأَسْنَادِ وَصَحِيحُهُ مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ ابْنِ عَيْنَةِ وَمِنَ الْمُتَأْخِرِينَ الْحَافِظِ الدَّمِيَاطِيِّ . لَقِيَهُ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَاطِبِ بِجَيْعَانِ هَذِهِ الْطَّرِقَ أَنَّهُ يَصْلُحُ لِالْأَسْتِحْجَاجِ بِهِ ، وَاشْتَهَرَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ شَرِبَهُ لِلإِصَابَةِ فِي الرَّمَيِّ فَصَارَ يَصْبِيُّ فِي تَسْعَةِ مِنْ كُلِّ مُشَرَّبٍ وَشَرِبَهُ الْحَاكِمُ لِحُسنِ التَّصْنِيفِ فَصَارَ أَحْسَنُ أَهْلِ عَصْرِهِ تَصْنِيفًا وَلَا يَحْصُسُ كُمْ مِنْ شَرِبَهُ مِنَ الْأَنْدَةِ لِأَسْوَرِهِ لَهُمَا .

**بِمَكَّةَ وَاحِدَةَ ، يُخْبِرُ فِيهَا بِالْمُنَاسِكِ وَخُرُوجَهُ لِمَنْ قَدِرَ مَا
يُدْرِكُ بِهَا الظُّهُورَ ، وَبِيَاتَهُ بِهَا ، وَسِيرَةٌ لِعِرْفَةَ بَعْدَ الطُّلُوعِ ،
وَنَزُولُهُ بِشَرِّهَ ، وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ،**

عليه في تحصيل المندوب التكبير وتعقبه عج يقول سند النزول بنهرة مستحب ، ويأن
المبيت بزدلفة سنة وكلامه يقتضي سنية الأول وندب الثاني (بمكة) أي في حرم مكة
زادها الله تعالى تشريفاً وتكريراً .

(واحدة) تبع ابن شاس وابن العاجب وشهرو ابن الحارب ، وأقره ابن عبد السلام
والصنف في توضيحه ، وهو قول محمد . ولا بن حبيب والأخوه خطيبتان كالممعة ونسبه
ابن عرفة للدوالة في كتاب الصلاة الثاني لكن لم أر من شهرو قاله طفي (يخبر) الإمام
الناس تذكيراً للعلم وتعلينا للعامل (فيها) أي الخطبة (بالمناسك) التي تعملي في يوم
العروية وليلة الناس إلى زواله .

(و) ندب (خروجه) أي العاج في اليوم الثامن من مكة (لمن قدر ما) أي
زمان (يدرك) العاج إذا خرج فيه (بها) أي مني (الظهر) مقصورة في وقتها المختار
فالقوى يخرج بعد الزوال ومن به أو بذاته ضعف بمحبت لا يدرك الظهر بمني آخر المختار
إذا خرج لها بعده يخرج قبله بقدر ما يدرك الظهر بها في مختارها إذا لا يجوز تأخيرها
عنه ، وصلاتها في غير مني بدعة ولو وافق يوم الجمعة عند الجمور إذا الظهر بمني أفضل من
الجمعة بمكة اتباعاً للسنة ، و يصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ويذكره
الخروج لها قبل الثامن (و) ندب (بيانه بها) أي مني ليلة الناس .

(د) ندب (سيره) من مني (لعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يتجاوز بطن محسر
قبله لأنه في حكم مني (و) ندب (نزوله بنهرة) وادبين الحرم وعرفة ويسى أيضاً
عرنة بالنون وضم العين المهمة لنزوله عليه به ، ويضرب خيمته بها حتى تزول الشمس
فإذا زالت اغتسل ودخل عرفة جموع الصالحين في مسجد إبراهيم :

(د) ندب (خطيبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع يجماع غرة . وقال عيسى في :

**لِمَ أَذْنَ ، وَجَعَ بَيْنَ الظَّهَرَيْنِ إِذْ الرُّوْاْلِ ، وَدُعَاءً وَتَضَرُّعَ
لِلْغَرُوبِ ، وَقُوفَةً بِوُضُوْمٍ ، وَكُوبَةً بِهِ ،**

الإكمال في خطبة عرفة هي سنة في قول المذهبين والمغاربة . وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله تعالى عنها ليس عرفة بموضع خطبة وهو قول العراقيين من أصحابنا يعلم الناس فيها الناسك من جمعهم الظاهرين بعرفة ووقفهم بها إلى الغروب للتضرع والدعاء، ودفعهم منها عقب الغروب بدون صلاة المغرب إلى مزدلفة ونزل لهم بها ، وجمعهم الشافعية بها وسبتهم بها وصلاتهم الصبح بها بغلس ، ووقفهم بالمشعر الحرام إلى الإسفار البين ودفعهم إلى من قيل شروق الشمس ، وأسراعهم ببطن حسر ورميم العقبة بمجرد وصولهم إلى منى ، وقد كثيرون هداياهم وحلقهم أو تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لملكة لطراف الإفاضة ورجوعهم لمنى للمبيت والرمي .

(ثم) بعد فراغ الخطيبين أو قبله بيسيير (أذن) بضم فكسر متقدأ وأفقيسم للظاهر والإمام جالس على المنبر فيها ، ويؤذن المؤذن إن شاء في الخطبة أو بعد فراغها أه . ولننظر الأمثلات قال ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنها عن المؤذن مق يؤذن يوم عرفة أو بعد فراغ الإمام من خطبته ، أو وهو يخطب قال ذلك واسع إن شاء والإمام يخطب وإن شاء بعد ما يفرغ من خطبته .

(وجع) الإمام إذا نزل (بين الظاهرين) جمع تقديم بأذان ثان وإقامة للعمر هذا منحب المدونة ابن الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد وفيه قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ، وبختمه كلام المصنف لإطلاقه الأذان (إثر الزوال) وقوله ثم نهذن الخ بقيد تأخير الأذان والجمع عن الخطيبين ، ولو قال أثر النزول لكان أظهر ومن فإنه جمعها مع الإمام جمعها وحده ، فإن و كه جلة فعليه دم قاله في الممع . البدر هذا غريبه ان الدم في تلك سنة فلمله ضعيف .

(و) ندب بعد فراغه من الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب) بعرفة (و) ندب (وقوفة) أي بحضوره في عرفة (بوضوء) هذا مصب الندب (و) ندب (زكوبته به) أي في

ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لَتَعْبُرُ ، وَصَلَاتُهُ بِمُزَدَّلَةَ الْعَشَاءِ مِنْ ، وَبِيَاتُهُ
بِهَا . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَالدَّمْ ، وَجَمْعٌ وَقُصْرٌ ، إِلَّا أَهْلَهَا :
كَمْسَى وَعَرْفَةَ ،

حال وقوفه بعرفة للتقوا على الدعاء والتضرع والاقتداء بالرسول الأعظم عليه السلام ، وهذا مستثنى من النبي عن انتهاز ظهور الدواب مساطب كا في الخبر (ثُمَّ يلي الركوب) الندب (قيام) للرجال وكراهة النساء (إلا لتعب) للذابة أو راكبها أو القائم أو مدبسه الوضوء فيكون التزول والجلوس ونقض الوضوء أفضل .

(و) ندب (صلاته) أي الحاج (بمزدلة العشاءين) مجموعتين جمع تأخير وقصر العشاء وتسىء مزدلة جماعة بفتح ف تكون لاجتاع الناس أو آدم وحواء أو الصلاتين بها والذهب أنه سنة إن وقف مع الإمام فإن لم يقف معه بأن لم يقف أصلاً أو وقف وحده فلا يجمع لا بالمزدلة ولا بغيرها ، ويصل كل صلاة مختارها لا يقال كلام لا يقصد ندب جميعها إذ هو صادق يحتملها وعدمه ، وإنما يفيده قوله وجع لأنما نقول عدم جملها خالفة السنة فلا يكون مندوياً . (و) ندب (بياته بها) أي مزدلة ليلة العيد والتزول بها بالسفر حط الرحال سواء حطت بالفعل أم لا ، وإن لم يجز لتدبب الحيوان واجب (وإن لم ينزل) بها بلا عذر حق ظلم الفجر (فالدم) واجب وإن وكم لمذر فلا شيء عليه ولو جاء بعد الشمس عند ابن القاسم فيها ولا يكتفي مجرد إنشاش الجسر (وجمع الإمام المقرب والمشاء بمزدلة استثناناً (وقصر) الإمام العشاء كذلك وهذه كالتسفير للقول آنفأ وصلاته بمزدلة العشاءين وكل الحاج يحتملون وبقسر ونقض مزدلة (إلا أهلهما) أي مزدلة فيتمون العشاء ويحتملها مع المقرب .

وشبه في الاستثناء الأهل من القصر فقال (ك) أهل (من) و (أهل (عرفة)) وأهل الحصب فيتمون الراعية في بلادهم وفي حال رجوعهم إليها إن كان النسك (نعم) بها ، فإن لم يتم بها قصر حال رجوعه إليها ككي ينزل الحصب قبل دخوله مكة فيقصه فيه وعلمه

وَإِنْ عَجَزَ بَعْدَ الشُّفَقِ ، إِنْ تَفَرَّقَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ
لِوْقَبَةٍ ، وَإِنْ قُدِّمْتَا عَلَيْهِ أَعَادُهُمَا ، وَارْتَحَالُهُ بَعْدَ
الصُّبْحِ ، مُغَلَّسًا ،

مكرر مع قوله في السفر إلا كمكث في خروجه لعرفة ورجوعه .
 (وإن عجز) من وقف بعرفة مع الامام والناس عن السير معهم لضعفه أو ضعف
 دابته (ذ) يجمع بينها (بعد) مغيب (الشفق) الآخر في مزدلفة أو قبلها (إن) كان
 وقف بعرفة (تفر) أي سار منها (مع الامام) وتأخر عنه لمذر به أو بدبنته (وإن)
 أي وإن لم يقف وينفر مع الامام بأن وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من الغرب
 والمساهم بصلبه (لوقته) من غير جماع ومفهوم عجز أن من وقف ونفر منه وتأخر عنه لغير
 عجز فإنه يجمع أيضاً على المستمد لكن في مزدلفة فقط أفاده عبق . الرماسي قوله إن نفر
 مع الامام الصواب إن وقف مع الامام كما عبر به ابن الحاجب وهو في الناسك إذ هو
 المطابق للنقل . ابن عرفة وفيها من وقف بعد الامام فلا يجمع اه .

وكان هذا التقليل عن ابن الموزع في النواودر وأبن يوسف وغيرهما، زاد البنساني ومثله في المرضي وهو المواقف لما في التوضيح والموافق وبه تعلم ما في تقرير (ز) (وان قدمتا) بضم فكسر متقدلاً أي العشا آن (عليه) أي الشفق أو النزول بمزدلفة لمن يجمع بها وهو من وقف مع الإمام وسار معه أو تأخر عنه لغير عنبر (أعادها) أي العشاءين ندبأ إن كان صلاتها بعد الشفق قبل وصوله مزدلفة، وإن كان قدمنها على الشفق أعاد العشاء وجوهاً لبطلانها للصلاتها قبل وقتها والمغرب ندبأ إن يقى وقتها فيها . قيل للإمام رضي الله تعالى عنه فإن أمرك الإمام المزدلفة قبل مغيب الشفق فقال هذا مما لا أظنه يمكن، ابن حبيب إذا صلى في المزدلفة فلا يبعد وإنما الأعادة عنده إذا صلى قبل المزدلفة لقوله عليه الصلاة أمامك ولا يمكن عادة أن يقدمها قبل الشفق ويصليها بالمزدلفة.

(و) ثدب (ازحاله) أي العاج من مزدلفة (بعد) صلاة (الصيغ) أول وقتها حال كونه (مثلاً) بضم الياء وفتح الفين المجمعمة وكسر اللام مشددة أي مصليناً في وقت الفتن أي الظلام.

وَوُقُوفُهُ بِالْمُشْعَرِ الْعَرَامِ يُكَبِّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ ، وَأَسْتِبَالُهُ
بِهِ ، وَلَا وَقْفٌ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصَّبْحِ ، وَإِسْرَاعٌ بِبَطْنِ حَسْرٍ ،
وَرَمِيمَةُ الْعَقْبَةِ حَيْنَ وَصُولِهِ

(و) ندب (وقوفه بالمشعر) بفتح الميم والعين المهمة بينها: حين ساكنة أى فعل العشار و معالم الدين والطاعة (العرام) الذى بمحرم الصيد وقطع النابت بنفسه فيه لأنها من العرم وهو ما بين جبل المزدلفة . و فرج بعض الداف وفتح الزاي آخره ساء مهمة اسم جبل من المسجد الذى حل بسار الذاهيب إلى منى وما أحاط به من النظاء والندب ظاهر كلام المصنف .

قال ابن رشد وقوف المشعر العرام من مناسك الحج وسته . وقال ابن الماجشون من فرائضه ونقل ابن عرقه كلام ابن رشد وأقره . وقال القشانى في شرح الرسالة المشهور أن الوقوف به سنة ، وقال ابن الماجشون فريضة اه .

والسبية هي التي تفهم من قواعد عياض ، ولذلك جعل البساطي الاستحبات متعلماً بالقصد حال كوفه (يكتب) بضم اللام فكسر متقدلاً ويهلل (ويدهو) في حال وقوفه بالمشعر العرام وصلة وقوفه (للأسفار) أى الضوء الأعلى بإخراج الثانية قاله أجد .

(و) ندب (استقباله) أى الواقف بالمشعر القبلة (به) أى هند المشعر جاعلاً له عن يساره (ولا وقوف) مشروع (بعده) أى الأسفار هيذرت به وصرح بهذا وإن علم من قوله للأسفار حالتها الجاملية فلنهم كانوا يتلقون به لطروح الشمسن (ولا) وقوف مشروع (قبل) صلاة (الصبح) لأنه خلاف السنة .

(و) ندب (إسراع) ببدابته والماشي بخطوته ذهاباً لعرفة وإياباً لهن (ببطن حسر) بضم الميم وفتح العاء وكسر السين المهملين مشددة وراء مهمة واد بين مزدلفة وعنى قدر رمية حجر قاله التوزي والطبرى . وفي خبر الصحيحين ما يدل على أنه من هن ونقل صاحب المطالع أن بعضه من هن وبعضه من مزدلفة وصوبه .

(و) ندب (رميم العقبة حين وصوله) منى قبل حظر رحله لأنها تحبب الحرم فالندب

وَإِنْ رَاكِبًا ، وَالْمُشْنُونِ فِي غَيْرِهَا ، وَحَلَّ بِهَا خَيْرٌ فِي نَسَاءٍ
وَصَيْدٍ ، وَكُرْهَةِ الطَّيْبِ ، وَتَكْبِيرَهُ مَعَ كُلِّ حَصَّةٍ ، وَتَتَابُعُهَا ،
وَلَقْطَهَا ، وَذَبْحٌ قَبْلَ الزَّوَالِ ،

منصب حل كونه حينه ، وإن كان رميها واجباً إن وصل ماشيماً بالـ (وإن) وصل
(راكباً) ويدخل وقت رميها بطلع الفجر فمن رخص له في التقديم من مزدلفة فتقدّم
ووصل من ليل فلا يرميها حتى يطلع الفجر . ويندب تأخيره حتى تطلع الشمس ولا
يصح قبل الفجر ويذكره بعده إلى طلوعها . واعتبره قوله وإن راكباً لأن ظاهره أن
ركوبه به حال رميها مرجوح وهو خلاف قولها الشأن أن يرمي جرة العقبة ضحمة راكباً
وإن مشى ملا شيء عليه . وأجيب بأن المراد رميها على الحال الذي هو عليه من ركوب
أو مشى ملا يشتعل الراكب بالنزول قبل رميها ولا الماشي بالركوب لرميها .

(و) ندب (المش في) حال رمى (غيرها) أي العقبة في يوم العيد فيصدق بغيرها
وبيها في غيره (وحل) بفتح العام واللام مشدداً أي جاز (برميها) أي العقبة أو بخروج
وقت أدائه ونماطل حل (غير) قربان (نساء) يحيى أو مقدمته أو عقد لكافح (و) غير
(صيد) فلا يحملان بها (وكره الطيب) أي استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه ، فهذا
هو التحمل الأصلح . ويحمل به للمرأة غير رجال وصيد ويكره لها الطيب .

(ز) ندب (تكبيرة مع) رمي (كل حصاة) تكبيرة واحدة وظاهرها أنه سنة
رأفthem قوله مع أنه لا يخدمه ولا يؤخره عن الرمي ويقوت المتذوب بمدارقة الحصاة يده
قبل نطقه به ، ولو نطق به قبل وصوها عليها .

(د) ندب (تتبعها) أي تزال الحصيات بأن يرمي الثانية عقب رمي الأولى
ومكثراً من غير إلا بقدر يتميز به كونها رميتين (و) ندب (لقطها) أي الحصيات
التي ترمي في يوم العيد وما بعده فكسرها خلاف المتذوب من من أو من حيث شاء إلا
جرة العقبة فيندب لقطتها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره .

(و) ندب (ذبح) أو نحر هدى يعني (قبل الزوال) هذا مصب الندب ويصح بعد

وَظَلَبُ بِدَنَتِهِ لَهُ لِيُحْلِقَ ، ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ بُشُورَةَ ، إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ ، وَالْتَّقْصِيرُ بُخْزِ

البعرو وقبل الشمس . سند بخلاف الأضحية لتعلقها بالصلة ولا صلة عبد على أهل منى (وطلب بدقته) الضالة منه (له) أى الزوال أى قربه بقدر حلقة قبله (ليحلق) رأسه قبله بعد بعثها فكلامها مندوب قبله مكروه بعده ، فان لم يجدها وخشى الزوال حلقة لثلاثة تقوته النضيلتان ، والاصل في تقديم النحر على الحلق قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدَىٰ مِنْهُمْ﴾ البقرة ودل قوله عليه السلام بن سائله عن العلت قبل الذبح إن فعل ولا حرج ، على أن النهي في الآية للتزيره .

(ثم تدب حلقة) يحتمل أن التدب منصب على تقديم الحلق على التقصير ويحتمل أنه منصب على تأخير الحلق عن النحر . وتقديره على الإفاضة ، وعلى كل فلا ينافي كون الحلق أو التقصير واجباً . ولا فرق بين المفرد والقارن على المشهور . وقال ابن الجهم المكي القارن لا يحلق حتى يطوف ويسمى وبازمه هذا في حق كل من أخر السعي إلى طاف الإفاضة والصبي كالبالغ . قال الإمام مالك رحمه الله تعالى عنه من برأسه وجع لا يقدر معه على الحلق يهدى . قال بعض فإن صح فالظاهر أنه يجب عليه الحلق ويفسدا بالشتى الأين لغير مسلم بهذا والتدب للمخلوق على الظاهر .

وأطلق المصنف العلت على مطلق الإزالة بدليل قوله (ولو بنورة) بضم التون أي شيء مخلوط من غير وزر تبغى زوال به الشر إذا العلت إنما يكون بالموسي وأشار بولو إلى قول أشبب لا يميز العلت بها تبعداً ، وضير حلقة للذكر ومثله البنت التي لم تبلغ تسع سنين فيجوز لها العلت والتقصير ، وذكر البعرأن حلقتها أفضل . إن عرفة الشيخ روى محمد حلق الصغيرة أحب إلى من تقصيرها وسمع ابن القاسم التخيير . اللخمي بنت تسع كبيرة ويحوز في الصغيرة الامران والبالغة في الجواز لا في الأفضلية مثل قوله كثراً وهو الأفضل ولو نقل (إنهم) للعلت المذكور سواء كان بموسي أو نوره (رأسه) فلا يكتفى حلق بعضه ولو أكثره .

(والتقصير بجزء) والعلت أفضلاً إلا لم يتم تحمل من عمرته وهي العج من عامه

وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ؛ تَأْخُذُ قَدْرَ الْأَنْمَلَةِ، وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ
أَصْلِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ.

فتقصيره أفضل لبقاء شعثه للحج إن لم يكن بشعره عقص ولا ضفر ولا تلبيد وإنما
يميزه التقصير . ولزمه الحلق كافيها للسنة ففي المدونة ومن ضفر أو عقص أو لبد فعلية
الحلاق . وفي الموطأ عن عمر رضي الله تعالى عنه من ضفر فليحلق أو يقصر ، ومن عقص
أو لبد فعلية الحلاق . ويتحقق كون الحلق حينئذ للسنة أن المرأة لو لبست رأسها فليس
عليها إلا التقصير . وفي المتنقى وذلك أي تعين حلق الملبد ونحوه على وجهين أحدهما أنه
بدل مما تعموا به من مباعدة الشعث . والثاني أنه لا يكاد مع التلبيد أن يتوصل إلى
التقصير من جميع الشعر، ثم قال والمرأة الملبدة ليس عليها إلا التقصير انتهى وهذا يقتضي
توجيه الوجه الأول إذ لو كان لامتناع التقصير من جميع الشعر ل كانت المرأة كالرجل ،
لأنه لا بد لها من التقصير من جميع شعرها ولا يمكن هذا مع التلبيد .

(وهو) أي التقصير (سنة) أي طريقة (المرأة) أي بنت تسع فاعلي اللخمي لا
يمحوز لها حلق لأن مثلاً إلا أن يكون برأسها أذى (تأخذ) أي تقص المرأة من جميع
شعرها . ابن فرسون لا بد أن تعم المرأة الشعر كله طويلاً وقصيره بالقصير نقله للبساجي
(قدر الأنملة) أو أزيد أو أقصى بيسير فليست الأنملة تحديداً لا بد منه (و) يأخذ
(الرجل) المقص (من قرب أصله) ندباً فان أخذ من أطرافه أخطأ كما في الموازية، أي
خالف المتداول وأجزأاً كما فيها أيضاً . وفي المدونة وظاهرها ولو اقتصر على الأنملة ومن
يحلق بعض رأسه ويبقى بعضه كشبان مصر ونحوه فله حلق ما يحلقه وتقصير ما يبقىه
مع الكراوة ، هذا الذي يفيده ابن عرفة ولعله إذا كان إبقاؤه لغير غرض قبيح ،
والواجب حلقه ولو في غير النسك .

(ثم ينفع) بضم الثناء تحت وكسر الفاء آخره ضاد مجمعه أي يطوف للإفاضة بعد
الرمي والتضرع واللحق ويندب فعله في ثوبه إحرامه وعقب حلقه ، ولا يؤخر إلا قدر ما
يكتفي حوالته ويدخل وقته بطلع فجر يوم العيد ، ولكن يطلب تأخيره عن الثلاثاء

وَحْلٌ يَهُ مَا تَقِيُّ، إِنْ حَلَقَ، وَإِنْ وَطَىٰ مَقْبِلَةً قَدْمٌ بِخَلَافِ
الصَّيْدِ؛ كَتَأْخِيرُ الْحَلْقَ لِيَلْكِدِهِ، أَوْ الْأَفَاضَةُ لِلْمَخْرَمِ،

المذكورة فإن قدمه فسيائي (وحـلـ بـهـ) أي طواف الإفاضة (ما بـقـيـ) أي النساء والصـيدـ وـالطـيـبـ (إنـ) كانـ (حـلـقـ) أو قـصـرـ وـكانـ قـدـمـ السـعـيـ عـقـبـ طـوـافـ الـقـدـومـ وقدـ شـمـ حـجـةـ وـإـلـاـ فـلـاـ يـحـلـ مـاـ بـقـيـ إـلـاـ بـسـعـيـ بـعـدـ الإـفـاضـةـ وـتـوـكـهـ المـصـنـفـ لـظـهـورـهـ وـذـكـرـ إنـ حـلـقـ مـعـ عـلـمـهـ مـنـ قـوـلـهـ شـمـ حـلـقـ شـمـ يـقـيـضـ ، لأنـهـ لـمـ يـحـمـلـ التـرـتـيبـ وـاجـبـاـ فـلـوـ لـمـ يـنـبـهـ عـلـىـ تـرـقـفـ الـحـلـ هـلـ تـقـدـمـ الـحـلـقـ لـشـمـ تـأـخـرـهـ عـنـ الـإـفـاضـةـ .

(وإن) طاف للإفاضة و (وطىء قبله) أى العلق (ذ) مليء (دم بخلاف للصيد) في العل قبل العلائق وبعد الإفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وإن وطىء بعد الإفاضة يقبل السعي فعليه دم وإن اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا إن وطىء واصطاد قبل الإفاضة .
و شبه في وجوب الدم فقال (كتأخير العلائق) حمداً أو نسياناً أو بهلا (البلاوة) ولو قربت ولو فعله بذري الحجة وكذا تأخيره طويلاً بأن أخره عن أيام من الثلاثة كله تقديره المدونة قاله عج . البناني فيه نظر بل المدونة تقدير خلافه ، ونص التهذيب والحسناني يوم النحر من أحب إلى وأفضل وإن سلق بمكة أيام التشريق أو بعدها أو سلق في العل في أيام من فلاشى عليه ، وإن أخر الملائحة حتى رجع إلى بلده جاهلاً أو ناسياً سلق أو قسر وأهدى له . التونسي قوله إن أخره حق بلغ بلده فعليه دم يريد أو طائل ذلك وقيل إن خرجت أيام من دم يحلق فعليه دم قاله في التوضيح ، فعلم أن قوله وقوله إن خرجت مقابل مذهب المدونة فلزح حذف قوله بأن يحلق بعد أيام مني واتصر على ما قبله كله رشى لأنها مذهب المدونة وتقييد التونسي .

(أ) تأخير طواف (الافتراض) وحده أو مع السمع أو السمع وحده (المفترض)
فيقيض في الأولى وفيقيض ويسمى في الآخريات ويسمى هدياً واحداً في الجبيه فلا ينافي تأثيرها، فتأثر في تأخير أحدهما ومنهوم للضرر أنه لو أفتراض قبيل عروبة فلا ينافي آخرها
من المحبة وصل إلى كمرين بهم عروبه فلا دم عليه.

وَرَمَيْ كُلَّ حَصَّةٍ أَوِ الْجَمِيعِ لِلَّيلِ ، وَإِنْ يُصَغِّرُ لَا يُخْسِنُ الرَّمَيَ
أَوْ عَاجِزٌ ، وَيَسْتَبِّبُ فَيَتَعَرَّفُ وَقْتُ الرَّمَيِّ ، وَيُكَبِّرُ ، وَأَعَادَ
إِنْ صَحَ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْغُرُوبِ

(و) كتأخير (رمي كل حصاة) واحدة من العقبة أو غيرها وال الأولى حذف كل لأنه يصغير الصورة الأولى عين ما يبعدها . وأجيب بأن كل يعني أي (أو) تأخير جميع حصيات جرة واحدة أو جميع حصيات المبار (الجميع) عن وقت الأداء وهو النهار (الليل) وهو وقت الفضاء فأولى تأخيره عن وقت الفضاء أيضاً فقدم واحد لتأخير حصاة أو أصغر إن كان التأخير ليالغ عاقل قادر بل (وإن) كان التأخير (۱) رمي شخص (صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن الرمي) أو معنون آخر وليهما الرمي عنها والمدم على من أسبهم ، وإن رمي عنها في وقت الأداء فلام .

(أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكتير أو مرض أو لإغفاء طرأ ولم يجد من يحمله والمدم في ماله (ويستتب) العاجز من يرمي عنه في وقت الأداء عليه دم ، وفائدة الاستدابة عدم الائم ، والفرق بينه وبين الصغير ومن الحق به الذين رمي عنهم ولهم في وقت الأداء أن العاجز هو المخاطب بسائر المناسب والصغير ومن الحق به لم يخاطبها وبها هو الولي وقد رمى في وقت الأداء قاله الباقي ، وإن آخر ثائب للعاجز لوقت الفضاء لزمه دمان واحد للنهاية وواحد لتأخير إن كان لعدم وإلا فقدم التأخير على النائب .

(يتعرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبّر) العاجز لكل حصاة يرميها تابه تكبيرة ، ويتعرى أيضاً وقت وقوف ثابته للدعاء عقب المجرتين الأوليين ويدعوه قاله ليها .

(وأعاد) العاجز الرمي وجوياً فيما قاله العط (إن) صح العاجز من مرضه أو إغائه (قبل الفرات) (وقت الرمي) (بالغروب) من اليوم الرابع ، فإن أعاد قبل غروب اليوم الأول فلام عليه للنهاية لأنها جزء علة الآخر عدم حصوله من وقت أدائه وإن صح

من الرابع ، وقضاء كل إليه ، والليل تمام ، وجعل مطيق ،
ورمي ، ولا يرمي في كف غيره وتقديم الخلق أو الإفادة
على الرمي

ليلة الثاني أو ما بعدها أعاده عليه دم التأخير .

(قضاء) رمى (كل) من المجرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (الب) أي غروب الرابع ولا قضاء لرمي الرابع خروج وقت الرمي بغروبه ووجوب الدم (والليل) عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم ولما قبله لا يقال هذا مستفي عنده بقوله وقضاء كل إليه لخسول الليل فيه ، لأنها تقول لما كان النهار وقتاً لاداء الرمي فقد يتوجه أنه لا يقضى إلا في النهار فنبه على أنه يقضى في الليل أو ذكره للرد على من قال الليل أداء ، ودل قوله والليل قضاء على أن اليوم الذي يليه قضاء إلى غروب الرابع .

(جعل) بضم فكسر مريض عاجز عن المشي للجمرة (مطيق) للرمي على دابة أو آدمي (ورمي) بنفسه وجوباً (ولا يرمي) العصاة (في كف غيره) ليرميها عنه ولا يميزه عنه إن وقع (و) ك(تقديم الخلق) على رمي جرة العقبة ففيه فدية لوقوعه قبل التحلل لا هدي كما يفهمه كلامه ، لأن الدم إنما ينصرف له فإذا رمى العقبة أمر الموس على رأسه لأن حلقة الأول وقع قبل حمله أو تقديم الأفاضة على الرمي فيه هدي ، فهو قد منها معناً على الرمي فيه فدية وهدي ولا يصدق قوله أو الأفاضة بتقديمها على يوم النحر ، لأنها قبله كدمها لأنها قبل وقتها كما أفاده قوله ثم يفيض ، وظاهر قوله أو الأفاضة على الرمي ووجوب الدم ولو أعادها بعده .

واستظهره الخط قال ويدل عليه كلام الطراز ولم أر فيه نصاً صريحاً . عج ظاهر الشارح أنه لا يطلب بإعادتها على ما مشى عليه المصنف بل مثله قول أصبح بإعادتها مقابلوا له وفي (ق) منه في المدونة إعادتها بعده ولا دم وإنها قبله كدمها لكونها قبل حملها ، وفهم عج أن قول الخط ما مشى عليه المصنف رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنها معناه في غيرها فلا يقدم على ما في (ق) عنها مع أن في الخط بعد ذلك أن ما رواه

لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ ،

ابن القاسم هو مذهبها اه . عب الرماصي ما ذكره قوله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومالك رضي الله تعالى عنه عدم اجزائهما قبله أيضاً .

ونورك المواقف على المصنف إذ نسب عدم الاجزاء لها . ونقل عج كلامه مقلداً له وبيتى على ذلك ما لافائدة فيه وما نسبة لها غير صحيح ، واللطف الذي نقله ليس لفهمها ولم أحداً نسب لها عدم الاجزاء ، وكيف يصبح وقد قالت ولو وطىء في يوم النحر أو بعده قبل الرمي وبعد الاقاضة فاما عليه مدي وحجه ثام ، وقد جعل الخط عدم الاجزاء عمالقاً لها اه ، وأقره البناني (لا) يازمه دم (إن خالف) الترتيب السابق (في غير) الصورتين المتقدمتين وهما تقديم العلق أو الاقاضة على الرمي كحلقه قبل النحر ، وخبره قبل الرمي ، واقاضته قبل النحر أو العلق أو قبلهما معاً فلا دم عليه في صورة من هذه الحسين على الاصح ثغر حجة الوداع جعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر نعلقت قبل أن اذبح ولا سرج ، وقال آخر لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي فقال إرم ولا سرج ، فما سئل يومئذ عن شيء قدم أو آخر إلا قال مثلك افعل ولا سرج .

وقوله ~~لَا إِنْ~~ اذبح وارم أي اعتد بفعلك ، فصيغة افعل هنا يعني اعتد بفعلك لأن للمرتضى أن السائل فعل الأمرين اللذين قدم تأثيرهما على أولهما . ووجه الدلالة على عدم الدم في الصور الحسين المذكورة من الخبر مع أن ما من خاص بالأوليين من الحسين أن قول الصحافي فيما سئل عن شيء النخ في حكم المروف ، فيشمل غير ما يشتمله من المسؤولين لكنه يشمل الصورتين اللتين فيها الدم ، ولذا قال ابن حجر عن الطبرى فيه رد على مالك رضي الله تعالى عنه في حلته نفي السرج على نفي الاثم مع لزوم الدم فيما وعلى نفي الدم والاثم فيما عدماه ، مع أن قوله ولا سرج ظاهر في نفي الاثم والدم اذا السرج يشتملها ، والتخصص يحتاج للدليل ولم يبينه عليه الصلاة والسلام في ذلك الوقت مع الحاجة اليه .

وأجاب الآتي عن مالك رضي الله تعالى عنه بأن الدم أي الفديسة في الاولى تختص بمهم التبر اثار لقائده آخرى وهي أن في تقديم العلق على الرمي القاء الفتث عن المحرم .

**وَعَادَ لِلْمَبِيتِ بِمَنِي فَوْقَ الْعَقْبَةِ تَلَانًا ، وَإِنْ تَرَكْ جُلَّ لَيْلَةً فَدَمْ
أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعْجِلَ ، وَلَوْ بَاتَ**

وأجاب القسطلاني عن الصورتين بيان أبي حنيفة ومالكا رضي الله تعالى عنها فأولاً
الحديث على نفي الاثم لمدرهم بمحابتهم ونسبائهم بدليل قوله السائل لم أشعر ، ويؤيدوه أن
في الحديث على رضي الله تعالى عنه عند الطحاوي بساند صحيح بالفظ رميت وحلقت
ونسيت أن أشعر ، وأما الدم فأخذنا وجوبه مما رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه
قال من قدم شيئاً في حجه أو أخره فليحرق لذلك دمماً .

لكن قال ابن حجر في السندي إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنها ضعيف وهو ابن ابراهيم
ابن مهاجر ، قال وعلى تقدير الصحة يلزم من أخذ برواية ابن عباس رضي الله تعالى
عنها أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعه المذكورة ولا يخصه بالحلق أو الأفاضة
قبل الرمي .

(وعاد) الحاج وجوهها بعد طراف الأفاضة يوم العيد (للمبيت بمنى) أي قبلها فلا
يحب العود منى فوراً ويحوز التأخير نهاراً ولكن الفور أفضل ، ولا يرجح من منى إلى
مكة في غير يوم العيد ويلزم مسجد الحيف بمنى للصلوات فهو أفضل ، ولو طاف للأفاضة
يوم الجمعة فالأفضل عوده إلى منى قبل صلاتها (فوق العقبة) بيان لمنى فعدمها من جهة
مكة العقبة ومن جهة مزدلفة وادي محرر ، واحذر بفوق العقبة عن أسفلها من جهة
مكة فليس من منى وصلة المبيت قوله (ثلاثة) من الليالي إن لم يتبعها .

(وإن ترك) المبيت بها وبات أسفل العقبة جهة مكة أو بوادي محرر فإذا
عن عين منى أو شعاعها (جل ليلة ذي الحجة) عليه (دم) وأولى ليلة كاملة فإذا كان ، ونظل معه أول الليل
لضرورة كثوفه على متاعه وهو مقتضى رواية ابن نافع عن الإمام مالك رضي الله تعالى
عنه فيما حبس مرهن ثباته بركة أن عليه هدية وإن لم يأتكم .

(أو) للمبيت بها (لليتين إن تعجل) ويجري فيه قوله وإن ترك جتنليلة فتم
ويحوز التعجيل أن أراد أن ببيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولو بات) المقصود الليلة

مِسْكَةٌ أَوْ مَكْيَا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِيِّ : فَيَسْقُطُ عَنْهُ
 دَمْهُ الثَّالِثُ ، وَخَصَّ بِرَاعٍ بَعْدَ النَّعْقَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ ،
 وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمَى لِلْيَوْمَيْنِ ،

الثالثة (مسكة) وأشار بولو لقول عبد الملك وابن حبيب من بات الليلة الثالثة مسكة فقد خرج عن سنة التعجيل ولزمه الرجوع الى منى لرمي اليوم الثالث وهدى لمبيته مسكة ، وسواء كان التعجل آفاقياً (أو مكياً) وهذا في غير الامام وأما هو فيذكره له التعجيل قاله ابن عرفة ، وأشار بولو الى ما رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا أرى التعجيل لأجل المسكة الا أن يكون لهم عذر من تجارة أو مرض . قال ابن القاسم في العشية وقد كان قال لي قبل ذلك لا يأس به لهم وم كاً مل الآفاق وهو أحب الى ، ودليله عزم قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعْجَلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِنْ شَاءَ عَلَيْهِ﴾ ٢٠٣ البقرة .

وشرط التعجيل أن يخرج من منى بجهة مكة أو بجهة عرفة أو بجهة اليمين أو الشمال (قبل الغروب) للشمس (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فإن غربت وهو منى فلا يجوز له التعجيل ، ولزمه المبيت بمنى ورمي الثالث إذ لم يصدق عليه قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعْجَلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ وبين ثمرة التعجيل بقوله (فيسقط عنه رمي) اليوم (الثالث) من أيام الرمي ومبيت ليلته وإن كانت قد بات بغير منى ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر كما قال .

(ورخص) بضم فكسر متلاً جوازاً (أ) شخص (راع) للدوااب (بعد) رمي حجرة (العقبة) بغير العبرة ينصرف (أن ينصرف) عن منى بجهة رعيه (و) لا يعود لها للمبيت بها ولا لرمي اليوم الثاني من أيام النحر إلى أن يأتي منى اليوم (الثالث) من أيام النحر (فيروز) فيه (لليومين) اليوم الثاني الذي مضى وهو في رعيه ، والثالث الذي حضر فيه ثم إن شاء أقام بمنى لمبيت ليلة الثالث ورميه وإن شاء تعجل قبل غروب الثاني ، فيسقط عنه مبيت ليلة الثالث ورميه ، وحملنا الشាត على ثالث النحر وهو ثانٍي أيام الرمي لأن الرخصة فلا يجوز تأخيره اتياناً منى إلى ثالث أيام الرمي ، فان أخره

إِلَهٌ وَأَنْتَ فِيهِ رَمِيٌ لِلْيَوْمَيْنِ قَبْلَهُ ثُمَّ رَمِيٌ لَهُ وَلَزْمَهُ هَدِيٌ لِتَأْخِيرِ رَمِيِ الْيَوْمَيْنِ إِلَيْهِ .
وَظَاهِرُ الْمُصْنَفِ سَوَاءٌ كَانَ رَاعِيٌ إِلَيْلٍ سَلْجَاجٌ أَوْ غَيْرُهُ أَوْ رَاعِيٌ غَيْرُهَا وَوَقْعُهُ فِي نَصِّ
عِبَارَةِ رَعَاةِ إِلَيْلٍ حِجَاجٌ ، ثُمَّ كَلَامُهُ كَالْمُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ وَعَادُ الْمَيْتُ عَنِّي . السَّلْجَاجُ وَمِنْ قَوْلِهِ
أَوْ لِلْتَّنِينِ إِنْ تَعْبِيلٌ ، وَأَمَّا أَمْلُ السَّقَايَا فَيُرَسِّمُ لَهُمْ فِي تَرْكِ الْمَيْتِ بَنِي فَقْطَ لِإِلَيْهِ تَرْكِ
رَمِيِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَيَّامِ الرَّمِيِ فَيُبَيِّنُونَ بِكَثْرَةِ لَنْعِزِ الْمَسَاءِ مِنْ زَمْنِ الْحِجَاجِ وَيَأْتُونَهُ
مِنْ نَهَارًا لِلرَّمِيِ وَيَبْعُدُونَ الْمَيْتَ بِكَثْرَةِ ذَلِكَ قَالَهُ فِي الْطَّرَازِ فَلِيُسَا كَالرَّعَاةِ فِي تَأْخِيرِ
الرَّمِيِ يَوْمًا .

وَكَلَامُهُ فِي مَنَاسِكِهِ يَقْتَضِي أَنَّهَا سَوَاءٌ ، وَلَكِنَّهُ مَعْتَرِضٌ بِأَنَّ الرَّخْصَةَ وَرَدَتْ فِي
حَقِّهِمْ فِي الصَّحِيفَيْنِ فِي تَرْكِ الْمَيْتِ بَنِي فَقْطَ لِلْسَّقَايَا لِزَعْمِهِمُ الْمَاءُ مِنْ زَمْنِ لَيْلٍ وَتَغْرِيفُهُ
فِي الْمَيَاضِ تَهْيَةً لِشَرْبِ الْحِجَاجِ نَهَارًا ، وَيَحْوزُ لِلرَّعَاةِ إِتْبَانٌ مِنْ لَيْلٍ وَيَوْمَهُ مَا خَافُوهُمْ
رَمِيَهُ نَهَارًا قَالَهُ مُحَمَّدٌ . الْحَطَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ وَفَاقَ لِأَنَّهُ إِذَا رَسِّمَ لَهُمْ فِي تَأْخِيرِ الْيَوْمِ الثَّانِي
فَرَمِيَهُمْ لَيْلًا أَوْ أَوْلَى أَوْ عَبَ . الرَّمَاصِيُّ أَطْلَقَ الْمُصْنَفَ لِرَاهِيِّ كَمَاصِبِ الْمَهْرَاجَوْرَايِّ الْمَلَبِ
وَابْنِ عَرْفَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَمْلِ الْمَنْعِبِ مَعَ أَنَّ الرَّخْصَةَ فِي الْمَوْطَأِ عَنِ النَّبِيِّ فَلِرَجَاهِ الْأَبْلِ
فَقَالَ الْبَاجِيُّ لِلرَّعَاةِ عَذْرٌ فِي الْكَوْنِ مَعَ الظَّهِيرِ الَّذِي لَا يَدْرِي مِنْ مَرَاعَاتِهِ وَرَاعِيِّهِ لِلْمَحَايَةِ
إِلَيْهِ فِي الْاِنْصَارَافِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَتَحْمِلُ أَنْتَ أَنْتَ إِلَيْهِ) الْأَيْدِي ظَاهِرُهُمْ مِنْ أَنْتَ مَنْ تَسَبِّ
بِالْأَبْلِ لَا سِيَّا الرَّخْصَةُ لَا تَمْدِي مَعْلَمَاهُ وَفِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا نِزَاعٌ وَاعْتَرَضَ حَلْفَنِي قَوْلُ الْمَسْمَدِ
الظَّاهِرُ أَنَّهُ وَفَاقَ وَتَقَلَّ مِنْ كَلَامِ الْبَاجِيِّ مَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ خَلَفَ فَانْظَرْهُ .^(١)

(١) (قَوْلُهُ فَانْظَرْهُ) أَيْ حَلْفَنِي نَصَّهُ وَلَمْ يُذَكِّرْ الْمُصْنَفُ مَا تَرَاهُدُهُ إِنْ الْمَلَبُ تَسَبِّ
لِابْنِ شَائِنِ عَنِ ابْنِ الْمَوَازِ مِنْ جَوَازِهِمْ هَذَا لَمْ وَجَوَازْ رَمِيَهُمْ لَيْلًا لِتَفَرِّدِ ابْنِ الْمَوَازِ بِهِ إِذَا
يَنْسَبُهُ أَمْلُ الْمَنْعِبِ إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَلَفَ لِتَوْلِي مَالِكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِأَنَّهُ رَوَى
فِي الْمَوْطَأِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَبِيعٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُذَكِّرُ أَوْرَخْصَ لِرَاهِيِّ الْأَبْلِ أَنَّ
يَرْمَوْا فِي الْلَّيْلِ يَقُولُونَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ فَقَالَ الْبَاجِيُّ قَوْلُهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَقْتَضِيُ لِطَلَاقَهُ —

وتقديم الضعف في الرد المزدلفة، وترك التخصيب لغير مقتدى به، ورمي كل يوم الثلاثاء، وختم بالعقبة

(و) رخص ندبا (تقديم الضعف) أي النساء والمرضى والصبيان ونحوهم من تلبيته مسلفة عظيمة بالبيات بالمزدلفة والسير مع الناس غدوة يوم العيد إلى مني فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجع المشاهين بها واقامتهم بعض الليل (في الرد) أي الرجوع (المزدلفة) اللام يعني من وفي الكلام حذف أي إلى مني ليلاً ويسقط عنهم الوقوف بالمشعر الحرام ويرخص لهم في التأخر بمزدلفة أن باتوا بها إلى ذهاب رحمة الناس فلو قال ولقديم الضعف أو تأخيرهم من المزدلفة لمني لكان أحسن.

(د) رخص (ترك التخصيب) أي النزول بالحصب حين وصوله حال الرجوع من مني لكتلة عشبة ثالث أيام الرمي لصلة الظهر والمصر والمغرب والعشاء به (١) حاج (غير ملتبسي به) يضم الميم وفتح الدال وهذه الرخصة خلاف الأولى ومفهوم لغير مقتدى به عدم التخصيص في تركه للقتدي به من أيام وعام ونحوها وهو كذلك (و) إذا عاد الحاج من مكة عقب طواف الأفاضة لم يبيت مني (رمي) وجوباً كل (يوم) بعد يوم العيد الجار (الثلاث) كل واحدة يسبح حصيات مبتدئاً بالأولى من جهة مزدلفة وهي التي تلي مسجد الحيف يعني ويتبعها برمي الوسطى التي بسوق مني .

(وختم) الرمي (بـ) رمي جمرة (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي كما يأتي وصلة رمي (من النزال للغروب) هذا وقت الاداء وهو قسمان اختياري وضروري فالاختياري للاصغرار والضروري من مبدأ الاصغرار للغروب والظاهر كراهة الرمي به

→ زمن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه لأن أول أزمان هذه الشريعة فعل هذا هو مرسل ويحتمل أن يريد به أول زمن أمره كخطاء فيكون موقوفاً متصلًا به أهـ فلذا لم يأخذ به مالك رضي الله تعالى عنه فقول الخطط الظاهر أن قول ابن المازن ليس بخلاف لأنه إذا رخص لهم في تأخير الرمي لليوم الثاني فرميهم ليلاً أولى غير ظاهر إذ لا يؤخذ بالأولى في الرخصة وكانه لم يقف على ما قاله الباجي وتابعه من .

منَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ ، وَصَحَّتْهُ بِسِجْرٍ كَحْصِيِ الْخَذْفِ ،
وَرَمَى وَإِنْ بِمُتَبَعْسٍ عَلَىَ الْجَمْرَةِ ،

لغير ضرورة ولا دم فيه أفاده من العط .

(و صحته) أي الرمي مطلقاً مشروطاً (بحجر) فلا يصح بذهب وفضة ونحوها من المعدن ولا بطنين ولا بخمار ولا يحيى وجيس وقدر الحجر (كحصى الخذف) بناءً وذاك مجمعتين وهو الرمي بالحصى بالأصابع وذلك فوق الفستق ودون البندق ولا يجزى الصغير كالقمح أو الحصة ، ويكره الكبير لهذا النته السنة وخوف ايندائه ، ويعجزى ان رمى وتشمل الحجر الزلط والرخام ، طفى هكذا في الرسالة والجواهر وصدر به ابن الحاجب وهكذا في الصحيح ، وترك قول الامام رضي الله تعالى عنه في مدوته أشعب أن يكون حصى الجمار أكبر من حصى الخذف قليلاً وصدر به ابن عرفة ، ثم قال وفي الصحيح كحصى الخذف . الباقي لعل مالكم رضي الله تعالى عنه لم يبلغ الحديث ولو بلغه ما أشعب ما هو أكبر منه .

(د) صحته (رمي) لا وضع أو طرح فلا يجزى قاله فيها ، والمراد رمي كل حصنة وسدهما فان رمى السبع رمية واحدة عددها حصنة واحدة ، والظاهر اشتراط كونه بيد لا يفهم أو رجل أو قوس ، ومن مستحباته كونه بالأصابع لا بالقبضه ، وكونه باليمين الا الأعسر الذي لا يحسن الرمي بيده اليمنى .

فإن قلت شرط الرمي في الرمي شرط الشيء في نفسه . قلت المرأة بالرمي المشروط فيه مطلق الإيصال ، وبالرمي المشرط الدفع ويصح الرمي بحجر ظاهر بيل (وإن بـ) حجر (منتجس) مع الكراهة وتندب إعادته بطاهر قاله في الطراز وصلة رمي (على الجمرة) وهو موضع البناء وما سوله والمطلوب الرمي على ما حوله إذ البناء مجرد علامه على المهل لثلاينس .

قال في منسكه ولا ترم على البناء بيل ارم أسلمه بوضع الحصى ، وسيقول وفي أجزاء ما وقف بالبناء تزداد فإن رمي البناء فإن نزل الحصى أسلمه أجزاء وإن وقف في شرق

وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا ، إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ ، لَا دُونَهَا إِنْ
أَطَارَتْ غَيْرَهَا لَهَا ، لَا طِينٌ وَمَعْدِنٌ ، وَفِي إِجْزَاءِ مَا وَقَفَ
بِالْبَنَاءِ تَرَدُّدٌ ، وَبِتَبَيْهٍ .

البناء ففي إجزائه تردد ، ولا يحيى ما وقع على ظهر جرة العقبة قطعاً . وعبارة ابن فرجون ليس المراد بالجرة البناء القائم فإنه علامة على موضعها . وقال الباجي وغيره الجرة اسم لموضع الرمي سميت باسم ما يرمي فيها وهي المجارة وتجزئ الحصاة المرمية في الموضع الخصوص إن لم تصب غيره قبل وصولها اليه بل (وإن أصابت) الحصاة (غيرها) أي الجرة ابتداء ثم ذهبت لها (إن ذهبت) لها (بقوه) الرمي (لا) تجزئ إن وقعت (دونها) أي الجرة ولم تصل لها أو وصلت لما لا بقوه الرمي بأن وقعت على محل عال ثم تدحرجت من عليه ووصلت الجرة .

قال في التوضيح سند ولو تدحرجت من مكان عال فترجمت إليها فالظاهر هدم الأجزاء لأن الرجوع ليس من فعله ومفهوم دونها مفهوم موافقة بأن رمماها فتعيازتها ووقيمت بالبعد عنها . قال لأن رميها لم يتصل بها ولا تجزئ الواقعة دونها إن لم تطرحصاة غيرها لها بل (وإن أطارات) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت الحصاة المطلارة (لها) أي الجرة (لا) يحيى (طين) ومثله طفل أو هو منه هذا وما يبعده محترز حجر .

(و) لا يحيى (معدن) مستطرق كذهب وفضة ورصاص وحديد ونحاس وقزدير أو غير مستطرق كزركنيخ وزمرد .

(وفي إجزاء ما وقف) من الحصيات (بالبناء) الذي بالجرة ولم ينزل أسفلها مما يليه معر الناس وهو الذي كان يميل إليه المترف شيخ المصنف وهو المناسب لتفسير الجرة بالبناء وما تحته وعدم اجزائه ، وهو الذي كان يفق به سيدى خليل شيخ المصنف والشارخ أيضاً ، ولمل الجرة عنده اسم للمكان المجتمع فيه الحصى فقط (تردد) للشيخين المتقدمين بعدم تنص المتقدمين الخط الظاهر الأجزاء (و) صحته فيما بعد يوم العيد بـ (لربهين) أي

وأعادَ ما حضرَ بعْدَ المُنْسِيَةِ ، وَمَا بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا فَقَطْ
وَنُدِيبَ تَابِعَهُ ، فَإِنَّ رَمَى بِخَمْسٍ خَسِّ ، وَأَعْتَدَ بِالْخَمْسِ الْأُولِ

الجمرات بـأَنْ يَبْدأَ بِالْأُولِيَّ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَهُ مِنْ وَيْسَنِي بِالْوَسْطَى وَيَخْتَمُ بِالْعَقْبَةِ ، فَإِنْ نَكَسَ أَوْ تَرَكَ الْأُولِيَّ أَوْ بَعْضَهَا أَوْ الْثَانِيَةَ كَذَلِكَ وَلَا سَاهِيًّا فَلَا يَعْزِيزُهُ ، فَإِنْ ذُكْرَ فِي يَوْمِهَا أَعْدَهُ
وَلَا دَمْ عَلَيْهِ (و) إِنْ خَرَجَ يَوْمَهَا وَرَمَى لِلْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهِ ثُمَّ تَذَكَّرُ (أَعْدَهَ مَا حَضَرَ)
وَقَتْهُ نَدِيبًا (بَعْدَ) رَمَى (الْمُنْسِيَةَ) مِنْ الْيَوْمِ الَّذِي مَضَى وَجَوَيَا .

(و) إِعْدَادُ رَمَى (مَا بَعْدَهَا) أَيْ الْمُنْسِيَةَ وَجَوَيَا أَيْضاً لِجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي رَمَى مَا
هُوَ (فِي يَوْمِهَا) أَيْ الْمُنْسِيَةَ (فَقَطْ) لَا مَا بَعْدَهَا فِي يَوْمٍ آخَرَ فَلَا يَعْيَدُهُ ، فَإِذَا نَسِيَ فِي
ثَانِي الْمِيدَاجِمَرَةِ الْأُولِيَّ وَرَمَى فِي الْثَانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ وَرَمَى فِي ثَالِثَهُ جُرَاتَهُ كُلُّهَا أَوْ رَمَى
فِي رَابِعَهُ جُرَاتَهُ كُلُّهَا ثُمَّ تَذَكَّرُ قَبْلَ غُرُوبِهِ جَمَرَةُ الثَّانِيَةِ الْأُولِيَّ الَّتِي نَسِيَ فِي رَمَى مَا
بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا وَجَوَيَا ، وَيَعْيَدُ رَمَى جُرَاتِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ نَدِيبًا ، وَلَا يَعْيَدُ رَمَى جُرَاتِ
الثَّالِثِ لِغُرُوبِ وَقْتِ أَدَانَهُ .

(وَنُدِيبَ تَابِعَهُ) أَيْ رَمَى الجُرَاتِ فَإِذَا رَمَى الْأُولِيَّ أَرْدَفَهَا بِالثَّانِيَةِ وَلَا يَنْفَصِلُ
بَيْنَهَا إِلَّا بِقَدْرِ الدُّعَاءِ الْمُطَلُّوبِ ، وَإِذَا رَمَى الثَّانِيَةَ عَقِبَهَا بِالثَّالِثَةِ إِلَّا بِقَدْرِ ذَلِكِ وَمَا تَقْدِمُ
فِي قُولِهِ وَتَتَابِعُهَا فَهُوَ فِي تَابِعِ حَصَبَاتِ جَمَرَةِ الْعَقْبَةِ يَوْمَ الْمِيدَاجِ قالَهُ أَحَدُ وَعْجَ أوْ أَنَّ مَا
هُنَّا فِي تَابِعِ رَمَى الجُرَاتِ وَمَا مِنْ فِي تَابِعِ حَصَبَاتِ كُلِّ جَمَرَةٍ ، وَهَذَا هُوَ الْأَنْسِبُ
بِقُولِهِ وَلَقْطَهَا وَلَذَا ذَكَرَ الضَّمِيرُ هُنَّا وَفَرَعَ عَلَى أَنْ تَرْتِيبَ الجُرَاتِ شَرْطٌ صَحُّهُ وَإِنْ
تَتَابِعُهَا وَتَتَابِعُ الْحَصَبَاتِ مُنْدُوبٌ .

قُولُهُ (فَإِنَّ رَمَى) الْجَيْهَارَ الْثَلَاثَ فِي ثَانِي الْمِيدَاجِ أَوْ مَا بَعْدَهُ كُلَّ جَمَرَةٍ (بِخَمْسِ خَسِّ)
بِفَقْعِ الْخَاءِ الْمُعْجمَةِ وَسَكُونِ الْيَمِّ فِيهَا وَتَرَكَ مِنْ كُلِّ جَمَرَةِ حَصَبَاتِيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرُ فِي يَوْمِهِ
أَوْ مَا بَعْدَهُ مِنْ وَقْتِ الرَّمَى (أَعْتَدَ) أَيْ اسْتَبَّ وَاكْتَفَى (بِالْخَمْسِ الْأُولِيَّ) مِنْ الْجَمَرَةِ
الْأُولِيَّ وَكُلُّهَا بِحَصَبَاتِيْنِ ، وَرَمَى الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ بِسَبْعِ سَبْعَ ، وَسَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ سَهْوًا أَوْ
عَدْدًا بِنَاءً عَلَى نَدِيبِ التَّابِعِ وَلَا هَدِيَ عَلَيْهِ إِنْ ذُكْرَ فِي يَوْمِهِ وَعَلَيْهِ الْهَدِيِّ إِنْ ذُكْرَ فِي

وَإِنْ لَمْ يَبْدُرْ مَوْضِعَ حَصَّةٍ، اعْتَدْ بِسْتَ مِنَ الْأُولَى وَأَجْزَأَ عَنْهُ

وقت التضاهاء قاله في التهذيب ، ولم يعتد بخمس ما بعد الاول لأنه لم يكمل الاول فلم يحصل الترتيب فبطل رمي الثانية والثالثة ، ولكن الفور متذوباً بنى على حسن الاول . وما ذكره المصنف من ندب تتابعه شهر الباجي وابن بشير وابن راشد وصدر به ابن شاس ، وحل أبو الحسن المدونة عليه . وقال سند وابن عبد السلام وابن مارون أنه واجب شرط مع الذكر اتفاقاً ومع النبيان فيه قولان وعليه فلا يعتد بخمس الاول أيضاً .

(وإن) رمى الجرات الثلاث ثم وجد حصة في جيده مثلاؤ (لم يدر موضع حصة) ترك رميها تحفيقاً أو شلكاً من أي الجرات الثلاث (اعتد بست) من المصبات (من) الجرة (الأولى) فرمي عليها حصة ويعيد رمي ما بعدها بسبع سبع ، فإن تحقق اثام سبع الاول وشك في الثانية اعتد بست منها ورميها بحصة ، ورمي الثالثة بسبع وإن شك في الثالثة رميها بحصة فقط ، وكذا إن لم يدر موضع حصتين أو أكثر وعدها على ندب التتابع أيضاً ولا يعتد بشيء على شرطيته . وإن شك في رمي حصة ولم يبق بعده حصة اختلف فيه قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فيها ، والذي رجع إليه أنه لا يعتد بشيء ويرمي كل هبة بسبع ، لكن قوله الأول هو الذي في المتن .

ويه أخذ ابن القاسم وصرخ الباجي وغيره بأنه المشهور ومن بقيت بيده حصة لم يدر موضعاً ، فحكي فيه الأبهري القولين أيضاً فيها . وإن ذكر أنه نسى حصة من أول يوم لا يدرى من أي جهة ف قال مالك رضي الله تعالى عنه يرمي الأولى بحصة ثم يرمي الوسطى والعقبة بسبع سبع ، وفي كتاب الأبهري ومن بقيت بيده حصة ولم يدر من أي جهة هي قليلة بها الأولى ثم يرمي الباقتين بسبع سبع ، وقد قيس كل إنما يستأنف والأول أحب إليها .

(وأجزاء) الرمي المتفرق كرميه (عنه) أي الرامي سبع حصيات متواлиات على

وَعَنْ حَسِيْ وَلَوْ حَصَّةَ حَصَّةً ، وَرَمَيَ الْعَقْبَةَ أُولَئِكَ يَوْمٌ طَلُوعَ
الشَّمْسِ ، وَإِلَّا إِنَّ الزَّوَالَ قَبْلَ الظَّهِيرَ ، وَوُقُوفَهُ إِنَّ الْأَوَّلِينَ
قَدْرَ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ ، وَتِبَاسُرُهُ فِي الْثَّانِيَةِ

جمرة وسبع حصيات أخرى عن حسي ونحوه من يرمي عنه نيابة على تلك الجمرة، ومكثها الجمرة الثانية والجمرة الثالثة، بل ولو كان التفريق في حصيات كل جمرة بأن يرمي حصة عن نفسه وحصة عن غيره أو عكسه إلى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جمرة، وتغييره والإجزاء يفيد أنه خلاف المندوب وهو كذلك فلا ينافي ندب تتابعيها.

وأشار أبوه إلى قول القابسي يبعد عن نفسه ولا يعتد من ذلك إلا بحصة واحدة. ابن يونس وهو غير صحيح لأن تفريق يسير، وندب رمي جمرة العقبة أول يوم من أيام النحر، ومصب الندب كون الرمي طلوع الشمس أي بعده وعباراتها صحورة ويتمد وقت الفضيلة للزوال، ويذكره الرمي بعده وقبل الشمن وإن كان أداء فيها أيضاً. ابن الحاجب أداء جمرة يوم النحر من طلوع الفجر إلى الغروب وأفضله طلوع الشمس إلى الزوال. ابن رشد أن رماها بعد الفجر وقبل طلوع الشمس أو بعد زوالها قبل الغروب أنساء ولا شيء عليه.

(إلا) أي وإن لم يكن الرمي أول يوم بأن كان ثانية أو ثالثة أو رباعية ندب (أو) بكسر فسكون أي عقب (الزوال قبل) صلاة (الظهر وندب وقوفه) أي مكث الرامي ولو جالساً (أو) رمي كل واحدة من الجمرتين (الأولتين) للذكر والدعاء بدون رفع يديه (قدر إسراع) قراءة سورة (البقرة) لا إن الثانية فقط وإن صدق عليه أنه إن الأولتين وهذا كالاستدراك على قوله وتتابعيها.

(و) ندب (تباسره في) وقوفه للدعاء عقب رمي الجمرة (الثانية). ابن الموارث يرمي الوسطى وينظر منها إلى الشمالي في بطئ المسيل يقف أمامها مما يلي يسارها. ابن عرقه يرمي الوسطى وينظر منها ذات الشمالي ببطئ المسيل يقف أمامها مما يلي يسارها ومثله في عبارة ابن شام وابن الحاجب وسند هذه الكيفية الاتباع، ففي البخاري من

وتحصيُّ الرَّاجِعِ لِيُصْلِي أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ

حدث ابن عمر رضي الله تعالى عنها ثم يرمي الوسطى فيأخذ بذات الشهال فيسئل قوله فيسئل بضم التحتية وسكون السين وكسر الماء أي يأتي المكان للسهل، هكذا في صحيح البخاري في عدة أحاديث ابن حجر، أي يشي إلى جهة شهال ليقف داعياً في مكان لا يصبه فيه الرمي أه، ويلزم من كونه في جهة يسارها كونها في جهة يمينه وفيها ترك الرفع أحسب إلـيـ . مالك رضي الله تعالى عنه في كل شيء إلا في ابتداء الصلاة فانه يرفع يديه ولا يرفعهما في المقامين عند الجمرتين أه.

وقال ابن الحاير وضفت مالك رضي الله تعالى عنه رفع اليدين في جميع المشاعر ، هذا وفي صحيح البخاري ثبت رفع اليدين عند الجمرتين الأوليين عن النبي ﷺ . ابن المنذر لم نعلم أحداً أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنها ويستقبل الكعبة في وقوفه للدعاء ، ولم يذكر صفة وقوفه لرسبيها وهو أن يقف مما يلي المسجد في رمي الجمرتين الأوليين وفيها ويرمى الجمرتين جسمـاً من فوقها والعلبة من أسفلها .

(و) ندب (تحصي) الشخص (الراجع) من منى لكة أى زواله بالمحصب وهو ما بين الجبلين ومتناه المقدمة التي باعلى مكة سمي به لكثره المحصباء فيه من السبيل ويس الإبطاع أيضاً لأنطاباً (يلصلـي) الراجع (فيه) أى المحصب (أربع صلوـاتـ) أى الظهور والمصر والمغرب والمساء اقتداء به ﷺ ، وهذا لغير التمثيل ، أما هو فلا يندرج تحصيـه ولو مقتدـيـ به وفي غير يوم الجمعة وإلا وكم ودخل مكة لصلاتها . في النـذـيرـةـ التـحـصـيـبـ مستـحـبـ عندـ الجـمـورـ وليسـ بـنسـكـ . وفيـ الإـكـالـ أـجـمـعواـ عـلـىـ أنـ النـزـولـ بهـ لـيـسـ مـنـ النـاسـكـ وإنـهاـ هوـ مـسـتـحـبـ عـنـ الجـمـيعـ وـاعـتـرـضـهـ الآـيـ بـقـوـلـ مـسـلـمـ كانـ ابنـ عمرـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهـاـ يـرـىـ التـحـصـيـبـ سـنـةـ فـهـذـاـ ظـاهـرـ فـيـ إـلـهـ مـنـ النـسـكـ فـيـنـاقـضـ الإـجـمـاعـ عـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ مـنـهـ ؟ـ قـلـلـلـ قـوـلـمـ لـيـسـ مـنـ النـسـكـ أـيـ اـشـاكـدـ اوـ الـواـجـبـ حقـ يـلـزمـ يـنـوـرـ كـهـ دـمـ .

(و) ندب لكل من أراد الخروج من مكة مكيـا أو آفـاكـياـ قـدـمـ بـنسـكـ أوـ تـجـارـةـ

**وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالْبَحْرَةِ، لَا كَالثَّعِيمِ، وَإِنْ
صَفِيرًا، وَتَأْذِي بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ، وَلَا يَرْجِعُ الْقَهْرَى،**

(طواف الوداع) يفتح الواو وكسرها (إن خرج) أي أراد الخروج (۱) مقدات (كالبحرية) أراد المودع أم لا إلا لقصده التردد لما بنحو حطب فلا ينذر له الوداع ، ولو خرج لل مكان بعيد وكذا المتجلل أهاب . البناني نحوه وقول الحوشى ، وكذا يستثنى منه المتجلل ولم أره لغيرها ، وهو غير صحيح إذ لا تعلق لطواف الوداع باللحج ولا هو من مناسكه حق يفرق فيه بين المتجلل وغيره لاتفاقهم على أن من قصد الإقامة عبكة لا يؤمر به . وفي التوضيح ليس من شرط الأمر به كونه مع أحد النسرين ، بل يؤمر به كل من أراد سفراً من مكة مكياً كان أو غيره وفي الصحيح لا ينفر أحدكم حق يكون آخر هذه الطواف بالبيت .

(لا) ينذر طواف الوداع من أراد الخروج لمن قريب (كالنعم) والجعارة مما دون البقاع لقضاء حاجة إلا أن يكون مسكنه أو يزيد الإقامة به طويلاً فينذر له الوداع إن كان بالغاً .

بل (وإن) كان (صفيرأ) ظاهره ولو غير مميز أو عبد أو امرأة . ابن فرسون ولم يذكره تقبيل الحجر عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه لستد . وفي الواضحة ينذر تقبيل الحجر عقب طواف الوداع وتقله الحط . وحاصل ما ذكره مع كلام المصنف أن السارج من مكة أن قصد التردد لما فلا وداع عليه مطلقاً ، وإن قصد مسكنه أو إقامة طوافه عليه الوداع مطلقاً وإن خرج لقضاء دين أو زيارة أهل نظر فإن خرج لكالبحرة ودع ، وإن خرج لدونها كالنعم كالتبعيم فلا وداع .

(وتاذى) بفتحات مثلاً أي يحصل طواف الوداع (بالإفاضة و) بطواف (العمرة) ولا يكون السعي عقبه طولاً حيث لم يقم بعدها إقامة تبطل حكم التوبيع ويحصل بها نوابه إن نواه بها قياساً على تاذى تحيية المسجد بالفرض .

(ولا يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهري) أي يكره أو

وَيَبْطِلُ إِقَامَةَ بَعْضِ يَوْمٍ بِمَكَّةَ لَا يُشْغِلُ خَفَّ، وَرَجَعَ لَهُ
إِنْ لَمْ يَخْفَ فَوَاتَ أَصْحَابَهُ، وَجِئَسَ الْكَرَى، وَالْوَلَى:
لِحِيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، قَدْرَهُ،

خلاف الأولى لعدم وروده فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويشي مشية المتناد والأدب والخشوع في القلب ، وكذلك في خروجه من مسجد المدينة على ساحتها أفضل الصلاة والسلام .

(وبطل طواف الوداع بمعنى طلبه بغيره وإن صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى) (باقامة بعض يوم) له بال وال وهو ما زاد على ساعة فلكية (بركة) فإن أقام خارجها كالابطح وهي طوي فلا يبطل (لا) يبطل إقامة بركة (الشفل خف و) إن عركها الكليلة أو يبطل حكمها كمن أتى به على غير وضوء أو لم يصل ركتبه حق انتقض وضوءه أو يبطل كونه وداعاً بالاقامة بركة وخرج منها قال مالك « دره » ولم يبعد (ربع) نديباً (له) أي طواف الوداع (إن لم يخف فوات أصحابه وحبس) بضم فكسر أي منع من السفر (الكرى) أي الشخص الذي أكرى دابته لمرأة .

(والولى) أي زوج المرأة أو عمرها (حيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافيها للأفاضة وصلة حبس قوله (قدره) أي الحيض أو النفاس سواء علم الكرى حملها أم لا حللت عند الكراه أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذي الكلام فيه ، ولا شيء يطليها من نفقته ولا نفقة دابته ذكره الواقع والخط . زاد ويندب لها في النفاس إعانته بالعلف لا في الحيض فإن مرض قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع دمها فظاهر المدون أنه اتطوف لأنها مستحاضة . ابن عرفة وعلى حبس كريها لها معتاد حيضها والاستظهار ، فإن زاده منها ظاهراً ما تطوف كمستحاضة وتأوهها الشيف بمنعه وفسخ كرائها كرواية ابن وهب بالاستباط طفي ورواية ابن وهب بالاستباط بعد الاستظهار فيها بين عادتها وخمسة عشر يوماً كما تقدم في الحيض فظاهر الفسخ وعدم الطواف وجه وهو مراعاة رواية ابن وهب في الاستباط . ابن شاش فإذا زاد الدم مدة الحبس فهل تطوف أو يفسخ الكراه قوله .

وَقِيدَ إِنْ أَمِنَ ، وَالرُّفْقَةُ فِي كَيْوِمِينِ

(وَقِيد) بضم فكسر متقدلاً أي حبس الكري والولي لم يمض أو نفاس المرأة قدره (إنْ أَمِن) بضم فكسر أي الطريق حال رجوعها بعد طهرها وطوفتها للإفاضة ، ومدا القيد لابن البارد وابن أبي زيد التونسي ، فإن لم يؤمن فيفسخ الكراهة اتفاقاً قاله عياض ، ولا يحبسكري ولا ول لاجل طوفتها وتمكث وحدها بحصة حق تطهر وتتطوف إن أمكنها المقام بها وإلا رجمت بلدها وهي محمرة وتعود في القابل .

سند أما أهل الأفق البعيدة الذين لا يغرون إلا حمية فأمر محمول على زمان الحج عادة فلا يحبس عليها بعده وهي كالمحصنة بالمدو ولا يلزمها جميع الأجرة ، ويختتم أن يقال يلزمها لأن الامتناع منها فسخ الكراهة عند عدم الأمان يimarsh ما سيأتي أن الإجارة لا تنفسخ بتلف ما يستوفي به إلا في مسائل ليست هذه منها ، والقياس أن للكري جميع الأجرة إن لم تجد من يركب مكانها ، وهذا كله إن لم ينقطع دمها ، أصلًا وإنما اقتضت وظافت حال انقطاعه ولو بعض يوم .

هذا التقيير المذهب وليه مشكلة خصوصاً على من بلادها بعيدة ومتضمن يصر الدين ، أما تقليد ما رواه البصريون عن الإمام مالك (رض) ، أن من طاف للقدور وسعى ورجوع بلده قبل طواف الإفاضة جاملاً أو ناسياً أجزاء عن طواف الإفاضة وإن كان علماً رواه رجلان البليداديين عدم ، وهو المذهب ولا شك أن عذر الخانص والمتساء أبلجع من هدر الجاهم والناسي .

وأما تقليد أبي حنيفة (رض) ، أن الخانص نطوف لأنه لا يشارط في الطواف الطهارة من حدث ولا من ثابت وهي رواية عن أبى حمذة (رض) ، وعليها بذلة ويتم حجبها الصحة طوفتها ، وإن أثبتت عندها أو عند أحد فقط بدخولها المسجد حائضاً والله أعلم بالصواب .

(و) حبست (الرفقة) مع كريها ولبيها إن كان يزول عندهما (في كيومين) لعله مع الأمان كما سبق ولا يحبس الرفقة فيما زاد على كيومين ويحبس الكري ومحمه ، ومتتضى ما في الدخيرة عن مالك (رض) ، أن السكاف استفهائية ومتتضى ما في الموازية عنه إدخال زاد عليها .

وَكُرْهَ رَمِيٍّ بِمَرْمِيٍّ بِسِرِّهِ : كَانَ يُقَالَ لِلإِفَاضَةِ طَوَافُ
 الْزِيَارَةِ، أَوْ زَرْتَا قَبْرَهُ مُتَكَبِّلُهُ، وَرُقِيَ الْبَيْتُ، أَوْ عَلَيْهِ
 أَوْ عَلَى مِنْبَرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَعَلَّلُ، يَخْلَافُ
 الطَّوَافَ وَالْحَجَرَ،

(وَكُرْه) بضم فكسر (رمي) بمحض (مرمى به) منه أو من غيره في يومه أو قبله في مثل ما رمى فيه أولاً كحج وحج مفرداً فيها أو في أحدهما وقارناً في الآخر، ظاهره الكراهة ولو في حصة واحدة . التوفسي ويعيد ثدياً ما لم تمض أيام الرمي فلا شيء عليه وخلف مالك (رض) الحصاة الواحدة وظاهر المصنف ولو في ثاني عام ، والمعتمد الإطلاق كظاهر المصنف لتقول ابن القاسم سقطت مني حصاة فلم أعرفها فرميت بحصاة من حصى الجمرة فقال لي مالك (رض) انه لم يكرهه وما أرى عليك شيئاً .

وشبہ في الكرامة فقال (كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة) فتکرھ التسمية المذکورة لأنها تقتضي التغيير وهو ركن لا تغيير فيه ولا ينجبر بالدم فكأنه تكلم بكلب (أو زرت قبره عليه الصلاة والسلام) وكذا لو سقط لفظ قبر قاله سند وإنما يقال قصداه أو جبعنا إلى قبره مُتَكَبِّلُهُ، وعلت الكرامة بأنها من أعظم القراء فلا تغيير فيها أو لأن للذائري فضل . ورد عياض الثاني بمحدث زيارة أهل الجنة لربهم ، وبمحدث من زار قبره وجبت له شفاعة لكن لا دليل فيه بجواز إطلاق للفظ الزيارة من غيره .

(و) كره (رقي) بضم فكسر فشد الياء أي دخول (البيت) الحرام لا رقي درجة فقط ، وسمى دخوله رقى لارتفاع بابه (أو عليه) أي على ظهره (أو على منبره) أي النبي مُتَكَبِّلُهُ ولو الموجود الآن (يتعلل) عحقق الطهارة وهو راجع للسائل الثلاثة ومثله الحف ، ويحرم وضع المصحف على أحدهما لعظم حرمة القرآن . المراق ويكره جمل نمه بالبيت إذا دخله للدعاه ول يجعله في حجزته (يختلف الطواف) بالبيت (و) دخول (المحرر) بيكسر فسكنون بتعلل عحقق الطهارة فلا يكره ، وظاهره ولو مشى به في السنة

وَإِنْ قَصَدَ بِطْوَافَهُ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ ، لَمْ يُبْغِزْ عَنْ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا ، وَأَجْزَأَ السَّعْيُ عَنْهُمَا : كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا .

أذرع من المجر التي من البيت لمدم قواطه على رأي.

(وإن) طاف حامل شخص طوافاً واحداً و (قصد بطوافه نفسه مع محوله) صي
أو جنون أو مريض واحداً ومتعدد نوع عن نفسه والحامل عن نفسه (لم يبغز عن واحد
منهما) لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين ، كذا قوله سالم وانظر ادخاله في
كلام المصنف نسبة المريض عن نفسه ، والحامل عن نفسه فقط ، والذبي يدل عليه قوله مع
محوله صحته في هذه عن الحامل فقط وهو القياس أهعب .

البناني قوله لم يبغز عن واحد منها تبع فيه تشير ابن الحاجب مع قوله في التوضيح
لم يرافق شهراً . قال الخط ظاهر الطراز توجيه الفول بالإجزاء عنها ، ونسب الواقع
والتوسيع الإجزاء عن الصي لابن القاسم . قوله وانظر ادخال الخ تبع فيه الخط ونص
ظاهر المصنف أنه لا فرق بين كون المحول صغيراً نوع الحامل عنه وعن نفسه أو كبيراً
بنوعي هو لنفسه ، وينوي الحامل لنفسه والله أعلم وفيه نظر والظاهر بما ذكره عب .

(وأجزأ السعي) الذي نوع به الحامل نفسه مع محوله (عنها) أي الحامل ومحوله
لختنه إذ لا يتشرط فيه طهارة وشبه في الإجزاء فقال (كمحمولين) فاكثراً لشخص طاف
أو سعى بها ونحو بطوافه أو سعى عنها فيجوز (فيها) أي الطواف والسعي والفرق
بين ثباته عن نفسه وعن محوله وبين ثباته عن محوليه أن المحمولين صارا بعزة الشيء الواحد ،
وفهم من المصنف أنه إذا قصد بالطواف المحول فقط فإنه يبغز عنه وهو كذلك ، والمعتبر
طهارة الحامل وكذا يقال في قوله كمحمولين إن كان المحول في المسألتين غير مميز فإن
كان مميزاً فالمعتبر طهارة المحول لا الحامل

* * *

(فصل)

حرم بالاحرام على المرأة : ليس قفاز ، وسترو وجهه إلا لستره

(فصل)

في حرمات الاحرام والحرم

(حرم بـ) سبب (الاحرام) بمحاج أو عمرة أو فيه أو معه الاول والأخير يفيدان أن مبدأ الحرماء مجرد الاحرام ، بخلاف الوسط إذ قد يكون الظرف أوسع من مظروفه (على المرأة) ولو ألمة أو صفيرة وتعلق الحرماء بوليها . وحرمات الاحرام ضربان ضرب غير مفسد وفيه القدية كاللبس والتطيب ، وضرب مفسد وفيه المهيبي كالجماع ومقدماته .

وببدأ المصنف بالأول فقال حرم على المرأة (ليس) عبيط بيدها إحاطة خاصة كـ (قفاز) بضم القاف وشد الفاء آخره زاي شيء يصنع بهيمة الأصابع والكف ، خصه الخلاف فيه وإلا فغيره مما يحيط باليد إحاطة خاصة بنسج أو خياطة أو غيرها كذلك ، وكذا العبيط ياصبع . ولا يحرم عليها ستر يدها بغير عبيط كغبار ومنديل أو بعبيط إحاطة عامة كإدخال يدها في قميصها ، وليس بضم اللام مصدر ليس بكسر الموحدة في الماضي وفتحها في المضارع ، وأما مفتتح اللام فمعناه الخلط وفعله من باب ضرب ومنه قوله تعالى ﴿ وللبيسا عليهم ما يلبسون ﴾ .

(د) حرم على المرأة (ستروجه) بأى سائر عبيط إحاطة خاصة أو لا وكذا بعضه على أحد القولين الآتيين في سترو بعض وجه الرجل إلا ما يتوقف عليه سترا رأسها ومقاصصها الواجب (إلا) قصد (ستـ) لوجهها عن أعين الرجال فلا يحرم عليها ولو التصدق السائر بوجهها ، وإن علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها وجب عليها ستـ له صيورته عورة حينئذ ، فلا يقال كيف ترك الواجب وهو كشف وجهها وتفلل الحرم وهو ستـ لأجل أمر لا يطلب منها إذ وجها لها ليس عورة على أنها متـ قصدت ستـ عن الرجال فلا يحرم ولا يجب الكشف كما يفيده الاستثناء ونصها ووسع لها مالك « رضـ »

بِلَا غَرْزٍ وَرَبْطٍ، وَلَا قَفْدَةً وَعَلَى الرُّجُلِ مُحِيطٌ بِعُضُوٍّ، وَإِنْ
يَسْتَحِيَ أَوْ ذَرَّ أَوْ تَعْقِدَ : كَخَاتَمٍ وَقَبَامٍ ،

أن تستدل رداءها من فوق رأسها على وجوبها إذا أرادت سرآ، فإن لم يرد سرآ فلا تستدل
إهـ، فلا يرد السؤال أصلـا.

وقال ابن القطان وغيره لا يحب على الأمر ستر وجهه وإن كان يحرم النظر إليه بقصد التلذذ وإذا لم يحب في غير الأحرام ففي الأحرام أولى . وشرط جواز ستر وجه المرأة لقصد الستر كونه (بلا غرز) بنحو إبرة (و) (لاربطة) لظرف السائر على رأسها (وإلا) بأن لبست قفازاً أو سترت وجهها لغير قصد ستر عن الرجال أو غررت ما سترته به أو ربطته (فـ) ملبيها (فدية) إن انتقمت به أو بره أو طلاق .

(و) حرم بالإحرام (على الرجل) أي الذكر ولو رقيقاً أو صبياً وتنطلق المحرمة بوليه (محبطة) بضم اليم وكسر الحاء المهملة بالبدن كمليس أو (بعض) كالتسامة والقبيلات عريض السير لا المداسن رقيق السير وإن كان محبيطاً للضرورة إن كانت أحاطته بمحبطة بل (ولأن) كانت إحاطته (بـ) سبب (فتح) على صورة المحبطة كدرع حديدي فان العرب تسميه متسوجاً . وشراب بضم الشين المعجمة وهو النسوج بالإبرة على هيئة الرجل والساقي أو لعصى ليد على صورته أو سلخ جلد حيوان بلا شق كالقرية وليس محبيطاً بمنتهى أو بعض أعضائه .

(أو) كانت إخاتته بسبب (زد) بفتح الزاي أو إدخال زد بكسر الزاي في عروته كالذى يحمله العسكري على ساقه ويزوره (أو) بسبب (عقد) بربط أو تخليل يعود كها في العتبية فلا يحترم على الرجل ستريدهه بمخطيط غير محبط كказار مرقع برقاع وبردة ملقطة من شقين ، وكارتداء أو انتزاز بنحو قمسن .

وشبہ فی المنع ووجوب الفدية فقال (كعباتم) فيحرم لبسه علی الرَّجُل ولو فضة زنة
درهمین وفيه الفدية إن طال (وقبا) بفتح القاف ممدوداً ومقصوراً مشتق من القبور
وهو الضم والجمع معنی به لانضمام أطراقه ، واول من لبسه نبی الله سليمان عليه الصلاة

وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ كُنَّا ، وَسَرُّ وَجْهِي

والسلام إن أدخل يديه في كفيه بل (وإن لم يدخل كما) بضم الكاف وشد الميم في يد بشرط إدخال منكبيه أو أحدهما في محله الخاص المحيط به ، فإن جعل أسفله على كفييه ولم يدخل رجليه في كفيه ولا أحدهما فلا يحرم لعدم إحاطته حينئذ وفي عبارة المتن قلب والأصل وإن لم يدخل يده كما أو المفعول معدوف وكما يتزع الخافض أي يده في كم .

(و) حرم بالإجرام على الرجل (سر ووجه) جميعه وأما بعضاً ففيه قولان حلت المدونة عليهما أحدهما وجوب الفدية فيه ، والثاني عدم وجوبها قال بعض الشارحين الأول هو الظاهر لترى بالرأسم الواجب في تقطيعه بعضاً الفدية ونص حجمه الثالث وإحرام الرجل في وجهه ورأسه والمرأة في وجهها وكفيها والذقن منها فيه سواء لا بأس بتنقطيعه لهما وإن غطى الحرام رأسه أو وجهه ناسياً أو جاماً ، فإن تزعمه من مكانه فلا شيء عليه ، وإن تركه حق انتفع به افتدي أه .

ابن عبد السلام في الحج الأول من المدونة يذكره للمحرم أن ينقطي ما فوق الذقن فإن فعل فلا شيء عليه لما جاء عن عثمان « رض » ، وفي الثالث منها لا بأس بتنقطيع الذقن للرجل والمرأة وفيه أيضاً ولو ثام ففطى رجل وجهه أو رأسه أو طيبة أو حلق رأسه ثم انتهت فليتنزع ذلك ولينفصل الطيب عنه ولا شيء عليه ، والفدية على من فعل به ذلك فانظر كيف أوجب الفدية على قاعده ذلك بالنتائج إذا غطى وجهه وأسقطها عن الذقن وعنما فوق الذقن مراعاة لقول عثمان « رض » :

لمن الشيوخ من حمل المدونة على قولين كما أشار إليه المصنف ، ومنهم من حمل قوله ما فوق الذقن على أنه لم يرد به تقطيعه جميع الوجه بل ما حوال الذقن وإنه لا يختلف في منع تقطيع الوجه وأن الفدية في ذلك ، وهذا الوجه أقرب إلى لفظ المدونة أه . فأنت ترى أن التأويلين في كلامها العام في الرجل والمرأة فتأمله . ونقل في توضيحه كلام عبد السلام وأقرره قاله الرضاي وفهم من قوله سر وجه إن ستر ما أسفل من لحيته ليس فيه شيء وبه صرح سند .

أو رأس بما يعده ساراً : كطين ، ولا فدية في سيف ،
ولأنه بلا عذر واحتزام ، أو استئثار لعمل فقط ، وجاز
خف قطع أسلَّ من كعب

(و) أي حرم بالإحرام على الرجل مدار (رأس) وصلة ستر (بما يعده ساراً) عرفاً
ولغة بلوغية قوله (كطين) لأنه يدفع الحرفاً إلى غيره من عامة وخرقة وقلنسوة
والكاف لتشبيه ، لأنه لا يعده ساراً عرفاً أو للتتشيل لأنه يعده ساراً في هذا الباب .
(ولا فدية) عليه (في) تقليد (سيف) بمعنهه عربي أو روسي كما هو ظاهره
والأخير قصره على الأول إذ علاقة الرومي عريضة ومتعددة فهو حرام إن تقلد به العذر
بل (ولأن) تقلده (بلا عذر) وحرم ووجب نزعه فوراً إن تقلده بلا عذر كما هو ظاهر
المدونة ، أحد والظاهر أن السكين ليست كالسيف قصر الرخصة على موردهما .

(و) لا فدية في (احترام) بشيء أو غيره على المنصب خلافاً لنت . البنائي قوله
بشيء أو غيره صحيح لأنه ظاهر قوله الحرم لا يحترم بمحل أو خيط إذا لم يرد العمل
فإن فعل افتراضي ، وإن أراد العمل تجائز له أن يحترم وعلى ظاهرها حملها أبو الحسن
وابن عرقه وغيرها ، وفي الجواهر وافتراضي إن احترم بمحل أو خيط لغير عمل فإن كان
العمل فلا قدية عليه ، وقيد في محض الوقار الاحتراز بكونه بلا عقد ، واقتصر عليه
الخط ولم يذكره ابن شاش ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا ابن عرقه .
(و) لا فدية في (استئثار) أي لي طرق المترز بين فخديه وغرزها في وسطه فيصير
الازار كالسرابيل بلا عقد ، فإن حدثها فعليه فدية (العمل فقط) قيد في الإحترام
والاستئثار ، فإن كانا اثنان حمل ففيهما الفدية .

(وجاز) حرم بمحاج أو عمرة (خف) أي لبسه ومثله جرموق وجورب (قطع)
بضم فكسر أو تسي فيما يظهر (أسلَّ من كعب) للرجلين سواء قطعه هو أو غيره أو
اشتراه كذلك ومثله في أبي الحسن الصغير ، ونقل ابن حجر في شرح الرسالة قولين أحدهما
هذا ، والأخر أنه إنما يقتصر لمن قطعه لأن اشتراه كذلك . وبحكم الشاذلي الثاني يقبل

لِفَقْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوْهٌ فَاحْشَا ، وَاتْقَاءُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدِهِ ، أَوْ
 مَطَرٍ يَمْرُّ فِي عَنْقِهِ وَتَقْلِيمٍ ظَفَرٍ اِنْكَسَرَ ، وَارْتِدَاءً بِقَمِيصٍ ، وَفِي
 كُرْفُ السَّرَّاويلِ رِوَايَتَانِ ،

والظاهر الإطلاق ، وشرط الترجيح في لبس الحف المقطوع أسفل من كعب كون لبسه
 (الفقد) أي عدم وجود (نعـل) بالكلية (أو) (غلوـه) أي النـعل غـلوـه (فاحـشا) بـان
 يزيد ثـنته على قـيمـته المـتـنـادـة فوقـ تـلـثـنـهاـ فـلـوـ لـبـسـهـ لـغـيرـ ماـ ذـكـرـ ، وـقـدـ قـطـعـ أـسـفـلـ مـنـ كـعـبـ
 فـعـلـيـهـ الـفـدـيـةـ وـلـوـ لـضـرـورـةـ كـشـقـوـرـ بـرـجـلـيـهـ . وـظـاهـرـ الـمـصـنـفـ اـعـتـبارـ الـفـقـدـ أـوـ الـغـلـوـهـ حـينـ
 الـإـحـرـامـ فـلـاـ يـحـبـ عـلـيـهـ إـعـدـادـهـ قـبـلـهـ إـذـاـ عـلـمـ فـقـدـهـ عـنـدـهـ ، وـقـالـ سـنـدـ يـحـبـ عـلـيـهـ قـبـلـ الـمـيـقاتـ
 أـنـ وـجـدـ ثـنـهـ .

(و) جـازـهـ (اتـقـاءـ شـمـسـ) عنـ وـجـهـ (أـوـ رـيـحـ بـيـدـ) لـأـنـهـ لـاـ تـمـدـ سـاـرـأـ عـرـفـاـ وـأـوـلـ
 بـيـاءـ أـوـ خـيـاءـ أـوـ حـمـارـةـ كـمـاـ يـأـتـيـ (أـوـ مـطـرـ) وـمـثـلـ الـبـرـدـ عـنـدـ مـالـكـ لـاـ بـنـ الـقـاسـمـ (ـرـهـ) ،
 (بـ) شـوـهـ (مرـقـعـ) عنـ رـأـسـهـ مـنـ حـمـوـ ثـوبـ .

وـأـمـاـ الـجـيـةـ تـبـسـوـزـ الدـخـولـ حـتـمـهاـ بـلاـ عـذـرـ وـلـاـ يـلـصـقـ الـمـظـلـلـ بـرـأـسـهـ وـاتـقـاءـ بـالـيـدـ أـوـلـ
 بـالـجـواـزـ وـلـاـ يـلـصـقـهـ بـرـأـسـهـ وـلـاـ فـعـلـيـهـ الـفـدـيـةـ إـنـ طـالـ قـالـهـ عـبـ . الـبـنـانـيـ فـيـهـ نـظـرـ بـلـ الـبـيـدـ
 تـبـسـوـزـ الـإـتـقـاءـ بـهـ مـرـقـعـةـ وـمـتـصـةـ لـأـنـهـ لـاـ تـمـدـ سـاـرـأـ عـرـفـاـ فـلـاـ فـدـيـةـ فـيـهـ بـجـالـ قـالـهـ بـنـ عـاـشـرـ .
 سـنـدـ لـاـ بـأـسـ أـنـ يـسـدـ أـنـقـهـ مـنـ جـيـةـ وـاسـتـجـبـهـ بـنـ الـقـاسـمـ إـذـاـ مـنـ بـطـيـبـ .

(دـ) جـازـ (تـقـلـيمـ ظـفـرـ انـكـسـرـ) حـمـوـ فـيـهـ أـبـوـ اـسـحـاقـ وـاثـنـيـنـ وـثـلـاثـةـ وـالـجـواـزـ مـقـيدـ
 بـتـأـديـهـ مـنـ كـسـرـهـ وـلـاـ يـحـوـزـ قـلـهـ ، وـإـنـ قـلـهـ جـرـىـ فـيـهـ قـوـلـهـ الـآـتـيـ وـفـيـ الـظـفـرـ الـوـاحـدـ
 لـخـ ، وـبـالـفـتـصـارـ فـيـ تـقـلـيمـهـ عـلـىـ قـلـمـ مـاـ يـزـوـلـ بـقـلـمـ الـضـرـرـ كـنـطـعـ الـنـكـسـرـ وـمـساـوـاتـهـ حـقـ
 لـاـ يـتـمـلـقـ بـاـيـرـ عـلـيـهـ ، فـلـانـ زـادـ عـلـىـ هـذـاـ ضـمـنـ وـمـفـهـومـ قـوـلـهـ انـكـسـرـ أـنـ لـمـ يـنـكـسـرـ فـإـنـ
 كـانـ قـلـمـهـ لـإـمـاطـةـ الـأـذـىـ فـيـهـ الـفـدـيـةـ وـلـاـ فـحـفـنـةـ كـمـاـ يـأـتـيـ هـذـاـ فـيـ الـوـاحـدـ وـمـاـ زـادـ عـلـيـهـ فـيـهـ
 الـفـدـيـةـ مـطـلـقاـ (وـ) جـازـ (ارـقـاءـ) وـإـنـقـارـ (بـقـمـيـصـ) لـمـدـمـ اـحـاطـتـهـ (وـفـيـ كـرـهـ)
 اـرـتـداءـ (الـسـرـاـوـيلـ) لـتـبـعـ هـيـسـتـهـ وـجـواـزـهـ (روـاـيـتـانـ) وـمـقـنـصـيـ تـبـلـيلـ الـكـرـهـ الـمـتـقدمـ

وَتَظَلَّلُ بِبَنَاءٍ وَخَيْأَ

جزءاً منها في غير الحرم أيضاً ولا يجوز لبسه لحرم وإن لم يجد إزاراً . وبحث ابن غازى في الروايتين بأن كلامه في مناسكه ونحوه للباقي يفيد أن الجواز قول لغير الإمام لا رواية عنه . وروى محمد بن عبد الله مثراً فلا يلبس السراويل ولو افتدى ، وفيه جماء النهى ونحوه في التواادر . وروى ابن عبد الحكم بلبسه وبقتدي نقله ابن عرفة .

وخرج مسلم عن ابن عباس «رض» عنها قال سمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب يقول السراويل ملئ لم يجد الأزار ، والحقان ملئ لم يجد النعلين . وقال مالك «رض» في الموطأ في السراويل لم يبلغني هذا . ابن عبد السلام وعندي أن هذا من الأحاديث التي نص الإمام دره ، على أنها تبلغه إذا قال أهل الصناعة أنها صحت فيجب على مقلدي الإمام «رض» العمل بها كهذا الحديث وحديث أذن الإمام لأهمل العوالى إذا وافق العيد الجمعة انظر التوضيح وابن غازى .

ويؤيد هذا قول الإمام مالك «رض» في رواية ربيبه معن بن عيسى . قال سمعت مالكـ «رض» يقول إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فيما وافق الكتاب والسنّة فخذلوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة من ذلك فاتركوه . ابن عبد البر كان معن أشد الناس ملازمة مالك «رض» . وقال الرازى أوثق أصحاب مالك واثبهم معن وهو أحب إلى من ابن نافع وابن وهب . وقال الشافعى «رض» قال الحميدي حدثني من لم تو عيني مثله وهو معن ، وقد روى عنه الائمة أحمد وابن معن والحميدي وابن ثور وغيرهم وآخر له البخارى ومسلم .

(و) جاز (تظلل بناء) كعائط وسفر (وخباء) بكسر الخاء المعجمة ممدودة ألى خيمه ونحوها مما يثبت إلا زمن وقوف عرفة فيكره التظلل من الشمس قاله في الشامل ، ولعله لتكتير الشواب كاستعباب القيام به الاتعم . الباقي مثله في المناسك ونقله الحافظ عن التواادر وانظره مع ما ذكره ابن عرفة فإن ظاهره المنسع لا الكرامة ؛ وبنصه من التواادر ولا يستظل في البحر ولا يوم عرفة إلا أن يكون مريضاً فيقتدي ، المازوري

وَمَحَارَةٌ لَا فِيهَا :

وابن العربي عن الرياشي قلت لابن المعدل ضاحيا في شدة حر قد اختلف في هذا فلو
أشئت بالتوسيعة فقال :

ضعيت له كي استظل بظله إذا الظل أضحم في القبامة قالا
فيأسفا إن كان سعيك باطلأ ويا حسرنا إن كان حملك لا فاصا

(أو) بـ(محارة) في القاموس المحارة شبه الموج قال والموج مركب النساء، عبد وهي
الشقة ومثلها الموجية تتيجوز تظلله بالشقة على الأرض وكذا سائره. عبد وكذا يجوز تحتها
بأن يكون داخلاً على الذهب على ما نقله ابن فردون وارتفاعه شيخنا شيخنا المنوفري
والقرافي . وإن قال الحط أنه خلاف ما للخمي الذي هو ظاهر الذهب ، وقال أيضاً يجوز
الظل على البلايج والدخول فيها وهي بيوت تجعل في المركب الكبير وبشراعها يوزن
كتاب أي قلمها .

ويجيئ دخول المحرم في المحفة قياساً على البلايج ولو لم يرفع الجون الذي عليه أو على
ما يدخل ، إن لم يكشف المحارة افتدى . وظاهر كلامها أنه لا بد من كشف جميعها وفهمه
بعضهم . وقوله آخر الظاهر أن المراد ما فوقها دون كشف جوانبها لأنه حينئذ من باب
الاستظللة بجانب المخل وهو جائز .

قوله (لا فيها) معناه على ما لابن فردون لا يجوز التظلل بشيء زائد حال كونه
فيها أي المحارة ولو من مطرقياً يظهر ، وذلك كالساور غير المسمر وهو المسمى بالحمل
المفطى ، وأما ما سمر أو خيط فيجوز التظلل فيها وهو عليها ولا يطلب بتزعمه ، إذ هو
أول من الخصبة . ونقص ابن فردون إنما يضر ما غطيت به ، وأما ما عليها من ليد فلا
يضر كما يجوز الركوب فيها لأنها كالبيت والخيمة التي هي . ولعل الفرق بين دخول المحفة
وإن لم يرفع الجون عنها وبين الشقة إن لم يرفع عنها غير المسمر أن الشقة تقى الحر والبرد
ومطرقياً مجردة ما سمر عليها ، بخلاف المحفة فإنها لا تقى بها بغير جمل الجون عليها فكانه
مسيراً عليهما متشياً عبّ .

كثوب بعضاً، ففي وجوب الفدية خلاف وتحمل لحاجة أو فقر بلا تغير، وإنما قوله

البناني قوله وهي الشقة بالضم والكسر إحدى سقق العمل قال في القاموس المجمع شققان على البعير يحمل فيها المديلان . قوله على المذهب على ما نقله ابن فرسون نصه بعد قول ابن الحاجب في الاستظلال بشيء على العمل وهو فيه بأعواد قolan ، احترب يقوله بأعواد ما هو كأن العمل مقيناً كالحارة فإنه حينئذ كالبناء والأخبوبة ، فيجوز له ذلك . قال الحط عقبه ولو وجه ولكن ظاهر كلام أهل المذهب خلافه . وشبهه في المتن فقال (كثوب) يعني (بعضاً) أي عليها أو على أعواد فلا يجوز سائراً اتفاقاً ولا نازلاً عند مالك «رض» لأنها لا يثبت بخلاف البناء والبناء . الحط هذا التعليل يقتضي أنه إذا ربط التوب بأوئاد وحال حقي صار كالبناء الثابت فالاستظلال به جائز .

(ففي وجوب الفدية) في التظليل في المماردة أو بثوب بعضاً ونديها (خلاف) تعقبه البساطي فإنه لم ير من شهر القولين تقريراً على عدم الجواز . فلت ذكر في مناسكه أن ظاهر المذهب وجوهاً . ونقل عن مناسك ابن الحاج أن الأصح استبعاها ، فلم يلهمه اعتماد هذين الصحيحيين ، وبه تعلم أن الخلاف في الوجوب والاستبعاب لا في الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلامه أفاده البناني .

(و) جاز هرم (حل) بترجمه أو جرايه على رأسه أو وقره الذي فيه متاعه على ظهره مشدوداً جبله على صدره بكسر الواو العمل (الحاجة) أي احتياج للعمل ولو غنياً حيث لم يجد من يستأجره ، أو وسده ولم يجد أجراً (أو فقر) يحمل لنفسه بحسب حزمه حطبه مثلًا يتمتع بثمنها أو لغيره باجرة لعيشها (بلا تغير) ولا يجوز له لغيره لغير عيشه ولو تقطعاً ولا عنى لنفسه بخلاف بأجرته ، فان حل افتدى . اشهد ما لم يكن تجزره لعيشها كالعلاء المصنف في مناسكه ظاهر أنه تقيد وكلام ابن بشير يفيد أنه خلاف .

(د) جاز (إنما) جنس (قويه) أي المحرم الذي أحمر فيه من إزار ورداء ولو تعدد أو توسي بذلك طرح الدواب التي فيه فإذا لا يعجب عليه شعونة لباسه ، لأن الإمام

أوْ بَيْعَهُ ، بِخَلَافِ غَسْلِهِ ، إِلَّا لِنَجْسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطْ ، وَبَطْ
جَرِحَهُ ، وَحَلَكَ مَا خَفِيَ

مالكاً «رض» رأى نزع ثوبه بقمله بثابة من ارتحل من بيت وأبقاء بقه حتى مات حتفه . وأما نقل الدواب إلى الثوب الذي يريده طرحه من جسده أو ثوبه الذي عليه فهو كطراحها (أو بيعها) أي ثوب المحرم أو لإذابة قمله على المشهور عند مالك وابن قاسم رضي الله تعالى عنها .

وقال سمعتون انه كطرد الصيد من المحرم ، وفرق بأن طرد الصيد إخراج لغير مأمن ، والقمل يجوز قتلها لغير المحرم قبل البيع وبعده . مالك «رض» لا يأس أن ينقل القملة من مكان من بلدنه أو ثوبه إلى مكان آخر منه وإن سقطت من رأسه قملة فليدعها ولا يردها في مكانها . وسئل مالك «رض» عن المحرم يبعد عليه البقة وما أشبهها فياخذها فتموت قال لا شيء عليه في هذا .

(بخلاف غسله) أي ثوب المحرم لغير نجاسة بل لترفة أو وسخ أو غيرها فيكره على ظاهرها حيث شئ في قمله ، قال قتل شيئاً أخرج ما فيه فان تحقق قمله منغ غسله لما ذكر فان غسله وقتل شيئاً أخرج ماس فيه (إلا) غسله (لنحس) أصابه (ف) يجوز (بماه فقط) لا ينحو صابون . ولو شئ في قمله ولا شيء عليه في قتلها حينئذ كافي الموازية . وفي الطراز يندب إطعامه ولا يجوز ينحو صابون فان غسله به وقتل شيئاً أخرج واجبه . فان تتحقق تفويق قمله جاز مطلقاً ولو ينحو صابون لغير نجاسة . البناني صرحت المدونة بكرهه غسله لغير نجاسة . وقال ابن عبد السلام والمصنف أنها على باهيسا وتعقبا بذلك ظاهر ان الحاجب الذى هو كظاهر المصنف . الحط ظاهر الطراز انه مننوع وهو الموافق لظاهر المصنف وإن الحاجب ، ويمكن حمل الكراهة في المدونة والموازية عليه فيسقط تعقب ابن الحاجب والمصنف والله أعلم .

(و) جاز بـ (بطجرحه) أي فتحه وإخراج ما فيه بعصر ونحوه ، وكذا وضع لزقة عليه ومثله للدم ولنحوه حاجته له (و) جاز (حل ما خفي) عليه من جسده كرأسه

بِرْفَقٌ ، وَفَصْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِيهُ ، وَشَدٌّ مِنْطَقَةً لِنَفْقَتِهِ عَلَى
جَلْدِهِ ، وَإِضَافَةُ نَفْقَةٍ غَيْرِهِ ، وَإِلا فَنِدِيَةٌ : كَعَصْبٍ
جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ ،

وَظُبْرٍ (برفق) يؤمن معه قتل الدواب وطرحها وكره بشدة وأما ما يراه فله حكمه وإن أدمه (و) جاز (فصد) حاجة كما في الموطا والمدونة والأكره (إن لم يعصيه) بفتح فسكون فكسر فان عصبه ولو لضرورة افتدي.

(و) جاز (شد منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء . ابن فرسون أي هميان مثل الكيس تجعل الدراما فيه وشدها يجعل سبورها في ثقبها أو فيها يقال له ابزيم ، روى الباجي مساواة كونها من جلد أو خرق فان عددها افتدي وشرط جواز شدها كونه (لنفقة على جلده) أي المرم تحت إزاره ، والهميان بكسر الهاء وتقصيم الميم على المثناة تحت . ابن حجر يشبه تككة السراويل . ابن عرفة فيها لا باس بربط منطقة تحت إزاره وجعل سبورها في ثقبها .

(و) جاز (إضافة نفقة غيره) لنفقة التي في منطقة التي شدها على جلده ، بات يودعه رجل نفقة بعد شدها لنفقة نفسه فيحملها معها بلا مواطأة على الإضافة قبل شدها وربما يدل له كلاما في عمل آخر لأن المواطأة على المتنوع ممنوعة وهو ظاهر المصنف أيضا (وإلا) أي وإن لم يشد لها لنفقته بآن شدها فارغة أو مال تجارة أوله ولنفقته أو فوق إزاره أو لنفقة غيره أو تجر غيره ، أو لنفقته وإضافة تجر غيره أو شدها لنفقة ونفقة غيره مما ابتدأه ، أو شدها مجرد عن قصد (فندية) في هذه الصور وشبهها في وجوب الفدية أموراً جائزة فقلة (عصب جرحه أو رأسه) لعله بخرقة ولو صغيرة لأن العصب مطنة الكبر .

وفصل ابن الموز في العصب بين الخرق الصغار والكبار كافي المتصق . وفرق التونسي بينها بأن العصب والربط أشد من اللتصق فإذا بسند فيها من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللتصق ، ولذا صرخ فيها بأن صغير خرق العصب والربط ككبيرها .

أو لصق خرقه ، كدراهم أو لفها على ذكر ، أو قطنه
 بأذنيه ، أو قرطاس بصدغيه ، أو ترزي ذي نفقة ذهب ،
 أو زردها له ، ولمرأه خز وحلي ، وكريه شد نفقته
 بعضديه أو فخذده ،

(او لصق خرقه) على جرمه أو رأسه (كدرهم) بدل بوضع أو مواضع لو جمعت
 كانت قدره . وظاهر التوضيح وابن الحاجب لا شيء عليه في جمعه من مواضع ولا فدية
 في لصق خرقه أقل من درم . ابن عاشر هذا والله اعلم خاص بيراج الوجه والرأس لأنها
 اللدان يجب كشفها كما علل به التونسي (او لفها) أي الخرقه (على ذكر) لمنع مني
 أو مدعى أو ودى أو بول من وصوله لثوب ، بخلاف جعل ذكره فيها عند لومه بلا فد
 فلا فدية فيه ، فان جعله في كيس فالدبة بالاولى .

(او) جعل (قطنه) ولو بلا طيب أو صغيره (بأذنيه) أو (حداماها) وعرض هذا
 بعدم اللدبية بلصق خرقه دون درم ، وأجيب بأن هذا لم يتم النفع به أعطى حكم الكبير
 (او قرطاس بصدغيه) أو بواسد وظاهره ولو أقل من درم ، ولعمل نكتة ذكره
 كون حكمه غير مقيد بالكبير لعظم نفعه (او ترك ذي) أي صاحب (نفقة) مضافة
 لنفقته في منطقة المشدودة على جلدته حق (ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يردها له غالباً
 براراته الذهب وباقى المنطقة مشدودة على جلدته ، فان لم يعلم بذلك فهو فلا فدية عليه .
 وأفهم كلامه هنا أن عدم إضافتها لنفقته مالا كعدم إضافتها لها ابتداء (او) ترك
 (زدها) أي ثلثة الغير (له) وابقىها على جلدته بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه
 قبله الفدية .

(او) جاز (للمرأة خز) أي لبسه وهي عمرة وكذا حرير فحكمها في اللباس
 حكمها خلاك لا في وجهها وكفيها على ما سبق (وحلي) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي
 عمرة وإن سرت بعض أصابعها نقله الخط ضد قوله كخاتم خلافاً لابن عاشر .
 (وكريه) بعض فتكسر (شد نفقته) التي في منطقة (بعضده أو فخذده) أو حافظه

وَكَبْ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ، وَمَصْبُوغٌ لِمُقْتَدَىٰ بِهِ، وَشَمْ كَرْيَحَانٍ،

ولا فدية في ذلك كله (و) كره (كب رأس على وسادة) لأن مظنة الترقه وصوابه إبدال رأس بوجه كما في بعض النسخ، وأجيب بأن اسم الرأس يطلق على العضو بتنامه فهي من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله، ولا يختص الكره بالحرم لقول المزولى النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشيطان، ولا باس بوضع خد الحرم عليه أو عبر عنه ابن شاس بتوسده جائز.

(و) كره (مصبوع) بمصفر ونحوه مما لا طيب فيه، ويشبه لونه لون المصبوع بالطيب كالزعفران والورس (ا) محرم (مقتدى به) من إمام وعالم وحاكم غير مقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهمة، فإن كان مقدماً وهو الذي صبغ بالعصفر مراراً حتى صار نخيتاً قوياً شيد المرة فيحرم لبسه على المشهور على الرجال والنساء، وفيه اللذية كالمطيب. وكراهه المصبوع بقيده للمقتدى به سداً للذرية لثلا يتطرق الجاهل بفعله إلى لبس المطيب ناسياً بالمقتدى به لظنه أن ملبسوه مطيب وأنه جائز، والتقييد بما يشبه لونه لون المصبوع بالطيب لإخراج ما لا يشبه لونه لون الطيب كالأسود والأخضر فيجوز لبسه للحرم وغيره ولو مقتدى به، خلافاً لظاهر كلام التمساني والقرافي من كراهة ما سوى الأبيض لمقتدى به.

وتقييدنا الكراهة بالإحرام لإخراج غير الحرم فيجوز له لبس الزعفر والورس والمصفر غير المقدم. وأما المقدم فصرح الإمام مالك «رض» بكراهته للرجال في غير الإحرام كما في المدونة، وخبره ثني عن أن يتزعفر الرجل حمل الإمام مالك «رض» على تلطيخ الجسد بزعفران، اللخمي روى عن النبي ﷺ، أنه كان يصبع ثيابه كلها والعمامه بالزعفران.

(و) كره (شم كريحان) من كل طيب مذكر وهو ما له رائحة ذكية ولا يتعلق أفره بآسنه كيناسين وورود، وكذا شم مؤنته بلا من بالأولى وهو ما له رائحة ذكية ويتعلق أفره بآسنه تعلقاً شديداً كالزبد والمسك والزعفران.

وَمَكَثَ بِسْكَانٍ بِهِ طَيْبٌ، وَأَسْتِضْحَابٌ

(و) کره (مکث بـمکان به طـیب) مؤنـت (و) کـذا يـکـرـه (استـصـحـابـه) أـيـ الطـیـبـ الـمؤـنـتـ وـسـیـذـ کـرـ حـرـمـةـ مـسـهـ بـقـوـلـهـ وـتـطـیـبـ بـکـوـرـسـ ،ـ وـلـاـ يـکـرـهـ مـکـثـ بـمـکـانـ بـهـ طـیـبـ مـذـکـرـ بـجـیـتـ لـاـ يـشـمـهـ وـلـاـ يـکـرـهـ اـسـتـصـحـابـهـ وـلـاـ مـسـهـ بـقـیـرـ شـمـ ،ـ وـهـذـهـ مـفـہـومـهـ مـنـ قـوـلـهـ شـمـ ،ـ فـاقـسـامـ الـمؤـنـتـ أـرـبـعـةـ ثـلـاثـةـ مـکـرـوـهـةـ وـهـیـ شـمـ بـلـاـ مـسـ وـاـسـتـصـحـابـهـ وـالـمـکـثـ بـمـکـانـهـ وـوـاحـدـ حـرمـ وـهـ مـسـهـ .

وأقسام المذكر أربعة ثلاثة جائزة وهي المكت بمكانه واستصحابه ومسه بلا شم
وواحد مكروه وهو شبه ، ويستثنى من قوله وممكت بمكان به طيب البيت الشريف
لأن القرب منه قربة وما تقدم في تعريف الطيب المذكر والمؤنث قاله تت هنا . وذكر في
كتاب الطالب عند قول الرسالة وتحتسب أي المقتدة الطيب كله مذكره وهو ما ظهر لونه
وخفيت رائحته كالورد ، ومؤنثه وهو ما خفي لونه وظهرت رائحته كالمسك
الثني ، وهو أقرب منها لت ، وقوله في المذكر ما ظهر لونه أي المقصود الأعظم
منه ذلك فلا ينافي أن الورد له رائحة ذكية . وقوله في المؤنث ما خفي لونه أي الغالب
خفاء لونه فلا ينافي أنه قد يظهر كالزعفران . وقوله وظهرت رائحته أي المقصود الأعظم
منه ظهورها كالمسك أفاده عبق .

البناني كون شم المؤنث مكروهاً كشم المذكر هـ و مذهب المدونة ، لكن اقتصر
المصنف على كراهة شم المذكر بما يقتضي حرمة شم المؤنث ، و عزاه الباقي للمذهب .
القلشاني اختلف في شم المؤنث كالمسك دون مس ملـ هو منوع أو مكروه ؟ وعن
الباقي المذهب الأول ، و ابن القصار قال بالثاني وهو في المدونة . و نص ابن عرفة في كون
شيء أي المؤنث دون منه منوعاً أو مكروهاً نقاً الباقي عن المذهب و ابن القصار .
قلت هذا نصها قوله ولا منه بغير شم الخ يعني لا كراهة في مس المذكر ، وفيه نظر ؛ بل
ظاهر كلامهم انه مكروه كشهـ وقد صرـ في المدونة بـكراهة استعمالـه كما في الخطـ على
أن ذلك ليس على إطلاقه ، بل يقيـد بـغير الحـناء لـما يـأتي فـيهـ . قال في التوضـيـح المـذـكر
قسمان قسم مـكـروـهـ وـلاـ فـديـهـ فـيهـ كـريـحـانـ ، وـقـسـمـ حـرـمـ وـفـيهـ فـديـهـ وـهـ الـحنـاءـ نـصـ
عـلـيـهـ فـيـ المـدوـنةـ .

وَجِحَّادَةٌ بِلَا عُذْرٍ، وَغَمْسٌ دَأْسٌ

هذا وفي الحديث عنه عليه السلام أن خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفى لونه ، وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفى ريحه ، أخرجه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه . وفسر ابن حجر طيب الرجال بالمسك وما في معناه قال ابن وحشى في شرح الشهاب طيب الرجال كالمسك يشتراك في منفعته الرجال والنساء إلا أنه يحرم على النساء عند الخروج كما في الحديث ، وطيب النساء هو الذي تتنزى به المرأة للزوج والسيد مثل الكحل للعين وحرمة العصفر للوجه والسواد للعاجين ، وهو أمر تقرد به النساء أه . وفيه إضافة المؤنث للرجال والمذكر للنساء والمعنى أن ما للفقهاء اسطلاح خاص بباب المح والله أعلم .

(و) كره (حجامة بلا عذر) خبطة قتل الدواب فإن تحقق نفيها فلا تكره بلا عذر
سوتفيد الكراهة أيضاً بما إذا لم يزل بسيبها شعر وإن سرمت بلا عذر وأفتدي كانت لمدر
أم لا انتهى حب . البناني فيه نظر والذي في الخط أن الحجامة بلا عذر تكره مطلقاً
خش قتل الدواب أم لا زال بسيبها شعر أم لا . هذا هو المشهور ، وأما العذر فتعجوز
مطلقاً هذا هو الحكم ابتداء . وأما الفدية فتعجب إن أزال شعراً أو قتل قليلاً كثيراً أو القليل
فيه الإطعام ، وسواء احتجم لمدر أم لا إلا أن لزوم الفدية إذا احتجم للغير عذر وزلل
الشعر ، فالكرأمة حينئذ مشكلة والله أعلم .

(و) كرمه (غمس رأس) في الماء خبيثة قتل الدواب فان فعل أطعم شيئاً من خلعام قاله في المدونة . واعتبر ان عرفة على ان الحاجب استطاعه لكلامها ومتى على المصنف ،

أو تجفيفه ، بشدة ، ونظر بمرآة ، ولبس مرأة قباء مطلقاً ، وعليهما دهن اللحمة وأرأس وإن صلعاً وإبانة ظفر أو شعر أو

وانظر هل الإطعام واجب أو مستحب لأن فعله مكروه، ولم يذكروا الإطعام في المحاجمة ولا في تجفيف الرأس بشدة ، مع أن العلة فيها خيفة قتل الدواب، وقيد اللجمي الكراهة بما إذا كانت له وفرة وإلا فلام كراهة . وأشعر قوله غمس بأن صب الماء عليه لا يكره وهو كذلك في المداونة انتهى .

عَنْ قَوْلِهِ فَإِنْ فَعَلَ أَطْعَمَ النَّخْاعَ إِسْتَدَلَ بِهِ طَفْيُ عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهَا لِلتَّحْرِيمِ ، قَالَ إِذَا إِطْعَامُ فِي كَرَاهَةِ التَّنْزِيَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ واجِبٌ ، وَقَوْلُ صَاحِبِ الطَّرَازِ بِالْاسْتِحْيَابِ سَلَفَهَا اِنْتَهِيَ ، الْبَيْنَانِيُّ . قَلْتُ لِعَلِيِّ الْمَصْنِفِ حَلَلَ إِطْعَامُ فِيهَا عَلَى الْاسْتِحْيَابِ تَبَعًا لِلْطَّرَازِ وَحِينَئِذٍ فَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى التَّحْرِيمِ . قَوْلُهُ وَانْظُرْ هَلْ إِطْعَامُ النَّخْاعَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ سَهْدَأَ حَلَلَ عَلَى الْاسْتِحْيَابِ (أو تجفيفه) أي الرأس بخرقة بعد غمسه في الماء (بشدة) خيبة قتل الدواب ، قال مالك (ورض) ولكن يحرر كه بيده .

(و) كره (نظر بمرآة) بكسر الياء ممدوداً أي الآلة التي يرى بها الوجه خيبة أن يرى شيئاً غيره (و) كره (لبس مرأة قباء مطلقاً) عن التقييد بكثورها محمرة أو حرقة مطلنة أن يصف عورتها .

(و) حرم (عليها) أي المرأة والرجل (دهن اللحمة و) شعر (الرأس) أي تسريبها بالدهن لما فيه من الزينة إن كان الرأس قام الشعريل (وإن) كان الرأس (صلماً) بفتح الصاد المهملة واللام أي ذا صلع أي خلو مقدم الرأس من الشعر أو بكون اللام ممدوداً، رفع الخبر به وهو مؤنث عن الرأس وهو مذكر بتأنيله بالهاءمة بشغاف الميم .

(و) حرم عليها (إبانة) أي إزالة (ظفر) لغير عذر فهذا مفهوم قوله آنفـا الكسر (أو) إزالة (شعر) ولو قل بنتف أو حلق أو نورة أو قرض بأسنان (أو)

وَسْخٌ إِلَّا غَسلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ، وَتَسَاقِطُ شَعْرٍ لِوُضُوهِ أوْ
رُكوبٍ، وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَفٌ وَرِجْلٌ بِمُطَبِّبٍ أوْ لِغَيْرِ عَلَةٍ،
وَلَهَا قَوْلَانٌ، أَخْتَصَرَتْ عَلَيْهَا،

إِزَالَةٌ (وَسْخ) إِلَّا مَا تَحْتَ الظَّفَرِ وَلَا فَدِيهَ رَوَاهُ ابْنُ نَافِعَ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
إِلَّا غَسْلٌ بِيَدِيهِ) مِنْ وَسْخٍ (بِمُزِيلِهِ) أَيْ الْوَسْخُ وَلَا يَعْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ صَارِونَ غَيْرُهُ مُطَبِّبٌ
أَوْ طَفْلٌ أَوْ خَطْمِيٌّ أَيْ بِزَرْ خَبِيزِيٌّ أَوْ حَرْضِيٌّ بِضمِّ الْمَاءِ الْمُهْمَلَةُ وَالرَّاءُ أَوْ سَكُونُهَا وَإِعْجَامُ
الصَّادِ أَيْ أَشْنَانٌ بِضمِّ الْمَاءِ وَكَسْرِهِ لِغَةٌ ، وَقَالَ سَنْدُ الْجَرْضِ هُوَ الْفَاسِلُ .

(و) إِلَّا (تَسَاقِطُ شَعْرٍ) وَلَوْ كَثُرَ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ مِنْ جَبَنِهِ أَوْ أَنْفُسِهِ (لِوُضُوهِ) أَوْ
غَسْلٌ وَاجْبَينَ أَوْ مَنْدُوبَيْنَ أَوْ غَسْلٌ مَسْتَوْنَ وَلَا شَيْءٌ فَيَا قَتْلَهُ فِي وَاجِبٍ ، وَكَذَا فِي
مَسْتَوْنَ أَوْ مَنْدُوبٍ عَلَى الظَّاهِرِ وَلَوْ كَثُرَ ، وَيُحُوزُ الْوَضُوهُ وَالْفَسْلُ لِتَبَرِّدٍ وَلَوْ تَسَاقِطَ فِيهِ
شَعْرٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فِيهِ كَثِيرًا افْتَدَى وَإِنْ قُلَّ فِيهِ قَبْصَةٌ بِصَادٍ مَهْمَلَةٌ وَهُوَ الْأَخْذُ بِأَطْرَافِ
الْأَنْفَلِ مِنْ طَعَامٍ (أَوْ) تَسَاقِطُ شَعْرٌ مِنْ سَاقَةٍ (رُكوب) فَحَلْفَهُ الْأَكَافُ أَوْ السَّرْجُ ،
(و) حَرْمٌ عَلَيْهَا (دَهْنُ الْجَسَدِ) أَيْ مَا عَادَ بِطْنَ الْكَفِ وَالرِّجْلِ بِدَلِيلٍ قَوْلَهُ
مِثْبَهَا فِي الْمُنْعَ (ك) دَهْنٌ بِطْنٌ (كَفٌ وَرِجْلٌ) وَظَاهِرُهَا دَخْلٌ فِي الْجَسَدِ ، وَنَعْصَ
عَلَيْهَا لِدُفْعِ تَوْهِ التَّرْخِيصِ فِي دَهْنِهَا (بِطَبِيبٍ) رَاجِعٌ لِلْجَسَدِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَمِنْ تَعْلِيقِهِ
مَحْذُوفٌ أَيْ وَافْتَدَى فِي دَهْنِهَا (بِمُطَبِّبٍ) رَاجِعٌ لِلْجَسَدِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَمِنْ تَعْلِيقِهِ
مَحْذُوفٌ ، أَيْ وَافْتَدَى فِي دَهْنِهَا بِمُطَبِّبٍ مَطْلُقًا عَنْ التَّقْيِيدِ بِعَدْمِ الْمَدْرَ (أَوْ) بِنَفْسِهِ
مُطَبِّبٍ (لِغَيْرِ عَلَةٍ) بِلَلْتَّرْزِينِ فِي الْجَسَدِ وَبِطْنِ الْكَفِ وَالْقَدْمِ (و) فِي دَهْنِ الْجَسَدِ بِغَيْرِ
مُطَبِّبٍ (لَهَا) أَيْ الْعَلَةُ وَالضرُورَةُ مِنْ شَفْوَقَةٍ أَوْ مَرْضٍ أَوْ قَوْةٍ عَمَلٍ (قَوْلَانٌ) بِالْفَدِيهَ
وَعَدْمِهَا لَمْ يَطْلُمِ الْمَصْنَفُ عَلَى أَرْجُحَيْهِ أَحَدُهَا (اخْتَصَرَتْ) بِضمِّ الشَّاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ
وَسَكُونِ ثَاءِ التَّأْنِيَتِ الْمَدُونَةِ (عَلَيْهَا) أَيْ الْقَوْلَينِ .

قَالَ فِي التَّهْذِيبِ وَإِنْ دَهْنٌ قَدْمِيٌّ وَعَقِيْبَهُ مِنْ شَفْوَقَةٍ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ دَهْنِهَا لِغَيْرِ
عَلَةٍ أَوْ دَهْنٌ ذَرَاعِيهِ أَوْ سَاقِيهِ لِيَحْسِنَهَا لَا لِغَةٌ افْتَدَى فَأَفَادَ بِقَوْلِهِ لَا لِغَةٌ إِنْ دَهْنٌ ذَرَاعِينَ

وَتَطْبِيبٌ بِكُورَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ ، أَوْ لِضَرُورَةٍ كُحْلٍ وَلَوْ فِي طَعَامٍ

والساقين لعنة لا فدية فيه ، واختصر ما ابن أبي زمین علی الوجوب مطلقاً في التراعن
والساقين فقال ليحسنها أو من علة افتدى ، وقد علمت أن محل الخلاف التراعن والساقان
وكأنهم فهموا أن لا فرق بينها وبين بقية الجسد سوى بطن الكف والرجل ، وأما دهن
بطن الكف والرجل بغير مطيب لعنة فلا فدية فيه اتفاقاً ، فتحصل أن الدهن بغير مطيب فيه
الفذية كان لعنة أم لا بالجسد أو بطن كف أو رجل ، فهذه أربعة ، وإن الدهن بغير مطيب
لغير علة فيه الفدية في الجسد أو بطن كف أو رجل ، ولعنة لا شيء فيه بطن كف أو
رجل بغير الجسد فيه قولان فهذه أربعة أخرى .

والمتأمل أن كلام المصنف هنا وفي المنساك يفيد أن المخالفة بين اختصار البرادعي
وابن أبي زمین في دهن اليد والرجل بغير مطيب لعنة وليس كذلك ، إنما الاختلاف بينهما
في دهن الساقين والتراعن لا في اليدين والرجلين إذ لفظ الأم في ذلك صريح لا يقبل
الاستخلاف النظرة في الخط .

(أو) حرم عليها (تطيب بكورس) من كل طيب مؤنة وهو ما يظهر ريحه ويتعلق
أوله بمساهمه والورعين ثبته كالسمسم طيب الرائحة صبغه بين المحرمة والصفرة يبقى نتبه
في الأربعين عشرين شتاً ، ودخل بالكاف زعفران ومسك وكافور وعنبر وعدو . ومعنى
تطيبه به الصالحة بالبدن عضواً أو بعضه أو بالثوب ، فلو عبق الريح دون العين على
حالس مجازوت عطران أو بيت تطيب أمهله فلا فدية عليه . ويكروه تصاديه على ذلك قاله
في الجواهر .

واليخ على المحرمة بذون فدية بقوله (وإن ذهب ريحه) وعلى هذا فلتاشيء يحرم
استعماله ولا فدية فيه وهو الطيب المؤنة ذاهب الريح وافتدى إن تطيب لغير ضرورة
(أو) تطيب (لضرورة كحل) ففيه الفدية بلا إثم ، هذا مراده بهاتين المبالغتين ، وذلك
أن قوله وتطيب بكورس تضمن حكمين الحرمة ووجوب الفدية فالمبالغة الأولى ظاهرة
للأول وبالتالي ظاهرة للثانية (أو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طبع ففيه الفدية

أوْ لَمْ يَعْلَقْ ؛ إِلَّا قَارُورَةَ سَدَّتْ ، وَمَطْبُوخَا ، وَبَاقِيَا مِنْهَا قَبْلَ أَحْرَامِهِ ،

(أو) مسه و (لم يعلق) بفتح اللام أي يتعلق أوه به ففيه الفدية (إلا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة أو خرجا بها طيب (سد) عليه سداً ويفتاحكما بعثت لم يظهر منها ريحه فلا فدية .

ابن الحاجب ولا فدية في حمل قارورة مصنفة الرأس وتحوها . ابن عبد السلام العسل مراده ينحو القارورة فارة المسك غير مشقوقة . ابن عرفة هذا غير ظاهر لأن الفسارة طيب . الحظ فالأسن ان مراده ينحوها الخريطة والخرج وشبها كما في النظران .

(و) إلا طيبا (مطبوخا) في طعام بنار أماته الطبع فلا فدية في أكله ولو أصحح الفم على المذهب فإن لم يتعه فيه الفدية قاله الحط . والظاهر أن المراد بإماتته استهلاكه في الطعام وذمابه عينه بعثت لا يظهر منه غير ريحه كمسك أو لونه كزعران ببارزة . البناني ، هذا التفصيل للبساطي واعتمده الحط والمذهب خلافه . ابن بشير المذهب تقى الفدية أي في المطبوخ لأنه أطلق في المدونة والموطا والختصر الجواز في المطبوخ برأباء الآهري على ظاهره ، وقيده عبد الوهاب بقلبة المازج وابن حبيب بغلبيه وأن لا يعلق باليد ولا بالفم منه شيء .

ابن عرفة وما مسه ثار في اباخته مطلقاً أو إن استهلك ثالثها ولم يبق أفر صبغة بيد ولا فم الأول للبساطي عن الآهري ، والثاني للقاضي ، والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب . فقول الآهري وهو الإباحة مطلقاً استهلك أم لا هو المنصب عند ابن بكتير ، وبه اعتراض طفى على الحط .

(و) إلا طيبا يسيرا (باقيا) أوه أو ريحه في توبه أو بدنـه (تمام تطبيبه) (قبل أحرامه) فلا فدية فيه مع الكرامة بناء على أن التوأم ليس كالابتداء المذهب . (الثنائي) المراد بالأفر اللون مع ذهب الجرم ، وما ذكره هو مقتضى قول شند إذا اقتلنا للفدية في باقي مع كراحته فيؤمر بفسله ، فإن ذنب بحسب الماء فحسن ، وإن لم يوصل بحسب غسله .

وَمُصِبِّيًّا مِنْ إِلْقَاء رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ خَلُوقٍ كَعَبَةَ، وَخُبْرَةَ
فِي نَزْعٍ يَسِيرٍ وَإِلَّا أَفْتَدَى إِنْ تَرَأَخِي :

بيده ولا شيء عليه لفعله ما أمر به اهـ . فأمر بفسله دليل على أن الباقي مما يفصل ، لكن لا شمل كلامه المحرم أخرجه بقوله إلا أن يكون بحيث يبقى بعده ما تجب الفدية باتفاقه فتتبع بذلك الفدية وهو بين اهـ . إذ الذي تجب الفدية باتفاقه هو جرم أقل أو أكثر .

ونقل ابن حجر عن مالك (رض) سقوط الفدية في بقاء لونه ورائحته ، قال وفي رواية عنه تجنب ، والظاهر من كلام الباقي وابن الحاجب وابن عرفة ، أنها لا تسقط إلا في بقاء الرائحة دون الألوان ، ونص ابن الحاجب ولا يتطلب قبله بما يبقى بعده رائحته طفلي ، الباقي إن تطيب لإحرامه فلا فدية عليه ، لأنها إنما تجب باتفاق الطيب بعد الإحرام ، وهذا التفهـ قيله وإنما يبقى منه بعده الرائحة ، ثم قال لأن الفدية إنما تجب باتفاق الطيب أو ليسـ ، وأما الانتفاع بريـه فلا تجب فيه فدية وإن كان من نوعـ اهـ .
ابن عرفة

ولا يتطلب قبل إحرامـه بما يبقى ريحـه بعدهـ . الباقي إن فعلـ فلا فدية لأنـها إنـما تـجبـ بـاـتفـاقـهـ بـعـدـهـ إـلـاـ أـنـ يـكـثـرـ بـحـيـثـ يـبـقـيـ بـعـدـهـ مـاـ يـوـجـبـهاـ . وـقـولـ بـعـضـ الـفـرـوـقـيـنـ مـاـ يـبـقـيـ بـعـدـهـ رـيـحـهـ كـفـتـلـهـ بـعـدـهـ إـنـ أـرـادـ فـيـ النـعـ فـقـطـ فـصـحـيـحـ ، إـنـ أـرـادـ فـيـ الـفـدـيـةـ فـلـاـ .
(و) إلا (مصيبـاـ مـنـ القـاءـ رـيـحـ أـوـ) شـخـصـ (غـيـرـهـ) أـيـ الـمـرـمـ عـلـيـ ثـوـبـهـ أـوـ بـدـنهـ
ثـانـيـاـ أـوـ يـقـظـانـ فـلـاـ فـدـيـةـ عـلـيـهـ (أـوـ) مـصـيـبـاـ مـنـ (خـلـوقـ) بـفـتـحـ الـخـاءـ الـمـعـجمـةـ أـيـ طـيـبـ
(كـبـةـ) فـلـاـ فـدـيـةـ عـلـيـهـ وـلـوـ كـثـرـ لـطـلـبـ الـقـرـبـ مـنـهـ .

(وـ خـيـرـ) بـضـمـ الـخـاءـ الـمـعـجمـةـ وـكـسـرـ الـمـشـنـاةـ تـحـتـ مـثـلـةـ (فـيـ نـزـعـ يـسـيـرـهـ) أـيـ الـخـلـوقـ
وـ الـبـاـقـيـ مـاـ قـبـلـ إـحـرـامـهـ فـقـطـ ، وـأـمـاـ الـمـصـيـبـ مـنـ الـقـاءـ رـيـحـ أـوـ غـيـرـهـ فـيـجـبـ نـزـعـ يـسـيـرـهـ فـوـرـأـكـثـيرـهـ
فـلـانـ تـرـاـخـ لـفـتـدـيـ فـلـاـ يـدـخـلـانـ تـحـتـ قولـهـ (وـ إـلـاـ) يـكـنـ الـخـلـوقـ وـ الـبـاـقـيـ مـاـ قـبـلـ إـحـرـامـهـ
يـسـيـرـاـ (لـفـتـدـيـ إـنـ تـرـاـخـ) فـيـ نـزـعـ خـلـوقـ الـكـبـةـ فـقـطـ ، وـأـمـاـ الـبـاـقـيـ مـاـ قـبـلـ إـحـرـامـهـ
يـلـتـدـيـ فـيـ كـثـيرـهـ وـلـانـ لـمـ يـرـأـخـ فـيـ نـزـعـ هـلـ المـعـتمـدـ كـاـنـ فـيـ عـجـ وـ الحـطـ ، فـيـخـصـ قولـهـ فـيـ نـزـعـ

يسيره بشيئين وينص الدارسي بأحد ثوابه ، فإن لم يترافق فلا فدية مع وجوب نزعه فوراً
الكثير قاله حق .

البناني قوله أي الخلوق والباقي الخ تبع فيه عج وأحد وجعله سالم راجحاً الجميع ما
تقدمن من قوله أو باقياً مما قبل إحرامه وما بعده وتبعد المحرشى ، وذلك كله غير ظاهر ،
والصواب أنه خاص بالخلوق كما قال الخط ودت وارتضاه ابن حاثر وطفي ، لأن الصيب
من القاء الريح أو للغير يحب نزعه فوراً أقل أو كثر ، وإن تراخي افتدي كما يؤخذ من
ابن الحاجب وغيره وصرح به الخط ، والباقي مما قبل الإحرام إن كان لوناً أو رائحة لم
يتات نزعه ، وتقدم أنه لا شيء فيه .

وإن كان مما يجب الفدية بالخلاف وهو جرم الطيب فيه الفدية مطافأة قيل أو سخدر
تراخي في نزعه أو لا كما أخذ من كلام الباقي وغيره المتقدم ، وقوله وإن لا افتدى إن
تراخي هذا أيضاً خاص بالخلوق كما في الخط لما تقدم أن الباقي من جرم الطيب مما قبل
الإحرام يحب نزعه قل أو كثر تراخي في نزعه أم لا ، نعم تقدم في مسألة القضاء الريح أو
الغير أنه إن تراخي في نزعه افتدى وإن قل ، ولو امكناً أن يرجع قوله وإن لا افتدى لما
كان حسناً لكن يأبه كلامه ، وقد تكلّف ابن عاشر رجوعه لهما وهو بصيغة ، وما ذكره
المصنف من لزوم الفدية إن تراخي في نزع كثير الخلوق قد تعلّقه عليه طفي بأنه لم يره
لغير المصنف هنا ، وفي التوضيح قال وذلك لأن في المدونة ولا شيء عليه فيها لصق به من
خلوق الكعبية إذ لا يكاد يسلم منه .

وفي كتاب محمد ويفسّل ما أصابه من خلوق الكعبية بيده ولا شيء عليه وهو قوله
إن كان يسيراً ، ابن عبد السلام اجتمع مما فيها وكتاب محمد أنه لا فدية عليه فيما أصابه
من خلق الكعبية ، وزاد محمد غسل الكثير وصرح بيده بأن الغسل على وجه الأحبية
فلم يذكر فيها ولا في كتاب محمد الفدية في الكثير ، وإنما يؤمن بنسلمة فقط ، ولا فضائل
بالندية إلا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب ، وكلها لم يذكرها ابن الماسبيح ولا
صاحب الموسوعة ، ثم قال وكان المصنف فهم وجوهها من الأمور بالفصل وفيه نظر فتائمه .

كُتْنَاطِيَّةٌ رَأَسِهِ تَائِمًا، وَلَا تُخْلِقُ أَيَامَ الْحَجَّ، وَيُقَامُ الْعَطَارُونَ
 فِيهَا مِنَ الْمَسْعَى، وَافْتَدَى الْمُلْقِيُّ الْخَلُّ إِنْ لَمْ تَلْزِمْ بِلَا
 صَوْمٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَيَقْتَدِيُ الْمُحْرِمُ كَانَ حَلَقَ رَأْسَهُ،
 وَرَجَعَ بِالْأَقْلَلَ

وَشَبَهَ فِي وَجْهِهِ الْفَدِيَّةِ مَعَ التَّرَاجِيِّ فَقَالَ (كُتْنَاطِيَّةٌ رَأَسِهِ) أَيْ الْمُحْرِمُ بِفَعْلِهِ أَوْ فَعْلِ
 غَيْرِهِ بِهِ حَالٌ كَوْنَهُ (تَائِمًا) فَإِنْ تَرَاجَ فِي نَزْعَهُ بَعْدَ اِتْبَاعِهِ اِفْتَدَى ، وَإِنْ نَزْعَهُ عَاجِلاً
 فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فَعْلُ غَيْرِهِ وَنَزْعُهُ عَاجِلاً فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَلْزِمُ الْمُفْطِيِّ (وَلَا تُخْلِقُ)
 بِضمِّ الشَّاءَ فَوْقَ وَفْتَحِ الْخَلِمِ الْمُجَمَّعَةِ وَاللَّامِ مُنْقَلَّةً أَيْ لَا تُطَبِّبُ (الْكَعْبَةُ أَيَامُ الْحَجَّ) أَيْ
 يُكَرِّهُ فِيهَا بِظَاهِرِ لِثَلَاثِيِّ بِصَبِيبِ الْطَّائِفَيْنِ (وَيُقَامُ) أَيْ يُؤْمِنُ بِالْتَّيَامِ نَدِيَّاً (الْعَطَارُونَ) أَيْ الْوَزِينُ
 يَبِيعُونَ الْعَلِيِّ الْمُؤْتَلَ (فِيهَا) أَيْ أَيَامُ الْحَجَّ (مِنَ الْمَسْعَى وَافْتَدَى) أَيْ أَخْرَجُ الْفَسِيْدَيْةِ
 وَجَوَيْبَيَا نِيَابَةَ هُنَّ الْمُحْرِمُ (الْمُلْقِيُّ) بِضمِّ الْيَمِّ وَسَكُونِ الْلَّامِ وَكَسْرِ الْفَافِ (الْخَلُّ) بِكَسْرِ
 الْمَاءِ وَشَدِّ الْلَّامِ أَيْ غَيْرُ الْمُحْرِمُ طَبِيَّاً مُؤْتَلًا عَلَى عَمَرٍ ثَانِمٍ أَوْ ثَوْبَيَا عَلَى رَأْسِهِ (إِنْ لَمْ تَلْزِمْهُ)
 أَيْ الْفَدِيَّةُ الْمُحْرِمُ الْمُلْقِيُّ عَلَيْهِ لِنَزْعِهِ عَقْبَ اِتْبَاعِهِ وَصَلَةُ اِفْتَدَى (بِلَا صَوْمٍ) لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ
 بِدِينِيَّةٍ لَا تَكُونُ عَنِ الْغَيْرِ فَيُطَعِّمُ سَتَةَ مَسَاكِينَ أَوْ يَذْبِحُ شَاةً فَاعِلَّ .

(وَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمُلْقِيُّ مَا يَقْتَدِيُ بِهِ (فَلَيَقْتَدِيُ الْمُحْرِمُ) الْمُلْقِيُّ عَلَيْهِ بِصَوْمٍ أَوْ اطْعَامٍ أَوْ
 نِسَكٍ لِأَنَّهَا عَنِ نَفْسِهِ . وَشَبَهَ فِي الْفَدِيَّةِ عَلَى الْفَاعِلِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعْلَيْهِ الْمُفْعُولُ بِهِ فَقَالَ (كَانَ
 حَلَقَ) الْخَلُّ (رَأْسَهُ) أَيْ الْمُحْرِمُ النَّائِمُ فَالْفَدِيَّةُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَالِقِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
 فَلَيَقْتَدِيُ الْمُحْرِمُ (وَرَجَعَ) الْمُحْرِمُ الْفَتَدِيُّ إِنْ شَاءَ عَلَى الْفَاعِلِ (بِالْأَقْلَلَ) مِنْ قِيمَةِ الشَّاةِ أَوْ
 مِثْلِ كِيلِ الطَّعَامِ إِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ عَنْهُ أَوْ نَهَى إِنْ اِشْتَرَاهُ^(١) .

(١) (قوله إن اشتراه) أَيْ الطَّعَامُ هَذَا إِنْ كَانَ اِفْتَدَى بِالْطَّعَامِ ، فَإِنْ كَانَ اِفْتَدَى بِشَاةٍ
 مِثْلًا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَدَّهُ فَبِالْأَقْلَلِ الَّذِي يَرْجِعُ بِهِ مُوْقِيَّتُهَا أَوْ قِيمَةُ الطَّعَامِ ، وَإِنْ كَانَ
 اِشْتَرَاهَا فَبِالْأَقْلَلِ مُوْقِيَّتُهَا أَوْ قِيمَتُهَا أَوْ قِيمَةُ الطَّعَامِ .

إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَعَلَى الْمُحْرِمِ الْمُتَقْبِي فِدْيَتَانٌ عَلَى
الْأَرْجُعِ، وَإِنْ حَلَقَ حَلَقُ مُخْرِمًا يَأْذِنْ فَعَلَى الْمُحْرِمِ؛ وَإِلَّا
فَعَلَيْهِ، وَإِنْ حَلَقَ مُخْرِمٌ رَأْسَ حَلَقًا طَعْمًا، وَهُلْ حَفْنَةُ أُوْ فِدْيَةٌ

وذكر شرط الرجوع فقال (إن لم يفتدى) المحرم (بصوم) بأن افتدى باطعام أو نسك بشاة فإن افتدى بصوم فلا رجوع له بشيء (وعلى المحرم) بمحج و عمرة (المتقى) طيبا على محرم ثائم ونزعه عقب انتباذه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم ، فإن تراخي النائم بعد انتباذه في نزعه ففديته على نفسه ، فإن لم يمس الملقى الطيب قط عليه فدية واحدة لالقائه إن بادر الملقى عليه ، فإن تراخي فعليه فديته ولا شيء على الملقى (على الأرجح) هنذا قول القابسي وصوبيه ابن يوسف وسند وابن عبد السلام ومقابله لابن أبي زيد .

(وإن حلق حل مخرما) أو قلم أظفاره أو طيبه (بإذن) من المحرم في الحلق أو التقليم أو التطيب ولو حكماً كرضاه بقمه (فعل المحرم) الفدية ولو أغسر ولا تلزم الحبل ، وقد يقال تلزمه لأنه لا يجوز له الحلق بإذنه ويرجع بها على المحرم إن أيسر (وإلا) أيه وإن لم يأذن له المحرم بأن كان ثائماً أو مكرهاً (ذ) الفدية (عليه) أي الحل ، وهذا مكرر مع قوله كان حلق حل رأسه أعاده هنا للتصريح به فمودي بإذن ودفعه الخط بأن ما هنا بيان لوضع لزومها للحل ، وما مر بيان لأن حكم الحالى إذا لزمته حكم الملقى طيباً . ابن عاشر هذه حمارة لا تم إذ لا مانع من جعل التشبيه تماماً حق يستفاد منه المفني للغاء هنا .

(وإن حلق) شخص (محرم) بمحج أو عمرة (رأس) شخص (حل) بكسر الحاء وشد اللام أي غير محرم (أطعم) المحرم وجوبها لاحتلال قته دواب ، فإن تحقق حسمها فلا يطعم .

(وهل) إطعامه (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام كا في المدونة متوسطة لا مقوضة ولا مسوطة (أو) إطعامه (فدية) أي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة

تاوِيلانٍ ، وفي الطفْرِ الْواحدِ ، لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفْنَةُ :

مساكن او نسق بشارة فيه (تاويلان) في قول الإمام يفتدى ، وقول ابن القاسم يتصدق بشيء من طعام «رض» عنها ، فالتأويل الثاني بالخلاف للباجي واللخمي ، وال الأول بالوفاق للغirma . وورده ابن يونس فيها فلو قال افتدى وهل على ظاهره أو حفنة لكان أولى . سند إذا حلق الحرم رأس حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من الذهب ، وإن قتل يسيراً أطعم شيئاً من طعام وكثيراً أو لم يتثنى ولم يدر شائم فقال مالك «رض» يفتدى ، وقال ابن القاسم يطعم اه .

وهذا مبني على تعليل الفدية بقتل القمل ، وهو قول عبد الوهاب وسند واللخمي . وعللها البقداديون بالخلق واليه ذهب ابن رشد ، وعليه فلا فرق بين أن يقتل قملًا قليلاً أو كثيراً أو يتتحقق نفيه . وعلى الإطلاق حمل سالم كلام المصنف بناء على التعليل بالخلق وصوبه طفني . البناني وهو غير ظاهر ، والصواب حمله على التفصيل لتعليق ابن القاسم بقتل القمل كما في ابن الحاجب ، ولقول المصنف بعد إلا أن يتتحقق نفي القمل . ولقول سند انه المعروف من الذهب ولقولهم في تقليم الحرم ظفر حلال لا شيء عليه ، قال في التوضيح وهو يرجح أن الفدية للقتل لا للع禄 إذ لو كانت للعلق لوجبت الفدية هنا اه . وهو ظاهر .

(وفي) قلم (الطفْرِ الْواحدِ لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى) ولا لانكساره . بأن قلم الحرم ظفر نفسه عيناً وعرفها كا هو ظاهر الحط (حفنة) أي مثله يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبرضة ولا منسوطة والقبضه بالضاد المعجمة ملؤها مقبوضة فهي دون الحفنة ، والقبضه بالضاد المهمله الأخذ بأطراف الأصابع فهي دون القبضه بالضاد المعجمه ، وهل هذا يستثنى ما هنا من قوله الآتي والفدية فيها يترفق به ، ومفهوم الواحدان في قص مازاد على الواحد فدية سواء كان لإماتة الأذى أم لا إن أبانها في فور واحد أو أبان الثاني قبل الإخراج لل الأول وإلا نفي كل حفنة ولا شيء على الحرم في قلم ظفر الحلال أو الحرم بإذنه والحفنة أو الفدية على المعلوم كافي المدونة والذخيرة ، وإن أكرمه أو قلمه وهو شائم فعل القالم الحرم أو الحلال .

كشغرة أو شعرات ، أو قملة أو قملات ، وظرنها كحلق
خمرم ليثله موضع الحجامة ، إلا أن يتحقق نفي القمل ،
وتفريده بغيره ، لا كطرح علقة أو برغوث ،

وشبه في الحسنة فقال (ك) إزالة (شعرة) واحدة من جسده ففيها حسنة (أو) إزالة (شعرات) عشرة لغير اماتة أذى فيها حسنة من طعام ولإماتته فيها فدية كإزالة الكثير الزائد على عشرة فالتشبيه ثام .

(و) قتل (قمة) واحدة فيها حسنة (وكلمات) عشرة فيها حسنة ولو لإماتته . قال في التوضيح لم نعلم في المذهب قوله بوجوب الفدية في قمة أو قملات (وظرنها) أي القمة أو الكلمات بالأرض فيه حسنة كقتلها بالجر عطف على قتل المقدر قبل قمة ، أو بالرفع مبتدأ خبره م導ف ، أي كقتلها في إيجاب الحسنة بناء على جواز قطع العطف ، إن أمن البنس كما قال الرضي لتأديته لموتها خلقها من جسد الأدمي .

وشبه في وجوب الحسنة أيضاً فقال (كحلق) شخص (خمرم) بحج أو عمرة (أ) شخص (مثله) في كونه خرمأ بحج أو عمرة بإذنه (موضع الحجامة) فيلزم الحال حسنة من طعام (إلا أن يتحقق) الحال (نفي القمل) عن موضع الحلق فلا حسنة على الحال وعلي المخلوق شعرة في الحالين الفدية .

(و) ك (تفريد) أي إزالة القراد عن (بعيره) أي الخرم فيه حسنة إن لم يقتله اتقاناً ، وإن قتيله على المشهور ، ولا فرق بين قليله وكثيره . وقد نقل الحسط والموافق عنها أنه يطعم في طرحه ، وما قال ابن الحاجب وفي تفريد بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بأن الذي حكمه غيره أن القولين إنما هما إذا قتل القراد (لا شيء) على الخرم في (كطرح علقة) عنه أو عن بعيره لأنها من دواب الأرض ، وأدخلت الكاف التسل و الدود والنيلاب والسوس وغيرها سوى القملة والبرغوث فلا شيء في طرحها .

(أو) طرح (برغوث) بتثليث الباء لأنه من دواب الأرض في الشامل قوله طرح

وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفَّهُ بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذْى : كَفْصُ الشَّارِبِ أَوْ
ظَفَرٌ وَقْتَلَ قَنْلَ كَثْرَ ، وَخَضْبٌ بِكَحْنَاءٍ ، وَإِنْ دُقَعَةً
إِنْ كَبْرَتْ وَمُجَرَّدٌ

برغوث . ولا شيء عليه في قتلها وقيل يطعم (والفدية) واجبة (فيا) أي الفعل الذي (يترفة) بضم المثلثة تحت وفتح المثلثة فوق والراء والفاء مشددة أي يتنعم (به أو) فيها يزيل به (أذى) الحط لم يبين ابن القاسم ما هي إماتة الأذى ، وجعلها الباقي قسمين : أحدهما أن يطلق من طول ظفره فقلبه وهذا أذى معتاد ، والثاني أن يريد مداواة جرح بأصبعه ولا يتسكن إلا به (كفص الشارب) جعله ابن شاس مثلاً لما يزال به أذى ، وت مثلاً لما يترفة به وهو صالح لها .

(أو) فص (ظفر) واحد لإماتة أذى فهو مفهوم قوله آنفًا لا لإماتة أذى أو متعدد لإماتة أذى أولاً ، فتحصل من كلامه أن لقلم الظفر الواحد ثلاثة أحوال قلمه منكسرأ لا شيء فيه لإماتة أذى فيه حفنة قلمه لإماتة أذى فيه فدية ، وأدخل بالكاف حلق العانة وتنف الإبط والأنف .

(وقتل قمل كثـر) بأن زاد على اثني عشر فقيه الفدية ، هذا قول مالك « رهن » قال في البيان رآه من إماتة الأذى ، وقال ابن القاسم يطعم كسرة انظر التوضيح ومثل قته طرحة (وخصب) لرأسه أو لحيته أو غيرهما (بكحناه) بالمد والصرف مثل صالح للأمنين ، لأنه يطيب الرأس ويقويه ويقتل دوابه ويرجل شعره ويزينه ، وب بدون هذا تجب الفدية قاله سند ، ودخل بالكاف الوجهة بفتح الواو وكسر السين المهمة وسكونها لغة نبت شجرة كالكتزيرة بدقة وخلط مع الحناء من الوسامه أي الحسن ، لأنها تحسن الشر قاله في توضيحه وفي الفدية .

ولو نزعه مكانه ان عم رأسه مثل بالخصب بل (وإن) كان الخصب (رقمه ابن كبرت) بأن كانت قدر الدرهم فان صفرت فلا فدية ، وأفهم قوله خصب أنه إن جعلها في قم سرح أو حشى بها شرقاً أو شربها فلا شيء عليه وهو كذلك (ومجره) بضم الم

تحتام على المختار ، واتحدث إن ظن الإباحة ، أو تعدد موجبها يفوت ،

ونفتح الجيم والراء مشددة صب ماء حار على جسده في (حمام) بفتح الحاء وشد الميم عن
تللك وإزالة وسخ فقيه الفدية (على المختار) ولو لرفع جنباته وأسلط من كلامه لقيده
يجلوسه فيه حتى يعرق وأولى إن ذلك أو أزال وسخاً وأما صب الماء البارد فيه فلا قديمه
فيه ودخوله للتدني بلا غسل جائز ، ومذهب المدونة أنه لا يجب الفدية على داخله
إلا إذا تللك وأنهى الوسخ واقتصر على مختار الشخص لاختياره الأشياع لا مانعها
قاله الشارح .

(والمحدث) الفدية في أربعة مواضع وتتعدد في غيرها بتعدد سببها وهذا هو الأصل
فيها فتتعدد مع تعدد سببها (إن ظن) الشخص (الإباحة) لأسباب الفدية كمن طاف
للمرة وسعي وتحمل وفعل أسباباً للفدية من لبس عبطة وتطيب وإزالة شعر وغيرها ثم
تبين له فساد طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتللك الأسباب . وكمن رفض إحرامه
وظن خروجه منه وإباحة متنوعاته برفضه وفعل أسبابها كذلك فقيها فدية واحدة . وكمن
وطنه وهو محروم وظن خروجه منه وإباحة متنوعاته فعل أشياء من موجباتها فقيها
فدية واحدة .

وأما من ظن اباحة متنوعات الإحرام ولم يستند في ظنه لشيء مما تقدم فعل أسباباً
في أوقات متبااعدة فعليه لكل سبب فدية ، وكذا من ظن أنها لا تتعدد لتعدد أسبابها
وفعل أسباباً كذلك فقوله إن ظن الإباحة أي في صور مخصوصة وهي المتقدمة .

(أو تعدد موجبها) بكسر الجيم أي سبب وجوب الفدية كلبس وتطيب وحلق
وقطم وإزالة وسخ (بدور) واحد فليها فدية واحدة لصيورتها كشيء واحد إن لم يخرج
للأول قبل فعل الثاني والا تتعدد والفور هنا على حقيقته ، وهو اتصال الأسباب وفعلها في
وقت واحد ، كذا يقيده ظاهر الدولة وأقره ابن هرفة خلافاً لما اقتضاه ابن الحاجب ،
واقتصر عليه ته من أن اليوم قبور وإن التراخي يوم وليلة لا أقل .

أو نوى التكرار ، أو قدم الثوب على السراويل وشرطها
في اللبس انتفاضة من حرق أو برد ، لا إن نوع مكانه ،
وفي صلاة قولان ،

(أو) فراضي ما بين الفعلين (ولو) عند فعل الاول (التكرار) لأسباب الفدية
ولو طال ما بين السبيلين أو اختلفا كاللبس والتطيب إذا لم يخرج لل الاول قبل الثاني وإلا
تمددت . وشيل كلامه نية فعل جميع موجبات الفدية وفعلها كلها أو متعددا منها ، ونية
فعل كل ما يحتاج اليه منها ، وفعل متعددا منها ، ونية فعل معينه وفعلها كلها أو متعددا
منها ، وسواء كانت النية عند فعل أول موجب أو عند إرادة فعله أو قبل ذلك .

(أو قدم) بفتحات مثلاً ما نفعه عام على ما نفعه خاص كان قدما في لبسه (الثوب)
الطويل إلى أسفل من الركبة أو القلنسوة (على السراويل) أو العمامه أو الجبة فدية
واحدة للعام نفعه ، ولا فدية للخاص إلا أن ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاضه بالثوب
لطوله طولاً له بال أو لدفعه حرراً أو برداً فلتزم بلبسه فدية أخرى لانتفاضه ثانياً بغير ما
انتفاض به أولاً ، محمد بن الأنذر يبشر فوق مثزر فعليه فدية إلا أن يبسطهما ويأنزرهما
كرداء فوق رداء ، ابن هرفة الشیعی إن احتجم فوق إزاره ولو بمحبل أو ببشر فوق آخر
الفندی إلا أن يبسطهما فيما يأنزرهما . وقاله ابن عبدوس عن عبد الملك قائلاً لا بأس برداء
فوق رداء ، والفرق أن الرداء فوق الرداء ليس احتزاماً بخلاف الانزار فوق الإزار
حيث لم يبسطهما قبله فهو كالاحتزام على المثزر .

(وشرط) وجوبه (بما) أي الفدية (في اللبس) لمحيط من نوع لبس بالاحرام
(انتفاض) باللبس (من) دفع (حر أو برد) أي شيئاً ، وإن لم ينتفع بالفعل فمن لبس
ثوباً شيئاً لا يعني حرراً ولا بربداً وفرضي زماناً طويلاً فعليه الفدية . ففي الجواهر الفدية
إذا انتفاض باللبس من حر أو برد أو دام عليه كالبيوم (لا) فدبيه عليه (إن) ليس عبيطاً
مثنوياً و (نزه) (مكانه) أي فوراً ولم ينتفاض به من حر ولا برد (وفي) الفدية
باتفاضه باللبس في (صلاة) ولو رباعية طول فيهها وعددها (قولان) لم يطلع

وَلَمْ يَأْتِمْ إِنْ فَعَلَ لِعُذْرٍ ، وَهِيَ نُسُكٌ بِشَاءَ فَاعْلَى ، أَوْ إِطْعَامٍ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَانٍ : كَالْكَفَارَةِ

المصنف على أرجحية أحدهما .

قال في التوضيح بناء على أنها تعد طولاً أم لا، وتبعه جماعة من الشارحين . وفي الخط
عن سند بعد ذكر القولين من روايه ابن القاسم عن مالك (درض) عنهما قال فمرة نظر إلى
حصول المتفعة في الصلاة ، ونظر مرة إلى الترفه وهو لا يحصل إلا بالطول . الخط هذا
هو التوجيه للظاهر لا ما ذكره في التوضيح إذ ليس ذلك بطول لما علمت مما تقدم له .
والذي قدمه أن الطول كاليلوم كافي ابن الحاجب وابن شاش وغيرهما وبه تعلم أن القولين
سواء طول في الصلاة أم لا خلافاً لما في عب عن الشارح .

(ولم يأتِ) المحرم (إن فعل) موجب الفدية (العذر) حاصل أو خيف حصوله هذا
قول التاجوري واقتصر عليه عب ، وأقره البناني . وظاهر نقل المواق أنه لا بد من
حصوله ومفهوم لعذر إن فعل لغير عذر ولا ترفع الفدية إنما كما أن العذر لا يرفع الفدية
(وهي) أي الفدية (نسك) بضم النون والسين المهملة أي عبادة مضاف أو منون مبدل
منه (شاة) بالجر على الأول والرفع على الثاني ، وفي بعض النسخ بشاة البدر يشرط فيها
سن وسلامة الأضحية كما تقيده المدونه ، والظاهر اشتراط ذبحها وأنه لا يجزي إعطاؤها
للمساكين حية (فاعلى) أي أفضل من الشاة وهي البقرة ، وأعلى من البقرة البذنة قاله
الباببي والأبي وهو المنصب ، وارتضى أبو الحسن في منسكه أن الشاة أفضل فالبقرة
للبذنة ، فعمل هذا معنى أعلى أكثر لها وإن كان بعيداً .

(أو إطعام ستة مساكين) أي لا يملكون قوت عام فشمل القراء (لكل) منهم
(مدان) بضم اليم وشد الدال المهملة متنى مد نبوبي ملء جفان متوسط لا مقبوض ولا
مبسوط فهي ثلاثة أضعاف (كالكفارة) للبيهقي في كونها من غالب قوت أهل البلد لا غالب
قوتها ، وكونها بعده عليه الصلاة والسلام إذ به تؤدي جميع الكفارات سوى كفارة الظهار
البدر الظاهري ، أن المشبه به كفارة البيهقي ويأتي حكمها في باب البيهقي في قوله فلا تجزئه

أوْ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَوْ أَيَّامَ مِنَّى ، وَلَمْ يَخْتَصْ بِزَمَانٍ
أوْ مَكَانٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالذَّبْحِ الْهُدُوِيِّ فَكَحْكِيمٌ
وَلَا يُجْزِي هُدَاءُ وَعَشَاءَ إِنْ لَمْ يَنْلُغْ مُدَنِّى ، وَالْجَمَاعُ
وَمُقْدَمَاتُهُ وَآفَسَدَ مُطْلَقاً :

ملقة ولا مكرر لسكن وناقص كعشرين لكل نصف لا الصوم ولا الظهار لأنها مرتبة .
(أو صيام ثلاثة أيام) إن كانت غير أيام مني بل (ولو) كانت (أيام مني) الثلاثة
التي بعد يوم العيد (ولم يختص) النسك ذبحاً أو نحرًا أو إطاماً أو صياماً (بزمان
أو مكان) قاله ت ، ومقضاه إطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية اختصاصه
بالشاة فاعلى (إلا أن ينوي) المفتدى (بالذبح) بكسر الدال أي المذبوح ومثله المنحور
(المدحى) أو يقلد ويشعر ما يقلد ويشعر ولو لم ينوه المدحى كما يفيده المواق (ة) يصير
حكمة (حكمه) أي المدحى في أن محله مني إن وقف به في عرفة ليلة العيد وساقه في
حج ويقيت أيام النحر وإلا قفلة مكة ، وشرط جمعه بين الحل والحرام (طغى) نية المدحى
كافية في كون حكمه كالمدحى كما يفيده الباقي وابن شاش وابن المساجب ، وهو ظاهر
المصنف ، والتقطيد والإشعار بعزلة النية كما يفيده نقل المواق عن ابن الموارز ، وصرح به
الفاكهاني ولا يدخل في قوله فكحكمة الأكل فلا يأكل منها بعد الحل ولو جحظت هدياً .

(ولا يجوز) عن إطعام ستة مساكين لكل مدان (غداء وعشاء) بفتح أبو طه وأهله
الدان ولا غداً آن ولا عشاً آن (إن لم يبلغ) ما ذكر (مدين) لكل مسكن فلن بلغها
أجزاء وأفضل الإمداد كما يقيده في الظهار ولا أحب الفساد والفساد كفدية الأذى .
والفرق بين الكفدية والكفارة الظهار وبين كفارة اليمين أنها مد لكل مسكن وهو الغالب في
أكل شخص في يوم الكفدية لكل مدان فيها قدر أكله في يومين .

(و) حرم عليها (الجماع ومقدماته) ولو علمت السلامة (وأفسد) الجماع الإحرام
حال كونه (مطلقاً) عن التقييد سواء كان عمدأ أو سهوأ أو جهلاً أو إكراهاً في قبل

كاستدعاه مني ، وإن ينظر ، إن وقع قبل الوقوف
مطلقاً ، أو بعده إن وقع قبل إفاضة وعقبة ، يوم النحر
أو قبله ، وإلا فهذا ، كأنزال أبتداء

أو برو من آدمي أو غيره بعد فعل شيء من أعمال الحج أو قبله ، ولا بد من كونه من بالغ
وموجباً للنسل كما يليده قوله ابن عرقه . ويقصد الحج مثقب الحشمة كما مر في الفصل
وقول ابن الحاجب والجماع الذي في الإقسام على نحو موجب الكفاره في رمضان . التوضيح
كان المصنف يشير إلى أن ما يوجب الكفاره في رمضان يوجب النساء هنا وقد تقدم أن
موجب الكفاره في الصوم هو الجماع الموجب للنسل .

وشبه في الأقسام فقال (كاستدعاه مني) بليلة أو مباغرة بل (ذات) استدعاه
لخرج (ينظر) أي إدامته وكذا بإدامة فكره فإن لم يدم فلا يقصد ويندب المدي كما في
المواقف عن الاهري وفي الحط ما يقىد أن هذا مقابل الراجح من وجوب المدي وهو ظاهر
كلام المصنف ، وقيد الإقسام بقوله (إن وقع) الجماع (قبل الوقوف) يعرفه فيلسده
(مطلقاً) أي فعلا شيئاً كطواويف الدخوم والسعبي أم لا . الحط بعد ما فسر الإطلاق بما
ذكر لما كان طواويف الدخوم والسمعي شبيهين برمي جرة العقبة وطواويف الأفاضة في
كون كل واحد من التسميين واجباً ورائكاً . وفصل في الثاني دون الأول حسنة الاشارة
إلى ذلك بالإطلاق .

(أو) وقع الجماع (بعده) أي الوقوف فيفسد (إن وقع) الجماع (قبل) طواويف
(إفاضة) رمي جرة (عقبة يوم النحر أو قبله) ليلة المزدلة .. الحط لا يسد من
هذه اللحظة لثلا يتوجه اختصاص النساء باليوم النحر (وإلا) أي وإن لم يقع قبلها يوم
النحر أو قبله بيان وقع قبلها بعد يوم النحر أو بعد أحدهما يوم النحر (فهدي) واجب
في الصور الثلاثة من غير إفساد ، ولا يدخل في هذا ما وقع بعدهما يوم النحر لقوله سابقاً
وحل به ما يقى .

وشبه في المدي فقال (كأنزال) المفي (ابتداء) أي بمجرد نظر أو فكر ولو

وَإِمْدَانِهِ ، وَقُبْلَتِهِ ، وَوُقُوعِهِ بَعْدَ سَعْيٍ فِي عُمْرِهِ ، وَإِلَّا
فَسَدَّتْ ، وَوَجَبَ إِثْمًا مُفْسِدٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَحْرَمَ

قصد بها لذة ، فان خرج بلا لذة او غير معتادة فلا شيء فيها (وإنما ذلك) فيه المدى سواء خرج ابتداء او بإياده نظر او لكتور او قبلة او مباشرة او غيرها (قبلته) بدون مني ومدى فيها هدي إذا كانت على الفم لغير وداع ورحمة ، إلا فلا شيء فيها إلا أن يخرج بها مني او مدى فحكمه فان كانت على الجسد فحكمها حكم الملامة إن خرج بها مني او مدى او كثرت هدايى و إلا فلا شيء فيها ولو قصد اللذة او وجدها .

(ووقوعه) أي الجماع من معتمر (بعد) فراغ (سعي في عمرته) قبل تحلله منها فلا يفسدها ل تمام أو كثتها وفيه مدى (إلا) أي وإن لم يقع بعد سعي فيها بأن وقع في السعي أو قبلة (فسدة) عمرته فالذى يفسد الحج في بعض أحواله ويوجب الهدى في بعض آخرين وهو الجماع ، والإإنزال يفسد العمرة في بعض الأحوال ويوجب الهدى في بعض آخرين وأما ما لا يفسد الحج ويوجب الهدى فقط فلا يوجبه في العمرة إذا هي أخف ، هذا ظاهر الشارح وغيره ، واستنطه من إيمانه الهدى فيها . أيضاً البنائي وهو الذي يشهد له عموم كلام الباجي الذي في الخط والتوضيح .

(ويوجب) على المكلف (إقام) النسك (المسد) بضم الميم وفتح السين من عمرة أو سج أدركه وقوفه وإن كان الفساد قبله فيتمه بال الوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقف المشعر للحرام ورمي جرة العقبة والإفاضة والسعني عقبه إن لم يكن قدمنه ، ومبيتها من ورميها والتخصيب فان فاته وقوفة وجب تحمله منه بفعل عمرة ، ولا يجوز له البقاء على إسراره الفاسد العام قابل فانه تأدى على فاسد يمكن التخلل منه ، وهو لا يجوز كما يأتي في قوله وإن أنسد تم ثات أو بالعكس وإن بعمره التخلل تخلل وقضاء دونها فهو تقدير لما هنا (إلا) أي وإن لم يتم سواه ظن إباحة قطمه أم لا (فهو) أي الإسرار المفاسد باق (عليه) إن لم يحرم بالقضاء بل .

(وإن أحرم) بغيره فهو لغو ولو قصد به قضاء المفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء

وَلَمْ يَقُعْ قَضَاوَهُ إِلَّا فِي ثَالِثَةِ، وَفَوْزُهُ الْقَضَاوَهُ وَإِنْ تَطُوعَهُ،
وَقَضَاوَهُ الْقَضَاوَهُ، وَتَحْرُرُ هَدْيٍ فِي الْقَضَاوَهُ

هذه عند إمامنا مالك «رض» ، ولا قضاوه عليه لما أحرم به وإنقاذه لإنما المفسد (ولم) الأولى ولا (يقع قضاوه) أي المفسد (إلا في) سنة (ثالثة) إن لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف الثاني وإن أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو في أشهر الحج ويقضيه في العام الثاني . وعبارة ابن الحاجب فان لم يتممه تم احرم للقضاء في سنة أخرى فهو على ما أفسد ولم يقع قضاوه إلا في ثلاثة .

(و) و يجب (فورية القضاء) لما أفسده من حج أو عمرة بعد التحلل من فاسدها ولو على القول بذريعي الحج ولم يخف فواته وهو ظاهر قوله إن كان ما أفسده فرضاً بل (إن) كان (تطوعاً) لأن تطوع الحج وال عمرة من النقل الذي يجب تكميله بالترويع فيه والقضاء من جملة التكميل ، وظاهر كلام ابن عبد السلام والتوضيح تقديم قضاء التطوع على حجة الإسلام .

(ز) و يجب (قضاء القضاء) من حج أو عمرة إن أفسده يأتي بمحجتين عند ابن القاسم إحداهما قضاء عن الحجة الأولى والثانية قضاء عن قضائهما الذي أفسده ، وينهي مع كل حجة هدياً . وظاهر المصنف ولو كثراً ابن الحاجب وفي قضاء القضاء المفسد مع الأول قوله ابن القاسم وعمد ، والمشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان ، قال التوضيح عن ابن رشد نبه بقوله المشهور أن لا قضاء في قضاء رمضان هل أن المشهور هنا القضاء ، والفرق بينها أن الحج لما كانت كلقته شديدة شدد فيه بقضاء القضاء سداً للتغريبة لئلا يتهاون به ، وفرق آخر أن القضاء في الحج على الفور وإذا كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة بزمان معين ، فلزم القضاء إن أفسدهما كحجية الإسلام . وأما زمان قضاء الصوم فليس بمعين .

(د) و يجب (تحرر هدي في) زمن (القضاء) الحج أو عمرة ولا يقدمه زمن إنما المفسد فيؤخره على المشهور ليجتمع الجائز والنسكي والمالي والوجوب منصب على المدعي

وَاتَّحَدَ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ ، بِخَلْفِ صَيْدٍ وِفِدْيَةٍ ،
 وَأَجْزَا إِنْ عَجَلَ ، وَثَلَاثَةُ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى ،
 وَعُمْرَةُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتِ الطَّوَافِ ،

وعلى كون نحره في القضاء ، ولكنه غير شرط بدليل قوله وأجزاً إن عجل . وظاهر
 عبارته وجوبه للقضاء ، وليس كذلك ، بل للفساد . فلو قال ونحر هديه فيه ويكون
 غير هديه للفساد وفيه للقضاء لكان أحسن (واتحد) هدي الفساد إن اتحد موجب
 الفساد بل (وإن تكرر) موجبة بوطه (لنساء) أي فيهن (بخلاف صيد) فيشتمد
 جزاوه بتنوعه لأن عرض عنه والعرض يعتمد بتنوع الموضع (و) بخلاف (فدية)
 فتشتمد بتنوع سببها إلا في الموضع الأربع المتقدمة في قوله واتحدت إن ظن
 الإباحة الخ .

(وأجزاً) هدي الفساد (إن عجل) بضم فكسر منقلأ مع إغام المفسد (و) وجب
 مداعيا (ثلاثة إن أفسد) المح حال كونه (قارنا) أو متمنعا (ثم) بعد أخذته في
 إتمامه (فاته) وقوفه أو فاته وقوفة ثم أفسده (وقضى) قارنا أو متمنعا هدي للإفساد
 وهدي للقوافس وهدي للقرآن أو التمنع الصحيح الذي جعله قضاء ، وسقط هدي القرآن
 أو التمنع الذي فسد وفات لانقلابه عمرة فلم يحج القارن بإحرامه ولا التمنع من عامه ،
 وسيفيد هذا بقوله لادم قرآن ومتنة للفائت .

فان قلت قوله وقضى صادق بقضائه قارنا وبقضائه مفردا فمن أين علم ان مراده
 الأول . فلت من قوله الآتي لا قرآن عن افراد الخ (وعمره) عطف على هدي من قوله
 وإلا فهدي فلو وصله به لكان أحسن إذ ذكره هنا يوم اتصاله بما قبله وليس بمراد ،
 أي حيث قلنا بعدم الفساد هدي ويجب معه عمرة يأتي بها بعد أيام مني (إن وقع)
 الوطء غير الفساد للحج (قبل ركعتي الطواف) للإفاضة صادق بوقوعه قبل الطواف
 ويوقعه بعده وقبل ركعتيه ، وكذا إن وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعي لن لم يسع

إِحْجَاجُ مُكْرَهٍ وَإِنْ نَكَحْتُ غَيْرَهُ

عقب طواف القدوم ، ففي مفهوم قبل ركتبة الطواف تفصيل ليأتي بظواه وسعي لا خلل فيها .

فإن وقع بعد ركتبة الطواف من قدم السعي عقب طواف القدوم أو بعد السعي من لم يتدبره قبل زمي جمرة العقبة فلا هرة عليه لسلامة طوافه وسميه من الخلل ، وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة .. قال في التوضيح إذا لم نقل بالإفساد فلا خلاف أن حليه مديباً .

واختلف في العمرة على ثلاثة أقوال الأول . أن عليه عمرة كان واطوه قبل الطواف أو بعده وهو قول القاضي اسماعيل . الثالث : وهو المشهور ومذهب المدونة إن كان قبل الإفاضة أو بعدها بأن نسي شيئاً منها أو قبل ركتبة الطواف فعلية العمرة ، وإن كان بعد ذلك فلا عمرة عليه ا . ابن عرفة وتصنيفه اسماعيل بأن عمرته توجب طوافها فلا يصح لها . وللإفاضة مما يرد بأن المطلوب إتيانه بطواف في إحرام لاثم فيه لا يقييد أنه إفاضة . ورده أيضاً ابن عبد السلام بأنه إذا كان سبب احرام العمرة جبراً الأول فلا نسل إيجابها طرفاً غير الأول .

(د) وجوب على من أكره امرأة على جماعه إياها حرمة كانت أو أمته أذن لها في الاحرام أم لا (إحجاج مكرهته) بضم فسكون ففتح ومدى عنها من ماله ، ومفهوم ومكرهة ان الطائمة لا يجب عليه احتجاجها ويجب عليها الحج والهدى من مالها ، وطوع أمته إكره إلا أن تطلبته عند ابن للقاسم ، أي أو تزين له إن كانت المكره باقية في عصمته أو ملكه .

بل (وإن) طلقها و (نكحت) الزوجة المكرهه (غيره) أي المكره ويعبر الزوج الثاني على أذنه لها في قضاء المفسد أو يمكح الأمة التي أكرهها ويفعلها جائز على النصوص ، ويجب ببيان وجوب قضاء المفسد عليها وإلا فللهمشترى ردتها به . ابن يونس فإن فلس الزوج المكره حاصلت زوجته المكرهه عزماته بونته حبها ومديها ووقف

وَعَلَيْهَا إِنْ أُنْدِمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ : كَالْمَتَقْدِمِ وَفَارِقِهِ مَنْ أَفْسَدَ مَعْهُ

ما يصير لها حتى تتعجب به وتهدى منه ، فإن مات قبله رجع ما ناها مؤنة الحج لغمانه ونند الهدي ، وإن أكره رجالاً على وطه أمرأة مكرهه فلا شيء على المكره بالكسر إلا الإثم ولا على المرأة ، وعلى الرجل المكره بالفتح إحتجاجها لأن انتشاره دليل اختياره مكرهه حرج . البيناني يمكن إدخال هذه الصورة في قول المصنف مكرهته بأن يقال مكرهة له سواء أكرهها هو أو غيره ، وفي قوله وعلى المكره بالفتح إحتجاجها النع نظر والظاهر أنه لا شيء عليه .

(و) يحب الحج والهدى (عليها) أي المكرهه بالفتح من مالها (إن أعدم) مكرهها بالكسر (ورجعت) المكرهه بالفتح بعوض ما انفقته من مالها في حجها ومدحها على المكره بالكسر إن أيسر (ك) سالرجوع (المتقدم) في رجوع من ألقى عليه طيب أو على رأسه ساقر وهو نائم ولم يجد الملك شيئاً يقتدي به عنه فاقتدي الهرم بعيد الصوم ثم أيسر الملك في كونه بالأقل فترجع عليه بالأقل من كراء المثل وما اكتدرت به إن اكتدرت وبال أقل مما أنفقته ، ومن نفقة مثلاً في السفر بلا إسراف وفي الهدى بالأقل من ثمنه وقيمة إن كانت اشتراطه وبقيمتها إن كان من عندهما .

وفي الندية بالأقل من مثل كيل الطعام وقيمة الشاة إن كان الطعام من عندها أو ثمنه إن اشترته هذا إن افتدت بطعمه ، وإن افتدت بشاة من عندها فبالأقل من قيمتها وقيمة الطعام ، وإن كانت اشتراطها فبالأقل من قيمتها وقيمة الطعام والمتبر في الأقلية يوم الرجوع لا يوم الإخراج في التوضيح التونسي لو كان النسك بالشاة أرقى لها حين نسكت وهو معسر ثم أيسر وقد غلا النسك ورخص الطعام فلما يلزمه الطعام إذ هو الآن أقل قيمة من قيمة النسك الذي نسكت به .

(وفارق) وجوبياً وقيل ندبـاً (من) أي المرأة التي (أفسد) الواطئ الحج أو العمرة (معه) أي المرأة الموطدة ، وذكر ضميرها مراعاة للفظ من ، وأجرى الصلة على

مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلِلِهِ ، وَلَا يُرَاعِي ذَمَنَ إِحْرَامِهِ ، بِخَلَافِ
مِيقَاتٍ إِنْ شُرِعَ ، وَإِنْ تَعْدَاهُ ؛ فَدَمْ ،

غير ما هي له ولم يبرز لا من اللبس، وصلة فارق (من) حين (إحرامه) بالقضاء سبباً أو همزة (التحلل) منه بتمام الإفاضة وركعتيه والسعري إن لم يسع عقب القدوم وحلقه في الحج و العمرة للا يعود إلى مثل ما كان منه وأشر إثنانه بالبدأ والثانية بأنها في القضاء وهو كذلك . وأما إقام المفسد فذكر ابن رشد أنه كذلك ، وتقييده حلتها في القضاء بل تقييد أنها في الإقام أولى لظنة التسامل فيه . وظاهر العراز خلافه وهو ظاهر إذ النساء حصل فلا معنى للاعتراض منه إلا أن يقال وجوب الإقام يوجب كونه بصورة لبس فيها إفساد آخر ، ومفهوم من أفسد معه عدم وجوب مقارقة غيرها وهو أحد قوain ذكره هنا زروق .

(ولا يراعي) بفتح العين إحرامه بقضاء المفسد (زمن إحرامه) بالفسد أي لا يلزمه أن يحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن الذي كان أحمر فيه بالفسد فله أن يحرم به في ذلك أو قبله أو بعده ، ولو أحمر في شوال وأفسده الله أن يحرم بقضائه في ذي القعدة أو الحجة .

(مخالف ميقات) مكاني أحروم منه بالفسد (إن شرع) بضم فكسر أي طلب الإحرام منه شرعاً كالليلة لدني والمحفظ المصري ، فإنه يجب الإحرام بالقضاء منه . ولو أقام بمكة بعد إقام المفسد للقابل فإن أحروم منها لزمه وعليه دم (إن تعداه) أي الحرم بقضاء المفسد المبقيات الذي كان أحروم منه بالفسد وأحرم بالقضاء بعده (ف) عليه (دم) ولو تعداه يوجه جائز كإقامته بمكة لقابل ، وهذا يخصص قوله فيما من مكانه له أي لمن يمكنه مكة . وندب بالمسجد كخروج ذي النفس لميقاته .

واحتذر بقوله شرع من أحرامه بالفسد قبل الميقات كيضر قليس عليه أن يحرم بقضائه إلا من الميقات الشرعي كالجحضة ومن تعديه باحرام المفسد والإحرام به بعده فلا يتعداه في القضاء . ويجب عليه الإحرام به من ميقاته الشرعي . وظاهر قول مالك رض »

وأجزاً تُشعَّ عن إفرادٍ وعَكْسُهُ ، لَا قرآنٌ عن إفرادٍ
أو تُشعَّ وعَكْسُهُما . ولم يُثبِّتْ قضايا

أنه يحرم يقضاء المقصد من المكان الذي أحقر منه بالفسد ، سواء كان المبقات الشرعي أو بعده . وتأثره التغبي على أنه كان أحقر منه بوجه جائز كمن جاوز المبقات بلا إحرام لهم إرادته مكة حين مروره به ثم بدأ له دخولها . وأما من تمعدها أولاً لغير عذر فلا يتعدها ثانياً إلا محظماً ونحوه للباجي والتونسي ، ويصدق عليه قوله إن شرع لأنة مشروع بالعذر .

ابن عرفه وفيها يحرم مفسد عمرة أو حجه للقضاء من حيث أحقر أولاً إلا إن كان أحقر أولاً قبل المبقات ف منه فإن تمعدى المبقات في القضاء فدم . التونسي إن أحقر أولاً قبل ميقاته جهلاً فيكون قصائده منه صواب وإن كان تقريباً فالصواب من حيث أحقر أولاً . التغبي عمل قول مالك يحروم من حيث أحقر أولاً على أنه جاوز المبقات أولاً غير متعد ، وظاهر نقل ابن شاسن القضاء من المبقات مطلقاً .

(وأجزاً تُشع) قضاء (عن إفراد) مفسد لأن التمتع إفراد ورباده (و) أجزاً (عَكْسُهُ) أيضاً وهو إفراد قبياه عن تمعن مفسد إذ المقصد إنما هو الحج والعمرة قد تمت قبل صحيحة ، ومثله في التوضيح عن النوايس والعتيبة ، ونقله التغبي وابن يونس قال وهو الظاهر ، تلاف ما لا يحتج تبعاً لابن بشير من عدم الإجزاء (لا) يجوزه (قرآن) قضاء (عن إفراد) مفسد لنقص القرآن عن الإفراد في اللفضل .

(أو) أي ولا يجوزه قران قضاء عن (تمعن) مفسد لأن القرآن عمل واحد والتمتع مملاناً (و) لا يجوزه (عَكْسُهُما) أي الصورتين السابقتين وهو إفراد عن قران وتمتع من قران ، فالصور المذكورة ست الإجزاء في اثنتين وعدمه في أربع وأصلها تسع من ضرب ثلاثة الإفراد والقرآن والتمتع في مثلها اسقط منها ثلاثة سور المائة للظهورها وتمبيهها يأخذ مثغر بعدم الجواز ابتداء ونحوه لابن عبد السلام .

(ولم يثبت) بفتح فضم لمن أحقر بحج نطوع قبل حجة الفرض وأفسده وقضاء (قضايا)

نطْوَعُ عَنْ وَاجِبٍ ، وَكُرْهَ حَلْلُهَا لِلْمُعْهَلِ ، وَلِذَلِكَ الْحَدِيدَ السَّلَالِمُ ، وَرُوْيَةُ ذَرَاعِيهَا لَا شَفَرِهَا ، وَالْفَتَوَى فِي أُمُورِهِنَّ

حج (نطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه أصله وهي حجه الإسلام أو بالنذر بدليل تعبيره بواجب دون فرض، سواء ثوى عن إحرام القضاء للقضاء والواجب أو القضاء فقط ولو في نياته عن الواجب، ويسقط عنه القضاء في الصورتين قاله الباطني وهو مفهوم قوله عن واجب، ونظر فيه بت، واستظهر أنه لا يحيزه عن للقضاء أيضاً. ويؤيد الباطني قوله وإن حج لأويا نذره وفرضه أجزأاً عن النذر فقط، فإن ثوى الواجب فقط أجزأاً عنه وبقى عليه قضاء مفسد التطوع ومفهوم نطوط أن من نذر حجاً وأفسده وقضاء ينوب له عن الواجب إذا ثواها معه، ولكن تعلييل الشارح ظاهر في خلافه، وصرح أحمد بأنه لا يحيزه عن الواجب أصله ويؤيده قوله وإن حج لأويا نذره الخ، وأن قضاء النذر مساو للقضاء التطوع في عدم الوجوب أصله.

(وكره) بعض فكسر للزوج المحرم بحج أو عمرة (حلتها) أي الزوجة حرمه أم لا (للعمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، وأما حرمتها كأبيها فلا يذكره له حلتها كما يظهر من نقل المواقف عن الجواهر من اختصاص الكرامة بالزوج وظاهر ولو من صدور أول رضاع، وقال أحد يذكره له كالزوج والأجنبي حمل لها من نوع حلاوة كان أو حرماً (ولذلك) أي كره حل المرأة للعمل (الخدت) بعض المتناة وكسر اثناء المعجمة (السلاليم) التي ترقى النساء عليها للمعامل في الأسفار (و) كره له (روية ذراعيها) أي الزوجة ظاهرها وباطنها والظاهر حرمة مسبباً لأنه أقوى في مطينة اللذة من زراعتها (لا) يذكره رؤية (شعرها) أي الزوجة والظاهر كرامة منه.

(و) لا يذكره للضرم بحج أو عمرة (الفتوى في أمورهن) ولو المتعلقة بغير وجهن كبعض وتفاس هذا ظاهر المصنف، وهو الصواب لقول الجواهر، ويذكره أن يجعلها للعمل، ولا يأس أن ينقى المدق في أمور النساء ونحوه لابن الحاجب، طفى المراد بلا

وَحَرْمَ بِسْ وَبِالْحَرَمِ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ
خَمْسَةُ التَّسْعِيمِ ، وَمِنْ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَّةُ الْمُقْطَعِ ، وَمِنْ عَرَفَةَ
تِسْعَةُ ، وَمِنْ جَدَةَ

بِأَسْلَامَةِ بَدْلِيلِ مَقَاوِلَةِ الْأَنَهِ لِهِ بِالْمَكْرُوهِ ، وَمَا فِي الْجَوَاهِرِ هُوَ لِفَظِ الْمَاوِيَهِ كَافِي
مَنَاسِكَ الْصَّنْفِ وَنَفْلَهُ ابْنِ عَرْفَهُ عَنِ النَّوَادِرِ .

(وَحَرْمَ بِسْ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِحَجَّ أَوْ عُمْرَهُ صَحِيحًا كَانَ أَوْ فَاسِدًا عَلَى الرَّجُلِ
وَالْمَرْأَهُ فِي الْحَرَمِ أَوْ خَارِجَهُ (وَبِالْحَرَمِ) أَيْ فِيهِ وَلَوْ لَغَيْرِ حَرَمٍ وَفَاعِلُ حَرَمٍ تَعْرِضُ الْأَنَيِّ
وَلَا كَانَ لِلْحَرَمِ حَدُودٌ حَدَّدَهَا سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ
قُرِيَشٌ بَعْدَ قُلْقُلَهَا ، ثُمَّ سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمَّا فَتَحَ مَكَاهُ ، ثُمَّ عُمْرَهُ ثُمَّ مَعَاوِيَهُ دَرَهُ
ثُمَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُرْوَانَ ، وَفِي بَعْضِهَا خَلَافٌ بَيْنَ الْمُعْتَمِدِ مِنْهُ حَدَّدَهَا لَهَا بِالْمَوَاضِعِ وَالْأَمْيَالِ
فَقَالَ وَحْدَهُ (مِنْ نَحْوِ) أَيْ جَهَهُ (الْمَدِينَهُ) الْمَوْرَهُ بِأَنوارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَرْبَعَهُ أَمْيَالٍ أَوْ
خَمْسَهُ) مِنْ الْأَمْيَالِ وَعَلَى كُلِّ فَهْوَ (لَهُ) مَبْدَأُ (التَّسْعِيمِ) مِنْ جَهَهُ مَكَاهِ الْمَسْمَىِ بِسَاجِدٍ
عَائِشَهُ الْأَنَيِّ ، فَمَا بَيْنَ الْكَعْبَهِ الْمَشْرُفَهِ وَالتَّسْعِيمِ حَرَمٌ .

وَاشْتَلَفَ فِي مَسَاحَتِهِ فَقِيلَ أَرْبَعَهُ أَمْيَالٍ ، وَقِيلَ خَمْسَهُ فَأَوْلَى حَسَكَاهِيَهُ الْخَلَافُ ، وَالتَّسْعِيمُ
مِنْ الْخَلِيلِ بَدْلِيلٍ مَا مَرِأَهُ أَنْ مِنْ بِمَكَاهِ يَحْرُمُ بِالْعُمْرَهِ وَالْقُرْآنِ مِنْهُ ، وَسَبَبُ الْخَلَافِ الْخَلَافُ
لَهُ قَدْرُ الْمَلِيلِ وَفِي الدِّرَاجِ هُلْ هُوَ ذِرَاعُ الْأَدَمِيِّ أَوْ الْبَزِّ الْمَصْرِيِّ .

(وَ) حَدَهُ (مِنْ) نَحْوِ (الْعِرَاقِ ثَمَانِيَهُ) مِنْ الْأَمْيَالِ (الْمُقْطَعِ) بِفَتْحِ الْبَسِّ
وَالْطَّاءِ بَيْنِهَا قَافٌ سَاكِنٌ وَبِضمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَالْطَّاءِ مُشَدَّدَهُ أَيْ ثَنِيَهُ جَبَلٌ بِمَكَانِ
بِسِّيِّ الْمُقْطَعِ .

(وَ) حَدَهُ (مِنْ) نَحْوِ (عَرَفَهُ تِسْعَهُ) مِنْ الْأَمْيَالِ لِطَرْفِ نَمَرَهُ مِنْ جَهَهِ مَكَاهِ وَتَسْمَى
عَرَفَهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَبِالْتَّوْنِ وَادِ بَيْنِ الْحَرَمِ وَعَرَفَهُ بِالْفَاهِ . وَحَدَهُ مِنْ جَهَهِ الْجَعْرَانِهِ
تِسْعَهُ أَمْيَالٍ إِلَى شَبَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ . وَحَدَهُ مِنْ جَهَهِ الْبَيْنِ سِبْعَهُ أَمْيَالٍ إِلَى أَضَاءَهُ
بِوزَنِ لَوَاهَةِ .

(وَ) مِنْ نَحْوِ (جَدَهُ) بِضمِ الْجَيْمِ وَشَدِ الدَّالِ الْمُهَمَّلَهُ قَرِيهُ بِسَاحِلِ الْبَحْرِ غَرْبِيِّ مَكَاهِ

عَشْرَةُ لِآخِرِ الْمُدْبِيَّةِ وَيَقْفُ سَيْلُ الْأَحْلَالِ دُونَهُ تَعْرُضُ بَرِّيٌّ ،
وَإِنْ تَأْنِسَ أَوْ لَمْ يُؤْكَلْ ، أَوْ طَيْرَ مَاءٍ وَجُزَاءُ وَيَنْضَهُ ،

بينما مرحلتان (عشرة) من الأموال (الآخر المدببة) بشد التحتية عند أكثر
المعدنين ، وعند الشافعي « رهن » بالتحقيق ، والمراد لآخرها من جهة الحل ، فهي من
الحرم قاله مالك والشافعي « رهن » وبينها وبين مكة مرحلة واحدة .

(و) أشار لسماع ابن القاسم تحديد الحرم بأنه (يقف سيل الحل دونه) أي السيل الجاري
من الحل إلى الحرم لا يدخله وأما السيل الجاري من الحرم إلى الحل فيخرج إليه وهذا
أغلب فلا ينافي قول الأزرقي يدخله من جهة التعميم ، وكذا قول الفاكهي من جهاته
آخر وفاعل حرم (تعرض) بفتح المثناة والعين المهمة وضم الراء المشددة آخره ضاد
ممعجمة حيوان (بري) بفتح الموحدة أي منسوب للبر احتذر به من البحري فلا يحرم
على الحرم التعرض له ، قوله تعالى ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ فِي وَهِيَ حَذْفُ النَّتْعَ
أَيْ وَحْشِي بَدْلِيلِ الْمَبَالَغَهِ إِنْ اسْتَمْرَ وَحْشِيَاً .

بل (وإن تأنس) بفتحات متقدلاً أي تطبع بطبع الانسي وشمل البري الجراد
والقصدوع البري والسلحفاة البرية التي مقرها في البر ، وإن عاشت في الماء بخلاف البحر
يات التي مقرها البحر ، وإن عاشت في البر قاله عيسى عن ابن القاسم . ابن رشد هذا
تفسير مذهب مالك « رهن » وليس من الصيد الكلب البري قاله في النذرية ، وسواء
أكل لهم البري (أو لم يُؤْكَلْ) بضم المثناة وفتح الكاف كغذير وقره وسواء كان ملوكاً
أو مباحاً (أو) كان البري (طير ماء) أي طيراً برياً يلازم الماء لأكله السمك الصغير ،
ولذا أضيف للماء فليس المراد به ما يطير من حيوان البحر لإباحته للحرم (و) حرم على
الحرم وفي الحرم تعرض (بيضه) أي البري الوحشي .

(و) حرم بالإحرام وفي الحرم (جزو) أي البري الوحشي بالزاي ، أي يحرم
التعرض لبعضه أيضاً ، وضبطه ابن عازي بالجيم والراء ، غيرحتاج إليه لأنه يعني عنه
قوله وبينه لأنه إذا حرم التعرض لبيضه فأولى بحرمه ولدخوله في عموم قوله بري .

وَلِرِسْلَهُ بِيَدِهِ أَوْ رُفْقَتِهِ، وَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ

ولأنه يتضمن على المحرر في قوله والصغير كفирه ، ويحوز المحرم شرب لبن صيد وجده
خليوبأ ولا يجوز له حلبه إذ لا يجوز له إمساكه ، فإن حلبه فلا شيء عليه .

(و) إن ملك حل صيداً في الحل باصطياده أو شرائه أو قبول عطيته من صائده
الحل في الحل ثم أحضر أو دخل به الحرم فـ (ليرسله) أي يطلق المالك الصيد بمجرد
ذلك إن كان (بيده) حقيقة أو حكماً بأن كان بقصد أو قيد أو نحوهما (أو)
كان مع (رفقة) في قفص أو غيره ، فإن لم يرسله وتلف فعليه جزاؤه (وزال ملكه)
أي من أحضر أو دخل الحرم والصيد بيده أو رفقة (عنه) أي الصيد في الحال
والمال فهو أرسله أحد فلا يضنه أو أطلقه الحرم فأخذته حلال في الحل قبل الحوقة بالوحش
 فهو لن أخذنه .

فإذا تخلل الحرم من إحرامه فليس له أخذنه منه ، وإن أبقاء الحرم بيده ورفقته حتى
تخلل وجب عليه إرساله ، فإن ذبحه بعد تخلله فهو ميتة وعليه جزاؤه . وأما من
اصطاده وهو حرم أو الحرم فلم يملكه حتى يقال زال ملكه عنه . وأما الحلال إذا
اصطاد صيداً في الحل ودخل به الحرم حياً ، فإن كان آفاقياً زال ملكه عنه ووجب
عليه إرساله بمجرد دخوله الحرم ، ولو كان أقام بيته إقامة قاطعة حكم السفر
قبل اصطياده .

فإن ذبحه في الحرم أو في الحل فميته وعليه جزاؤه . وإن كان من ساكني الحرم فلا
يزول ملكه عنه ولا يحيب عليه إرساله ولو ذبحه في الحرم وأكله ، ولا جزاء عليه ولو باعه
أو وربه له آفاق حلال في الحل وسيأتي هذا في قوله وذبحه بحرم ما صيد بحمل . وفي تـ
أن من أقام بيته زمناً طويلاً^{١١} صار كاملها في هذا وصرح بعفوه بيده أو رفقة فقال

(١) قوله من أقام بيته زمناً طويلاً) ظاهره بل صريحة وهو ثار الرجوع إلى وطنه
وسكت عليه . طفى ونقله البناني وأقره وانظره مع قول ابن عرقه وفيها يجوز ذبح
الحلال بالحرم الحرام والصيد يدخله من الحل لطول أمرهم ؟ وما أدركت أحداً كرهـ ←

لَا يَبْتَغِي ، وَمَلِكُ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ ؟ تَأْوِيلَانِ ، فَلَا يَسْتَجِدُ
مِلْكَهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ ،

(لا) يزول ملك من أحروم بعد اصطياده صيداً أو شرائه أو قبول عطيته حل في حل عن الصيد ولا يحيب عليه إرساله إن كان الصيد (بيته) أي الحرم .

(ممل) عدم وجوب إرساله وعدم زوال ملكه عنه مطلق إن أحروم من غيره بل (وإن أحروم منه) أي البيت كامل المبمات ومن منزلة بين المبمات ومكى أو مقيد بإحرامه من غيره ، فإن أحروم منه زال ملكه ووجب عليه إرساله فيه (تأويلان) أي فهان في قوتها ومن أحروم وفي بيته صيد فلا شيء عليه ولا يرسله ، الأول التونسي وإن يونس ، والثاني نقله ابن يونس عن بعض الأصحاب . والفرق على الأول بين ما يبيده أو رفاته وبين ما بيته الذي أحروم منه أن البيت يتعلله ولا يصاحبه وغيره منتقل بالتنازل وصاحب له (للا يستجده) الحرم أو الآفات في الحرم (ملكه) أي الصيد بشراء أو قبول عطية أو إقالة ، فإن ورثه أو ربه عليه بيعيب زال ملكه وأرسله إذا كانت الصيد حاضراً ، فإن كان خالياً لم يجوز شراؤه وقبول عطيته .

(ولا يستودعه) أي الحرم الصيد يحتمل أنه مبني للقوع بضم التحتية وفتح الدال ، أي لا يقبله من غيره وديعة لا من حرم ولا من حلال ، قال في الطراز ولا يحيوز للمحرم أن يأخذ صيداً وديعة فإن فعل رده إلى ربه ، فإن غاب فقال في الموازية عليه أن يطلقه ويضمن قيمته لربه . ومعنى إذا لم يجد من يودعه عنده فإن وجده فلا يرسله . ويحتمل أنه مبني للفاعل بفتح المثناة تحت وكسر الدال ، أي لا يحيطه وديعة عند غيره حتى يتخلل من إحرامه .

→ لإعطاء ثم أجازهأخذ من مفهوم طول أمرم منه لمن حل غير مكى وفي سماع ابن القاسم لا يأس أن يذبح أهل مكة العامة الرومية التي تتخد للفرح . ابن رشد دليله منعهم سائر الحمام والطير الوحشي وجميع الصيدان دخل به من الحل خلاف معلوم المذهب ونصه أهـ .

وَرُدْ إِنْ وَجَدَ مُوَدِّعَهُ وَإِلَّا بَقَىَ ، وَفِي صِحَّةِ يَشَائِهِ قَوْلَانْ ،
إِلَّا الْفَارَّةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقاً ، وَغُرَابَاً ، وَحَدَّاءَ ،

(د) من أحرم وبهذه صيد وديعة من حلال في الحلال (رده) لموعده وجوباً (إن)
وبيده موعده) بكسر الدال الحلال أو الذي أحرم بعد الإيداع ، فإن امتنع من قبولة
حلاً أو حرمأ و لم يجد حماً يجهزه على قبولة أرسله المودع بالفتح ولا يضمنه (وإلا) أي
 وإن لم يجد موعده ولا حلالاً يوم عده غشده (بقى) بضم فكسر متقداً أي الصيد بيد
موعده بالفتح ، ولا يرسل للقبوله بوجه جائز ، فإن مات عنته ضمن جزاءه لا قيمة له
حج . فإن قبله حرم من حلال ولم يجده وجب إيداعه عند حلال ، فإن لم يجده أرسله
وضمن قيمته لموعده الحلال ولو أحرم بعد إيداعه ومفارقته المودع بالفتح . وإن قبله
حرم من حرم أرسله ولو حضر المودع ولا يرده له لأنه لم يملكه وصورها تسع ذكرها
حج ، لأنها إما أن يوم عده حلال عند حلال ثم يحرم المودع بالفتح ، أو حلال عند حرم أو
حرم عند حرم وفي كل منها إما أن يجد المودع بالفتح رب الصيد أو حلالاً يوم عده عنده
أو لا يجد أحدهما .

(وفي صحة اشتراطه) أي الحرم الصيد من حلال في الحلال أو الحرم من ساكنه الصائد
في الحلال ويذول ملكه عنه ويجب عليه إرساله ، ولا يجوز له رده لبائعه فإن رده له فعليه
جزاؤه وقادره عليه فيجب عليه رده لبائعه إن لم يفت (قولان) الأول لابن حبيب ،
والثاني في المواريثة وعلى الصحة للبائع قيمته لأنها تسبب في وضع بد الحرم عليه وإرساله
فلم يبق له حق في عينه ، وإنما حقه في ماليته فيرجع بقيمةه قاله سند فيلغز به بيع صحيحة
مضى بالقيمة واستظرر الخط رجوعه بشئنه .

واستثنى من البري فقال (إلا الفارّة والحيّة) تأوهما للوحدة (والعقرب مطلقاً)
صغرى أو كبرى (وغراباء) أسود أو أبيض (وحداء) كعنية فيجوز قتل هذه الخمسة
لا بيعة ذكانتها ، فإن لوى ذكانتها فلا يجوز نقله سند عن عبد الوهاب وفيها الجزاء . تت
والملق بالفال بنت عرس وما يقرض الشياط من الدواب ، ودخل في الحيوان الأفغان وألحاق

وَفِي صَغِيرِ هَمَا يَخْلَافُ : كَعَادِي سَبْعٌ كَذَنْبٌ إِنْ كَبِيرٌ
 كَطَنْيٌ خَيْفٌ ، إِلَّا بَقْتَلَهُ ، وَوَزَغًا لِحْلٌ بَحْرَمٌ : كَانْ عَمْ
 أَنْجَرَادُ وَأَجْتَهَدَ ،

بالقرب الرتيلاء ضيارة سوداء والزنبور .

وفي جواز قتل (صغيرها) أي الغراب والحدأة وهو ما لم يصل حد الإيذاء نظراً للفظ غراب وحدأة ، ومنه نظرآ للمعنى وهو انتفاء الإيذاء . وعلى هذا الإجزاء مراعاة للأول (خلاف) وشبه في الجواز فقال (كعادي سبع) كأسد وغز وفهد وبشه فسر حديث اللهم سلط عليه كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتبية بن أبي طعب (كذنب) مثال لعادي السبع فيجوز قتله لا تذكيته (إن كبر) بكسر الباء شرط في جواز قتل كل عاد ولا يقال قاعدة إرجاع الشرط لما بعد الكاف ، لأنها في كاف التشبيه لافتادة حكم في غير جنس المشبه به لا في كاف التمثيل ببعض الأفراد ، فإن صغر كره قتله ولا جزاء فيه .

وشبه في الجواز أيضاً فقال (كطير) غير غراب وحدأة (خيف) منه على نفس أو عضو أو دابة أو مال له بال ولا يندفع ولا يؤمن منه (إلا بقتله) فيجوز قتله ولا جزاء فيه (و) إلا (وزغا) فيجوز قتله (حل) بكسر الحاء المهملة أي غير حرم (بحرم) أي فيه لأن شأنه الإيذاء ، ويكره للمحرم قتله مطلقاً ويطعم شيئاً من طعام مع أن القاعدة أن ما يجاز قتله في الحرم جاز للمحرم قتله إلا أن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه رأى أنه لو تركها الحال في الحرم لكثرت في البيوت وحصل منها الإضرار بإفساد ما تصل إليه ، ومدة الإحرام قصيرة قاله في منسكه .

وفي الشارح يمنع قتلها الحرم ويمكن حل الكراهة على التعريم . وصرح الجزاولي في شرح الرسالة بالمنع ، وفي المدونة بالكراءة . طفى المراد بها التعريم بدليل قوله وإذا قتلتها الحرم أطعم كسائر الموارم ، والمنهوب كله على الإطعام .

وشبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء فقال (كان عم الجراد) أي كث بمحبث لا يستطيع دلعة فعلاً جزاء ولا حرمة في قتله لسر الاحتراز منه (واجتهد) الحرم في

وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ ، وَإِنْ فِي نَوْمٍ : كَدُودٌ ،
وَأَجْزَاءٌ بَقْتَلَهُ ،

التحفظ من قتله وادعوه للحال (إلا) أي وإن لم يعم أو لم يختهد وقتله مفترطاً (قيمة) أي الجراد طعاماً تلزم قاتله حرماً أو في الحرم ظاهره كالمدونة والجلاب بلا حكمة . ولابن القاسم بحكمة ولا مانع من عود قوله وإلا فقيمة لوزع أيضاً إذا قتله حرم لقول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أطعم كسائر الموارم . وعلى ظاهر المصنف المراد قيمة بنظر أهل المعرفة ، وعلى ما لا بن القاسم إن أخرج بلا حكمة فلا يحيزه .

(وفي) الجرادة (الواحدة حفنة) أي ملء يسد واحدة متبوطة لا مقبوسة ولا مبسوطة ، ومفهوم الواحدة أن في الزائد عليها قيمة وهو ظاهر الجلاب ، وفي المقام ما يفيد أن في العشرة فما دونها إلى الواحدة حفنة ، وأن فيما زاد عليها قيمة . وظاهر المصنف تعين الحفنة والقيمة من الطعام . وقال الباقي في شرح قول مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ من أصاب جرادة فملية قبضة من طعام ، وعندى أنه لو شاء الصيام لحكم عليه بصوم يوم إلا أن يمنع من هذا إجماع ، وإنما تسارع الفقهاء إلى إيجاب قبضة من طعام لعل لأنها أسهل على من أصاب الجرادة من صيام يوم فاستغنى بذلك عن الإعلان بالتخدير والقبضة دون الحفنة ، لكنهما متقاربان والخطب سهل .

ومثل ما في الموطأ في الموازية حكم عمر رضي الله تعالى عنه ، وحيث كانت القبضة هي الحفنة أو قريها سقط اعتراف عج على المصنف في قوله كدو دبان الذي فيه قبضة لا حفنة إن قتلها يقطة عمداً بل (وإن) قتلها (في نوم) أو نسيان . وشبه في وجوب الحفنة فقال (كدو) وذر وغل وذباب ففي قتلها حفنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها ، وتعبيره باسم الجنس . يوهم أن الواحدة لا شيء فيها مع أن فيها ما في الكثير ولو جداً من الحفنة ، ثم ظاهره أو صريحه أنه تشبيه في الحفنة ، مع أن الذي في الموازية قبضة بالضاد المعجمة وهي دون الحفنة كما مر ولكنها متقاربان والخطب سهل وعلم من هذا أن المراد والدود لمساً كالقلمة والكلمات .

(والجزاء) واجب (بقتله) أي الحيوان البري الوحشى إن قتله لغير غرفة بـ

وَإِنْ لَمْ يَحْمِصْهُ وَجَهْلٌ وَّنَسْيَانٌ ، وَتَكْرَرَ كَسْهِمٌ مَرًّا بِالْحَرَمِ ،
وَكَلْبٌ تَعِينَ طَرِيقَهُ ،

(وإن) قتله (الحمصة) أي شدة جوع عامة أو خاصة تبيح الميتة وتقدم الميتة عليه كما يأوي ، قاله عبد الوهاب القاضي . وهل يجوز الاصطياد حينئذ أولا قولان (۱) .

(و) يصعب الجزاء وينتهي الإنم لا جل (جهل) لعن الصيد أو حكم قتله حدانية إسلام (ونسيان) وسواء كان لا تجاهد قتل الصيد (و تكرر) فيتكرر الجزاء بنتكرر قتله ، ولو نوى التكرر أو كان في فور أو ظن الإباحة فليس كالفديه ففيها ومن قتل مسيوداً فعليه بعددها كثارات .

وشبه في لزوم الجزاء فقال (كسم) رماه في حل على صيد في حل والحرم بينها فـ (مر) السهم (بالحرم) وأصاب الصيد في الحل فقتله فميته وفيه الجزاء عند ابن القاسم ، وخالقه أشب (وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومر الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فميته وفيه الجزاء إن (تعين طريقة) أي الكلب إلى الصيد من الحرم

(۱) (قوله قولان) ابن عرقه وفيأكل الحرم المضرر الميتة ولا يصيده وعكسه قوله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطا والمعنى عن ابن عبد الحكم ، ولم يذكره ابن روزون فيما جمع المعني . ظاهر قوله في الموطا لأن الله تعالى رخص في الميتة ولم يرخص في الصيد عدم أكله وإن لم يحدد ميته كأحد التولين في منع المضرر على منها ، وعبد الأقوال أولا ثلاثة ذكر الأولين وقال قول القاضي من قتل الصيد لضرورة وداء يحتمل جوازه ابتداءه ومنه ، وأرى جوازه لإحياء النفس لا للجوع ، وفيأكل الميتة باضطرار الجوع أو خوف الموت خلاف . قلت إذا كان قول القاضي عتملاً فما الثالث إلا أن يمده اختياره كتعل ابن رشد في البيان انه ، فعلم من كلامه أنه لا يلزم من الانضمار إلى شيء ممنوع لم يرخص الشارع فيه للضرورة كخمر وصيد الحرم الاتقان على جوازه ، فإذا اضطرب إليه ولم يجد غيره فقليل بمحوازه وقيل بنعمة .

أو قصر في ربطة ، أو أرسل بقربه فقتل خارجه ،

فطريقه بالرفع فاعل ومفهوم تعين أنه إن لم يتعين طريقة من الحرم يؤكل ، ولا جزاء فيه ، وهو كذلك في ابن الحاجب . ابن غازى سوى الاختي مسألة السهم والكلب في الخلاف واختار فيها جواز الأكل وعدم الجزاء والتقييد في الكلب تبع فيه ابن شاش وابن الحاجب .

(أو قصر) بفتحات متقدلاً أي فرط الحرم أو من في الحرم (في ربطة) أي الحيوان الذي يصاد به من كلب أو باز فانفلت وقتل صيداً فعليه جزاءه ، ولا يؤكل فإن لم يتصر فلا شيء عليه (أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أي الحرم بحيث يغلب على الظن أنه إنما يدركه في الحرم (قتل) الجار الصيد (خارجه) أي الحرم بعد إدخاله فيه ففيه لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى إن قتله فيه ، فإن قتله خارجه ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ، ويؤكل حيث كان الصائد حلالاً . ومفهوم بقريبة أنه لو أرسله في بعيد من الحرم بحيث يغلب على الظن إدراكه قبل دخول الحرم فقتله فيه أو خارجه بعد إدخاله فيه فلا جزاء فيه ، وهو كذلك ، لكنه لا يؤكل في الوجهين .

أبو إبراهيم لو أجرى الشخص أو الكلب الصيد من الحل إلى الحرم ووكم حتى يخرج من الحرم من غير أن يخرج منه ثم قتله في الحل فينبغي أن يؤكل كعصير لخمر ثم يخلل .

واختلف في حكم الأصطياد قرب الحرم فقال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إنه مباح إذا سلم من قتله في الحرم . قال في التوضيح والمشهور أنه منهي عنه إما منعاً أو كراهة بحسب قوله عليه كالاتصال حول الحمى يوشك أن يقع فيه الخطاب الظاهر الكراهة ، ثم إن قتله في الحرم أو بعد إخراجه منه فيه الجزاء ، وإن قتله بقريبة فالمشهور أنه لا جزاء فيه وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنها . التونسي ويلوك ، وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليهما السلام والمتبادر من المصنف الصورة الأخيرة لكن لفظ القول يأبهزء فيها تعين حلها على الثانية .

وَطَرْدَهُ مِنْ حَرَمٍ ، وَرَمَيْهِ مِنْهُ أَوْلَهُ ، وَتَعْرِيَضِهِ لِلتَّلْفِ ،
وَجَزِيَّهُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ ، وَلَوْ يَنْقُصُ ،

(و) يلزم الجزار بـ (طرده) أي الصيد (من حرم) إلى حل فضاده صائد فيه أو ملك قبل عوده للحرم أو شك في اصطياده أو ملاكه، وقيد ابن يونس هذا بما إذا كان الصيد لا ينبعو بنفسه وإلا فلا جزار على طارده . ولو تلف أو صيد لأن طرده حينئذ لا أول له ، ومفهوم من حرم أن طرده عن الرحل والطعام لا يامن به إلا أنه إن هلك بسيبه ففيه الجزار .

(و) في (رمي منه) أي الحرم على صيد في الخل فقتله فيه الجزار ، ولا يؤكل عند ابن القاسم نظراً لابتداء الرمية . وقال أشيب عبد الملك يؤكل ولا جزار فيه نظراً لاتهائيها (أو) رمي من الخل (له) أي الحرم على صيد فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزار اتفاقاً ، ومشى الرمي في الحالين إرسال الكلب ، وفيهم من المصنف أن من بالحرم إذا أراد جيداً بالخل فذهب له عازماً على اصطياده فرأه في الحرم ولم يرميه ولم يرسل له كلبة ونحوه حتى خرج من الحرم فضاده في الخل فإنه لا شيء عليه وهو كذلك . وفي كلام سند ما يقيده انظر الخط .

وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله أيضاً فقال (وتعريفه) أي الصيد (لتلف) كتف ريشه الذي لا يقدر على الطيران بدونه وإلا فلا جزار ، كذا وقع التقييد به في المدونة وإن تتف ريشه وأمسكه عنده حتى ثبت ريشه الذي يطير به وأطلقه فلا جزار عليه ، وليس من تعريفه للتلف أخذته من مكة وإرساله بالأندلس حيث لا يخاف عليه ، نص عليه ابن عرفة قوله وإرساله أي إطلاقه وتخلية سبيله .

(و) يجب الجزار في (جرحه) أي الصيد جرحأ لم ينفذ مقتله وغاب مجروها (ولم يتحقق سلامته) قيد في تعريفه وجراحه فإن تحققت سلامته أو غلت على الظن بلا نقص بل (ولو ينقص) فلا جزار فيه فهي مبالغة في مفهوم ولم يتحقق سلامته ، وأشار أبو لقول محمد إن سلم ناقصاً لزمه ما بين قيمته مثلًا قيمة سالماً ثلاثة أمداد ، ومعييناً مدان فيلزم مدعوه وهذا ضيق .

وَكَرِّرَ إِنْ أَخْرَجَ لِشَكٍ ثُمَّ تَحْقَقَ مَوْتُهُ: كَكُلٌّ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ،
وَبِإِرْسَالِ لِسْبَعٍ، أَوْ نَصْبِ شَرْكَيْهِ، وَبِقْتْلِ غَلامٍ أَمْ
يَا فَلَائِيَهِ فَظَنَّ القَتْلَ،

(وَكَرِّرَ) الجزاء (إن أخرج) الجزاء (لشك) أي مطلق وردد في سلامه الصيد في صورتي تعريضه للتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد اخراجه (تحقق) أو غلب على ظنه (موته) أي الصيد بعد الإخراج . التلمساني لأنه أخرج قبل الوجوب أي في الواقع ، ومنهوم تتحقق موته أنه ان بقي على شكه لا يكرره وأولى إن تتحقق موته قبيله أو ظنه .

وبه في تكرر الجزاء فقال (ككل من المشتركين) بفتح الكاف وكسرها في قتل صيد في الحرم سواء كانوا محربين أم لا أو في الحلال وهم محربون فعل كل واحد منهم جزاء كامل ، ومفهوم المشتركين أنه لو عالاً جاعه على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه وحده جزاوه . وظاهر كلام المصنف أنه لا ينظر في المشتركين في قتلة لمن فعله أقوى في تسبب الموت عنه ، ويؤيده قوله أو أمسكة فقتله محروم الخ . وأما لو تميزت هنایاتهم وعلم موته من فعل مدين فالظاهر أن الجزاء عليه وحده لاستقلاله بقتله إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عاقته عن التجاة ، ولو اشتراك حل ومحروم في قتل صيد في الحلال فجزاؤه على المحروم وحده .

(و) الجزاء (بإرسال) من محروم مطلقاً أو من حمل في الحرم ل الكلب أو باز (لسبع) أي عليه في ظن الصائد وقتله الكلب أو أنفذ مقتله وتبين أنه بقر وحش متلا (أو نصب شرك له) أي السبع الذي يفترس غنمه أو طيره أو نفسه فخطب فيه حمار وحشي . فالجزاء كمن حفر بثراً لسبعين فوق فيها غيره في ضمن ديته أو قيمته .

(و) يحيب الجزاء على سيد محروم (بقتل غلام) أي رقيق الصيد الذي (أمر) بضم فكسر أي الغلام من سيده (بافلاته) أي اطلاق الصيد (فظن) الغلام أن (القتل) هو

وَهُلْ إِنْ تَسْبِبَ السَّيْدُ فِيهِ أَوْ لَا ؟ تَأْوِيلَانِ ، وَبِسَبِّ وَلَوْ
اَتَقَّ : كَفْزَعِهِ فَمَاتَ ، وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصْحُ خَلَافَهُ :

كَفْسُطَاطِهِ وَبِشْرِ الْيَمَامِ

الذى أمره سيده به وعلى العبد جزاء أيضاً ان كان محرماً أو في الحرم ولا ينفعه خطأ
ظننه وأولى أمره سيده بقتله فقتله وعلى العبد جزاء أيضاً ان قتله طائعاً، فإن أكرهه
فقال أبو عمران على السيد الجزاً أن قال سالم انظره مع قوله طوع الرقيق اكرهه .. ومثل
الأمر بالذمتع الأمر بالاصطياد ، ومثل القلام الولد الصغير ومفهوم ظن القتل أنه لو شك
لكان الجزاء على العبد فقط ، وماذا متضمن كلام اللغبي .

(وهل) لزوم الجزاء للسيد بقتل غلامه (ان تسبب السيد فيه) أي الصيد بأن
آذن له في اصطياده فإن لم يتسبب السيد فلا جزاء عليه اذ لم يفعل خيراً (لولا) يقييد
بذلك والجزاء على السيد مطلقاً فيه (تأويلاً) الأول لابن الكاتب ، والثاني لابن حمز
فقوله أولاً بسكون الواو نفي لقوله إن تسبب أي أولاً يشترط تسبب السيد بما يجوز ابن
غازي شد الواو والتثنين فهو ظرف لقوله تسبب ، وعليه فقد حذف للتأنويل الثاني
وهو المذهب .

(و) يحب الجزاء (بسبب) أي في قتيل الصيد في الحرم مطلقاً أو في الحال من
حرم إن قصد السبب بـ (ولو اتفق) كونه سبباً بلا قصد (كفزعه) أي الصيد من
روية محرم مطلقاً أو حل في الحرم (فمات) الصيد فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب
(والأظهر) عند ابن عبد السلام والمصنف لا ابن رشد كـ أوجهه كلامه (والأصح)
عند ابن المواز والتونسي (خلافه) أي قول أشتبه بعدم لزوم الجزاء وهو مبنية .

وشبه في عدم الجزاء فقال (كفساططه) أي خيمة الحرم أو من في الحرم إذا تعلق
الصيد بها باطننا فهات فلا جزاء فيه على المذهب ، والجلاب عن ابن القاسم فيه كجهوازه على
رمحه المذكر اعطب به قال في توضيحه وهو ضعيف .

(و) حفر (بشر لاء) فوقع فيها صيد فلا جزاء فيه ، وافق ابن القاسم على عدم

وَدِلَالَةُ مُحْرِمٌ أَوْ حَلٌّ، وَرَمِيمٍ عَلَى فَرْعَعٍ أَصْلُهُ بِالْحَرَمِ، أَوْ
بِحَلٍّ وَتَحَامِلَ فَمَاتَ بِهِ، إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ
يُنْفَذْ عَلَى الْمُخْتَارِ، أَوْ أَمْسَكَهُ لِيُرْسِلَهُ فَقْتَلَهُ مُحْرِمٌ،

الجزاء في مسألة البتر ، وقال بالجزاء في فزعة فمات قيل وهو تناقض ظاهر لا شك فيه .
وحسكي بعضهم قولًا يوجب الجزاء في البتر وهو ضعيف وعطف على فساطط فقال
(برهانة محرم أو حل) من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله المذوق محرم أي دل محرم
محرماً أو حلاً على صيد فقتله فلا جزاء على الدال وقد أثمن ومتلها الإعانة .

(و) لا جزاء في (رميه) أي الصيد حال كونه مستقرًا (على فرع) متند في هواء
الحل و (أصله) أي الفرع ثابت (بالحرم) والفرع خارج عن حد الحرم ويؤكـل فإن كان
مسائـلـاً لـحدـ الـحرـمـ فـفيـ الـجزـاءـ .ـ وـ لاـ يـلـزـمـ مـنـ جـواـزـ اـكـلـ الصـيدـ الذـيـ عـلـىـ فـرعـ فـيـ الـحلـ أـصـلـ
بالحرم وعدم الجزاء فيه جواز قطع ذلك الفرع ، فإن ابن عرفة صرـحـ بعدـمـ جـواـزـهـ قالـ
لـأنـ المـغـتـيرـ فـيـ الشـجـرـ أـصـلـهـ وـفـيـ الصـيدـ مـحـلـهـ ،ـ فـعـلـ مـنـهـ أـنـ الشـجـرـ المـغـرـوسـ فـيـ الـحلـ يـحـوزـ
قطـعـ فـرـعـهـ الذـيـ فـيـ الـحرـمـ وـذـيـ غـرـسـ فـيـ الـحرـمـ يـحـرمـ قـطـعـ فـرـعـهـ الذـيـ فـيـ الـحلـ (أـوـ)
رـمـيـ الـحـلـ صـيـدـاـ (بـحـلـ) فـأـصـابـهـ السـمـ فـيـ الـحلـ (وـتـحـامـلـ) الصـيدـ بـنـفـسـهـ وـدـخـلـ الـحرـمـ
(فـمـاتـ) الصـيدـ (بـهـ) أيـ فـيـ الـحرـمـ فـلـاجـزـاءـ فـيـهـ عـلـىـ الرـامـيـ (إـنـ) كانـ (أـنـفـذـ السـمـ
مـقـتـلـهـ) أيـ الصـيدـ فـيـ الـحلـ وـيـؤـكـلـ .ـ

(وكذا) أي الصيد الذي أنفذ السهم مقتله في الحل في الأكل وعدم الجزاء الصيد
المصاب به في الحل المتعامل للحرم الميت به (إن لم ينفذ) السهم مقتله (على المختار)
اعتباراً بأصل الرمي لا بوقت الموت واختيار اللعنة من أقوال ثلاثة أحدها التونسي
بالجزاء وعدم الأكل ، وقول أصبح بعدم الجزاء ولا يأكل ، وقول أشهب بعدم الجزاء
ويؤكل رأختاره اللعنة .

(أو امسكه) أي الحرم الصيد (ليرسله) أي الحرم الصيد (فقتله) أي الصيد وهو
في بد الحرم (حرم) آخر مطلقاً أو حل في الحرم فلا جزاء فيه على ممسكه وجراوه على

وإلا فعليه وغريم المثل له الأقل ، وللقتل شريكان ، وما
صاده محرم أو صيد له ميته :

قاتله (وإلا) أي وإن لم يقتله محرم وقتل حل في المثل (فعليه) أي المسلك للجزاء
(وغريم المثل) القاتل (له) أي الممسك (الأقل) من قيمة الصيد ويزانه لتبنيه بقتله
في وجوب جزائه على مسكه لإرساله (و) إن أمسكه المحرم أو حل في العرم (القتل)
فقتلته محرم مطلقاً أو حل في العرم فيها (شريkan) في قتل الصيد فعل كل واحد جزاء
كامل . في التوضيح إذا أمسك المحرم صيداً فاما أن يمسكه ليرسله أو ليقتله والأول إن
قتلته حرام سواء كان محرماً أو حلالاً في العرم وجب الجزاء فيه على القاتل فقط لأن
المسلك لم يمسكه للقتل وإنما فعل ما يحوز له .

(وما) أي البري الذي (صاده) شخص (محرم) مطلقاً أو حل في العرم ومات
أو تقد مقتله باصطياده أو ذكي بعده أو حل في العل بأمر المحرم ، أو إعانته ، أو
دلاته ، أو إشارته ، أو مناولته نحو سوط ومات باصطياده أو ذكي بعده ، أو حل في
العل بدون مدخلية المحرم ثم ذاكه المحرم ، أو أمر بها (أو صيد له) أي المحرم معيناً
أولاً بلا أمره لباع ، أو يهدى له ، أو يصيف به ومات باصطياده أو يذكرة بعده وهو
حرم ، وخبر ما صاده محرم أو صيد له (ميته) لكل أحد عند الجمور فلا يأكله محرم
ولا حلال ، فإن صيد له وذكي بعد تحلله كره أكله قاله العط ونحره في النخيرة .
وأما ما صاده المحرم فميته ولو ذكي بعد تحلله بغير إذنه وعليه جزاوه لأنه لما وجب
عليه إرساله ولم يرسله صار عنزة المذكى حال إحرامه .

إن عرقه وتقطنه المشهور به في عدم وجوبه إراقة خر خالها من أمر يدركها أو
جبسها حتى تحملت ، ويحاب بأن حكم التخليل سرمة الإراقة فرفعت وجوبها لاتفاقه
متعلقة ضرورة مناقضة عدم الشيء وجوده ، وحكم التخليل جواز الإرسال
والإرسال فلم يرفع وجوب الإرسال لعدم مناقضة متعلقه ، ولذا قيل جواز جزء
الوجوب وإذا نسخ بقى الجواز وأورد أنه إن كان السوام كالإنشاء فلا يرسله بعد إحلاله

كَيْسِيهِ وَفِيهِ الْجَزَاءُ ، إِنْ عَلِمْ وَأَكَلَ ،

كما شاء صيد جينه ولا لم ي يجب إرسال ما صيد قبل الإحرام . ويحاب بما مر مع القرام الأول ، لأن حكم انتهاء الصيد للحرم وجوب إرساله وللحلال جواز إمساكه وإرساله فلا يرفع وجوبه كما من .

البناني جوابه مبني على أن إرسال ما صيد وقت الإحلال جائز لا من نوع وفيه نظر ، لأنه بصيده صار مالاً ، وفي إرساله إضاعته أهـ . قلت الإضاعة المحرمة الاتلاف بحسب لا ينتفع به باحرق أو كسر أو إغراق في عمق البحر والإرسال ليس اتفافاً لامكان اصطدامه بهذه .

وشبہ في التجريم فقال (كبيضه) أي الصيد وهو جميع الطير إلا الأوز والدجاج إذا كسره أو شوأه حرم مطلقاً أو حل في الحرم أو حل في العمل المحرم ففيه لا بأكله حل ولا حرم ، وظاهره بحاسته . لما هذا هو المشهور . وقال سند أما منع المحرم منه فيین ، وأما منع غير المحرم منه ففيه نظر لأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة على غيره فلا يزيد فعل المحرم فيه على فعل الموسى فيه ، والموسى اذا شوى بيض الصيد أو كسره فلا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر لذكاة شرعية ، والموسى ليس من أهلها . العطف وهو بين .

روي جابر بن عبد الله قال لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجنين لأنهم ينشأ عنه ، وباحتقال أن يكون فيه جنین . ويرى حديثاً أن من أفسد وكر طير فيه فراح وبيض فعليه في البيض الديبة وقشره ظاهر على بحث سند ونجس على المشهور أفاده عبـ . البناني فيه نظر اذا كلام المدرسة لا يفيد الا منع من الأكل مطلقاً ولا ينفي أنه ميتة ، ونصها على نقل ابن عرقه ان شوي بيض نعام فاخبر جزاهم لم يصلح أكله ولا حلال أهـ ، واقتصر عليه وهذا هو الظاهر ، إذ كونه ميتة بعيد والله أعلم .

(وفيه) أي ما صاده حلال لمحرم معين أو غيره (الجزاء) على المحرم الأكل منه (إن علم) المحرم بأنه صيد لمحرم هو الأكل أو غيره (وأكل) المحرم منه فالجزاء عليه من بحسب أكله عملاً لا من حيث كونه ميتة . الباجي اختلف عن الإمام رضي الله تعالى

لَا فِي أَكْلِهَا، وَجَازَ مَصِيدُ حِلٍّ حِلٌّ، إِنْ سَيْغِرْمٌ؛ وَذَبْحُهُ سَيْغِرْمٌ، مَا مَصِيدٌ يَحْلُّ،

عنه هل يجوز كل المصيد أو قدر ما أكل ، وظاهر المصنف الأول وإيماناً ما صاده حرم فعليه جزاؤه سواء أكل منه هو أو غيره أو لم يأكل منه ولا جزاء على غيره الأكل ولو حرم ما عالم بالأنه صيد حرم وأفاده هذا بقوله (لا) جزاء (في أكلها) أي ميتة الصيد فهو رابع لا كيل المحرم ما صاده حرم غيره ، وترتبط عليه جزاؤه إذ لا يتعدد ويرجع أيضاً للحرم الصائد نفسه إذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم أكل منه فلا جزاء عليه بأكله منه إذ لا يتعدد ، ويرجع أيضاً لمفهوم إن علم فلا جزاء عليه بأكله منه إن لم يتم . وافتقر صيد المحرم مما صيد له لأن الأول وجوب عليه جزاؤه باصطياده وما صيد له لم يجب جزاؤه على صائده الحلال .

(وجائز مصيد) شخص ومكان (حل لـ) أجل شخص (حل) سواء كان الصائد أو غيره أي أكله لحرم إن كان الخل الصائد والخل المصيد له ليسا ثوابين الاحرام بذلك بل (وإن) كان الخل الصائد أو الخل المصيد له أو هما معاً (سيعرم) من ذكر بمح أو عمرة إن قت ذكائه قبل الاحرام وإلا فميته لزوال ملكه عنه بإحرامه ووجوب إرساله ودموله في حرم ماذبح لحرم ، فهذا مفهوم صاده حرم أو صيد له .

(و) جاز حلال ساكن بالحروم (ذبحه بحروم) أي فيه (ما) أي بريأة وخشية (صيد بحل) أي فيه صاده حل سهل كان الصائد أو غيره ، وأما الافقي الخل إذا اصطاد صيداً في السهل حبياً غير منقوذ مقتل ودخل به الحرم فإنه يزول ملكه هذه بمجرد دخوله به ، ويجب عليه إرساله وإن ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه ، ولو أقام قبل ذلك بالحرم إقامة قطعت حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم وخاصة خصوص أهل الساكنين به ، والشخص لا يقاس عليها نعم الحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم بحل أن ما صيد بحروم لا يجوز ذبحه بحل ولا يحل ويجب إرساله وإلا فهو ميتة وفيه الجزاء ، وكذا ما صاده حرم كاللقدم .

وَلَيْسَ الْأُوزُ وَالدَّجَاجُ بِصَيْدٍ، بِخَلَافِ الْحَمَامِ، وَحَرْمٌ يَهُ
قَطْعٌ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ، إِلَّا الْأَذْخَرُ وَالسَّنَا :

(وليس الأوز) الانسي الذي لا يطير (والدجاج) الذي لا يطير إلا فهو صيد
قاله سند (بصيد) فيجوز للمحرم والحلال بالحرم ذبحه كالابل والبقر والانسي
والفنم ، وأما الأوز العراقي فصيد كالبقر الوحشي (بخلاف الحمام) الانسي والوحشي
ولو رومياً متعدداً للفراغ فهو صيد حرام على الحرم مطلقاً والحلال في العرم التعرض
له ولبيته .

(وحرم) على الرجل والمرأة (به) أي في العرم (قطع ما) أي الذي (ينبت)
جنسه (بنفسه) أي من غير عمل من آدمي كالبقل البري والبطفاء وأم غيلان ولو
زرعه شخص نظراً لجنسه ، ولا فرق بين أحضره ويسمى عشاً وخلا بفتح الحاء المعجمة
متصوراً ، وبابسه ويسمى كلاً بفتح الكاف واللام مهمزاً مقصوراً . ويحرم قطع
ما ذكر ولو لاحتشاش البهائم هذا ظاهر كلام الكافي وابن رشد ، وحمل عليه ابن
عبد السلام قوله يذكره الاحتشاش ، وحملها سند على ظاهرها وهو ظاهر كلام
أبي الحسن .

(إلا الأذخر) بكسر الهمز والهاء المعجمة وسكون الذال المعجمة نبت كالحلفاء
طيب الرائحة واحدة إذخره وجمه أذخر بفتح الهمز ، فيجوز قطعه وهو مما ينبت
نفسه لأن النبي ﷺ استثنى لما قال له عميه العباس رضي الله تعالى عنه إلا الأذخر
لصاقتنا وقبورنا فقال ﷺ إلا الأذخر (و) إلا (السنـا) بالقصر نبت مسهل ينداوى
به قاسه أهل المذهب على الأذخر في جواز قطعه ، وهو مما ينبت بنفسه ورأوه من
قياس الأولى بالحكم لكثره الاحتياج اليه في الأدوية . وفي القاموس السنـا ضوء البرق
وقبت مسهل للصراء والبلغم والسواءه ويد اه ، وهو أحد الملعقات بما ورد في
ال الحديث استثناؤه وهو الأذخر فقط وهي السنـا والهش أي قطع ورق الشجر بالمحبـن
بكسر الميم أي عصا معوج الرأس كالخطاف ، فيجعل على الفصن ويسحب فبسقط
ورقه ، لهذا جائز .

كَمَا يُسْتَبَّتْ ، وَإِنْ لَمْ يُعَالِجْ ، وَلَا جَزَاءَ كَصِيدِ الْمَدِينَةِ

وأما ضربه بالعصا لذلك فلا يجوز ، والمصال والسوال وقطع الشجر للبناء والسكنى بوضعه . وسادسها قطمه لإصطلاح الحوائط والبساتين فجملة المستثنيات سبعة . واقتصر المصنف على السنن لشدة الاحتياج إليه . ابن عبد السلام استثنى الأذخر في الحديث وزاد أهل المذهب السنام لشدة الحاجة إليه ورأوه من قياس الأخرى ، لأن حاجة الناس إليه في الأودية لكثرة وأشد من حاجة أهل مكة إلى الأذخر وهو أقرب من إجازة بعضهم لاحتلاء الكهنة . وإجازة الشافعي قطع المساويك .

زاد في المدونة وجائز الرعي في حرم مكه وحرم المدينة في الحشيش والشجر وأكره أن يختش في الحرم حلال أو حرام خيفة قتل الدواب ، وكذلك الحرام في الحل إلا أن يسلم من قتل الدواب فليلا شيء عليهم ، وأكره لهم ذلك ، وهي النبي ﷺ عن الخبط وقال هشا وارعوا ، قال مالك رضي الله تعالى عنه أهش تحرييك الشجر بالمعنى ليقع ورقه ولا يخبط ولا يقصد والمقصود الكسر .

وشبه في الجواز المقاد بالاستثناء فقال (كما) أي الذي (يستتب) جنسه مكتسب ويقل وسلق وكرااث وحنطه ويطيخ وقثاء وفقوس وكخوخ وعناب وعشب ونفل فيجوز قطمه إن استتب بل (وإن لم يعالج) بأن نبت بنفسه اعتباراً بأصله بمثابة ما توحش من الإنسني (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطمه لأنه قدر زائد على التحرير يحتاج للدليل ولا دليل فليس فيه إلا الاستفار .

وشبه في الحرمة وعدم الجزاء فقال (كصيد) حرم (المدينة) الشريفة المتوراة بأنوار خاتم النبيين وسيد المرسلين ﷺ عليه وعليهم أجمعين ، فيحرم . ولا جزاء فيه كالمين النموس الماضية ، لأن الحرم لحرم المدينة نبينا محمد عليه الصلة والسلام والحرم لحزم مكه سيدنا إبراهيم الخليل ﷺ ، ونبينا أعظم منه عليهما الصلة والسلام . ولأن الكفار لا تثبت بقياس أفاده في التوضيح .

وقال ابن رشد في رسم الحج من سباع القرئين . ما نصه حرم رسول الله ﷺ ما بين

بَيْنَ الْحَرَارِ ، وَشَجَرِهَا بَرِيداً فِي بَرِيدٍ

لابق المدينة ببريداً في بريده ، قال عليه الصلاة والسلام اللهم إن إبراهيم حرم مكه وإنى أحرم ما بين لابتيها . واختلف أهل العلم فيمن صاد فيها صيداً فعنهم من أوجب عليه فيه الجزاء كحرم مكه سواء وبذلك قال ابن نافع ، وإليه ذهب عبد الوهاب . وذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إلى أن الصيد في حرم المدينة أخف من الصيد في حرم مكه . فلم ير على من صاد فيه إلا الاستففار والزجر من الإمام قيل له فهل يؤكّل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكه وإنى لأكرمه ، فروجع فيه فقال لا أدري وما أحب أن أسأله عنه .

وسمها بالنسبة للصيد ما (بين الحرار) المحيطة بها جمع حررة أي أرض ذات حجارة سوداء حمراء كأنها أحمر قت بنوار فالمدينة داخلة في حرم الصيد والجمع لما فوق الواحد إذ ليس ثم إلا حرران أو باعتبار أن لكل حررة طرفين وهذا المراد بلايتها (و) كقطع (شجرها) أي المدينة (بريداً) طولاً من طرف بيتها (في بريده) أي مع بريده آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضاً . قال بعض الشيوخ مسافة حرم المدينة بريده من كل ناحية منها من طرف دورها ففي يعني مع على حد قول الله عز وجل ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ۚ ۝﴾ الأعراف ، أي مع أمم ، فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من الحرم وهو محيط بها من كل جهة بريده والمعتبر البيوت التي كانت في زمانه عليه عليه السلام ، وسورها الآن الداخل هو طرفها في زمانه عليه الصلاة والسلام ، فما بين سورها من حرم الشجر أيضاً . والمراد بالشجر ما بنيت بنفسه ، ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكه ولم يذكره المصنف انكالاً على النباس بالأولى .

ابن حبيب تحريره رسول الله عليه عليه السلام ما بين لا بقى المدينة إنما ذلك في الصيد ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريده ، وحكاه عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه . وفي المتنى قال ابن نافع ما بين هذه العمار من الدور كله حرم أن يصاد فيه صيد ، وحرم قطع الشجر منها بريده من كـل شق حوالها كلها اه . وفي مختصرها لأبي محمد وحرم النبي عليه عليه السلام ما بين لا بقى المدينة وهذا حرران قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يصاد

والجواب بحكم عذلين

الجراء بها ولا يأس أن يطرد عن النفل . وقبل أن حرمها بريده من جوانبها كلها .

وفي الأكال قال ابن حبيب تحرير النبي ﷺ ما بين لأبق المدينة فإذا ذكر في الصيد خاصة ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريده من دود المدينة كلها أخبرني بذلك مطرف عن مالك رضي الله تعالى عنها ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب ، وقد ذكر مسلم في بعض طرقه إني أحرم ما بين جبلها . وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وجعل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حنى ، وهذا تفسير ما ذكره ابن وهب ورواه مطرف وعمر بن عبد العزيز .

(والجزاء) سواء كان مثلاً من النعم بكسر الميم أو طعاماً أو صياماً مشروط (بحكم) رجلين (عذلين) عدالة شهادة فتتضمن الحرية وللسلوك والعلم بالحكم به ، ولو كان العبد حرمأً كغذيره . وتعتبر قيمة طعاماً على تقدير جواز بيته ، فإن أخرج الجزاء بلا حكم أعاده بعد الحكم ولا بد من لفظ الحكم ولا تكتفى الفتوى ولا الإشارة ، لأن الحكم إنشاء فلا بد فيه من اللفظ . ولا يتشرط فيه إذن الإمام . ولا بد من كونهما غير المحكوم عليه أفاده عب . البشاني قوله مثلاً بكسر الميم الع هذا التعميم هو ظاهر كلام المصنف . الخطأ ما على خلافاً في اشتراط الحكم في الأولين وأما الصوم فصرح ابن الطاجب باشراطه فيه .

وذكر سند فيه خلافاً بعد أن قال لا يختلف أهل المذهب في تدبّره قال قال الباجي الأظهر عندى استثناف الحكم في الصوم لأن تقدير الأيام بالأمساد موضع اجتهاد فقد خالف فيه بعض الكوفيين فقال صوم يوم يعدل مدين ، وبالحكم يتخلص من الخلاف ، وظاهر كلام ابن عرفة بل صريح أنه لا يتشرط فيه الحكم . الرماسن أطلق الخلاف ظاهره من غير تفصيل وليس كذلك فلا بد من بيان حمله . الفاكهاني إن أراد ابتداء أن يصوم فلا بد أن يحكي عليه فينظر القيمة الصيد لأنه لا يعرف قدر الصوم إلا بمعرفة قدر الطعام ، ولا يكون الطعام إلا بحكم .

فَقِيهِينَ بِذَلِكَ

وأما إن أراده الطعام فلما حكمها عليه به أراد الصيام ، فهمنا قال جماعة من أصحابنا لا يحتاج إلى حكمها بالصوم لأنه بدل من الطعام لا من الصيد ، بدليل قوله تعالى **﴿وَأَوْ عَدْنَى ذَلِكَ صِيَامًا﴾** المائدة ، وكأنه مقدر بالطعام بتقدير الشرع فلا حاجة إلى الحكم له ، ليزول كلام ابن الحارج تبعاً لابن شاس على الأول ونحوهما قولهما والحاكم عليه غير إن شاء أن يحكم طيبة بجزاء ما أصاب من النعم أو بالصيام أو بالطعام ، كما قال الله تعالى **﴿فَإِنْ أَسْرَهُمَا بِالحُكْمِ فَالْجَزَاءُ مِنَ النِّعَمِ﴾** ، فحكمها به وأصابا فاراد بعد حكمها أن يرجع إلى الصيام أو الطعام يحكمان عليه به هما أو غيرهما فذلك له له .

وكلام سند والباجي وابن عرفة على الثاني ، وظاهر قوله وإن أصاب الهرم اليربوع والقضيب والأربيب وشبيه حكم فيه بقيمة طعاماً ، وخبر الهرم فاما اطعم لكل مسكن مداً أو صام لكل مدوماً عدم احتياج الصوم للحكم في الثاني .

قوله ولا بد من لفظ الحكم عبارة الخرشي لا بد من لفظ الحكم والأمر بالجزاء ، ومثلها في الخط عن سند ، ومعنى قوله والأمر بالجزاء أن المحكوم عليه يأمرهما بالحكم عليه بالجزاء ، أي بأحد الثلاثة لا بخصوص لفظ الجزاء . والذى في ثالث قال في الشامل لا بد من لفظ الحكم والجزاء . طفى مكدا في نسخة في الصغير والكبير التي وقفت عليها ، وعبارة الشامل لا بد من لفظ الحكم والأمر بالجزاء ، وهكذا عبارة سند التي نقلها الخط روح ، وهذا هو الصواب إذ لا يشترط أن يتلفظ بالجزاء بل بالحكم ، ففي الموطأ قال عمر رضي الله تعالى عنه لرجل يحيى بن عبد الله **أَنْتَ حَاكِمٌ إِنْ شِئْتَ** ، فحكمها عليه وفيه أيضاً فقال عمر لكيف تحكم ، ومعنى قوله والأمر بالجزاء أن يأمرهما المحكوم عليه بالحكم عليه لا بخصوص لفظ الجزاء فليبيا فإن أمرهما بالحكم بالجزاء من النعم فحكمها به وأصابا الخ . وقال ابن كنانة قال عمر لعمات ونافع بن الحوش أحكمما فحكمها عليه .

(فقيهين) أي حالين (بذلك) أي حكم جزاء الصيد لا يجمع أواب الفقه ، وخبر

مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمٍ أَوْ إِطْعَامٌ بِقِيمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلْفِ بِمَحْلِهِ .
 وَإِلَّا فِي قُرْبَهُ ، وَلَا يُجْزِيَهُ بِغَيْرِهِ ، وَلَا زَانَدَ عَلَى مَدِّ الْمُسْكِينِ ،
 إِلَّا أَنْ يُسَاوِي سِعْرَهُ فَتَأْوِيلَانِ ،

الجزاء (منه) أي مقارب الصيد في القدر والصورة إن وجد وإن لا كفى مقاربة في القدر وبين المثل فقال (من النعم) أي الأبل والبقر والنم (أو طعام بقيمة الصيد) نفسه حياً كبيراً ولا يقوم بدراج ثم يشتري بها طعام ، لكن إن فصل أجزأ ، ولا يقوم منه من النعم بل يقوم نفس الصيد وتعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم المحكمين ولا يوم التعدى ولا يوم الأكثر من طعام جل عيش ذلك الحال ، ويعتبر كل من الإطعام والتقويم (بمحله) أي التلف إن كانت له قيمة فيه ووجه به مساكين .

(وإن) أي وإن لم يكن له قيمة بمحله أو لم يوجد فيه مساكين (ذ) يقوم أو يطعم (بقربة) أي محل التلف ، فإن لم يكن بقربه أيضاً فإذا رجع إلى بلد حكم اثنين ووصف لها الصيد وذكر لها سعر الطعام بمحل التلف ، فإن تغير عليها تقويمه بطعم قوماه بدراجهم واشتري بها طعاماً وبعثه إلى محل التلف أو قربه .

(ولا يجوزه) الإطعام (بغيره) أي محل التلف أو قربه مع الإمكان به . سند جلة ذلك أنه إن أخرج الجزاء هدية اختض بالحرم أو صياماً فحيث شاء أو طعاماً اختصر بمحل التقويم (ولا) يجوز (زائد على مد) من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه (لمسكين) ولو نزعه إن بقي ، وبين ولا يجوزه فاقص عن مد إلا أن يكمل ، وهل إن بقى تأويلان .

واستثنى من قوله ولا يجوز بغيره فقال (إلا أن يساوي سعره) أي الطعام في محل الإطعام سعره في محل التلف (فتاويلان) بالإجزاء وعدمه . قال في التوضيح تحصيل هذه المسألة أنه بطلب ابتداء أن يخرج الطعام بمحل التقويم ، فإن أخرجه في غيره فنهب المدونة عدم الإجزاء . وقال ابن الموزان إن أصحاب صيدا بمصر وأطعم بالمدينة

أو لـكـل مـد صـوم يـوم وـكـمل لـكـسرـه فـالـنـعـامـه بـدـنه ، وـالـفـيلـه
يـذـات سـنـامـين ،

أجزاً لأن سعرها أغلى ، وإن أصحابه بالمدينة وأطعم بمصر لم يجزه إلا أن يتفق سعراهما .

ابن عبد السلام اختلف الشيوخ في كلام ابن الموز فمنه من جعله تقديرًا لها ومنهم من جعله خلافًا لها وهو الذي اعتمد ابن الحاجب في قوله وفي مكانة أي الاطعام ثلاثة لأن القاسم وأصبح محمد ، حيث يقوم أو قريباً منه إن لم يكن مستحق ، ويجزى حيث شاء إن أخرج على سعره ، ويجزى إن تساوى السعران . وفي الوطأ يطعن حيث أحب .

ابن عبد السلام الفرق بين كلام محمد وأصبح أن الذي شرطه محمد هو تساوي السعرتين والذي شرطه أصبح اعتبار سعر بلد التقويم لا بلد الإخراج سواء اتفق سعرها أو اختلف . والحاصل أن محمداً شرط مساواة السعرتين وإن أصبح لم ينظر إلا إلى قيمة الصيد ، فإن اشتري بها طعاماً على سعر بلد الإخراج أجزاً وهو قريب من كلام ابن وهب لأنه قال إن اختلف السعران أخرج قيمة الطعام الذي حكم عليه به عيناً حيث أصحاب الصيد فيشتري بمثل تلك القيمة طعاماً حيث أحب أن ينحرجه فيتصدق به غسل بذلك البلدة أو رخص فاعتبر قيمة الطعام ، واعتبر أصبح قيمة الصيد ويشتري بها طعاماً في بلد الإخراج من غير نظر إلى مساواة الطعامين إه .

(أو) صيام أيام بعد الأمداد (لكل مد صوم يوم) وإن جاوز ذلك شهرين وتلاتة قاله فيها (و كمل) بشد اليه اليوم أو المد (لكسره) أي المد و جواباً في الصوم وندباني المد قاله الباجي (فالنعامة) جزاوها (بدنه) لمقاربتها لها في القدر والصورة (والفيل) جزاوه بدنه (يذات سنامين) لقربها منه . ابن الحاجب لا نص في الفيل . ابن ميسير بذلك خراسانية ذات سنامين ، وقال القرطبيون القيمة . وقيل قدر وزنه لغلاء عظمها . قال بعضهم وصفة وزنه أن يجعل في مركب وينظر إلى حيث ينزل في الماء ثم يزال منه ويجعل

وحمار الوحش ، وبقرة بقرة ، والضبع والتعلب : شاة

فيه معلم حتى ينزل ذلك في الماء . ابن راشد ويتوصل إلى وزنه بالقياس قبل الأولى حذف الباء أو ذات .

وأجيب بأن ذات صفة محددة أي ببدنة ذات البدر قوله فالنعامة ببدنة النع أي إن أراد إخراج المثل إذ له أن يطعم أو يصوم . وكذا يقال فيما بعده عج فيه نظر إذ الذي يبيده النقل أنه يتعمى في النعامة وما بعدها ما ذكره الصنف فقوله منه من الشع النع ، فيها يرد فيه النص على شيء بعيته وأطال في ذلك ، وتبعه عب . على ما قاله عج خطأ فاسمح خرج به عن الفوال المالكية كلامه وأطال في ذلك بما تمعجه الأسماع وتلتف عنه الطياع ، وما أورى أين هذا النقل الذي يبيده ما زعمه . والصواب ما ذكره شيخه البدر إذ كتب المالكية مصريحة بأن البدنة التي في النعامة والبلارة التي في حمار الوحش والعنز الذي في الطي وغیر ذلك مما حكمت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم بيان للمثل المذكور في الآية الغير فيها ، ولو لا الإطالة بلبيان كل ماهما يشفع له الصدر ولما ذكر الباقي ما في المروأ أن عز وعبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنها حكمها على رجل أصاب ظليساً بعنز ، قال يريد أنه اختار المثل ولذا سكتها عليه بعنز ، ومن تصفح كلام الأئمة ظهر له ما قلناه **فربكم أعلم بمن هو أهلى سبيلا** ٨٤ الإسراء .

(وحمار الوحش) ويقال له العير . يفتح العين المهملة وسكون التحتبة ولا إثاء حماره وأنان (وبقرة) أي الوحش والأيل بكسر العنز فستارة حنيبة مشددة قريب من البقر طويل العنق جزاء كل واحد منها (بقرة) بناء الوحدة لا التأنيث فتشمل الذكر أيضاً وجمعها بقر وبقران وبقر يضمتن وهو خير بينها وبين الإطعام والصيام كما تقدم (والضبع) الجوهري الضبع معروفة ولا يقال ضبعة لأن الذكر ضبعان (والتعلب) معروف . الكسائي الأنس نعلبة والذكر ثعلبان في كل (شاة) أي واحدة من غنم تذكر وتؤثر ، وظاهره ولو خيف منها ولا يندفعان إلا بقتلهما فما الفرق بينهما وبين الطير المخروف منه إلا بقتله . وفرق بسهولة التحرز منها بصعود نهرة مثل بخلاف الطير . الباقي يتعمى حمل

كَحْمَامٌ مَكَّةَ وَالْحِرَمَ وَيَعْمَلُهُمَا بِلَا حُكْمٍ

كلام المصنف على غير المخوف منها إلا بتلتها وإن لا فلا جزاء صرح به القاضي في التلتين .

وبه في الشاة فقال (كحمام مكة) أي المصيد فيها وإن كان طارنا عليها من الحلال (والحرام) عطف عام على خاص الحالاً لغيرها منه بها عند مالك وأصبهن وعبد الملك رضي الله تعالى عنهم وهو المشهور ، ومذهب المدونة ، وقال ابن القاسم فيه حكومة كحمام الحلال الذي صاده حرم (ويقامه) أي المصيد في الحرام ومنه مكة وإن لم يولد به ، والدبيسي والفاشت والعمري بضم الفاف وذات الأطروق كلها حمام قاله القرطبي وفيها أنها ملحة به وتحب الشاة في حمام ويقام الحرام (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم حدلين فكأنه قال إلا حمام مكة شاة بلا حكم خروجه عن الاجتهاد لنقرره بالدليل .

ولا يخفى أن هذا بخار في النعامة الخ ، فلو فرق بأنه لا كان بين الجزاء والمصيد بون عظيم في القدر والصورة لم ينظر إلى تفارت أفراد الصيد وبأن تفاوت أفراد الحمام يسير فلم يعتبر لكان حسناً ، وقد خالف حمام مكة والحرام ويامهما سائر للصيد في أنه ليس فيه مثل ، وأنه لا يحتاج لحكم ، وأنه لا إطعام فيه خلافاً لأصبهن ، فإن عجز عن الشاة حام حشرة أيام وكان فيه شاة لأنه يالف الناس فشدد فيه لثلا يتسارع الناس إلى قته ، فإن اصطاده جل في الحلال ومات باصطياده أو ذakah بعده خارج الحرام فلا شيء عليه ، وإن قته حرم في الحلال فعليه قيمته طعاماً أفاده عبق .

البناني قوله لأنه من الدييات التي تقرر بالدليل أي لتعينها وعدم التخيير فيها والحكم إنما يكون فيها فيه تخيير ، وهذا التوجيه ذكره الجزوئي ، وقوله ولا يخفى أن هذا التعليل بخار في النعامة ونحوها غير صحيح ، لأنها فيها التخيير كما تقدم فلم يشعن فيها شيء . وقوله فهو فرق بأنه لما كان الخ يقتضي أنه لم يقل أحد قبله وفيه نظر إذ هو نص ابن الموز ، قال لا بد من الحكم في كل جزاء حق جزاء الجراد إلا حمام مكة ، لأن ما اتفق

وَلِلْحِلْ وَضَبٌ وَأَرْنَبٌ وَيَرْبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيمَةُ طَعَاماً ،
وَالصَّفِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ ،

عليه من الشاة فيه ليس بمثل والحكم إنما يحتاج اليه لتحقيق المثل . قوله فإن اصطياده حل في حل النع أى فيجوز اصطياده أبو الحسن . ظاهر الكتاب جواز اصطياده وإن كان له فراغ في الحرم . ابن تاجي إن كان له فراغ في الحرم فالصواب تحريم صيده لتفتييب فراغه حتى يوتوا .

(و) في الخام (للحل) أي المصيد فيه وإن ولد بالحرم فاللام يعني في كقوله تعالى **«لا يجعلها لوقتها الا هو»** ١٨٧ الأعراف . و قوله جل شأنه **«ونفع الموازين القسط ليوم القيمة»** ٤٧ الأنبياء .

(و) في (ضب وأرنب ويربوع وجسم الطير) المصيد في حل الحرم أو حرم مطلقاً ولو بمكة غير حمام الحرم وعامة وغير ما الحق بهما ، ولو قال وباقى كان أحسن (القيمة) معتبرة يوم الافتلاف (طعاماً) أو عدتها صياماً ، فإن الذي عليه أهل المذهب أن الصيد الذي لا مثل له لصغره يغير فيه بين الإطعام والصيام ، وما له مثل يغير فيه بين المثل والإطعام والصيام ولم يفصل فيما لا مثل له بين الطير وغيره ، قال فيها لا بأس بصيد حمام مذكورة في الحل للحلال . ابن يوسف هذا يدل على أنه إن صاده الحرم في الحل فإنما عليه قيمة طعاماً أو عدل ذلك صياماً ، وإنما تكون فيه الشاة إذا صاده في الحرم .

(والصفير) من الصيد فيما وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلاً عن الأمداد قلة وكثرة (والمريض) منه (والجميل) في صورته والاتثنى والعلم ولو منفعة شرعية (كغيرة) من كبير وسلبهم وقبحه ، وذكره ما ليس بعلم فتساوي المذكورات مقابلاتها في الواجب كالديبات ولم يقل وللنبي مع أنه المناسب لما قبله لاقتضائه خلاف المخصوص من أن الجميل يقوم على أنه قبيح لا العكس . القرافي الفراهة والجمال لا يعتمد بهما في تقويم الصيد لأن تحريمه لأكله وإغاثة كل اللحم فالمعنى عيناً لا يؤثر في اللحم كالسليم فيقوم ذات الصيد

وَقَوْمٌ لَرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا ، وَاجْتَهَدَ ، وَإِنْ رُوِيَ فِيهِ فَيْهُ

بقطع النظر عن ذكره وأقواته، ولا تقوم الانشى على أنها ذكر ولا الذكر على أنه أنشى.
ابن عبد السلام لم يعتبر أهل المذهب تلك الصفات في الجزاء إذا كان هدياً فلما لم يعتبرواها
في أحد أنواع الجزاء إذا كان مثلاً من النعم العقوبة بقيمة أنواعه هذا في القيمة الواجبة
ل الحق الله تعالى .

(و) لو كان الصيد الموصوف بشيء مما ذكر مملاً لشخص بأن كان معلماً منفعة
شرعية أو صغيراً أو جميلاً أو مريضاً قوم لحق الله تعالى غير معتبر وصفه و (قوم لربه
ب) اعتبار (ذلك الوصف القائم به من التعلم أو الصغر أو الجمال أو المرض أو صدما
(معها) أي القيمة الواجبة لحق الله تعالى أي مع إخراجهها فيعطي ربه قيمة على أنه معلم
مثلاً وينخرج قيمته أي جزاءه للقراء على أنه غير معلم فلتازمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة
وقيمة مع اعتبارها .

(وأجتهدا) أي الحكمان وجوباً (وإن روياً) بضم فكسر (فيه) أي الصيد شيء
عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخصوصه كبدنة في نعامة وذات سنامين في فيل وصلة
أجتهدا (فيه) أي الجزاء الذي يحكمان به إن لم يرو فيه شيء عن الصحابة ، بل وإن
روي فيه شيء عنهم ففيه لف ونشر غير مرتب . ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان
من التنازع . ومنعني اجتهادهما في المروي فيه شيء اجتهادهما في السن والمزال
والسن ، فحسب الرواية النوع ومصب الإجتهاد الصفات كالسمن والسن بأن يربى أن في
هذه النعامة بدنة سمينة أو هزيلة مثلاً لسمن النعامة أو هزالها وكان يربى أن في هذه
النعامة ذaque سنها خمس سنين لصغرها ، وفي هذه النعامة ذaque سنها سبع سنين لكبرها .

عبد الوهاب لم يكتفى بحكم الصحابة لقوله تعالى (يحكم به ذو اعدل منكم) أفاده عب .
الرماصي قوله وأجتهدا الخ أمر للحكفين بالإجتهاد إن كانا من أهله لأن هذا الكلام الإمام
مالك رضي الله تعالى عنه وزماته زمن اجتهاد ، قال فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما رويا
وليبتدئا الإجتهاد ولا ينحرجا باجتهادهما عن آثار من مضى له ، إلا لو أن عمر رضي الله

تعالى عنه قضى في الأربب يعني وفي الريبورع يسفرة وهي دون العناق وخشالة مالك رضي الله تعالى عنه عثجياً بـأـن الله تعالى قال **﴿مـدـيـاً بـالـنـكـبـة﴾** ٩٥ المائدة ، فلابد أن يخرج ما ليس بهدي لسفره ، وهذا معنى قوله وإن روى فيه وشوه قول ابن الحاچب في حكمان عليه بـاجـتـهـادـهـاـ لـبـاـرـوـيـ اـبـنـ عـبـدـ السـلـامـ ، أـيـ عنـ السـلـفـ . وأما ما روى عن النبي ﷺ فلا يصح العدول عنه كـاـفـيـ الشـبـعـ أنه قضى فيه بـكـبـشـ .

فـإـنـ قـلـتـ تـقـرـرـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ أـنـ مـذـهـبـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ هـنـهـ أـنـ قـوـلـ الصـحـابـيـ حـجـةـ فـلـمـ لـاـ يـكـتـفـيـ الـحـكـمـانـ بـاـرـوـيـ عـنـ الصـحـابـةـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ . قـلـتـ لـمـ يـخـرـجـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ هـنـهـ أـنـ أـصـلـهـ إـذـ مـعـنـيـ قـوـلـ فـيـ حـكـمـانـ عـلـيـهـ بـاجـتـهـادـهـاـ لـبـاـرـوـيـ إـذـ وـقـعـ بـيـنـ الصـحـابـةـ أـوـ مـنـ بـعـدـ خـلـافـ .

وـأـمـاـ إـذـ اـتـقـنـواـ عـلـىـ شـيـءـ فـلـاـ يـحـلـ الـعـدـولـ هـنـهـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ وـلـاـ فـيـ خـيـرـهـ . إـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ قـوـلـهـ وـلـاـ يـكـتـفـيـانـ فـيـ الـجـزـاءـ بـاـرـوـيـ وـلـيـسـتـدـنـاـ الـاجـتـهـادـ وـلـاـ يـخـرـجـ سـانـ عـنـ أـنـ مـنـ مـضـىـ ، وـكـذـاـ فـيـ الـوـازـيـةـ وـالـعـتـبـيـةـ مـنـ روـاـيـةـ أـشـهـبـ لـاـ يـكـتـفـيـ فـيـ الـجـزـاءـ وـلـاـ فـيـ خـيـرـهـ أـوـ النـعـامـةـ أـوـ الـبـقـرةـ فـمـاـ دـوـنـهـاـ بـالـذـيـ جـاءـ فـيـ ذـلـكـ حـقـ يـأـتـنـاـ الـحـكـمـ فـيـهـ وـلـاـ يـخـرـجـ مـاـ مـضـىـ إـهـ .

كلـامـ اـبـنـ عـبـدـ السـلـامـ وـبـهـ تـعـلمـ أـنـ اـجـتـهـادـهـاـ فـيـ الـوـاجـبـ لـاـ فـيـ سـنـهـ وـهـ زـالـهـ كـمـاـ قـالـ أـبـوـ الـعـسـنـ إـذـ ظـاهـرـ كـلـامـهـ أـنـهـاـ لـاـ يـتـعـرـضـانـ لـذـلـكـ ، وـإـنـاـ عـلـيـهـاـ أـنـ يـأـتـيـاـ بـاـيـعـزـىـهـ ضـحـيـةـ ، وـهـنـاـ أـمـرـانـ أـحـدـهـاـ : الـحـكـمـ لـاـ بـدـ مـنـهـ حـقـ فـيـ الـمـوـرـيـ فـيـهـ شـيـءـ عـنـ النـبـيـ ﷺ أـوـ الـذـيـ اـتـقـنـ الـسـلـفـ عـلـيـهـ ، لـأـنـ اللـهـ تـعـالـىـ قـالـ **﴿يـحـكـمـ بـهـ﴾** فـاـنـسـ بـالـمـسـارـعـ الدـالـ عـلـىـ الـحـسـابـ وـالـاسـتـبـالـ ، وـوـقـعـ فـيـ الـأـكـيـةـ جـوابـ الشـرـطـ فـخـلـصـهـ لـالـاسـتـبـالـ .

فـأـنـيـهـاـ : إـذـ حـكـمـاـ لـاـ بـدـ مـنـ الـاجـتـهـادـ فـيـ حـلـهـ ، فـقـدـ قـالـ الـبـاجـيـ فـيـ قـوـلـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ هـنـهـ فـيـ الـمـوـطـاـ لمـ أـزـلـ أـسـعـ فـيـ النـعـامـةـ إـذـ قـتـلـاـ الـحـرـمـ بـدـنـةـ يـوـيدـ أـنـ ذـلـكـ شـائـعـ قـدـمـ لـكـرـدـ حـمـ الـأـنـفـ بـهـ وـلـتـرـىـ الـعـلـاءـ بـهـ ، وـمـعـ ذـلـكـ فـلـاـ يـحـوزـ إـخـرـاجـهـاـ إـلـاـ بـعـدـ الـحـكـمـ

وَلَهُ أَنْ يَتَقْرِبَ ، إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ : فَتَأْوِيلَانِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا
أَبْتَدِيَّة ، وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ ، وَنُفَضَّلَ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَطَّاً ،
وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ : عُشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ وَلَوْ تَحْرُكَ ،

بها وتكرر الإبتداء في ذلك . أقول حيث كان الإجتهاد مشروطاً بعدم الخروج عمما روي عن السلف لم يبق متعلق إلا الصفات من السن والسمن والمزال كما قال أبو الحسن وهوظامير ، ويؤديه مخالفة مالك حبر رضي الله تعالى عنها في الفناء والجهرة والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وله) أي الحكم عليه بجزاء صيد (أن ينتقل) مما حكموا عليه به لأن يريد حكمآ آخر منها أو من غيرها فليس المراد أن له الانتقال من غير حكم في كل حال (إلا أن يلتزم) ما حكموا عليه به (فتاؤيلان) في جواز الانتقال عنه وعدمه ، المقتضى منها معرفة ، والتأويل بعدم الانتقال لابن الساكت وابن حمز والتاؤيل بالانتقال للأكثر .

(وإن اختلافا) أي الحكمان في قدر ما حكموا عليه به أو نوعه أو أصل الحكم (ابتداً) بضم المثناة وكسر الدال المهمة أي الحكم منها أو من غيرها أو من أحدهما مع غير صاحبه (وال أول) بفتح الميم (كونهما) أي الحكمين حين الحكم (بمجلس) واحد ليطلع كل منها على رأي الآخر (ونقض) بضم فكسر أي حكمهما منها أو من غيرها (إن تبين الخطأ) تبيناً واضحاً كحكم بشاة فيها فيه بقرة أو بذنة أو بيقرة أو بغير فيها فيه شاة أو إطعام ، وظاهره ولو رضي الحكم عليه بذلك .

(وفي) التسبب في إسقاط (الجنين) ميتاً وأمه حية من حرم مطلقاً أو حل في الحرم أي كل جنين لوحشية (و) في كل واحدة من (البيض) لغير أوز ودبجاج غير المذر إذا كسرها حرم مطلقاً أو حل في الحرم سواء كان فيه فرج وخرج ميتاً بعد كسره أو لم يكن فيه فرج (عشر) بضم العين (دبة) أي جزاء (الأم) للجنين أو البيض إن لم يتحرك الجنين أو الفرج بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرج على القصاله حرمه ضعيفه لا

وَدِيْتَهَا إِنْ أَسْتَهِلَّ ، وَغَيْرُ الْفَدِيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌ

تدل على استقرار حياته، فإن تحقق موت الجنين أو الفرج قبل التسبب في إسقاطه فلا شيء فيه.

(و) في الجنين والبيض (ديتها) أي جزاء الأم (إن) مات بعد أن (استهل) الجنين أو الفرج صارخاً عقب انفصاله عن أمها حية أو عن بيضته أي جزاء كجزء من أمها في كونه يحيى، ضعبة لقوله فيما مر والصغير كغيره، ولذا قال ديتها ولم يقل ديتها، ولناسبته لقوله عشر دية أمه والظاهر أن مثل استهلاكه سائر ما تتحقق حياته به كثرة رضاع فيها يرضع، فإن استهل وما تفاصله عن بيضته فجزءان، فإن لم يستهل وما تفاصله انتلوج في جزائهما فالصور أربع لأنه إما أن يستهل أو لا، وفي كل إما أن ينفصل عنها حية أو ميتة فإن استهل وما تفاصله، وإن استهل وما تفاصله ففيه ميتة فإن الأم، فإن لم تتم نفسيه المشر ولا شيء في المذر، وكذا المعروق الذي اخترط مفاره، ببيانه أو ما وجد فيه نقطة دم على الظاهر إذ لا يتغلق منها فرج.

وظاهر قوله والبيض ولو أتلف أكثر من واحدة في فور ولو وصل العشر وهو قول أبي عمران، لو كسر عشر بيضات لكان في كل بيضة عشر لثأة عن مجموعها لأن المدعي لا يتبعض كمن قتل من البرابيع ما يبلغ قدر لثأة فلا تجمع فيها، واستظراب ابن عرفة في البيض خلافه وأنه يؤدي في العشر بيضات شاة، وفرق بينها وبين البرابيع بأن العشر بيضات أجزاء كل بخلاف البرابيع، فإنها جزئيات قائمة بنفسها.

وكذا يقال في الأجنحة، ويندرج في الجنين أو البيض بين عشر قيمة أمه من الطعام وعد له صباحاً يوماً مكان مد أو كسره إلا بيض حام مكة والحرم فقيمة عشر قيمة الشاة طعاماً فإن تعدد ضام يوماً، ولما كانت دماء الحج ثلاثة فدية وجزاء وهدي، وقدم الكلام على الفدية والجزاء.

شرع في الكلام على المدعي فقال (وغير الفدية) الواجبة فيما يترفق به أو يزيد أذى (و) غير جزاء (الصيد) وهو ما يحب لقرآن أو تمنع أو ترك واجب في حج أو عمرة أو غيرها (مرتب) مرتبتين لا ثالث لها لا ينتقل عن أولاهما إلا بعد عجزه عنها دم ثم

هَذِيْ ، وَنُدِبَ اِبْلٌ فَبَقَرٌ ، ثُمَّ صِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ لِأَحْرَامِهِ ، وَصَامَ أَيَّامَ مِنْ

صيام عشرة أيام ويقال له (هدي) بفتح فسكون (وندب) بضم فكسر مع القدرة على
أنواع النعم (ابل) فهو أفضل المداما (فقر) بلي الإبل في الفضل فضأن فمعن فحذف
مرتبة لها في عنان أولهما مقدم ندب لأنها لا أفضلية لها إذ لا مرتبة بعدها.

(ث) إن عجز عن الدم (صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (من إحرامه) بالعجز إلى يوم
العيد (و) إن فاته صومها فيما بينهما (صام أيام منى) الثلاثة التي تلي يوم العيد ولا يجوز
تأخيره إليها إلا لعذر، ولعل هذا حكمه قوله وصام الخ ولم يقل ولو أيام منى كما قاله
سابقاً . ويرد ابن المعلى وابن فرسون في صومها أيام منى هل هو أداء أو قضاء ولا
منفأة بين منع تأخيره إليها وكونه أداء، إذ هو كالصلة في الضروري قال فيه وأثم إلا
لعذر والكل أداء أفاده عب.

طبق وهو قصور منها ومن نقله عنها ففي المتنقى، قال أصحاب الشافعى رضى الله
تعالى عنهم أن صيام أيام منى على وجه القضاء، والأظهر من المذهب أنه على وجه
الأداء وإن كان الصوم قبلها أفضل كوقت الصلاة الذي فيه سعة للأداء، وإن كان أوله
أفضل من آخره ونحوه للغنى ونحوه قول ابن رشد لا ينبعى له أن يؤخر وإن أيس من
وجود المهدى قبل يوم النحر بثلاثة لا ينبعى تأخير صومه عنها، فقول عب وعج يائى
بالتأخير لأيام منى لغير عذر غير ظاهر، وإن نسبة بعض شراح الرسالة لأنه غير معتمد
عليه والمراد به أبو الحسن ولم يعزه لأحد.

وقال ابن عوفة الاستحباب كمال صومها قبل يوم عرفة، وفي المدونة قوله أن يصوم
الثلاثة الأيام ما بينه وبين يوم النحر، فإن لم يصومها قبل يوم النحر أفتر يوم النحر وصام الأيام
الثلاثة التي يceedها، فلو كان صومها قبل يوم النحر واجباً وبإتم بالتأخير ما
قالت قوله.

والحاصل أن الأظهر من المذهب كما قال الباجي أن صيامها قبل يوم النحر مفضل لا

بنقص بحث

واجب والله أعلم . واغتنر صوتها مع ورود النهي عنه للضرورة . ابن رشد اختلف فيمن يجب عليه صيام ثلاثة في العج هل هو القارن والمتمنع فقط أو هما ، ومن أفسد حجه أو فاته أو هم ومن وجب عليه الدم بترك شيء من حجه من يوم الحرام إلى حين وقوفه رابتها أو لترك ذلك ولو بعد وقوفه . وفائدة الخلاف وجوب صوم من لم يصم قبل يوم عرفة أيام مني ومنعه ^{١١} له ، ونفعه ابن عرفة والمعنى في توضيحه وأفراه .

(بنقص بحث) تنازع فيه صيام وصام فأعمل الثاني في اللحظ لقربه والأول في ضيده وحذفه ، لأن فضلة فرعاده أن كون التنصيف قبل الوقوف بعرفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر . والثاني كونه إن فاته ذلك صام أيام مني ويتحتم تعليمه بصيام فقط وذلك أنه لما قال وصيام ثلاثة من إحرامه وبين به المبدأ ، فكانه قبل له فإذا في الثانية فأجاب بقوله وصام أيام مني بنقص بحث إن تقدم على الوقوف . ويرجح هذا أن من نقص في يوم عرفة أو ما بعده يستعمل أن بصوم له قبله فلا يحتاج للذكر إلا أن قوله بحث يكون فيه على هذا تقلي .

واختار به من العمرة وما أبين قول ابن الحاجب ، فإن كان عن نقص متقدم على الوقوف كالمنع والقرآن والفساد والفواث وتعدي الميقات صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم به إلى يوم النحر ، فإن أخرها إليه ف الأيام التشرييف ثم قال وإن كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو مبيت مني أو وطه قبل الإفاضة أو

(قوله ومنعه) أي صوم أيام مني ، فعلى الأول من لم يصم قبل يوم عرفة يجب عليه صوم أيام مني إن كان قارناً أو متبعاً ويحرم عليه صومها إن كان مقدساً أو لم يدرك الحج أو تاركاً لواجب قبل وقوفه أو حاله أو بعده . وعلى الثاني يجب على القارن والمتمنع والمسد وغير المدرك ، ويحرم على غيرهم . وعلى الثالث يجب على القارن والمتمنع والمسد وغير المدرك ومن ترك واجباً قبل عرفة ويحرم على غيرهم . وعلى الرابع يجب على كل من عليه هدي وفاته صومها قبل عرفة .

إِنْ تَقْدِمَ عَلَى الْوُقُوفِ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنِيٍّ وَلَمْ تُجْزِ
إِنْ قُدِّمْتَ عَلَى وُقُوفِهِ :

الحلق صام مني شاء ، وكذلك صيام وهدي العمرة كذلك من مشى في نذر إلى مكة
فمعجز ، وإنما اعتمد ابن الحاجب قوله فيها وإنما يصوم ثلاثة أيام في الحج كذا ذكرنا المترتب
والقارن ومن تعدى ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحج . وأما من لزمه ذلك لترك جمرة
أو لترك التزول بالمزدلفة فليصم مني شاء . وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمي جمرة
العقبة وقبل الإفاضة لأنه إنما يصوم إذا اعتمر بعد أيام مني . ومن مشى في نذر إلى مكة
فمعجز فليصم مني شاء لأنه يقضى في غير حج فكيف لا يصوم في غير حج .

أبو الحسن أي يقضى مشيه أما مكث ركوبه في غير إحرام قبل الميقات ، ويحتمل أن
يريد بالمضي مشيه في عمرة إذا أبهم بيته أو ندره كما نص عليه في كتاب المنذر أنه ، وما
سلكه ابن الحاجب إحدى طرق ثلاثة وقد حصلها في التوضيح فتأملها فيه لعلك تستعين
بها على ما عقده هنا ، والله أعلم قاله ابن غازى .

(إن تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كيتمعن وقرآن وتعدى ميقات وترك
طواب قدوة (وسبعة) من الأيام مجرور عطف على ثلاثة أي على الماجز عن الدم صيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة (إذا رجع) ولو آخر صومها عن رجوعه (من مني) لم يقل
لكلة مع أنه المراد ، ولم يقم بها ثلاثة يتوم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواب
الإفاضة وأنه يصوم أيام مني الثلاثة من جملة السبعة مع أنه لا يصومها إن كان قد صام
الثلاثة قبل أيام مني ، والمراد بالرجوع من مني الفراغ من الرمي ليشمل أهل مني ومن
أهالي بها . ومفهوم الشرط أن النقص إن تأخر هو الوقوف كترك التزول بالمزدلفة أو ترك
رمي أو حلق أو كان وقته كهدى المار بعرفة الناوي به الوقوف ، وكانزال ابتداء وإمداده
حين وقوفه أو آخر الثلاثة حتى فاتت أيام مني فإنه يصومها مع السبعة مني شاء .

(ولم تجعن) بضم فسكون لا تكفي السبعة (إن قدمت) بضم فكسر متقدلاً أي
السبعة أو شيء منها (على وقوفه) وكذا المقدم منها على رجوعه من مني قاله سند لقوله

كصوم أيسَرَ قبْلَهُ ، أو وَجَدَ مُسْلِفًا لِمَا لَيْلَهُ ، وَنُدِبَّ أَرْجُوْعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنَ ،

تعالى ﴿إِذَا رَجَعْتُ﴾ ولا يحتسب من السبعة التي صامها قبل وقوفه بثلاثة قاله تعالى متقتصرأ عليه . وقال عج فيه خلاف فان صام العشرة كلها قبل وقوفه فقال المخط الظاهر اكتفاء بثلاثة منها، ولا يخالف ما تقدم عن تناقض الاختلاف موضوعها . ويندب تأخير صوم السبعة إلى أن يرجع إلى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى ﴿إِذَا رَجَعْتُ﴾ هل المعني للأهل قاله غير مالك ، أو لكة قاله مالك رضي الله تعالى عنه . فان استوطن مكة صام يوما اتفاقا .

وشبه في عدم الإجزاء فقال (كصوم أيسَرَ قبْلَهُ) أي قبل شروعه فيه أو بعده وقبل إكمال يوم فلا يحيزه فلزم الرجوع للدم ، لأنه صار واجبه ويجب عليه تكميل صوم اليوم الذي أيسَرَ فيه (أو وَجَدَ) من عليه المدي (مسلفاً لـ مـالـ) يهدى به وينظره بالقضاء من مال له (بليلـه) لأنـه صار موسراً حـكـماً ، فـانـ لمـ يـحـدـ كـذـلـكـ قـبـصـومـ وـلاـ يـوـخـرـ حقـ يـوـجـعـ لـبـلـيـهـ وـلـاـ مـالـ يـوـجـوـهـ بـعـدـ خـرـوجـ أـيـامـ مـنـ لـأـنـهـ مـخـاطـبـ بـالـصـومـ فـيـ السـجـنـ .

(وندب) بضم فكسر (الرجوع) من الصوم (لـ) أي الدم إن أيسَرَ به (يـمـدـ) صوم (يومـينـ) بيانـ أيسـرـ فيـ لـيـلـةـ الثـالـثـ ، وكـذاـ إنـ أـيـسـرـ فـيـهـ ، وكـذاـ فيـ لـيـلـةـ الثـانـيـ أوـ فـيـ خـلـافـ لـأـيـوـهـ كـلامـهـ مـنـ وـجـوبـ الرـجـوعـ فـيـهـ ، فـالـذـيـ يـجـبـ رـجـوعـهـ وـلـاـ يـكـفـيـهـ صـومـهـ هوـ الذـيـ أـيـسـرـ قـبـلـ إـكـمـالـ يـوـمـ ، فـتـحـصـلـ أـنـ يـنـدـبـ الرـجـوعـ بـعـدـ إـكـمـالـ يـوـمـ وـقـبـلـ إـكـمـالـ الثـالـثـ ، فـانـ أـيـسـرـ بـعـدـ إـكـمـالـهـ فـلـاـ يـوـجـعـ لـأـنـ الثـالـثـ قـسـيـمـ السـبـعـةـ فـكـائـنـهـ نـصـفـ العـشـرـةـ أـفـادـهـ تـ . وـهـوـ يـقـنـصـيـ عـدـ جـواـزـ الرـجـوعـ لـدـمـ بـعـدـ الثـالـثـ . وـفـيـ المـخـطـ عـنـ أـبـنـ رـشـدـ وـجـدـ المـدـيـ بـعـدـ صـومـ الـثـلـاثـةـ لـمـ يـجـبـ عـلـيـهـ إـلـاـ أـنـ يـشـاءـ أـهـلـ عـبـدـ .

طـقـيـ قـوـلـهـ وـنـدـبـ الرـجـوعـ لـهـ بـعـدـ يـوـمـيـنـ وـخـوـهـ لـأـبـنـ الـحـاجـبـ وـلـأـبـنـ شـاشـ بـعـدـ يـوـمـ أوـ يـوـمـيـنـ ، وـأـصـلـ ذـلـكـ قـوـلـ الـخـيـ استـحـبـ مـالـكـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـيـ عـنـهـ لـمـ وـجـدـ المـدـيـ قـبـلـ أـنـ يـسـتـكـمـلـ الـأـيـامـ الـثـلـاثـةـ أـنـ يـوـجـعـ لـهـ ، قـالـ وـهـذـاـ يـجـسـنـ فـيـنـ قـسـمـ الصـومـ عـلـىـ

وَوُقُوفُهُ بِالْمَوَاقِفِ ، وَالنَّخْرُ بِعَيْنِي

الوقت المضيق اه . وانظر هذا مع قوله في كتاب الظهار وإن صام ثلاثة أيام في الحج ثم وجد ثمن المدي في اليوم الثالث فليمض على صومه ، وإن وجد ثمنه في أول يوم فلن شاء أهدي أو نهادى على صومه فأمره بعد يومين بالنهادى وخierre في أول يوم ، وكل هذا مخالف لامتنا أم البنانى .

قد يقال يصح حمل ما ذكره المصنف ومتبعاه على ما فيها بأن يراد باستعباب الرجوع بعد يومين أي وقبل الشروع في الثالث كما نقله ت عن ابن تاجي خلافاً للخمي ، والمراد بالتغيير الذي فيها عدم اللزوم فلا ينسافي الاستعباب وبما ذكر تعلم أن قول ز بوجوب الرجوع للهدي قبل كمال اليوم غير صحيح .

(و) ندب (وقوفه) أي المدي (به) أي المدي (المواقف) كلها فالتدبر منصب على المجموع فلا ينافي أن إيقافه بعرفة جزءاً من ليلة النحر شرط، وهذا في بيان حصر يعنيه، وأما ما ينحصر بهكذا فشرطه الجمع بين الحل والحرم ويكتفى وقوفه به في أي موضع من الحل في أي وقت، وأراد بالمواقف عرفة والمشعر الحرام ومنى، وعدت موقفاً لوقوفه بها على المحرتين الأوليين، ومزدلفة مبيت لا موقف قاله عب. البناني قوله منصب على المجموع نحوه في الخط ومت، وتعقبه ابن عاشر وطفي بأن كلام المصنف لا يحتاج لتأويل وهو على ظاهره من أن كل موقف مستحب، لأن وقوفه بعرفة جزءاً من الليل إنما هو شرط لنحره يعني وليس شرطاً في نفس المدي، حتى لو ترك بطل كونه هدية ولا منافاة بين ندب إيقافه بعرفة وكونه شرطاً في نحره يعني، والنحر يعني غير واجب بل إن شاء وقف به بعرفة ونحره يعني، وإن شاء لم يقف به بعرفة ونحره بهكذا قاله في المدونة.

(و) ندب (النحر) للهدى ومنه جزاء الصيد (بني) مع استثناء الشروط الثلاثة الآتية ، ويشترط كونه نهاراً فلا يجوز ليلاً ، والقديمة لا تختص بمكان ، ولو عبر بذلك مكان أشمل وما قررها من ندبها مع الشروط نحوه في الخط ، فإن ذكر ذلك منها أجزأاً وخالف التدريب ، قال وهو الآتي على مذهب ابن القاسم وشهره المصنف في منسكه أم ،

إِنْ كَانَ فِي سَجْعٍ، وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ؛ كَهْوَ بِأَيْمَانِهَا، وَإِلَّا فَمُكَثَّةٌ

وَجَعَلَهُ تَمَّ مَعَهَا وَاجِبًا وَنَحْوَهُ لِلشَّارِخِ أَيْضًا وَعَزِيزًا عَنْ عِيَاضِ الْوَجُوبِ لَابْنِ الْفَاسِمِ ،
وَالنَّفَوْرَى عَلَى أَجْزَائِهِ بِكَهْوَ مَعَهَا أَنَّاهُ عَيْبٌ . وَصَوْبُ الرَّمَاصِ الْوَجُوبُ لِتَصْرِيفِ عِيَاضٍ فِي
إِكْمَالِهِ بِهِ . وَمَا قَالَهُ الْحَطَّ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَلَا دَلِيلٌ لَهُ فِي قُولِهِ وَمِنْ وَقْفِ بِهِيِّ جَزَاءً صَدِيدًا
أَوْ مُتَّهِمًا أَوْ غَيْرِهِ بِعِرْفٍ ثُمَّ قَدِمَ بِهِ مَكَّةَ فَنَحَرَهُ بِهَا جَامِلًا أَوْ رُوكَ مِنْ مَتَّعِمَدًا أَجْزَاءَ اهْدِي
لَأَنَّ الْأَجْزَاءَ لَا يَدْلِلُ عَلَى الْمُبَوازِ .

وَذَكَرَ شُرُوطَ نَحْرِهِ بَنِي فَقَالَ (إِنْ كَانَ) الْمَهْدِيُّ سَبَقَ (فِي) أَحْرَامِ (سَجْعٍ) فَرَضَ
أَوْ مَنْذُورٌ أَوْ تَطْوِعٌ ، وَشَملَ الْمَسْوِقُ بِجُمْعِ مَا كَانَ عَنْ نَفْسِ فِي عُرْمَةِ (وَوَقَفَ بِهِ) أَيْ
الْمَهْدِيُّ (هُوَ) أَيْ الْمَهْدِيُّ ، فَقُصِّلَ بِهِ لِيُصْحِّحَ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَأْنِدُ فِي وَقْفٍ عَلَى حَدِيدٍ
قُولَهُ تَعَالَى (وَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجَكَ) ٣٥ الْبَقْرَةَ (أَوْ نَائِبَهُ) أَيْ الْمَهْدِيُّ كَنَاحِزَهُ وَمَوْضِعَالِ
مِنْ مَهْدِيِّهِ وَقَوْنَا (كَهْوَ) أَيْ كَوْقَوْهُ الرَّكْنِيُّ فِي كُونَهُ بِعِرْفٍ جَزْءًا مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ ، فَأَسْتَأْنِدُ
بِقُولِهِ أَوْ نَائِبِهِ عَنْ وَقْفِ التَّجَارِ بِنَعْمَمِهِ بِعِرْفٍ جَزْءًا مِنْ لَيْلَةِ الْعِيدِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ
إِشَارَاتِهِ مِنْهُمْ بِعِنْدِهِمْ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْبُوْرُوا عَنْهُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشَأْرِيَهُمْ بِعِرْفٍ وَيَنْرُكَهُمْ حَتَّى
يَأْنَوْا بِهِ مِنْهُ ، وَبِقُولِهِ كَهْوَ عَنْ وَقْفِهِ بِهِ بِهَا نَهَارًا فَلَظْتُ وَنَحَرَ (بِأَيْمَانِهَا) أَيْ مِنْ هَذَا
ظَاهِرِ سَيَاقِهِ وَقُوْرَهُ عَلَيْهِ الشَّارِخِ وَتَتْ . وَقَالَ عَجْ وَأَحَدُ الْمُتَّمَدِ بِأَيَامِ النَّحْرِ لَظْتُ إِذَا الْيَوْمُ
الرَّابِعُ لِيُسْ وَقْتًا لَنَحْرٍ وَلَا ذِيْجَنْ فَتَجَوَّزُ فِي التَّعْبِيرِ ، وَلَوْ قَالَ بِأَيَامِ النَّحْرِ
لَكَانَ أَوْلِيًّا .

(وَالْأَيْ) وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ هَذِهِ الشُّرُوطُ الْمُتَلِازِمَةُ بِأَنَّ اِنْتَفَتْ كَلْمَاهَا بِأَنَّ سَاقَهُ فِي عُرْمَةِ
نَذْرًا أَوْ جَزَاءً صَدِيدًا أَوْ تَطْوِعًا أَوْ لِنَفْسِهِ فِي سَجْعٍ سَبَقَ أَوْ عُرْمَةَ كَذَلِكَ أَوْ سَاقَهُ لَا فِي
أَحْرَامِ كَذَلِكَ أَوْ شَيْءٍ مِنْهَا بِأَنَّ فَاتَهُ وَقَوْفُ عِرْفٍ أَوْ خَرْجَتْ أَيَامُ النَّحْرِ (فِيمَكَهُ) عَدْلٌ
وَجَبُوا وَلَا يَجِزُّهُ بِعِنْدِهِمْ وَلَا يَغْيِرُهُمْ لِقُولَهُ تَعَالَى (وَهَدِيَا بِالْعَكْبَةِ) ٩٥ الْمُتَّسِدَّةُ . أَبْنَى
حَطَبَةً ذَكَرَتِ الْكَعْبَةَ لَأَنَّهَا أَمْ الْمَرْمَ وَأَسَهُ .

وأَجْزَا إِنْ أَخْرَجَ لِحْلَّ؛ كَانَ وَقَفَ يَهُ فَصَلْ مُقْلَدًا، وَنُحْرَ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ

ولما كان شرط كل هدي الجمع فيه بين الحلال والحرام وكان ما يذكي بمنى يعموا فيه بين الحلال والحرام إذا شرطه وقوفه بعرفة وهي من الحلال بين المصنف أن هذا شرط في المذكى بمكة الذي من صوره ما فاته الوقوف بعرفة فقال (وأجزاء) كل هدي يذكي بمكة (إن أخرج) بضم الميم وكسر الراء (لحل) من أي جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة ، وسواء كان المخرج له حلاً أو حراماً ، وسواء أخرججه هو أو ذائب حلاً أو حراماً . قال سند والأحسن إذا كان الهدي مما يقلده ويشعر أن يؤخر إلى الحلال فات قوله وأشعره بالحرام واخرججه أجزاء ، والأحسن أن يبasher ذلك بنفسه وأن يحرم إذا دخل ، قال فيها فإن دخل به حلاً أو أرسله مع حلال أجزاء .

مشبه في الإجزاء فقال (كان وقف) رب الهدي (به) أي الهدي بعرفة جزءاً من ليلة العيد (ففضل) الهدي من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقلداً) بضم الميم وفتح القاف (اللام مشددة) (ونحر) بضم فكسر أي الهدي ، أي نحره من وجد بمن في أيام النحر ثم وجدوه ربه منحوراً فقد أجزأ ربه . ابن غازي أشار بهذا القوله فيها ومن أوقف عليه بعرفة ثم ضل منه قوله رجل فتحره بمن لأنه رآه هدياً فوجده ربه منحوراً أجزاء . وظاهر قوله وقف به أنه إن لم يقف به بعرفة وضل مقلداً ثم وجده مذكى بمن لم يجزء إلا أن يقف به من وجد به بعرفة ، كما إذا ضل قبل الجمع فيه بين الحلال والحرام ووجده مذكى بمكة فإنه لا يجزئ ، فإن لم يقف به بعرفة وضل مقلداً بعد جمعه فيه بين الحلال والحرام ثم وجده مذكى بمكة فيجزئ ، فيها من قلد هديه وأشعره ثم ضل منه فأصاباه رجل فأوقفه بعرفة ثم وجده ربه يوم النحر أو بعده أجزاء ذلك التوقف لأن وجوب هديها أه ، ونحره لأن الحاجب .

(و) الهدي المسوق (في) احرام (العمرة) لنقص فيها كتعدي مبقات وترك تلبية أو اصابة صيد أو في حجج سابق أو في عمرة سابقة أو لنذر يذكي (بمكة) وصرح بهذا مع

بَعْدَ سَعِيْهَا ثُمَّ حَلَقَ، وَإِنْ أَرْدَفَ لِخَوْفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ؛

أَجْزَأُ التَّطْوُعِ لِقُرْآنِهِ :

دخوله في قوله سابقًا وإلا فمسكة قوله (بعد سعيها) أي العمرة فلا تجزئه تذكيره قبل تزيله منزلة الوقوف في هدي الحج في أنه لا يذكر إلا بعده.

(ثم حلق) المعتبر رأسه أو قصر وحصل من عمرته . الأبهري ولا يجوز أن يؤخر نحره أي عن الحلق فأأتي بشم المرتبة ليفيد أن الحلق في العمرة بعد تذكيره المدي كالحج قوله تعالى ﴿وَلَا تُحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يُبَلِّغَ الْمَدِيْ عَمَلَهُ﴾ ١٩٦ البقرة ، والنهي ممنوع على الكراهة ، وكذا قول الأبهري . ولا يجوز أن يؤخر نحره فلا ينافي ما من المصنف من أن تقديم النحر على الحلق مندوب .

(وإن) أحترم شخص بعمره وساقي هدياً تطوعاً وقلده وأشعره ثم (أردف) ^{لصحبة} عليها (خوف فوات) للحج إن آخر إحرامه حق يتمها لقرب وقت الوقوف فصار فارناً (أو) أردفت امرأة محمرة بعمرة الحج عليها ومهما هدي تطوع (حيض) أو نفس نزل بها فمنعها من اتمام عمرتها وخافت فوات الحج إن آخرت إحرامها إلى اتمامها بعد ظهورها لقرب وقت وقوفه فصارت فارنة (أجزاءً) الهدي (التطوع) أي الذي لم يسبق لشيء وجب أو يحب في الصورتين (لقرانه) أي المردف من الشخصين .

ابن عازمي أشار بمسألة الحيض لقوله فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرأة دخلت مكة بعمره ومهما هدي فعاشرت بعد دخولها مكة قبل أن تطوف أنه لا ينحر هديها حق ظهور ثم تطوف وتسعى وتتحره وتقصى ، وإن كانت من يرمي الحج وخففت الفوات ولم تستطع الطواف بحسبها أهلت بالحج وساقت هديها وأوقتها بعمره ولا تحره إلا بني وأجزاءها لقرانها وسيلها سبيل من قرن اهـ .

قال في المعونة يستحب للمردفة حيض أن تعتذر بعد فراغها من القرآن كما فعلت عائشة رضي الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة والسلام ، ومفهوم خوف فوات أو حيض مفهوم موافقة فمن أحترم بعمره وساقي ~~الهدي~~ ^{لصحبة} أردف العج عليها لغير عذر أجزاء

كَانَ سَاقَةً فِيهَا، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ، وَتُوَوْلَتْ أَيْضًا بِمَا إِذَا
سِيقَ لِلتَّمْثِيلِ، وَالْمَنْدُوبُ بِمَكَّةَ الْمَرْوَةَ،

هدي التطوع لقرانه ، وظاهره وإن قوله وأشعره للعمره قبل الإراده وهو ظاهر
إطلاقاتهم أيضا خلافا لقول البساطي الإجزاء ظاهر إذا لم يقله ويشعر للعمره .

وشبه في الإجزاء فقال (كان) أحـرم بعمره و (ساقه) أي الهـي لا يـقـيد كـونـه
تطـوعـا (في) إـحرـامـ (هـا) أي العـمرـةـ وـأـنـهـاـ فيـ أـشـهـرـ الـحـجـ وـتـحـلـ مـنـهـاـ وـلـمـ يـذـكـرـ الـهـيـ
الـذـيـ سـاقـهـ فـيـهـ (ثـمـ حـجـ مـنـ عـامـهـ) وـصـارـ مـتـمـتـمـاـ فـيـعـزـزـهـ الـهـيـ الـذـيـ سـاقـهـ فـيـ الـعـمـرـةـ
لـتـمـتـعـهـ سـوـاءـ سـاقـهـ لـهـ أـوـلـاـ (وـتـوـولـتـ) بـضـمـ الـمـنـتـهـاـ وـالـهـمـزـ وـكـسـرـ الـوـاـوـ مـشـدـدـةـ أـيـ فـهـتـ
الـمـدـوـنـةـ (أـيـضاـ) أـيـ كـمـاـ تـوـولـتـ بـاجـزـائـهـ مـطـلـقاـ سـبـقـ لـلـتـمـتـعـ أـمـ لـاـ (بـمـاـ إـذـاـ سـيـقـ) الـهـيـ
فـيـ الـعـمـرـةـ (لـتـمـتـعـ) أـيـ لـيـجـعـلـ هـدـيـهـ عـنـ تـمـتـعـ إـلاـ أـنـهـ لـمـ سـاقـهـ وـقـلـدـهـ وـأـشـعـرـهـ قـبـلـ إـحرـامـهـ
فـيـ الـحـجـ سـيـاهـ تـطـوعـاـلـذـلـكـ فـهـوـ تـطـوعـ حـكـماـ ، فـلـذـاـ أـجـزـأـهـ عـنـ تـمـتـعـ ، فـلـانـ لـمـ يـسـقـهـ لـهـ فـلـأـ
يـعـزـزـهـ لـهـ . وـالـذـهـبـ تـأـوـيـلـ الـإـطـلـاقـ كـمـاـ هوـ فـيـ اـصـطـلـاحـ فـيـ قـوـلـهـ وـتـوـولـتـ أـيـضاـ ، فـسـقطـ
قـوـلـ بـعـضـهـ لـوـ قـالـ وـهـلـ يـعـزـزـهـ إـنـ سـاقـهـ فـيـهـ ثـمـ حـجـ مـنـ عـامـهـ أـوـ إـلاـ إـذـاـ سـيـقـ لـلـتـمـتـعـ
تـأـوـيـلـانـ ، كـانـ أـجـرـىـ عـلـىـ غـالـبـ عـادـتـهـ فـيـ ذـكـرـ التـأـوـيـلـيـنـ .

فـلـانـ قـيـلـ لـمـ أـجـزـأـ التـطـوعـ الـخـضـ عـنـ الـقـرـآنـ وـلـمـ يـعـزـ عـنـ التـمـتـعـ عـلـىـ التـأـوـيـلـ الثـانـيـ إـذـاـ لـمـ
يـسـقـ لـهـ . قـلـتـ الـقـرـآنـ تـنـدـرـجـ الـعـمـرـةـ فـيـ الـحـجـ فـتـمـلـقـهـ بـهـ قـوـيـ فـصـارـ الـمـسـوـقـ فـيـهـ
كـالـمـسـوـقـ فـيـهـ وـالـتـمـتـعـ لـاـ تـنـدـرـجـ الـعـمـرـةـ فـيـ الـحـجـ فـضـعـ فـتـمـلـقـهـ بـهـ فـلـمـ يـكـنـ الـمـسـوـقـ فـيـهـ
كـالـمـسـوـقـ فـيـهـ (وـالـمـنـدـوبـ) فـيـاـ يـنـحـرـ بـنـقـ الثـابـتـ بـالـسـنـةـ عـنـ جـرـةـ الـعـقـبـةـ وـمـنـ كـلـهاـ مـنـحـرـ
وـلـاـ يـعـزـزـهـ الـنـحـرـ بـعـدـ جـرـةـ الـعـقـبـةـ مـاـ يـلـيـ مـكـةـ لـأـنـ لـيـسـ مـنـ مـنـيـ وـفـيـاـ يـنـحـرـ (بـمـكـةـ الـمـرـوـةـ)
لـمـ فـيـ الـمـوـطـاـ وـغـيـرـهـ أـنـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ قـالـ بـنـقـ هـذـاـ الـنـحـرـ ، وـكـلـ مـنـ مـنـحـرـ ، وـفـيـ
الـعـمـرـةـ عـنـ الـمـرـوـةـ هـذـاـ الـنـحـرـ ، وـكـلـ فـجـاجـ مـكـةـ وـطـرـقـهـ مـنـحـرـ . وـالـمـرـادـ الـقـرـيـةـ نـفـسـهـ فـلـاـ
يـجـوزـ النـحـرـ فـيـ طـوـيـ بـلـ يـدـخـلـ دـورـ مـكـةـ كـمـاـ قـالـ اـبـنـ القـاسـمـ .
وـهـذـاـ قـوـلـهـ وـكـلـ فـجـاجـ الـخـ عـلـىـ أـنـ قـوـلـهـ هـذـاـ الـنـحـرـ أـيـ الـمـنـدـوبـ كـمـاـ قـالـ الـمـصـنـفـ

وَكُرْهٌ تَحْرُّ غَيْرِهِ كَالْأُضْعَفِيَّةِ ، وَإِنْ مَاتَ مُمْتَنِعًا فَالْهَدْنَى مِنْ
رَأْسِ مَالِهِ ، إِنْ دَمَنِ الْعَقْبَةَ ،

(وَكُرْهٌ) بضم الكاف لمن له هدي (تحر غيره) أي استثناء غيره في نصر هديه إن
كان مما ينصر أو ذبحه إن كان مما يذبح إن كان النائب مسلماً وإلا لم يجزه ، وعليه بذلك
قاله فيها ، فإن ذاكه غيره بغير استثناء فلا تتعلق الكرامة بربه .
وشبه في الكرامة فقال (كالاضعفية) تذكر الاستثناء على ذاكها فالستة توليه
بنفسه تواضعاً في العبادة واقتداء بسيد العالمين عليه السلام .

(وإن مات) شخص (ممتنع) عن غير هدي أو عن هدي غير ملده (فاللهي)
لم يتمتعه واجب على وارثه إخراجه (من رأس) أي جملة (ماله) أي المتمنع الذي مات
عنه ولو استقره أو لم يوص به كزكاة الحمر والماشية التي مات بعد وجوبيها عليه ، بخلاف
زكاة العين لاحتجال إخراجها سراً والملي يقلد ويشعر ويساق من المثل إلى المرم فلا
يخفى ، لكنه مؤخر عن الدين لأدمي (إن) مات المتمنع بعد أن (رمى العقبة) يوم
العيد أو فات وقت أداء رميها بفروع يوم العيد قاله ابن حرفه ، أو طاف لللائحة قبل
رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فاللهي من رأس ماله لمصول معظم الأركان مع
حصول أحد التخللين ، فقد أشرف على المراغ . ومنهوم الشرط أنه إن مات قبل ذلك
فلا يجب على الوارث شيء ، فإن كان قلداً هدياً تبيّنت تذكرةه ولو مات صاحبه قبل
الوقوف ، فإن انتهت الثلاثة فلا شيء عليه من رأس مال ولا من ثلث ، ولا يعارض ما
هنا قوله المتقدم ودم المتمنع يجب بالحرام الحج ، لأن معنى ساء الوجوب الموضع المحرر
للسلط ، وإنما يت Hutchinson برمي جمرة العقبة كما قال هنا . ونظيره ما يأتي في الظاهرو من وجوب
كلارته بالموعد وتحميمها بالوطه .

ومنهوم متمنع أنه إن مات قارئ فاللهي من رأس ماله حيث أردف الحج على العمارة
ارداها صحيحاً ثم مات تقريراً له عب وفيه نظر فإن شرط عدم القرآن الحج بالحرام
ومن مات قبل الوقوف لم يحج بالحرام ، وأيضاً لم يكتفوا في تحتم هديي المتمنع بالوقوف

**وَسِنُّ الْجَمِيعِ وَعَيْبُهُ : كَالضَّحْيَةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ وُجُوبِهِ
وَتَقْلِيدِهِ ، فَلَا يُبَرِّزُ مُقْلَدًا بِعَيْبٍ وَلَا سِلْمًا ، بِخَلَافِ عَكْسِهِ**

فكيف يكتفى في تحتم دم القرآن مجرد الأرداف ، مع أنه مقيس على دم التمتع وأيضاً تقدم قوله لا دم قرآن ومتنة للفائت .

(وَسِن) بكسر السين وشد النون أي سحر (الجميع) أي جميع دماء الحج من هدي وجزاءه وفدية (وعيبه) أي الجميع المانع من إجزائه أو كماله (ك) سن وعيب (الضحية و) الوقت (المعتبر) فيه السن والسلامة من العيوب المانعة من الأجزاء أو الكمال (حين ووجوبه) أي تعين النعم وتمييز عن غيره للأداء به إن كان لا يقلد كالغنم (و) حين (تقليده) إن كان ما يقلد كبدنة وبقرة فليس المراد بوجوبه كونه واجباً ، وكلامه في مناسكه يليد أن التعين والتمييز للأداء كاف فيها بقلد أيضاً .

الثاني ما في الناسك هو المراد هنا لقوله في التوضيح عقب عبارة ابن الحاجب التي هي كعباته هنا ما نصه المراد بالتقليد هنا تهيئة المدى وآخرجه إلى مكه . وقال سند البدي يتعين بالتقليد والأشعار وبسوقه وبندره وإن تأخر ذبحه .

وفرع حل قوله والمعتبر الخ فقال (فلا يميزىء) هدي واجب لقرآن أو تمتع أو لغيرهما أو لوفاء نذر مضمون (مقلد) بضم الميم وفتح القاف واللام مشددة حال كونه متلبساً (بعييب) مانع من الأجزاء كشدة عرج أو صغيراً لم يبلغ سن الأجزاء إن استمر معيناً أو صغيراً إلى حين تذكريته بل (ولو سلم) بفتح فكسر أي برىء من العيوب أو بلغ السن المجزئ قبل تذكريته بخلاف عيوب لا يمنع الأجزاء كخفيف مرره ، فيميزىء معه أو يمنعه في متطرق به أو متذور معين ، ويحيط إنفاذ ما مقلده معيناً أو صغيراً لوجوبه بالتقليد ، وإن لم يحيط سواء كان واجباً أولاً وسواء كان عيبه مانعاً أولاً .

(بخلاف عكسه) أي مقلد بعيوب سلم وهو مقلد سليماً تعيب فيميزىء إن لم يتعد عليه ولم يفرط فيه ، وإلا خمنه قاله سند ولم يمنع التعيب بلوغ المخل فلو منعه كموته أو سرقته ضمن بدلته في الواجب والنذر المضمون .

إِنْ تَطُوعَ، وَأَرْشُهُ وَثَنَتُهُ فِي هَدْنِي إِنْ بَلَغَ، وَإِلَّا تُصْدِقَ
بِهِ، وَفِي الْفَرْضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَيْرِهِ، وَسُنْ إِشْعَارُ

(إن تطوع به) أورد عليه أن المتصدِّق إِيجازًا في الواجب أيضًا. وأجيب بأن الكاتب حذف وأوأ قبل إن وأبدل فاءً بوا في قوله وأرشه ، والصواب وإن تطوع به فأرشه الغـ ، فهو كلام مستأنف لا شرط في قوله بخلاف عكسه وبأن قوله إن تطوع به قدمه الكاتب عن محله وحمله عقب قوله تصدق به . فإن قيل ما معنى إيجاز التطوع . قيل معناه صحته وسقوط تعلق الندب به (وأرشه) أي عوض عيب هدي التطوع والنشر المعين ولو منع الأجزاء (وثنته) إذا استحق الذي يرجع به المشتري على باىع الهدي يجعل (في هدي) آخر يهدى به عوضاً عن العيب المستحق (إن بلغ) الأرش أو الشعن عن هدي (وإلا) أي وإن لم يبلغ الأرش أو الشعن عن هدي آخر (تصدق به) أي الأرش أو الشعن وجوباً . واستشكل وجوب التصدق بارش أو ثعن هدي التطوع بأن من تصدق بمعين ثم استحق فليس عليه بدلـ ، وبأن من اشتري شيئاً ووهبه فاستحق فشيءه لواهـ . وأجاب التخمي بأنه هنا نذر الشعن أو تطوع به ثم استوى به هديـ ولو كان تطوع بالهدي فلا يلزمـ بدلـ . الغرياني هذا ظاهرـ فقهاً بعيدـ من لفظ الكتاب .

(و) أرشه وثنته المأخوذ (في) عيب أو عين الهدي (الفرض) الأصلـ أو المنذور المضـون (يستعينـ بهـ فيـ هـدـيـ) (غيرـ) إنـ كانـ العـيـبـ مـائـمـاـ الـاجـزـاءـ ، وـإـلـاـ يـجـمـلـهـ فيـ هـدـيـ إنـ بـلـغـ وـإـلـاـ تـصـدـقـ بـهـ ، وـتـحـصـلـ مـنـ كـلـامـهـ أـرـبـعـ صـورـ ، لأنـ الهـدـيـ اـمـاـ تـطـوـعـ وـمـثـلـ الـمـنـذـورـ الـمـيـنـ ، وـاماـ فـرـضـ وـمـثـلـ الـمـنـذـورـ الـمـضـونـ ، وـفـيـ كـلـ اـمـاـ أـنـ يـقـيـعـ الـعـيـبـ الـاجـزـاءـ أـوـلـاـ ، وـيـحـلـ التـقـصـيـلـ فـيـ كـلـامـ الصـنـفـ فـيـ الـعـيـبـ الـمـانـعـ الـمـتـقـدـمـ عـلـىـ التـقـلـيدـ ، وـظـاهـرـ قـولـهـ يـسـتـعـيـنـ بـهـ فـيـ غـيرـ كـالـمـدـونـةـ وـجـوـبـهـ . وـالـذـيـ لـابـنـ يـوـنـسـ وـاقـتـصـرـ عـلـىـ اـبـنـ عـرـفـةـ يـسـتـعـيـنـ فـيـ هـدـيـ إـنـ شـاءـ .

(وسن) بضم السينـ فيـ الـبـدـنـ بـدـلـيلـ ذـكـرـ الـبـقـرـ وـالـفـنـ بـعـدـ مـنـ يـصـحـ بـعـرـهـ (أشـعـارـ)

سَنَمَّا مِنْ الْأَيْسَرِ لِلرُّقْبَةِ

أي شق (ينتهي) بضم السين والثون جمع سنام بفتح السين ان كان لها سنام ، وكذا ما لا
سنام لها كما في المدونة . وروى محمد لا تشعر وشهر وهو ظاهر المصنف ، لأنه تعذيب
شديد وخفيق لغير السنام فإن أشعر من لا يصح نحروه لم تحصل السنة . ومثل يعاد أو لا
لأنه تعذيباً شديداً وما لها سناماً تشعر في أحد هما فقط ، وهذا ظاهر كلامهم أفاده
عيب . ابن عثيمين الأشعماش شق بيسيل دماء والسم بضمتين جمع سنام كفذال وقدل فنلا
يتعدى الأشعماش من العجز بجهة الرقبة وذلك هو العرض (من) الجنب (الأيسر) .
الخطأ الظاهري أن من يعنى في قوله تعالى ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ و قوله تعالى
﴿أَرْوَى مَاذَا خَلَقْنَا مِنَ الْأَرْضِ﴾ بـ الأحقاف . وقول ابن غازوي للبيان بعيد وعلى أنها
للبيان فالمعنى منها الذي هو الأيسر ، ووجه بعده أن البيان بعض المبين بالفتح قاله عبد
(للرقبة) اللام يعنى من على المعتمد هنا ، والمعنى أنه يشق في السنام من جانبه الأيسر
مبتدئاً من ثانية الرقبة إلى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر إلى المقدم ولا من المقدم إلى
جهة ركبة العين ، ولا بد في التدب أن يسيل منه الدم ولو شق قدر أغلة ، كافي ابن
عمرقة ونحوه في منسك المصنف ذكر بعده ما نصه ، وقبل قدر أغلتين ، وأقصر ت
عليه وابن الخط في مناسكه .

قال البدر وانظره من أن المصنف حكاه بقبيل وصدر بالقول بالاكتفاء بمفرد الاسالة
أهـ . البناني قوله ونحوم في منسك المصنف وذكر بعده الخ تحريف لكلام المناسب
ولفظها ، والإشعار أن يشق من سنهما الأيسر ، وقيل الأعين من نحو الرقبة إلى المؤخر *
وقيل طولاً قدر أغلتين أو نحو ذلك أهـ ، فليس فيها قدر أغلقة وليس فيها قدر أغلتين
مقابلما قيل لها زعمه فيهما ، وإنما قوله وقيل داخل على قوله طولاً مقابل لقواله إلى
المؤخر ، وبه تعلم أن ما نقله عن البدر قصور غير صحيح والصواب ما لاين الخط وتنتـ .
أين عرفة وفي أولوبته أي الإشعار في الشق الأعن أو الأيسر .
ثالثاً أن السنة في الأيسر .

ورابعها هما سواء وفي النكت قال الأبهري إنما كان الاشعار في الجانب اليسير لأنه

مسعياً ، وتقليدٍ ،

يجب أن يستقبل بها القبلة ثم يشعرها ، فإذا فعل ذلك كان وجده من أشعرها في شفها الأيسر ، وإذا أشعرها في اليمين لم يكن وجده إلى القبلة وذلك مكروه . ولعل ابن عرفة لم يقف عليه إذ عزاه من دون الأبهري فقال وجه الباقي كونه في الأيسر بأنها توجه للقبلة وشعرها كذلك فلا يليه منها إلا الأيسر . وابن رشد يأن السنة تكون المشعر مستقبلاً يشعر بيمنيه وخطامها بشماله فإذا كان كذلك وقع في الأيسر ، ولا يكون في اليمين إلا أن يستدير القبلة أو يشعر بشماله أو يمسك له غيره . ابن عرفة إنطبخ ما قالا إن أرادا توجيهها للقبلة كالذبح لا رأسها للقبلة أه ، فليتأمل قوله ابن عازى **آخذا زمامها بيده المسرى** .

(مسعياً) ندبأ كذا بطرة عن سيدى أحمد بابا عازيا له الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أى قائلًا بسم الله والله أكبر . اللخمي قال مالك رضي الله تعالى عنه عرضًا وان حبيب طولاً . ابن عرفة لم أجده لغوبًا إلا فسر الطول بضد العرض ولا العرض إلا بضد الطول . وقال البيضاوى في مختصره الكلامي الطول البعض المفروض أولًا قيل أطول الامتدادين المتلاطعين في السطح والأخذ من رأس الإنسان لقدمه ومن ظهر ذات الأربع لأঙلتها ، والعرض المفروض ثانية ، والامتداد الأقصر ، والأخذ من بين الإنسان ليساره ، ومن رأس الحيوان لذنبه ، والطول والعرض كميتان مأخوذتان مع اضافتين ، ابن عرفة فلم يعلم العرض عند مالك رضي الله تعالى عنه كسئل البيضاوى وهو الطول عند ابن حبيب فبيتفقان .

(و) سن (تقليد) أى جعل قلادة في رقبة المدى والأول تقديمـه في الذكر قبل الإشعار لأن السنة تقديمـه عليه في الفعل خوفاً من نثارها بالإشعار لإيلامها فلا يمكن (من) تقليدـها . ولعله اتكل على قوله عند الإسحاق وتقليدـه هي ثم إشعاره ولم يكتفى بما تقدمـ لإجالـه وزمنـها عند الإحرام إن سبق المدى عنده . ابن عرفة عياض وابن رشد يستحبـ لساـنهـ فعلـها من مـيقـاتهـ ولـبـاعـهـ من حـيـثـ بـعـهـ ، وـفيـ كـراـمةـ غـدـلـهـ بـذـيـ الـطـيـفـةـ مؤـخرـاـ

وَنُدِبَّ نَعْلَانٍ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ، وَتَجْلِيلُهَا وَشَقْهَا إِنْ لَمْ تَرْفَعْ
وَقُلْدَتِ الْبَقْرُ فَقَطْ؛ إِلَّا

إسراهم للبحنة نثلا للباقي سماع ابن القاسم مع رواية محمد ، ورواية داود بن سعيد لا
باس به وقليلها يمكن واحد أحب إلى .

(وندب) في المثلد به (نعلان) ويكتفي واحد (نبات الأرض) فلا يجعل من وتر
ولا شعر ونحوهما عادة أن يتعلق بفنون أو جبل فيختلقها ، ونبات الأرض
يسهل قطعه .

وحكمة التقليد والأشعار إعلام المساكين أنه هدى فيتبعونه وزواجهه ضالاً فيرده ولم
يكتف بالتقليد لأنه يصد الرزوال .

(و) ندب (تجليلها) أي البدن فقط قاله ت والخط بأن يجعل عليها شيئاً من
الثياب وأفضلها الأبيض ونحو ما للمصنف في البيان ، وفيها تحمل إن شاء الله ونسوه لابن
الحاجب (و) ندب (شتها) أي الجلال عن الأسمة ليظفر الإشعار وتمسك بالستان فلا
تسقط (إن لم ترتفع) قيمتها بأن كانت درهمن ، فإن ارتفعت بأن زادت عليهما استحب
عدم شتها لأنه تقص على المساكين في البيان ، ويؤخر تجليلها حينئذ إلى حين الفدو من
منى إلى عرفة .

قال مالك رضي الله تعالى عنه من أمر الناس أن يشق الجلال عن أسمتها وذلك
يعبس عن أن يسقط ، وما علمت أن أحداً كان يدع ذلك إلا عبد الله بن عمر رضي الله
عنهم ، فإنه لم يكن يشق ولم يكن يحمل حتى يندو من منى إلى عرفات فيجعلها ، وذلك
أنه كان يحمل الجلال المرتفعة والأغاط المرتفعة ، قيل أو إنما كان يفعل ذلك استبقاء
الثياب ، قال نعم فأحب إلى إذا كانت الجلال مرتفعة أن لا يشق منها شيئاً ، وإن كانت
ثياباً دوناً فشتها أحب إلى . ابن يونس عن ابن الموز عن مالك رضي الله تعالى عنه أحب
البنا شق الجلال عن الأسمة إن كانت قليلة الثمن كدرهمن وأن لا يشق المرتفعة
استبقاء لها .

(وقلدت) بضم فكسر مثلثاً (البقر فقط) أي بدون إشعار في كل حال (إلا)

يَأْسِنَةٌ لَاَفْتَمُ ، وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذْرٍ مَسَاكِينٍ عَيْنَ
 مُطْلَقاً عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ اطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ ،
 وَكُرْبَةٌ لِلِّذْمَى

حال كونها (يأسنة) فتشعر أيضاً وفيها تقلد البقر ولا تشعر إلا أن تكون لها أمنة فتشعر . وفي المسوط أنها لا تمثل . وقال المازري تمثيل فيما قوله (لا) تقلد ولا تشعر (الغنم) وأشار لها حرام لأنه تمثيل في غير ما ورد فيه النص بالترخيص ، وتقليدما مكروره .

(ولم يُؤْكَلْ) بضم المثناة وفتح الكاف أي يحرم على المهدى أن يأكل (من فدر) أي منذوراً (مساكين عين) بضم فكسر متقدلاً لهم باللفظ كهذا نذر المساكين أو بالتبية كهذا نذر تاوياً للمساكين فيمنع الأكل منه (مطلقاً) بلغ حله وهو منى يشروعها أو مكة عند انتقالها أو لم يبلغه معينين أم لا . أما عدم أكله منه قبل المحل فلأنه ليس عليه بدل ففيتهم بتعطيه ليأكل منه ، وأما بعد المحل فلأنه قد عين أكله وممساكين (عكس) أي خلاف حكم (الجميع) أي جميع البدايا متطوعاً بها أو واجبة ما تقتسم ذكره من واجب لنقص بحث أو حمرة أو فوات أو تعدي ميقات أو ترك وقوف بعرفة نهاراً أو نزول بزدلفة ليلاً أو مبيت بنى أو رمي جمار أو طواف قدوم أو تأخير حلقة ، وكيفي فساد على المشهور ، وما لم يتقدم ذكره كنذر غير معين لم يجعله المساكين قوله الأكل منها مطلقاً بخلافها أم لا ، ويترسّد قال الله تعالى « فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعَرَّ » ٣٦ الحج ، فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما القانع بالسائل لمطاف المسجد عليه وهو من يعرض بالسؤال ولا يسأل .

وإذا جاز له الأكل في الجميع (فله) أي المهدى (اطعام الغنى والقربى) وإن لزمته نفقة وله التصدق بالكل وبالبعض بلا حد على المذهب قاله سند (وكره) له الإطعام منها (لذمى) أو التصدق عليه بشيء منها ، واستثنى من الجميع ما يُؤْكَلْ في حال دون آخر وتحتها نوعان ما يُؤْكَلْ منه قبل المحل لا يبعد وعكسة .

**إِلَّا نَذْرًا لَمْ يُعِينَ ، وَالْفِدْيَةَ وَالْجِزَاءَ بَعْدَ الْمُحْلِّ ، وَهَذِهِ
تَطْوِعٌ إِنْ عَطَبَ قَبْلَ حَلِهِ فَتَلَقَّى قَلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخْلِي النَّاسَ :**

وأشار لأولهما بقوله (إلا نذراً) للمساكين (لم يعين) كله على هدي للمساكين ، أو هد على هدي أو بذرة تأوي المساكين ، فإن لم يجعله لهم بلفظ ولا نية فيجوز له الأكل منه مطلقاً قبل المحل وبعده كما تقدم (و) إلا (الفدية) التي جعلت هدياً وإلا فيمنع الأكل منها مطلقاً (و) إلا (الجزاء) لصيده فلا يأكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) وهي مني مع الشروط ومكثة مع عدمها . وامتنع الأكل من نذر المساكين غير المعين لوصوله لهم ، ومن الفدية لأنها بدل الترفه أو إزاله الأذى ، ومن الجزاء لأنه عوض الصيد ومفهوم بعد المحل جواز الأكل منها إذا عطبت قبل محلها لوجوب بدلها عليه وبشهادة إلى المحل ، فلا يلزم الأكل بما وجب عليه .

وأشار لثانيها بقوله (و) إلا (هدى تطوع) لم يحب بشيء ولم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية فلا يأكل منه (إن عطاب قبل محله) لأنه ليس عليه عوضه إلا أن يمكنه تذكيره ويذكرها حتى مات فيضنه ، لأنه مأمور بها ومؤمن عليه قاله سند . ومنع أكله منه قبله لاتهامه على تعطيبه . وقيل المنع تبعد فإن شاء أو نواه للمساكين فلا يأكل منه قبل ولا بعد (فتلقى) بضم الشاء وفتح الفاء أي تطرح (قلادته بدمه) بعد نحره علامه كونه مديها فلا يأكل ولا يباع (ويخلل) بضم ففتح مثلاً أي يترك (للناس) مسلمهم وكافرهم فقيرهم وغشיהם كما هو ظاهر عبارته ونحوها .

قولها ويخلل بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والموضع خلاف ما ذكره سند من أن هدى التطوع مختص بالفقير ، ونقله الخط ، وأفاد قوله ويخلل للناس أمران إجزاءه مع قويم طلب ببدلته ومنع أكله منه ، فإنه كالمبالغة في أنه لا يتعلق بشيء منه . ومفهوم الشرط جواز أكله منه بعده .

وحاصل ما ذكره هنا من المداريا غانية وهي أقسام النذر الأربعية المعين والمضبوط وكل منها إما أن يجعل المساكين أولاً ، وهدى النقص والفدية والجزاء وهدى التطوع

كَرْسِولِهِ ، وَضَعَنَ فِي غَيْرِ الرُّسُولِ بِأَمْرِهِ ، يَاخْذُ شَيْءًا
كَائِلًا مِنْ مَصْنُوعٍ بَدَلَهُ ،

وهي باعتبار الأكل أربعة أقسام ما يمنع أكله منه مطلقاً، وما يجوز أكله منه مطلقاً،
وما يمنع أكله منه بعد عمله ويجوز قبله وعكسه كما أفادها المصنف، ونظمها ابن غازى
بأحكامها في نظائر الرسالة فقال:

كُلْ هَدِيْ نَصْ وَالَّذِي حَمَنَا	إِنْ لَمْ تَكُنْ سَبِيلْ أَوْ قَصْدَنَا
وَدُعْ مَعِنَا إِذَا فَعَلْنَا	وَقَبْلَ كُلِّ جَزَاءٍ صَبَدْنَا
وَهَدِيْ فَدِيْةِ الْأَذَى إِنْ شَتَّنَا	وَمَا حَمَنَتْ قَصْدَأْ وَصَرَحَنَا
وَبَعْدَ كُلِّ طَوْعًا وَمَا عَيْنَا	إِنْ لَمْ تَكُنْ سَبِيلْ أَوْ أَسْهَنَا

وشبہ في تذکۃ هدی التطوع وإلقاء قلادة بدمه والتخلیة بيشه وبين الناس فقال
(كرسوله) أي رب الهدی الذي أرسله بهدی طروع فعطب منه قبل محله فبذکیه
ويلقی قلادته بدمه ويخلب للناس فلا يأكل منه . قال الشیخ سالم ويحتمل أنه تشیه في
جیع ما تقدم من الأحكام والأقسام وهو الظاهر فيها والمعوثر معه الهدی يأكل منه إلا
من الجزاء أو الفدية أو نذر المساکین فلا يأكل منه شيئاً إلا أن يكون الرسول مسکيناً
فجائز أن يأكل منه . وقال في هدی التطوع وإن بعث بها مع رجل فعطب فسیل
الرسول سیل صاحبها لو كان معها ولا يأكل منها الرسول .

(وضمن) رب المدی (في غير) مسألة (الرسول بـ) سبب (أمره) أي رب
المدی شخصاً (يأخذ شيء) من هدی ممنوع أكله منه . وشبہ في الضیان فقال (أكله)
أي رب (من) هدی (ممنوع) أكله منه ومفعول حمن قوله (بدله) أي الهدی مدی
كاملاً لا قدر أكله أو ما أخذه مأمورة فقط، سواء أمر مستحقاً أو غيره إن كان الهدی
تطوعاً كفیره إن أمر غير مستحق، وإلا فلا شيء عليه . وأما الرسول فلا ضیان على
المدی إن لم يأمره به لأن أجنبی تعمدی، ولا على الرسول إن أكل أو أمر من يأكل أو
يأخذ شيئاً إن كان مستحقاً ومأمورة مستحق، وإلا ضمن قدر أكله وقدر مأخوذة .

وَهُلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عَيْنَ، فَقَدْرُ أَكْلِهِ ؟ خَلَافٌ
وَأَنْخَطَامٌ وَالجِلَالُ : كَاللَّحْمِ، وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَهُ
ذَبْحِهِ، أَجْزَاءٌ،

وَإِنْ أَبْدَلَهُ رَبُّ الْهَدِيِّ صَارَ حُكْمُ بَدْلِهِ فِي مَنْعِ الْأَكْلِ مِنْهُ وَضَمَانُ الْبَدْلِ إِنْ أَكْلَ مِنْهُ.

(وَمُلْ) عَلَى رَبِّ الْبَدْلِ كَامِلاً فِي كُلِّ مَنْعِ كُلِّ الْأَرْبَعِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا . وَشَهْرُ صَاحِبِ الْكَافِيِّ أَوْ (إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عَيْنَ فَقَدْرُ أَكْلِهِ) تَمَّا إِنْ عُرِفَ وَزْنُهُ وَقِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَأَنَّهُ شَبِيهُ بِالْعَاصِبِ وَشَهْرُ ابْنِ الْحَاجِبِ (خَلَافٌ) فِي التَّشِيرِ وَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَدَلُ لَأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا . وَأَشَرَّ قَوْلُهُ قَدْرُ أَكْلِهِ أَنَّ الْخَلَافَ غَيْرَ جَارِ فِيهَا أَمْرٌ بِاخْتِذَانِهِ مِنْ نَذَرِ الْمَسَاكِينِ الْمُعْنَى فَلَا يَضْمِنُ هَدِيَّا كَامِلاً بِاتِّفَاقِ قَالَهُ عَجْ . قَالَ الْبَنَانِيُّ الَّذِي يَظْهُرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصْنَفِ أَنَّهُ يَضْمِنُ هَدِيَّا كَامِلاً لِدُخُولِهِ فِي عُوْمِ مَا قَبْلِ الْاِسْتِشَاءِ وَإِنْ كَانَ مَا ذُكْرَهُ ذَرَّ هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْفَقْدِ (وَالْخَطَامِ) بِكَسْرِ الْأَخَاءِ الْمُجْمَعَةِ أَيِّ الزَّمَامِ لِلْهَدِيِّ إِيَّاهُ سَمِّيَّ بِهِ لِوَقْوعِهِ عَلَى عَظِيمِهِ أَيِّ أَنْفَهِ (وَالْجِلَالِ) بِكَسْرِ الْجِيمِ جَمِيعِ جَلِّ بَصَمَّهَا (كَاللَّحْمِ) فِي الْمَنْعِ وَالْإِبَاحَةِ وَهُوَ تَشِيهٌ غَيْرُ تَامٍ لَأَنَّهُ إِنْ أَخْذَ قَطْعَةً مِنْ هَذِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ أَمْرٌ بِاخْتِذَانِهِمَا وَإِنْ حَسِّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَمَّا يَضْمِنْ قِيمَةً مَا أَخْذَ فَقْطَ لِلْفَقَرَاءِ إِنْ فَاتَتْ وَلَا رَدَّ.

فِي التَّوْضِيْحِ وَالْمَطْلُوبُ أَنْ لَا يُعْطِي الْهَدِيِّ إِلَّا بَعْدِ نَحْرِهِ فَإِنْ دَفَعَهُ حِبَّاً لِلْمَسَاكِينِ وَنَحْرُوهُ أَجْزَاءٌ إِلَّا فَعَلَيْهِ بَدْلَهُ وَلَوْ تَطْرَعَّا . أَمَّا الْوَاجِبُ فَظَاهِرُ لَعْدِ بِرَأْمَةِ ذَمَتِهِ مِنْهُ ، وَأَمَّا التَّطْرُعُ فَلَدَّ أَسْدِدَهُ بَعْدِ دُخُولِهِ فِيهِ فَوْجِبٌ عَلَيْهِ قَضاؤُهُ .

(وَإِنْ سُرِقَ) يَضْمِنُ فَكْسُرَ أَيِّ الْهَدِيِّ الْوَاجِبَ كَجَزَاءِ صَبَدٍ وَفَدِيَّةٍ وَنَذَرٍ مَضْسُوتٍ لِلْمَسَاكِينِ وَمَا وَجِبَ لِلرَّازِنِ وَنَحْوِهِ مِنْ صَاحِبِهِ (بَعْدِ ذَبْحِهِ) أَوْ نَحْرِهِ (أَجْزَاءٌ) فَلَا بَدْلٌ عَلَيْهِ ، لَأَنَّهُ بَلْغَ مَحْلَهُ وَرَقْعَ التَّعْدِيِّ مَعْنَى مَعْنَى الْمَسَاكِينِ ، وَلَهُ الْمَطَالِبُ بِقِيمَتِهِ

لَا قَبْلَهُ، وَجْلَ الْوَلَدُ عَلَىٰ غَيْرِ نُمَّ عَلَيْهَا إِلَّا

وصرفها لهم لأنه كان تحت يده فيما ليس له الأكل منه كالثلاثة الأول^(١)، وأما ما له الأكل منه فله المطالبة بها وي فعل بها ما يشاء قاله سند .

(لا) يجوزه ان سرق (قبله) أي الذبح ، وأما التطوع والنذر المعين فلا يدل عليه اذا سرق قبله . البساطي لفظ أجزأا يدل على كلامه في الواجب ومثل السرقة الضلال والموت قبل نحره كما فيها ، فان كان واجبا لم يجوز ، وان كان تطوعا أو منذورا معيناً أجزأا .

(وحمل) بضم فكسر (الولد) الخاصل بعد التقليد والإشار للهدي وجوبا الى مكة وحمله (على غير) أي غير امه ولو باجرة ان لم يكن سوقه كما يحمل رحله أفضل من حمله عليها ، فلابيختلف قوله وتنب عدم رکوبها بلا عذر . وأما المولود قبل التقليد فيندب ذبحه ولا يحب حمله ، وهل يندب ويكون على غير الأم وهو الذي يتضمنه ما في الموازية ونصها قال مالك رضي الله تعالى عنه وأحب الي أن ينحره معها ان فرى ذلك ، قال محمد يعني نوى بأمه الهدي (نعم) حمل (عليها) أي الأم ان لم يوجد غيرها ولها قوة على حمله وان نحره دون البيت وهو قادر على تبليغه بوجه فعليه بدلته هدي كبير قام كافي التوضيح (والا) أي وان لم يكن حمله على امه لضعفها او حوف هلاكها ولم يكن حمله على غيرها بأجرة من مال صاحبه .

(١) (قوله كالثلاثة الأول) أي الفدية والجزاء ونذر المساكين فيها من سرق هديه الواجب بعدما ذبحه أجزاء . سند هذا بين لأنها عليه هدي بالغ الكعبه وقد بلغ الهدي محله فان كان جزاءه صيد أو فدية أذى أو نذر المساكين فقد أجزاء ووقع التعدي في خالص حق المساكين ، وله المطالبة بقيمتها وصرفها للمساكين لأنه كان تحت يده وكانت له قسمته مائة شاه ، وان كان غير ذلك فله المطالبة بها وي فعل بها ما يشاء كما يفعل بالبيمة أضحيته اذا سرت ، واستحب له ابن القاسم ترك المطالبة بها لأنها تضارع البيس .

فَإِنْ لَمْ يُنْكِنْ تَرْكُهُ لِيَشْتَدُّ، فَكَالْتَطَوُّعِ وَلَا يَشْرَبُ
مِنَ الْلَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ

(فإن لم يكن تركه) لكونه بفلاة من الأرض ليس بها ثقة عند ثقة (ليشتد) ثم يرسل إلى محله (فك) هدي (التطوع) الذي عطبه قبل محله ، فإن كان في مستحب أي من نحره بحمله وخلال الناس ولا يأكل شيئا منه كانت أمه منظوعا بها أو عن واجب ، فإن أكل منه فعله بدله ، وكذا إن أمر بأخذ شيء منه وإن كان في محل غير مستحب كطريق قيده بهدي كبير ولا يجزيه بقرة في نتاج بدنـة ، فإن لم يكن له بدلـه ذكـاة وتركـه قالـه عـبـرـة . البـنـانـي ^{١١} لمـ أـرـ مـ ذـكـرـ هـذـاـ التـفـصـيلـ وـلـاـ معـنـىـ لـهـ وـقـدـ تـقـدـمـ فـيـ التـطـوـعـ الـذـيـ عـطـبـ قـبـلـ مـحـلـهـ أـنـهـ يـنـحـرـ وـيـخـلـىـ لـلـنـاسـ وـلـمـ يـفـصـلـوـاـ فـيـ هـذـاـ التـفـصـيلـ .

(ولا يشرب) المـهـدىـ بـعـدـ التـقـلـيدـ وـالـإـسـعـارـ لـهـدىـ يـمـنـعـ الـأـكـلـ مـنـ الـلـبـنـ) انـ لمـ يـفـضـلـ عـنـ رـيـ فـصـيلـهـ بـلـ (وانـ فـضـلـ) الـلـبـنـ عـنـ رـيـ فـصـيلـهـ أـىـ يـكـرـهـ انـ فـضـلـ عـنـ رـيـ فـصـيلـهـ وـلـمـ يـضـرـ شـرـبـ الـأـمـ اوـ الـوـلـدـ لـأـنـهـ نـوـعـ مـنـ الرـجـوـعـ فـيـ الصـدـقـةـ ، وـلـيـتـصـدـقـ بـالـفـاضـلـ

(١١) (قوله البناني) لمـ أـرـ مـ ذـكـرـ هـذـاـ التـفـصـيلـ الغـ . الحـطـ سـنـدـ وـجـلـةـ ذـلـكـ انـ حقـ المـهـدىـ يـسـرـيـ اـلـ الـوـلـدـ كـعـقـ المـعـنـقـ فـيـ الـاسـتـيـلـاـ وـالـتـدـبـيرـ وـالـكـتـابـةـ ، فـانـ وـلـدـتـ سـاقـهـ معـ أـمـهـ انـ مـكـنـ اـلـ حـلـ الـهـدـيـ ، فـانـ لـمـ يـكـنـهـ سـوقـهـ فـانـ كـانـ لـهـ حـلـ غـيرـ أـمـهـ حـلـهـ عـلـيـهـ كـاـيـحـلـ رـحـلـهـ فـانـ لـمـ يـكـنـ لـهـ مـحـلـ حـلـهـ عـلـيـهـ كـاـيـحـلـ عـلـيـهاـ زـادـهـ عـنـ الـحـاجـةـ وـالـضـرـورةـ ، فـانـ لـمـ يـكـنـ فـيـهاـ مـاـ يـحـمـلـهـ فـقـالـ اـبـنـ القـاسـمـ يـتـكـلـفـ حـلـهـ يـرـيدـ لـأـنـ عـلـيـهـ بـلـوـغـهـ بـكـلـ جـيـلةـ يـقـدرـ عـلـيـهـ . قـالـ اـشـهـبـ وـعـلـيـهـ أـنـ يـنـفـقـ عـلـيـهـ حـتـىـ يـحـدـلـهـ مـحـلـاـ وـلـاـ مـحـلـ لـهـ دـوـنـ الـبـيـتـ فـانـ لـمـ يـحـدـ اـلـ ذـلـكـ سـيـلـاـ كـانـ حـكـمـ حـكـمـ الـهـدـيـ اـذـاـ وـقـفـ مـنـهـ . فـانـ كـانـ فـيـ مـحـلـ مـسـتـحـبـ فـاـنـ يـنـحـرـ بـمـوـضـعـهـ وـيـخـلـىـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ النـاسـ وـلـاـ يـأـكـلـ مـنـهـ كـانـ أـمـهـ تـطـوـعـاـ أـوـ عـنـ وـاجـبـ ، فـانـ أـكـلـ مـنـ الـوـلـدـ فـقـالـ اـبـنـ الـماـجـشـونـ عـنـ اـبـنـ حـيـبـ عـلـيـهـ بـدـلـهـ ثـمـ قـالـ اـشـهـبـ اـنـ نـحـرـهـ فـيـ الـطـرـيقـ أـبـدـلـهـ بـهـدـيـ كـبـيرـ وـلـاـ يـجـزـيـهـ بـقـرـةـ أـرـادـ فـيـ نـتـاجـ الـبـدـنـ وـهـذـاـ قـيـاـ وـلـدـ بـعـدـ التـقـلـيدـ .

وَغَرِيمٌ ؛ إِنْ أَضَرَ بِشُرْبِهِ الْأُمُّ أَوِ الْوَلَدَ مُوجِبٌ فِعْلَتِهِ ،
وَنُدُوبَ عَدَمٍ رَكُوْبِهَا بِسَلَامٍ عَذْرٍ ، وَلَا يَلْزَمُ التَّزُولُ بَعْدَ
الرَّاحَةِ وَنَحْرِهَا قَائِمَةً لَوْ مَعْقُولَةً

عن فصيلها فان لم يتضلل أو أضر أسدتها منع . وأما الجائز أكله فيجوز شرب لبنه
أفالده أحد . وقال بعضهم يكرهه أيضاً أفاده عب . البشأنى هذا الثاني هو المافق لإطلاق
أهل المذهب المدونة وغيرها ، وتعليلهم النبوى بخروج البدي عن ملكه بتقليله واعتباره
وبحثوجه خرجت منافعه فشربه نوع من العود في الصدقة ، ولأنه يضعفها ويضعف ولدها
بدل على العموم قاله طلاق .

(و) لا شيء عليه في الشرب الممنوع أو المكروره ان لم يحصل ضرر ، فان حصل
(غرم) بفتح الثين المعجمة وكسر الراء (ان أضر بشربه) أو حله وان لم يشربه أو
بنائه بضررها (الأم أو الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أي مسبب
بفتح الباء (فعله) أي شربه أو حله أو إيقائه من نقص في قرآن الإرش أو تلف فعليه بدل
(وندب عدم ركوبها) أي البدنة وعدم الحبل عليها (بلا عذر) فيذكره كافير النقل وإن
استعمل كلامه أنه خلاف الأولى ، فإن كان لعذر فلا يكره وإن ركبها لعذر (فلا بذل
التزول بعد الراحة) ويندب وإن نزل فلا يركبها ثانية إلا لعذر كالأول وإن ركبها لغير
عذر وتلتفت ضممتها ، وإن ركبها لعذر وتلتفت لم يضممتها إلا إن تمدى في هيئة ركوبها
قاله عب . البشأنى فيه نظر لقول سند هذا مقييد بسلامتها ، فإن تلتفت برکوبها ضممتها .

(و) ندب (نحرها) أي البدنة حال كونها (قائمة) على قواطها الأربع متيدة أي
مترونة البدن بقيده بلا عقل (أو) قائمة (متقولة) أي مثبتة فواعها يسرى إلى عضدها
فتبقى قائمة على للا ثلاثة قواطها ، وظاهره التخيير ونحوه لأن الحاجب . واعتبره ابن هرفة
يأن النص نحرها قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فيعقلها ، فأو للتنويع
ويزيد الثاني بالعلدر .

والأصل في الصنفين الفرامان في قوله تعالى (فاذكروا اسم الله عليها صواف)

وأَنْجَزَ إِنْ ذَبَحَ غَيْرَهُ مُقْلَدًا ، وَلَوْ تَوَى عَنْ نَفْسِهِ إِنْ غَلَطَ ،
وَلَا يُشْتَرِكُ فِي هَمْدِي ، وَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ تَحْرِيرِ بَدْلِهِ نُحْرَ ،
إِنْ قُلَّدَ وَقَبْلَ تَحْرِيرِ نُحْرَ مَعًا ، إِنْ قُلَّدَ وَإِلَّا يَبْعَثَ وَاحِدَدَ .

الطبع ، وقرىء صوافن ، ابن حبيب معنى صوات صفا بديها بعيد حين نعرها ، ابن عباس رضي الله تعالى عنها صوافن متعلقة من كل بذلة يد واحدة فتفتف على ثلاثة قواليس قاله ابن فازى ، سند تحرير البقر قائمة أيضاً .

(وأَنْجَزَ) المهدى المقلد أو المشر (إن ذبح) شخص مسلم (غيره) أي المهدى (عنه) أي المهدى صلة أجزأ لا كافر ليس من أهل القرب وعل صاحب بذله ، قوله أجزأ بدل على أنه واجب ومفعول ذبح قوله (مقلداً) بضم الميم وفتح الفاء واللام متقدلاً أتابه أم لا (لو نوى) الذابح عن ربه بل (ولو نوى) الذابح المهدى (عن نفسه إن غلط) الذابح في هدى غيره وظنه هديه ، فلان تعمد لم يجز عن المالك أتابه أم لا ولا عن الذابح أيضاً ولو له أشد قيمة منه قاله سند بخلاف الضحية فتجزىء عن ربهما ولو ذبحهما النائب عن نفسه هداً بشرط إتابة ربها له فتخالف المهدى في هذين الأمرين .

(ولا يُشْتَرِك) بضم الشئنة وفتح الراء أي لا يجوز الاشتراك (في هدى) تطوع أو واجب وأهل البيت والأجانب سواء كما فيها . ولو قال دم لشمل اللدية لا في ذاته ولا في أجره كظاهر المدونة والجواهر فهو عخالف في هذا أيضاً للضحية وإن اشتراكه في هدى لم يجز عن واحد منها .

(وإن) ضل أو برق هدى وأبدل ثم (وجد) بضم فكسر أي المهدى الضال أو المسروق (بعد تحرير بذله نحر) بضم فكسر المهدى الذي وجد بعد ضلاله أو سرقته (إن) كان (قلد) بضم فكسر متقدلاً لتعيينه هدياً بتلليليه (و) إن وجد (قبل تحرره) أي البدل (نحر) بضم فكسر أي المهدى الأصل والبدل معاً (إن) كانا (قلداً) بضم فكسر متقدلاً لتعيينها للمهدى بتلليلهما (وإلا) أي وإن لم يقلد واحد منها يمسح بكسر المؤسدة (واحد منها) أي المهديين غير المقلدين الذي وجد أو بذله إن شاء المهدى ، وإن

(فصل)

وَإِنْ مَنْعَةً ؛ عَدُوٌّ ، أَوْ فِتْنَةً أَوْ حَبْسٌ ؛ لَا يَحْقُّ ؛ بِحَجَّ
أَوْ عُمْرَةً ، فَلَهُ التَّحْلُلُ ؛

شأن نحرهما ، وإن شاء نحر أحدهما وأبقى الآخر ، وإن شاء نحر غيرهما وأبقاءهما وإن
قلد أحدهما تعين نحره لتعيينه للهدي بنتقليله .

(فصل)

في مواطن الحج والعمرة الطارئة بعد الأحرام

ويقال للممنوع محصر والمحصر ثلاثة أقسام حصر عن البيت وعرفة معاً ، وحصر عن
البيت فقط ، وحصر عن عرفه ، فقط وببدأ بالأول فقال (وإن منعه) أي المحرم بحج أو
عمره (عدو) أي كافر (أو فتنه) بين المسلمين (أو حبس) بفتح فسكون مصدر
عطف على عدو أو بضم فكسر ماض بجهول عطف على منه تائب ضمير المحرم (لا يتحقق)
بل ظلماً كحبس مدين ثابت العسر ومنهومه أن من حبس يتحقق لا يتحلل لقدرته على تخلص
نفسه بدفع الحق والخروج لتكمليل حجه أو عمرته ، وظاهر كلام ابن رشد أن المعتبر في
كون الحبس يتحقق ظاهر الحال وإن لم يكن حقاً في نفس الأمر حق أنه إن حبس بتهمة
ظاهرة فلا يتحلل بالنسبة وإن كان علم براءة نفسه وهذا ظاهر المدونة والمتيبة ابن عبد
السلام وفيه عندي نظر ، وكان يتبيني أن يحال المرء على ما علمه من نفسه لأن الاحلال
والاحرام من الاسكاع التي بين العبد وربه وقبله في التوضيح . وظاهر الطراز يوافقه
وتنازع معن وحبس (بحج) أي فيه عن البيت وعرفة معاً (أو عمرة) أي فيها
عن البيت .

وجواب أن منعه عدو أو فتنه أو حبس لا يتحقق (فله) أي الممنوع بما تقدم (التحلل)
بل هو أفضل في حقه من بقائه على احرامه ولو دخل مكة في أشهر الحج كما هو ظاهر
اطلاقاتهم .

إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ فَوْتِهِ ، وَلَا دَمْ

وأفاد شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) المحرم حين أنسا احرامه (به) أي المانع من عدو وفتنة أو حبس ظلماً ومفهومه أنه ان كان عليه حينه فليس له التحلل الا أن يظن أنه لا يمنعه فتنعه فله التحلل كما وقع للنبي عليه السلام أنه أحرم عالماً بالعدو بعكة ظاناً أنه لا يمنعه فتنعه فلما متنه تحلل ففي المفهوم تقضيل .

وعطف على لم يعلم فقال (وأيس) المنوع حين المنع عالماً أو ظناً قويًا (من زواله) أي المنع (قبل فوته) أي الحج . وأشعر كلامه بأنه أحرم بوقت يدرك فيه الحج لولا المانع ، فان أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج وان لم يكن مانع فلا يتحلل لدخوله على بقائه على احرامه للعام القابل يحتمل أن يتعلق قوله قبل فوته بالتحلل ردًا لقول أشب أنه لا يتحلل الا بعد فوته يوم النحر ، ويحتمل تعلقه بنزوله وعليه ما ظاهره أنه يتحلل اذا أيس من زواله قبل فوته ولو بقى من الوقت ما لوزال المانع أدرك الحج .

وهذا ظاهر أول كلامها والذي اختاره ابن يونس وسند ما في آخر كلامها وهو أنه لا يتحلل حق يبقى زمن يخشى فيه فوات الحج ، وفلا ان كلامها الثاني يفسر الأول .
الخطاب اذا علم أن هذا هو الراجح فينبغي حمل كلام المصنف عليه ، فمعنى وأيس من زواله الخ أنه لم يبق بيته وبين ليلة النحر زمان يمكنه السير فيه الى عرفة لوزال المانع والله أعلم .

واعلم أن قوله وأيس من زواله الخ خاص بالحج ، وأما العمرة فقال في التوضيح قال ابن القاسم وليس للعمرة حد وان لم يخش الفوت لقضية الحدبية . وقال عبد الملك يقيم ما رجأ ادراها ما لم يضره ذلك .

(و) ان تحمل ف (لا دم) عليه لفوات الحج بحصر المسو على الشهور وأوجبه عليه أشب لقوله تعالى « فَانْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا أَسْتَيْسِرْ مِنَ الْهَدِي » ١٩٦ البقرة ، وتأوله ابن القاسم على المحصر بعرض ورده اللخمي بنزول الآية في قضية الحدبية ، وكان حصرها بعده وبقوله تعالى « فَإِذَا أَمْتَنْتُمْ » ١٩٦ البقرة ، وهو إنما يكون من عدو .

بنصر هذيه وحلقه ،

وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدي فيها لم يكن لأجل الحصر وإنما كان بعضهم ساقه تطوعاً فاما بذكيره ، واستضعف قول أشبب بقوله تعالى ﴿وَلَا تَعْلُمُوا رُؤسَكُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدِيَّ مَحْلَهُ﴾ الآية ١٩٦ البقرة ، والحصر بعدو يخلق أين كان كذا قالوا ، ولا يخفى عدم الرد بالآية الأخيرة على أشبب أفاده عب . البناني حاصل ما ذكره أن أشبب استدل على وجوب الهدي بآية ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ . وأجيب عن استدلاله بيوابين أحدهما التونسي وابن يونس أن الهدي في الآية لم يكن لأجل الحصر إنما ساقه بعضهم تطوعاً فلا دليل فيها على الوجوب .

الثاني أن الاختصار في الآية بالمره لا بالمدر وهذا ابن القاسم ، وهراء ابن خطية لعلقمة وعروة بن الزبير وغيرهما ، وقال المشهور في اللغة أحصر بالمره وحصر بالمدر ، وقال في قوله ﴿فَإِذَا أَمْتَنْتُ﴾ قال علقمة وغيره المعنى فإذا برئتم من منظمكم . وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهمَا وقتادة وغيرهما إذا أمنتُم من خوفكم من العدو اهـ ، وكون الآية نزلت بالحدبية لا يرمي هذا التأويل خلافاً للخمي ، بل يقوى تأويل ابن القاسم قوله تعالى ﴿وَلَا تَعْلُمُوا رُؤسَكُ﴾ الآية ١٩٦ البقرة . وقوله ولا يخفى عدم الرد بالآية الأخيرة على أشبب العـ فيه نظر بل الرد بها عليه قوي ظاهر .

والتحلل يكون (بنصر هذيه) أن كان معه هدي ساقه عن سبب مضى أو تطوعاً حيث كان أن لم يتيسر له ارساله لملائكة غير مضمون فلا ضمان ، وإن كان مضموناً جرى على حكمه فان قلنا يسقط الفرض عنه أجزاءً والا فلا يسقط الهدي أيضاً (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التخلل بل هي كافية ، ففي الشامل وكفت نية التخلل على المشهور فلو نصر هذيه وحلق رأسه ولم ينو التخلل لم يتعطل فالبناء في قوله بنصر العـ يعني مع ، ليقييد كلامه أن التخلل بالنسبة مع الأمرين على سبيل الأكملية لا الشرطية ، وبهذا صرخ في الطراز أيضاً ومثل من حصر عنهمـ حصر عن عرقـ وهو في محل بعيد في التخلل بالنسبة والنصر والخلق ، ابن عرقـ ان حصر عن عرقـ فقط وبعد عن مكـة فقول الخمي حل مكانه صواب .

وَلَا فَمْ إِنْ أُخْرَةً ، وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقٌ مَحْوَفٌ وَكُرْهَةٌ إِبْقَاءً ،
إِحْرَامَهُ ، إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا ، وَلَا يَتَحَلَّلُ ، إِنْ
دَخَلَ وَقْتَهُ ،

(ولا دم) على المحصر عنها (إن آخره) أي التحلل أو الخلق للبلده لأنها لما وقع في غير زمانه ومكانه لم يكن نسكتاً بل تحلل فقط (ولا يلزمها) أي المحصر مطلقاً (طريق محفوف) على نفس أو مال كثير أو يسير يكثت آخذته وهو يدرك الحج لولا المحفوف فليس خاصاً بالمحصر عنها مما الذي الكلام فيه ، ومفهوم محفوف أنه يلزمها سلوك طريق مأمون وإن بعد إن اتسع الوقت لإدراك الحج ولم تعظم مشقتها ، وإلا لم يلزمها أيضاً . وقوله لا يلزمها أي لا يجب عليه وما وراء ذلك شيء آخر ، وينبغي الظرمة لقوله تعالى ﴿وَلَا
تَلْقَوْا يَابِدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ﴾ ١٩٥ البقرة . وقوله محفوف كذا في نسخ أي طريق يحصل فيه المحفوف ، وأما الذي يختلف من نظره فيقال له مختلف فيما في بعض النسخ من مختلف بضم
بارتكاب مجاز في الأسناد من إسناد ما للحال للمحل .

(وكره) بضم فكسر لم يتخلل بعمره وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر غير ما تقدم من العدو والفتنة وحبسه ظلماً وثائب فاعل كره (إيقاه إحرامه) بالحج لعام قابل بلا تحلل بعمره حتى يتم حجه فيه (إن قارب مكة أو دخلها) لأنه لا يأمن على نفسه من مقاربة نساء وصيده فتحلل أسلم فالمناسب تأخير هذا عن قوله أو فاته الوقوف بغير كره أو خطأ عدد أو حبس بحق لم يجعل إلا بفعل عمرة . وأما من يتخلل بالنسبة والشعر والخلق وهو المحصر عنها الذي كلامه الآن فيه فتحلله أفضل مطلقاً ولو بعد عن مكة . ابن هازى زاد أو دخلها وإن كان أحلى لثلاثين يوم تحرير إيقاه إن دخلها .

(ولا يتخلل) من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمره (إن) بقى محاماً حتى (مثل وقتنه) أي السج من العام الثاني ليسارة الباقي من الزمان أي يكره تحلله وهو المناسب للقول الذي اقتصر المصنف عليه من مضي تحلله وصيورته متماماً ، ولقوله بضيه ولا يصير متماماً المناسب للقول بعد مضي تحلله منه وهذا أيضاً فيمن يتخلل

وإلا فـَتَالِهَا يُضَيِّنُ وَهُوَ مُتَمَتَّعٌ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنِ الْفَرْضِ ،
وَلَمْ يَفْسُدْ بِوَطْءِهِ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ الْبَقاءَ ،

بعمره وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بغير ما تقدم من العدو والفتنة وجبه ظلماً . وأما من يتحلل بالنسبة ظاهر ما تقدم أن له التخلل في أي وقت كمن فاته الحج بعيشه ظلماً (وإلا) أي وإن خالف وتحلل بعد دخول وقته بعمره وأحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لأن القاسم في المدونة ، أحدها يضي تحله ولا يصير متنعا لأن المتن من تسع بالعمرة إلى الحج ، وهذا متنع من حج إلى حج لأن عمرته كلام عمرة لم يتم إنسانه إحرامها ، وهذا على أن الدوام ليس كالابتداء ثانية لا يضي تحله وهو باق على إحرامه بالحج بناء على أن الدوام كالابتداء .

(ثالثاً) أي الأقوال (يضي) تحله (وهو متنع) فعليه عدم للتنع ولم يختلف قوله فيها ثلاثة في مسألة إلا في هذه (ولا يسقط عنه) أي المنوع من البيت وعرفة مما الذي يتحلل بالنسبة والمدى والعقل ، وكذا المنوع من عرفه فقط وتتمكن من البيت الذي يتحلل بعمره (الفرض) المتعلق بذاته من حجة إسلام أو نذر مضيون ولا عمرة الإسلام عند الآئمة الأربع رضي الله تعالى عنهم . وأما التطوع من حج أو عمرة فلا يلزمه قضاوه ومثله النذر المعين من حج أو عمرة لغوات وقته ، وسيأتي عمرته صلوات الله عليه التي بعد عمرة الصد عمرة القضاء ، لأنه قاضي قريشا صلوات الله عليه فيما لا أنها قضاة عن عمرة العصر الماضية ، قال بعض ولو قلنا به لا يلزمنا محظوظ لأننا نقول دل فمه صلوات الله عليه على جواز القضاء لا على وجوبه ، لأن الذين صدوا معه صلوات الله عليه كانوا ألفا وأربعمائة ولم يعتزم صلوات الله عليه إلا نفر يسير ولم ينتقل أنه أمر الباقيين بالقضاء ، ولو وجب لبيته لهم وأمرهم به قاله سند .

(و) من جاز له التخلل بالنسبة والنحر والعقل لصده عن البيت وعرفة مما (لم يفسد) حججه (بوطه) قبل تحله (إن لم ينحو البقاء) على إحرامه لعام قابل بأن نوى التخلل أو لم ينحو شيئاً هذا ظاهره ، ولكن المعتمد أن من لم ينحو شيئاً كمن نوى البقاء على إحرامه لأنه معمر والأصل بقاء ما كان فالمتأسف إن نوى التخلل ، ومحروم أنه إن نوى البقاء فسد حجه .

وإنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ، فَحَجَّهُ تَمْ وَلَا يَحِلُّ إِلَّا
 بِالْأَفَاضَةِ، وَعَلَيْهِ لِلرَّمِيِّ وَمَيِّتٌ مِنْيَ وَمُزْدَلْفَهُ : هَذِهِ
 كَسِيَانِ الْجَمِيعِ ،

(وإن وقف) بعرفة ليلة النحر (وحصر) بضم فكسر (عن البيت) بفرض أو
 عدو أو فتنة أو حبس بحق (فحجه تم) أي أمن من فواته لإدراكه الركن الذي يدرك
 به فليبيه مرادهحقيقة التام بقرينة قوله وحصر عن البيت قوله (ولا يحل) من احراما
 التحلل الاكبر الذي تحل به النساء والصيد والطيب (إلا) طواف (الا فاضة) فيبقى
 معروما ولو آخره سنين . قال أحمد فإن مات قبلها فقد أدى ما عليه من فرض العجع
 ويؤديه نقل الموات عن ابن يونس عن ابن القاسم فقد تم حجه ويجزئه عن
 حجة الاسلام .

(وعليه) أي الحصر عن البيت بعد وقوفة بعرفة (۱) ترك (لرمي) للعبارات
 الحصر عنه (و) لترك (ميت) ليالي (مني و) نزول (مزدلفة هدي) واحد .
 وبشه في اتحاد الهدي فقال (كسيان الجميع) مما تقدم وكذا لا يتعدد إن تعتمد ترك
 الجميع عند ابن القاسم إلا أن هذا اثم . وأورد أن قوله وحصر عن البيت يقييد أنه لم
 يحصر عما بعده ، وقوله عليه للرمي الخ يدل على أنه حصر عما بعده أيضا . وأجيب
 بأن قوله وحصر عن البيت مراده به سواء حصر عما قبله أيضا مما بعد الوقوف كرمي
 جمرة العقبة أولًا ، وقوله للرمي الخ معناه حيث منع من ذلك أيضا .

ابن عازى كسيان الجميع كما اختصر ابن الحاجب المدونة وسلمه في التوضيح ونقل
 عقبه قول ابن راشد ، ولو قيل اذا انسى الرمي والنزول بمزدلفة بالتلعث ما بعد لتعدد
 الوجبات كما في العمدة وكانتهم لاحظوا أن الموجب واحد لا سببا وهو معدور واختصرها
 أبو سعيد كمن ترك رمي الجمار كلها ناسيا حتى زالت أيام مني ، واختصرها ابن يونس
 وعليه الجميع ما فاته من رمي الجمار والميت بالمزدلفة ومني هدي كمن ترك ذلك ناسيا
 حتى زالت أيام مني .

وَإِنْ حُصِرَّ عَنِ الْأَفَاضَةِ ، أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِغَيْرِهِ ، كَمَرَضٍ
 أَوْ نَخْطَلَ عَدِيدًا ، أَوْ حَبَسَ بِحَقِّ لَمْ يَجِدْ إِلَّا يَفْعَلُ عُمْرَةً بِلَا
 إِحْرَامٍ وَلَا يَكْتُنِي قُدُومَهُ ، وَحَبَسَ هَذِهِ مَعَهُ ، إِنْ لَمْ يَخْفِ
 عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُجِزِّهِ

(وان) تمكن من البيت و (حصر) بما سبق من أحد الأمور الثلاثة (عن الأفاضة) أي عرفة وساعاماً أفالحة لقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَفْضَلْتَ مِنْ عِرْفَاتٍ فَمَا كَانَ
 مِبْدَأُ الْأَفَاضَةِ مِنْ جَهَةِ أَنَّهَا بَعْدَ عِرْفَةَ سَبَقَتْ عِرْفَةَ أَفَاضَةً مِبْعَذَةً مِنْ اطْلَاقِ اسْمِ السَّبْبِ
 عَلَى السَّبْبِ ، لَأَنَّ طَوَافَ الْأَفَاضَةِ تَسْبِبُ عَنِ الدَّفْعِ مِنْ عِرْفَةَ (أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعِرْفَةَ
 جَزْءًا مِنْ لِيَلَةِ الْمِيدَنِ (بَغْيَرِهِ) أَيْ غَيْرِ عَدِيدٍ وَفَتْنَةٍ وَحَبَسٍ لَا يَعْقِلُ (كَمَرَضٍ أَوْ نَخْطَلَ عَدِيدًا)
 وَلَوْ بَلَغَ بِعِيشَيْهِ أَهْلَ الْوَسْمِ بِعَاشَرَ أَوْ خَنَاءَ مَلَالَ لِغَيْرِ الْجَمِيعِ بِعَاشَرَ (أَوْ حَبَسَ بِعَقِّ) وَمِنْهُ
 حَبَسَ مَدِينَ لَمْ يَثْبِتْ عَسْرَهُ (لَمْ يَجِدْ) فِي ذَلِكَ كُلَّهُ أَنْ شَاءَ التَّعْلُلُ (الْأَبْغَصَلُ عُمْرَةُ
 بِلَا إِحْرَامٍ) بِالْكَيْنَيْةِ السَّابِقَةِ فَلَا يَنْتَهِي أَنَّ لَابْدَ مِنْ نِيَةِ التَّعْلُلِ بِهَا ، وَكَانَ حَدَّهُ أَنْ
 يَأْتِيَ هَذَا بِتَوْلِيهِ لِبِعْضِهِ مِنْ وَكْرَهِ ابْتِهَاجِهِ إِنْ قَارِبَ مَكَةَ أَوْ دَخْلُهَا فَإِنْ
 مَذَا مَعْلُهُ .

(ولا يكتفى قدومه) وَسَعِيهِ عَنِيهِ الَّذِي فَعَلَهُ يَوْمُ دُخُولِهِ مَكَةَ عَنْ طَوَافِ الْعُمْرَةِ
 وَسَعِيهِ الْمُطَلَّبِيْنَ لِلتَّعْلُلِ بَعْدَ الدُّوَافِتِ ، وَلَعِلَّ هَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ إِحْرَامَهُ لَا يَنْتَلِبُ عُمْرَةً مِنْ
 أَصْلِهِ بَلْ مِنْ وَقْتِ نِيَةِ فَعْلِ الْعُمْرَةِ ، وَفِي هَذَا خَلَافٌ .

(وَحَسِنَ) الْمُحَصَّرُ بِوَهْشٍ أَوْ حَسِنَ بِجَنْحِيْ (هَذِهِ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخْفِ) بِفَتْحِ الْمَثَانَةِ وَالْخَنَاءِ
 الْمُجَمَّةِ (عَلَيْهِ) أَيْ الْمَدِيِّ الْمَعْطَبِ ، وَأَمَّا الْمُحَصَّرُ بِعَدْوِهِ فَإِنْ أَمْكَنَهُ إِرْسَالُهُ أَرْسَالَهُ وَإِلَّا
 ذَكَاهُ بِأَيِّ عَلَى كَانَ ، وَمَفْهُومُ إِنْ لَمْ يَخْفِ عَلَيْهِ أَنَّ خَانَ هَلْيَهُ أَرْسَلَهُ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلَّا
 ذَكَاهُ بِمَوْضِعِهِ . قَالَ بَعْضُهُمْ حَسِنَ الْوَاجِبِ مَعَهُ وَاجِبُ وَالْتَّطَوُّعِ مَنْدُوبٌ ، وَقَالَ أَحَدُ
 حَسِنَ التَّطَوُّعِ وَاجِبٌ أَيْضًا (وَلَمْ يُجِزِّهِ) أَيْ هَذَا الْمَدِيُّ الْمُحَصَّرُ الَّذِي قَدِدَهُ وَأَشْعَرَهُ قَبْلَ

عَنْ فَوَاتِهِ ، وَخَرَجَ لِلْحِلَّ إِنْ أَحْرَمَ بِحُرْمَهُ ، أَوْ أَرْدَفَهُ ،
وَأَخْرَى دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ ، وَأَجْزَاهُ إِنْ قَدِيمَ ، وَإِنْ أَفْسَدَ
ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ ،

الفوات سواه حبسه معه أو أرسله عن هدي ترب (عن فوات) للحج ، لأن هذا أوجب
بالتقليد والاشمار لنفي الفوات فيلزمه هدي الفوات مع حجة القضاء .
فإن قلت تقدم وإن أردف خوف فوات أو لم يرض أجزأ التطوع لقرائه ، وظاهره
ولو كان قوله وأشعره قبل ارداه وتقديره أيضاً كان ساقه فيها ثم حج من عامه ، وظاهره
ولو قوله وأشعره قبل احرام الحج . أجيبي بأن احرام الحج وال عمرة لما كانوا متدرجين
تحت مطلق الاحرام لم يكن بينها خالفة كالتى بين الحج وفواته ، وبأن ما سيق في الحج
الفائت بمذلة ما لم يسبق في نسك ، بخلاف المسوى في عمرة .

(وخرج) وجوياً من فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدي للفوات وأراد التحلل
ب عمرة (للحل) ليجمع في عمرة التحلل بين الحل والحرم ويلبي منه من غير إنشاء إحرام
بالصلة السابقة (إن) كان (أحمر) بالحج الذي فات (بحرب) أى فيه لإقامته به (أو)
كان (أردف) الحج في الحرم على عمرة أحمر بما في الحل ويقضى الحج الذي فات في
عام قابل ويهدى للفوات .

(وأخر) بفتحات متقللاً (دم الفوات) أى الذي وجب عليه الأجله (إ) مام
أ (القضاء) ليقتربان الجابر النسكي والجابر المالي ولا يقدمه عام الفوات ولو خاف الموت وفهم
منه وجوب قضاء الفائت فرضاً كان أو تطوعاً وهو كذلك في نص التوادر والجلاب
وغيرها لعموم قول الله تبارك وتعالى ^{هـ} وَأَتَوْا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ^{لله} ١٩٦ البقرة ، وجماعات
السنة أن لا قضاء للنقل في بحصار العدو وبقي ماسعداته على عموم الآية (وأجزأ) هدي
الفوات (إن قدم) بعض فكسر متقللاً مع عمرة التحلل في عام الفوات مع الامر (وإن
أفسد) الحج وتباين عليه لاتهامه (ثم فات) الحج المفسد بفوات وقوفه تحملل بعمره
وجوياً وقضاءه (أو) اجتمع الفوات والافساد (بالعكس) للترتيب المتقدم بأن فات

وَإِنْ بِعُمْرَةِ التَّحْلُلِ تَعْلَلَ وَقَضَاهُ دُونَهَا، وَعَلَيْهِ هَذِيَانٌ، لَا
دُمْ قِرَآنٌ وَمُتْعَةٌ لِلْفَائِتِ، وَلَا يُفِيدُ لِتَرَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ فِيهَا
الْتَّحْلُلُ بِحُصُولِهِ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ

الحج ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل .

بل (وإن) أفسده (بعمره التحلل) أي فيها (تحلل) وجودياً في الصورتين فلا يجوز له البقاء على احرامه لأنه تمادي على فاسد ، والمراد به على تحلله بالعمره الصعبيعه والتي فسدة بوطنه فيها فلا يبتدئها ويتم طواها وسميتها وكفت في التحلل (وقضاء) أي الحج الذي فسد وفات (دونها) أي عمرة التحلل فلا يقضيها لأنها تخلل في الحقيقة لا عمرة (وعلىه هديان) مدي للفساد وهدي للقوات إن قضاه مفرداً سره كان ما أفسده مفرداً أو متناماً وأما إن أحضر متناماً وأفسده وفاته وقضاء متناماً أو مكان أحضر قارنا وأفسده وفاته وقضاء قارنا أو كان أحضر مفرداً وأفسده وفاته وقضاء متناماً فعلية ثلاثة هدايا في كل واحدة من هذه الصور الثلاثة مدي للفساد وهدي للقوات وهدي للقرآن أو التمتع القضاء .

(لا) يلزم (دم قرآن و) دم (متعمدة للفائت) أي للقرآن أو للتمتع الذي فات لأنه آل أمره إلى عمرة قاله اللخمي ، وفي هذا تكرار مع قوله سابقاً وتلاته إن أفسد قارنا ثم فاته وقضى (ولا يفید لمرض) حاصل أو متزقب حلة التحلل (أو غيره) أي المرض من الموضع كعيض أو حصر عدو أو فتنه وفاعل لا يفید (فية التحلل) من الأحرام (ب) مجرد (حصوله) أي المانع يعني إذا نوى حين احرامه أنه إن حصل له مانع من اتمامه يصير متحللاً من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تتحققه بيته ، ولا بد من تحلله بعد المانع بما سبق لأنه شرط مختلف لسنة الاحرام ، وكذا شرطه باللفظ قبل وجوده بالفعل فهو عند وجوده ياتي على احرامه حق بحدث نية التحلل ولا تكفيه النية السابقة .

(ولا يجوز) أي يحرم عند ابن شاس وابن الحاجب ويكره عند شند (دفع مال)

لِحَاضِرٍ إِنْ كَفَرَ ، وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقاً : تَرْدُدٌ ،

قليل أو كثير (الحاضر) طلبه لاجل تخليه الطريق (إن كفر) اي كان الحاضر كافراً كتابياً أو عمومياً لأنه ذلة ووهن للإسلام ، واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قاتلاً وهن الرجوع بعده أشد من وهن اعطائه الحط لا يسلم له بعثته . عج بل الظاهر ما استظهره ابن عرفة لأن إذا اجتمع ضرر ان قدم أخفهما وفي هذا نظر إذ أخفهما هنا الرجوع ، لأن العرب سباع فالرجوع لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتفوية للكافر وتسلیط له على أموال المسلمين ، وقد رجع النبي ﷺ ولم يدفع مالاً وقال الله تعالى ﷺ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴿٢١﴾ الأحزاب ، ومفهوم الشرط عدم امتناع دفع مال الحاضر مسلم وهو كذلك ثم ان قل المال ولا ينكث وجب والا جاز .

(وفي جواز القتال للحاضر غير البادي) (مطلقاً) كافراً كان أو مسماً بمكمة او بغيرها من العرم ولو أهل مكمة اذا بنعوا على أهل العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم . ابن هرثرون وعليه أكثر الفقهاء لأن قتال البغاة حق الله تعالى وحفظ حقه في حرمه أولى من ان يضاع ومنعه ، وهو نقل ابن الحاجب وابن شاس (تردد) للمتأخرین في النقل عن المقدمين . ابن عرفة قتال الحاضر البادي به جهاد ولو مسماً وفي قتاله غير باد نقله سند وابن العاجب مع ابن شاس عن المذهب ، وال الاول الصواب ان كان الحاضر بغير مكمة ، وان كان بها غالباً ظهر نقل ابن شاس لحديثه اما أحلت لي ساعة من نهار . وقول ابن هارون الصواب جواز قتال الحاضر وأظننى رأيته لبعض أصحابنا نصاً ، وقد قاتل ابن الزبيد ومن معه من الصحابة العجاج ، وقاتل أهل المدينة عقبة يريد بأن العجاج وعقبة بدأ به وكانتوا يطلبون النفس ، ونقله عن بعض أصحابنا لا أعرفه الا قوله ابن العربي ان ثار أحد فيها واعتدى على الله قوتل لقوله تعالى ﴿حتى يقاتلوكم فيه﴾ ١٩١ البقرة .

وفي المدونة ان الجني المحرم لتقليد السيف فلا يأس به وحمل الإمام الشافعي رضى الله تعالى عنه أحاديث النبي عن القتال بمكمة على القتال بما يعم كما لم يجيئ اذا امكن اصلاح الحال بدونه ، والا جاز . وفي الاكمال وخبر لا يحمل لاصدكم أن يحمل السلاح بمكمة محول عند أهل العلم على سلطه لغير ضرورة ولا حاجة والا جاز ، وهو قول مالك والشافعى

وَلِلْوَلِيِّ مَنْعُ سَفِيهٍ : كَزَرْوَجٌ فِي تَطْوِعٍ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ فَلَمْ
الْتَّحْلُلُ ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ :

وغيرها رضى الله تعالى عنهم ، ويجوز دخولها بعده ^{للحرب} لعرب في قتال جائز وغير احرام أيضاً ، قوله في الخبر أحلت لي ساعة من نهار أي أحل القتال فيها لا الصيد والساعة ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر كما في ابن حجر .

(وللولي) أي الاب أو وصيه أو مقدم القاضي أو نفس القاضي (منع) شخص (سفيه) أي بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج و/or فرضاً . وشبه في التبع فقال (كزروج) له منع زوجته (في تطوع) من حج أو عمرة لا في فرض ولو على أنه على التراخي كاداتها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان اذا كانت رشيدة والا فله منعها في الفرض أيضاً ، فقوله في تطوع راجب للزوج فقط ، وأما وفي السفية فله منه حتى في الفرض كما هو ظاهر عبارتهم . البناني لم يذكر هذا الفرع ابن العاجب ، وذكره في التوضيح عن سند ونصه قال مالك رضي الله تعالى عنه ولا يمحى السفية الا باذن وليه ان رأى وليه ذلك فظراً اذن له والافلا .

ابن عاشور هذا مشكل اذا لم يذكروا من شروط وجوبه . الرشد وكيف يصح منع الولي منه اذا قوفت شروطه وأسبابه وانتفت مواضعه . ابن جعاعة الشافعى اثنتان الائمه الاربعة رضي الله تعالى عنهم على أن المعمور عليه لسفه كفierre في وجوب الحج عليه ، لكنه لا يدفع له المال ، انظره قوله فإن كانت سفية فله المنع في الفرض غير صحيح ، لأن السفية يمنعها ولها لا زوجها فنعم إن كان ولها زوجها فله ذلك من حيث الولاية لا من حيث الزوجية .

(وإن) أحرم السفية أو الزوجة و (لم يأذن الولي) للسفية في الإحرام أو الزوج الزوجة فيه (فله) أي الولي أو الزوج (التحلل) أي التحليل لها مما أحرمها به كتحليل المحسن بالنية والحق للسفية والتقصير للزوجة ، فإن أذن له فليس له تحليله ولا يدفع له المال بل يصحبه لينفق عليه بالمرور أو يصحب له من ينفق عليه من مال السفية قاله ابن جعاعة الشافعى في منسكه (و) إن حل الزوج زوجته (عليها) أي الزوجة (القضاء)

كَعْبَدُو، وَأَنِّمَ مِنْ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَهُ مُبَاشِرَتُهَا كَفَرِيَضَةٌ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ،

لَا حللها منه إذا أذن لها أو تأيت بخلاف السفيه والصغير إذا حللها ولديها فلا قضاء عليهما كما قدمه أول الباب ، ومثل التطوع التذر المعن فنقضيه المرأة بعد حججة الإسلام والمضمون أولى .

روشه في التحليل والقضاء فقال (كالعبد) ولو بشائبة أو مكابثاً إن أضر إحرامه بنجوم كتابته إن أح Prism بغير إذن سيده فله تحليله وعليه القضاء إن أذن له أو عتق . قال في التقريب على التهذيب لا يكون التحليل بالباسه الخيط لكن بالإشهاد على أنه حلله من هذا الأحرام فتحلل بنبيه وب يتعلق رأسه ، فظاهره أن التحليل إنما يكون بهذهين ، والظاهر أن الإشهاد كاف سواء امتنع العبد من التحلل أم لا كما أن تحليله بالنسبة والخلاف كاف من غير إشهاد والظاهر جريان ما ذكر في تحليل المرأة والسفيه ويقوم التقصير في حسبها م تمام الحلق في حق الذكر (وأنم) بكسر المثلثة أي عصى (من لم يقبل) ما أمر به من التحلل من سفيه وزوجة وعبد (وله) أي الزوج (مباشرتها) أي الزوجة إذا امتنعت من التحلل وإفساده عليها والاشم عليها دونه لتعديها على حدته ، والظاهر أنه إن توى بذلك تحليلها كان كافياً وإلا فسد أفاده عب .

البناني مثله في الحرثي وفيه نظر وظاهر كلامهم أنها لا تكتفى وأنه لا بد من نية الحرم ، وبيد هل ذلك قوله كفiroه وأنم من لم يقبل . قال في التوضيح أي إذن لم تقبل ما أمرها به من التحلل أنت لم تعا حته فهو صريح في أن التحلل إنما يكون من الحرم لا من غيره .

روشه في جواز تحليلها فقال (ك) إحراماها بغير إذن زوجها : (فرضة قبل الميقات) الزمانى أو المكابثي بمقد واحتاج إليها ولم يحرم وإنما لم يحللها ثم إن حللها بالشريطين الأولين فلا يلزمها غير حججة الفرض ، وأما إن أفسده فإنها تهادى عليه ونقضيه أو تمح حججه الإسلام أفاده عب . البناني قوله ونقضيه وتحج حججه الإسلام يقتضى أن عليها حجتين إحداهما قضاء والأخرى حججة الإسلام وليس كذلك فليس عليها أن تقضى غير حججه

وَإِلَّا فَلَا : إِنْ دَخَلَ ، وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ : رَدَهُ لَا
تَحْلِيلُهُ ، وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَهُ لَمْ يَلْزِمْهُ إِذْنُ الْقَضَاءِ عَلَى الْأَصْحَاحِ
وَمَا لَوْمَهُ عَنْ خَطَايَا أَوْ ضَرُورَةٍ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيْدُ
فِي الْأَخْرَاجِ ،

الاسلام صرح به الحنفي ، ونقله المواق ونحوه في كلام ابن رشد (ولالا) باب اذن الولي للسفية والسيد للعبد والزوج للزوجة في التطوع ثم أراد الرجوع (فلا) منع له (إن دخل) كل واحد منهم في الاحرام أو في النذر المأذون فيه .

(و) من باع رقيقا عمرما بعج أو عمرة ولم يبينه للمشتري ذ (المشتري إن لم يعلم) حين شرائه بأحرامه (رده) لأنه عيب كتبه البائع ، وهذا حيث لم يقرب زمن الاحلال وإلا فليس له رده ، والظاهر أن القرب ما لا ضرر فيه على المشتري (لا) يجوز للمشتري (تحليله) أي الرقيق من الاحرام المتقدم على شرائه . وأشعر قوله للمشتري أن العبد ليس له التحلل وهو الظاهر لكن إن تحلل فليس للمشتري رده ، وسواء كان احرام الرقيق بإذن البائع أم لا ، وإن رده فللبائع تحليله إن لم يعلم به قبل بيده ولو قرب زمن إحلاله لوقوعه بغير إذنه .

(وإن أذن) السيد لرقيقه في الاحرام وأحرام (فأفسد) العبد مل أحرام به بنحو جماع (لم يلزمته) أي السيد (أذن) نان (للقضاء) عند أشب خلافا لأصبهن قائلا لأنه من آذار إذنه (على الاصح) عند محمد من قولهها ، قال والأول أصوب وظاهر الموازية أن الفوات كالافساد . سند وإن أراد لما قاته أن يعمر ليحل وأراد سيده منعه واحلاله مكانه ، فقال أشب إن كان قريبا فلا يمنعه ، وإن كان بعيدا فله منعه . فاما إن يبيقيه على احرامه وإما أن ياذن له في فسخه في عمرة (وما لزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام (عن خطأ) صدر منه كان فائنة الحج خطأ عدد أو هلال أو طريق أو في قتل صيد(أو) عن (ضرورة) كلبس أو قطيب للتداو (فان أذن له السيد في الخروج) لما لزمته من

**وَالَا صَامَ بِلَا مَنْعَ ، وَإِنْ تَعْمَدَ : فَلَهُ مَنْعُ ، إِنْ أَضْرَ
بِهِ فِي عَمَلِهِ .**

هدى أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله فقد أفاد أبو الحسن على المدونة أن مال السيد يحتاج في الخراج لاذن سيده خلافاً لظاهر قوله لا يحتاج في ماله لاذن من سيده في الخراج .

(والا) أي وان لم يأذن له سيده في الخراج (صام بلا منع) من السيد أي ليس له منه من الصيام وان أضر به في عمله (وان تعتمد) الرقيق موجب المدي أو الفدية (فله) أي السيد (منه) من الخراج والصوم (ان أضر) الصوم (به) أي السيد (في عمله) أي الرقيق لسيده لادخاله على نفسه ، وبقى من مواعي الحج الدين الحال أو الذي يحل في غيبته وهو موسر فيمنع من الخروج للحج الا أن يوكل من يقضيه عند حلوله فان اتهمه بعدم عوده حلفه وليس له تحليله ان أحزم ولا له هو التعامل والابوة فللابوين المنع من التطوع ومن الفرض على احدى روایتین قاله في الجواهر ، ولكن سیأتي في المجلد كوالدين في فرض كفاية وهو يقيد المنع من التطوع لا من حجۃ الاسلام .

* * *

» باب «

الذكاء قطع مميت ينادي قلم الحلقوم

(باب الذكاء)

لقة التئيم يقال ذكىت الذبيحة أتمت ذباحتها والنار أتمت إيقادها وانسان ذكي لام الفهم . وشرعاً السبب لإباحة أكل لحم حيوان غير حرم وأقسامها أربعة ذبائح ونحر وعقر وما يموت به نحر اجلراد فالذبائح .

(قطع) جنس خرج عنه الحقن والنهش وأضافته للشخص (ميزة) بضم فتح فكسر متقدلاً أي مدرك بمحبته يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ، فصل خرج قطع غير الميزة لصفر أو عنه أو جنون أو أهماء أو نوم أو سكر أو نحوها (يناكح) بضم المثناة وفتح الكاف أي يجوز للمسلم وطه الانشى المتدينة بديته بنكاح أو هلك ، فصل ثان خرج قطع مميزة بمحوسى أو مرتفعاً لخاعة على غير باهيا ، والنكاح بمعنى الوطء لشمل قطع مميزة مسلم أو كتاي حراً كان أو رقاً ذكرأ كان أو أشي . ومنظول قطع قوله (نام) أي جسم (الحلقوم) بضم الحاء المهمة وسكون اللام ، أي القصبة البارزة أمام الرقبة التي يجري فيها النفس ، فصل ثالث خرج قطع مميزة يجوز وطه انتهاء ما فوق الحلقوم من اللحم الذي وصل الحلقوم بالراس وقطعه بعض الحلقوم ، فلا بد أن ينحاز إلى الرأس دائرة من الحلقوم ولو رقيقة .

فإن انحاز كله إلى البدن فلا يوكل وهو مخلص بضم الميم وفتح الغير المعجمة والصاد المهمة ؛ هذا قول الإمام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهمما وهو المنصب . وقال ابن وهب يوكل . ابن تاجي وبه الفتوى عندما بتونس منذ مائة عام مع البيان عند البيع بعض التروينين يا كلها الفقير دون الغني ، وبه أفق ابن عبد السلام وليس بستيد .

وَالْوَدَجِينِ مِنَ الْمُقْدَمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّهَامِ ،

(و) قطع ميذ تو طا انتهاء جميع (الودجين) بفتح الواو والدال المهمة والجميء أي العرقين اللذين في جانبي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلا بالدماغ ، فصل رابع خرج قطع أحدهما أو ببعضهما . وفيهم من اقتصاره على الثلاثة أنه لا يطلب قطع غيرها كالمريء يهز آخره كاميير أو بشد الياء وهو عرق آخر بين الحلقوم والرقبة متصل بالفم ورأس المعدة يجري منه الطعام والشراب ، ويسمى البلعوم أيضا . هذا مذهب المدونة وهو المشهور .

وصلة قطع (من المقدم) بعض الميم وفتح القاف والدال المهمة مشددة فصل خامس خرج قطع ما ذكر من الفنا أو من أحد جانبي العنق لأنه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبح سواء فعله عمداً أو غلبة في ضوء أو ظلام ، وخرج أيضاً قطعهما من جهة الرقبة إلى خارج . سحنون لو قطع الحلقوم ولم تساعديه السكين في مراها على الودجين لكونها غير حادة فادخلها بين الرقبة والودجين وجعل حدتها إليها وقطع الودجين بها من داخل إلى خارج ، فما زالت لا توكل نفله الواقع . زاد الشاذلي على المذهب وكذا لو أدخل السكين قبل قطع الحلقوم بين الرقبة والحلقوم والودجين وقطعها بها من داخل إلى خارج فلا توكل على المشهور . خالفة كتبية الذبح الروية عن الشارع ، قال ناظم مقدمة ابن رشد :

وَالْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ الْمَرْوَقِ بِهِ إِنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا فَيَقْتَلُ

قال شيربها أي صفة القطع أن يكون من فوق العروق ، فإن كان من تحتها يأنف دخل السكين من تحت العروق وقطعها فهي ميتة فلا توكل له ، وبه بطل قول عج قوله من المقدم ولو حكمأً ليدخل قطعها وفوق الرقبة بدخول السكين بينها والقطيع بها إلى خارج فتوكل لمعدم قطع النخاع قبل الذبح أفاده عب .

وصلة قطع أيضاً (بلا رفع) السكين عن الحلقوم والودجين (قبل التهام) لقطعها ، فصل ميادين . خرج قطع ميذ تو طا انتهاء جميع الحلقوم والودجين من المقدم مع الرفع قبل التهام وفيه تفصيل ، فإن رفع قبل إنفاذ المقتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فإنها

وَفِي النَّهْرِ طَعْنٌ بَلَّيْهِ ،

تؤكّل سواء عاد عن قرب أو بعد رفع اضراراً أو اختياراً عاد الأول أو غيره ، لأنّ
الثانية ذكارة مستقلة . وإن كانت لو تركت لا تعيش لانفاذ مقتلها فإنّ عاد عن قرب
أكلت سواء رفع اضراراً أو اختياراً ، وما يأتي من أن منفوذ المقتل لا تعمل الذكارة
فيه فهو في منفوذ ذكارة أو بها مع البعد ، وإن عاد عن بعد فلا تؤكّل رفع اضراراً
أو اختياراً ، والظاهر أن القرب معتبر بالعرف ، كالقرب فيمن سلم قبل إكمال الصلاة
ساميّاً كما يفيده كلام ابن سراج ونصه : والذى يترجح قول ابن حبيب إن رجع في فور
الذبح وأجهز صحت الذكارة كمن سلم ساميّاً ورجع بالقرب وأصلح ، فالألقاسام ثانية
تؤكّل في ستة منها دون اثنين ولا فرق بين كون الراجم هو الأول أو غيره ، ولا بد من
النية والتسمية إن عاد عن بعد أو قرب ، وكان الثاني غير الأول وإلا لم يحتاج لذلك .

واستفييد من هذا أنه لا يشترط في الذابح الاتحاد فيجوز وضع شخصين آلتين على
الحلقوم والودجين وذبعبها معاً بنية وتنمية من كل منها ، وكذا وضع شخص آلة على
ودج وأخر آلة على الودج الآخر وقطبهم معاً الودجين والحلقوم ، وما تقدم في الرفع
اختياراً مقيد بعدم تكراره وإلا فلا تؤك كل لتلابعه ، ومثل الرفع إبقاء السكين في محل
بلا قطع بها ويجري تفصيل الرفع في النحر والعرق أيضاً ، وقد يشير له في العقر بقوله بلا
ظهور ترك وهذا قول ابن حبيب ، ورجحه ابن سراج ، فلذا حملنا عليه كلام المصنف .
وقال سحنون لا تؤك كل مطلقاً وهو ظاهر المصنف واقتصر عليه الحط ، وقيل تكره ،
وقيل إن رفع معتقد التمام فلا تؤك كل وإن رفع مختبراً فتؤك كل خامسها عكسه .

(و) الذكاء (في النحر طعن) من مميز توطاً أنثاء (ببلبة) بفتح اللام وشد الموحدة أي ترقوة ابن رشد لأنَّه محلَّ تصل الألة للقلب منه فيموت بسرعة ولو لم يقطع شيئاً من الحلقوم والودجين . ابن غازي اختلف : هل يتتصر في النحر على اللب دون ما عدتها كما قال المصنف أم لا ؟ ويصح النحر فيما بين اللب والمذيع والأول هو مذهب أكثر الشيوخ الباجي وابن رشد وغيرهما والثاني مذهب ابن لبابية واللخمي .

وَشَهْرٌ أَيْضًا أَلَاكِتَفَاءُ بِنَصْفِ الْحَلْقُومِ ، وَالْوَدَجِينِ ،

واستخرج بقول مالك رضي الله تعالى عنه ما بين اللبة والمذبح من ذبح ومنحر فان ذبح فيه فجائز ، وإن نحر فيه فجائز فاخذ منه أن النحر لا يختص باللبة . وقال ابن رشد معناه عند الضرورة كالواقع في مهواه إذا لم يقدر أن ينحره إلا في محل ذبحة نحره فيه ، وكذلك إن لم يقدر أن يذبحه إلا في موضع النحر ذبحة فيه ، وهو بين من قول المدونة . وصححه ابن عبد السلام واللبة محل القلادة من الصدر من كل شيء . اللحمي لم يشرطوا في النحر قطع الحلقوم والودجين . ثم أشار بعد إلى أنه لا بد من قطع الودجين جائعاً ، وظاهر ابن عبد السلام أنه اختلاف من قوله . وقال ابن عرفة إنما أراد اللحمي التفصيل ، فإن كان بين اللبة والمذبح كفى قطع ودج واحد وإن كان في اللبة قطعهما مما لأنها تجتمعهما .

(وشهر) بضم فكسر متقدلاً تشيرأً لا يساوي تشهر اشتراط قطع جميع الحلقوم والودجين المتقدم (أيضاً) أي كما شهر قولنا تمام الحلقوم (الودجين) (الاكتفاء) في الذبح (بـ) قطع (نصف الحلقوم وـ) جميع (الودجين) فاللودجتن عطف على نصف لا على الحلقوم ، والمراد الاكتفاء بنصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين . ابن حبيب إن قطع الودجين ونصف الحلقوم أكلت ، وإن قطع منه أقل فلا تؤكل ، وفي العتبية عن ابن القاسم في الدجاجة أو المصفور إذا أجهز على وديبه ونصف حلقه أو ثلثيه فلا يأس بأكله .

وقال سخنون لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقوم والأدواج . ابن عبد السلام فابن القاسم وابن حبيب متفقان على اعتبار بقاء النصف وسخنون لم يفتقر بقاء شيء منه البنة وإلا كان المني ونصف الودجين ، وهذا وإن كان قوله في المذهب إلا أنه لم يشير كتثير قطع نصف الحلقوم وبجميع الودجين وإن كان ضعيفاً أيضاً ، والمعتمد ما صدر به بقوله تمام الحلقوم والودجين فلو قطع أقل من نصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين لم يكفي على هذا أيضاً ، وقوله بنصف الحلقوم أي أو أكثر ولم يبلغ التمام فما زاد على

النصف ولم يبلغ التمام لا يكفي على القول الأول الذي هو المشهور ، ولأنه طاطع تشير الثاني عن تشير الأول بل قال بعضهم لم أر من شهر هذا أي غير قول ابن عبد السلام الأقرب اغتنام ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فككه لم يقل خلاف ، على أن بعضهم قال لا يلزم ابن القاسم الذي ينتهي بكتاب نصف المخلوق من الطير أن يقول مثله في غير الطير لما علم عامة من صدوره استئصال قطع المخلوق من الطير ورسالته من غيره أفاد عب .

البناني تبع ابن غازي في جمل الكلام مسألة واحدة ونلهم عن المصنف أنه قال في توضيحه وهو المشهور ، وتبعه في هذا أيضاً على رغبته مع أن الخطاب اعتوه عزوه للمصنف بأنه لم يقل هذا في هذا القول ، وإنما قاله فيما اقتضاه كلام الرسالة الذي مصدره المصنف ، ويظهر ذلك من تأمه له .

ونص التوضيح بعد أن ذكر صورة نصف المخلوق وصورة أحد الودجين وصورة بمعنى كل منها ، قال ومتى نفس الرسالة عدم الأكل في هذه المسائل كلها لقوله والذكرة تقطع المخلوق والأواداج لا يتعذر ، أقل من ذلك ، قبل وهو المشهور أنه فكلامه لا يزيد التشير الذي ذكره هنا كما زعمه ابن غازي ومن تبعه فنعم التشير المذكور ذكر ابن تيزية في شرح التلقين ، ونصه إذا قلنا باشتراط المخلوق والودجين فقط فلا يخلو من ثلاث صور ، أما أن يقطعها الدايم كلها أو أكثرها أو لا يقطع منها شيئاً ، فإن قطع جميعها فلا خلاف في المذهب أنها توكل ، وإن لم يقطع شيئاً منها أو قطع أقلها فلا خلاف أنها لا توكل ، وإن قطع نفسها أو أكثرها فعل توكل أم لا قولان في المذهب .

والمشهور أن قطع الكل لا يشترط ، وبذلك قطع النصف فاكثره ، ومشهور لصاحب المعين في شرح التلقين ، ونصه وإن قطع بعض المخلوق وبعض الودجين فإنه كان أقل من النصف فلا توكل ، وإن كان النصف فيها لرق فقولان المشهور أنها توكل أم ، وهو يزيد التشير في ثلاث صور في نصف المخلوق فقط ، وفي نصف كل ورق وفي نصف كل من الثلاثة . وأما قطع أحد الودجين دون الآخر فلا يشملها كلامه وبه تعلم أن هؤلؤ الشارح

وَإِنْ سَامِرِيَا ، أَوْ بَجُوسِيَا تَنَصَّرَ ، وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلِلٌ

هو الصواب في جملة كلام المصنف مسألتين كا في الخط ، فقوله بنصف الحلقوم مسألة يعني مع تمام الودجين .

وقوله والودجين مسألة أخرى أي نصف الودجين يعني مع تمام الحلقوم ، وجعل في الكبير والوسط هذه محتلة لمعنى أحدهما أن يقطع نصف كل ووج وفيها قولان الأجزاء لأن عز وعده عبد الوهاب ، والثانية أن يقطع واحداً منها دون الآخر وفيها روايتان ، قال الشارح تبعاً للتوضيح والأقرب عدم الأكل لعدم إناء الدم إلا أن الصورة الأخيرة تقدم أن التشيه لم يتناولاً لها فلا ينبغي إدخالها في كلام المصنف فتعين الاجتناب الأول في كلام الشارح والله الموفق ، ويصح ذبح وحرميز توطاً أنشأه إن لم يكن سامرياً ولا بجوسياً تنصراً .

بل (وإن) كان يهودياً (سامرياً) وهم قوم من بني يعقوب عليه السلام أنكروا نبوة ما عدا موسى ومارون ويرش بن نون من الأنبياء بني إسرائيل ، ويزعمون أن بيدهم توراة فيها أمور يدلها أخبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ، ويحرمون الخروج من جبال نابلس ، وينكرون المعاد الجسماني قاله ت ، وبالفترة على السامرية فقط تفيد أن الصابئ لا تصح تذكيره حتى يتنصر .

فإن قلت السامرية أخذ ببعض اليهودية . والصابئي ببعض النصرانية لما وجه الفرق بينهما . قلت هو أن مخالفة الصابئي للنصرانية أشد من مخالفة السامرية لليهودية ، ذكره أبو اسحاق التونسي لهذا اشترط في الصابئي تنصره .

(أو) كان (بجوسياً) وهم قوم يبعدون النيران ، وقالوا إن للعالم أهين نوراً وظلمة فالنور إله الخير ، والظلمة إله الشر واعتبروا تأثير النجوم وانها فعالة (تنصر) بفتحات متقداً أي انتقل الجوسى إلى دين النصرانية يعني أو تهود . فيصبح ذبحه وحرمه لصبرورته كتابياً توطاً أنشاء ، وعطف على بناكح فقال (ذبح) الكتابي أصلحة أو انتقالاً ولو رقيباً (النفس) شرط أول ، احتقر به عن ذبحه لسلم فيه قوله سبأتبان في قوله وفي ذبح كتابي لسلم قولان . ومفهول ذبح قوله (مستحلل) بضم اليم وفتح الحاء المهمة ، أي

وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ، إِنْ لَمْ يَغْبَ لَا تُصِيبَ أَرْتَدَ، وَذِبْحٌ لِعَصْمٍ

الذي يعتقد سلطه له شرط ثانٍ يحرز به عن ذبحه ما يعتقد حرمته عليه كذبي الظفر؛ وبقى شرط ثالث وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى علم من قوله الآتي وذبح لضم فيصح ذبحه ونحره بهذه الشروط الثلاثة إن كان يعتقد حرمته الميتة.

بل (وإن أكل) أي استعمل الكتابي في اعتقاده أن يأكل (الميتة) بلا ذبح ولا نحر فيصح ذبحه ونحره (إن لم يغب) على مذبحه أو منحوره بـأن ذبحه أو نحره بحضوره مسلم عارف كيفية الذaka الشرعية ثقة لا يتهم بموافقته على خلاف شريعة الإسلام، وبهذا صرح الباجي وصاحب النخبة . وقال ابن رشد القياس إن لا يؤكل على ما قاله الباجي في تعليل حرمته ما حرم على أهل الكتاب من أن الذaka لا بد فيها من النية . وإذا استعمل الميتة فكيف ينوي الذaka وإن ادعى أنه فواماً فكيف يصدقه . ومثله لأن عرفة ونصه الشيخ روى محمد أن عرف أكل الكتابي الميتة فلا يؤكل ما غاب عليه .

قلت كذا نقلوه والا ظهر عدم أكله مطلقاً لاحتلال عدم نية الذaka . وأجيب بأن وجه المشهور الوقوف مع النص ، فإن الله تعالى أباح لنا ذبائحهم ويمكنهم عالم بما يفعلون من قصد الذaka وعدهم ومفهوم إن لم يغب أن ما غاب عليه لا يؤكل لاحتلال قته بغير الذبح والنحر الشرعيين وهو كذلك .

وذكر بعض مفهوم ينادي فـقال (لا) يصح ذبح ولا نحر شخص (صي) مميز (أو تـد) عن دين الإسلام بعد تقوته له بولادة المسلمين أو بتطهيره بالشهادتين طائعاً لاعتبار رفته وإن لم يقتل إلا بعد بلوغه وأولى البالغ المرقد (و) لا يجوز أكله لضم (ذبح) بكسر الذال المجمدة أي مذبح (ا) معبود غير الله تبارك وتعالى كـ (ضم) أي حجر مصور بصورة آدمي أو ملك أو صليب أو المسيح ، واللام للاستحقاق أي لا يؤكل ما ذبحه كتابي لضم يستحقه دون غيره في زعمه ، لأنه مما أهل به لنغير الله تعالى بـأن قال باسم الصنم مثلاً بذلك بـاسم الله ، فإن ذكر اسم الله تعالى عليه أيضاً فيؤكل تقليساً لـاسم الله تعالى ، لأنه يعلو ولا يعلو عليه مع أنه يبعد قصده اختصاصه بالصنم مع ذكر اسم الله تعالى ، إذ لا يصدق عليه عند

ذكر اسم الله تعالى أنه ذبح لضم ما يستحقه دون غيره في زعمه ، ولام التعلييل لا تقييد الاستحقاق ولذا كانت لام لصلب الآية تعليلية قاله عب .

الرماصي ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه فيه نظر ، فقد أجاز مالك «رض» في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة . ابن عرفة وفيها ذكرروا عليه اسم المسيح الكراهة والإباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع روایة أشيب ، قوله قاتلاً أباح الله تعالى لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون اه . وسيقول المصنف فيها يذكره وذبح لصلب أو عيسى وليس تحريم المذبح للضم لكونه ذكر عليه اسمه بل لمحكرته لم تقصد ذكائه ، وإلا فلا فرق بينه وبين الصليب قاله التونسي .

وقال ابن عطيه في قوله تعالى ﴿وَلَا تأكُلُوا مَا لَمْ يُذْكُرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^{١٢١} الأنعام ذبائح أهل الكتاب هند جمهور العلامة في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع . وقال قوم نسخ من هذه الآية حل ذبح أهل الكتاب قاله عكرمة والحسن بن أبي الحسن ، وقال في قوله تعالى ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لَغَيْرَ اللَّهِ﴾^{١٢٣} البقرة ، قال ابن عباس وغيره رضي الله تعالى عنهم المراد بما ذبح للأصنام والأوثان وأهل معناه صيبح ومنه استلال المولود، وجرت عادة المرب بالصياغ باسم المقصود بالذبيحة وغلب في استعمالهم حق عبر به عن النبي التي هي علة التعلييل ، ثم قال والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك «رض» فيها الذي درج عليه المصنف في قوله وذبح لصلب أو عيسى وإنما هو مكروه فقط وعند ابن القاسم حرم اه .

البنياني الظاهري إن المراد بالضم كل ما عبد من دون الله تعالى بحيث يشمل الصليب والمسيح وغيرها ، وأن هذا شرط ثالث في أكل ذبيحة الكتابي كما في ترت ووز وهو الذي ذكره أبو الحسن في شرح المدونة ، وصرح به ابن رشد في سباع ابن القاسم من كتاب النهائين ، ونصحه كره مالك «رض» ما ذبحة أهل الكتاب لكتائسهم وأعيادهم ، لأنه وآه مضاعها القول بغيره عز وجل أو فسقاً أهل لغير الله به ولم يحرمه إذ لم ير الآية متناولة له ،

أوَ عَبْرِ حَلَّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ بِشَرِّ عَنَا ،

وإنكار آها مضامينة له لأنها عنده وإنما معناها فيها ذبحه لا فتحهم مما لا يأكلونه . قال وقد مضى هذا المعنى في سماع عبد الملك من كتاب الضعايا ، وقال في سماع عبد الملك من أشهب وسألته عما ذبح للكتناس قال لا بأس بأكله .

ابن رشد كره مالك «رض» في المدونة أكل ما ذبحوه لأعيادهم وكتناسهم ، ووجه قول أشهب أن ما ذبحوه لكتناسهم لما كانوا يأكلونه وجب أن يكون حلالاً لنا ، لأن الله تبارك وتعالى قال ﴿ وَطَعْمَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ﴾ هـ الماندة وإنما تأول قوله الله عز وجل أو فسقاً أهل لغير الله به فيما ذبحوه لأنهم مما يتقررون به إليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعاً . فتبين أن ذبح أهل الكتاب إن قصدوا به التقرب لأنهم فلا يؤكل لأنهم لا يأكلونه فهو ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذلك إياسته وهذا هو المراد هنا . وأما ما يأتي من المكره في ذبح لصلب الخ فالمراد به ما ذبحوه لأنفسهم وسموا عليه اسم آلهتهم فهذا يؤكل بكراهه لأنه من طعامهم . وفي ابن تاجي على الرسالة ما نصه . وأما ما ذبح للأصنام فإنه حرام باتفاق أهل المذهب . ابن هرون وكذا عندى ما ذبح للمسيح بخلاف ما سموا عليه المسيح يعني فلا يحرم أهله .

وقد غاب ما تقدم عن طفي فاعتراض على قت ومن تبعه والكتاب الله وحمل بعضهم ما هنا على ذبح المهوسي وما يأتي على ذبح أهل الكتاب لما ذكره من أن الصنم للمهوسي والصلب للتصارى ، وهذا وإن كان صحيحاً في نفسه لكن المثل الأول أولى لأن ذبح المهوسي يغطي عنه قوله يناكح ، ولأنه إن حل عليه كلام المصنف فانه ما تقدم من تفصيل المفید للشرط الثالث في أكل ذبيحة أهل الكتاب والله أعلم .

وقوله بأن قال باسم الصنم الخ غير صواب وكان حقه لو قال بأن قصد به التقرب إليه كما تقدم . وأمسا مجرد ذكر الاسم عليه فلا يحرمه وهو المراد بما يأتي ذيكر أممه باسم الله ألم لا .

ولما كان في مفهوم مستحلبه تفصيل بينة بقوله (أو) ما ذبحه أو شربه الكثائي مثل كل حيوان (غير حل له) أي اليهودي في زعمه (إن ثبت) تحريره عليه المشروح (بشر حنام

وَالْأُكْرِهُ كَجَزَارَتِهِ، وَيَسْعِ، وَإِجَارَةُ لِعَبْدِهِ، وَشَرَاءُ ذِبْحِهِ،

وهو قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا كُلَّ ذِي ظَفَرٍ﴾ ١٤٦ الأنعام ، فيحرم علينا أن نأكل ما ذبحه من ذلك فلا اعتراض على إطلاق المصنف ، وكلام المصنف صريح في أن المراد شرعاً أخبر عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر وهي الإبل ، وحر الوحش والنعام والأوز لا الدجاج وكل ما ليس مشقوق الظلف ولا منفوج القوائم ، بخلاف مشقوقها كالبقر والغنم والظباء كما في ابن عرفة في قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا كُلَّ ذِي ظَفَرٍ﴾ أي حرمانا عليهم في شريعة نبيهم .

(وَإِلَّا) أي وإن لم يثبت تحرية عليهم بشرعنا أي لم يخبر شرعاً بأنه حرم عليهم وإنما من الذين أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كالطريقة وهي فاسدة الرئة أي ملتصقتها يظهر الحيوان (كره) لنا أكله وشراؤه فأخبار شرعاً له تأثير في حقنا في حرمة مذكوه علينا . وليس الدجاج من ذي الظفر لأنه مشقوق الأصابع فيباح لنا أكله بذبح اليهودي .

وشبه في الكرامة فقال (كجزارتة) بكسر الجيم أي يكره للأمام أن يقيم الكافر جزاراً أي ذيحاً لل المسلمين ما يستحله بيدهم لعدم نفعه لهم ، والجزار الذابح واللحماء يائع اللحم والقصاب كاسر العظام وينبغي أن يراد هنا ما يعم الجميع ، وإنما ما يضم الجيم فاظراف الحيوان يداه ورجلاه ورأسه ، وسواء كانت جزارته في الأسواق أو البيوت بناء على صحة استنباته في الذبح ، ويكره بيده في أسواق المسلمين والشراء منه وكونه صيرفيما لذلك .

(ف) كره لسلم (بيع) للكافر شيئاً (وإجارة) للكافر شيئاً (لعبد) أي الكافر وبخوه مما يظهور به دينه (و) كره لسلم (شراء ذبح) أي الكافر لنفسه مستحله لا أكله لقوله تعالى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أَرْتَوْا الْكِتَابَ حَلٌّ لَّكُمْ﴾ هـ المائدة وجمهور المفسرين على تقسيم الطعام بالذبيحة سواء كان يباح بشرعه ، أم يحرم إن كان بمجرد إخباره كالطريقة وأما ما ثبته أنك كان يحرم عليه بشرعنا كذبي الظفر لليهودي فيحرم أكله وشراؤه ويسنه .

وَتَسْلُفٌ ثُمَّ نَحْرٌ، وَيَمْعِي بِهِ، لَا أَخْذِهِ قَضَاءً، وَشَحْمٌ يَهُودِيٌّ،

(و) كره لسلم (تسلف ثُمَّ نَحْر) من كافر ذمى أو حربى باعها الذمى أو حربى أو مسلم لكن ثمنها من مسلم أشد كراهة لقول ابن القاسم إذا أسلم الكافر فيتصدق بشئ الخمر إن لم يقبضه ، فإن قبضه أى قبل إسلامه كان له ولسمون يتصدق به مطلقاً ومفهوم من كافر أنها لو كانت لسلم فتباعاً فيحرم تسليمه لأنها لا يلكلها إذ يجب عليه رد ثمنها واراقتها .

(و) كره لسلم (بيع) لكافر شيئاً (به) أي ثمن الخمر (لا) يكره المسلم (أخذنه) أي ثمن الخمر من كافر (قضاء) عن دين عليه للسلم أو عن جزية لتقديم سبيه بخلاف البيع أشار له أبو الحسن وبكره قبول هبة والصدقة به . وانختلف في المال المكتسب من حرام كرباً ومعاملة فاسدة إذا مات مكتتبه عنه فهل يحل للوارث وهو المتمد أم لا ، وأما عين الحرام المعلوم مستحقه كالسرور والمغصوب فلا يحل له وسيأتي في الفصل ، ووارثه إن علم فهو وقوفهم الحرام لا يتعلق بذلكين ليس مذهبنا .

(و) كره لسلم أكل (شحم يهودي) من بقر أو غنم بشراء أو هبة لقوله تعالى « ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما » ١٤٦ الانعام . فإن عزله كره لنا أكله بناء على أن الذكاة تتبعض ولم يحرم علينا مع ثبوت تحريمه بكتابنا أيضاً ، لأن جزءه من ذكى والمذكى حلال لهم فقد ذبح مستحله ، لكن حرمة شحومه عليه كره لنا أكله وهو الشحم الحالص كالثرثب بفتح المثلث والراء شحم رقيق يتشهي الكرش والإمامام والتقطنة بكسر الطاء كمدة التي مع الكرش وهي ذات الأطباق التي تسمى العامة رمانة لاما اختلط بعض أو سلم ولا هو يوايا وهي الامعاء والباعز بنات اللين أفاده عب .

البناني قوله هل أن الذكاة تتبعض هكذا بالاثبات فيما رأيته من النسخ والصواب لا تتبعض بالنفي ، ولما ذكر في البيان في شحوم اليهود ثلاثة آقوال الإجازة والكرامة والمنع وأنما ترجع إلى قولين المنع والإجازة لأن الكرامة من قبل الإجازة . قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله تعالى « ولهم ما أ不下وا الكتاب حل لكم » هـ المائدة ، هل المراد بذلك ذيائهم أو ما يأكلونه فمن ذهبه

وَذَبْحٌ لِصَلِيبٍ ، أَوْ عِيسَى وَقُبُولٌ مُتَصَدِّقٌ بِهِ لِذَلِكَ ،

إلى أن المراد به فباتهم أجاز أكل شعومهم لأنها من ذنوبهم وحال أن تقع الذكرة على بعض الشاة مثلاً دون بعض . ومن قال المراد ما يأكلون لم يجز أكل شعومهم ، لأن الله تعالى حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به في القرآن فليست مما يأكلون .

قوله والقطنه بكسر الطاء أي وبالثون بعدها كا في القاموس . قوله والباعر بنات اللبن هكذا في نسخ قت وز من غير عطف فالبن يسكن الباء يعني الأكل وبنات اللبن الاماء التي يستغفرون بها الأكل وهي المباعر جمع مبغر موضع البعر ، وهو رجيع ذات الحف والظلف ، فإن ضبطنا بنات اللبن بفتح الباء وهي الاماء التي يكون منها اللبن تعين تقدير الماطف .

(د) كره (ذبح) بكسر الذال المعجمة أي مندوح (الصليب) أي التقرب له (أو) لأجل التقرب إلى (عيسى) عليه الصلاة والسلام فاللام للتعليل فيها فلا ينافي ذكر اسم الله تعالى فلذا كره أكلها بخلاف لام الاستحقاق في لضم المقيدة للاختصاص ، فإنها منافية لذكر اسم الله تعالى ، فلذا منع أكلها كما تقدم ، فإن قصد بها الاستحقاق فـ كالذبح لضم في منع الأكل كعكسه ، ومثل ما ذبح لصلب أو عيسى ما ذبحوه لكتائبهم وأعيادهم ومن مضى من أخبارهم ولغيره عليه السلام ، وعلة الكراهة في الجميع قصد به تعظيم شر كفهم مع قصد الذكرة . ابن سراح ويلحق بهذا ما يفعله المحموم من طعام ويضمه على الطريق ويسميه ضيافة الجان قاله عب . الباقي قوله لأجل التقرب له غير صحيح بل المراد ما ذكر عليه اسم الصليب أو عيسى كما تقدم تحريره .

(د) كره لنا (قبول متصدق به) من السكافر (لذلك) المذكور من الصليب أو عيسى وكذا لأمواتهم ، لأن قبولة تعظيم لشر كهم . قت وكذا قبول ما يهدونه في أعيادم المسلمين من رفاق وبعض . وكره مالك « رض » عنه حين الجلوس لما فيه من أذى في البيئة اه . أي فان تحقق وضعم أذى فيها فيه حرم قطعاً وإن تحقق عدم وضعمها فيه أذى قطعاً ، وإن شك كره مجرد الاشاعة ولا يحرم لأن الطعام لا يطرح بالشك ، وأن

وذكارة خنثى، وخصي، وفاسق،

صنائع الكفار محملة على الطهارة كتسجهم كما اختاره البساطع وجماعة، واختار ابن عرفة خلافه.

وذكر أبو اسحق التونسي أن جبن المجموع حرام لعدم توقيفهم النجاش قطعاً وجبن أهل الكتاب حلال ومثله عن مالك «رضي» عنه، البنائي أتفاق جمع أتفقة بكسر الميمزة وشد الحاء وقد تكسر الفاء فيه يستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فيعصر في صوفه فينلظ اللبن للجبن.

(و) كره (ذكارة) أي ذبح أو نحو شخص (خنثى) مشكل (خصي) وأولى بجيوب (فاسق) لنفسه أو غيره لضعف الأولين ونقص دين الثالث، وقال البساطع لنفور النفس من أفعالهم، وأمساك تعليل الاولين بالضعف فتضيق بالمرأة والثالث بالكافر قاله ت، وقد يقال المرأة أقوى من المختلي بعنانها على خلقتها، ومثل المرأة في عدم كراهة مذكوها الأغلف والجنب والخانص والنفسيه والآخرين، ويفرق بين الفاسق والكافر بأن للكافر ديناً يقر عليه بالحربيه، بخلاف الفاسق كما عللوا به جواز الخطبة على الفاسق دون الكافر سالم، ومقتضى هذا أن مذكي الكافر لنفسه لا يكره لنا أكله، ويدل له أن المكروره كونه جزاً في أسواق المسلمين لاتذكريه لنفسه مستحلاً، وشمل الفاسق تارك الصلاة وأهل البدع على القول باسلامهم، ولا تكره من نصراني عربي أو عجمي أجاب للإسلام قبل بلوغه ولا من امرأة وصي ولو لغير ضرورة على مذهب الدولة.

والذي حصله ابن رشد كما في التوضيح حتى لا تجوز ذكاثتهم وستة تكره وستة اختلف فيما بينهم، فالستة الذين لا تجوز ذكاثتهم الصبي الذي لا يميز العذون حال جنونه، والسكران غير الميز والمجوسى والمرتد والزنديق، والستة الذين تكره ذكاثتهم الصبي الميز والمرأة والختنثى والخصي والأغلف والفاسق والختلف فيما بينهم تارك الصلاة والسكران يحيط به ويصيّب، والبداعي المختلف في كفره، والعربي النصراني، والنصراني يذبح للمسلم بأذنه والأعمى يحيط للإسلام قبل بلوغه اهـ وإن كان المشهور في المرأة والصبي عدم الكراهة كما في التوضيح وغيره ونظمها بعضهم فقال:

وَفِي ذَبْحِ كِتَابِي لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ . وَجَرْحُ مُسْلِمٍ

أذكاةً بجوسى ومغمى وطافع
حرام وزاد أنسى وخنثى وأغلقا
بولكتها مكرومة وتنسازعوا
وفي كافر ذكي باذن لسلم

وطفل ومرتد ومن قد تزندقا
خصياً وطفلاً عاقداً وفويستقا
بنشوان أو من كفره ما تحققا
وفي عربي بالنصارى تعلقا

(أ) صحة كراهة أو إباحة (ذبح) ونحر شخص (كتابي) يهودي أو نصراني
(أ) شخص (مسلم) ما ملكه المسلم كله أو بعضه والباقي للكتابي، وكله على ذبحه
أو نحره وعدمه مع الحرمة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما، ومفهوم
السلم أن ذبحه لكافر ليس فيه القولان المذكوران وهو كذلك، وحكمه أنه إن ذبح
ما لا يحل لكتل منها فاتفاق على عدم صحة ذبحه وحرمه، وإن ذبح ما يحل لكل منها
فاتفاق على صحة ذبحه وإباحته، وإن ذبح ما يحل لأحدها فقط اعتبار الذابع، وعبارة
ابن شاش في استباحة ما ذبحه لسلم ومنعه قولان والتوضيح، ففي جواز أكلها
ومنعه قولان . وابن عرقه وفي حل ذبيحة الكتابي لسلم ملكه باذنه وحرمتها
ثالثاً تكرهاته .

(ب) الذكاة في العقر (جرح) بفتح الجيم أي إدماه جنس وإضافته لشخص (مسلم)
ذكر أو انشي بالغ أو صبي حر أو رق، فصل خرج جرح الكافر ولو في أذن سواه شق
المجلد أم لا وخرج عنه شق المجلد بالآلية بدون إدماه في وحش صحيح فلا يكفي، ويكتفى
في مريض فني منهومه للفصيل، والمراد مسلم حال الإرسال فلا يؤكل بجرح كافر لقوله
تعالى ﴿وَمَا عَلِمْتُ مِنَ الظواهر مَكْلُوبِينَ تَعْلَمُونَنِّي مَا عَلِمْتُكُمُ اللَّهُ فَكَلَّا لَمَا أَمْسَكْنُ عَلَيْكُمْ﴾
الثالثة .

والفرق صيد الكتابي من ذبحه ونحره لأن في الصيد نوع تعبد ووقفاً مع الإسناد إلى
المؤمنين في الآية ولا يعارضه ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ كما استدل به
أشهب وابن وهب وجاهة على عدم اشتراط الإسلام لتخصيصها بالآية الأخرى جهلاً بين

مُمِيزٌ وَحْشِيًّا ، وَإِنْ تَأْنَسَ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا يَعْسُرُ ، لَا نَعَمْ
شَرَدٌ ، أَوْ تَرَدَّى بِكُوكَةٍ

الدليلين المذكورين ، والمراد يخرج الكافر ما مات يجرحه أو ينفذ مقتله به فان جرح صيداً ولم ينفذ مقتله فيؤكل بذبحه كما في تـت ، ويذبح مسلم أولى . البدر وتمـم بعض أهل العصر عدم أكله في تلك الحالة قاسـد .

قال بعض والظاهر كراهة صيد من تكره ذـكانه (مـمـيز) لا صـبـي غـيـر مـمـيز ولا ولا مـجنـون ولا سـكـران يـخـطـيـه وـيـصـيبـه ، وـادـعـي الصـيد حـسـال الـاـفـاقـة وـمـفـعـول جـرـحـ المـضـاف لـفـاعـلـه قـوـلـه حـيـوانـا (وـحـشـيـا) إـنـ لـمـ يـتـأـنـسـ بـلـ (وـإـنـ) كـانـ (تـأـنـسـ) ثـمـ توـحـشـ وـ (عـجـزـ عـنـهـ) وـلـمـ يـقـدـرـ عـلـيـهـ فـيـ حـالـ (إـلـاـ بـعـسـرـ) أـيـ مـعـهـ وـمـنـهـوـهـ أـنـ المـقـدـورـ عـلـيـهـ بـلـ مـشـقـةـ لـاـ يـؤـكـلـ بـعـقـرـهـ وـهـ كـذـلـكـ ، فـقـبـلـ مـالـكـ « رـهـنـ » مـنـ رـمـيـ صـيـدـاـ فـلـتـغـنـهـ سـقـىـ صـارـ لـاـ يـقـدـرـ أـنـ يـفـرـ ثـمـ رـمـاهـ آخـرـ فـقـتـلـهـ فـلـاـ يـؤـكـلـ . اـبـنـ القـاسـمـ لـأـنـ هـذـاـ قـدـ صـارـ أـسـيرـ أـكـالـشـةـ التـيـ لـاـ تـؤـكـلـ إـلـاـ بـذـبـحـ ، وـيـضـمـنـ الرـامـيـ الثـانـيـ الـذـيـ قـتـلـهـ لـلـأـوـلـ قـيـمـتـهـ عـبـرـوـحـاـ (لـاـ) جـرـحـ (نـعـ) أـيـ حـيـوانـ أـنـسـيـ وـلـوـ غـيـرـ نـعـ كـأـوـزـ وـدـجـاجـ وـحـامـ بـيـتـ (شـرـدـ) وـتوـحـشـ فـلـاـ يـؤـكـلـ بـعـقـرـهـ مـنـظـرـ أـلـصـلـهـ كـمـاـ نـظـرـ لـأـصـلـ الـوـحـشـيـ الـذـيـ تـأـنـسـ ثـمـ توـحـشـ وـلـمـ يـقـدـرـ عـلـيـهـ إـلـاـ بـعـسـرـ .

وـعـلـمـ مـنـ كـلـمـ المـصـنـفـ أـنـ لـكـلـ مـنـ الـوـحـشـيـ وـالـأـنـسـيـ الـأـصـلـيـنـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ فـالـوـحـشـيـ دـائـماـ وـالـتـأـنـسـ مـنـهـ توـحـشـ يـؤـكـلـانـ بـالـجـرـحـ ، وـالـتـأـنـسـ مـنـهـ الـمـسـتـمـرـ عـلـيـ تـأـنـسـهـ كـالـنـعـامـهـ فـيـ الـقـرـيـةـ لـاـ يـؤـكـلـ بـالـجـرـحـ . الـنـوعـ الثـانـيـ الـأـنـسـيـ دـائـماـ وـالـتـوـحـشـ مـنـهـ ثـمـ تـأـنـسـ وـالـتـوـحـشـ مـنـهـ الـمـسـتـمـرـ عـلـيـ وـحـشـيـتـهـ لـاـ يـؤـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ بـالـجـرـحـ .

(او) حـيـوانـ نـعـ أـوـ وـحـشـ (عـرـدـيـ) بـفـتـحـاتـ مـثـقـلاـ أـيـ سـقطـ (بـكـوـةـ) بـفـتـحـ الـكـافـ وـضـمـهاـ مـنـقـلاـ أـيـ طـاقـةـ فـيـ نـحـوـ حـائـطـ وـلـاـ مـعـنـىـ لـهـاـهـنـاـ ، لـأـنـ التـرـدـيـ السـقـوطـ مـنـ عـالـ إـلـىـ سـافـلـ ، وـلـذـاـ قـالـ اـبـنـ غـازـيـ أـوـ تـرـدـيـ بـكـوـةـ أـيـ فـيـ هـوـةـ فالـكـافـ لـلـتـمـثـيلـ وـالـهـوـةـ بـضـمـ الـهـاءـ وـتـشـدـيدـ الـوـاـوـ . قـالـ اـبـنـ الجـوـهـيـ الـهـوـةـ الـوـهـدـةـ الـعـيـقـةـ وـجـعـهاـ هـوـيـ بـالـضـمـ

بِسْلَاحٍ مُّحَدَّدٍ ،

قال شيخ شيوخنا أبو زيد المكودي في قصيدة :

وأنت يا نفس شغلت بالموى حق وقعت في قبور للهوى

وفي بعض النسخ بكحفة والمعنى واحد . ابن المواز واصبح ما اضطره الجارح لفترة لا خروج له منها أو انكسرت رجله فكتعم . ابن عرفة وما عجز عنه في مهواه جزار فيه ما أمكن من ذبح أو نحر ، فان تعذر افالمشهور انه لا يحل بطعمه في غير علسمـا .

وفي التوضيح إذا شرد الأنسي فإن كان غير بقرة فلا يؤكل بالعمر اتفاقاً وكذا البقرة على المشهور خلافاً لابن حبيب ، قال لأن البقر لها أصل في الوحش ترجع إليه ثم قال وألزم اللحمي والتونسي . ابن حبيب أن يقول في الإبل والغنم إذا شردت اـتـ تؤكل بالعمر من قوله في الشاة وغيرها إذا وقعت في مهواه أنها تطعن حيث أمكن ويكون ذلك ذكـاءـها ، والجامع بينها العجز عن الوصول إلى الذكـاءـ في الحلين ، وفرق صاحب المعلم وابن بشير بأن الواقع في مهواه يتتحقق تلقـهـ لو ترك فعلـهـ ابن حبيب اباح ذلك صيانة للمال اـهـ . فـانـ حـمـيـبـ فـصـلـ فيـ النـعـمـ الشـارـدـ وأـطـلـقـ فيـ المـرـدـ .

ويستقرط كون الجرح (بسلاح محدد) بضم الميم وفتح الحاء المهملة والدال الأولى مشددة أي شيء ملـمـحدـدـ ولو كـجـعـرـ حـادـ اوـ لـمـحـدـوـ عـرـضـ وـعـلمـ أـصـابـتـهـ الصـيـدـ بـجـدـهـ لاـ بـعـرـضـهـ فـلـمـ مـرـادـهـ بـهـ هـنـاـ خـصـوصـ الـحـدـيـدـ لـتـدـبـهـ كـإـيـاتـيـ ،ـ وـاحـتـرـزـ بـهـ عـنـ غـيـرـ الـحـدـدـ كـالـعـصـيـ وـالـبـنـدقـ وـالـشـرـكـ وـالـثـبـثـ إـذـاـ قـتـلـ الـحـيـوـانـ أـوـ أـنـقـذـ مـقـتـلـهـ ،ـ فـإـنـ عـطـلـهـ وـلـمـ يـنـفـذـ مـقـتـلـهـ ذـبـحـ أـوـ نـحـرـ بـتـسـمـيـةـ وـنـيـةـ .ـ القرـافـيـ وـالـحـلـطـ ظـاهـرـ مـذـهـبـنـاـ حـرـمـةـ الرـمـيـ بـالـبـنـدقـ وـكـلـ مـاـ شـائـهـ اـنـ لـاـ يـجـرـحـ وـهـوـ ظـاهـرـ لـأـنـهـ كـاـضـطـيـادـ مـاـ كـوـلـ لـأـبـنـيـةـ الـذـكـاءـ وـيـكـنـ رـجـوعـ قـوـلـهـ بـسـلاـحـ مـحدـدـ لـأـنـوـاعـ الـذـكـاءـ الـثـلـاثـةـ عـلـىـ سـيـلـ التـنـازـعـ أـفـادـهـ عـبـ .ـ

البنائي قوله كالعصي والبندق النـخـ آيـ لأنـهـ لـاـ يـجـرـحـ وـإـنـاـ يـرـضـ وـيـكـسـرـ وـالـرـادـ البنـدقـ المستعمل من الطين المحرق كما في المشارق زاد أبو الحسن الصغير وبغير طبخ عند بعضهم وأما الصيد بالبنـدقـ ومن الرصاص فـلمـ يـوـجـدـ فـيـهـ نـصـ لـمـتـقـدـمـينـ ،ـ وـاـخـتـلـفـ فـيـهـ المـتـأـخـرـونـ

وَحِيَّانٍ عُلْمٍ يَارْسَالٍ مِنْ يَدِهِ

من الفاسدين حدوث الرمي به بمحدث البارود واستخراج حكيم كان يستعمل الكببياء ففرقع له فاعاده فأعججه ، فاستخرج منه هذا البارود في وسط المائة الثامنة وأفق فيه يجوز الأكل . أبو عبدالله الفوري وابن غازى وعلي بن هرون والمنجور والعارف بالله تعالى عبد الرحمن الفاسي ، واختاره شيخ الشيوخ عبد القادر الفاسي لاتهاره واجهازه بسرعة الذين شرعت الذكارة من أجله ، قال بل الإنكار به أبلغ وأسهل من كل آلة يقع الجرح بها . وكون الجرح المراد به الشق كما قيل وصف طردي غير مناسب لأناطة الحكم به إذ المراد مطلق الجرح سواء كان شقاً أو خرقاً كما في محمد المراهن ، وقياسه على البندقة الطينية غير صحيح لوجود الفارق بينها ، وهو وجود الخرق والتفوذ في الرصاص تحقينا وعدم ذلك في البندقة الطينية ، وإنما شأنها الرهن والدمخ والكسو وما كان هذا شأنه لا يستعمل لأنه من الوقذ المحرم ينص القرآن العزيز أنه مختصر أمن خط عبد القادر الفاسي في جواب له طويلاً .

(أو) بـ (حيوان علم) بضم فكسر مثلاً ولو من نوع ما لا يقبل التعلم كأسد ونمر ونسر وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور وابن هرم وذئب ، ولو كان طبيع المعلم بالفعل الغدر كدب فإنه لا يمسك إلا لنفسه ، قال فيما والمعلم هو الذي إذا أرسل أطاع وإذا زجر ازجزر ، أي إلا الباز فإنه لا ينزعج ، وعصيان المعلم مرة لا يخرجه عن كونه مثلاً كما لا يكون غير المعلم معلماً بطاعته مرة بل المعتبر العرف في ذلك (بإرسال من يده) مع نية وتنمية تميضاً فلو وجد مع جارمه صيداً لم يعلم به أو انبعثت قبل رؤيته وبه الصيد ولو أسلاه عليه اثناءه وهو يقتربه ، أو رأه ولم يرسله ، أو أرسله ولم يكن بيده لا يؤكل في واحدة من هذا إلا بذكرة ، وهو غير منقوذ مقتل ، ولو كان لا يذهب إلا بأمره فالمراد باليد حقيقتها ، ومثلها إرساله من حزامه أو من تحت قدمه إلا القدرة عليه والملك وبه خادمه كيده هذا قول الإمام مالك رضى الله تعالى عنه الذي رجع له ، وقال قبله يؤكل إذا أرسله من غير يده وبه أخذ ابن القاسم وهذا فيها ، واختار غير واحد كالأخمني ما أخذ به ابن القاسم فالأخ الأولى ذكره لقوته .

بِلَا ظُهُورٍ تَرْكَى ، وَلَوْ تَعْدَدَ مَصِيدَةً ، أَوْ أَكَلَ ، أَوْ لَمْ
يُرَ بَغْارَ ، أَوْ غَيْضَةً ، أَوْ لَمْ يَظْنَ نَوْعَهُ مِنَ الْمَبَاحِ ، أَوْ
ظَهَرَ خَلَافَهُ لَا إِنْ ظَنَهُ حَرَاماً ،

(ب) شرط (لا) أي عدم (ظهور ترك) من الحيوان المعلم للصيد قبل قتله أي يتشرط في جواز أكل مصيده إذا قتله أو أنفذه مقتله انبعاثه إليه من حين إرساله إليه إلى حين أخذه، وأما السليم فيعتبر فيه ما يعتبر في رمي حصى الجبار، وتقدم أنه لا يضر إصابتها غيرها إن ذهبت إليها بقوة الرمي وليس اشتغاله بافراد مما أرسل عليه وإن في كل ما صاده مما أرسل عليه.

(ولو تعدد المصيده) ولو الصائد الجبيح فلو صاد شيئاً لم ينوه الصائد فلا يتوكل ولو في مسألة الفمار والفيضة بعدم النية : وأشار بولو إلى قول ابن الموار ، قال عج فان لم تكن له ثيبة فلا يأكل شيئاً . وقال جد عج ياكل الجبيح في هذا أيضاً وأدخلها في تصوير المصنف ، فلو نوى واحداً ممنيناً فلا يأكل غيره ، ولو نوى واحداً لا يعنيه فيما يأكل الأول فقط لصور أربع ، فإن شك في الأول فلا يأكل شيئاً قاله اللخمي (أو أكل) الجبار بعض الصيد ولو أكثره (أو لم ير) بعض المثناة أي لم يعلم المصيد حال كونه (بفار) بينما مجمدة أي بيت في الجبل (أو غيضة) باعجام الفين والضاد أي شجر متلف يمده على بعض ويسمى آجة أيضاً وأولى إن علم ولم يتصر بشرط أن لا يكون لها منفذ آخر ، وإلا فلا يتوكل لأن تلك أخذه غير ما نواه .

(أو لم يظن) المرسل (نوعه) أي المصيد أظبي أو بقر أو حمار وحشى مع علمه بأنه (من المباح) فهو حالة محددة حال من فاعل يظن ويتحتمل من مفعوله (أو) أرسله على صفين ظنه ظبياً ثم (ظهر خلافه) وانه نوع آخر مباح كبقر في وكل (لا) يتوكل (إن ظنه) أي المرسل الوحشى حال إرساله أو رميه عليه (حراماً) كخنزير ، فإذا هو حلال ميت أو منفذ المقتل وأولى إن تيقن ذلك وكذا إن شك فيه أو قوم لمعدم النية أو جزئها أحدهم لو قال لا ان لم يتحقق إباحته لشمل متيقن الحرمة وظامنها وشاكل

أو أخذ غير مرسل عليه ، أو لم يتحقق المسيح في شركة غير كلام ،

ومتهمها ، ويحتمل أنه أطلق الفتن على مطلق التردد و يؤيده أنهم أناطوا الإباحة بتحقّقها والحرمة بعدمه فان أدرك ما ظنه حراماً حياً غير منفوذ مقتل وذكاء بنية و تسمية معتقداً أنه مباح فيؤكل ، فان اعتقاد حرمته وأنها تعلم فيه ثم ظهرت إباحته فلا يؤكل والمكروره إن رماه بنية قتله أو بلا نية فلا يؤكل ، وإن نوى تذكيره فيؤكل ، وإن نوى تذكيره بلده فقط فيؤكل منه على أن الذكاء لا تتبعض ولا يؤكل على أنها تتبعض ، وإن نواها للحمة طهر جلدء عليها لتبعيته للحم .

(أو أخذ) الخارج أو أصاب السهم حيواناً وخشباً (غير مرسل) بفتح السين أو مرمن (عليه) تحقيقاً أو ظناً أو شكّاً إلا أن يرسله على معين وينوى ويسمي عليه وعلى ما يأتي به معه مما لم يره كما في المدونة ، فيؤكل لأنّه تابع المعين الذي نواه فلا يعارض قول الصنف الآتي أو قصد ما وجد ، فالمسائل ثلاثة الأولى أن يأخذ الخارج ما لم يرسل عليه ولم يقصد فلا يؤكل . الثانية أن يقصد ما يجده ولم يري شيئاً فلا يؤكل . الثالثة أن يرسله على معين وما معه إن كان فيؤكل ، وظاهرها ولو أتى بما معه دون ما عينه وبه جزءاً بعضهم وهذه غير قوله ولو تعدد مصيده لأنّه نسبة الجميع مع روئته .

(أو لم يتحقق) المذكى صائداً أو ذابحاً أو ناسراً السبب (المبيح) لا كل مسذاكاً (في) أي سبب (شركة) سبب (غير) أي للمبيح في قتل الحيوان ، وانقاد مقتله من الأمور التي تذكر أو غيرها فلا يؤكل مذاكاه لدوران أمره بين الحلال والحرمة والقاعدة تقليل جانب الحرمة (ك) اجتماع ذكاء مع غير ماء في صيد ، وأمساله وقعت بهيمة في ماء ورفعت رأسها منه وذبحت أو نحرت ثم مسات في الماء أكلت قاله بت والتارح ، والمذهب أنها إن ذبحت أو نحرت ورأسها في الماء أكلت لحصول ذبحها أو نحرها مع تحقق عياتها لكن يذكره هذه الغير ضرورة قاله ابن رشد سواء كانت تعيش في الماء أم لا .

أو ضرب بمسوم، أو كلب مجوسي، أو بنثبي ما قدر
على خلاصه منه،

(أو) شركة ثم اسمهم بسبب (ضرب بـ) سهم (مسوم) ولم ينفذ السهم مقتله ولم تدرك ذكائه بعد اصابته حق مات فلا يؤكل لاحتلال موته من السم فإذاً أنفذ السهم مقتله أكل مع الكراهة أو الحرمة خافة أذى السم ، وإن أدر كثذاته ولم ينفذ السهم مقتله أكل لأن ذكي وحياته حقيقة قاله ابن رشد . الحط وانظر ذبح الديكة عند خنقها بالسبعين أي بلعها العجين هل هو من هذا اه عب حيث تحقق أن العجين لم ينفذ مقتلها فانها تؤكل لقوله وأكل المذكى وإن أيس من حياته .

(أو) شركة (كلب مجوسي) أي أرسله مجوسي سواء كان ملكه أو ملك مسلم كلباً أرسله مسلم سواء كان ملكه أو ملك مجوسي في قتل أو انفاذ مقتل صيد فلا يؤكل ومثل الم gioسي الكتابي فالمتبر في عدم الأكل مشاركة ما أرسله كافر سواء كان كلباً أو سهماً ملكاً له أو مسلم مجوسيًا كان أو كتابياً ، وشأن قوله كلب مجوسي اشتراكه مع كلب مسلم في قتل أو انفاذ مقتل الصيد وإمساكه أحدهما وقتلها الآخر ولو كان القاتل كلب المسلم ، ومثل كلب الم gioسي كلب مسلم غير معلم أو غير مؤصل من يد صاحبه وإن أرسل أو رمى مسلم ومجوسي كلباً أو سهماً واحداً كان مسؤولاً لها معاً ونوى المسلم وسي وقتل الصيد أو أنفذ مقتله فلا يؤكل لشركة الم gioسي في الاصطياد .

ابن حبيب وكذا سماهها إلا أن يوقن أن سهم المسلم هو الذي قتله دون سهم الكافر بان يوجد سهم المسلم في مقتله وسهم الم gioسي في بعض أطراقه فإنه يحصل ويقسم بينها ولو أخذها حيًّا قضى للمسلم بذبحه أو نحره وأخذ نصفه ، فان قال الم gioسي هو لا يأكل ذبيحة المسلم أو منحوره ببيع وقسم ثمنه بينها فان كان بموضع لا ثمن له فيه مكن المسلم من ذبحه أو نحره إن شاء خبر الاسلام يعلو ولا يعلو عليه .

(أو) لم يتحقق البيع وهو الذaka (بـ) سبب (نهـ) أي المزارح (ما) أي صيداً شمال ذبحه أو نحره (قدر) الصائد (على خلاصه) أي الصيد (منه) أي من المزارح

أو أغرى في الوسط أو ترافق في اتباعه ، إلا أن يتتحقق
أنه لا يتحقق ، أو حمل الآلة مع غيره أو يخرج ، أو بات

روك المخارج ينهشه وهو يذهبه أو ينحره ولم يتحقق أنه ذبحه أو نحره وامض على
الحياة غير منقوذ المقتل فلا يُوكل فيها ولو قدر على خلاصه منها فذاكه وهو في أفرادها ينهشه
فلا يُوكل ، إذ لم يتم نهشها مات إلا أن يُوقن أنه ذاكه وهو مجتمع الحياة قبل أن تتملّم من
مقاله ليجور أكله ، وبئس ما صنع .

(أ) أو أغرى) أي حرض وقوى الصائد المخارج بعد اتباعه للصيده بنفسه من غير إرسال
من يده (في الوسط) أي اثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه فهو فعل باطن عطف على
ذلك فهو شارح عن امثلة الشركة (أو تراخي) الصائد (في اتباعه) أي المخارج أو السهم
بعد إرساله أو رميته ثم وجد الصيد ميتاً فلا يُوكل لاحتلال أنه لو جد لأدركه حياً غير
منقوذ مقتل وذبحة أو نحره فيجب اتباعه بسرعة في كل حال (إلا أن يتتحقق) الصائد
حيث الإرسال أو الرمي (أنه لا يتحقق) أي الصائد الصيد حياً غير منقوذ مقتل ولو جد
في اتباعه فيُوكل ، وكذا لو تحقق لحوقه وترافقه في اتباعه ثم تبين أنه لو تبعه لا يتحقق
فالعبارة في الأكل يتبين عدم لحاقه .

(ب) حمل) الصائد (الآلة) للتبيح أو النحر (مع) شخص (غير) وهو يعلم أنه
يسقط ذلك الغير إلى الصيد وهو قادر على حمله بنفسه وسبق الصائد إلى الصيد ، ووجوده
حياناً غير منقوذ مقتل ، ولو كانت الآلة معه للتبيحه أو نحره بها ومات الصيد حتف أنه
قبل إثباته من معه الآلة فلا يُوكل .

(ج) وضعها (يخرج) ونحوه مما يستدعي طولاً في إخراجها منه ومات الصيد ولو
كانت الآلة في يده أو حزامه لا درك ذاكاه فلا يُوكل إلا أن يتتحقق أنه لا يدرك ذاكاه
ولو كانت بيده لسرعة موته فيُوكل فيها (أو بات) الصيد ثم وحده من الفد ميتاً هذا
ظاهر المصنف وليس بقيود ، والمراد أنه خفي عليه آلية أو بعضها ولو وجد السهم في مقتله
وقد أتقنه ووجد في اتباعه إلا أن يعاين إنفاذ السهم مقتله قبل خفاته عليه فيُوكل أه .

أوْ صَدَمٌ ، أَوْ عَضٌ بِلَا جُرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ ، أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًّا بَعْدَ مَسْكٍ أُولَئِنَّ ، وَقَتْلَ ،

البناني عللوا عدم أكله باحتقال كون موته من غير السهم أو الجارح فالأحسن تقديم وجملة من أفراد لو لم يتحقق المبيح ، وقوله ولو وجد السهم في مقتله الخ كلها في المدونة ولقطتها عن مالك ورهن ، فان بات فلا يأكله وإن أخذ مقتله جارحة أو سمه وهو فيه اه . لكن قال ابن الموزان أما السهم فلا يأس بأكل ما أخذ مقتله وإن بات وقاله أصبع . قال وقد أمن عليه مما يخاف الفداء أن يكون موته من غير السهم ولم يجد لرواية ابن القاسم « هذا عن مالك » وهن ذكرآ ولا رواها أحد من أصحابه ، ولم تشک ان ابن القاسم وهم فيها ابن الموزان وبه اقوال . ابن يونس وهو الصواب . ابن رشد وهو اظہر الاقوال وقاله سحنون وعليه جماعة اصحابنا فالاولى الاشارة لهذا القول لقوته .

(او صدم) أي لطم الجارح الصيد بلا جرح فلا يؤكل (او عض) الجارح الصيد (بلا جرح) أي ادمة فلا يؤكل ولو كدمه أو نية عند ابن القاسم خلافاً لأشهب وابن وهب إلا أن يكون الصيد مريضاً وشق جده ولم ينزل منه دم فيكتفي ويعلم كونه مريضاً بغير ذلك ، والأولى بلا جرحه ليقين أن المعتبر جرح المصيد به لا جرح الصيد من جريمه مثله . والكتام بالدال المهمة العض بمسؤولية باطراف الأسنان .

(او) ارسل الصائد الجارح على غير مرأى ولا يمكن عصوره (قصد) الصائد (ما) أي الصيد الذي (وجد) ، الجارح فلا يؤكل للشك في المبيح (او) ارسل جارحاً أول مسك الصيد ثم (ارسل) جارحاً (ثانياً) بعد مسك أول وقتل) الثاني الصيد وحده أو قتلاء جميعاً فلا يؤكل لصيروة الصيد مقدوراً عليه بلا عسر بمسكه الأول ، ومفهوم بعد أنه لو أرسل ثانياً قبل مسك أول وقتله الثاني ، أو الأول أو قتلاء جميعاً يؤكل في الثلاث صور . ويشدرج في هذا ما لو أرسل ثانياً قبل مسك أول فمسكه الاول قبل وصول الثاني ثم قتله الثاني فيؤكل ، نقله أحمد عن الجواهر لأن المعبرة بحال الإرسال وهو حينئذ غير مقدور عليه قاله عج ، ومفهوم مسك انه لو أرسل ثانياً بعد قتل أول يؤكل .

أَوْ أَضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يُرَ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْمُضْطَرِبَ ،
وَغَيْرَهُ : فَتَأْوِيلًا .

(أو اضطراب) الخارج على صيد رآه (فارسل) الصائد الخارج على ما اضطراب هو عليه (ولم ير) الصائد الصيد الذي اضطراب الخارج عليه وليس المكان محصوراً كفار أو عبيضة فلا يؤكّل ما قتله أو أفقد مقتله الخارج ، قال الإمام مالك «رض» في العتبية لا أحب أكله لأنّه قد يقصد صيداً أو يضطرّب على صيد ، ويأخذ غيره إلا أن يتيقّن أنه أخذ ما اضطرّب عليه بروبة غيره له (إلا أن ينوي) الصائد (المضطرب) بفتح الراء أي عليه فعدف الخارج ، وأوصل المفعول فاستتر الضمير على ما فيه فليس فيه حذف ثابت الفاعل العمدة (وغيره) أي المضطرب عليه (فـ) في الأكل وعدمه (تاويلان) احمد مما يؤكّل فتزداد هذه على قوله لا بد من روبية الصيد إلا في غار وعبيضة بان يتسال وإلا فيها اضطرّب عليه الحيوان المعلم ونوى الصائد المضطرب عليه وغيره فيؤكّل بناء على أن النائب كالمحقّ .

والثاني لا يؤكّل على أن النائب ليس كالمحقّ قاله عبـ . البناني قوله لا أحب بمحنة الكراهة والتحريم قاله في الجواهر وكلام العتبية هذا الذي مشى عليه المصنف هو على التأويلين كاذكره ابن عرفة ، لأنّ ابن رشد حلّه على نية المضطرب عليه فقط ، قال فان تواه وغيره أكل لقول المدونة إن نوى جماعة وما وراءها مما لم يره أكل الجميس . ابن عرفة وحلّه بعضهم على خلافها وبه تعلم أن التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف لأنهما ليسا على المدونة وإنما على قول العتبية لا أحب أكله هل هو على إطلاقه فيكون خلافاً لها أو مقيد ، فيكون وفاقياً وقوله بناء على أن النائب الخ غير صواب ، لأنّ هذا البناء ليس للتأويلين وإنما هو في الخلاف الذي في أصل المسألة قبل الاستثناء ، لأنّه اختلف أو لا إذا اضطرّب فارسله على قولين جواز الأكل وعدمه وهو مالك «رض» . والثاني اقتصر على المصنف وهو على التأويلين .

قال في الجواهر ولو رأى الخارج يضطرّب ولم ير الصائد شيئاً فارسله عليه فأيـ اـ زـهـ

وَجْبُ نِيَّتِهَا ، وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكْرَ

مالك «رض» مرة وذكره أخرى ، وقال لمله غير الذي اضطرب عليه المخارج ، قال الشيخ أبو الطاهر وقد بنى مالك «رض» أن هذه الصورة جائزة أو غير جائزة على أصل ثان هل يحكم بالغالب فيجوز أكله إذ الغالب أنه إنما أخذ ما اضطرب عليه أو لا يباح إلا مع اليقين له . وقد علمت أن القولين والتأويلين لم يتواترا على محل واحد وأن التأويلين في القول بعيم الجواز الذي هو أحد القولين في أصل المسألة له، ونحوه للرماسي.

(ووجب) شرطاً في صحة الذكارة بأقسامها الأربع (نيتها) أي الذكارة وإن لم يلاحظ كونها سبباً لحل أكل لحم الحيوان لعدم اشتراطها وجوباً مطلقاً فلو تركها تهاوناً أم لا أو جهلاً بالحكم أو نسياناً أو تأويلاً أو رمي سهام أو أرسل جار حاسير قاصد صيداً فاصداب صيداً أو ضرب حيواناً انسيناً بسيف أو سكين قذبجه أو نحره فلا يؤكل .

(و) وجب شرطاً فيها (تسمية) الله سبحانه وتعالى بأي اسم من اسمائه تعالى الحسنى عند الذبح والذبح والارسال في العقر وفعل ما يivot به نحو الجراد لا خصوص من بسم الله . ابن حبيب إن قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحانه الله من غير تسمية أجزأاً ولكن ما مضى عليه الناس احسن وهو بسم الله والله أكبر له ولا يزيد الرحمن الرحيم ولا الصلة على النبي ﷺ فتكره . الباجي لو سمي عند الرمي وقدر عليه حياً غير منفوذ مقتل سمي لذكاته ايضاً ولم أرفقه نصاً هذا هو المشهور .

وقال في البيان ليست التسمية بشرط في صحة الذكارة لأن قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ١٢١ الأنعام ، معناه لا تأكلوا الميتة التي لم يقصد إلى ذكائها لأنها فحش ، ومعنى قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ١١٨ الأنعام كلوها مما قصدتم إلى ذكائه فكتنى عز وجل عن التذكرة بالتسمية كما كتني عن رمي المباريد كره تعالى حيث يقول ﴿وَذَكِرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ .

ومحل وجوب التسمية (إن ذكر) أي تذكرة التسمية وقدر عليها فلا تجب على

وَنَحْرُ أَبْلٍ ، وَذِبْعُ غَيْرِهِ ، إِنْ قَدْرَ ، وَجَازَ لِلضَّرُورَةِ ،
إِلَّا الْبَقَرُ فَيُنْدَبُ الذِّبْعُ

ناس ولا مكروه على توكيها ولا اخرس أو عاجز عن العربية فهو شرط في التسمية فقط .
فلو قال كتسمية إن ذكر يجري على قاعدته الأغلبية ، وم محل اشتراطهما إذا كان المذكى
مسلمًا وإلا لم يشارط .

وقال بعض النية قسمان نية قربة وشرطها الإسلام ، ونية فعل وتبين ولا يشترط فيها
الإسلام و معناها أن ينوي بالقطع أو الطعن أو الإرسال التذكرة لا القتل ، والثانية هي
الشرط وعلى هذا فقوله ووجب نيتها أي من مسلم أو كتابي أفاده عب . البناني أما ما
ذكره في التسمية فصحيح لقول الزواوي لا تشترط تسمية الكتابي بجماع ، وذكر القرطبي
في تفسيره خلافاً ونسب الكراهة مالك (رض) ، أما ما ذكره في النية فليس بصحيح ، بل
لا بد منها في الكتابي أيضاً بدليل ما تقدم عند قوله وإن أكل الميت وهي متأتية منه ، لأن
الواجب نية الفعل لانية التقرب وقد رجع ز آخرأ إلى هذا .

(و) وجب شرطاً (نحر أبل) وقيل لأن ذئنه لا يمكن للتصاق رأسه بمسنة قاله
الباجي وزرافة قاله عبد الوهاب ونفعه عنه أبو الحسن (و) و يجب شرطاً (ذبح غيرها)
أي الإبل من غنم و طير ولو نعمه لأنها لا لبة لها ، وم محل واجب ذبح الإبل أو نحر الإبل وذبح غيرها
(إن قدر) المذكى على نحر الإبل وذبح غيرها فلو ذبح الإبل أو نحر الفنم اختياراً ولو
سامها لا تؤكل (وجازاً) أي الذبح فيما ينحر والنحر فيما يذبح (للضرورة) كوقوع في
مروأة وعدم آلة ذبح أو نحر أو جهل صفة لا نسيانها أو جهل حكمها اهـ عب .

البناني فيه نظر بل ظاهر أن لا فرق بين جهل الصفة ونسيانها ، وإنما الذي ذكر ابن
رشد انه ليس بعذر هو عكس الأمرين نسيانها أي مع علمه الصفة كما يفيده ما في التوضيح
ونصه نص مالك (رض) على انه لو نحر ما يذبح أو بالعكس ناسيـاـ لا يعذر قال في البيان
و قيل إن عدم ما ينحر به ضرورة تبيح ذبحـهـ ، وقد قيل إن الجهل بذلك ضرورة .
واستثنى من قوله وذبح غيرها فقال (إلا البقـرـ فـيـنـدـبـ الذـبـعـ) فيه (الذبحـ) لقوله تعالى

كَالْحَدِيدِ، وَإِحْدَادِهِ، وَقِيَامِ إِبْلٍ، وَضَجْعُ ذِبْحٍ عَلَى أَيْسَرِ
 وَتَوْجِهٍ، وَإِضَاحِ الْمَحْلِ، وَفَرْنِيْ وَدَجِيْ صَبَدَ اَنْفَذَ مَقْتَلَهُ،
 وَفِي جَوَازِ الْذَّبْحِ بِالْعَظَمِ

إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة به ٦٧ البقرة مع دليل آخر دل على عدم الوجوب في
 هذا الأمر ، فهى صحيح البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد أن البقر تذبح وتتحمر ، وفي
 ابن عبد مسلم أن النبي ﷺ خر عن ازواجه البقر . وروى ذبح عن ازواجه البقر ومنه
 الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه ، وانظر ما يشبه البقر من حمار الوحش والتبنيل
 ونحوها . الباقي التبلي على جملها كالبقر الطرطوشى ، وكذا البفال والهر الانسية
 على كراحتها .

وشبه في الندب فقال (كالحديد) فيندب في جميع انواع الذakah حتى العقر وقد يتعين
 إذا لم يجد غيره (وإحداده) أي سنه لخبره وليرد أحدكم شفرته لسرعة قطعه فيكون
 أسهل على المذكى فتخرج روحه بسرعة فبرتاح (وقيل إبل) مقرونة اليدين بمقابل فلات
 عجز عنها كذلك عقل يدها البسيرى كما تقدم في المدى .

(و) ندب (ضجع) بفتح الضاد المعجمة وسكون الجيم أي ارقاد ذبح بكسر الدال
 المعجمة أي امدبوح من بقر وغنم وطير (على) شقه (الأيسر) لأنه أعون للذبائح ، وكراه
 الإمام مالك «رض» ذبحها على جانبها الأيمن . ابن القاسم ويضجعها الا عشر على الأيمن فان
 كان أضيق بجاز الوجهان وذبحه بيمناه أولى (و) ندب (توجيه) أي ما يذبح أو ينحر
 للقبة (و) ندب (إيضاح) أي اظهار (المحل) للذبح أو النحر من الصوف وغيره حتى
 تتبين الجلدة . ابن الموز لا تجمل رجلك على عنقها والنبي من السنة ، واعتراض المصنف
 نسبته لها بغير مسلم أنه ﷺ لما ضحى بكبشين وضع راجله على صفاهما .

(و) ندب (فري) بفتح الفاء وسكون الراء أي قطع (ودجي صبد انفذ) يضم
 فسكون فكسر (مقتله) وأدرك حيا لاراحتة فان ترك حتى مات أكل ويلزم من فري
 الودجين فري الحلقوم لبروزه عنهم (وفي جواز الذبح بالعظم) أي الظفر كما في بعض

والسن ، أو ان انفصلاً ، أو بالعظم ، ومتعبما ، خلاف ،
وحرم اصطياد ما كول ، لا بنية الذكرة ،

النسخ (والسن) متصلين أو منفصلين (أو) جوازه بها (إن انفصلاً) أي المطم والسن
فإن اتصلا فلا يجوز بها (أو) جوازه (بالعظم) أي الظفر اتصل أو انفصل لا بالسن
اتصل أو انفصل ، أي يكره به حل المتصل (أو منع) الذبح (بها) أي المطم والسن
انصلاً أو انفصلاً فلا يؤكد ما ذبح بأحدهما ، وفي الواقع ما يقتضى كرامته (خلاف)
محله إذا وجدت آلة معهما غير الحديد ، فإن وجد الحديد تعيين وإن لم توجد آلة غيرهما
تعين الذبح بأحدهما ، وظاهره استواهما ، وينافي تقديم العظم لانفراده بالقول الثالث
في المصنف وإن خالق الواجب أساء وأجزأ حيث وجدت الذكرة الشرعية كما في المدونة
ومعنى أساء فوت نفسه ثواب ما طلب ولو ندبًا أهعب .

البيان الثاني الأقوال الأربع للإمام مالك رضي الله تعالى عنه اختبار ابن القصار الأول
وابن رشد الثاني ، وشهر صاحب الاكمال الثالث ، وصحح الباجي الرابع ، وقوله محله
حيث وجدت آلة التعميم أو هذا التفصيل لغيره ، والماخوذ من المدونة وغيرهما أن محله
حيث لم يوجد الحديد . وفي التوضيح عند قول ابن الحاجب ويجوز بكل جازح من سبب
أو عظم أو غيرهما ما نصه وفي البيان مذهب المذهب الجواز بغير الحديد إذا لم يجده ،
ونص الشیخ أبو محمد رحمه الله تعالى فيمن ذبح بغير شکین وهي منه حل أسامته أه . فمن
قال بالجواز بالظفر والسن سواهما مع غيرهما عنده فقد الحديد والله أعلم .

(وحرم) يتحقق فرض (اصطياد ما كول لا بنية الذكرة) بأن اصطياده بنية قتله
أو الغرفة عليه أو بلا نية أو حبسه بالقصص ولو ذكر الله تعالى كدرة وقرى ، ومفهومه
جواز اصطياده بنية ذكرة ، والحق بها نية قتيله لنفعه شرعية كتمليمه الذهاب لبلد بكتاب
معلى يحيى أنه أو التبيه على ما يقع في البيت من مفسدة ، وقال لا لغرض شرعي بدل
لا بنية الذكرة لافاد ذلك ، وانظر هل يمنع شراء درة أو قبرى معلين ليحبسها لذكر الله
تعالى ، كالاصطياد بذلك أم لا ، وحيثنة يحرم عنقهما لأنه من السائبة الحرمة بالقرآن

إِلَّا بِكَخْتَزِيرٍ ، فَيَجُوزُ

والاجماع ، وانظر في الفراب الذي يقول الله حق ويتمعش به صاحبه ، والظاهر منع حبسه لذلك لامكان التمتع بغيره قاله عب .

البناني قوله أو حبسه بقفص الخ ، حاصل ما في الخط أن هذا لا نص فيه وأن أبي مهدي قال إن في كتاب اللقطة من المدونه ما يفيد جوازه وهو إذا حل رجل قفص طائر ضئن وتقل عن بعضهم انه أخذ جوازه من حديث يا أبو عبد ما فعل التغير . ابن ثجبي قلت له ليس ذلك كلام الصبي ، لأنه لا بد من خلوصه منه بقرب وهذا يبقى سنتين منطلاقة فهو تعذيب فاستحسته ، وذكر أن الشيوخ قيدوا الحديث بعدم التعذيب اه . وحكم شرائه لذلك كحكم اصطياده ، إذ لا فرق بينهما والتنتظير فيه غير ظاهر ، وأما حبسه تعذيبه منفعة شرعية كالباز للاصطياد به فجاز ، أما لتعليميه تبلیغ الكتاب من بلد آخر فيحتاج جوازه إلى نص على تسلیم إمكانه ، وقوله يحرم عتقهما لأنه من السائبة الخ فيه نظر لأن ما في القرآن وقع في النعم .

وأما في الصيد فيحتاج إلى نص وظاهر كلامهم جوازه وصرح به ابن عرفة في قوله وما صاده محرم أو صيد له ميتة ، عب تامة يحرم الاصطياد أن ضيع صلاة وقتها ويجب لإحياء نفسه أو غيره كمن لا يكنته قوته وقوت عياله إلا بشمنه ، ويكره للهو ومن خشي وخشى وفاسق ، ويندب لتوسيعة معتادة على عيال وسد خلة غير واجبه وكف وجهه ورملقة ، وينباح لتوسيعة غير معتادة على نفسه أو عياله أو لشهوة مباحة كأكل تفاح ونكح منعه بتزوج أو شراء وقد اكتساب مال وتمعش به اختياراً أو انتفاع بشمنه فتعذرية الأحكام المنسنة . ابن عرفة وهو من حيث ذاته جائز إجماعاً .

(إلا) الاصطياد المتعلق (بكخنزير) من كل محرم (فيجوز) اصطياده بنية قتله وليس من العيب وأما بنية الفرجة عليه فلا يجوز ، وأدخلت الكاف الفوائق التي أذن الشارع في قتلها والاستثناء منقطع أو يحمل على اصطياده بنية ذكائه لمضرره ، فإنه تستحب ذكائه قاله في ختصر الوقار . ابن عرفة فيه نظر إذ الرخصة تعلقت به من حيث كونه ميتة لا من حيث ذاته وتذكرة الميتة لغواه ، لا يقال ثدبة تذكريه لدفع ضرره .

فإن النبع يزيل فضلات مօذنة ، فلو قيل بوجوبه إن تحقق ضرورة فضلاته أو ظن قياساً على قوله ووجب إن نجف ملاكاً لكان وجيهًا لأنّه يقول برد هذا أمران ، أحدهما إبراد حمل الميّنة على هذا التغليل عند الضرورة ، الثاني أن ملحوظ ابن عرفة من حيث حكمه ميّنة كما قال فلم الرخصة وفازع في ندب النبع مع أن الرخصة من حيث كونه ميّنة . وذكر أحمد عن ابن همأن أن الحنزيز يفتقر للدّكّاة وذكّاله عقره وينوي به الذّكّاة . الفتاكيهاني يندب له تذكّيته ولم أره منصوصاً .

قوله ذكّاته عقره أي عند ندوته والعجز عنه ، وأما عند القدرة عليه فذكّاته ذبحه والفرد يجوز اصطياده بنية الذّكّاة على القول بإباحته قاله عب . البناني قوله ادخلت الكاف الفوائق أي المتقدمة في قوله إلا الفارة والحيث الخ ، فتنقل لاذايتها وإن كانت لا يمنع أكلها ، واحتياج لادخالها لثلا يتوم أنها لا تصطاد إلا بنية ذكّاتها من قوله وحرم اصطياد ما يأكل الخ . ولو قال إلا الفوائق وحذف الحنزيز لكان أحسن لأنّه لم يدخل في المأكول بخلاف الفوائق ، قوله تستحب ذكّاته قاله الوقار الخ . مكتداً نقل ابن عرفة عنه وأعراض عليه كما في المعيار بأن الذي يقيده الوقار ووجب ذكّاته لا نديها ونص مختصر الوقار :

وإذا أصاب المضرور ميّنة أو خنزيراً أكل ما أحب ، فإن أحب الحنزيز فلا يأكله إلا ذكّياً . فظاهر قوله فلا يأكله إلا ذكّياً تحمّل ذكّاته ، لكن صرح التخيّي والمازري بالاستحباب . وأعراض أيضاً على ابن عرفة في استشكاله ذكّاته بأن الحنزيز حال الضرورة مبلغ فيقال حينئذ هو حيوان بري مباح وكل حيوان كذلك يجب ذكّاته . وأيضاً عطفه في الآية على الميّنة يقيد أن الرخصة تعلقت به من حيث ذاته لا من حيث كونه ميّنة عكس ما قاله ابن عرفة ، قاله ابن مرزوق ، قوله أحدهما إبراد الميّنة الخ فيه نظر بل هذا لا يرد لأن ذكّلة الميّنة لا تمكن . وفرض المسألة في الحنزيز التي الذي تمكن ذكّاته ، قوله الثاني ملحوظ ابن عرفة الخ لا ينزل على ما قبله ولا يليه .

كذكاة ما لا يوكل إن أيس منه ، وكثرة ذبح بدور
 حفرة ، وسلخ أو قطع قبل الموت ، كقول مضح
 اللهم منك وإليك ،

وتشبه في المولاز فقال (كذكاة ما لا يوكل) من الحيوان كخيل وبغل وحمار فتجوز
 تذكيره بذلك لتجوز إراحته له ، واستعملها بمعنى الفرى لا يعندها الشرعي إذ الفرض أنه
 غير ما كول (إن أيس) بضم فكسر (من) استمرار الطبيعة (أ) حقيقة لمرض أو عي
 أو حكماً كتممه بضيعة لا علف فيها ولا يرجى أخذ أحد له ، وكذا بغير عجز في السفر
 ولا ينتفع بلحمه ينحره إلا أن يخاف على من يأكله قاله في الواضحة أي فسلا ينحره إذا
 خاف على من يأكله من يمر عليه بعد نحره تقدياً لدفع الضرر عن الأدمي على دفعه عن
 غيره ، وقيل يعقل لثلاثة يوم إباحة أكله ، وقال ابن وهب يترك حتى يموت ثم ان وجدها
 صاحبها قد صحت عند الذي قام بها فسمع ابن القاسم أنه أحق بها بعد أن يدفع للذى قام
 بها ما أتفقه عليها .

(وكثرة) بضم فكسر (ذبح) حيوانات متعددة في وقت واحد (بدور حفرة)
 لعدم استعمال بعضها ولنظر بعضها ببعضاً ، ولها الهام فهو تعذيب لها فيها بلغ مالكامارضى
 الله تعالى عنه أن الجزارين يكتفون على الحفرة يدورون بها فيذبحون حولها فنهاهم عن ذلك
 وألزمهم بتوجيهها إلى القبلة .

(أو) كثرة (سلخ) جلد الحيوان عن طنه قبل موته ، لأنه تعذيب (او قطع) الشيء
 من الحيوان أو حرق لشيء منه بعد ذبحه أو نحره و (قبل الموت) خبر النهي عنه وأن
 تزلف حتى تموت إلا السمك فيجوز القاؤه في النار قبل موته عند ابن القاسم ، وفي
 الشيخ سالم تذكره عرقية البقر ثم تذبح والقاء الحوت في النار حياً .

وتشبه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضح) عند تذكرة اضحيته (اللهم)
 أي يا الله هنا (من) فضا (لك) ونعمتك لا من حوي وقوتي (وإليك) التقرب به لا إلى
 غيرك من سواك ولا رباء ولا سمعة إذا قاله على انه سنة ، فإن قصد به مجرد الدعاء فلا

وَتَعْمَدُ إِبَانَةَ رَأْسٍ . وَتُؤَوَّلُ أَيْضًا عَلَىْ عَدَمِ الْأَكْلِ .
إِنْ قَصَدَهُ أُولَاءِ

بـكـرـهـ وـيـؤـسـ إـنـ شـاهـ اللـهـ قـعـالـ ،ـ وـعـلـىـ هـذـاـ حـلـ مـاـ وـرـدـ عـنـ الـإـمـامـ عـلـىـ بـنـ اـبـيـ طـالـبـ (ـرـضـ)ـ قـالـ اـبـنـ رـشـدـ ،ـ وـاقـتـصـرـ عـلـيـهـ الشـارـحـ ،ـ وـهـوـ الـظـاهـرـ ،ـ وـلـاـ وـجـهـ لـإـقـاءـ الـمـصـنـفـ عـلـىـ إـطـلاقـهـ وـجـعـلـهـ مـخـالـفاـ .

(و) كـهـ (ـتـعـمـدـ)ـ بـفـقـحـ الـمـشـاـةـ وـالـعـينـ الـمـهـلـةـ وـضـمـ الـمـيـمـ مـشـدـدـةـ (ـإـبـانـةـ)ـ بـكـسـرـ الـهـنـزـ
أـيـ فـصـلـ (ـرـأـسـ)ـ عـنـ بـدـنـ حـالـ الذـبـحـ لـأـنـ قـطـعـ قـبـلـ الـمـوـتـ وـظـاهـرـهـ أـنـ بـحـرـ تـعـمـدـهـاـ
مـكـرـوـهـ ،ـ وـإـنـ لـمـ تـحـصـلـ وـهـوـ خـلـافـ مـاـ فـيـهـاـ فـلـوـ قـالـ إـبـانـةـ رـأـسـ حـمـدـاـ لـسـلـمـ مـنـ هـذـاـ
وـرـأـقـهـاـ وـالـكـرـاهـةـ وـالـأـكـلـ عـلـىـ هـذـاـ سـوـاـ قـصـدـهـاـ مـنـ أـوـلـ التـذـكـيـةـ أـوـ فـيـ أـنـتـابـهـاـ أـوـ يـعـدـ
نـاتـمـهـاـ قـبـلـ الـمـوـتـ لـأـنـ تـعـذـيـبـ (ـوـتـؤـلـتـ)ـ بـضمـ الـمـشـاـةـ وـالـهـنـزـ أـيـ حـلـتـ الـمـدـوـنـةـ (ـأـيـضاـ)
أـيـ كـاـتـبـوـلـتـ عـلـىـ الـكـرـاهـةـ وـالـأـكـلـ مـطـلـقاـ وـهـوـ الـذـيـ قـدـمـ الـمـصـنـفـ (ـعـلـىـ عـيـدـمـ الـأـكـلـ)
لـلـحـيـوانـ الـذـيـ أـبـيـتـ رـأـسـهـ مـنـ جـسـدـهـ حـالـ ذـبـحـ (ـإـنـ قـصـدـهـ)ـ أـيـ النـابـعـ الـإـبـانـةـ وـذـكـرـ
ضـمـدـهـاـ لـأـنـتـهاـ بـعـنـ الـفـصـلـ وـصـلـةـ قـصـدـهـ قـوـلـهـ (ـأـوـلـاـ)ـ بـفـقـحـ الـوـاـوـ مـشـدـدـاـ مـنـتـوـنـاـ أـيـ
ابـتـداءـ وـإـبـانـهـ بـالـفـعـلـ ،ـ فـانـ قـصـدـ اـبـتـداءـ ذـبـحـهـ ،ـ وـلـاـ اـنـتـهـ قـصـدـ إـبـانـةـ وـإـبـانـهـ فـتـؤـكـلـ عـلـىـ
هـذـاـ التـأـوـيلـ .

وـقـوـلـهـ أـيـضاـ يـقـيـدـ إـنـاـ تـؤـلـتـ عـلـىـ الـأـوـلـ ،ـ قـالـ الـبـدـرـ وـلـمـ أـرـ مـنـ قـاـوـلـهـ عـلـيـهـ وـفـيـ أـحـدـ
وـتـتـ ماـ يـرـدـ هـذـاـ .ـ وـلـمـ يـقـلـ تـأـوـلـانـ لـرـجـحـانـ الـأـوـلـ عـنـدـهـ ،ـ وـمـفـهـومـ تـعـمـدـهـ لـأـكـرـاهـةـ
فـيـ الـنـسـيـانـ وـالـجـهـلـ فـيـهـاـ لـمـالـكـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـيـ عـنـهـ وـمـنـ ذـبـحـ فـتـرـامـتـ يـدـهـ إـلـىـ أـنـ أـبـلـ
الـرـأـسـ أـكـلـتـ إـذـاـ لـمـ يـتـعـمـدـ ذـلـكـ قـالـ اـبـنـ القـاسـمـ وـلـوـ تـعـمـدـ هـذـاـ وـبـدـاـ فـقـطـهـ بـالـوـرـدـجـينـ
وـالـخـلـقـوـمـ أـكـلـتـ لـتـخـمـهـ إـيـاـهـ بـعـدـ قـاتـمـ الذـبـحـ .ـ أـبـوـ الـحـسـنـ قـوـلـهـ فـتـرـامـتـ يـدـمـيـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ لـيـقـضـ
قـطـعـ رـأـسـهـ اـبـتـداءـ ،ـ وـقـوـلـهـ إـذـاـ لـمـ يـتـعـمـدـ قـطـعـ رـأـسـهـ اـبـتـداءـ وـلـمـ يـرـبـيـنـ إـنـ يـتـعـمـدـ التـوـامـيـ
لـأـنـهـ مـغـلـوبـ عـلـيـهـ .

ابـنـ حـبـيـبـ قـالـ مـطـرـفـ وـابـنـ الـمـاجـشـونـ إـذـاـ تـخـعـمـهـاـ فـيـ ذـبـحـهـ مـتـعـمـدـاـ مـنـ غـيـرـ جـهـنـ وـلـاـ

وَدُونَ نِصْفٍ أَبْيَنَ مَيْتَةً ، إِلَّا الْأَوَّلُ اُمَّ

تبين فلا تؤكل ، قوله قال ابن القاسم لو تعمده هذا الخ في الامهات سأل سخنون ابن القاسم
ما إذا تمد قطع رأسها ابتداء وهو مفهم قول مالك «رض» إذا لم يتمد فهل تؤكل في
قول مالك «رض» أم لا فقال لم اسمع من مالك رضي الله تعالى عنه شيئاً ثم قال من رأيه
وأرى إن أضجعها وسمى الله وأجهز على الحلقوم والودجين إن تؤكل وهو كرجل ذبح
قطيع رأسها قبل أن تزهق نفسها .

واختلف الشيوخ في قول ابن القاسم هل هو وفاق لقول مالك رضي الله تعالى عنهم أم
لا ، فبعضهم حمل قول ابن القاسم على الخلاف ، إذ مفهم قول مالك «رض» إن تمد قطع
رأسها لا تؤكل كقول مطرف وابن الماجشون ، وقد نص ابن القاسم على أنها تؤكل وهو
الظاهر ، وحمل بعضهم قول ابن القاسم على الوفاق ، ورد قول مالك لقول ابن القاسم
رضي الله تعالى عنهم ، وجعل مفهم قول مالك «رض» معطلاً . وحكي عن أبي محمد
صالح الوفاق بوجه آخر قال لعل ابن القاسم أراد إن تمد قطع رأسها بعد الذكرة ولم
يقصده ابتداء له كلام أبي الحسن بن عبد السلام فتحصل في المذهب ثلاثة أقوال ، أكلها
سواء تمد ذلك ابتداء أو ورامت يده ، وهذا مذهب ابن القاسم وأصبح وأحد التأويلات
لقول مالك «رض» ، ومقابلة لا تؤكل فيها ، وهو قول ابن نافع والتفصيل بين ترامي يده
فتأكل وتمدته ابتداء فلا تؤكل ، وهذا قول مطرف وابن الماجشون ، وأحد التأويلات
لقول مالك «رض» وهو أقرب إلى الصواب .

(دون نصف) كيد أو رجل أو جناج (أبین) بضم فكسر أی فصل من صيد يحارب
أو سهم ولو حكمًا بأن يبقى معلقاً يخلد أو يسير لهم ولا يعود لهيته ولم ينفذ به مقتله ،
فإن بقي معلقاً به وعلم أنه يعود لهيته أكل الصيد كله بإداماته وإن لم ينفذ به مقتله
وآخر دون نصف (ميته) فلا يؤكل ويؤكل ما سواه بذكرة إن كانت فيه حياة وبدونها
إن لم تتمكن فيه ، فإن نفذ به مقتل أكل الجميع فلو قطع الخارج أو السهم الصيد نصفين
أكلا لانفاذ مقتله بقطع خداعه .

واستثنى من دون النصف فقال (إلا الرأس) وحده أو مع غيره أو نصف الرأس

وَمَلْكَ الصَّيْدِ الْمُبَادِرُ، وَإِنْ تَنَازَعَ قَادِرُونَ فَبَيْنَهُمْ، وَإِنْ
نَّدَ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَّانِي، لَا إِنْ تَأْنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ،
وَأَشَرَّكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي

كذلك لم يُكل الجميع لنفرة المقتل بقطع النخاع والودجين ، وظاهر قوله دون نصف أين ميتة سواء كان الحيوان يعيش بعد المbian أم لا بلغ جوفه أم لا واعتمده في توضيحه (وملك الصيد) الذي لم يسبق عليه ملك الشخص (المبادر) بضم اليم وكسر الدال المهمة لوضع يده عليه وإن رأى غيره قبله وقال هو لي ولو حكم بما فعل به ما صار به ينزله ما هو في يده ككسر رجله أو قتل مطموره أو سد حجره عليه وذهب ليأتي بما يحمل به ، فجاء آخر وفتحه وأخذه فهو من سد عليه ، وكذا الواقع في حبالة بغير طرد أحداً وفي قلة مرخاة في بحر أو شبكة .

(وإن تنازع) أي تدافع على الصيد أشخاص (قادرولن) عليه ذ(هو) مشترك(بيتهم) بالسوية على عدد رؤوسهم سداً لباب الفتنة والقتال قاله سحنون ، فليس المراد التنازع بالقول فقط لأن الآتي في قوله وإن ند الخ فالآول التعبير بتدافع ، و قوله وملك الصيد المبادر في سبق بعضهم لحياته (وإن) اصطدام شخص صيداً وأرسله باختياره وصاده آخر فهو للثاني اتفاقاً قاله اللخمي ، وإن (ند) بفتح النون والدال المهمة مشددة أي هرب الصيد من صائد بغير اختياره .

بل (ولو من) شخص (مشتر) الصيد من صائده وغيره فأصطاده آخر (ذ) بالصيد (لا) صائد (الثاني) إن لم يتأنس عند الأول (لا) يكون الصيد للثاني (إن) كان (تأنس) بفتحات متقدلاً عند الأول ثم ند منه (ولم يتتوحش) الصيد بعد ندوته فهو للأول وعليه للثاني أجرة تحصيله . وقيل إن تأنس عند الأول فله مطلقاً . وأشار بولو لقول ابن الكاتب إنه للمشتري ، وقوله فللثاني أي دون ما عليه من حل كقرط وقلادة فيرده لربه إن عرفه والإفلاطة .

(واشتراك) في الصيد شخص (طارد) الصيد (مع) شخص (ذي) أي صاحب .

حِبَالَةَ قَصَدَهَا ، وَلَوْلَاهُمَا لَمْ يَقْعُ ، يَحْسَبُ فِعْلَيْهِمَا ، وَإِنْ
 لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلِرِبَّهَا ، وَعَلَى تَحْقِيقِ بَغْيِهِمَا فَلَهُ كَالْدَارِ ،
 إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلِرِبَّهَا

(حبالة) يكسر الحاء المهملة والموحدة شبكة أو فتح أو شرك أو حفرة في الأرض للصيد
 (قصدها) أي الطارد الحبالة بطرده الصيد إليها لا يقاعده فيها (ولو لاهما) أي الطارد
 والحبالة موجودان معاً (لم يقع) الصيد في الحبالة واستراها فيها (بحسب) بلقع الحاء
 والسبعين أي قدر (أجرة فعلها) أي نصب الحبالة وطرد الطارد الذي يقولها أهل المعرفة ،
 فإن كنت أجرة الطارد درهمين وأجرة الحبالة درهماً فللطارد الثلثان ولذى الحبالة الثالث
 أو فعل أخذهما يساوى درهماً والأخر ثلاثة فلاؤول الربع .

(ولو لم يقصد) الطارد لا يقاعده في الحبالة أو قصده (وأيس) الطارد (منه) أي
 الصيد بآباء وأباءه وانقطع عنه وهرب حيث شاء فوق في الحبالة (فلربها) أي الحبالة الصيد
 ولا شيء عليه للطارد ويبعد مع اليأس قصد الحبالة (و) إن كان الطارد (على تحقيق) من
 إمساك الصيد (بغيرها) أي الحبالة (فله) أي الطارد الصيد خاصة دون ذي الحبالة
 وعلىه أجرتها إن قصد إراحة نفسه بإيقاءه فيها .

ويشبه في اختصاص الطارد فقال (كالدار) لإنسان طرد آخر صيداً إليها فدخلها فهو
 لطارده ولو قصدها ، وسواء أمكنه أخذ بدونها أم لا ولا شيء عليه لربها فيما يخف به
 على نفسه من التعب خلافاً لابن رشد ، لأنها لم تبن للصيد ولم يقصد بأبيها تحصيله بها في كل
 حال (إلا أن لا يطرده) أي الطارد الصيد (لها) أي الدار (فلربها) أي الدار الصيد
 إلا أن يتحقق الطارد المhind بغيرها فهو له كما فيهم من قوله وعلى تحقيق بغيرها بالأولى إذا
 كانت الدار مسكونة ، فإن كانت خالية أو خراباً فيها فرخ فيها أو وجد بها من الصيد
 فلا ينكحه ، وكذلك ما يوجد بالبساتين المملوكة لأنها لم يقصد بها ذلك ففي المجموعة عن ابن
 كثافة في الرجل يجد النحل في شجرة فلا باس أن يتزع عسلها فإذا لم يعلم أنه لا حد ولا محل
 له أن يباكل على جمع نصبه غيره في مفارزة أو عمران .

وَضِمْنَ مَارٌ أَمْكَنَ ذَكَانَهُ، وَتَرَكَ

واستدل به بعض شراح المدونة على أن صاحب الدار والخراب لا يستحق ما فيها من الصيد ، والمراد برب الدار مالك ذاتها ولو حكماً كالواقف وناظر الوقف في البيوت المرصدة على عمل فما يقع فيها من الصيد فهو للواقف أو الناظر يصرفه في مصالح الوقف لا من أرصد عليه البيت قاله عج ، وأولى غير المرصدة من موقوفة على مطلق مصالح الوقف أهعب ، البنانة قوله واستدل به بعض شراح المدونة الخ بحث فيه بأنه لا دليل فيه على المدعى ، وقد قال ابن عرفة فيمن اكتفى أرضًا وجر السيل الحرج إلىه أنه لرب الأرض دون المكتفي ، وتأمل قول المصنف في الموات وهل في أرهن العتوة فقط الخ ، وحيثنة فلا فرق بين الدار المسكونة والخراب .

ابن غازوي قوله إلا أن يطرده لما فلديها سقط لا في كثير من النسخ وهو إفساد بخلاف لما في المدونة إذ قال فيها ومن طرد صيداً حق دخل دار قوم فإن اضطره هو أو جاره إليها فهو له ، وإن لم يضطره وكانوا قد بعدوا عنها فهو لرب الدار ، وفي بعض نسخ هذا المتن إلا أن لا يضطره كلفظ المدونة وهو أولى ، لأن الطرد يوم الاختصاص بما كان مقصوداً بخلاف الاضطرار بدليل نسبته فيها إلى الجار .

(وضمن) بفتح فكسر حنفياً أي غرم قيمة الصيد مجروباً على المتصوب شخص (مار) به غير منفوذ مقتل (أمسكته) أي المار (ذكانته) أي الصيد بوجود آلتها وعلمه بصفتها وهو من تصح ذكانته (وترك) المار ذكانته ومات الصيد قبل أن يدركه ربه لتفويته على ربه للتزييه منزلته ، ولو كان المار صبياً لأنه من خطاب الوضع ولا ينوك وظاهره ولو أكله ربه معتقداً أنه مذكي ، وهو كذلك لأنه ميتة لا قيمة لها بخلاف كل المتصوب منه ماله المتصوب ضيافة فلا يضممه الغاصب لأنه متمولأ كما سينذكره المصنف في الفصل بحال عج بحثاً .

وبحث بعض شيوخ أحد أن المار لا يضممن الصيد إذا أكله ربه أخذداً بما في الفصل ، قال ولا يقال لم يأكل حلالاً هنا بخلاف ما في الفصل لأننا نقول هو حلال في الظاهر وهو المول عليه الذي ينبغي اعتقاده ، والمراد إمكانها شرعاً وعادة ، فاحتقر بالآول عن مرور من لا تصح ذكانته كمجوسي ومرتد ومستحل بینة فلا ضمان عليه ، بل لو ذاك لمضممنه .

كُتُرُكْ تَخْلِيصٌ مُسْتَهْلِكٌ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ

ولثاني عن مرور من لا آلة معه والماء الكتابي كالمسلم ، لانه ذبح لا عقر ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم في ذبح كتابي لسلم لانه هنا لحفظ مال الغير وهو واجب عليه اه عبق . قوله ولا يأتي فيه الخلاف الش فيه نظر ، والظاهر أنه لا يكون كالمسلم إلا على القول بصحة ذكائه إذ لا يظهر حفظ مال الغير إلا حينئذ أفاده ابن الامير مزاد عب أن الخلاف علىه عند وجود غيره أما إن وجد هو فقط فالصحة متفق عليها نظر الواجب حفظ مال الغير ولا يجتمع وجوب وفساد نظير خلاف السن والظفر ، وأمثال ذلك فسقط ما نوقش به من أنه على القول بعدم الصحة يكون الكتابي بالنسبة للملك المسلم كالمحسوسي فلا حفظ بذكائه فلا ضمان عليه بتركها اه ، بتصرف وكلامه هنا في الصيد كما مر ، وأما الماء على غيره وخاف موته فإن كان له فيه أمانة رعاية فسيقول ، وصدق إن ادعى خوف موت فخر أي أو ذبح ، وإن كانت أمانته بوديعة ضنه بذبحه إلا لغيره على صدقه وإن لم يكن له فيه أمانة ضنه ، ولا يقبل منه أنه خاف موته الا بدليل على صدقه أفاده عب .

البناني ابن الحاجب لو مر انسان بضيده وأمكتنه الذكرة وتركها فالمنصوص لا يؤكل وفي خيان الماء قولان بناء على أن الترك كال فعل أولا . ضيع أي المنصوص لابن الموال ، وأجرى ابن عمرز وغيره من المؤاخرين في تصريحه قولين من الخلاف في الترك هل هسا كال فعل أو لا أي هل تركه كفعل التقويت أم لا ، قيل وعلى نفي الضمان فإذا كله ربه ، واستخار اللهم نفي الضمان قال وإن كان جهل وظن أنه ليس له أن يذكيه كان أبين في نفي ضمانه ، ولو مر بشاة وخشي موتها ولم يذبحها وماتت فلا يضمنها لانه يخشى أنه لا يصدقه ربها في خوفه موتها ويضمنه وليس كالصيده لانه يراد للتجريح اه .

وشي في الضمان فقال (كُتُرُكْ تَخْلِيصٌ) شيء (مُسْتَهْلِكٌ) بضم الميم وفتح اللام أي معرض للهلاك (من نفس أو مال) لغير تارك التخلص ، وسواء قدر على تخلصه (بيده) أي قدرته ولو يمسنه أو جاهه أو ماله في ضمن في النفس العاقلة الحرة دية خطأ ولو ترك التخلص حمدأ ذكره أحد ، وفي الإرشاد ما يحتمل ضمان دية عمد في الترك حمدأ والا

فديه خطأً ويفضمن قيمة العيد والمالي في ماله ، وإذا خلص بمال ضمه رب الماتع ، وأذا هدم اتبع به ، أحده قوله بيده صلة تركه وباؤه سببية أو محفوف حال من تركه وعلى كل فقيه حذف مضار أي بإمساك بيده عن التغليس فیصح عطف أو بإمساك وثيقة على بيده ، وأما جعله صلة تغليس كما فعل الشارح وقدمت ثموده في الحال فهو وإن كان صحيحاً في بيده لا يصح عطف بإمساك عليه ، اذ يصير التقدير التغليس بإمساك وثيقة والتغليس ، إنما هو بعدم امساكها . وأدخلت الكاف قتل زوجة قبل بناء زوجها بها ففضمن له جميع صداقها لتكلمه عليه بموتها ولم يدخل بها أفاده عب .

البناني قوله ففضمن في النفس الماقلة دية خطأ أي في ماله ان تركه حداً وظل عائلته ان تركه خطأ ولا يقتل به ولو تركه عدداً ، مذا مذهب المدونة ، وسيكى عياض عن مالك دره ، أنه يقتل به . الآتي ما زال الشيوخ ينكرون حكایته عنه ويقولون إنه خلاف المدونة . قوله وأدخلت الكاف الخ فيه نظر لأن كاف التشبيه لا تدخل شيئاً ، ولأن هذا الفرع غير ملازم للترويع المذكورة ، لأن الضمان فيها بالترك وهذا بالفعل ، ولأن جرمته بالضمان فيه غير صحيح إذ الذي يليده ابن عرقه إن قتلها كقتل شهيد الحق ، ونفيه ولو قطعها أي الوثيقة فالضمان أبين . ابن بشير متافق عليه ، وقتل شاهديها أضعف لأنه تمدل سبب الشهادة لا عليها . قلت وقتل الزوجة قبل البناء في النكاح آه .

وفي التوضيح النص في قتل المرأة نفسها كرامة في زوجها لا يستطيع صداقها ، وكذلك السيد إذا قتل أمنته المتزوجة آه ، وهو يزيد عدم الضمان ، على أنا وإن قلنا بالضمان فلا يضمن إلا نصف الصداق لأنه الذي وقع فيه التقويت ، وأما النصف الآخر فإنه يرى آه . الأمير قوله ففضمن له جميع صداقها هذا إن قلنا أنها لا تملك بالعقد شيئاً فإن قلنا تملك به النصف ضمه فقط ، وإن قلنا تملك الكل فكل المدخول بها لا ضمان لأنها إغالولات البعض وليس متولاً على أنه يأتى لها في قتل شاهدي الحق ما يقوى القول بعدم الضمان أصلاً ، فإنه قد لا يقصد بقتلها إتلاف الصداق . يقول بن فلا يضمن إلا نصف الصداق الخ فيه أن الإرث لا ينظر له هنا ، وإلا فقد يزيد ما يربى من الرثكة على جميع الصداق . وقد ينكرون اعتقاد

أو شهادته أو يامساكه وثيقه أو تقطيعها وفي قتل شاهدي حق ، تردد ،

دين مستتر للزركة أو يكون الزوج أو هي رقباً فلا إرث أصلاً أو لها ولد فلابرث الزوج إلا الريع اه .

(أو بترك شهادته) بعد طلبها منه أو علمه بتركها لفضاع الحق والظاهر حله عل عدم العلم وقام أحد أي بآن رأى فاسقين يشهدان بقتل أو دين زوراً فترك التبرير (أو يامساكه وثيقه) بعفو عن دم أو بدم أو بمال ، وهذا صادي بما إذا كان شاهدما لا يشهد إلا بها وبما إذا نس الشاهد ما شهد به ، وكان قد يتذكره برويتها وكان لا يشهد بها فيها إلا على خط شاهدهما (أو تقطيعها) أي الوثيقه فضاع الحق فيضنه ومن الوثيقه وهذا حيث لا سجل لها وإنما فلا يضمن إلا ما يغفر له على إخراجها منه .

طلي تقطيع الوثيقه وقتل شاهدي حق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك فعل يوجب الفساد أو لا وهو ظاهر ، فالأولى تأخيرهما كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يختلف بهما المسائل الجارية على القانون المذكور ، قوله ويضمن غن الورقة فيه نظر ، إذ لا فائدة فيها إلاأخذ الحق بها وقد غرمته اه . ابن الأمير قوله ومن الوثيقه أي إن كان للكافر في حد ذاته قيمة بقطع النظر عن الحق لأنه قد ضمه .

(وفي) ضمان مال فوت بسبب (قتل شاهدي) بفتح الدال المهمة مثل شاهد حذفت لونه لإضافته لـ(حق) ولو خطأ وعدمه لأنه قد لا يقصد بقتلها إبطال الحق بسل للعداوة فهو إنما تعدى على السبب لا على الشهادة (تردد) في الحكم للمتاخرين لعدم نص المتقدمين فبحده حيث لا يقصد بقتلها إبطال الحق وإنما ضمه إنفاقاً .

ابن وهبان يتبين أن الرابع ضمان المال ولو قتلها خطأ لأن الخطأ والعمد في أموال الناس سواء ، ومثل قتليها قتل من عليه الدين عند ابن محز وقتل أحدهما حيث كان الحق يتوقف ثبوته على شاهدين ، ويعلم كون المقتولين شاهدي حق بإقرار القاتل به وبشهادته اثنين بأنها شاهداً حق حيث لم يشهد الإثنان به لعدم علمها بقدرته أو نحو ذلك ،

وَتَرْكُهُ مُوَاسَةٌ وَجِبَتْ بِخِيَطٍ لِجَانِفَةٍ ، وَفَضْلٌ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ لِمُضْطَرٍ ،

ومن نظائر هذه المسائل من حل قيد عبد أو فتح على غير عاقل أو أخرى فريمان غريم أو لو أطلق السجان أو العون الغريم فيضمن ما عليه قاله المشذالي ، وأخذ ابن عرقه منها سجان من سقى دابة رجل واقفة على بشر فذهبت . المشذالي وهو بين إن كانت لم تشرب لم تذهب ولم يخش موتها من المطش وإن خشي موتها من المطش ففي ضمانه نظر .

(و) ضمن بسبب (ترك مواساة وجبت) عليه لغيره ولو (بخيط) مستغنى عنه حالاً وما لا أو احتاج له لنوب أو جانفة دابة لا يوت هو بموتها (جانفة) أي خبطة جرح وأصل للجوف من آدمي أجنبى إن خاطه به سلم فلم يدفعه له ومات فما احتاج له ربها خبطة جانفة نفسه أو دابته التي يوت بموتها فلا يحب عليه دفعه لغيره ومثل الخيط الابرة وكل جرح يخشى منه الموت كالجانفة (وفضل) أي فاضل مما يملك الصحة لا عن عادته في الأكل والشرب من (طعام أو شراب لشخص) خيف موته بالملووع أو العطش فترك دفعه له ومات فيضمن دية خطأ إن تأول في منعه ، وإلا اقتضى منه كما يأتى في باب الجنایات من قوله كمحنة ومنع طعام فلا يخالف ما هنا على أنه إذا حل الضمان هنا بالنسبة للأدمي على ما يشمل التضاصن وافق الآئمة ولكن الفرق بالقيود المتقدم حسن والمراد الفضل مما يضطر إليه زبه حالاً وما لا إلى محل يوجد فيه طعام أو شراب ، وكما يعتبر الفضل من نفسه يعتبر الفضل عن تلزمه مؤنته ومن في عياله ومثل فضل الطعام والشراب فضل لباس وركوب .

وسئل الناصر عن طلاقت ومعها رضيع عمره سنة وشهر وفرض أبوه لرضاعه فرضاً فقط منه نحو عشرين يوماً ولم يشعر أبوه به فضعف الولد من يوم فطامه ومات بعد نحو عشرين يوماً فهل على أمه شيء أم لا ؟ فأجاب إن كان في الولد قوة على القطام في العرف والعادة في مثل هذا السن فلا شيء عليها ، وإن كان منه يختلف موته منه في العرف والعادة فعليها الديمة .

فِيْعَمْدُ وَخَشَبٌ فَيَقِعُ الْجِدَارُ ، وَلَهُ الشَّنْهُ إِنْ وُجْدَهُ وَأَكْلَ
الْمَذْكُورِ ، وَلَنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاةِ بَشَرٍ قَوِيٍّ مُطْلِقاً ،

(و) شن يترك مواساة وجبت بدفع (عد) بضم العين والميم جمع عمود (و خشب)
وجبس ونحوه لأسناد كجدار مائل (فيقع) بالنصب لعطفه على اسم خالص وهو ترك
وفاعل يقع (الجدار) في ضمن بين قيمة مائلاً وقيمة مهدوماً وما أتلفه الجدار من نفس
ومال بالشروط الآتية للصنف في ضمان المالك وهي ميل الجدار وإنذار صاحبه عند
حاكم وإمكان تداركه لتزييه منزلة المالك هنا ، والظاهر أن إنذار رب الجدار
لرب العمد كاف في ضمانه (و) لكن (له) أي المواسى بخبط أو فضل طعام أو شراب
أو عد أو خشب (الشن) أي القيمة لما واسى به وقت المواساة (إن وجد) بضم فكسر
مع المضطري حال اضطراره وإلا فلا يتبعه به ولو ملياً ببلده أو أيسر بعدها وأراد بالشن
ما يشمل أجرة العمد والخشب (وأكل) بضم فكسر أي جاز أكل الحيوان البري
(المذكى) بفتح الكاف ذاك شرعة بأي نوع من أنواعها إن كان صحيحاً أو مريضاً
مرجو طول الحياة أو مشكور كما .

بل (وإن أيس) بضم فكسر (من) استمرار (حياته) بحيث لم يذكَّر مات بسبب
ضرره أو توهيه من شاهق ولم ينفذ منه مقتله أو شدة مرضه أو أكله عشاً فانتفع وصلة
أكل (بتحررك) كذا في نسخ بالباء وفي أخرى باللام ، وفي نسخة تت بخطه بالكاف
وهي بمعنى اللام كافي قوله تعالى ﴿ وَإِذْ كَرُوا كَمْ هَدَكُمْ ﴾ ١٩٨ البقرة أي هدايته
لهم أي التمثيل لقدر دل عليه المقام ، أي إن دل دليل على حياته كتحررك (قوي)
بخبط بيد أو رجل بشدة (مطلقاً) عن التقيد أي سواه سال معه دم أم لا كان
التحررك حال ذبحه أو بعده أو قبله منتصلاً به صحيحاً كان الحيوان أو مريضاً ، وأما
التحررك غير القوي كحركة الإرتعاش ومديداً أو رجل ، أو قبضها فلا عبرة به ويتمبر
قبض مع مداعب .

البنياني ما ذكره في التحررك وإن كان مثله للشارح واعتمده ابن غازي في نظمه .

وَسَبِّلْ قَمْ ، إِنْ صَحُّتْ إِلَّا مُوقَدَةٌ ، وَمَا مَعَهَا مُنْفَوْذَةٌ لِلْمُقَاتَلِ :

قال ابن رشد انه أضعف الأقوال فلا ينبغي جعل المصنف عليه . والثاني أن الحركة لا تراعى إلا إن وجدت بعد الذبح ، والثالث أنها تراعى وإن وجدت معه وعطف على تحرك بواه بعض مع فقال (وسيل دم) بلا سبب ولا حرارة إن اتفق ذلك كمحنة لا تميشه ولم ينفذ مقتلها فتوكل قوله آنفاً وإن أليس من حسنة ، وقوله الآتي أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينفعها ، وهذا (إن صحت) البهيمة المذكاة أي لم يضنهما المرض فإن كانت مريضة فسيل دمها وحده لفو ، وكذا مع حرارة ضعيفة وأما شبيهه من مريضة فدليل الحياة أهعب . البناني الظاهر أن المحنقة التي لا تعيش مريضة ، وإنما وجه ذلك ما في العتبية ونصها وسئل ابن القاسم وابن وهب رضي الله تعالى عنهما عن شاة وضمت للذبح فذبحت فلم يتحرك منها شيء هل توكل قالاً نعم إذا كانت حين تذبح حية ، فإن من الناس من يكون ثقيل البيد عند الذبح فلا تتحرك ذبيحةه وأخرين يذبحون ذبيحةه تتش .

ابن رشد وهذا إذا سال دمها أو استفاض نفسها في حلتها استثناء لا يشترط معها في حيتها ، وهذا في الصحيحه بمخلاف المريضة قوله أي لم يضنهما المرض ، لعل المراد بهذا ما في التوضيح من أن المريضة إذا كانت غير مبؤوس منها فهي كالصحيحة توكل بسائل الدم أي وإن لم تتحرك وإذا كانت مبؤوساً منها ففيها خلاف ، ثم قال وعلى القول بأن الذكرة تعمل فيها فإن تحركت وسائل دمها أكلت وإن كان السيلان فقط فلا توكل لأنه بسائل منها بعد موته .

واستثنى من المبؤوس من حياته فقال (إلا) البهيمة (الموقدة) بالذال المفعمة أي المضروبة بنحو سباع أو خمسة (وما) أي الذي ذكر (منها) في آية سورة المائدة متقدماً عليها كالمحنة بنحو حبل ومتاخراً عنها كالمردية أي الساقطة من نحو شامي جبل أو في بشر أو حفرة ، النطبيحة أي التي نطحتها بهيمة أخرى ، أو ما أكل السبع بعضها (الموقدة) جنس (المقاتل) فلا توكل بالذكرة لأنها ميتة حكماؤ الذكرة لا يذبحون الميتة ، فإن كانت غير منفودة مقتل أكلت بالذكرة وإن أليس منها والاستثناء في قوله

قطع نخاع ، ونثر دماغ ، وحشوة ، وفرني ودج ، ونقب مصران ،

تعالى ﴿إِلَّا مَا ذَكَرْتُم﴾ يحمل الاتصال ، ويحمل على غير منفوذ المقتل منها ، وبه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ، والانقطاع ويحمل على تذكرة غيرها إن نفذ مقتلها وعلىه افتصر ابن الحاجب ، وهذا التفصيل معقول المعنى موافق للفقهاء عب .

الثاني قوله فإن كانت غير منفوذة أى اتفاقاً إن كانت مرجوة الحياة وعلى قول ابن القاسم وروايته إن كانت ميسوسة منها أو مشكوك فيها ، وقال ابن الماجشون وابن عبد الحكم لا ت العمل فيها الذكارة فالثنا تعمل في المشكوك فيها دون الميسوس منها وهو الذي يقوم من العتبة ، وعلم من المصنف خمسة أقسام الميتة مفهوم المذكى من ذكر غير ميسوس من حياته مذكى ميسوس من حياته عدماً من المبالغة موقوذة وما معها منفوذة المقاتل وغير منفودتها .

وبين المقاتل بقوله (قطع نخاع) مثلث النون أى من أبيض كخطيط النواة سالك في فقار يفتح للباء جمع فقرة العنق والظهر من انقطع آيس من الحياة والروايات أن كسر الصلب دون قطع نخاع ليس مقتلاً . وقال ابن كنانة مقتل (ونثر) بفتح النون وسكون الثالثة أى خروج (دماغ) أى من حوتة الجمجمة فشذخ الرأس دون نثر دماغ ليس مقتلاً قاله عبد الحق ولا خرق خريطة أى جلدة ساترة للدماغ ولارض الأنفين ، وكسر عظم الصدر وغيرها من باقي المخالف (أو) نثر (حشوة) بضم الحاء المهمة وكسرها وسكون الشين المعجمة أى ما سواه البطن من كبد وطحال ورئة وامعاء وكلا وقلب ومصارين أى زوالها عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردتها إليها على وجه يعيش معه الإنسان .

(وذربي) يفتح للباء وسكون الراء أى قطع (ودج) أى إبانة بعضه من بعض (ونليب) أى خرق (مصران) بضم الميم جمع مصير كرغيف ورغلان وجمع الجمجمة مصارين أى تحييناً أو ظناً أو شكاً أو وهماً ، وكذا يقال في قطع نخاع وتحسوه مما قد

وَفِي شَقِ الْوَدَجِ : قَوْلَانٌ ،

يُخْفِي أَهْبَابَ . الْبَنَانِي قَوْلَهُ أَوْ شَكَّاً أَوْ وَهْمًا فِيهِ نَظَرٌ ، وَالظَّاهِرُ خَلَافَهُ إِهَامُ الْأَمِيرِ قَوْلَهُ أَوْ وَهْمًا لَا يَسْلُمُ وَفَاقَاً . لَبْنُ نَعْمَ رِبَّا يَقَالُ فِي الشَّكِ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ شَكًا فِي الْمَسَانِعِ سَرِي لَتَحْقِيقِ السَّبِبِ الْمُبَيِّعِ فَتَدَبَّرَ وَأَخْرَى قَطْعَهُ وَأَطْلَقَ تَبَعًا لِلَاكْثَرِ فَشَلَّ خَرْقَهُ مِنْ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ لَأَنَّ الْأَوَّلَ يَنْعِي اسْتِحْالَةِ الطَّعَامِ فَيَتَعَذَّرُ الْخَلْفُ فَيَحْصُلُ الْمَوْتُ . وَالثَّانِي يَنْعِي الْمُتَرُوْجِ مِنَ الْمَرْجِ فَيَجْتَمِعُ مَا يَعْنِي أَوْ يَزْأَسِمُ الْأَمْعَاءُ .

وَخَصَّهُ أَبْنُ رَشْدٍ بِالْأَوَّلِ قَاتِلًا لَأَنَّهُ لَا يَعْيَشُ مَعَهُ إِلَّا سَاعَةً مِنَ الْنَّهَارِ ، وَأَمَّا تَبَقِّيَهُ مِنْ أَسْفَلِهِ حِيثُ الرَّجِيعُ فَلَيْسَ بِمُقْتَلٍ ، لَأَنَّا وَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْحَيَاةِ وَمِنْ بَنِي آدَمَ يَخْرُقُ مَصْبِرَهُ فِي بَحْرِي الرَّجِيعِ ، وَيَعْيَشُ مَعَهُ زَمَانًا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَيَقْبَلُ وَيَدْبَرُ ، وَسَلَّمَ أَبْنُ عَرْفَةَ وَرَجْحَهُ عَيْاضَ ، وَاحْتَرَزَ بِتَبَقِّيَهُ عَنْ شَقِّهِ فَلَيْسَ بِمُقْتَلٍ وَبِعَصْرَانَ عَنْ تَقْبِيَ الْكَرْشَهِ فَلَيْسَ بِمُقْتَلٍ فَتَوَكَّلَ كَمَا أَفْقَى بِهِ أَبْنُ رَزْقٍ شَيْخُ أَبْنِ رَشْدٍ فِي كَرْشٍ بِهِمْسَهُ صَحِيحَهُ وَجَدَ بَعْدَ ذَبْحِهَا مُشْقُوبًا خَلَافًا لِحَكْمِ أَبْنِ الْقَاضِيِّ . شَيْخُ أَبْنِ رَشْدٍ أَيْضًا يَفْتَوِي أَبْنَ حَمْدَنَ بِطَرْحَهَا بِالْوَادِيِّ وَغَلَبَتِ الْعَامَةُ أَعْوَانَ الْقَاضِيِّ لِمَظَاهِرِهِ قَدْرَ أَبْنِ رَزْقٍ عَنْدَمَا فَاخْدُوهَا مِنْ أَيْمَنِهِمْ وَأَكْلُوهَا وَصُوبُهَا أَبْنُ رَشْدٍ .

أَبْنُ عَرْفَةَ وَيَؤْيِدُهُ نَقْلُ عَدْدِ التَّوَارِثِ مِنْ كَاسِيِّ الْبَقْرِ بِأَفْرِيقِيَّةِ أَهْمَمَ يَتَبَقَّونَ كَرْشَ التَّشَوُّرِ لِبعْضِ الْأَدْوَاءِ فَيَزُولُ عَنْهُ بِهِ أَهْمَمُ ، وَحَمْدَنَ بَنُونَ بِخَطْتِتِهِ أَهْبَابُ . الْبَنَانِي قَوْلَهُ مِنْ أَعْلَاهُ أَبْنِ لَبِ الْمَصِيرِ الْأَعُلُّ هُوَ الرَّهْيُ الَّذِي تَحْتَ الْحَلْقَومِ الْمُتَسَهِّلِ لِيَرْأَسِ الْمَدَةِ النَّاجِدَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ . أَبْنُ سَرَاجٍ هُوَ الْمَدَةُ وَمَا قَرْبَهُ مِنْهَا .

(وَفِي شَقِ) بِفَتْحِ الشَّينِ الْمَجْمَعَةِ (الْوَدَجِ) بِلَا قَطْعٍ بِعِصْمِهِ مِنْ بَعْضِ (قَوْلَانٌ) عَبَ لِكُنِ الْخَلْفَ إِنَّا هُوَ فِي شَقِ الْوَدَجِينِ ، وَأَمَّا الْوَاحِدُ فَغَيْرُ مُقْتَلٍ . الْبَنَانِي غَيْرُ صَحِيحٍ يَلِ الْخَلْفَ فِي الْوَاحِدِ أَيْضًا بِدَلِيلٍ قَوْلُ أَبْنِ لَبِ الْخَلْفَ فِي شَقِ الْوَدَجِ ، وَالْمَصِيرُ خَلَافُ فِي حَالٍ قَلَّ وَلَمْ يَمْدُ وَاجْرَحَ الْقَلْبَ مَعَهَا ، وَقَدْ كَانَ وَقَعَ فِيهِ كَلَامٌ ، وَانْفَصَلَ الْبَحْثُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مُقْتَلٌ ، وَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَعْنَى فِي فَرِيِّ الْأَوَدَاجِ وَقَطْعِ الْحَلْقَومِ لَأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ مُنْتَهِيٌّ عَبَارَةً عَنْ قَطْعِ حَلْمِ الذَّكَّارِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهَا أَيْضًا النَّحْرُ وَمَا كَانَ النَّحْرُ مُقْتَلًا إِلَّا

وَفِيهَا أَكْلٌ مَا دُقَّ عَنْهُ، أَوْ مَا عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِنْ لَمْ
يَنْخُفَنَا . وَذِكْرُ الْجَنِينَ بِذِكْرِ أَمَدِ

لوصول آلة التحرر منه إلى القلب فذلك والذبح سواء ، واكتفوا بالعبارة بالذبح عن ذكر المنحر وما سواه والكلينتان والرئة في معنى القلب للاتصال به في الجوف .

(وفيها) أي المدونة (أكل) يفتح فسكون (ما) أي حيوان بري (دق) بعض الدال المهملة وشد القاف أي كسر (عنقه) بتزديمه من شاهق أو ضربه بنحو حبجر ولم ينفذ مقتله وهذا شاهد لقوله وأكل المذكى وأن أيس من حياته (أو ما) أي حيوان بري (علم) بعض العين (أنه لا يعيش) بسبب ما أصابه من خنق أو وقد أو ترد أو نطح أو أكل بسبع بعضه (إن لم ينفعها) أي يقطع تخاعها قبل تذكيرها ، وهذا شاهد لهبوم قوله المنفوذة المقاتل (وذكاة الجنين) الذي وجده ميتاً في بطنه حيوان مباح بعد تذكيره حاصلة (بذكاة أمه) أي الجنين فتوكل لأنـه مذكـي لـخبر ذـكـاة الجنـين ذـكـاة أـمـه ، روى برفع ذكـاة في الموضـعين ؛ التـورـوي وـهيـ الـرواـيـةـ المشـهـورـةـ المعـرـوفـةـ ، تـتـ منـ حـصـرـ الـبـيـداـ فيـ الـخـبـرـ) التـورـويـ الـأـوـلـ خـبـرـ ، وـالـثـانـيـ مـبـتـداـ أيـ ذـكـاةـ أـمـ الجنـينـ ذـكـاةـ لـهـ لـأـنـ الـخـبـرـ مـاـ تـحـصـلـ الـفـالـدـةـ بـهـ وـهـيـ هـنـاـ لـاـ تـحـصـلـ إـلـاـ بـذـلـكـ عـلـيـ حدـ : بـنـوـ بـنـوـ أـبـنـائـنـاـ .

ولأن المجهول هنا ذكارة الجنين وأما ذكارة أمه فمشامدة، والقاعدة أن الخبر هو المجهول، وروي بنصب الثانية والتقدير أن يذكي ذكارة مثل ذكارة أمه، وربحبت الأولى تأكير الثانية، وبأن فيها حذف الموصول وببعض الصلة وهبها أن الفعل وهو ممتنع، وبأن فيها إيماراً كثيراً وهو خلاف الأصل، وعلى فرض ثبوتها فلا شاهد فيها لاحتليل أن نصها يتزعج الخافض أي ذكارات في ذكارة أمها كما في قوله تعالى ﴿وَخَسْرَانٌ مُّوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ﴾ ١٥٥ الأعراف، وهو أول لغة الإعصار وجمعه بين الروايتين . وأشار المصنف لما هو الأولى بذكر الباء، وعبر بذلك ليشمل ما يندرج في بطن ما ينحر كشاة في بطن ناقة وعكسه كيعبر في بطن شاة، ولا يشمل مباحاً في بطن عمر كشاة في بطن غنزرية ولا عكسه كمحزر في بطن بقرة فلا يؤكل في الوجهين احتياطاً .

إِنْ تَمْ بَشَّرْتُ ، وَإِنْ خَرَجَ حَيَا ذُكْرٌ ؛ إِلَّا أَنْ يُبَادِرَ فَيَقُولُ

وشرط كون ذكارة أم الجنين ذكارة له (إن تم خلقه) أي الجنين الذي خلقه الله تعالى عليه ولو ناقص يد أو رجل مثلاً قاله الباقي (بشر) أي مع نبات شعر جسمه ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه، فإن لم ينجب شعره فلا يتوكل إلا لعارض، ولا بد من علم استمرار حياته لوقت تذكرة أمها وإلا فلا يتوكل، ومن علامات استمرار حياته غالباً قائم خلقه ونبات شعره، فإن علم موته بنحو ضرب قبل تذكريتها فلا يتوكل ولو تم خلقه ونبت شعره وإن شرك في حياته وموته حين تذكريتها أكل، وذكر المط في الشبعة أي وعاء الولد أكلها وخدمه وتبقيتها للجنين، الصائغ أتشى الحصى توكل إذ لو لا حياتها لتنبت، وروى ابن حبيب استثنال أكل عشرة دون تحريم الأثنان والعسيب والفدة والطحال والمروق والمرارة والكليلتان والحسنا والمثانة وأذنا القلب.

(وإن خرج) الجنين الذي تم خلقه ونبت شعره من بطن أمها بعد ذكاثتها حال كونه (حياناً) تحييناً أو شكاً أو واماً (ذكراً) بضم فكسر مثلاً أي ذبح أو نحر الجنين نديباً في الثالث ووجوباً في الأولين، ومام يتم خلقه ونبت شعره لا يتوكل ولو خرج حياً وذكراً (إلا أن يبادر) بفتح الدال أي الخارج حياً قائم الخلق ثابت الشمر، وكسرها أي يسارع صاحبه إلى تذكريته (فيقوت) أي يموت قبلها بلا تقريره، فيتوكل بذكارة أمها.

ابن رشد بعد الحديث بذلك إذا خرج ميتاً أو به رقم من الحياة غير أنه يستحب أنه يذبح إن خرج يتعرضاً، فإن سبقهم بنفسه قبل أن يذبح أكل، وسواء مات في بطن أمها يموتها أو ابطأ موته بعد موتها ما لم يخرج وفيه روح وجس حياته او يشك فيها فلا يتوكل إلا بذكارة، وإن كان الذي فيه من الحياة رقم يعلم أنه لا يعيش، فإنه يتوكل بغير ذكارة وإن كان الاستعباب أن يذكى عند مالك رضي الله تعالى عنه، وروي عن يحيى بن سعيد أنه قال إنها توكل بغير ذكارة إن خرج ميتاً، وأما إن بقر عليه فأخرج يتعرضاً فلا يتوكل إلا بذكارة وهو اختيار عيسى بن دينار في المبسوطة له، فتبين منه أربع سور، وإلى الثلاثة الأخيرة أشار به قوله وإن خرج حياً ذكراً ذكراً أي وجوباً في المرجو

وَذُكْرِيَ الْمُزَّلِقُ إِنْ حَسِيَ مِثْلُهُ، وَافْتَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ هَا يِمَا
يَمُوتُ بِهِ، وَلَوْلَمْ يُعَجِّلْ كَفْطَعْ جَنَاحْ.

والمشكوك واستحبابا في الميوس منه الذي يعلم أنه لا يعيش ، قوله إلا أن يبادر خاص بالميوس منه أى إلا أن يبادر بالموت قبل أن يذكر فيقوت استحباب ذاته ويؤكل بدونها ، وبهذا التقرير يوافق ما مر عن ابن رشد أفاده البناني .

(وذكري) بضم فكسر مشكلا الجنين (المزلق) بضم الميم وسكون الزاي وفتح اللام آخره قاف أى الذي ألمه في حياته قبل تمام مدة حلم لعارض كعطن ثم كثرة شرب (ان حسي) بفتح الحاء المهملة وكسر المثناة الأولى أى عاش (مثنه) أى المزلق تحبيها أو ظننا لا شكأ أو وهما وتم خلقه ونبت شعره ، واحترز يعني مثله مما لا يحبها مثله فلا يؤكل ولو ذكر لاحتمال موته من الأزلق ، ابن رشد ليس المزلق الذي لم تتحقق حياته كمريض أيس من حياته لتقدم تقرر حياته دون المزلق .

(وافتقر) على المشهور (نحو العراد) من كل بري مباح لا نفس له سائلة (ها) أى الذكارة بنية وتنمية (بما) أى فعل (يموت) نحو العراد (به) أى الفعل المعبر عنه بما عاجلا اتفاقاً كقطع رأس وإلقاء في ثار أو ماء حار بل (ولو لم يتعجل) أى للفعل الموت بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل ، فإن تراخي الموت وبعد عنده فهو كالدمد ويدركى مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو إلقاء في ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه أهعب . البناني قوله لا بد من تعجيل الموت الخ فيه نظر إذا لم أمر من ذكر هذا القيد وظاهر كلامهم الإطلاق أه الأمير . قوله ولا يؤكل ما قطع منه فيه أن هذه ذكاته وتقدم للسيد تخصيص . قوله ودون نصف الخ بما لا نفس له سائلة ، أه والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

﴿ بَاب ﴾

الْمَبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ ، وَالْبَحْرِيُّ إِنْ مَيْتًا ، وَطَيْرٌ وَلَوْ جَلَّةً
وَذَا خَلْبٍ ؛ وَنَعْمٌ ، وَوَحْشٌ لَمْ يَقْتَرِسْ :

(باب)

(في المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة والاشربة)

(المباح) تناوله في الاختيار من غير الحيوان أكلًا أو شربًا (طعام طاهر) تقدم بيانه أول الكتاب (و) المباح من الحيوان (البحري) أي المسؤول للبحر خلقه وحياته فيه إن أخذ منه حيًّا، بل (ولو) أخذ منه حال كونه (ميتاً) عب لو زاد هنا وأدمه وكبه وخزيره وسقط ما يذكره في الآخرين من الكراهة لوافق الراجح من إباحة جميع ما ذكر (وطير) إن لم يكن جلالة.

بل (ولو) كان (جلالة) بفتح الجيم واللام مشددة وهي لفظة البقر التي تتبع النجاسات، ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها إن لم يكن ذا خلب بل (و) لو كان (ذا خلب) كمتبر وهو للطائر والسبع كالظفر للإنسان كالباز والرخم والغراب والحدأة إلا الوطواط فهو مكروه على المشهور ورجبيه نحس انه عب البناني الرخام يفتح حتى واحدة رخمة طائر معروف يأكل العذرنة ويسمى الأنوق أيضًا بفتح الميزه ولا يبيض إلا في محل لا يصل إليه أحد، وفي المثل أعز من بيض الأنوق. وقوله إلا الوطواط فهو مكروه على المشهور مخالف لما في التوضيح من أن القول بالتحريم هو المشهور كما نقله العطاء، وذكر عن ابن رشد أنه استظرف التحرير أيضًا.

(و) المباح (نعم) إبل وبقر وغنم ولو جلالة ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند الخumi واتفقاً عند ابن رشد (ووحوش لم يفترس) كفزاً وبقر ووحش وحمره وضب

كِبْرَيْوْعُ ، وَجَلْدِيْوَرْبُ ، وَأَرْنِبُ وَقَنْفُنْدُ ، وَضَرْبُوبُ ، وَحِيَةُ أَمِنَ سَمْهَا ،

بخلاف المفترس لآدمي أو غيره فيكره ، وعبر به دون لم يعد لأن الماء خاص بالآدمي (كبريوع) بفتح المثناة وسكون الراء فموحدة آخره عين مهملة دابة قدر بنت عرس رجلها أطول من يديها عكس الزراقة تشيل لغير المفترس (وخلد) مثلت الخاء المعجمة مع فتح اللام وسكونها ، فأر أعمى بالصحراء والأجنحة لا يصل للنجاسة أعطى من العس ما أغناه عن الإبصار ، وفار البيوت يكره أكله على المشهور إن تحقق أو ظن وصوله للنجاسة فإن شك فيه فلا يكره ورجيم المكره نحس ، ورجيم المباح طاهر ، وأما بنت عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الأجهوري يحرم أكلها لأنه يورث الفم امعب . البناني قوله يكره أكله على المشهور فيه نظر والذي في التوضيح أن القول بتحريه هو المشهور ونقله الخط ، وذكر عن ابن رشد أنه استظرف التحريم أيضاً .

(دوبر) بفتح الواو فسكون الموددة قاله الجوهري ، وقال ابن عبد السلام بفتحها من دواب الحجاجز فوق البريوع دون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياة لأنب لها توجد في البيوت جمعها وبر بضم فسكون كأسد وأسد ، ووبر بكسر الواو ، وطحلاء بالطاء المهملة أي لونها بين البياض والقبرة .

(وأرنب) فوق المهر دون الثعلب في أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه ، وهو اسم جنس غير صفة كأسد فهو منصرف ، فإن استعمل صفة لرجل يعني ذليل صرف أيضاً لعروض وصفيته .

(وقنفذ) بضم أوله وثالثه وفتحه وإعجام ذاله أكبر من الفار كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه (وضر بوب) بضم الضاد المعجمة وسكون الراء وموحدتين بينها واو ساكنة كالقنفذ في الشوك ، إلا أنه قريب من خلقة الشاة .

(وحية) ذكبت بقطع حلقومها وودجيها من المقدم فيباح أكلها إن (أمن) بضم فكسر (سهها) مثلث السين المهملة وفتحها أفتح وأحتاج لا كلها رواه ابن القاسم فيها

وَخَتَّاشُ أَرْضٍ، وَعَصِيرٌ، وَفُقَاعَةٌ

وله في غيرها وإن لم يجتمع له وهو ظاهر المصنف ، ويعتبر أمن سماها بالنسبة لاستعمالها فيجوز أكلها بسمها لينفعه ذلك لمرخصه وما مر من أن ذكائها من المقدم لأبي الحسن على المدونة ، وهو مخالف لقول القرافي صفة ذنبها أن يمسك ذنبها ورأسها بغیر عنف وتنش على مسياح مضرورب في لوح ، وتفرب بالآلة حادة رذينة في حد الرقيق من رقبتها وذنبها من الغليظ الذي هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك في قور واحد ، إذ مقى بالي جزء يسير متصل فسدت وسرى منه السم إلى وسطها فقتل آكلها بسريان سماها من رأسها وذنبها إلى وسطها بسبب غضبها ، هذا معنى قول مالك رضي الله تعالى عنه في موضع ذكائها .

وقول شيخنا اللقاني لا عنالة لأن ما للقرافي لإباحة أكلها وما لأبي الحسن لظهورها يرده أن أبيا الحسن قال ذلك بعد قوله إذا ذكيت في موضع ذكائها فلا بأس بأكلها فالحاله بينها ظاهرة ، وكتب اللقاني على قول القرافي وتنش على مسياح انظر مثل تنش على ظهرها وبطئها أعلى لتفع الذكرة في حلتها ووجيبها من المقدم فيثير غضبها أو على بطئها على هيئتها العتادة في مشيتها ، لكن يلزم عليه تذكيتها من الفنا ، ثم رأيت بعضهم صرح بأن تذكيتها بارستان مصر من الفنا لا من المقدم ، وببعضهم يريطها بخيط وقال إنه مانع من سريان سماها ، وفيه نظر . قلت لا يلزم من بعثها على ظهرها وجمع رأسها وذنبها برفق سريان سماها لتوهتمها ملاعيتها وفعل ما تأله بها .

(و) المباح (ختشاش الأرض) فهو مرفوع عطف على طعام لا يجرور عطف على يوم يوم إذ ليس من أمثلة الوشن كملحرب وخففباء وبنات وردا وجنديب وغل ودود وسوس ورحم وأضيق للأرض لأنه لا يخرج منها إلا بخرج ، ويبادر برجوعه إليها ودخل فيه الوزغ والسعالبة وشحمة الأرض فلأنها من المباح وإن كانت ميئتها بحسب لا تظهر إلا بذكائها فلورغم فيها ليست من الخشاش إنما هو باعتبار لجاجة ميئتها وإن دخلت فيه باعتبار إياحتها بذكاء ، لكن ذكر العطف عن ابن عوفة أن الوزغ لا يؤكل ولعله لسمه .

(وعصير) أي ماء العنب المصوّر أول هصره (وفقاع) كرمان شراب يتخذ من

وَسُوْبِيَا وَعَقِيدَةُ أَمِنَ سُكْرَةً، وَلِلضُّرُورَةِ مَا يَسْدُّ،

فبح وغز وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حق المخل اليه (وسوبينا) شراب يتخد من الأرز يطبغه طبعاً شديداً حتى يذوب في الماء ويصلى بنحو منخل ويحلى بسكر أو حسل (وعليد) أي ماء عنب يقال على النار حق ينuttle ويذهب إسكاره الذي حصل في ابتداء غلبانه ويسمى الرب الصامت ، ولا يجد غلبانه بذهاب ثلثيه مثله وإنما المعتبر زوال إسكاره ، ولذا قال (أمن) بضم الحاء (سکر) أي المذكور من الثلاثة ، ولو قال سكر ما كان أحسن لأن العطف بالواو وهو راجع لما عدا المصير ، إذ لا يتصور فيه إسكار إلا بإضافة شيء اليه .

(د) المباح أي المأذون فيه فلا ينافي أنه واجب (الضرورة) أي خوف ملاك النفس علماً أو ظناً (ما) أي كل شيء (يسد) أي يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله إلى حال يشرف معه على الموت ، فإن الأكل فيه لا يلبيد ومتى نص قوله يسد أنه لا يجوز له الشبع ، وهي رواية عبد الوهاب عن مالك رضي الله تعالى عنه ، ورواه ابن زرقون لأن الماجشون وابن حبيب ، ونقله ابن تاجي عن ابن الموز ، والمعتمد جواز الشبع والتزوود إلى أن يجد غيرها ، ونص الموطأ قال مالك رضي الله تعالى عنه من أحسن ما سمعت في الرجل يضطر إلى الميata أنه يأكل منها حتى يشبع ويتنزد منها ، فإن وجد منها غنى طرحها . وفي الرسالة ولا بأس للمضطر أن يأكل الميata ويشبع ويتنزد ، فإن استفني عنها طرحها .

وأجيب بجعل يسد على سد الجروح لا الرمق ، وأورد له أنه يعنى عليه تمام القتل الرابع وهو التزوود وإن تزود من خنزير لعدم فبره ثم وجد ميata تقدم عليه عند اجتماعها طرحه وأخليها ، وتناول كلامه المتليس بعصبية وهو مختار ابن يونس والقرافي وابن زرقون وأبن جزي . ابن زرقون ووجه قوله تعالى ﴿وَلَا تقتلوا أنفسكم إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ النساء ، والفرق بينه وبين القصر والطعر أن منه يفضي إلى القتل وهو ليس عقوبة جنائية بخلافهما ، لكن فيه أن المتليس بعصبية الممارية عقوبته القتل إلا أن يراد القتل على هذا الوجه أي بالجروح و مقابلة ابن حبيب متحجاً بقوله تعالى ﴿فَمِنْ أَنْطَرَ

غير باع ولا عاد ^{الآية ١٢ البقرة} ، قال وله سبيل إلى أن لا يقتل نفسه وذلك بأن يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته ؛ وهذا ظاهر القرآن ^{غير} باع ولا عاد غير متعارض لأنم ^٣ المائدة ، والمشهور أن يقول غير باع الخ أى في نفس الضرورة بأن يتناول ^{غير} باع في الباطن لشوهه ويتمسك في الظاهر بالضرورة ، فكأنه قيل اضطراراً صادقاً كما قالوا كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر ولو عاصياً بسفره ؛ وكل رخصة تختص بالسفر لا يفعلها من عصى بسفره . وسر ذلك أن المدوم شرعاً كالعدوم حسماً ، فإذا عصى بسفره كان السفر كالعدم فلا مبيح .

أما إذا كان البيح غير السفر كالضرورة يحضر أو سفر فالعصيان في السفر خارج عن المضى البيح ، وكذا كل معصية في غير الضرورة خارجة عن السبب البيح ، فإن عصى في نفس السبب البيح كان كذب في الضرورة وبقى وتنعدى فيها وتعانف للإثم كانت كالعدم وضر ، لكن ربما أيد هذا الاقتصار على سد الرمق ، وما ذكره من الإباحة عليه الأكثر ، وقيل يحرم ولكن لا إثم عليه أمة .

المشذلي أكل المضرر الميتة هل هو من باب الإباحة أو من باب المغفو عنه ، ولم يل فائدة ذلك أنها على الثاني باقية على النجاسة ، وإنما غفى عنها للأكل فيفسل فمه ويده للصلة ، وعلى الأول لا يفسل لأنها صارت من مفردات قوله المباح طعام طاهر . البساطي اختلف في تناول المضرر الميتة هل هو مباح أولاً والثانية قول جمhour العلماء وهو ظاهر الآية والاحاديث ، والثاني هو التحقيق لأن النجاسة صفة ذاتية للميتة فلا تنفك عنها وهي لا تنفك عن التحرير ، لكن هذا التحرير لا إثم فيه لإحياء النفس به اهعب وطفي وبن ، لكن فيه أنه لا تلازم بين الإباحة والطهارة ولا بين المنع والنجاسة ، بل المقرر أن بين المباح والطاهر العموم الوجهي فينفرد المباح عن الطاهر في نجس الميتة لمضرر فهي له مباحة مع نجاستها ، وقوله المباح طعام طاهر في حال الاختيار فما ذكر من أنها صارت من مفردات قوله المباح للخ من نوع ، وكذا بين النجس والحرم العموم الوجهي فينفرد النجس عن الحرم ويكون مباحاً في الميتة للمضرر فما ذكر من وهي لا تنفك عن التحرير من نوع .

غَيْرَ آدَمِيٌّ وَخَمْرٌ، إِلَّا لِفُصُّةٍ، وَقَدْمَ الْمَيْتَ

الأمير قول المشذالي أو من باب المعموق عنه مقتضاه أنه ليس مباحاً على هذا ، ولعله
مزاده كالأبادة الأصلية وإلا فافي ما يقررون به من العموم الوجهي بين مباح وظاهر ونجس
ومنوع ، ومحصل التنظير هل الترخيص يتعدى الأكل أم لا ، والأنسب بجواز الشبع
والترزود والتمادي أم : وقد يدركه مع تصريح تنت وبالبساطي بالتعريض على القول الثاني ،
وقد نص القرافي في فروعه على أنه إن لم يغسل بطلت صلاته ونقله ابن فرحون في الفارزه ،
وإذا أبىحت له للضرورة ساغ له الأكل بعد ذلك منها وإن لم يضطر حتى يجد غيرها مما
يمحل له ولو عمراً على غيره حال كون ما يسد .

(غير) مينة (آدمي) مسلم أو كافر هذا هو المشهور الذي صدر به في الجنازه ثم
ذكر مقابلة ونصه والنص عدم جواز أكله لمضطر ، وصحح أكله وهل حرمته تعبدية
وهو المشهور أو معللة بايداته لما قيل أنه إذا جاف صار سما (و) غير (خمر) في العتبية
سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن الخمر إذا اضطر إليها أيسربها قال لا ولن تزيده إلا
شرأ . ابن رشد تعطيل مالك رضي الله تعالى عنه بأنها لا تزيده إلا شرآ بسند على أنه لو
كان له في شربها منفعة لجاز له أن يشربها وإن لا فرق عنده بين المية والخمر في إياحتها
المضطر (إلا لفصة) بطعام أو غيره فيجوز إزالتها بالخمر عند عدم ما يسيغها به غيرها
بقفتح الغين المجمعة أو ضمها ، ويصدق في أنه شربها لفصة إن كان مأموناً وأولى مع
قرينة صدقة (وقدم) بفتحات مثلاً المضطر وجوبها (الميت) غير الآدمي المجتمع مع
خنزير حي أو مندح أو معقور ، لأن لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لوصفيها وما حرم
لذاته أشد منها حرم لوصفيه ، وهذا قاصر على مينة المباح ، وعلله ابن العربي بأنها تحمل
بالذكرة ولو على قول في المذهب أو غيره ، والخنزير لا يحل إجماعاً ، والحرم المختلف فيه
أولى بالإرتکاب عند الضرورة من الحرم الجمع عليه كمن أكره على زناه باخته أو بأجنبيته
فإنه يزني بالاجنبي لأنها تحمل له بالتزوج بها بخلاف اخته أم ، أى على مقابل قوله
الآتي لا قتل المسلم وقطمه وان يزني اه عب .

الأمير قوله أي على مقابل النع يأتى أن الذي لا يباح بالقتل الزنا بذات زوج أو سيد

عَلَىٰ خِنْزِيرٍ وَصِيدِ الْمُحْرَمِ، لَا مُحْمِمٌ وَطَعَامٌ غَيْرٌ،

فِي حِلْمٍ مَا هُنَّ عَلَىٰ لِبْسِهِ امْ.

وصلة قدم (على خنزير) حي أو ميت (و) قدم الميتة على (صيد حرم) أي صاده حرم حيأ ، الباجي من وجد ميتة وصيداً وهو محرم يأكل الميتة ولا يدكى الصيد لأن بذكائه يصير ميتة . ابن عاشر المراد بالصيد هنا المصيد الحي بدليل قوله لا لحمه ، وأما الإصطياد بأخرى (لا) يقدم محرم مضطرب ميتة على (لمه) أي صيد المحرم الذي مات باصطياده أو صيد له قبل اضطراره ، بل يقدم لمه على الميتة وتلدينه هو المراد وإن صدق كلام المصنف بتزارتها فلو قال عكس لمه وطعام غير لفادة صريحًا فالصورة ثلاثة .

الأول : الإصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الإصطياد وحرمة ذبح الصيد .

الثانية : الصيد الحي الذي صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة عليه أيضاً فلا يجوز له ذبحه لأن إذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة في ارتكاب هذا المحرم .

الثالثة : إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لحرم وذبح قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لأن لحم صيد المحرم حرمته عارضة لأنها خاصة بالاحرام ، بخلاف الميتة فحرمتها أصلية وهذه الصورة هي المشار إليها بقوله لا لمه وهل تلدينه عليها من درب وهو ظاهر الجواهر والموافق للمرطا في مسألة طعام الغير أو واجب وهو ظاهر التعليل .

(و) لا تقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم عليها ندبًا ، ففي الجواهر لو وجد سبب الصيد فهو أولى من الميتة لأن تحريره خاص . وفي التوضيح وأما الميتة مع ما صيد لأجل محرم فروى محمد عن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل للصيد ويؤدي جزاءه أحب الينا . الباجي يريد لأن القائلين بأن هذا مذكى مباح ائمه مشهورون ، فكان أولى من أكل ما اتفق على أنه ميتة وكذا طعام الغير بشرطه ، ففي الموطأ مثل مالك رضي الله

إِنْ لَمْ يَنْفِدِ الْقَطْعُ

تعالى عنه عن الرجل يضطر إلى الميّة أياً كُلَّ منها وهو يجد ثُمراً أو زرعاً أو غنيماً بمكانه .

قال مالك رضي الله تعالى عنه إن ظن أن أهل ذلك الشجر أو الزرع أو الغنم يصدقونه لضرورته حق لا يعد سارقاً فقطع يده رأيت أن يأكل من أي ذلك وجد ما يرمي به جوعه ولا يحمل منه شيئاً وذلك أحب إلي من أن يأكل الميّة وإن خشى أن لا يصدقونه وأن يعودوه سارقاً إن أصاب من ذلك فأكل الميّة خيراً له عندي وله في أكلها على هذا الوجه سعة أنه ، إلا ضالة الإبل للتبه عن التقاطها .

قال في الذخيرة وإذا أكل مال مسلم انتصر على سد الرمق إلا أن يعلم طول طريقه فيتزوّد منه لوجوب مواساته إذا جاء . وفي المواقف إذا أكل المضطر مال غيره فقال ابن الجليل يضمّن ، وقال الأكثر لا ضمان عليه وظاهره وجد ميّة أم لا .

و محل تقديم طعام الغير على الميّة (إن لم ينفع) المضطر (القطع) ليده لبنا في سرقته القطع كثیر المجنون وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقته كما في المواقف ، ولو قال كالضرب والأذى فيما لا قطع فيه لشمل ذلك ، فإن خاف القطع أو الضرب قدم الميّة وما سيأتي في السرقة من أن من سرق بجروح لا يقطع محول على من ثبت أن سرق بجروح ، وظاهره ولو وجد ميّة ، وما دل عليه المعموم هنا محول على ما إذا لم يثبت قوله عَبْ ، الباجي في شرح حبارة الموطأ السابقة ومذاكاً قال إن من اضطر إلى أكل الميّة فوجد ما لا يمكنه الوصول إليه فلا يخدر إما أن يكون مما لا قطع فيه كالثمر المعلق والزرع القائم ونحوه ، أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كالمال في المزروع .

فإن كان مما لا قطع فيه فقال مالك رضي الله تعالى عنه في رواية محمد عنه إن خفي فليأخذ منه وإن وجد ثُمراً أو زرعاً أو غنيماً لقوله فقط أن يصدقونه ولا يعودوه سارقاً فليأكل من ذلك أحب إلى من الميّة ، فشرط في الأولى وهي الثمر المعلق أن يخفى له

ذلك لأنه لا إثم عليه فيما بينه وبين الله تعالى ، وإنما يحجب عليه أن يحتز في ذلك من الحقوقين لنفسه فربما أودي أو ضرب لوعم به ولم يعذر بما يدعوه من الضرورة ، وشرط في الأخرى أن يصدقونه وهو في التمر الذي أواه إلى حرزه ، والزرع الذي حصد وأوى إلى حرزه ، والغم التي في حرزها وذلك أنه ربما تقطع بيده إن لم يصدقونه ولم يشترط أن يخفى له ذلك ، لأن أخذه على وجه السر هو الذي يعاقب عليه بالقطع فيحجب عليه أن يأخذه مطلقاً إن علم أنهم يصدقونه ، وإن لم يعلم ذلك فلا يتعذر لأن الأخذ على وجه الاستئرار لأنه يؤدي إلى قطع بيده أهـ كلام الباجي .

علفي قوله فيحجب عليه أن يأخذه مطلقاً لغنه فيه نظر ، لأنه بعيد من لفظ الم渥ا ورواية محمد لأنها إذا كان يحجب عليه أن يأخذه مطلقاً إن علم أنهم يصدقونه فلا معنى لاشتراطهم التصديق ، وإن لا ينسبوه للسرقة لأن النسبة للسرقة المنافية بالتصديق فيها أخذه خفية فالدار على التصديق ، فإن علمه فله أخذه خفية وجهاً ، وإن لم يعلمه فلا . أما الذي لا قطع فيه فله أخذه خفية كما روى محمد وكما يؤخذ من الم渥ا ، وإن علم أنهم لا يصدقونه ويضربونه لأنه لا قطع فيه ، ولذا قال المؤلف إن لم يخف القطع أي وإن خاف الضرب . ومنس إن لم يخف القطع أن يصدقونه ، فقول عج كلامه يقتضى أنه يأكل طعام الغير الذي في سرقته قطع ، وإن خاف بسرقة الضرب والإذية ليس كذلك فتأملـ . وغره كلام الموات لأنها نقل كلام الباجي على غير وجهه وتصرف فيه أهـ البناني .

قلت وأنت إذا تأملت ما نقله الموات وجدته موافقاً لمعنى المتن ، وحاصلهما أن ما فيه القطع يشترط في أخذه أن يعلم أنهم يصدقونه خلافة أن يقطع إن لم يصدقونه ، ولا يشترط أن يخفى له ذلك لأن أخذه خفية هو عمل القطع ، وأما ما لا قطع فيه فيشترط في أخذه أحد أمرين أن يعلم أنه يخفى له ذلك أو يعلم أنهم يصدقونه خلافة أن يضرب ويؤذي ، وإذا علمت هذا تبين لك أنه يحجب عليه الاحتراز من الإذية والضرب فيما لا

وَقَاتَلَ عَلَيْهِ . وَالْمُحَرَّمَ النُّجْسُ وَخْنَزِيرٌ ،

قطع فيه ، كما يحب عليه الاحتراز من القطع فيها فيه القطع ، وهذا عن ما قاله المواق
وتبعه حج وحر فالاعتراف عليهم في ذلك ساقط لا وجه له والله سبحانه وتعالى أعلم .

(و) إذا امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه للمضرر اليه (قاتل) المضرر
ولو كفراً جوازاً صاحب الطعام (عليه) أي الطعام بعد أن يعلمه باضطراره وأنه إن
لم يعطه مختاراً قاتله ، فإن قتل المضرر صاحب الطعام فهو ، وإن قتل رب الطعام
المضرر اقتض منه إن كان المقتول مكتاباً له ، فإن كان كفراً مثلًا ورب الطعام مسلم فلا
يقتل به ، وحمل مقاتلتة عليه إذا لم يكن معه ميتة يستغنى بها عنه ويرشد له ما تقدم أنه
إذا خاف الضرب بأخذته قدم الميتة .

(و) الطعام والشراب (الحرم) بضم الميم وفتح الحاء والراء مشددة في الاختيار
(النجس) اصالة او عروضاً من جامد او مائع (وخنزير) بري (وبغل وفرس) ولو
برذونا (وحمار) انس اصالة بل (ولو) كان (وحشياً دجن) بفتح الدال المهملة والجيم
أي نأنس ، فإن توخش صار مباحاً نظراً لرجوعه لأصله والإنسى إذا توخش لا يباح
اتفاقاً نظراً لأصله ، اي من القائلين بحرمة قبل توخشة إذ فيه قبل توخشة خلاف ، ابن
الحاچب في البقال والمحير التحرير والكرامة ، وثالثها في التحيل الجواز ، وفي الحمار
الوحشى بدجن ويحمل عليه قولان لأن القاسم وماليك رضي الله تعالى عنها .

التوضيح يرجع الأول بأنه لو كان تائسه ناقلاً للزم في الحمار الإنسى إذا توخش أن
ينتقل إلى الإباحة ، ولا خلاف أن ذلك لا ينفعه ، وفيه نظر لمرااعة الاحتاط والله أعلم .
وحصل الخط في الكلب قولهن التحرير والكرامة ، وصحح ابن عبد البر التحرير . الخط
ولم أر في المذهب من نقل إباحة الكلب والله أعلم ، لكن نقل قبله من الجواهر القول
بالإباحة واعتراضه .

(والمكروه سبع وسبعين) شمل هنا الذكر والأثنى وإن كان في الأصل إسماؤ الأثنى
خاصة كـ في الرضى ، بفتح الصاد وضم الباء ، ولا يقال فيها ضبعة وهيئه فيقال

وَشَابٌ خَلِيلَيْنِ ،

ضبمان، ولا يشترى مفرده المذكر وهو ضبمان بكسر الضاد وسكون الباء الموحدة كسر حان لاتفاق لفظه مع لفظ المثنى، ولا يقال في مفرده المذكر ضباع ولكل منها جمع مختص ومتشارك، فجمع المذكر المتشارك به ضباءين كسر حان وسراحين، وبجمع المؤنث المتشارك به ضباءات والمترافق بينها ضباع .

ابن عرفة البابجي في كراهة ومنع أكل السباع ثالثها سرمه عادها كالأسد والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالدب والتسلب والضبع والهر مطلقاً، ودخل في السبع كل ما يهدو وينتوس، وعطف عليه ما يفترس ولا يهدو والعداء خاص بالأد Kami، والأفتواس عام فيه وفي غيره، فالمهر مفترس للأهار . والذى في القاموس أن الضبع يطلق على الذكر والأنثى ومثله في المصباح ،

(وتعلب وذهب وهر) إن كان إنساً بل (وإن) كان (وحشياً وفيل) تشير إلى الكراهة في الليل فيه نظر وقد ذكر فيه ابن الحاجب قولين الإباحة والتحريم ، وزاد في بعض النسخ الكراهة، وصحح في التوضيح الإباحة فيه وفي كل ما قبل إنه مسوغ كالقرد والضبع، ولذا قال الشارح لم أر من شهر للكراءة كما هو ظاهر كلامه هنا . وقال البساطي تشير الكراهة في الفيل في عدة المصنف ، ويقى من المكروره فهد ودب وهر ونفس . ابن شاس ما اختلف في مسخه كالفيل والدب والقنفذ والضبع ، حكى اللخمي في جواز أكله وتحريمه خلافاً .

(و) المكروره (كلب ماء وخنزيره) عب هذا ضعيف والمذهب أنها من المباح . ابن غازى لعل عبارة المصنف وقيل وكلب ماء وخنزيره بالقاف من القول ، ويكون إشارة لتصنيفه ويقوى المصنف على هذه النسخة النص على حكم الفيل ، وإضافة كلب لما أخرجت الكلب الإنسى وفيه قوله . قيل مكروره أيضاً على المذهب ، وقيل حرام ولم ير القول ببيانه . الشبيع داود شيخ تى يؤدب من نسبها مالك (رض) .

(و) من المكروره شرب أو استعمال (شراب خليطين) خطأ عند النبذ أو الشرب

وَنَبْذُ بِكَدْبَاءٍ ، وَفِي كُرْهِ الْقِرْفَوِ الْطَّيْنِ وَمَنْعِهِ : قَوْلَانِ .

كتفر وزبيب أو تين وزمور أو بسر مع رطب أو قمر وحنطة مع شعير أو أحدهما مع تين أو عسل ، وأما طرح عسل في نبيذه أو قمر في نبيذه أو شيء غيرهما في نبيذه فجائز كما فيها ، وعمل الكرامة حيث يمكن الإسكار ولم يحصل بالفعل فإن حصل حرم وإن لم يكن لضرر الزمن فلا كرامة . ومثل قصر مدة النبذ ما لا يمكن الإسكار منها كخلط سمن بيسيل أفاده عب . البناني فيه نظر لما قدمه أن خلطها عند الشرب هو المكره وهو الصواب . ابن حبيب لا يجوز شراب الخليطين نبيذان ويخلطان عند الشرب نهى عنه مالك «رض» . ابن رشد ظاهر الموطأ أن النبي عنه تبعد لا لعلة .

(و) كره (نبذ) بفتح فسكون أي بل لتمر ونحوه (بكدباء) بضم الدال وشد الموجدة والمد ويجوز قصره وهو الفرع مطلقاً ، وقيل خاص بالمستدين أي يكره أن يجعل فيه ماء ويلاقى فيه تمر أو زبيب أو تين ويترك حق يتخلل في الماء ، ودخل بالكاف الحنتم أي الفخار المطلي بالزجاج والنمير من جذع ثمرة والمثير أي المطلي بالقار ، أي الزفت . وعلة الكرامة في الجميس خوف تعجيل الإسكار أفاده عب . وقال طفي الصواب قصر ما دخل بالكاف على المزفت فقط وهو المثير ، وعدم إدخال الحنتم والنمير ليوافق مذهب المدونة والمرطاً وادخالها يوجب إجراء كلام المصنف على غير المعتمد ، لأنه لا تعرف كرامتها إلا من رواية ابن حبيب في النمير .

وفي المواقف من المدونة لا ينبع في الدباء والمزفت ولا أكره غير ذلك من الفخار وغير من الظروف . قيل أليس النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ عن الظروف ثم وسع فيها قال قال مالك «رض» ثبت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ عن الدباء والمزفت فسلا ينبع فيهما ، وقد قررها المترشح على الصواب .

(وفي كره) أكل (القرف والطين ومنعه) أي الأكل أو ما ذكر (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وعمل منع أكل القرف بأنه مسوخ وبأنه ليس من بسمة الأنعام ، وكرامتها بعموم قوله تعالى فَقُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ وعمل منع أكل الطين

بإذاته ومثل القرد النسناس ومثل الطين التراب ، وعلى إباحة القرد فالاكتساب به حلال
وكتذا ثمنه ويذكره ذلك على كراحته ، ويحرم على حرمته ويرد لموضعه وقد جلب قردم من
الشام إلى المدينة فأمر أمير المؤمنين بوده إلى الموضع الذي جلب منه ، ويستثنى من الطين
الطين الذي تستنقذ الحامل له وتخاف على جنينها فيرخص لها قطعماً في أكله ، قاله ابن
غلاب . وقوله ويحاف بالواو وأحدها فيه قوله . وفي الإرشاد والنيلات كلها مباحة
إلا ما فيه ضرر أو تقطيبة عقل كالبنج ونحوه .



﴿باب﴾

سُنَّ لِعُرٌّ غَيْرَ حَاجٌ بِمِنْ ضَحِيَّةٍ لَا تُجْحَفُ

(باب)

في الضحية والمعتلة

(سن) بضم السين وشد النون عيناً (لـ) شخص (حر) ولو أثني أو مسافراً فلا تسن لرقيق ولو بشائبة (غير حاج) فلا تسن حاج، سواء كان يعني أو غيرها لأنـ لا يخاطب بصلة العيد فكذا الضحية، ودخل في غير الحاج المعتمر فتسن في حقه حال كون غير الحاج (يعني) فأولى إن كان بغيرها، سواء كان من بها من أهلها أو مقيمـ بها. طرقـ كأنـ حومـ على قوله وهي على الناس كلـهمـ الحاضـرـ والمـاسـفـرـ إـلـاـ الحاجـ فـليـسـ عـلـيـهـ وإنـ كانـ منـ سـكـانـ منـيـ اـهـ ، فـاقـتـصـرـ عـلـيـ الـمـالـغـ عـلـيـهـ لـأـنـ الـتـوـمـ فـيـهـ أـنـ الحاجـ مـنـ غـيرـ مـكـانـ منـيـ مـنـ بـابـ أـوـلـيـ وـمـنـ فـاتـهـ الـحـجـ دـخـلـ فـيـ غـيرـ الحاجـ ، اـهـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ فـقـولـهـ بـعـنـ نـعـتـ حاجـ وـأـنـ قـاعـلـ سـنـ (ـضـحـيـةـ) وـيـقـالـ أـضـحـيـةـ بـضـمـ الـهـمـزـ وـكـسـرـهـ وـأـضـحـاءـ وـأـضـحـيـ أيـ

تضـحـيـةـ وـلـوـ حـكـمـاـ كـمـشـرـكـ فـيـ الـأـجـرـ بـفـتـحـ الرـاءـ ، فـيـةـ إـدـخـالـهـ كـفـعـلـ نـفـسـهـ وـإـنـ تـرـكـهـ أـهـلـ بـلـدـ قـوـتـلـواـ عـلـيـهـاـ لـأـنـهـاـ مـنـ شـعـارـ الـإـسـلـامـ عـنـ نـفـسـهـ وـعـنـ وـالـدـيـهـ الـفـقـيرـينـ وـوـلـدـهـ الـذـيـ

تـلـازـمـ نـفـقـتـهـ لـأـنـ زـوـجـتـهـ وـلـاـ عـنـ رـقـيقـهـ . اـبـنـ حـبـيـبـ يـلـازـمـ الـإـنـسـانـ أـنـ يـضـحـيـ عـنـ تـلـازـمـ

نـفـقـتـهـ مـنـ وـلـدـأـوـ وـالـدـعـبـ لـزـوـمـهـ الشـخـصـ عـنـ وـلـدـهـ وـوـالـدـهـ الـذـيـ تـلـازـمـ نـفـقـتـهـ مشـكـلـ لـأـنـهـ أـفـرـبةـ

كـالـصـومـ ، فـكـانـ الـقـيـاسـ أـنـ لـأـتـوـدـيـ عـمـنـ ذـكـرـ كـالـزـوـجـةـ اـهـ ، وـجـوـاـيـهـ أـنـ الصـومـ بـدـنـيـةـ

لـأـتـبـلـ الـنـيـابةـ وـالـضـحـيـةـ قـرـبـةـ مـالـيـةـ تـقـبـلـهاـ .

ونـعـتـ ضـحـيـةـ يـحـمـلـةـ (ـلـاـ يـحـفـ) أـيـ تـعـبـ وـلـاـ تـصـرـ التـضـحـيـةـ الـحـرـ غـيرـ الحاجـ بـأـنـ لـأـ

يـخـاطـبـ لـتـعـنـهاـ لـأـمـرـ ضـرـوريـ فـيـ عـامـهـ ، فـإـنـ اـحـتـاجـ لـهـ فـيـهـ فـلاـ تـسـنـ لـهـ . وـهـلـ يـسـنـ

وَإِنْ يَتِيمًا بِيَمْدُعْ ضَانِ ، وَثَنِي مَعْزٍ وَبَقْرٍ وَإِبْلٍ : ذِي سَنَةٍ ،
وَثَلَاثٍ ، وَخَمْسٍ ، بِلَا شَرْكٍ ، إِلَّا فِي الْأَجْرِ ؛

تسلف ثنتي ابن يرجو وفاه وهو قول ابن رشد ، وجزم به ابن تاجي أولاً وهي طريقة ابن بشير .

وظاهر كلام ابن الحاچب إن كان المهر غير الحاج غير يتيم بل (وإن) كان (يتيم) أي صغير آنات أبوه ويغاطب ولية بفعلها عنه من مال اليتيم ولو عرض تجارة ويقبل قوله إنه ضحى عنه ، وينبغي أن يرفع لقاهن مالكي إن كان هناك حتفي بالأولى من الزكاة وصلة ضعيبة أي تضعيه (يمدع) بفتح الجيم والذال المعيقة (ضأن وثني) بفتح المثلثة وكسر النون وشد الياء (معز وبقر وإبل ذي) أي صاحب (سنة) بيان يمدع الضأن ولثني المعز وعلامة أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه ، لكن يشترط في المهر دخوله في السنة الثانية دخولاً بينما كا تقidea الرسالة . والظاهر أن المراد به ما يلتفع فيه أي تحمل منه الآثني وحده بغضهم بكشر .

(ذي) (ثلاث) بيان لثني البقر (و) ذي (خمس) بيان لثني الإبل والمعتب السننة الاعمرية ، ولو نلخص بعض شهورها ويلتئم يوم ولادته إن ولد بعد فجره ، فان ولد الضأن ليلاً يوم عرفة صحت تضعيته يوم العيد من العام الذي يليه ، ويتم شهر ولادته الذي ولد في أثناءه بالعدد ، والفرق بين الفتن وغيرها أن جذع الفتن يحمل وغيرها لا يحمل إلا ثنيه حال كون الجذع والثني (بلا شرك) بكسر فسكون أي اشتراك في ذاته فلا تصح التضعيه بمشاركة في ذاته بشراء أو إرت أو إعطاء .

(إلأ في الأجر) بفتح فسكون اي التواب فيجوز التشريك فيه قبل التضعيه بشرطه الآتية ، وفائدة التشريك فيه سقوط طلبها عن الشرك بالفتح ولو غنياً وإن انتفى شيء من الشروط فلا تجري ، عن واحد منها ، ولا يعتبر التشريك بعد التضعيه ، ولا يمنع من إجزائنا عن ربها ولتها لربها لأنه إنما شرك في الأجر وهو صادق بصورتين ، الأولى : أن يدخله معه في ضعيته . والثانية : أن يضحي عن الاثنين أو أكثر ولا يدخل المضحي معهم

وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ ؛ إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقَرُبَ لَهُ ، وَأَنْفَقَ
عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعَ . وَإِنْ يَمْهَأْ

فيها . ويشرط في الصورة الأولى الشروط الآتية دون الثانية أفاده اللخمي ويدل عليه خبر .

الله : هذا مما شهد لي بالبلاغ وشهدت له بالتصديق إن كان المشرك في الأجر سبعة بل (وإن) كان المشرك في أجرها (أكثر من سبعة) ويجوز التشريك في الأجر (وإن) كان المشرك بالفتح (سكن معه) أي المشرك بالكسر في بيت واحد ولو حكمها بأن يغلق عليها باب واحد عب . والخرشي هذا فيما ينقض عليه تبرعاً ، فإن وجبت عليه فلا يشرط سكتاه معه . البناني انظر من أين لها هذا التفصيل ولم أر من ذكره غير الطخيحي عن العوفي مستدلًا بكلام ابن حبيب الذي في الموارد ولا دليل له فيه أصلاً ، والظاهر من كلام المدونة والباسجي واللخمي أن السكتني معه شرط مطلقاً .

(ب) إن (قرب) المشرك بالفتح (له) أو المشرك بالكسر نسباً ولو حكمها كزوجة وأم ولد قوله إدخالها معه في الأجر . ابن عزفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب . ابن حبيب ذكر الرق كأم الولد في صحة إدخالها ولم يذكر له مقابلة . ومثله في التوضيح عن زواية محمد ، واقتصر عليه الباسجي قائلاً الزوجية آنذاك من القرابة ونحوه المازري ، وفي البيان ما فصله وأهل بيت الرجل الذين يجوز له أن يدخلهم في أضحنته على مذهب مالك « رض » أزواجه ومن في عياله من ذوي رحمة كانوا من تلزمهم نفقتهم أو من لا تلزمهم نفقتهم ، غير أن من كان من تلزمهم نفقته لزمه أن يضحي عنهم إن لم يدخلهم في أضحنته حاشا الزوجة .

(ج) إن (أنفق) المشرك بالكسر (عليه) أي المشرك بالفتح وجوياً كأبيه الفقير بن وزرائه الذي لا مال له الصغير أو العاجز عن الكسب ، بل (وإن) أنفق عليه (تبرعاً) كأخيه وعده وأبيه وأولاده الذين لم يمل إنا كان جذع الفثم وثني البقر ذا قردين بل (وإن) كانت الضحية (جاء) أي علوقة بلا قرن من نوع ماله قرن فتجزىء

وَمُقْعِدَةً لِشَحْمٍ ، وَمَكْسُورَةً قَرْنٌ ، لَا إِنْ أَدْمَى كَبَيْنِ
مَرَضٌ ، وَجَرَبٌ ، وَبَشَمٌ ، وَجُنُونٌ ، وَهُزَالٌ ، وَعَرْجٌ ،
وَعَوْدٌ ، وَفَائِتٌ جُزْمٌ

اجماعاً نقله ابن زرقون وغيره ، وأما إن كانت مستأصلة القرنين عروضاً ففيها قولان . ابن عرفة وفي أجزاء مستأصلة القرنين دون ادماه نقل الشيخ عن كتاب محمد وابن حبيب .

(ومقعدة) بضم الميم وسكون القاف وفتح العين أي غاجزة عن القيام (لـ) كثرة (شحم ومسورة) جنس (قرن) من طرفه أو أصله واحد أو أكثر لأنه ليس نصاً في خلقة ولا لحم إن برىء ولم يدم (لا) تجزيء مكسورته (إن أدمى) أي سال دمه لأنه مرض والمراد به عدم برته لا خصوص السيلان ، فلو قال إن برىء كان أحسن .

وشبه في عدم الأجزاء فقال (كبين) بكسر المثلثة مثلثة أي ظاهر (مرض) من إضافة ما كان حفة وهو الذي لا تترى معه كتصريف السليمة ، لأنه يفسد المعجم ويضر من يأكله (و) بين (جرب و) بين (بشم) أي تخمة من أكل غير معتاد أو كثير والمرض الناشئ عنه لا ينفك عن كونه بيناً . وهذا ما لم يحصل لها اسهال .

(و) بين (جنون) أي فقد الهم وأما الثلامة بالثلثة وهي التي تدور في موضوعها ولا تتبع القسم فقال أبو عمر لا يأس بها إن كانت سببية الخط الأولى ، ودائماً جنون لأن الجنون غير الدائم لا يضر قاله في التوضيح ، وأخذه من بين غير واضح .

(و) بين (هزال) وهو معنى قوله مَلْقُوتُهُ والمعجماء التي لا تتنقى قال أهل اللغة أي لا منع في عظامها لشدة هزالها ، وقال ابن حبيب هي التي لا شحم فيها ، وفسرها ابن الجلاب وغيره بالوجهي .

(و) بين (عرج) هو الذي يمنعها من مسايرة أمثالها (و) بين (عور) أي ذهاب بصر احدى العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر بصر العين . الباجي إذا كان في عين الأضحية بياض على الناظر ، فإن منعها الرؤبة فهي العوراء وكتنا عندي لو ذهب أكثر بصرها (وفائت) أي ذاهب وناقص (جزء) عطف على ما بين فالمعنى لا

**غَيْرُ خُصِيَّةٍ وَصَمْعَاهُ جَدًا، وَذِي أَمْ وَحْشَيَّةٍ، وَبَتَرَاءَ،
وَبَكْنَاءَ وَبَخْرَاءَ، وَبَابِسَةَ ضَرَّعَ،**

يمزىء فائت جزء كيد أو رجل بقطع أو خلقة كان الجزء أصلياً أو زائداً (غير خصية) بضم الحال المفعمة وكسرها، أي بيضة، وأما ناقص خصية خلقة فيجوزه . وكذا يخصى إن لم يرضه إلا فلا كما في النقل ، وظاهره ولو غير بين ولكن ينتهي تقديره به، ففي مفهومه تفصيل ، ودل قوله خصية على أن ما خلق بلا خصية يجوزه وهو كذلك كما تقدم ، ولذا عبر بها ولم يعبر بخصي لاقتضائه قصر الإجزاء على ما قطع منه إذ مانخلق بدونها لا يسمى خصيأ عرفاً.

والظاهر أن المراد بالخصوص هنا ما يشمل ما ليس له أثنيان كما في كلام أبي عمران وما ليس له ذكر وما ليس له واحد منها ، وسواء كان الخصي مشتركاً الجلدتين بإخراج البيضتين منهما أو متفرق الجلدتين ، واغتنى نقص الخصي لعوده بنفعه على اللحم .

(و) كبيبة (صماء) بفتح فسكون مع المد أي صنيرة الأذنين (جداً) بكسر الجيم وشد الدال بحيث تصير كأنها بلا أذنين فلا يجوزه (وذى) أي صاحب (أم وحشية) أي منسوبة للوحش لكونها منه نسبة جزئي لكتلية وأب من النعم بأن ضرب فعل أنس في أنسى وحشية فانتسبت فلا يجوزه نتاجها اتفاقاً ، لأن الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأمه وما أمه أنسية وأبها وحشى لا يجوزه على الأصح كما في الشامل ، وهو المعتمد فلا مفهوم لقوله أم .

(وبراء) بفتح فسكون ممدوداً أي لا ذنب لها خلقة أو طرورة من جنس ما له ذنب لا يجوزه (وبكاء) بفتح فسكون ممدوداً أي فاقدة الصوت من غير أمر عادي فلا يجوزه فإن كان لأمر عادي كالناقة إذا مضى لها من حلها أشهر تبكم ولا تتصوت ولو قطعت فلا يمنع الإجزاء .

(ويشراء) بفتح الموجدة وسكون الحال المفعمة أي متنة رائحة فمها فلا يجوزه لأنه نقص ، ويشير اللحم أو بعضه إلا ما كان أصلياً كبعض الإبل (وابسة ضرع) أي جميعه ،

وَمَشْقُوقَةٌ أَذْنٌ، وَمَكْسُوَّةٌ سِنٌ، لِغَيْرِ إِنْفَارٍ أَوْ كِبِيرٍ، وَذَاهِبَةٌ
ثُلُثٌ ذَنْبٌ، لَا أَذْنٌ - مِنْ ذَبْعِ الْإِنَامِ لَا يَخْرُثُ الثَّالِثُ - وَهُلْ
هُوَ الْعَبَّاسِيُّ؟ أَوْ إِمامُ الصَّلَاةِ؟ قَوْلَانٌ

وأما التي ترضع ببعضه فتجزىء . والظاهر أن مثل يبسه خروج دم ونحوه منه (ومشقوقة إذن) أكثر من ثلثها ، فإن كان ثلثها أجزاء على المشهور وهو ظاهر لاجزائها مع ذهابه فاولى مع شفه .

(ومكسورة) جنس (سن) اثنين فأكثرا وأما كسر سن واحدة فصح في الشامل الأجزاء معه وملوئها (غير إنفار أو كبير) بفتح الموحدة فهو صلة مخدوف ومفهوم لغير الخ أن ما قللت أستانه لأنفار أو كبير يجزىء وهو كذلك كما في الشامل ، وكذا لا يضر حفر الأسنان كما روى ابن القاسم .

(وذاهبة ثلث ذنب) فلا تجزىء لأنه لحم وعظم (لا) ثلث (إذن) فلا يمنع الأجزاء لأنه جلد ، وأبتداء وقتها في اليوم الأول لغير الإمام (من) تمام (ذبح الإمام) وللامام من فراغ خطبيه بعد صلاة العيد أو مضى قدره إن لم يذبح كما أفاده ابن تاجي ، وتجرى هنا الصور التسع التي سبقت في تكبيرة الإحرام والسلام فعن ابتدأ التزكية قبله أو معه فلا تجزىء ضحية سواء ختم قبله أو معه أو بعده ، فهذه ست صور وإن ابتدأها بعده وإن ختمها قبله لم تجز ، وإن ختمها معه أو بعده أجزاء ويستمر وقتها (الآخر) اليوم (الثالث) ليوم العيد ويقوت بغيره وامام الطاعة إن صلى إماماً بالناس في صلاة العيد فتذكيره هي المعتبرة اتفاقاً .

(و) إلا فـ(هل) الإمام المقتدى به في الذبح (هو) إمام الطاعة وهو (العباسي) فيلزم تحرى أهل بلاده كلها تذكيره (أو إمام الصلاة) أي العيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضاً أم لا (قوله) لم يطعن المصنف على أرجحية أحد هما محلهما حيث لم يبرز العباسي أضحيته إلى المصلى ، وإنما المعتبر اتفاقاً ، ومن لا خلافة لهم المعتبر

وَلَا يُرَا عَنْ قَدْرَهُ فِي غَيْرِ الْأُولِ وَأَعَادَ سَابِقَهُ، إِلَّا مُتَحَرِّيَ
أَقْرَبُ إِمَامٍ : كَانَ لَمْ يُبَرِّزْهَا، وَتَوَانَى بِلَا عُذْرٍ قَدْرَهُ،
وَبِهِ انتَظَرَ

إمام صلاتها أفقاماً أفاده هب ، طفى العباسى صوابه إمام الطاعة لأنَّه تبع في التعبير
بالعباسى . اللخمي و ابن الحاجب وما عبرا به لأنهما كانا في زمان ولادة بنى العباس بخلاف
المصنف ، وقد وهمت عبارته الشارح فقال في باب القضاء يستحب في الإمام الأعظم كونه
عباسياً وتبعه عج ، وقد خرج بذلك عن أنفوال المالكية .

البناني قول زفيتهم تحري أهل بلاده كلامها للذبح فيه نظر وقصور بل على القول كل بلد
يعتبر عاملها أقول اللخمي المعتبر إمام الطاعة كالعباسى اليوم ، أو من أقامه صلاة العيد
ببلده أو عمله على بلد من بلدانه ، والخلاف جرى بين اللخمي و ابن رشد . وعبارة الثاني
المراغي الإمام الذي يصلى صلاة العيد بالناس اذا كان مستخلفاً عليها اه ، فشرط في إمام
الصلوة أن تكون مستخلفاً ولا شك أن إمام الصلاة المستخلف هو الإمام أو من يقوم
مقامه ، وهو الذي تقدم عن اللخمي فخلافها لفظي .

(ولا يراعى) بفتح العين (قدره) أي ذبح الإمام (في غير) اليوم (الأول) ولو
أراد الإمام الذبح في غير الأول لكونه لم يذبح في الأول (وأعاد) استئنافاً (سابقه) أي
لإمام بالذبح في اليوم الأول وكذا مساويه كما قدمناه ، هذا في حق من هم إمام له
ضجعة وأبرزها بدليل قوله (إلا) الشخص (المتحرى أقرب إمام) لكونه لا إمام له
ثم تبين له سبقه فتجزئه على المشهور .

وشه في الإجزاء فقال (كان) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدري صلة
(لم يُبَرِّزْهَا) أي الإمام ضعيفه المصلي وأتم خطبيته ورجع لبيته ليذبح أضعيفه فيه
مرتكباً المكرره (وتوانى) الإمام في ذبح أضعيفه (بلا عذر) وأخر غيره تصحيحة
(قدره) أي ذبح الإمام وضحى ثم تبين أنه سبق الإمام فإنها تجزئه (و) إن توافق
الإمام في التضحية (به) أي بسبب عذر كاشتغالي بقتال عدو (انتظر) بضم المثناة

لِلْزَوَالِ . وَالنَّهَارُ شَرْطٌ ، وَنُدْبٌ إِبْرَازُهَا ، وَجَيْدٌ ، وَسَالِمٌ ،
 وَغَيْرُهُ خَرْقَاءٌ وَشَرْقَاءٌ ، وَمُقَابَلَةٌ ، وَمُدَابَرَةٌ ، وَسَمِينٌ ،
 وَذَكْرٌ ، وَاقْرَنٌ ، وَأَبْيَضٌ ،

وكسر الظاء (ا) قرب (الزوال) بحيث يبقى إليه ما يسع الذبح، فإن ذبح الإمام قبل ذلك ذبحوا بعده وإلا ذبحوا قبل الزوال لثلا يفوتهم وقت الفضيلة في أول يوم .

(والنهار) من طلوع الفجر لغروب الشمس في غير اليوم الأول، ويندب التأخير فيه لظهور الشمس وحل النفل (شرط) في صحة التضحية، وفي الكلام حذف مضاد أي وذبح النهار قلأ تصح ليلًا .

(وندب) بضم فكسر الإمام وغيره (إبرازها) أي الضجيج للصلوة وبكرة عدمه للإمام فقط (و) ندب (جيد) بفتح الجيم وكسرا المتشاءمة مشودة أي حسن الصورة من أعلى النعم وأكملا من مال طيب (و) ندب (سالم) من عيوب يجزئ معها (و) ندب (غير خرقاء) وهي التي في أذنها خرق مستدير أو المقطوع بعض أذنها (و) ندب غير (شرقاء) وهي مشقوقة الأذن (و) ندب غير (مقابلة) بضم الميم وفتح الموحدة أي التي قطع من أذنها من جهة وجهها وترك معلقاً (و) ندب غير (مدابرة) بضم الميم وفتح الموحدة أي قطع من أذنها من خلفها وترك معلقاً .

(و) ندب نعم (سمين) وندب تسمينه على المشهور، أو كرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود أفاده عبد بن الذي في الموق والخط وابن عبد السلام عن عياض الجموري على جواز تسميتها به، والظاهر وافقاً للبدر أنه الإذن في مقابلة كراهة . ابن شعبان فلا ينافي التدب سبباً الوسيلة تعطي حكم مقصدها . السيد وسيمين واحد أفضل من متعدد غيره أمير

(و) ندب (ذكر و) ندب (اقرن) أي ذو قرنين (و) ندب (أبيض) خبر مسلم ضحى عليه يكبش أقرن بطاً في سواد ويرتك في سواد وينظر في سواد زاد النسائي ويأكل في سواد فأتنى به ليضحى به فقال ، يا عائشة هلمي المدية تم قال استحقديها بمحجر

وَفَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخَصِيُّ أَسْمَنَ، وَضَانٌ مُطْلَقاً ثُمَّ مَعْزٌ،
ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ، أَوْ إِبْلٌ؟ خَلَافٌ وَتَرْكٌ حَلْقٌ،

ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش وأضجعه ، ثم قال لبس الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي به . وروي أن هذه صفة الكبش الذي فدي به ابن ابراهيم عليها الصلاة والسلام من الذبح .

وروي دم عفراء أفضل عند الله من دم سوداين ، والغفراء البيضاء وبها فسر الأملح في خبر الصحيحين ضحي يكشين أقرنين أملحين . ابن العربي الأملح النقى البياض ، وقيل تكون الملح فيه شامات سود أو المفتر الشعر بالسواد والبياض كالشبيهة أو الأسود الذي تعلوه حمرة أو خالط بياضه حمرة أو ما في خلال بياضه طبقات سود أقوال .

(و) ندب (فحل وإن لم يكن الخصي أسمن) فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين ، وهذا لا يفيده كلام المصنف لصدقة بتساويها (و) ندب (ضأن مطلقاً) فحله ثم خصيه ثم أثناه معز (ثم) يليه في الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه في الفضل (بقر) كذلك على إبل (وهو الأظهر أو) يلي المعز في الفضل (إبل) كذلك على بقر فيه (خلاف) في التشمير . ابن غازي صوب ابن رشد في المقدمات تقديم البقر على الإبل ، وإليه وأشار بالأظهر . ووجه عكسه في رسم مرض من ساع ابن القاسم بأن الإبل أغلى ثمناً وأكثر لها إلا أن تفضيل الغنم خرج بدليل السنة إثباتاً لنداء الذبيح عليه بذبح عظيم ، وصرح ابن عرفة بشهoriـة الأول ولا أعلم من شهر الثاني له .

ونقل عن خط المصنف بطرة نسخته شهر الو كراكي الاول وابن بزيذه الثاني ، ونص ابن عرفة في فضل البقر على الإبل وعكسه ثالثها لغير من يبني ، الاول للمشود مع روایة الحنثرو والقابسي ، والثاني لابن شعبان ، والثالث للشيخ عن أشبـ عبـ وهو خلاف في حال هل البقر أطيب لها أو الإبل .

(و) ندب (توک حلق) لشعر من جميع البدن وقصه أو إزالته بنورة كذلك

وَقْلِمٌ؛ لِمُضَحٍّ؛ عَشْرَ ذِي الْحِجَةِ؛ وَضَحِيَّةٌ عَلَى صَدَقَةٍ

(و) ترك (قلم) لظفر (مضح) أي مریده تضحية حيث يثاب عليها حقيقة أو حكماً فيشمل المدخل في الشخصية بالشروط، فيندب له ما يندب مالكتها من تركها (عشر ذي الحجة) ظرف لتركه وغايته إلى أن يضحى أو يضحى عنه أو ينجب في الذبح ويقتل، والتبير بالشر باعتبار الليلي أو من استعمال الكل في الجزء إذ المراد تسع فقط إن أراد التضحية في اليوم الأول من أيام العيد. وأما في الثاني فالعشر على حقيقته لا في الثالث وإن ندب ترك الحلق فيه أيضاً والقلم.

وحكمه الندب ما ورد في عدة أخبار أنه يغفر له بأول قطرة من دمهما ذكره المساوي في خبر إذا دخل العشر أي عشر ذي الحجة، وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شره ولا بشره شيئاً، وروي فلا يأخذ من شره ولا من أظفاره شيئاً وحمل الشائنة الإبقاء على الندب مع قول أبي حنيفة منهم بوجوب الضحية، وحمله أحمد على الوجوب على ظاهر الحديث مع قوله بستيتها له، وخبر غير أصح بيتك أن يعتق الله بكل جزء منها جزءاً من النار والشعر والظفر أجزاء فترك حتى تدخل في العتق، وأما في غير عشر ذي الحجة فيندب تفريطه من الجمعة إلى الجمعة إن احتاج له وغاية تركه كالعادة أربعون يوماً.

(و) ندب أن تقدم (ضحية على صدقة) بشمنها قال فيها ولا يدع أحد الأضحية ليصدق بشمنها ولا أحب تركها لمن قدر عليها. أبو الحسن لا حاجة فيه لكونها مستحبة لاحتلال أنه أطلق المستحب على السنة كما يطلق على الواجب. البساطي أهل يستدعي مقدراً فاما أن يقدر ويندب تقديمها على كذا، كما قرره الشارح أو يقدر وهي مقدمة على كذا، والأول يساعدنه سياق الكلام. وبخلافه ظاهر الروايات، والثاني يساعدنه ظاهر الروايات وبخلافه السياق.

طفى بحثه صواب لأن لفظ الشیوخ هي في أفضل من الصدقة وهذا لا يقتضي تقدیمها على الصدقة كما يعطيه كلام المصنف، ولا معنى لكونها سنة، ولتقديمها عليها مندوب

وَعِشْقٍ ، وَذَبْحًا بِيَدِهِ ، وَلِلْوَارِثِ إِنْفَادُهَا ، وَجَمْعُ أَكْلِ
وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءِ بِلَا حَدٍ ، وَالْيَوْمِ الْأَوَّلِ ،

كما فعل المصنف ابن عبد السلام عقب ذكر الخلاف في أفضليتها على الصدقة وعكسه لعله
مبين على الخلاف في أنها سنة أو فضيلة اهـ البناني ، وقد يقال تسامح المصنف باطلاق
التدبـ على السنـية فواافق الروايات .

(د) على (عنت) لأن إحياء السنـ أفضل من التطوع وذكره ، وإن علم أنـ السنة
أفضل من المستحبـ لدفع قومـ كونـهـ هناـ أـفضلـ مـنـهاـ لـانـهاـ وـالـمـدـرـوبـ قدـ يـكونـانـ أـفـضلـ منـ
الـفـرهـنـ كماـ قالـ :

الـفـرضـ أـفـضلـ مـنـ تـطـوعـ عـابـدـ حـتـىـ وـلـوـ قـدـ جـاءـ مـنـ بـاـكـثـرـ
إـلـاـ التـطـهـرـ قـبـلـ وـقـتـ وـابـنـداـ ، لـلـسـلـامـ كـذـاكـ اـبـراـ المـعـسـرـ

(و) نـدبـ (ذـبحـهاـ) أـيـ الضـحـيـةـ (بـيـدـهـ) أـيـ المـضـحـيـ إنـ أـطـاقـهـ وـلـوـ اـمـرـأـ أوـ
صـيـباـ ، فـلـانـ لـمـ يـهـتـدـ لـهـ إـلـاـ بـعـيـنـ فـلـاـ بـاـسـ أـنـ يـعـاـنـ وـلـاـ بـأـسـ أـنـ يـمـسـكـ طـرـفـ الـآـلـةـ وـيـهـيـدـهـ
الـجـزـارـ بـاـنـ يـمـسـكـ رـأـسـ الـحـرـبـةـ وـيـضـمـهـ عـلـىـ الشـحـرـ أـوـ الـعـكـسـ خـبـرـ أـبـيـ دـاـوـدـ الـفـيـدـ
لـذـلـكـ ، فـلـانـ لـمـ يـمـسـنـ شـيـئـاـ اـسـتـنـابـ وـنـدبـ حـضـورـهـ مـعـ ثـانـيـهـ وـتـكـرـهـ الـاسـتـنـابـ مـعـ
الـقـدـرةـ عـلـىـ الـمـبـاشـرـةـ .

(و) نـدبـ (لـلـوـارـثـ إـنـفـادـهـ) أـيـ التـحـيـةـ بـهـ إـنـ كـانـ عـيـنـهـ لـلـتـضـحـيـةـ بـهـ قـبـلـ مـوـتـهـ
بـغـيرـ نـذـرـ إـلـاـ وـجـبـ عـلـىـ الـوـارـثـ إـنـفـادـهـ بـنـاءـ عـلـىـ وـجـوـبـهـ بـهـ (و) نـدبـ (جـمـعـ أـكـلـ
وـصـدـقـةـ وـإـعـطـاءـ) مـنـ لـحـمـ الضـحـيـةـ (بـلـاـ حـدـ) أـيـ تـحـدـيدـ بـثـلـثـ أـوـ غـيـرـهـ ظـاهـرـهـ أـنـ جـمـعـ
الـثـلـاثـ أـفـضلـ مـنـ التـصـدـقـ يـجـمـيعـهـ مـعـ أـنـ أـشـقـ عـلـىـ النـفـسـ ، وـالـأـوـلـ إـبـدـالـ إـعـطـاءـ باـهـدـاءـ
(و) فـضـلـ (الـيـوـمـ الـأـوـلـ) أـيـ التـضـحـيـةـ فـيـهـ كـلـهـ مـنـ ذـبـحـ الـإـلـامـ إـلـىـ غـرـوبـهـ عـلـىـ التـضـحـيـةـ
فـيـ الـيـوـمـ الثـانـيـ اـتـفـاقـتـاـ فـيـاـ قـبـلـ زـوـالـ الـأـوـلـ ، وـعـلـىـ الـمـشـهـورـ فـيـاـ بـعـدـهـ ، ثـمـ أـوـلـ الثـانـيـ مـنـ
فـيـرـهـ إـلـىـ زـوـالـهـ (أـفـضلـ) مـنـ أـوـلـ الثـالـثـ .

و في أفضلية أول الثالث على آخر الثاني ، تردد ، وذبح ولد
خرج قبل الذبح وبعده نجزه ،

(وفي أفضلية أول الثالث) من فجره إلى زواله (على آخر الثاني) من زواله لغروبه أو العكس أي أفضلية آخر الثاني على أول الثالث (تردد) هذا مراده وإن صدق كلامه باستواها في شق التردد المطوي ، فلو قال أو العكس كما قررنا الاستقام قاله الشارح ولم يرجع أفضلية آخر الثاني على أول الثالث كما رجع أفضلية آخر الأول على أول الثاني حكایة ابن رشد الاتفاق على تفضيل أول الثالث على آخر الثاني :

وأشار بالتردد لاختلاف القابسي مع اللخمي وابن رشد في فهم الخلاف هل هو فيما بين أول الثالث وآخر الثاني كما هو بين أول الثاني وآخر الأول أم لا فهو من تردد المتأخرین في فهم كلام المقدمين ، وذلك أنه قال في التوضیح بعد ذكر الخلاف في أفضلية أول الثاني على آخر الأول وهو مالک «رض» في الواضحة أو العكس وهو لابن الموز ، وأن الثاني هو المعروف ما نصه ورأى القابسي واللخمي أن هذا الخلاف جار أيضاً فيما بين آخر الثاني وأول الثالث . وقال ابن وشد لا يختلف في رجحان أول اليوم الثالث على آخر الثاني .

(و) ندب (ذبح) أو نحر (ولد خرج) من الضحية (قبل الذبح) أو النحر لها ولو بعد نذرها على المعتمد وحكم له جلده حكمها (و) الولد الخارج منها (بعده) أي ذبح الضحية أو نحرها ميتاً (جزء) أي حكمه حكم ميت إن حل بثبات خلقه ونبات شعره وإن خرج عقب ذبحها حياً حياة مستمرة وجب ذبحه أو نحوه لاستقلاله بحكم نفسه ، وندب ذبح ما خرج قبل الذبح إحدى المعمولات الأربع وذلك أن الإمام مالکاً «رض» قال أولاً يندب ذبحه من غير تأكيد ثم أمر بمحوه واثبات أن يتأكد ندب ذبحه وهو الراجح ، ورأبى قليلة المصنف عليه كون كلامه في المندوبات فقط ، والراجح المثبت أيضاً في المسألة الثانية المعمولات وهي إذا ترور مريض قال أولاً يفسخ لو صح ثم أمر بمحوه واثبات صحته إذا صح ، والراجح الممحو في الاثنين الباقيتين .

وَكُرْهَةَ جُزُّ صُورِهَا قَبْلَهُ، أَنْ لَمْ يَتَبَتَّ لِلذَّبْحِ، وَلَمْ يَتَبَوَّءْ
جِينَ أَخْدَهَا، وَيَسْعُهُ، وَشُرْبُ لَبَنِ،

إحداهما : من حلف لا يكسو زوجته فاقتلك ثيابها المزهونة فقال أولاً يجنبت ثم أمر بمحوه وإنبيات أنه لا يجنبت ، كذا في تـت ، ورده أحمد قائلًا النهي عن ابن القاسم أنه لما أمره بمحوه أبيه ان يحيطه وجعل ترجيح الحنت إن لم تكن له نية وأولى إن كان نوى عدم نعمتها ، فإن كان نوى خصوص الكسوة فلا يجنبت بذلك المزهون . الرابعة : من سرق ولا يبني له أو شله قال تقطع رجله اليسرى ثم أمر بمحوه وإنبيات يده اليسرى ، والأمر بالمحو مبالغة في طرح المزعج وتصويب المرجوع إليه وأبقوه مكتوباً وعليه صورة مشطب لاحتلال رجوعه إليه يوماً ما ، وهذا هو الواجب لتدوين الأقوال التي رجع الجته عنها فيه عليه ابن عبد السلام .

(و كره) بضم فكسر (جز صوفها) أي الضحية (قبله) أي الذبح لأنه ينقص
حالها (إن لم ينبع) منه أو قريب منه (للذبح ولم ينوه) أي الجز (حين أخذها) أي
الضحية من يائتها أو شريكه أو من ميراث أو من عطية ، ومفهوم الشرط الأول عدم
الកبراءة إن ثبت مثله قبله أو قريب منه . وكذا إن تضررت به حر أو غيره ،
والحسن قبل الذبح إن لم يثبت له . وظاهر منطق المصنف ومفهومه سواء كانت
متذورة أم لا ، وقيدها ببعضهم بغير المتذورة قال وأما هي فيحرم جز صوفها ولو نواه
حين أخذها . ومفهوم الشرط الثاني جوازه إن نوى حين أخذها جزه قبل ذبحها ، فإن
نوى حينه جزء بعد ذبحها فإن كان مريراً بيده مثلاً فلا يعمل بنيته لأنها مناقضة لحكمها
على أصل المذهب في الشرط المنافق للمشروع قاله ابن عرفة ، فإن نوى حين أخذها
جزء بعضه للتصرف الجائز جاز ، وإن نوى حين أخذها جزء ولم يقيد
بشكل ولا ببعد فلا يكره .

(و) كره (بيمه) أي الصوف الذي يكره جزءه ، أما الجزور بعد النبض فلا يجوز
بيمه ولو نواه حين أخذها هذا هو الذي ارتضاه ابن عرفة (و) كره للمضاعي (شرب

إطعامُ كافِرٍ، وَهُلْ إِنْ بُعِثَ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ؟ تَرَدَّدْ؟

لبن) لاضعيفته نواه حين أخذها أم لا كان لها ولد أم لا أضر بشرب الأم أو الولد أم لا إن لم تكن منذورة وإلا جرى فيها نحو ما تقدم في المحتوى من قوله وغيره إن أضر بشرب الأم أو الولد موجب فعله، فإن لم يكن لها ولد وأضرها بقاوه حليب وتصدق به، وكراهه له شربه خروجهما قوية وفي شربه عود فيها ..

(و) كره المضحي (إطعام) شخص (كافر) من حلم الضعيف كتاي أو مجوسى لأنها قوية وهو ليس من أهلها (وهل) عليها (إن بعث) المضحي (له) أي الكافر في بيته فإن أكل منها في بيت المضحي لكونه ضيفه أو خادمه مثلاً فلا يكره (أو) يكره إطعامه منها (ولو) كان الكافر (في عياله) أي المضحي كظاهر وضعيف وأجير وقربى أو دخل عليهم وهم يأكلون وأكل معهم فيه (تردد) البناى اختلاف الشراح في فهم هذا الترد، وذلك أنه روى عن الإمام مالك «رض» الإباحة ثم رجع عنها إلى الكرامة، ابن القاسم الأول أحب إلى ابن رشد اختلاف قوله مالك «رض» إذا لم يكن في عياله، أما إن كان فيهم أو غشיהם وهم يأكلون فلا يأس به دون خلاف.

وقال ابن حبيب لا خلاف بين قوله مالك «رض»، بل يكره البعث إليهم إذا لم يكونوا في عياله ويحوز إطعامهم إذا كانوا في عياله، هذا حاصل مما في البيان، وتقوله الخط بلفظه وما في التوضيح من أن الذي اختاره ابن القاسم هو الكرامة، ولذا اعتمدنا هنا على خلاف لما في العتبية من أن الذي اختاره هو الإباحة المرجوع عنها كثما تقدم، وبين بما تقدم أن ابن حبيب وابن رشد متتفقان على الإباحة لمن في عياله . فقوله طفى أشجار بالتردد لطريقة ابن رشد وابن حبيب غير صحيح لأن عبارة المصنف تفيد أن عمل التردد هو من في عياله، وكذا عزوه للتوضيح لا يصح لأن ما في التوضيح نفس ما تقدم عن ابن رشد وابن حبيب، وأيضاً ابن حبيب من المتقدمين، فالإشارة بالتردد إلى خلاف المصنف.

والصواب أنه أشار بالتردد لطريقة ابن رشد المتقدمة وهي تقديره لخلاف بالبعث

والتفالى فيها

إليه وطريقة ابن الحاجب ، وهو إطلاقه كان في عياله أو بعث إليه حيث قال تكره للكافر على الأشهر^(١) وقد أشارت إلى ذلك .

(و) كره (التفالى فيها) أي للضحية بكثرة ثمنها على غالب شراء أهل البلد مسح التقادها ، وكون قيمتها ما يبذله فيها لتأديته إلى المباهاة ، وكذا التفالى في عددها إن قصد مباهاة وإلا حاز فؤان نوى فضيلة وزيادة ثواب بزيادة ثمنها أو عددها ندب كما في المدونة لغير أفضل الرقاب أغلاها ثمناً فلا منافاة بين هذا وبين قول اللغumi يستحب استقرارها كما عارض بيتهما ابن عرفة حلل الكراهة على مجرد قصد المباهاة والفاخرة لأقسام ثلاثة ، ولم يحرم مع قصد المباهاة لأنها هنا تعود بنفعة طيب اللحم وكثثره ، وشأنها أن يتصدق منها ولأنها مطلوبة فلا يسقطها قصد المباهاة .

(١) (قوله على الأشهر) يحتمل فيهن في العيال وغيره وهي طريقة ثالثة ويحتمل فيهن في العيال خاصة واتفاقاً في غيره ، وهي طريقة ابن حبيب ، ونص التوضيح القولان مالك في العتبية في النصرانية تكون ظنراً والأشهر في اختيار ابن القاسم ، ووجه أنها قربة فلا يعن بها كافر . وعن مالك « رض » التخفيف في الذمي دون غيره كالمحوسى ، وأشار ابن حبيب إلى أن من أباح ذلك إنما أباحه لمن هو في عياله وأما البعث اليهم فلا يجوز قال كذا قسره مطرد وابن الماجشون وقاله أصبع عن ابن القاسم ، وعكس ابن رشد فجعل الخلاف بالكراء والإباحة إنما هو في البعث وأما من في عياله كغريبه ووصيفه فلا خلاف في إباحة إطعامهم ، فتحصل من الطريقين ثلاثة أقوال . ابن الموز كره مالك أن يطعم من لحم أضحنته جاره النصارى والظاهر النصرانية عنده . وسئل عن النصرانية تكون ظنراً للرجل فيضعني فتريد أن تأخذ فروة ضحية ابنها فقال لا بأس أن توهد لها الفروة وتطعم من اللحم . ابن القاسم رجع مالك فقال لا خير فيه والأول أحب إلى . ابن رشد اختلاف قول مالك إنما معناه إذا لم تكن في عياله وأما لو كانت في عياله أو غشيتها ومما يأكلون لم يكن بأس أن تطعم منه دون خلاف .

وَفِعْلُهَا عَنْ مَيْتٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِبْدَاهَا بِدُونِ ،

ابن الجوزي عن بعض التابعين لا يمكّن في ثمن الأضحية ولا في شيء مما يتقارب به إلى الله تعالى اهـ عبـ . البناني قوله لتأديته إلى المأهولة بها علل ابن رشد الكراهة ومخاـ أنه يخفـ قصدهـا فـإن تـحققـ عدمـه نـدبـ لهـ للـحدـيـث وإنـ تـحـقـقـهـ حـرـمـ نـظـيرـ ماـ تـقدـمـ فيـ الـبنـاءـ عـلىـ القـبـرـ ، وـفـرقـ «ـزـ»ـ بـيـنـهـاـ غـيـرـ ظـاهـرـ لأنـ العـادـةـ المـقصـودـ بـهـاـ الـرـيـامـ حـرـامـ مـطـلـقاـ قالـهـ المـسـانـويـ وـهـوـ ظـاهـرـ ، فـقولـهـ يـكـرـهـ التـغـالـيـ فيـ عـدـدـهـاـ إـنـ قـصـدـ المـأـهـلـ صـوـابـهـ إـنـ خـافـ قـصـدـهـاـ .

(و) كـرهـ (ـفـعلـهاـ)ـ أوـ التـضـحـيـةـ (ـعـنـ)ـ شـخـصـ (ـمـيـتـ)ـ لـمـ يـشـرـطـهـاـ فيـ وـقـتـ وـالـأـوـجـبـ فـعلـهاـ عـنـهـ لـقـولـهـ وـاتـبـعـ شـرـطـهـ إـنـ جـازـ أـيـ أـوـ كـرهـ وـلـمـ يـعـينـهـاـ قـبـلـ مـوـقـعـهـ وـلـأـ نـدبـ إـنـقـاذـهـاـ . وـشـيـهـ فـيـ الـكـراـهـةـ فـقـالـ (ـكـثـيـرـ)ـ بـفـتحـ الـعـيـنـ الـمـهـمـةـ وـكـسرـ الـفـوـقـيـةـ شـاهـةـ كـانـتـ تـذـبـحـ فـيـ رـجـبـ لـأـهـلـهـمـ فـيـ الـجـاهـلـيـةـ وـأـوـلـ الـإـسـلـامـ ثـمـ نـسـخـتـ بـالـضـحـيـةـ . وـفـيـ الـكـرـمـيـيـ وـكـانـتـ تـذـبـحـ فـيـ الـعـشـرـ الـأـوـلـ وـلـمـ يـقـلـ لـأـهـلـهـمـ . وـفـيـ تـذـبـحـةـ لـأـوـلـ رـجـبـ ، وـالـفـرعـ كـالـمـيـرـيـةـ فـيـ الـكـراـهـةـ شـبـرـ الـبـغـارـيـ لـأـفـرـعـ وـلـأـعـتـيـرـةـ . الـكـرـمـيـيـ الفـرعـ بـالـفـاءـ وـالـرـاءـ الـمـهـمـةـ الـمـشـوـخـتـيـنـ يـلـيـهـاـ عـيـنـ مـهـمـةـ أـوـلـ نـتـاجـ يـنـتـجـ لـمـ كـانـواـ يـذـجـونـهـ لـطـوـاغـيـتـهـمـ رـجـاءـ الـبـرـكـةـ فـيـ أـمـوـالـهـمـ يـأـكـلـونـ مـنـهـ وـيـطـعـمـونـ .

ابن رشد اختلف في قول النبي ﷺ لا فرع ولا عتيرة فقيل إنه نهى عنها ، وقيل نسخ لوجوهها فلعل المصنف ترجح عنده النبي وحمله على التزويه لأنه المحقق فعدوها من المكرهات ، ويريد كونه نهياً رواية النسائي والإسماعيلي بالفطرة نهى رسول الله ﷺ عن الفرع والعتيرة .

(و) كـرهـ إـذـاـمـ يـعـيـنـهـاـ (ـإـبـدـاهـاـ)ـ أـيـ الضـحـيـةـ (ـبـدـونـ)ـ مـنـهـاـ أـيـ صـاوـطـ الـرـاجـعـ إـذـاـكـانـ بـنـيـرـ قـرـعـةـ وـإـلـاـفـلاـيـكـرـهـ ، وـلـكـنـ يـنـدـبـ لـهـ ذـبـحـ أـخـرـيـ وـيـكـرـهـ اـفـتـصـارـهـ عـلـىـ السـرـونـ ، وـمـفـهـومـ بـدـونـ أـنـ إـبـدـاهـاـ يـغـيـرـ مـنـهـاـ لـأـيـكـرـهـ ، وـفـيـ تـوـضـيـحـهـ يـنـبـهـيـ كـوـنـهـ مـسـتـحبـاـ . الـحـلـ إـلـاـ أـنـ يـقـالـ لـأـنـ يـسـتـحـبـ رـعـيـاـ لـلـقـولـ بـتـعـيـنـهـاـ بـشـرـاـنـهـ ، وـعـلـمـ إـنـ لـيـرـجـبـهـاـ بـالـشـدـرـ وـالـإـلـاـ فـكـالـمـدـيـ قـالـهـ اـبـنـ عـبـدـ السـلـامـ وـغـيـرـهـ ، أـيـ فـيـ اـمـتـنـاعـ الـإـبـدـالـ وـجـواـزـ الـأـكـلـ مـنـهـاـ إـنـ لـمـ يـسـمـهـ لـلـمـساـكـينـ وـلـأـمـنـعـ اـهـ عـبـ .

وَإِنْ لَا خِتْلَاطٌ قَبْلَ الْذِبْحِ وَسَجَارٌ أَخْذُ الْعِوضِ إِنْ أَخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْسَنِ

البناني قوله إذا لم يعينها هذا القيد صحيح لا بد منه ، وبه قيد ابن الحاجب ولا ينافيه أن المشهور إنها لا تتعين بالنذر على عدم الغاء العيب الطارئ ، وإنما فتعينها بالنذر يمنع الإبدال والبيع كياني . وقوله أو مساو على الراجح فيه نظر بل الذي في التوضيح أن إبدالها بثمنها جائز وإن كان لفظ الأم لا يبيدها إلا بغير منها فإذا كان الإبدال لغير اختلاط .

بل (وإن) كان (لاختلاط) للضعيّة بغيرها فيكرهه ووك الأفضل لغيره وأخذ الدون لنفسه من غير حكم وصلة إبدال (قبل الذبح) فمعنى الإبدال في حال الاختلاطأخذ (وجاز) للملك ضعيّة (أخذ العوض) منها من غير جنسها كنقد وعرض (إن اختلاط) الضعيّة كلها أو بعضها بغيرها بأن استنباث رجلان رجلا على الذبح عنها فذبح واحتلطنا (بعده) أي الذبح ولم يعرف كل ضعيّته فيجوز أخذ العوض (على الأحسن) عند ابن عبد السلام ، وعلمه بقوله لأن مثل هذا لا تقصد به المعاوضة ولأنها شرفة ضرورية فأشبهت شركة الورنة في لحم ضعيّة مورفهم ، وقال بعضهم لا يقال أخذ القيمة عنها بيع لها وهو منع لأننا نقول إنما هو بدل متلف كسائر المتلفات .

فإن كان العوض من الجنس فليس فيه قول بالجواز وفيه المنع والكرامة كما في توضيجه ، قال وقد يقال بمنعه من غير الجنس بالأولى ما إذا كان العوض من الجنس ، وتعقب بأنه تقياس مع الفارق إذ يلزم على الإبدال بالجنس بيع لحم بلحم ، بخلاف إبداله بغير جنسه فإنه بيع لحم بعرض وهو جائز ، فلذا جاز . وإن كان العوض من الجنس لزمه التصدق به على الراجح ولا يفعل به ما يفعل بالضعيّة غير المختلاطة وأجزاؤه ضعيّته على كلا القولين ، وإن كان من غير الجنس صنع به ما شاء على الراجح .

وهل كجزئه ضعيّته أم لا والأول مشكل إذ كيف يملأ ذلك العوض من إجزائهما ، وإذا اختلاطت ضعيّة شخص بضعيّة آخر بعد ذبحها جاز أن يأخذ كل واحد واحدة

بالفرعه أو غيرها وأجزاءه ضعيته ، وفيه الإشكال المتقدم ثم يجب عليه التصدق بها لأنه لما كان فيأخذ عوضها من جنسها بيع لحم بلحم منع الشارع من أكلها ، وأشار له ابن يونس أهاب .

البنائي إن حل على الموضع من الجنس فالاختلاط على حقيقته بأن اختلطت ضعيته أحدهما بضعيته الآخر فيأخذ كل واحد إحداهما . ابن عرفة ولو اخطلت أضعفيتا رجلين بعد ذبحهما لم يجز أكلهما وفي وجوب صدقهما بهما وجواز أكلهما إذاها قول يحيى بن عمر وتحريم التسمي . ابن عبد السلام والجواز أقرب وإليه أشار بقوله على الأحسن فاستحسانه إنما هو فيأخذ الموضع من الجنس وهو الذي يطابق تعليمه الذي نقله « ز » وجعله « ز » فيأخذ الموضع من غير الجنس ليس بصواب .

وإن حل على الموضع من غير الجنس فينبغي أن يكون الاختلاط على غير حقيقته بأن يراد به التلف بعده أو سرقة وفيه أقوال ، قال ابن القاسم إذا سرقت الضعيه واستهلكت يستحب أن لا يقرم السارق ، وقال عيسى تؤخذ القيمة ويتصدق بها . وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون وأصبح تؤخذ ويصنع بها رiba ما يشاء ، واقتصر عليه سند في المدح ، وعلى هذا الحمل فقد أثاب بالأحسن إلى هذا والله أعلم .

وأما أخذ أحدهما القيمة في الاختلاط الحقيقي عوضاً عن أضعفيته وتركها الآخر فقال بعضهم لا أظن أحداً في المذهب أجازه وإن ثوم من بعض الظواهر ، وقوله فليس فيه قول بالجواز أي منصوص فلا ينافي تحريم التسمي ، وقوله يلزم على الإبدال بالجنس بيع لحم بلحم ، أقول بيع لحم بلحم جائز لا من نوع فلا معنى لهذا التفريق ، ثم إذا جهل الوزن كان مزابنة وما ذكره « ز » من أن الموضع من الجنس يلزم التصدق به على الراجح فيه نظر لما تقدم أن جواز أكله استقر به ابن عبد السلام وجرى عليه المصنف .

ولا إشكال في الإجزاء مع أخذ الموضع لأنه أمر جر إليه الحكم وقوله كما أشار له ابن يونس فيه نظر ، لأن ما علل به ابن يونس منع الأكل هو أن فيه بيع الأضعية بناء على أن أخذ الموضع بيع لا أن فيه بيع لحم بلحم ، وقد بنى ابن رشد تمام الموضع على القول بأن

وَصَحُّ إِنَّا بِهُ بِلْفَظٍ إِنْ أَسْلَمَ، وَلَوْلَمْ يُصلَّ، أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ،
أَوْ بِعَادَةً : كَقَرِيبٍ، وَإِلَّا فِرَدًا ؛

أخذ الموضع عن المستهلك ليس ببيع وعدم ضمانه على أنه بيع وهو ظاهر ، والحاصل أن
في كلام «ز» تخليطاً كثيراً والتعميم ما تقدم والله أعلم .

(وَصَحُّ إِنَّا بِهُ بِلْفَظٍ الصَّحِيحةِ) (بلْفَظ) كَاتِبَتْكَ أَوْ كَلْتَكَ عَلَى تذكِيرِهِ وَيَقْبِلُ
الْأَشْرُ وَتَكْرَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ الْمَهْدِيِّ وَالْفَدِيَّةِ وَالْمَقْيِدَةِ (إِنْ أَسْلَمَ) النَّاثِبُ (وَلَوْلَمْ يُصْلَّ)
بِضمِّ فَلْتَحُ بِنَاءَ عَلَى عدمِ كُفُرِ تَارِكِ الْمَسْأَلَةِ وَتَكْرَهِ اسْتَنْابَتِهِ وَتَسْتَجْبُ بِإِعَادَةِ التَّضْعِيفِ فَإِنْ
كَانَ كَافِرًا لَمْ يَجْزِيْ خَصِيْحَةَ اِنْفَاقَتِيْ الْمَجْوِسِيِّ وَعَلَى الشَّهُورِ فِي الْكَتَابِيِّ ، لِأَنَّهَا قَرْبَةٌ وَيَضْمُنُ إِنْ
عَرَفَ بِإِسْلَامِهِ وَبِعِاقَبَتِيْهِ ، وَإِنْ كَانَ بِجُوسِيِّ فَلَا تَوْكِلْ ، وَإِنْ كَانَ كَتَابِيْ جَرِيَ فِيْهِ
الْعُولَانَ الْمُتَقْدِمَانَ .

(أَوْ نَوَى) النَّاثِبُ تَضْحِيَتِهِ (عَنْ نَفْسِهِ) عَمَدًا وَأَوْلَى غَلْطًا وَيَجْزِيْهُ عَنْ رِبِّهَا ، وَقِيلَ
لَا يَجْزِيْهُ الْمَالِكُ وَيَجْزِيْهُ النَّاثِبُ وَيَضْمُنُ لَهُ قِيمَتِهِ كَمْ تَعْدِي عَلَى أَصْحَاحِيْهِ شَخْصٌ فَذَبَحَهَا
عَنْ نَفْسِهِ . وَقِيلَ لَا يَجْزِيْهُ عَنْ وَاحِدِهِمْ . وَعَطْفُ عَلَى بِلْفَظِ فَقَالَ (أَوْ بِعَادَةً كَقَرِيبٍ)
بِإِضَافَةِ عَادَةٍ لِكَافِ الْيَتَمِّيِّ بِمَعْنَى مِثْلِ الْمَرَادِ بِعَيْنِ الْقَرِيبِ الصَّدِيقِ الْمَلَاطِفِ (وَإِلَّا) أَيْ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا عَادَتِهِ التَّصْرِيفُ الْمَضْحِيُّ بِأَنَّ كَانَ قَرِيبًا لَا عَادَةَ لَهُ أَوْ أَجْنِبَاهُ لَهُ عَادَةٌ
(فَتَرَدَهُ) فِي صَحَّةِ كُونِهَا صَحِيحةً عَنْ مَالِكِهَا وَعَدْمِهَا ، وَأَمَّا أَجْنِبَاهُ لَهُ فَلَا تَجْزِيْهُ
تَضْحِيَتِهِ قَطْعًا فَلَا يَدْخُلُ فِي التَّرَدُّدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعْنَى إِذْ وَجَهَ الصَّحَّةُ فِي الْقَرِيبِ النَّاظِرِ
لِقَرَابَتِهِ وَفِي الْأَجْنِبَيِّ الْمُتَنَادِ النَّاظِرِ لِعَادَتِهِ ، وَلَا وَجَهَ لَهُ فِي الْأَجْنِبَيِّ الَّذِي لَا عَادَةَ لَهُ وَيَخْيُرُ
رِبِّهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَمَهُ قِيمَتِهِ حَيْثُ وَيَتَرَكُهَا لَهُ وَأَخْذَهَا وَأَرْسَلَهُ نَصْحَاهُ بِالْذِبْحِ وَيَفْعُلُ بِهَا
مَا يَشَاءُ اهْدِعْ .

البناني قوله وَإِلَّا فِرَدًا أَيْ طَرِيقَتَانِ إِسْدَاهُمَا تَحْكِمُ الْإِتْقَانَ عَلَى الْإِجْزَاءِ فِي الْقَرِيبِ
وَالْخَلَافِ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مُتَنَقْسِيْ كَلَامُ ابْنِ بَشِيرٍ ، وَالْأُخْرَى تَحْكِمُ الْإِتْقَانَ عَلَى دُمُّ الْإِجْزَاءِ
فِي غَيْرِ الْقَرِيبِ وَالْخَلَافُ فِي الْقَرِيبِ ، وَنَقْلُهَا ابْنُ عَرْفَةَ عَنْ الْلَّغْمَنِ وَغَيْرِهِ خَلَافُ مَا نَقْلَهُ

لَا إِنْ غَلَطَ ، فَلَا تُجَزِّي مَنْهُما ،

عنه في التوضيح وقت . وذكر في التوضيح في الاستابة بالعادة طرفيتين أخرىين إحداهما أن الخلاف في القريب وغيره وهي التي عزما للخمي والأخرى للبابجي أنه لا خلاف في المسألة لا في القريب ولا في غيره، وأن مناط الحكم في القريب وغيره القيام بمحيس أموره فمن كان قاتماً يحيى الأمور أجزاً ذبيعاً قريباً كان أولاً ، ومن لم يكن قاتماً يحيى الأمور لم يجز ذبيعاً مطلقاً قريباً أولاً ، والمصنف إنما أشار بالتردد إلى الطرفتين الأوليين ولا يصح أن يكون وأشار به إلى جميع الطرق الأربع لجزمه بالإجزاء في القريب ، فلو أراد الإشارة به إلى الجميع لسكتي التردد في الاستابة بالعادة مطلقاً من غير تقييد بغير القريب والله أعلم .

(لا إن غلط) الذابح بأن ذبح أضحية غيره معتقداً أنها ضحية من غير وكالة من ربها له على ذباحتها فمراده بالغلط الخطأ في النعل كما عبر به ابن عزز لا المتعلق باللسان لصحتها فيما يظهر لقوله وإن تحالفاً فالمعنى (فلا تجزئ) الضحية (عن واحد منها) أي مالكها لعدم النية إن لم يأخذ قيمتها ، والذابح إن أخذها أو قيمتها المالك لمقدم ملكها قبل النسب فإن ذباحتها غير مالكها عن نفسه عمداً ف قال ابن حجر عن ابن حبيب عن أمنيغ أجزأته^(١) وضمن لربها قيمتها أهلاً لغسل .

البنياني قوله لا إن غلط ينبي على التقرير المتقدم عوض لا إن غلط لا إن غلط إثم ان أخذ المالك قيمتها فقال ابن القاسم في سماع عيسى ليس للذابح في اللحم إلا الأكل أو الصدقة لأنه ذباحتها على وجه الضحية ، وإن أخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه

(١) قوله أجزأته وضمن لربها قيمتها فيه أن علة عدم الإجزاء في ذبها غلطاً وهو عدم ملكها قبل ذباحتها موجودة في ذباحتها عن نفسه عمداً مع زيادة إثم الإقدام على التصرف في ملك غيره بغير إذنه ، فعدم الإجزاء في العمد أولى من عده في الخطأ والله أعلم . وفي النكارة لو غصب شاة وذباحتها وأخذ ربها قيمتها فقيل تعذر لأنه ضئلاً بالغصب ، وقيل لا لأنه ضئلاً عداء عبد الحق والأول أبين .

وَمُنْعِ الْبَيْعُ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِلَامِ، أَوْ تَعْيِتَ حَالَةَ الظَّبْحِ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ ذَبَحَ مَعِيَّاً جَهْلًا وَالْإِجَارَةُ، وَالْبَدَلُ،

كيف يشاء لأنَّه لم يذبحها هو على التضحية .

(ومنع) بضم فكسر أي حرم (البيع) للأضحية أو شيء منها من لحم أو جلد أو صوف أو غيرها كخرزة بقرة ، ولذا لم يقل بيعها لشاليتهم قصره على بيع جلتها وكودك ولو باعوه ولا يعطي الجزار شيئاً منها في مقابلة جزارته كلها أو بعضها إذا ذكيت وأجزأت بل (وإن) لم تجز كمن ذبحها يوم التاسع يظنه العاشر أو (ذبحها) يوم العيد (قبل) ذبح (الإمام أو تعیت حالة الذبح) بأن أضجعها فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينها ففقتها وذبحها فيها فبحرم بيع شيء منها مع كونها لم تجز (أو) تعیت (قبله) أي الذبح وذبحها ضحية فإن لم يذبحها فبأي في قوله ولا تجزيء إن تعیت قبله وصنع بها ما شاء .

(أو ذبح معيماً) بعيب مانع من الإجزاء (جهلاً) بالعيوب أو بمنعه الإجزاء بأن اعتقد أنه لا ينفعه فقوله جهلاً يشمل جهل تعیة كذبحه معتقداً سلامته ، فتبين عيوبه والجمل بحكمه كذبحه عالماً بعيوبه معتقداً أنه لا يمنع الإجزاء فتبين أنه ينفعه أهلاً عب . البناني قوله كخرزة بقرة نقل ابن تاجي منع بيعها عن فتوى الفهريفي والبرزلي الشیخ میارة والخرزة هي التي تسمى بالورس توجد في مرارة البقرة على شكل أصغر البيض تباع بشئون غال قيل إنه يسمى عليه النساء .

(و) منعت (الإجارة) لها قبل ذبحها وجلدها وغيره بعده والذي لسحقون ، واقتصر عليه الصقلي وابن عرفة جواز إجارتها في حياتها وجلدها بعد ذبحها أهلاً عب . البناني قوله لها قبل ذبحها لا يصح حل المصنف على هذه لأنها لا منع فيها وإنما مراده الأخرى وهي إجارة جلدها بعد ذبحها ومنعها هو المذهب عند ابن شاش ، وجعل قول سحقون مقابلاً .

(و) منع (البديل) لها بعد ذبحها وكذا بدل شيء منها كجلدها بشيء آخر ولو ملائساً للبدل ، وما تقدم من كراهة إبدالها بدون في إبدالها قبله فلا منافاة بينها ،

**إِلَّا مُتَعَدِّدٌ عَلَيْهِ، وَفُسْخَتْ، وَتُصَدِّقُ بِالْعَوْضِ فِي الْقَوْنِ؛
إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ هَيْرًا بِلَا إِذْنٍ، وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ :**

ومنع مالك « رهن » الحداه أن يدهن شراك النعال التي يصنعها بدهن الأضحية لأنها بالدهن تحسن فيكون له حصة من الشعن (إلا) شخص (متصدق) بفتح الدال مشددة (عليه) بالضجعية كلها أو بعضها أو موهوب له كذلك فيجوز له بيع ما ملكه من لها وجملها وإجارته وبدهنه . وظاهره ولو علم المتصدق بالكسر أن المتصدق عليه بالفتح بيع أو يواجر وبدهنه وهو كذلك ، والمذهب كالصدقة والهبة كما في التوضيح والمحض . وقد عبر ابن عرقه بالمعطية الشامة لها فلو قال إلا لعطي لكن أحسن وهذا قول أصبح وشهره ابن غلاب . وقال الشخص هو أحسن ومقابلة المنع للإمام مالك « رهن » وشهره في التوضيح في باب السرقة .

(وفسخت) بضم الكسر أي المعلوم المذكورة من بيع وإجازة منها الذي مشى عليه المصنف وإيدال إن اطلع عليها قبل فوات البيع والبدل (و) إن لم يطلع عليها إلا بعد فوات البيع أو البديل (تصدق) بفتحات متلاً أي الشخص وجسمه (بالموطن) أي نفس الشعن في البيع والبدل في الإيدال إن كان قائماً وعرضه إن فات (في الفوات) للبيع أو البديل من الضجعية (إن لم يتول) بفتحات متلاً ، ومنقوله عدوله أي البيع أو الإيدال (غير) بالتنوين أي غير الشخص (بلا إذن) من الشخص في البيع أو الإيدال بان توراه الشخصي أو غيره باذنه .

(صرف) هو مصدر عطف على معنى مدلول الباء وهو مجموع لا إذن وصلته محددة أي للشعن والواو يعني مع (فيها) أي شيء (لا يلزم) الشخصي أي مع صرف الشعن فيما لا يلزم الشخصي بائن . كان الشعن باقيناً يعنيه أو صرفه غيره فيما يلزم الشخصي فهذه ثمان صور هي منطق كلام المصنف يلزم الشخصي التصدق فيها بنفس الشعن إن كان باقيناً ويرعوه إن فات ، ومنهومه صورة واحدة وهي قوله غيره بلا إذنه مع صرف الشعن فيما لا يلزم الشخصي ، في هذه لا يلزم الشخصي التصدق بشيء ويلزم التنوين التصدق وبدهنه هذا

**كَأْرَشْ عَيْبٌ لَا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، وَإِنَّمَا تُحِبُّ بِالنَّذْرِ ، وَالذِّبْحِ ،
فَلَا تُجْزِي إِنْ تَعَيَّبْتَ قَبْلَهُ ، وَصَنَعَ يَهَا مَا شَاءَ :**

على نسخة فيها لا يلزم بائيات لا ، أما على نسخة فيها يلزم بمحنة أنها قالوا ويعنى أو ، وصرف فعل ماض عقب على لم يتول غير أي أو تولاه غير بلا إذن وصرفه فيما يلزم المضحي أو أولى إن يقى ولم يصرف ومفهوم فيها يلزم أنه إن تولاه غير بلا إذن وصرفه فيها لا يلزم لا يلزم المضحي التصدق بشيء وعلى المتول التصدق بعوضه وهي ترجع للأول .

(كأرش عيب يمنع الإجزاء) يحذف لا هذا هو الذي في أكثر النسخ وعليه هرham وبالبساطي فلا يلزم المضحي التصدق به لأن عليه بدها فهو تشبيه بمفهوم قوله إن لم يتول غير الخ في عدم وجوب التصدق على المضحي . وفي نسخة ابن غازى لا يمنع الإجزاء بائيات لا فهو تشبيه بمنطق قوله إن لم يتول غير الخ في وجوب التصدق وكلماها صحيح ، لأن المنقول عن ابن القاسم وهو المعتمد أن الأرش إن منع عيبه الإجزاء صنع به ما يشاء وإلا تصدق به . وأما الضجوبة فإن لم يمنع عيبها الإجزاء فواضح ، وإن منه فالذهب عدم جواز بيتها كافي التوضيح وتقدم أو تعينت حالة الذبح أو قبله .

(وإنما تحب) الضجوبة وجوباً يلقى العيب الطارئ بعده (بالنذر والذبح) أي منه هذا هو المشهور ، قال في المقدمات لا تحب الأضحية إلا بالذبح وهو المشهور في الذهب أم ، وهذا باعتبار الوجوب الذي يلغى طرق العيب بعده قاله ابن رشد وابن عبد السلام ، فإذا نذرها ثم أصابها عيب قبل تذكيتها فلا تجزيء . قال ابن عبد السلام لأن تعين المكلف والتزامه لا يسقط عنه ما طلب الشارع منه فعله يوم الأضحى من تذكرة نعم سليم من العيب مختلف طرقوه في المهدى بعد تقليده وإشعاره فليس المراد عدم وجوب الضجوبة بالنذر مطلقاً بل نذرها يوجب ذبحها وبنع بيتها وإبدالها (فلا تجزيء) الضجوبة في حصول سنة الضجوبة (إن تعينت) عيباً يمنع الإجزاء ككسر رجلها أو فقر عينها (قبله) أي الذبح سواء كانت منذورة أم لا (وصنع بها) أي الذات التي تعينت قبل تذكيتها (ما شاء) من بيسع وغيره إن لم تكن منذورة ، وهذا مفهوم قوله فيما تقدم أو تعينت

كعبيها سُئلَ فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آمِنٌ، وَالْوَارِثُ الْقُسْطُ ،

حالة الذبح أو قبله لأن ذلك قد ذبحت صحيحة وما هنا متدفع .

وشبه في أنه يصنع بها ما يشاء فقال (كعبيها) أي تأخير تذكرة الصحبة (حق فات الوقت) للتضحية بغير ورب شمس اليوم الثالث فيصنع بها ما يشاء إن لم تكن منذورة فإن كانت منذورة فنقل ابن عرفة عن ابن الجلاب وجوب تذكريتها ونقله طفي ، وبليده ما تقدم به من أن نذرها يعني بيعها وإيداعها واستدرك على التشبيه لرفع إيمانه مساواة المشبه المشبه به في عدم الامن فقال (إلا أن هذا) أي الذي حبسها اختباراً حتى فات الوقت (آمن) بعد المجزء كسر المثلثة .

واشتكت بأن ترك السنة ليس إما وأجيب بأن المراد بالإثم فوات ثواب السنة والكرامة الشديدة ، وبأن المراد أنه دليل على إثمه بفعل معصية لأن الله سبحانه وتعالى يعاقب المذنب بحرمانه من السنة ، وبأن التأمين والاستغفار في كلامهم ليس خاصاً بترك الواجب بل يستعملونه كثيراً في ترك السنة ، وربما أبطلوا الصلاة بتوكهما ويأمرون بالاستغفار منه كالإقامة (ولا) جنس (وارث القسم) لصحبة مورثه الذي مات بفند تذكريتها أو قبلها وأنفذهما الوراث بالقرعة لأنها تميز حق لا بالتراضي لأنها بيع ، رواه الأخوان عن الإمام مالك «رض» ، وعيسى عن ابن القاسم ، وظاهره قسمان على حسب الميراث وهو سماع عيسى وصوبه اللطيفي . وقيل على قدر الأكل فالذكر والاشتراك والزوجة سواء امتعب .

البناني فيها ثلاثة أبووال ذكرها ابن رشد وتحتها ابن عرفة فقال ابن رشد في أكلها أهل بيته على نحو أكلهم في حياته وإن لم يكونوا ورثة وقسمها ورثته على الميراث . فالثانية يقسمونها على قدر ما يأكلون لسامع ابن القاسم وسماعه عيسى وظاهر الواضحة أنه والأول هو الذي استقطبه ابن رشد . وقول «ز» وظاهره القسم على الميراث أي لأنه هو الظاهر من قسم الوراث ، لكن قال الخطاط الظاهري أن المصنف مشى على أنهم يقسمونها على الرؤوس لأنه قول ابن القاسم . وقال التونسي إنه أشبه القولين أه .

ولو ذبحت لا يبع بعده في دين

قال طفي هذا وهم لأن قول ابن القاسم الذي قال التونسي إن الأشيه أكلها بلا قسم ونعن التونسي بعد عزوه لابن القاسم أنها تؤكل ولا تقسم ، وأأشبه القسم . وقول ابن القاسم أشهه لأنها قد وجبت قربة بالذبح واتفق على أنها لا تباع في الدين فأشبهت الحبس ينتفع الورثة بها غير أنهم جعلوا بجميع الورثة من زوجة وغيرها فيما حفظا للصد الميت ذلك فلا يصح أن يزيد بعض الورثة في حظه على الانتفاع بها ، فيكون على هذا حفظ الأشيه كمحظ الذكر إذا تساويتا في الأكل اه ، ونفقه الموضع .

قلت إذا تأملت ذلك علمت أن الوهم من طفي من الحط وأن كلام التونسي شاهد عليه لا أنه المقصود منه إنما هو نفي القسم على الميراث لا نفيه مطلقاً ، وأن قوله جعلوا بجميع الورثة في ذلك حفظا مع قوله ويكون محظ الأشيه كمحظ الذكر صريح في القسم على الرؤوس الذي عزاه له الحط ، وأيضا لا معنى لأكلهم لها وانتفاعهم بها إلا قسمها على رؤوسهم ، وأيضا لو كان المراد ما ذكره طفي من أكلها بلا قسم أصلا لكان قوله أكراها وهذا ابن رشد حافظ المذهب ، وكذا ابن عرفة لم يحفظا إلا الأقوال الثلاثة المتقدمة ، وناهيك بحفظهما فلو وجد ما أغفلاه فتبين أن ما اختاره التونسي وعزاه لابن القاسم هو ثالث الأقوال الذي عزاه ابن رشد فيما تقدم لظاهر الواضحة . وقد جمل عليه ابن رشد سباع ابن القاسم في رسم من ونص السباع ولكن أرى في حسم الأراضي أن يقسمه ورثته .

ابن رشد الأظهر إذ خص الورثة وأنزلهم فيه منزلة الميت أن لا يقسموه على الميراث وأن يقسموه على قدر ما يأكلون فيكونون كائنين لم يقسموه إذ قد قبل إن القسمة بسبعين من البيوع اه .

وللورثة قسمها إن لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا) يجوز (بسبعين) للضحية أو بعضاها (بعده) أي بعد الذبح (في دين) على المورث ، واستشكل بأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين . وأجيب بأنها لما كانت من قوته المأذون فيه مع أنها قربة وتعينت بذبحها لم يقض منها دينه .

وَنِدْبَ ذَبْحٍ وَاحِدَةٌ تُجْزِيهُ ضَحْيَةً فِي سَابِعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا ،
وَالْغِيَّ يَوْمَها ، إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ ،

ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان أحكام العقيقة فقال (وندب) بضم فكسر (ذبح) أو نحر ذات (واحدة) من النعم ذكر أو أنثى (تجزىه ضحية) سنا وسلامة، وقال ابن شعبان لا تكون إلا من الفثم لأن الوارد في الأحاديث . وأجيب بحملها على التخفيف للأمة، وصلة ذبح (في سابع) يوم من يوم (الولادة) عقيقة عن المولود من مال الأب لا من مال المولود، فالمخاطب بها الأب لا غيره إلا الوصي فيخاطب بها من مال البيض إذا لم تجتمع به، ويرفع لمالكى إن كان حنفي لا يراثا عن يتيم، وإنما السيد فيندب له أن يأخذ لبيده في عقه عن ولده ولا يعن عنه بغير إذن سيده ولو أخذن له في التجارة، وسواء كان المولود ذكراً أو أنثى هذا هو المشهور خبر الترمذى عن علي كرم الله تعالى وجهه عق عليه السلام عن الحسن بكبش ونحوه في البخارى، وقياساً على الضحية، وهذا مقدم على خبر الترمذى أيضاً وصححه أمر عليه السلام أن يعن عن الغلام بشأتين متكافتين وعن الجارية بشأة وهذا إن أخذ المولود، فإن تعدد كتوأمين أو أكثر تعددت بتعدده وأولى تعدده من نساء في آن واحد . ولا تندب بعد السابع في سابع ثان ولا ثالث على المشهور .

وشرطها استمرار حياة المولود، فإن مات قبل السابع أو فيه قبيل العق عنه فلا تندب . الطرطوشى ولا تدرج في ضحية بخلاف الوليمة فتدرج فيها عند القصد وشرطها ذبحها .

(نهاراً) من طلوع فجر اليوم السابع لفروعه وندب كونه بعد طلوع الشمس، وفي الرسالة وابن عوفه ضحوة (وأنثى) بضم الهمزة وكسر النين المعجمة أي لا يحسب (يومها) أي الولادة (إن سبق) بضم فكسر أي اليوم بمعنى وقت الولادة أو المولود (بـ) طلوع (الفجر) بأن طلوع قبل الولادة ولو بزمن يسير جداً، فإن ولد مع طلوع الفجر حسب يومها .

وَالْتَّصْدِيقُ بِرِنَةٍ شَعْرٍ ، وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا ، وَكُرْهَةٌ عَلَيْهَا
وَلِيمَةٌ ، وَلَطْخَهُ بِدَمِهَا ،

(و) تذهب حلق رأس المولود في اليوم السابع مد (التصدق بزنة شعره) ذهباً أو فضة عرق عنه أم لا قبل العق عنه وإن لم يحلق تحرى وتصدق به ، وتدبر أن يسبق إلى جوف المولود حلاوة لفعله بِرِنَةٍ بعد الله بن أبي طلحة من تحنيكه بتمرة مضفها عليه الصلاة والسلام صحيحة ولادته ودعائه له وتسبيته .

(وجاز كسر عظامها) أي العقيقة ، وقيل يذهب لأن فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من كسر عظامها خافة ما يصيب المولود وتقطيعها من المفاسد ، فجاء الإسلام بخلاف ذلك . الفاكهاني يجب ترك شمار الكفر لأنه لا فائدة فيه إلا اتباع الباطل ولا يلتفت للقول من قال فائدته التفاؤل بسلامة الصبي وبقائه ، فإذا أصل لذلك في كتاب ولا سنة ولا حمل ، وقوله يجب تركه أي يتتأكد فلا ينافي قول المصنف وجاز وكانت العقيقة في الجاهلية وأقرت بالإسلامي .

(وكره عظمها) أي العقيقة كلها أو بعضها (وليمة) لاجتياح الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والأغنياء والفقراة ، ويطعم الناس منها وهم في مواضعهم . الفاكهاني والإطعام منها كالإطعام من الأضحية بلا حد فيها كل منها ما يشاء ويتصدق منها بما يشاء ويطعم منها ما يشاء وهو أفضل من الدعوة إليها . ابن القاسم مثل مالك رهن ، أي يدخل حلم العقيقة فقال شأن الناس أكلها وما بذلك بأس ، وتنع المعروضة فيها ومنع غير واحد إعطاء القابلة منها لانه إجازة . وأفهم قوله عملاً إن عمل طعام غيرها وليمة مع ذبعبها أو نحرها ووضعها بها صنع العقيقة لا يكره وهو كذلك لما روي عن الإمام مالك رحمه الله تعالى عفت عن ولدي وذبعت بالليل ما أريد أن أدعوه إليه أخراني وغيرهم ، ثم ذبعت شاة لمبقة فامدحت منها جيراني فما كلوها وأكلنا فعن وجد سمعه فليفعل هذل ذلك .

(و) كره (لطخه) أي المولود (بدمها) أي العقيقة خبر البخاري مع الفلام عقيقته

وختانه يومها .

فأهربوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى ، فسره بعضهم بما كانت الجاهلية تفعله من تلطيخ رئيسه بدمها وبعضهم بالخلق والتصدق بزنة الشعر . وفي الرسالة وإن خلق رأسه بخلوق بدلاً من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به .

(و) حجره (ختانه) أي المولود (يومها) أي العقبة وأخرى يوم ولادته مالك «رض» عنه لأنه من فعل اليهود لا من عمل الناس ، ويندب زمان أمره بالصلة . ابن عرفة ولا ينبغي أن يجاوز به عشر سنين إلا وهو مختون ، والراجح أن ختن الذكر سنة وخفض الانثى مستحب ، أي قطع جزء من الجلد بأعلى الفرج ولا تستأهل خبر أم عطبة أخفضي ولا تهتكى فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج ، أي لا تبالفي وأسرى أي أشرف لون الوجه وأحظى أي أذن عند الجماع ، لأن الجلد تشتد مع الذكر مع كالم فتنوى الشهوة لذلك .

(لتنة) : تسمية المولود حتى أبيه ويندب تأخيرها للسابع إن أراد العق عنبه والأسباء في أي وقت ، ويحوز أن يختار له إسماً قبله ويسميه به فيه قبل العق أو يعده أو معه . الباجي من أفضل الأسباء ذو العبودية لحديث أحب أسمائكم إلى عبدالله وعبد الرحمن ، وقد سمي بـ بحسن وحسين ، ويعني باقبع كحرب وحزن وما فيه نزكية ومنها مالك «رض» بالمهدى فقيل له فالماء قال هذا أقرب ، لأن الماء هادى الطريق .

الباجي ونصرم بذلك الأملالك لحديث هو أخشن الأسباء عند الله ، بناءً على مجده ساكنة قبور مفتوحة أي أذل الأسباء إذا سمي به مخلوق لأن ملك الأملالك إنما هو الله تعالى . عياض غير عليه الصلاة والسلام عزيزاً وحكيماً لشبيهها بأسوء صفات الله تعالى ، وسمي بعلي دلم ينكر ، وفي ساع أشيب تكره بيس . ابن رشد الخلاف في كونه إسماً لله تعالى أو للقرآن . ابن عرفة ومتتضي هذا التحرير .

* * *

فهرس الجزء الثاني من منح الجليل

صفحة	صفحة
٣٠١ فصل في حرمات الأحرام	٣ باب في أحكام الزكاة
٣٩٢ فصل في موانع الحج والعمرة	٨٣ فصل في مبنى تصرف الزكاة له
٤٠٦ باب الذكاة	١٠١ فصل في زكاة الفطر
٤٥٢ باب في المباح والمكرر والمحرم	١٠٨ باب في الصيام
٤٦٥ باب في الضحية والمعقبة	١٦٣ باب في الاعتكاف
	١٨٦ باب في الحج والعمرة

